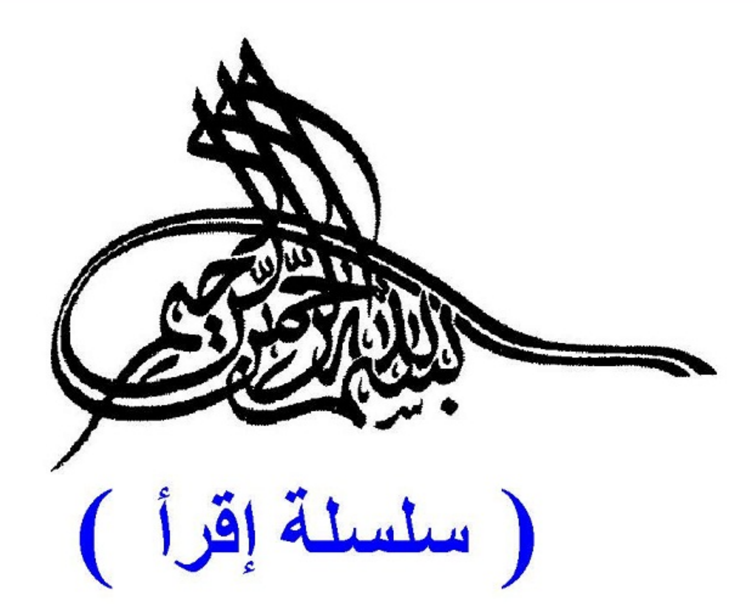
تأليف: جون رالستون سول
ترجمة: محمد الخولي
تقديم: أ. د. حامد عمار

انهيار العولمة وإعادة اختراع العالم







(سلسلة إقرأ)



اللهم إنا نسألك الفردوس الأعلى
لنا ولوالدينا ولأصحاب الحقوق علينا

انهيار العولمة
وإعادة اختراع العالم

انهيار العولمة
وإعادة اختراع العالم

تأليف: جون رالستون سول

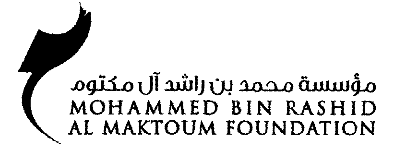
ترجمة: محمد الخولي

تقديم: أ. د. حامد عمار



الدار المصرية اللبنانية

الطبعة العربية الأولى : ربيع آخر 1430 هـ - أبريل 2009 م
ISBN: 977 - 427 - 464 - 4



tarjem@mbrfoundation.ae
www. mbrfoundation.ae

الدار المصرية اللبنانية

16 عبد الخالق ثروت القاهرة .
تليفون: 23910250 202 +
فاكس: 23909618 202 + - ص.ب 2022
E-mail:info@almasriah.com
www.almasriah.com

رقم الإيداع : 2431 / 2009

رسالة مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم

عزيزي القارئ :

في عصر يتسم بالمعرفة والمعلوماتية والانفتاح على الآخر ، تنظر مؤسسة محمد ابن راشد آل مكتوم إلى الترجمة ، على أنها الوسيلة المثلى لاستيعاب المعارف العالمية؛ فهي من أهم أدوات النهضة المنشودة . وتؤمن المؤسسة بأن إحياء حركة الترجمة ، وجعلها محركًا فاعلًا من محركات التنمية واقتصاد المعرفة في الوطن العربي ، مشروع بالغ الأهمية ، ولا ينبغي الإمعان في تأخيره ؛ فمتوسط ما تترجمه المؤسسات الثقافية ودور النشر العربية مجتمعة في العام الواحد ، لا يتعدى كتابًا واحدًا لكل مليون شخص ، بينما تترجم دول منفردة في العالم أضعاف ما تترجمه الدول العربية جميعها .

أطلقت المؤسسة برنامج : «ترجم» ؛ بهدف إثراء المكتبة العربية بأفضل ما قدَّمه الفكر العالمي من معارف وعلوم ، عبر نقلها إلى العربية، والعمل على إظهار الوجه الحضاري للأمة عن طريق ترجمة الإبداعات العربية إلى لغات العالم .

ومن التباشير الأولى لهذا البرنامج : إطلاق خطة لترجمة ألف كتاب من اللغات العالمية إلى اللغة العربية خلال ثلاث سنوات ؛ أي : بمعدل كتاب في اليوم الواحد.

وتأمل مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم أن يكون هذا البرنامج الاستراتيجي تجسيدًا عمليًّا لرسالة المؤسسة ، المتمثلة في تمكين الأجيال القادمة من ابتكار وتطوير حلول مستدامة لمواجهة التحديات ، عن طريق نشر المعرفة ،

ورعاية الأفكار الخلاقة التي تقود إلى إبداعات حقيقية ، إضافة إلى بناء جسور الحوار بين الشعوب والحضارات .

لمزيد من المعلومات عن برنامج : «ترجم» والبرامج الأخرى المنضوية تحت قطاع الثقافة ، يمكن زيارة موقع المؤسسة **www.mbrfoundation.ae**

عن المؤسسة :

انطلقت مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم بمبادرة كريمة من صاحب السمو محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي ، وقد أعلن صاحب السمو عن تأسيسها لأول مرة ، في كلمته أمام المنتدى الاقتصادي العالمي في البحر الميت - الأردن في آيار/ مايو 2007 . وتحظى هذه المؤسسة باهتمام ودعم كبيرين من سموه ، وقد قام بتخصيص وقفٍ لها، قدره 37 مليار درهم (10 مليارات دولار) .

وتسعى مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم ، كما أراد لها مؤسسها ، إلى تمكين الأجيال الشابة في الوطن العربي ، من امتلاك المعرفة وتوظيفها بأفضل وجه ممكن؛ لمواجهة تحديات التنمية ، وابتكار حلول مستدامة مستمدة من الواقع ، للتعامل مع التحديات التي تواجه مجتمعاتهم .

* * * * *

إهــداء

إلى

هيو بروبين

كلاريسا رالستون سول

فرانسوا ليجيه

ويليام رالستون سول

ألكس ترنش

آنّا ترنش

تاليا لويس

ميليس جلايسيك

ثيو لويس

الجيل القادم في هذا العالم الغريب

المحتويـات

الموضـــــوع	الصفحة
تقديم	11
الجزء الأول : السياق	
1- حيَّة في الفردوس	23
2- موجز المستقبل الموعود	43
3- هم، وإنجازاتها المتوقعة	47
4- الأمر المسكوت عنه	61
5- موجز تاريخ الاقتصاد وقد أصبح ديانة	77
الجزء الثاني : الصعود	
6- عام 1971	105
7- الفراغ	109
8- مُضحِك الملك	123
9- مختارات من الحماس الرومانسي	127
10- القوة المتجمِّعة	157
11- الاقتصاد المصلوب	179
الجزء الثالث : الهضبة	
12- النجاح	191

الموضـــــوع	الصفحة
13- عام 1991	201
14- أيديولوجية التقدم	209
15- عام 1995	225

الجزء الرابع : السقوط

16- معادلة سلبية	233
17- المنظمات غير الحكومية والرب	255
18- تسلسل زمني للانحدار	263
19- تسلسل زمني للانحدار : الانشقاق الماليزي	273
20- نهاية الـمُعتقد	287
21- الهند والصين	343
22- نيوزيلندا تنزلق من جديد	351

الجزء الخامس : وأين نذهب الآن؟

23- الفراغ الجديد : فترة فاصلة من علامات الاعتلال	361
24- الفراغ الجديد : هل عادت الدولة القومية ؟	385
25- القومية السلبية	407
26- تطبيع الحرب غير النظامية	427
27- القومية الإيجابية	445
الحواشي	463
ثبت بأهم التعبيرات والمصطلحات	483

تقديـم

بقلم الدكتور / حامد عمار

عنوان الكتاب مثير لأنه يرتبط بانهيار العولمة وإعادة اختراع العالم . وقد صدر عن دار نشر The Overlook Press, Woodstock and New York عام 2005 ، ومؤلفه چون رالستون سول ، فيلسوف ومؤرخ وكاتب سياسي وروائي كندي . لقي كتابه هذا إقبالًا هائلًا عند صدوره ، وظل عامين أفضل الكتب الموزعة عالميًّا ، ومصدر إثارته أنه يشخص معالم العولمة ، قبل انهيارها الفعلي مع زلزال الأزمة المالية والاقتصادية ، التي زعزعت العقيدة والكيانات العالمية منذ السنوات القليلة الماضية .

ويعد هذا الكتاب واحدًا من بين عديد من الكتب والدراسات ، التي سعت إلى تقييم النظام العولمي ؛ في محاولة للتعرف على مصادر قوته وضعفه ، وفي تحديد مبادئه ومنطلقاته ، وفي تأثيراته الكونية على مجالات الاقتصاد والسياسة والأحوال الاجتماعية والإنسانية للبشر والعمران . فمن الكُتَّاب والمفكرين من رأى في العولمة تحولًا حضاريًّا هائلًا ، ومنهم من تساءل حول إمكانة أن تستمر حقبة طويلة من الزمن ، ومنهم من أقام توازنًا بين منجزاتها ومواطن فشلها . بيد أنه منذ منتصف تسعينيات القرن الماضي ، تكاثرت الكتابات والتحليلات حول توقعات انهيار العولمة ومسبباته ، وما قد تُخلفه من فراغ حضاري إنساني لمستقبل مجهول ، محفوف بالمخاطر ، عديد الاحتمالات . ويجيء كتاب د . سول من أوائل الكتابات التي تعلن انهيار إمبراطورية التجارة الحرة ، بل إن من بينها من قضي عليها بالموت فعلًا ، ومنها كتاب «نهاية عقيدة العولمة».

(Harold James, The End of Globalization, Harvard Un. Press., 2001).

عقيدة العولمة :

وفي مطلع فصول «انهيار العولمة» يقدم د . سول محاولة لتعرف أبعادها من خلال سياقاتها وتطورها الثقافي والسياسي . وهو يرى كذلك أنه من خلال المجريات التاريخية لتطور الحضارات ، تبلورت منذ أوائل سبعينيات القرن الماضي هيمنة العوامل الاقتصادية باعتبارها الحقيقة المطلقة ، بحيث غدت نوعًا من المعتقد الديني . ويرى المناصرون لها بأنها المحرك الوحيد لمسيرة التاريخ ، ويتضمن هذا المعتقد حرية التجارة والسوق الدولية ، ثم إن هذا الاتجاه وسياساته يمثل مفتاح النمو وتحسين العلاقات الدولية .

ثم يتولد عنه التحرك نحو الديمقراطية ، بل وإلى أي شيء ينشده العالم في مسيرته الحضارية ، واحتضنت الليبرالية الجديدة ورؤية المحافظين الجدد مفهوم الدور المركزي للاقتصاد والتجارة على أن قوانينها لا راد لها، وتتصف بالحتمية والقدرية التي لا مفر منها ، ولا سبيل لأي اختيار طريق آخر لنمو الثروة . وامتدت التجارة لتشمل السلع والخدمات ومعها الأفكار والقيم والطموحات والإبداعات البشرية ، فيما عرف بالملكية الفكرية وحقوقها (تربس) . ومن ثم بدأ يواجه العالم بذلك دور الاقتصاد باعتباره أساس النمو ، والذي لا تغير في قوانينه الدائمة (كما لو أن شمسه لن تغرب أبدًا) .

واقتضت حرية التجارة العالمية التحرر من القوانين والضوابط التي تضعها الدولة في وجه حركة التجارة الطليقة ، ومن ثم انحسار دورها وسياستها وقدراتها على وضع ما تراه لمصلحة مجتمعها من ضوابط داخلية وخارجية . ومن ثم تخلت الدولة عن دورها في الضبط والتوازن ؛ حيث إنها قد غدت (ديناصورًا) ينتظر الموت ، كما ادعى أنصار العولمة .

الخصخصة والشركات المتعددة الجنسية :

وتلتقي دعاوي حرية التجارة وآثارها في النمو الاقتصادي مع سياسات خصخصة القطاع العام وشركاته وبنوكه ؛ على أساس أن إدارة القطاع الخاص أكثر كفاءة من القطاع العام . ولكن عوائد هذه السياسة قد انتهت إلى جيوب مجموعة من أصحاب رأس المال ، وقد أدى بعضها إلى المضاربات والمرابحات في سوق المال والبورصة المالية العالمية وإلى الاحتكارات لبعض السلع ، أو إلى موائد القمار التي لم يكن لكثير من الدولة النامية عهد بها أو بالتعامل معها .

وعلى النطاق العالمي ، تغوّلت الشركات المتعددة الجنسية والعابرة للقارات وفروعها المختلفة . وفي معظم الحالات ، كان حرص تلك الشركات على التمسك بحريتها حتى غدت في دورها أشبه بالدولة الافتراضية ، وقد أدى ذلك إلى الاهتمام بمصالحها الخاصة ، وتوزيع الأرباح فيما يتصل بمرتبات مجالس إداراتها الباهظة ونزواتهم المفرطة ، دون الالتفات إلى الصالح العام . وقد أدى ببعضها إلى ارتكاب كثير من جرائم الفساد والتلاعب بالأموال والغش في الحسابات ؛ لينتهي بها المآل إلى إعلان إفلاسها ، كما حدث لكثير من أكبر الشركات العملاقة والبنوك الكبرى فيما بعد ، وأوقعت العالم في أزمات مالية واقتصادية لا يعرف الآن كيف يمكن معالجتها أو تقليل آثارها .

تلاقح الاقتصاد بالتكنولوجيا والإدارة :

وفي مسيرة العولمة وعقيدة حرية التجارة وسيطرة عامل الربح وتراكم الثروة ، تعانقت عقيدة الليبرالية الجديدة مع الثورة المعلوماتية والتكنولوجية والاتصالية ، تدعمها أساليب الإدارة الحديثة في إحداث النمو الاقتصادي . ومع تضافر هذه الثلاثية من الفواعل : التجارة – التكنولوجيا – الإدارة ، تنطلق تأكيدات العولمة بأن جميع الحضارات منذ

الآن سوف تضطلع بها قيادة التجارة والسوق ، وأن مكونات النشاط الإنساني الأخرى من سياسية واجتماعية وثقافية سوف يمليها أساسًا ذلك المنظور الاقتصادي .

وفي سبيل دعم أو تبرير هذه الأيديولوجية السوقية ، هرعت كثير من دوائر الاقتصاد الدولي بالجامعات في كثير من أنحاء العالم إلى التركيز عليها في دراساتها وبحوثها . ويحفزها إلى ذلك ما كان يجري من مناقشات وحوارات حول العولمة من قبل الملتقيات الفكرية ، التي كانت تنظمها مؤسسات المحافظين الجدد . كذلك كانت تنفق عليها سنويًّا حوالي (140) مليون دولار . وقد أتاحت هذه الموارد ، – كما يقول المؤلف – منجم ذهب يغترف منه أساتذة الاقتصاد في كثير من أنحاء العالم بما في ذلك أساتذة الدول النامية ، وهو ما لم يكن متاحًا في أي بحث للقضايا الاقتصادية من أي منظور آخر . وهذا يعني محاولة لتوحيد نظام عالمي له فكر متماثل ، كما كان يحلم به كارل ماركس ومن قبله آدم سميث .

وفي هذا الصدد أيضًا ، يمكن تفسير الانهماك المتواصل للقطاع الخاص لدى معظم الدول النامية في إنشاء المعاهد العالية للتكنولوجيا وإدارة الأعمال ، وإقبال الطلاب عليها ممن تمكنهم قدراتهم المالية تحمل نفقاتها الباهظة ، كما هو الحال في مصر مثلًا . ومرد ذلك كما هو واضح من أنها المدخل المؤهل للالتحاق بسوق العمل ، وعالم التجارة في الشركات العالمية وفروعها وعملائها .

ولم تتأخر عقيدة العولمة عن إكساب أيديولوجيتها مسحة من التدين واهتداء برسالة السماء في إنقاذ البشرية من دعاوي النظرية الكينزية ، ومن تدخل الدولة في معالجة الركود الاقتصادي في حقبة السبعينيات وما قبلها. ولعل هيمنة القوى الاقتصادية والتجارية وتلاقحها مع جماعات التطرف الديني ، قد أضافت إلى التشبث بضرورة حرية التجارة بعدًا

آخر، يدعم مصداقيتها وحتميتها في إنقاذ البشرية . وليس بعيدًا عنا مقولات بوش الأب وبوش الصغير ، وما تذرعا به في إشعال نار الحروب من تبرير بدعاوي الأقدار والمشيئة الإلهية . وهكذا لم تصبح أيديولوجية العولمة حقيقة اقتصادية فحسب ، بل غدت أيضًا حقيقة دينية لا تراجع عنها .

كذلك لم تعد عقيدة العولمة مكتفية بضفيرتها الاقتصادية والتكنولوجية والتكنوقراطية والإدارية والروحية من أجل ترسيخ أيديولوجيتها ، بل لجأت إلى دعمها بمختلف المؤسسات العالمية . ومن سدنتها : صندوق النقد الدولي ، والبنك الدولي ، ومنظمة التجارة العالمية ، ومنتدى داڤوس، فضلًا عن الاتفاقيات الدولية وسياسات القروض والمنح والمعونات الدولية .

كذلك تنامى مشاهير دعاتها من علماء الاقتصاد والاجتماع والإعلام من أمثال فوكاياما ، وعالم الاجتماع أنتوني جيدينز (مستشار توني بلير رئيس الوزراء البريطاني السابق) وعالم الاقتصاد ملتون فريدمان (نوبل 1976) ، وتوماس فريدمان (الإعلامي ، الصحفي المشهور) وغيرهم من الدعاة والأبواق . ويهيمن كما يقود ويؤثر على كل تلك الهيئات والأفكار والسياسات العولمية ما دعت إليه الولايات المتحدة ، باعتبارها القطب الأعظم ، من تشكيل مجموعة من الدول الكبرى لإدارة العولمة. بدأ ذلك بتكوين مجموعة الدول الكبرى الست ، ثم أصبحت سبعًا ثم ثماني دول من دول العالم الغربي واليابان بقيادة الولايات المتحدة ، تجتمع دوريًّا لمناقشة أوضاع العولمة وتجلياتها وتقرير سياساتها وعلاقاتها .. تلك هي معالم العولمة التي لخصها أحد كبار الاقتصاديين من رجال جامعة هارڤارد بأنها (تدور حول محور الأمور الاقتصادية ، فهي القوى المحركة لكل الشئون المجتمعية الأخرى) .

ويقدم لنا المؤلف ملخصًا لأهم الوعود والآمال ، التي أطلقتها عقيدة العولمة منذ أوائل السبعينيات ، من خلال مختلف القيادات السياسية والأكاديميين ورجال الأعمال وجمهور الإعلاميين والمؤسسات الدولية ، وما أوصت به مئات من المؤتمرات والندوات والبحوث .

ويحددها المؤلف فيما يلي :

تقليص سلطة الدولة ، بل توقع أن بعض الدول قد تتهاوى وتموت ، وسوف تصبح مفاتيح القوة في المستقبل في قبضة الأسواق العالمية . وسوف يشكل الاقتصاديون – وليس السياسيون – مصير مختلف الأحداث الإنسانية . ومع تحرر الأسواق العالمية من المصالح القومية الضيقة ، ومن تدخلاتها وقيودها الخانقة ، سوف تتحقق بالتدريج أنواع التوازن الاقتصادي العالمي – وبذلك سوف يتجاوز العالم تعرضه للدورات الاقتصادية المتعاقبة للازدهار والركود ، وسوف تؤدي هذه الأسواق إلى تدفق موجات من التجارة ، وهذه بدورها سوف تطلق مدًّا هائلًا من النمو ، وسوف ترفع هذه الموجات الهائلة من التجارة من مستويات جميع السفن على ظهر محيطها بما في ذلك سفن الفقراء ، سواء في الغرب أو في الدول النامية ، ويترتب على هذا الرخاء الناجم عن ذلك إتاحة إمكانات وقدرات لدى الأفراد لممارسة مسئوليتهم في تحول النظم الديكتاتورية إلى نظم ديمقراطية ، ولن تكون لهذه الديمقراطيات السلطات المطلقة التي كانت تتمتع بها الدول في النظام القديم ، ومن ثم سوف تشهد ذبول توجهات الوطنية غير المسئولة ، وما تتسم به من نزعات العنصرية والعنف السياسي .

وسوف تظل الشركات العملاقة في طليعة القيادة لحركة الأسواق ولمسيرة الحضارة بصورة عامة. وستصبح نوعًا من الدول الافتراضية ، كما سوف تمكنها هيمنتها الطاغية من عدم التأثر بالتحيزات السياسية المحلية .

وكل ما سبق سوف يوفر المناخ الذي يتيح لسيادة الحكم الرشيد . ومع تحرر المجتمعات من طغيان بعض القيادات المحلية ، سوف يتمكن الأفراد من متابعة مصالحهم الخاصة في إطار حياة من الرخاء والسعادة العامة . ولسوف تتحطم الدورات الاقتصادية التاريخية التي شهدتها الحضارة الإنسانية ، وبذلك سوف يصل التاريخ إلى نهايته .

لكنه رغم ما تحقق في البداية من نمو واستثمارات وتضخم في حركة التجارة والأسواق ، بدأت أعراض الفشل منذ منتصف التسعينيات تظهر في مصائر العولمة وآمالها ووعودها ، وأخذت تنكشف وتتعرى صور تلك الوعود وآثارها السلبية التي ارتبطت بعقيدة الاقتصاد وحرية التجارة ، متجاهلة كل قضايا الصالح العام وجوانبها الاجتماعية والإنسانية . وبدأت تتواتر التساؤلات : هل أدت الأسواق الطليقة إلى نمو اقتصادي حقيقي ، وإذا لم تؤد إلى ذلك ، فماذا أحدثت؟

والواقع أن التجارة في جميع الأحوال – سواء من خلال أسواق رأس المال أو بغيرها – إنما تستهدف خدمة الاقتصاد ، فالتجارة ليست هدفًا في حد ذاتها ، وإنما هي نوع من أنواع الخدمات . وإذا لم تحقق هذا الغرض ، فإنها تؤدي إلى تراكم الثروات ، وليس استثمارها ، وقد تصل آثارها إلى مظاهر التضخم ، فضلًا عن الاحتكارات . ومن ثم جاءت أهمية مراجعة الزعم بأن عمليات الخصخصة ، دون دراسة كاشفة لما يجب خصخصته ولما لا يجب ، تحت شعار أن هذا الإجراء أكثر كفاءة ، وأنه سوف يحرر طاقات النشاط والحيوية في المجتمع . والضرورة تفرض التخلي عن تلك الشعارات المزيفة ، وإيجاد ثمة توازن تحكمه الدولة بين القطاعين . كذلك بدأت تتجلى مظاهر الفقر حتى في الدول الغنية ، واتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء ، وزيادة الجريمة المنظمة ، وتجارة المخدرات ، فضلًا عن تنامي معدلات البطالة والأمراض الوبائية الخطيرة (الإيدز) بين الجماعات المقهورة والمهمشة .

ويفصل الكتاب في أوضاع بعض الدول التي حطمت العولمة كيانها القومي ، ودفعت بشعوبها إلى أسوأ حالات الوجود الإنساني ، كما يفصل أحوال بعض الدول التي عايشت العولمة وعقيدتها زمنًا ما ، ثم سعت إلى اختيار نموذجها الوطني الملائم ، مثل : نيوزيلندا والهند ، وماليزيا إلى جانب الصين وبعض دول أمريكا اللاتينية ، والتي أخذت تسيطر فيها ضوابط الدولة على إيجاد توازن بين انفتاحها للأسواق ومصالحها الوطنية. ويختتم فصوله بالحديث عن نمو ظاهرة القومية والوطنية، التي تولدت من إشكاليات العولمة وعبادة السوق ، بدليل ظهور مجموعة جديدة من الدول الوطنية على الخريطة العالمية .

كنت ومازلت أتمنى أن يقرأ قادة الفكر الاقتصادي والسياسي هذا الكتاب ، وبخاصة أولئك المسئولين ، الذين يتولون إصدار قرارات نظامنا الاقتصادي المجتمعي من أنصار «خصخص خصخص خصخص» ، والذين يقول عنهم المؤلف في إحدى عباراته في وصف مآسي العولمة (نحن نضرب الطفل حتى يبكي ، ثم نضربه مرة ثانية ليتوقف عن البكاء) .

ونختتم هذا المقال بأن الأيديولوجيات المغلقة أيًا كانت توجهاتها لا تقبل فواعل حرية الاختيار والتنوع فضلًا عن سنة التطور . وفي هذا الصدد يقتبس المؤلف مقولة توكفيل حول الديمقراطية الأمريكية عام 1835 (هل يصح الاعتقاد بأن الديمقراطية التي قضت على النظام الإقطاعي ، وأزالت عروش الملوك وتيجانها ، يمكن أن تتراجع أمام التجار الرأسماليين) . ويضيف المؤلف (ويقابلهم من النظائر اليوم تراجعها أمام القطاع الخاص والتكنوقراط ، والمتخصصين في أسواق المال ، وأنصار مدرسة الاقتصاد السائدة وإلى جانبهم أولئك المعلقين في وسائل الإعلام ، الذين يقومون بدور من كانوا يزينون الأوضاع القائمة في بلاط الملوك) .

وأتساءل كمواطن عربي : هل لطروحات كتاب «انهيار العولمة» من دلالات وهدايات في سياق ما يجري من تصورات للكينونة والسيرورة والصيرورة لأوضاع مسيرتنا نحو غد أكثر نماء ، وأعدل ميزانًا وأفضل أحوالًا . ويزداد السؤال إلحاحًا مع تعقد لانهيارات العالمية مالًا واقتصادًا وسياسة ، وساعيًا نحو تفادي أزمة الكساد والركود وافتقار كل مقومات الحضارة الإنسانية .

ويقتضي تقديم هذا الكتاب ، ختامًا مسكًا ، بالتعريف بترجمة الأستاذ/ محمد الخولي .. إنه مترجم الأمم المتحدة الأشهر ، الذي مارس المهنة في رحاب هذه المنظمة لأكثر من ثلاثين عامًا ، وفي عديد مهماتها من ترجمة تقارير أو أبحاث أو مؤتمرات . ولا تزال المنظمة حريصة على مشاركته في مختلف أعمالها . وهو فضلًا عن ذلك ، كاتب صحفي عروبي متميز لايلين، وقبل هذا وبعده ، مثقف موسوعي له مؤلفات وترجمات عدة في القضايا العربية والعالمية والإنسانية .. والدار المصرية اللبنانية إذ تحظى بمشاركته فى ترجمة هذا الكتاب المهم، فإنه ليسعدها أن يتاح له من الوقت للمزيد من المشاركات في مختلف جهودها في ترجمة الكتب الأجنبية القيمة والمرجعية إلى اللغة العربية .

الجزء الأول

السياق

[القانون الذي يمنع التجارة الحرة] هو قانون يتدخل مع حكمة العناية الإلهية ليحُل قانون الأشرار محل قانون الطبيعة.

ريتشارد كوبدن، الخطابات، 1843

– ما الذي تحتاجه منها؟

– هو ما أحتاجه من الله، قبل أن أصبح ملحدًا فأنا أحتاج إلى ما أعبده.

أوجست سترندبرج، الدائنون، 1888

محاولة تطبيق الحتمية الاقتصادية على جميع المجتمعات الإنسانية تشكل أو تكاد ضربًا من الوهم.

كارل بولاني، التعليق 3، رقم 2، 1947

الأيديولوجية تزودنا بعدسة ننظر من خلالها إلى العالم، وكأنه مجموعة من المعتقدات، التي تترسخ لدرجة ألَّا يكاد المرء يحتاج إلى دليل من واقع التجربة.

جوزيف ستجلتز، العولمة وعناصرها المفككة، 2003

1

حيَّـة في الفردوس

ظهرت العولمة إلى الوجود في عقـد الـسبعينيات ، كـأنها جـاءت مـن لا مكان. ومع ذلك فقد بدت كاملة النضج، وكأنها ترتدي ثوبًـا كامـل الأوصاف والمعاني. يومهـا كـان دعاتهـا والمؤمنـون بهـا يتحلـون بقـدر لا يخفى من الجرأة ، ويطرحون أفكارهم من منظور مدرسة معيَّنـة مـن مدارس الاقتصاد ، قائلين إن المجتمعات في طـول العـالم وعرضـه مـن شـأنها أن تتجـه إلى مـسارات إيجابيـة مـستجدّة الطـابع ومتـشابكة الاتجاهات. وهذه الرؤية ما لبثت أن تحولت لتصبح سياسـات وقـوانين عـلى مـدار الـسنوات العـشرين، التـي اسـتغرقها عقـدا الثمانينيـات والتسعينيات ، مدفوعة بقوة من الحتمية التي ذاع صيتها.

وها نحن الآن قادرون بعد ثلاثة عقود على أن نرصـد النتـائج التـي تحققت. وهـذه النتـائج تـشمل عـددًا مـن النجاحـات التـي لا يمكـن إنكارها ، إلى جانب عدد مقلق من أوجه الفشل، فضلًا عن مجموعة ممـا يمكن وصفه على أفضل وجه بأنها أوجاع لا تنقطع. وبعبارات أخـرى، فإن النتيجة لا تتصل من قريب أو بعيد بالحقيقـة الواقعـة ولا بالحتميـة المرتقبة، بل إنها تتصل في واقع الأمر بنظرية اقتصادية تجريبيـة طرحوهـا علينا بوصفها حقيقة داروينية، لا ترقى إليها الشكوك. لقد كانت تجربـة

تحاول في وقت واحد أن تعيد تشكيل الساحات الاقتصادية والـسياسية والاجتماعية على حد سواء.

عـلى أن هـذه الفكـرة البرّاقـة للعولمـة باتـت الآن تَـشحب ويـذوي بريقها، بل إن كثيرًا من صفاتها انتهت بالفعل وإن بقيـت أجـزاء منهـا، فالميدان أصبح محتشدًا بكثـير مـن الأفكـار والأيـديولوجيات المتنافـسة الأخرى، فضلًا عن المـؤثرات التـي تـتراوح مـا بـين العنـصر الإيجـابي والعامل الكارثي. وفي غمار هذا الجو الملتـبس، لا يمكـن أن نتأكـد مـن طبيعة ما نحن مقبلون عليه ، رغم أن مـا زال بوسـعنا إلى حـد كبـير أن نؤثر في النتائج.

وكم من شخصيات قيادية ممن درج أصحابها على القول بأنـه ينبغـي أن تخضع الدول القومية للقوى الاقتصادية، إلا أن هذه القيادات باتـت الآن تقول إن هذه الـدول لا بـد مـن مؤازرتهـا لكـي تواجـه الفـوضى الضاربة أطنابها على صعيد العالم كلـه. أمـا أنبيـاء العولمـة الـذين ظلـوا يرددون دعوة : «الخصخـصة ، ولا شيء غـير الخصخـصة » ، فهـا هـم يدركون أنهم كانوا على خطأ ؛ لأن سيادة القانون على المـستوى القـومي أصبحت أكثر أهمية. أما الاقتصاديون فينشب بينهم الخـلاف الغاضـب من حيث إنهم منقسمون ما بين أهمية تخفيـف أو تـشديد قواعـد ضـبط الأسـواق الرأسـمالية. وثمـة دول قوميـة قويـة الـشكيمة مثـل الهنـد والبرازيل أصبحت ترفض التسليم بحكمة اقتصاديات العولمة، في حين تسعى شركات العقاقير الصيدلانية عبر الوطنية إلى أن تجد لنفسها ملاذًا تستتر به بعيدًا عن احتجاجات المواطنين.

وثمة عشرات من الأمثلة تؤكد لنا أننا نتحول بعيدًا عن واحـدة مـن تلك اللحظات التي تفصل ما بين الحقـب الزمنيـة المتجانـسة، فنـصبح كمن يجد نفسه وسط فراغ، باستثناء أن ما نصادفه هو فـراغ تخـيّم عليـه

الفوضى، هذا الفراغ مفعم بقدر متكاثف من الاضطراب والتناقضات. وما عليك إلا أن تتصور الحال ، وكأنه عاصفة تهب بين حالتي طقس مختلفتين، أو أن تتأمل تلك اللحظات التي تشهدها مباريات الرياضة السريعة للغاية مثل كرة القدم أو الهوكي عندما يفقد الفريق قدرته على الاندفاع ، ثم يستبد به غضب عارم، فيصبح نشاطه نهبًا للاضطراب إلى أن يتمكن أحد الطرفين من التماس المسار الصحيح واستجماع الطاقة اللازمة للسيطرة على الموقف.

هذه اللحظات تبدأ عادة بشعور من الرفض والإنكار يسود جميع الأطراف، فالارتباك يبعث الخوف بالذات في نفوس الذين يتصورون أنهم قادرون على رسم المسار، فيما يبعث شعورًا من خيبة الأمل بين الذين انتقدوا هذا المسار ؛ حيث لا شيءَ حاسم ولا حازم يكتنف الموقف وحيث الخيارات غائمة بغير وضوح.

مع هذا كله فمن شأن فترة اللايقين أن تصبح أيضًا مرحلة اختيار، ومن ثم تصبح مجالًا لفرصة سانحة. ولا سبيل إلى أن نعرف من جانبنا إلى أي حد تدوم هذه الفرصة وربما لن تستمر طويلًا. وهذه الخيارات التي ترسم معالم المستقبل تأتي بغير ترتيب، وعلى نوبات متقطعة مع بدايات غير محسوبة. ولقد جاء بعضها بالفعل، وتم استيعابه إلى حد ما دون أن نتخذ حياله خطوة حاسمة.

وعلى ذلك فشكل الآتي قد يتكرر عن وعي أو يُترك أمره لكي تقرره لنا جماعات المصالح المختلفة، فضلًا عن أن نتركه ببساطة ليحسمه القدر والظروف وقد ينشأ عن خليط من تلك العوامل، الثلاثة جميعًا. والحق أن سلامة النتيجة تتوقف على التوازن بين هذه الآليات الأساسية وإن كان أخطرها ما يترك للأقدار والظروف بدلًا من العاملين الأول والثاني، أو فلنقل يترك حسمه لأسوأ جماعات المصالح في حين أن

أفضل التوازنات هـو الـذي يـستهدي بـالقرارات الواعيـة التـي تمـسّ الصالح العام.

إن كتابنا هذا يتعلق بقدرتنا عـلى أن نختـار ، وهـو يتـصل أيـضًا بـما يمكن أن تقودنا إليه تلك الخيارات.

والإيمان بإمكانية التغيير أمر بالغ الدقة، فهو يعني أننـا نـؤمن بواقـع التغيير، وبأن هنـاك خيـارات مطروحـة مـن أجـل التغيـير، وإن لـدينا القـدرة عـلى أن نختـار ؛ آملـين في تغيـير المجتمـع ومتـوخين في ذلـك الـصالح العـام. وفي هـذا الـشأن يطـرح الـسؤال: هـل نعتقـد أن عـلى حكوماتنا أن تعمد بالحتم إلى فرض ضرائب على الفقراء من خـلال مـا تجبيه من رسوم غير منظورة، ومن ذلك مثلًا ما يجبى على أنـشطة القـمار التي تسيطر عليها الدولة؟ وهل نـرى أن ثمـة خيـارًا مطروحًـا في هـذا الشأن، أو نتصور أن ديون العالم الثالث التي لا سبيل إلى خدمتها يمكن شطبها إذا ما اخترنا هذا السبيل؟ إن الاعتقاد بأن ثمّة مواطنين يتمتعون بمثل هذه السلطة يكمن في جـوهر فكـرة الحـضارة بوصـفها مـشروعًا مشتركًا، وكلما زادت ثقة الناس بوجود خيارات حقيقية أمامهم، زادت رغبتهم في الإدلاء بأصـواتهم في الانتخابـات كحـدٍّ أدنـى، فـيما تـزداد الرغبة لديهم مـن أجـل المـشاركة في تـشكيل مـسار المجتمعـات التـي يعيشون فيها.

* * *

والسؤال المطروح هنا هو: ما الذي تعنيه العولمة؟ إن طرح التعريـف من خلال الأفكار المتداولة غالبًا ما يـشكل فخًّـا علميًّـا. والأسـوأ مـن ذلك، كما قال الليبرالي البريطاني چون مورلي منذ قرن مضى: «التعريـف هو أكثر الأفكار حماقة»[1] وعليه فالأفـضل أن نعـالج الموضـوع ضـمن سياق متكامل.

أفضل التوازنات هـو الـذي يـستهدي بـالقرارات الواعيـة التـي تمـسّ الصالح العام.

إن كتابنا هذا يتعلق بقدرتنا عـلى أن نختـار ، وهـو يتـصل أيـضًا بـما يمكن أن تقودنا إليه تلك الخيارات.

والإيمان بإمكانية التغيير أمر بالغ الدقة، فهو يعني أننـا نـؤمن بواقـع التغيير، وبأن هنـاك خيـارات مطروحـة مـن أجـل التغيـير، وإن لـدينا القـدرة عـلى أن نختـار ؛ آملـين في تغيـير المجتمـع ومتـوخين في ذلـك الـصالح العـام. وفي هـذا الـشأن يطـرح الـسؤال: هـل نعتقـد أن عـلى حكوماتنا أن تعمد بالحتم إلى فرض ضرائب على الفقراء من خـلال مـا تجبيه من رسوم غير منظورة، ومن ذلك مثلًا ما يجبى على أنـشطة القـمار التي تسيطر عليها الدولة؟ وهل نـرى أن ثمـة خيـارًا مطروحًـا في هـذا الشأن، أو نتصور أن ديون العالم الثالث التي لا سبيل إلى خدمتها يمكن شطبها إذا ما اخترنا هذا السبيل؟ إن الاعتقاد بأن ثمّة مواطنين يتمتعون بمثل هذه السلطة يكمن في جـوهر فكـرة الحـضارة بوصـفها مـشروعًا مشتركًا، وكلما زادت ثقة الناس بوجود خيارات حقيقية أمامهم، زادت رغبتهم في الإدلاء بأصـواتهم في الانتخابـات كحـدٍّ أدنـى، فـيما تـزداد الرغبة لديهم مـن أجـل المـشاركة في تـشكيل مـسار المجتمعـات التـي يعيشون فيها.

* * *

والسؤال المطروح هنا هو: ما الذي تعنيه العولمة؟ إن طرح التعريـف من خلال الأفكار المتداولة غالبًا ما يـشكل فخًّـا علميًّـا. والأسـوأ مـن ذلك، كما قال الليبرالي البريطاني چون مورلي منذ قرن مضى: «التعريـف هو أكثر الأفكار حماقة»[1] وعليه فالأفـضل أن نعـالج الموضـوع ضـمن سياق متكامل.

فترة تسودها حالة اللايقين، حتى نصبح عاجزين عن معرفة ما ستؤول إليه الأمور. وما عليك إلا أن تنظر إلى الوراء وأن تضع نفسك في سياق المراحل التي أفضت إلى مشكلات فادحة. إن أهل تلك الحقب الزمنية استبد بهم ما يشبه الذهول، وهم يرون كيف أن ما كان حتميًّا في حياتهم سرعان ما طواه النسيان، دون أن يعرفوا ما إذا كان التغيير الذي يشهدونه سيؤدي بالأوضاع إلى الأحسن أم إلى الأسوأ.

ثم انظر حولك متأملًا: هناك اليوم نماذج تدل على نجاح العولمة ويتمثل أوضحها في ما حدث من نمو في مجال التجارة. ولكن ثمّة أمثلة أخرى على الفشل. وعليك أن تتأمل حالة نيوزيلندا أو حالة أخرى تنطوي على قدر من سخرية المفارقة وتجسدها أوضاع خطوط الطيران غير الخاضعة لضوابط التنظيم، فما بالك بالآلام التي ما زالت موجِعة حتى الآن ، حيث ما برحت أزمة ديون العالم الثالث بغير حلول. وربما كان الأهم، هو انغماس الشباب بصورة متزايدة في أنشطة شبه سياسية ، إضافة إلى ما بدأنا نتعوده من نطاق متسارع من سلوكيات العنف الدولي، مع معاودة نشوء نزعة القومية بأسلوب القرن التاسع عشر بصورة تتراوح ما بين إمكانية التنبؤ بالنتائج وأفدح النتائج تدميرًا، فضلًا عن نشوء نماذج قومية جديدة بعضها لا يستند بالضرورة إلى أسس عرقية، فما بالك بما حدث من إعادة التأكيد بشكل مباشر على الدولة القومية حتى داخل نطاق، كان مستبعدًا بالمرة وهو الاتحاد الأوروبي.

إن ما تدل عليه هذه الأمثلة المطروحة عشوائيًّا هو أن الحقائق الاجتماعية والسياسية منذ أوائل التسعينيات لم تكشف عن نفسها على النحو الذي كان متوقعًا، رغم أن هذه الحقائق المتغيِّرة هي التي ترسم مسار الأحداث، وليس القوى الاقتصادية التي قيل على مدار العقود

الثلاثة الأخيرة أنها ستكون مسؤولة عن ذلك المسار، أو سيتحتم أن تكون مسؤولة عنه.

وثمة عدد متناقص من البشر يعتقدون أن الاقتصاد يمكنه أن يرسم مسارًا أوسع نطاقًا لأي حضارة. ولقد لاحظْت أن الذين يأبهون بالإصغاء عندما يستمعون إلى التأكيدات القديمة بشأن حتمية العولمة الاقتصادية أصبحوا بدورهم عددًا متناقصًا من الأفراد. وفي داخل عالم الاقتصاديين والمسؤولين الرسميين وجماعات المصالح والكتّاب الاختصاصيين، وهو عالم صغير وضيِّق بطبيعته، يسود هذا الخطاب بشكل متواصل. ولم لا؟ ومع ذلك فمعظمنا لا يزال خارج هذا النطاق، بل ومعظم العالم أيضا.

ماذا إذًا عن حياتنا في هذه الفترة الفاصلة؟ لقد وصفت الحال على أنه فراغ أو فترة فاصلة بين حقيقتين لا تستندان إلى منطق. وإذا ما تعاملنا معها بوصفها لحظة إيجابية قصيرة الأمد من لحظات اللايقين حين يكون الخيار متاحًا، لأصبح من الممكن لها أن تنهض بوصفها حقبة أقل إغراقًا في الجانب العقائدي وأكثر اتسامًا بالطابع الإنساني. وليس هذا طموحًا أو توقعًا لا يقوم على أساس، فالتاريخ حاشد بمثل هذه الفترات الفاصلة بين حقبتين؛ بعضها عسكري وبعضها ديني وبعضها سياسي، ولكن معظمها اقتصادي.

إن الفترة التي نعيشها تمثل إلى حد كبير فترة من فراغ الفكر الاقتصادي التي تضيف عنصرًا يزيد فيه التخبُّط واللايقين ؛ لأن الاقتصاد في الأساس عمل ذو طابع رومانسي بالغ الإثارة ، بل يتسم بطابع المسرح الدرامي، وكثيرًا ما يعتمد على أن سائر الناس يختارون عن طيب خاطر تصديق ما يشاهدون ، ومن ثم فإن حقائقه، شأنها شأن

سائر المسارات، تتغير بوتيرة أسرع مما يحدث في القطاعـات التـي تتـسم بطابع عملي أكثر.

وطالما عاشت الحضارات والـديانات واللغـات والثقافـات والأمـم على مدار قرون عديدة ، بل وعاشــت الـدول القوميـة كـذلك. ولكـن بالنسبة للنظريات الاقتصادية، فإن ربع القرن يُعَدّ فترة معقولة، فيما يعد نصف القرن حقبة غير اعتيادية، أمـا مـا يتجـاوز ذلـك فـأمر يـستدعي الجهر اعتزازًا به على رءوس الأشهاد.

ومعظم هذه الفراغات تملؤها دوامات من الشواغل والقـضايا التـي لا تقتصر على النواحي العـسكرية أو الاقتـصادية أو الدينيـة، بـل إنهـا تعكس مدى تعقيد الحياة الواقعية، وبعضها جرى استخدامه بذكاء فـيما ترتب على استخدام البعض الآخر كوارث فادحة. وفي بعض الحـالات كان القوم يصدرون عن قناعة بـأن الأيديولوجيـة الـسائدة أمـر محتـوم لدرجة أنهم لم يدركوا أنهم كانوا يعيشون في فراغ. وكم كانت دهـشتهم عندما اكتشفوا بغتة أنهم يتجهون إلى مسار لم يعرفوه.

إن الاعتراف بالحاجة إلى التغيير ليس بالـسمة الـشائعة بـين البـشر. وكلما زادت قدراتنا قلت اهتماماتنا بالتغيير ، بل زادت مخاوفنا من وقوع التغيير. ومع ذلك فالحقب الزمنية تـشهد عقبـات وتجتـاز عراقيـل، ثـم تتجه إلى نهايتها؛ حيث نجد أنفسنا من جديد على طريق يفضي إلى فـراغ غامض المعالم.

صحيح أنه كان ثمة سنوات مرموقة شـهدتها أوائـل القـرن الـسادس عشر، عندما كان يمكن لحركات الإصـلاح الـديني في شـمالي أوروبـا أن تفضي إلى قيام كنيسة واحدة قوية وجامعة مانعة، ثم حدث التـوتر المعقَّـد بين(الفيلسوف)(*) إرازموس و(الداعية الديني) مارتن لوثر على إمكانيـة

(*) الكلمات بين الأقواس من إضافتنا لمزيد من الإيضاح، «المترجم» .

التغيير، وربما اعتمد الأمر كثيرًا على القيادة الأخلاقية للفيلسوف الذي كان قد بلغ من العمر عتيًا فكان أن تحوّل الإيجابي إلى سلبي، وأفضى التوتر إلى انقسام عنيف ذهب ضحيته مئات من الأرواح البشرية. وكان هناك أيضًا تلك السنوات القلائل التي أعقبت سقوط نابليون عندما لاحت إمكانية قيام مجتمع أوفر عدلًا في أوروبا، على الأقل إلى أن أصبح نفوذ (السياسي النمساوي) مترنيخ الذي مارسه على هياكل السلطة في القارة نفوذًا مهيمنًا؛ حيث وضع كل فرد ضمن إطار أقرب إلى سلام بغير أمل. وهناك كذلك السنوات القلائل التي أعقبت الحرب العالمية الأولى عندما بدا كل شيء ممكنًا. ولكن معظم الدول القومية الأصغر التي لاحت أمامها فرصة الاستقلال من خلال معاهدة الصلح في ڤرساي تعيّن عليها في واقع الأمر أن تنتظر حتى حلول عام 1989.

والآن، فإن خمسًا وعشرين دولة منها، وهي دول جديدة أو دول حديثة الاستقلال، بدأت تحصل على أول فرصها الحقيقية لكي تتصرف بوصفها كيانات مستقلة، فأصبح يصدق عليها وصف دول قومية وستفالية(*) على طراز دول القرن التاسع عشر، وهي ترغب في أن تعبّر بأكثر الطرق المتاحة عن وجودها القومي، دون أن تعرف إذا ما كان هذا أمرًا إيجابيًّا أو سلبيًّا. لكن الذي نعرفه حقيقة هو أن ثمة دعاة للعولمة في هذا الموقع أو ذاك باتوا يعلنون أن الدولة القومية هي ظاهرة مستضعفة موروثة عن الماضي، بينما نجد في ركن آخر أكثر من عشرين دولة ولدت لتوها، وتريد الانطلاق مدفوعة بطاقة متجددة وطموح بالغ، وكأنها تبغي التخلص من شعور بالإحباط دام قرنًا بأكمله.

كان (المفكر الاقتصادي) چون مينارد كينز عضوًا في الوفد البريطاني إلى ڤرساي في عام 1919 ، لكنه استقال احتجاجًا على ما رآه فرصًا

(*) نسبة إلى معاهدة وستفاليا الموقَّعة عام 1648 لتسوية أوضاع أوروبا، بعد حرب الثلاثين عامًا، «المترجم» .

أتاحها ذلك الفراغ، ولكن تم تبديدها خلال المفاوضات. وفي عام 1919 نشر أول احتجاجاته التفسيرية، واستهلّه بهذه السطور:

«إن السلطة التي تعودتها هذه الأوساط تشكل خاصية بارزة يتسم بها البشر، فالقلة القليلة منا هي التي تدرك عن اقتناع الطابع المؤقت للتنظيم الاقتصادي، الذي عاشت فيه منطقة غرب أوروبا على مدار نصف القرن الأخير، وكان طابعًا غير اعتيادي وغير مستقر إلى حد بعيد، فضلًا عن اتسامه بالتعقيد بدرجة لا يمكن الركون إليها. والمشكلة أننا نفترض أن بعض المزايا التي تتفرد بها أبعاد هذا التنظيم، وهي مزايا مرحلية، لها طابع اعتيادي ودائم ويمكن الاعتماد عليها، ومن ثم نضع خططنا على هذا الأساس[2]».

ولقد كان التنظيم الاقتصادي الذي يشير إليه هو أول تجربة حديثة وواسعة النطاق مع التجارة الحرة، وربما كانت أول تجربة حتى مع العولمة، وكانت قد نشأت من خلال الكفاح المجيد ضد قوانين القمح في بريطانيا (في أوائل القرن 19)، ثم ترددت أصداؤها في طول أوروبا وعرضها.

عند هذه النقطة يمكنك أن تستمع إلى جوقة متكاملة من غلاة الدعاة، الذين يترافعون قائلين بأن ما فات قد فات وأننا أبناء اليوم، وها نحن اليوم أكثر تكاملًا ونتبع طرقًا أبعد مدى بحكم أن التكنولوجيا باتت بالحتم تربط كلا منا بالآخر. ولتلخيص هذه المقولة، نوضح أن الوضع الخاص للتجارة الحرة لم يكن يماثل هذا الوضع العالمي العام للتجارة الحرة. لكن الناس في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين لم يتصوروا أن وضعهم كان خاصًا، وإنما تصوروه عامًّا، ويشمل العالم كله، بل كانوا يؤمنون بذلك عن قناعة عميقة وراسخة شأن أهل زماننا سواء بسواء، وإن كانت قناعتهم أعمق وأبعد مدى بشأن العالم وقوانين حركته.

واليوم ينسى المؤمنون بالعولمة أن التجارة الحرة في القرن التاسع عشر كان يضبط حركتها وجود إمبراطوريات هائلة الحجم سيطرت على العالم بطريقة لم يعد بالوسع تخيلها. وهكذا مضى كينز ليوضح نطاق الاعتماد الاقتصادي المتبادل داخل أوروبا نفسها في سنة 1914 ، حيث كانت ألمانيا هي أكبر عملاء روسيا والنرويج وهولندا وبلجيكا وسويسرا وإيطاليا والنمسا - المجر، ويليها في الأفضلية بريطانيا والسويد والدانمرك ثم تليها فرنسا، وكانت المورّد الأساسي لروسيا والنرويج والسويد والدانمرك وهولندا وسويسرا وإيطاليا والنمسا - المجر ورومانيا وبلغاريا، فضلًا عن كونها أكبر اقتصاد يلي بريطانيا وبلجيكا وفرنسا. ومع هذا كله، فإن هذه الاستثمارات والروابط التجارية لم تردع هذه البلدان عن خوض الاقتتال الدموي ضد بعضها البعض بطريقة لم يسبق لها مثيل، وعلى مدار خمس سنوات كاملة.

أما أخطر الفقرات التي وردت في مقدمة كينز، فيمكن بتصرف قليل أن تكون قد كتبت على النحو التالي:

> «بإمكان سكان لندن طلب مشترواتهم باستخدام الهاتف بينما يحتسي الفرد منهم شاي الصباح في الفراش، فيما تأتيه المنتجات المتنوعة للكرة الأرضية بأسرها بكميات حسب ما يراه ملائمًا، وحسب ما يتوقع من التبكير بمواعيد تسليمها على عتبة بيته، وهو يستطيع في اللحظة نفسها، وبالوسيلة الهاتفية نفسها أن يخاطر بثروته ليوظفها في الموارد الطبيعية وفي المشاريع الجديدة في أي ركن من أركان العالم، ثم يشارك دون أي جهد أو مشقة في ثمار ومزايا هذا الاستثمار المتوقع، أو يستطيع أن يقرر الجمع بين ضمان ثرواته وثقة أهل مدينته في أي بلدية بأي قارة يراها، أو يحصل على أي معلومات يريدها. بوسعه كذلك إذا ما رغب أن يستخدم وسائل النقل الرخيصة والمريحة لأي بلد في أي طقس دون جواز سفر أو غير ذلك من الشكليات، ويستطيع أن يبعث بخادمه إلى المصرف المجاور للحصول على المعادن الكريمة التي يرغبها، وبعد ذلك يمكنه أن يواصل سفره إلى الأصقاع الخارجية دون سابق معرفة بديانتها أو لغتها أو عاداتها

حاملًا في حافظته العملات الثمينة التي حصل عليها. وقد يشعر بإهانة أو تساوره دهشة إذا ما تعرَّض لأدنى تدخل من هـذا الجانـب أو ذاك. لكـن الأهم من هذا كله أن مثل هذا الفرد ينظر إلى هذه الأحوال عـلى أنهـا أمـر اعتيادي ومضمون ومستمر، باستثناء ما يتوقعه أيضًا من مزيد من تحـسين الأمور، في حين أن ما يـراه مـن أن أي انحـراف عنهـا هـو أمـر مرفـوض وشائن ولا بد من تحاشيه.

إن مشاريع وسياسات النزعة العسكرية أو الإمبريالية أو التنافس العرقـي والثقافي أو حالات الاحتكار أو فرض القيـود أو الاسـتبعاد، التـي تجـسد الحية الرقطاء في هذا الفردوس لم تعـدُ - بعـد ذلـك - سـوى مجـرد مـواد مسلية يطالعها في جريدته اليومية، وتبدو فاقدة كل تأثير على مـسار الحيـاة العادية الاقتـصادية والاجتماعيـة؛ لأن نزعـة التـدويل أصبحت في واقـع الأمر ممارسة حقيقية بكل معنى[3]».

مع هذا كله، فالذي حدث أن هؤلاء الشركاء الـذين كـانوا الأقـرب والأكثر تكاملًا مـن بعـضهم الـبعض في مجـالات الاقتـصاد والتجـارة اندفعوا إلى خوض الحرب فيما بينهم بأكثر الطرق وحشية. وسرعان مـا حلّـت الفـترة التـي أعقبتهـا، فـإذا بهـم يعتنقـون الـشيوعية والفاشـية ويمارسون أسوأ أنواع العنصرية، ثم يتبع هذا بشكل متواز فـرض أعـلى الحواجز الجمركية وبعدها عاودوا خوض الحرب فيما بينهم من جديـد، ولم يحدث أن أمعنوا النظر في انتهاز الفرص السانحة، إلا وهم يلتمسون مخرجًا من تلك الحرب العالمية الثانية ، حيث كان كينز واحدًا مـن أكثـر الأفراد المؤثرين والواعين بالمشكلات المطروحة. وفي غمار هـذا البحـث التمسوا الهياكـل، التـي لم تقـم عـلى أسـاس مـن الاقتـصاد، وإن كـان الاقتصاد واحدًا من آلياتها الداعمـة، مـزودًا في ذلـك الحـين بقـدر مـن الوعي بحقائق الأمور..

من ناحيتها كانت الطبقة الوسطى التي سبق وجودهـا عـام 1914 راضية في سذاجة عن نفسها، وكانت تشكل بوضوح نـسبة في المجتمـع

أصغر من مثيلتها اليوم، وهي طبقة ما زالت مقتنعة بسذاجة أيضًا بأوضاعها، وتتصور أن أفرادها هم أمهر المستفيدين من الثمار الاقتصادية للعولمة. ومع ذلك، فمن باب التذكرة بواقع الأمر، فإن هؤلاء المستفيدين ربما يتعين عليهم أن يستعيدوا عبارة كينز، التي تصف الحدود المفتوحة بأنها حدود بغير جواز سفر أو أي شكليات رسمية. واليوم استطاعت أوروبا دون غيرها أن تزيل حواجز الحدود، التي لم يكن لها وجود، ولكن في أماكن أخرى ليس من غير المألوف أن يخلع المسافرون في المطارات نصف ما يلبسون. وإذا ما نظرنا إلى التطور المطرد لإجراءات الأمن عبر السنوات الثلاثين الماضية - وليس فقط منذ 11 سبتمبر/ أيلول - لأصبح من الممكن أن يتضاعف هذا الاتجاه، وما هي إلا قلة من الحوادث الحدودية؛ حتى يمكن ببساطة أن تعود الأمور إلى ما كانت عليه في أوروبا نفسها.

* * *

إن قصص الحضارة في أي مكان وفي أي زمن تجمع بينها أمور عدة؛ منها أن الأفراد يشعرون بأنهم يفهمون آلية المجتمع الذي يعيشون فيه. وهذا الإحساس بالفهم معناه بالنسبة لكل منا أن تحدونا الثقة في إرادة تغيير مجتمعنا إلى الأفضل، أو على الأقل في أن نتمتع بثقة في النفس لكي نقبل إمكانية ما يمكن أن نغيره إلى الأفضل. وما عليك إلا أن تفكر فيمن عملوا؛ من أجل إنشاء شبكات للمياه النظيفة الصالحة للشرب أو نظم للتعليم العام أو لمناهضة نظام الاسترقاق.

والسؤال هو: هل يتمتع كل منا بهذا القدر من الثقة في النفس؟ ربما تكون الإجابة بالنفي. ولكن هناك الكثيرون ممن يقدمون على فعل يتجاوز ما يحويه مجتمعنا الذي يقوم على تصنيف البشر حسب مقياس الجدارة. وهذا الفهم يمكن أن يأتي بأشكال شتى وعلى مستويات عدة،

وقد يكون عن وعي أو عن غير وعي أو يكون مزيجًا من الحالتين. إن الإيمان بحقيقة الاختيار يشكل واحدة من أهم السمات الأساسية للقيادة. ومن عجب أن كثيرًا من الأفراد، الذين يتصورون أنفسهم قادة يجدون صعوبة بالغة في التعامل مع هذه الحقيقة؛ إذ يعتقدون أن مهمتهم هي فهم الإمساك بمقاليد السلطة واستيعاب أسلوب إدارة الأمور، وربما إضفاء بعض الإصلاحات الثانوية على ما يقبلونه من دوران عجلة الأحداث، ولكنهم يسلّمون بالحقائق السائدة في زمانهم ومن ثم فهم سلبيون في واقع الأمر.

ونتيجة لذلك يصبح التغيير أمرًا مباغتًا بالنسبة للواقع الذي يعيشونه في نهاية المطاف، وقد يحدث أن يحل محلهم آخرون. وفي كلتا الحالتين تضعف القوة التي تتفرد بها الحضارة ألا وهي القدرة على الاختيار.

وإذا أردنا أن نتعامل مع القضية من طرفها الآخر، فنسأل: ماذا عن حالة البربرية؟

الأمر يتعدى مجرد العنف الفعلي، وبصورة أعمق فالنزعة البربرية هي عدوان على ثقة الفرد في نفسه، ورغم كل شيء فإن ثقتنا في أنفسنا هي التي تتيح لنا أن نتعامل مع الأمور المعقدة وغير المؤكدة بوصفها عناصر إيجابية في واقعنا، دون أن نخشى إمكانية التغيير. ويمكن فهم النزعة البربرية على أنها العنف الذي يلحق بفهم الفرد لنفسه؛ بوصفه مواطنًا حيث ينشأ العنف من الاعتقاد بالحقيقة الحاسمة، التي تجلت أبعادها، يستوي في ذلك الحقيقة الدينية أو العرقية أو الاقتصادية بل وحتى الحقيقة العلمية.

وفي إطار الضوء الزائف للحقيقة يشحب وهج التاريخ، ويبدو كأنه قد شارف نهايته كما يبدو المصير أمرًا لا مفر منه، ثم تتقلص مقاليد

القيادة لتصبح أقل من حيز الاختيار أو المواطنة، وتتركز بدلًا من ذلك على الإمعان في ممارسة السلطة، وهو أمر يمكن بلوغه والتحكم فيه من خلال ركوب موجة الحتمية.

وكلما استطاع أهل السلطة أن يسايروا هذه الموجة بحذق وإصرار، يشعر الأفراد بمزيد من الاغتراب وتقل اهتماماتهم بأحوال المجتمع، وتصبح الخيارات الحقيقية أمرًا هامشيًّا، وتضيع آليات حركة المجتمع وسط غلالة من الغموض.

وعليه.. فنحن في مجتمعات اليوم يقل تصويتنا في الانتخابات، وتنحسر مشاركتنا في هياكل المواطنة ومساراتها المعتادة.

إن ما يدفع الأفراد بعيدًا عن هذا الإحساس بالمواطنة هو بالتأكيد ذلك الرهط، الذي لا ينتهي عدده من القادة والاختصاصيين، متمثلين في أفواج من الفنيين والتكنوقراط الذين لا يفتأون يعلنون عن حتمية أن هذه القوى هي التي ستشكل الطريقة، التي يسلكها كوكبنا في دوران حركته، ومن ثم يرسمون الأسلوب الذي تحتذيه مجتمعاتنا في أنشطتها. إن التقدم المطرد لهذه القوى قد يتسنى التعامل معه، ولكن حتى في ذلك الحين ستظل أساليب هذا التقدُّم غامضة بالنسبة لمعظمنا، وهذا يرجع على التحقيق إلى تدخلات تلك الزمرة من أهل الاختصاص.

وإذا ما سلّمنا بأن الاقتصاد والتكنولوجيا هما أكبر القوى التي كتب علينا أن نسلّم بها في واقعنا الحالي، فإن الإدارة تصبح نظامًا لتعزيز النظرة إلى هاتين القوتين بوصفهما أمرًا محتومًا. وقد جاء التصاعد المباغت لذلك الاحترام البالغ الذي بتنا نضفيه على مدارس الإدارة وما يواكبها من أنشطة الشركات الكبرى، التي يقودها التكنوقراط، لينجم

عنه أثر مدهش فيما يتصل بالخلط بين الإدارة والقيادة. فإذا ما اختزلنا القيادة لتصبح مجرد الإدارة لبقيت المشكلات بعيدة عن الحل، وكأنما أصبح الأمر لا يقتضي سوى إدارة هذه المشكلات بل لا تصبح مشكلات بهذا المعنى من الأساس.

ما الذي يعنيه هذا من الناحية العملية؟ فلنأخذ نموذجًا من أوضح ما يكون ويتمثل في أزمة ديون العالم الثالث، التي استطالت حتى نهاية عقدها الثالث. إن الديون غير مسددة ولا تدفع عنها خدمة الديون، ولا تفيد في إضفاء الاستقرار على سوق حرة، ولا تفيد المدينين أنفسهم، بل إن مناطق بأكملها من العالم وقعت في براثنها، رغم أن هذه المشكلة كان يمكن بسهولة حلها على مدى ربع قرن، فلدينا خبرة مئات السنين في التعامل مع حالات مماثلة على مستوى القطاعين العام والخاص.

فما الذي يقف في طريق مثل هذا الحل؟ إنه الاعتقاد بحتمية نظرية اقتصادية بعينها واتباع طريقة بالغة التعقيد في مجال الإدارة. ومجتمعنا حافل بحالات مماثلة من جميع الأحجام، وليس لمثل هذه السلبية المتقنة إلا أن تفضي إلى شكل أكثر بربرية من أشكال القيادة، شكل ينطوي على أن الاعتقاد في حقيقة دامغة يستدعي بالتالي تكريس الولاء الضيق لنوعيات بذاتها من نظم الاقتصاد أو لأنماط من الحروب أو لتكريس الهوية العرقية. وفي ظل هذه الظروف.. فإن أكثر التعبيرات شيوعًا عن روح المواطنة سيكون هو الولاء في أرجح الأحوال وهو أيضًا الانتماء بشكل عام، وتلك حالة القبول بما هو قائم، يعوضها تحقيق المصالح الذاتية ويميزها وضع الكفاءة في خدمة ما نراه حتميًّا.

هذه الصورة للعالم هي التي تدفع إلى الشعور بعدم الاطمئنان، وتخشى الإقدام على الاختيار وهو إذن عالم الشعبوية أو بالأدق هو عالم

شعبوية زائفة، تقوم على أسس انفعالية، وهذا هو الوجه الكئيب من القومية، أو ما يمكن أن نسميه القومية السلبية.

* * *

مع هذا كله فلا يزال أمامنا خيارات عديدة أخرى، فالاعتقاد بأننا لا نملك خيارات أمامنا اعتقاد موهوم؛ لأنه يتخلى للأسف عن الحقيقة الواقعة. وأعجب ما يميز فكرة الحتمية هو أنها لا تدوم طويلًا، وكلما أصر المؤمنون بنظرية مهيمنة وتقوم على واقع ما، وتمادوا في الاعتقاد بحتميتها ومن ثم بخلودها، سارع الآخرون ممن ظلوا متباعدين عن مثل هذه النظرية إلى حسم الأمر، مؤكدين أننا نملك فرصة الاختيار، وإذا تساوت جميع الظروف، فنحن نجنح إلى أن نختار نهجًا مغايرا.

ثم ها هم غلاة المؤمنين ومعهم أمهر المديرين يركبون موجة قوية ويتحركون بلا هوادة وبمهارات متزايدة لا تنكر، بينما تزداد نسبة المواطنين الذين يختارون أن يلوذوا بشواطئ الحذر طلبًا للأمان. وهكذا فنحن نبدو في أعين أهل القمة، ممن دأبوا على مواصلة الصعود، قومًا تعوزهم فضيلة التفهم وعدم تقدير ما يبذل من جهود، وكأننا انفصلنا عن الواقع واستبد بنا الحنق والضيق، فتباعدنا عما يجري مكتفين بالركون إلى التشاؤم والتشكك في كل شيء.

بعضنا استدار قافلًا عن المسيرة ومنشغلًا بمراقبة ما يجري ومقتنعًا بأن البشر إذ تحركهم على مستوى كوكبنا المصالح الذاتية، فهي جديرة بأن تفضي إلى ديناميات تنتشر معها الثروة وتتعزز بفضلها الديمقراطية. وما برحْت شخصيًّا ألتقي بأفراد اتبعوا القواعد الجديدة وحققوا مصالحهم وتباعدوا عما يجري متسائلين: أهذا هو كل شيء؟

لكن معظمنا سيظل قابعًا ومنتظرًا أن تنكسر هذه الموجة فيما يتطلع بنظرات لا ينقصها التشفي ولا عمق التجربة، بعد أن فقد المواطن احترامه لقيادته بشكل عام واكتفى بالانتظار؛ لكي يشهد هذه القيادات وهي تدمر نفسها.

* * *

وإذا تطلعنا إلى الوراء، فسوف نرى القوم، وكأنهم يطرحون حقائق اقتصادية مفروغًا منها لتكون بمثابة المنظور، الذي لا بد أن نطل من خلاله على الحضارة بأسرها، وهو ما لن يغير أساليب الواقع ذاته؛ حيث المؤمنون يظلون على إيمانهم، في حين يمضي العالم في مسيرته لا يلوي على شيء.

مع هذا كله فالأمور لا بد أن تصل إلى نهاياتها. وحياة كل منا آية على ذلك حيث تشهد حياتنا بداية وتجددًا ثم تؤوب إلى نهاية بسيطة. وفي الوقت نفسه تكمن مساحة من الزمن والشعور، وكأنها فراغ يجيش بالاضطراب. ومهما توقَّعنا النهاية فهي دائمًا تبعث على الارتباك، وكأنها نهاية لا يتوقعها أحد.

وما عليك إلا أن تفكر في اللحظة الفاصلة بين مرحلة المراهقة والنضوج، وهي مرحلة تكتنفها صعوبة أن نتخيَّل ما سوف نؤمن به في عالمنا، وما نختاره لمستقبل حافل بكل شيء، ما بين محور التوتر إلى هاوية الانتحار. فكّر أيضًا في عاطفة الحب بكل تألقه وعمقه. ومع ذلك فكثيرًا ما يبدو وكأنه يتبخَّر وبعد فترة من الزمن. وقد لا يعاود الحب الظهور أو قد يطل على حياتنا حب جديد. ليس هناك ما يعد بأي شيء اللهم إلا أن كل الأشياء إلى نهاية، وأن احتمال التجدد يتوقف على قدرتنا في استخدام الفترات الفاصلة؛ لكي نصنع خياراتنا بما يساعدنا على تشكيل الحقبة التالية من حياتنا.

ولكي نشكِّل المجتمع، فنحن بحاجة إلى التفكير بشأن أصول وجذور ما يتحرك أمام أعيننا، وهنا نقصد تحديدًا أصول العولمة ووعودها وصعودها ثم انهيارها التدريجي منذ أواسط التسعينيات وما بعدها. وإذا لم نركِّز على هذا الشكل المهيب من الصعود والتذبذب والسقوط، فلن نستوعب ما حدث لنا بخيره وشره، ولن نفهم أين نقف الآن، في حين أننا بحاجة إلى إمعان النظر في القوى الأخرى التي تشكِّل إيقاع حياتنا الراهنة، ما بين الحروب المتقطعة إلى المنظمات غير الحكومية إلى الدول القومية التي أعيدت إليها الحيوية، ما بين معاودة ظهور جرائم الإبادة الجماعية وديكتاتورية الأقلية في مواقع الحكم وما بين أشكال مستترة من التضخم إلى اهتمام عملي متجدد في الأخلاقيات وفي أشكال إيجابية من النزعة القومية، فضلًا عن اهتمام متجدد بشعور المواطنة، وكثير من هذا مهم ومثير، وبعضه خطير، ولكنه في مجمله واقع حقيقي.

وثمة فرق أساسي واحد بين التغيير على مستوى الأفراد والتغيير على مستوى المجتمعات، والجماعات،وهي بكل عوامل قوتها، لديها بالقطع حقائقها الحتمية الملحَّة. وقد يكون إيقاع الزمن صعبًا بالنسبة لحياة الأفراد ولكنه أيسر كثيرًا بالنسبة للمجتمعات، وإذا لم نستسلم لمشاعر السخط أو اليأس أو لأيديولوجية اليقين.. فإن المجتمع يتيح لنا أن نستدعي قوة الجماعة ذاتها بمعنى قوة الآخر، الذي نستمد العزم من حقيقة وجوده.

2

موجــز المستقبل الموعــود

بوسعك أن تتعرف على وعود العولمة، إذا ما جمعت في بوتقة واحدة تلك الزمرة من الوعود المؤكدة والآمال المطروحة والأفكار المتحمسة والإيمان العميق، الذي ظل يعرب عنه القادة السياسيون والأكاديميون وأهل الرأي من الكتاب الصحفيين وقادة قطاع الأعمال والناطقون باسمهم منذ السبعينيات ، بما في ذلك المؤسسات المستقلة المعنية بصناعة الأفكار، وساعتها سوف يتجلى أمامك وعد العولمة على النحو التالي:

- سلطة الدولة القومية إلى اضمحلال .
- هذه الدول كما نعرفها قد تصل حتى إلى حافة الاحتضار .
- القوة، في المستقبل ستصبح بيد الأسواق المعولمة .
- وعليه.. فإن الاقتصاد، وليس السياسة أو الجيوش، هو الذي سيشكِّل الأحداث الإنسانية.
- هذه الأسواق المعولمة، وقد أضحت متحررة من المصالح الوطنية القومية الضيقة، ومن القواعد التنظيمية الكابحة، سوف تعمل بالتدريج على تحقيق التوازنات الاقتصادية الدولية .

وهكذا سنكون قد تجاوزنا أخيرًا المشكلة الأبدية المتمثلة في دورات الاقتصاد التي تتراوح بين الطفرة والأزمة، وهذه الأسواق سوف تنطلق منها موجات من التجارة كي تدفع بدورها مدًّا اقتصاديًّا واسع النطاق من النمو. ثم أن هذا المد سوف يهدي جميع السفن التي تحمل على متنها البشر إلى بر الأمان، بمن فيهم الفقراء، سواء في الغرب أو في العالم النامي.

وهذا الرخاء الناتج سوف يتيح للأفراد المناضلين أن يحولوا النظم الدكتاتورية إلى ديمقراطيات.

وبطبيعة الحال، فهذه الديمقراطيات لن تتمتع بسلطات مطلقة على نحو ما كانت الحال في الدول القومية القديمة. وعليه، فسوف نشهد تباعدًا عن نزعة القومية غير المسؤولة وعن شعوبية العنصرية وعن العنف السياسي.

وعلى الجبهة الاقتصادية، فإن حجم هذه الأسواق الجديدة سوف يتطلب في حد ذاته مؤسسات وشركات متزايدة الحجم باستمرار. ومن شأن حجمها هذا أن يبعدها عن مخاطر الإفلاس؛ مما يشكل مصدرًا آخر من مصادر الاستقرار الدولي.

والحق أن هذه الشركات عبر الوطنية سوف تكون العنصر الحاسم لقيادة الأسواق إلى ساحة الحضارة ذاتها؛ لأنها ستصبح بمثابة دول افتراضية، في حين تتيح لها سيطرتها الفعالة سلطة حاسمة تضع حدًّا للتحيزات السياسية المحلية.

كل ما سبق سوف يهيئ الظروف التي تتيح الأخذ بأساليب صحية في مجال الإدارة وإدارة شؤون الحكم. وبهذا فسوف نشهد قيام

حكومات تخففت من عبء الديون، فضلًا عن أسواق لن ترتضي بأقل من هذا الوضع.

باختصار، فعندما نتحرر من قيود الآخرين، نستطيع أن نحقق مصالحنا الذاتية على مهاد حياة تنعم في رغد الرخاء وترفل في حلل السعادة العامة.

بهذا تنكسر دورات التاريخ.

بهذا يموت التاريخ.

3

هم ، وإنجازاتها المتوقعة

العامل الذي جعل حركة العولمة على هذا القدر من التأصل لم يكن طابعها الدولي ولا اقتصادياتها الدولية، فالتاريخ حافل بالعاملين. ومن إمبراطورية السومريين حتى منظمة الأمم المتحدة، يتكامل أمامنا كل شكل من أشكال الأوضاع السياسية والعسكرية والدينية. ولقد كان العالم دائمًا يشهد ترتيبات تجارية دولية، بل يشهد نظمًا دولية تقوم على أساس من تكامل الإنتاج. وقد امتلكت روما هذا كله على مدار قرون، وتم ذلك على صعيد رقعة، بلغت من الاتساع لدرجة أن شملت معظم أوروبا، إضافة إلى ما يعرف اليوم بالعالم الإسلامي باستثناء الجزء الآسيوي.

وآخر مرة جربنا فيها التجارة الحرة - من منتصف القرن التاسع عشر إلى الحرب العالمية الأولى - جعلتنا قادرين على أن نقرن بين إسقاط الحواجز التجارية في أوروبا والامتداد المدهش للأقطار الأوروبية نفسها حول العالم، فالبريطانيون والفرنسيون والهولنديون والإيطاليون والبلجيكيون والألمان والروس ورعايا إمبراطورية النمسا - المجر، إضافة إلى الإمبراطورية الألمانية الجديدة، كانوا يتشاركون مع نهاية القرن التاسع عشر، من حيث القدرة على تطبيق طرائقهم السياسية والقانونية والاجتماعية والاقتصادية على العالم

بأسره. وعلى أساس هذه الأساليب نجمت شبكة معقدة من الأنظمة. وكما أوضح كينز، فإن المواد الأوّلية والمصنوعات والبضائع كانت تتدفق في كل اتجاه.

وعليه، فإن ما تتميز به العولمة من أصالة مرموقة إنما يكمن في موضع آخر: في تأكيدها أن جميع الحضارات من الآن فصاعدًا سوف تقودها التجارة. وهذه القاعدة تأتّت من واقع النقاء أو البساطة اللذين تجاوزا الأفكار الاقتصادية المعقدة، التي سبق أن طرحها مفكرون من أمثال مونتسكيو وآدم سميث وكارل ماركس. أما الأجزاء الأخرى التي يتشكل منها النشاط الإنساني، ما بين السياسة إلى الجوانب الاجتماعية إلى الثقافة، فسوف نتعامل معها أساسًا من خلال منظور الاقتصاد الذي ما أن يتحرر من تدخل الحكومات؛ حتى يستطيع أن يحقق لنفسه التوازنات الطبيعية. وهذا النظام الموروث في الأسواق الحرة من شأنه أن يؤدي بصورة مباشرة - حسب الأكثر تفاؤلًا أو بصورة غير مباشرة حسب الأكثر اعتدالًا - إلى تشكيل كبرى الوقائع الاقتصادية، التي ستعمل بدورها على تشكيل سائر الفعاليات الأخرى.

ميزة هذا كله تتمثل في فكرة جديدة للغاية وهي قيادة الأسواق. وهي فكرة جلية بحيث تتيح لنا أن نفيد كاملًا من الفتوحات التقنية والنظرية التي شهدتها المائة سنة الأخيرة. وتتمثل النتائج في نمو الثروة واتساع الرفاه العام؛ بفضل تضاعف عدد اللاعبين على مسرح الأحداث واتساع رقعة النشاط وزيادة العوامل المؤثرة في هذا المضمار.

لا توجد سوابق حقيقية لنظام من هذا القبيل، اللهم إلا إذا ما نظرنا إلى ديكتاتورية مدينة البندقية الصغيرة. وحتى في ذلك المكان فقد كان المنظور هو التبادل التجاري، فيما ظلت حكومتها تأخذ بأسباب التنظيمات الاقتصادية الصارمة، المتصلة مباشرة بقدرة مجتمعها على أداء

المهام المطلوبة. وكان التعبير عن تلك الحضارة أمرًا كاشفًا على نحو خاص، حيث جرى تشجيع إبداعات الموسيقى والرسم والنحت والمعمار، مع إضفاء القيمة عليها والتعبير عن الإعجاب بها. ولكن من ناحية أخرى، لم يكن ثمة تشجيع على الكتابة أو طرح الأفكار أو الحوار وإنما كان هناك الكبح والتقييد. والحاصل أن تلك الجمهورية الاقتصادية نظرت إلى حرية التعبير، وكأنها تعبير عن عدم الولاء، ومن ثم ظلت تعدّها أمرًا كان من الخطورة بمكان.

ولم يشهد التاريخ قَط أي مفكر جاد في أي قارة قال بأن التبادل التجاري وحده يمكن أن يفضي إلى صنع الحضارة، وأنه ما أن تعطى الأولوية للتجارة فهي بالتالي تستطيع أن تقود نفسها بنفسها. بل إن من المحافظين المحدثين مثل مايكل أوكشوت من تكلم عن المنافسة غير المنظمة بوصفها وهمًا لا سبيل إلى تحقيقه، بينما ذكر كارل بولاني، وهو من أكثر الاقتصاديين المحدثين أصالة أن «فكرة سوق تصحح نفسها بذاتها ما هي إلا فكرة طوباوية بغير مراء»[1].

* * *

ماذا إذًا عن مشكلة التعريف؟ تستطيع أن تصف العولمة من خلال وجهة نظر تقنية بحتة، أو أن تستخلص التعريف من خلال سياق، أو من واقع النتائج المترتبة. والمهم أن ندرك خطر الإصرار على تعريف بعينه، دون الإحالة إلى سائر التعريفات.

وإذا ما كان لك أن تلخص أفكار العولمة على نحو ما طرحناه في الفصل السابق، فالنتيجة هي كالآتي: شكل محتوم من أشكال النزعة الدولية، يتم في إطاره إصلاح الحضارة من منظور قيادة الاقتصاد. والقيادة هنا لا يشكلها الناس، ولكن تجسدها السوق بوصفها القوة الكامنة لأداء الاقتصاد.

صحيح أن هناك مئات، بـل آلاف التعريفـات والوعـود والأخطـار الأخرى، وأقربها من الناحية التقنية ما يقول ببـساطة بخفـض تكـاليف النقل والاتصال؛ مما يـؤدي إلى تكامـل دولي في الإنتـاج والاسـتهلاك. لكن الهدف ظل باستمرار أكبر من ذلـك. إن ألفريـد إيكـيس، الـرئيس السابق للجنة الولايات المتحدة للتجارة الدولية، وهـو خبـير حـصيف ورزيـن يـصف هـذا المقـصد بأنـه «عمليـة تـؤدي فيهـا التكنولوجيـا والاقتصاد والأعمال التجارية والاتصالات، بل والـسياسة إلى تقـويض حواجز المكان والزمان، التي طالما فصلت بين شعب من الشعوب»[2] .

من ناحيته فها هو أنطوني جيدينز، الأكاديمي الـذي كـان لـه تـأثيره الكبير على رئيس الوزراء (البريطاني السابق) توني بلير، يرى أن العولمـة تؤدي إلى إضفاء تحولات عـلى كـل جـزء في المجتمـع وفي الـسياسة وفي الاقتصاد [3] ، أما الاقتصادي جاديش باغواتي فيتوقف مليًّا ليركـز عـلى التكامل الاقتصادي الدولي، دون أن يتعامل مـع الآثـار الأوسـع التـي يؤمن بوجودها أصلًا، في حين أن آن كريجر، وهي الشخصية الثانيـة في صندوق النقـد الـدولي تنهـي تعريفهـا للعولمـة قائلـة: «إنهـا تـؤدي في مجموعها إلى توثيق التكامل في العالم بـما في ذلـك - ولـيس عـلى سـبيل الحصر - الاقتصاد»، ويتكلم الآخرون عـن «تقليـل تنافـسية الـدول». ويرى توماس فريدمان الكاتب في جريدة نيويورك تايمز «أنها التكامـل الوثيـق بـين الأسـواق والـدول القوميـة والتكنولوجيـات إلى درجـة لم نشهدها من قبل»، ويـذكر داعيـة الـسوق، الكاتـب دانييـل يـرجين أن الحكومات فقدت سيطرتها على المعايير التي تنظّم اقتـصاديَّاتها الوطنيـة وفقدت معها قدرتها عـلى «تعزيـز التنميـة الاقتـصادية وحمايـة الـسيادة ودعم الهوية الوطنية»، وهو لا يكترث بأن يتعرض لقدرتها على تشكيل وتمويل الصالح العام، وربما لا يؤمن ببساطة بأنه مـن شـأن حكومـات

تعيش عصر العولمة أن تتمكن من تمويل احتياجات هذا الصالح العام، أو أنه ينظر إلى الصالح العام بوصفه فرعًا ناشئًا عن التنمية الاقتصادية. ولكن ثمة رجال أعمال أصبحوا من نقاد العولمة، ومنهم مثلًا جورج سوروس، الذي يقول إن المسألة تتعلق بخلق أسواق مالية عالمية متحررة من السيطرة ونمو الشركات المتعددة الجنسيات، مع ما تتمتع به من سيطرة على الاقتصاديَّات الوطنية. ويقول خبير ياباني كبير هو كينيشي أوهماي: «إن الدول القومية أصبحت ديناصورات قابعة بانتظار الموت». وهناك آخرون ربما اندفعوا بفعل تزايد الانتقادات المنبثقة عن هذه الإسقاطات غير الاقتصادية، ولذلك باتوا يحتجون قائلين إن الزعم بأن «التكامل الاقتصادي الأعمق من شأنه إضعاف الحكومات الوطنية، فتلك صيغة يبيعها بالذات خصوم النظام الدولي الليبرالي»، وليس للمرء أن يتجاهل ما يتبدّى من آيات السذاجة السياسية التي غالبًا ما تطفو على السطح، عندما يتصدى الاقتصاديون لتناول قضايا العالم الأوسع. ورغم كل شيء، فإن أي هاوٍ قادر على تمرير أصابعه فوق حروف الحاسوب يمكن أن يحصل على ما قيل بشأن العولمة. والأغرب من ذلك، أن معظم الاقتصاديين يسارعون إلى رفض أي تعليق على العولمة يأتي من خارج المؤسسات المهنية، التي ينتمون إليها واصفين مثل هذا التعليق بأنه غير متخصص. ومع ذلك فهم لا يترددون لحظة في طرح ما في جعبتهم من النظريات والإحصاءات الفنية بشأن كل تفصيلة، تتعلق بكل جانب من جوانب حضارتنا وحياتنا.

ها هو مارتن وولف، وهو واحد من أذكى وأعمق الاقتصاديين الذين أسمعوا صوتهم علانية، يؤكد شغفه بأن يقصر طروحاته في العولمة على مجال الاقتصاد بدعوى «أن الاقتصاد هو القوة الدافعة لما يكاد يكون

كل شيء آخر»[4] ، وبعبارة أخرى، فأنت تستطيع التركيز على أي جزء تريده من جوانب العولمة، ولكن بشكل أوسع نطاقًا تعود الفكرة؛ لكي تصب في رؤية العولمة بشكل عام من خلال منظور اقتصادي.

وهكذا فالفحوى العامة لتلك التعريفات على كثرتها يتمثل في «أن التمويل الدولي أصبح أمرًا تكافليًّا ومتشابكًا مع التجارة والصناعة لدرجة ... أن القوة السياسية والعسكرية لم يعد بوسعهما في واقع الأمر أن تُحدثا أي تأثير»[5] ، والمشكلة أن هذه العبارات كتبت بطبيعة الحال في سنة 1911 ؛ أي بوقت قصير يسبق ما شهده العالم من إقدام القوة السياسية والعسكرية على تدمير النظام الاقتصادي، الذي كان قائمًا في ذلك الحين.

* * *

وعلى اختلاف هذه الآراء فهي تفضي إلى رسم صورة واضحة بما فيه الكفاية لوعود العولمة، سواء كان ذلك من حيث التفاصيل التقنية، أو الآثار العامة التي تلحق بكل منا. وقد شهدت هذه الأفكار تكرارًا وإغناءً وتدارسًا، ناهيك عن استخدامها لأغراض سياسية من جانب آلاف من الاختصاصيين والمديرين والزعماء بكل لغة ممكنة، على مدار ربع القرن الأخير.

والأكثر من ذلك، فإن قدرًا كبيرًا من هذا الوعد تم تحقيقه، فالإحصاءات مثل التعريفات تتمتع بوضوح لا شبهة فيه.

لقد قيل إن التجارة العالمية تضاعفت منذ عام 1950، وهذا يتوقف على من تخصه الأرقام التي نستخدمها، وكان هذا التضاعف يتراوح بين اثنتي عشرة مرة واثنتين وعشرين مرة. ثم نما الاستثمار الأجنبي المباشر على صعيد العالم 15 ضعفًا منذ عام 1970. وبالنسبة للاستثمار الأجنبي

المباشر المتجه إلى البلدان النامية بلغت الزيادة عشرين ضعفًا. أما التداول اليومي في أسواق العملات الأجنبية، فكان 15 مليار دولار في عام 1973 ليصبح حاليًا أكثر من 1.5 تريليون دولار وأكثر. كما تضاعف إنتاج التكنولوجيا ست مرات، فيما تضاعفت التجارة الدولية في مجال التكنولوجيا تسع مرات. وفي عام 1965 كان يمكن إجراء 89 محادثة هاتفية عن طريق الكابل في وقت واحد عبر الأطلسي، واليوم، وبفضل الأقمار الاصطناعية ووسيلة الخيوط الضوئية، تتم مليون محادثة هاتفية؛ إضافة إلى اتصالات الفاكس والبريد الإلكتروني[6].

كل هذا وكثير غيره أمر مشهود ومرموق.

لماذا إذًا كل هذا التبدّد الذي نشهده في حقائق العولمة ووعودها؟ إنه ببساطة ليس مسألة فشل ولا مسألة قوى منظورة ومتناقضة. إن أوضح المقاييس التي نستخدمها هي مقدار نجاحات النظام نفسه. لماذا؟ لأن هناك شعورًا متزايدًا بأنه حتى الوعود التي تحققت لم ينجم عنها الأثر المطلوب، ومن ثم فلا بد أن نطرح عددًا من الأسئلة لتوضيح هذا الجانب.

لنأخذ الانفجار الثوري في أسواق المال. إن معظم حركات النقد الأجنبي تتعلق بالمضاربة لا بالاستثمار ولا بخلق الثروة، والمبالغ التي تطرح في الأسواق تصل من أربعين إلى ستين ضعفًا من تلك الموظفة في مجال التجارة الحقيقية. وأخطر دعاة العولمة ومنهم جاديش بغواتي، فضلًا عمن ينقدونها جزئيًّا مثل الاقتصادي جوزيف ستجلتز وعدد متزايد من المحللين الآخرين، يساورهم الرعب إزاء ما يرونه بأنه اختطاف لحركة التجارة الحرة لصالح دعم الأسواق الرأسمالية المكشوفة. وفيما يتعلق بالاستثمارات التي يمكن لهذه الأسواق الرأسمالية أن توظفها في البلدان النامية، لا بد أن يظل السؤال الأساسي المطروح هو: لمصلحة من؟ إن أزمة

الأسواق في آسيا عام 1997 شملت 100 مليار دولار، تم استثمارها بشكل مباغت وجاءت من الخارج، ومن ثم جرى سحبها بشكل مباغت أيضًا في غضون سنة واحدة. وقد طال الأمد على بلدان تلك المنطقة، وهي تمتلك من رؤوس الأموال المحلية ما يكفي لاحتياجاتها الاستثمارية. ولكن الحاصل أن اقتصاداتها تم تضخيمها بصورة مصطنعة ثم جرى سحب هذا التضخيم؛ مما شكَّل دورة كلاسيكية من الطفرة إلى الأزمة، ولكنها كانت مفروضة من خارج الحدود.

والسؤال الذي يطرحه الناس هو: هل هذه الأسواق المفتوحة تخلق النمو؟ وإذا لم تكن تخلقه فما الذي تفعله؟ إن الأثر الناجم لا يمكن أن يكون محايدًا بحال من الأحوال.

على أن الأمر الذي قلما تجري مناقشته يتعلق بالافتقار إلى علاقة معقولة بين النمو الهائل في التجارة والنمو المتواضع في الثروة. وربما لا تمثل تجارة اليوم الظاهرة الاقتصادية نفسها على غرار التجارة في النظرية الكلاسيكية، وربما لا تستطيع التجارة أن تنتج الثروة على النحو المتوقع.

وقد لا تؤدي النسبة المرتفعة للتجارة الجديدة التي لا تعدو كونها تحركات داخل إطار الشركات المتعددة الجنسيات إلى خلق نوعية الثروة نفسها، التي كانت تنجم من خلال التجارة التقليدية عبر الحدود بين شركات تخضع لملكيات منفصلة؛ فالنمط الأول هو مجرد عمليات شحن وتخطيط للضرائب. أما النمط الثاني فيتعلق بجميع ظروف البيع والشراء. وإذا ما كان للشركات المتعددة الجنسيات أن تتخذ بعض سمات الإمبراطوريات، فربما يتعلق الأمر اليوم بالأثر القديم للمستعمرات، التي كانت تكلف أكثر مما كانت تساويه أصلًا.

فهل يمكن لهذا التعلق المبالغ فيه بالتجارة، بمعنى نقل السلع وأجزاء من السلع أن يصرفنا عن خلق الثروة؟ وهل يمكن للتجارة

التي تؤخذ على أنها توازن حساس بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية أن تؤدي بالفعل إلى إحباط خلق الثروة؟

وهل يمكن لجزء كبير من نمونا في التجارة ألاَّ يكون متصلًا بإحياء الرأسمالية قدر اتصاله بالنزول بنا إلى هاوية من نزعة الإفراط في الاستهلاك؟ علينا أن نلاحظ كيف أن جمهرة من كبار مؤرخي الاقتصاد المحدثين لا يوازنون بين نزعة الإفراط في الاستهلاك وخلق الثروة أو النمو المجتمعي، ولكن بين هذا الاستهلاك والتضخم والتدهور في حسّ المواطنة. لماذا؟ لأن ثمة فائضًا دائمًا من السلع لا يتصل، لا بالاستثمار الهيكلي ولا بمفهوم القيمة الاقتصادية، فضلًا عن انعدام صلته بالقيمة المجتمعية، وهذا بدوره يحبط أي معنى لأفكار التنافس أو الميزة النسبية أو حتى لتفاعل قوانين العرض والطلب.

إن قياس النجاح على أساس الناتج المحلي الإجمالي نهج ملتبس في حياتنا. ومع ذلك فلسوف نكتشف إذا استخدمناه أن نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد عبر العقود الثلاثة الأخيرة كان متواضعًا للغاية؛ إذ بلغ أقل من نصف نظيره في ربع القرن السابق على العولمة [7]. وجاء هذا النمو مقيدًا بصورة خاصة في الديمقراطيات الغربية، بل كان كارثيًّا سواء في أمريكا اللاتينية أو أفريقيا، وإن كان مرموقًا في أجزاء واسعة من القارة الأسيوية.

ويُقصد بالتجارة – سواء مع الأسواق الرأسمالية أو دونها – أن تخدم الاقتصاد، وهي ليست غرضًا مستهدفًا بحد ذاتها ولكنها تشكل خدمة في التحليل الأخير، وإذا لم تقم بهذه الوظيفة فقد تصبح عنصرًا سلبيًّا بل قد تصبح شكلًا غير اعتيادي من أشكال التضخم بحيث يستعصي التعرف عليه فضلًا عن إمكانية قياسه، فنغدو كمن يتصرف كما لو لم يكن هناك شيء يحدث، فيما أن هذا الشيء بالذات هو الذي يحدث.

من جانبه فإن كلاوس شواب، مؤسس منتدى رؤساء مجالس الإدارات السنوي في داڤوس بسويسرا - وهو يمثل صدى متوقعًا لفكر هذا الاتجاه - يحذر من «الهشاشة» ومن العولمة التي تفضي إلى «أول ركود عالمي متزامن في واقع الأمر، وأول مخاطر للانفجار الاقتصادي.[8]» وفي هذه الأيام يعود ألفريد إيكيس ليحيل إلى ما سبق إليه كينز في الثلاثينيات قائلًا: «إن عصر الدولية الاقتصادية لم يكن ناجحًا بصورة خاصة في تحاشي قيام الحرب» أما تفسير إيكيس لما قاله كينز، فيتمثل في قوله «إن التجارة الحرة، مقترنة بحركية رأس المال، تفضي في أرجح الأحوال إلى إثارة شبح الحرب وليس للحفاظ على حالة السلام».

في الوقت نفسه، فثمة عدد متزايد من الشخصيات المحترمة ممن يتكلمون خارج نطاق الديمقراطيات الغربية وينأون بأنفسهم عن التنظيرات العلمية التي تفسر نجاح العولمة، ومن ذلك مثلًا استخدام الإحصاءات التجارية والنواتج المحلية والإجمالية التراكمية. إن ما يرونه يتمثل فيما يلي: بشر حقيقيون تعيَّن عليهم أن يعاينوا مستوى معيشتهم، وقد انخفض من أجل أن يظهر في الإحصائيات ذات الأسلوب الغربي، فكيف يحدث هذا؟ على سبيل المثال هناك نوعيات من البشر ممن قد يعيشون خارج نطاق هذه المقاييس: حياة في الريف مثلًا حيث الأفراد يعيشون عمليًّا على أساس صفر من الدخل، ومن ثم يتحركون نازحين إلى عشوائيات حضرية تعيسة حيث الظرف السائد هو المياه القذرة وغياب الصرف الصحي والاغتراب المجتمعي. ولكن في مثل هذه الأماكن، يمكن أن يقاس حتى دخل الدولار الواحد، وعليه فنظم القياس الغربية تقول بأنهم اتخذوا خطوة إلى الأمام بل وإلى الأعلى.

والذي ينشأ عن تفحص هذه النوعية من الحقائق، هو أن التعميم بشأن التجارة الحرة أو حتى بشأن الحمائية ليس مفيدًا كما يتصورون، فكل عنصر يتجسد بأشكال شتى ولكل عنصر فوائده؛ خاصة في إطار ظروف معينة ولآماد زمنية معيَّنة.

وها هو الأمير الحسن الأردني المثقف يدعو حاليًا إلى إعادة تعريف «الفقر على أساس رفاه البشر بدلًا من تعريفه على أساس الثروة النقدية»[9] ، وقد طورت ماليزيا نموذجًا للنمو في ظل الإنصاف. كما أن أهل بوتان، بأسلوبهم المتصلب بل الحديدي، يعتمدون حاليًا ما يسمونه التوافق الوطني الإجمالي، فيما تركز الصين حاليًا على نهج يقوم على نوعية الحياة بدلًا من الناتج المحلي الإجمالي. لماذا؟

الإجابة الميسورة تتمثل في أن ليس هناك من بين هذه الكيانات القومية من يرى نفسه ركيزة من ركائز النظرية الاقتصادية الغربية: كل منها ينظر إلى نفسه كمركز وكموئل، له احتياجاته الملحّة وهذه الاحتياجات لا علاقة لها بالعولمة، ولكن لها كل العلاقة بتعزيز دولته القومية من خلال التركيز، كما في حالة الصين، على مستويات الفقر المتفجرة على صعيدها، ولكن بطريقة أكثر اتزانًا وأيسر ملاءمة للظروف المحلية. أما محصلة جهود تلك الدول في تحديث أسواقها، فسوف تؤدي في أرجح الظروف إلى مزيد من تعميق الانتماء الوطني المشترك، وتعزيز الثقة في تصدير ما تتصوره نموذجها الوطني. أو كما يقول الكاتب ووزير خارجية الهند «ك. ناتوار سنغ»، واصفًا نظرة بلده إلى إصلاحاتها الاقتصادية: نحن من الضخامة بحيث نستعصي على أن يدفعنا أحد، ومن الكرامة بحيث لا نكون تبعًا لغيرنا، ومن الاستقلالية بحيث لا نكون عملاء للآخرين».

هناك أيضًا أغاخـان، الـزعيم الروحـي والناشـط الحركـي في مجـال التنمية. ولقد ظل يولي اهتمامه إلى ما يحدث على الأرض في مواقع شتى من العالم ربما بأكثر من أي شخصية دولية أخرى، ومن ثم فهـو مراقـب دءوب لما يحدث في الدنيا. وعندما سئل عما يراه أجاب بأن تركيزه لـيس على قصة النجاح الاقتصادي للعولمة بما نجـم عنهـا مـن حالـة تـساقط إيجابي للآثار الجانبية المحمودة: إنه يتكلم بدلًا من ذلك عـن «عـالم مـن الانشقاق والصراع المتزايـد» فيركـز عـلى «فـشل الديمقراطيـة بوصـفه أخطر المشكلات التي تواجهنا على حدة»، ثم يـضيف القـول بـأن «مـا يقـرب مـن أربعـين في المائـة مـن أعـضاء الأمـم المتحـدة أصـبحوا ديمقراطيات فاشلة. » وهذا هو أخطر ما نواجهـه، فـضلًا عـن أن أول الشروط المسبقة، التي لا بد من توافرها لمعالجة هذا الوضع هو «مجتمـع مدني صحي» مضافًا إليه عنصر «التعددية»[10].

وإذا كان هذا كله يبدو وجهة نظر مناهضة للغرب، فإنك تـستطيع أن تصغي إلى ڤاكلاڤ هاڤيل الكاتب والزعيم السياسي التشيكي، وهـو مـن أبطال الديمقراطية الحديثة ومن كبار مؤيدي السوق الحـرة. لكنـه يـدعو أوروبا إلى أن تكون «ملهمة لأصـقاع أخـرى مـن العـالم بحيـث يمكـن مواجهة أخطار العولمة». لماذا؟ «أنـا لا أفهـم لمـاذا يتمثـل أهـم الأصـنام المعبودة في زيادة الناتج المحلي الإجمالي؛ فالمسألة لا تتعلـق بالنـاتج المحـلي الإجمالي بل تتصل بنوعية الحياة، وهذا أمر مختلف تمامًا»[11].

ومـا أن تفـارق هـذا المحفـل الـصاخب مـن المنظّـرين والـدعاة الاقتصاديين في الغرب، يبدو أمامك العالم مختلفًا تمامًا، بمعنى أنه مغـاير لتلك الصورة المنمقة للمقاييس، التي تـستند إلى أحـوال الـسوق. هـل معنى ذلك أن أيديولوجية العولمة برمتها حققت فشلًا سريعًا؟ الإجابـة بالنفي تمامًا: والمسألة أنه عندما ينظر الإنسان العادي إلى مـا نحـن عليـه

اليوم، فهو لا يرى علاقة متوازنة بين الوعد والنتيجة، ولا يرى محصلة نجمت واتسمت بالنجاح. ويرجع ذلك أولًا إلى ما يتم من زيادة التركيز على الثروة الاقتصادية مع ما يواكبه من تناقص متفاقم في رصد الأموال اللازمة لأغراض الصالح العام، فضلًا عن مزيد من التذبذب وعدم الاستقرار في حياة الفرد. وكثير من هذا التذبذب له أصوله الاقتصادية. وهذه المفارقة الصارخة بين نمو مكثف في الثروة الورقية ونمو هامشي في الثروة الحقيقية، ثم انكماش في القدرات العامة والإمكانات الحكومية والاجتماعية، إنما توحي بأننا إزاء شكل جديد من أشكال التضخم حيث تتبخر النقود، من خلال شغف مفرط باقتصاديات الاستهلاك ومزاولة طائفة كاملة من أنشطة السوق الخيالية على نحو ما تركز عليه أسواق النقد وعالم الاندماج والاستحواذ[12].

وفي غمار هذه المشاعر المتنامية من القلق إزاء تطور الأحداث، يعمد العقلاء، ومنهم سامي كوهن مدير مركز البحوث الدولية في فرنسا إلى تذكيرنا بأن «تراجع الدولة ليس أمرًا عامًّا ولا أمرًا يستعصي على الإصلاح» حتى داخل أوروبا[13]. ومن الأسباب المحورية لهذا الوهم الذي يتعلق بعدم إمكانية التراجع عن العولمة، القول بأن حركة العولمة أنتجت اتفاقات دولية ملزمة وموجهة سوقيًّا على الصعيد الدولي، وأن ليس هناك اتفاق ملزم واحد في المجالات الأخرى من النشاط الإنساني، سواء في ظروف العمل أو الضرائب أو عمالة الأطفال أو الصحة وما إليها. وهذا الخلل العميق في الحركة، أيًّا كانت ما تدعيه العولمة من نجاحات لا يمكن أن يؤدي إلاَّ إلى إثارة أشكال غير متوقعة من الاضطراب.

4

الأمر المسكوت عنه

ينظر كثير من البشر إلى أنفسهم من خلال انتمائهم إلى حضارة ما. وهم يفهمون الحضارة على أنها تتمحور حول مصير مشترك. وغالبًا ما يصفون هذا المصير بأنه الصالح العام. وأنت تجد مثل هذا التوصيف في ملحمة جلجامش التي كتبت منذ أكثر من ألف سنة قبل عصر هوميروس وزمن العهد القديم. يصدق الشيء نفسه على أفكار (الفيلسوف الصيني) كونفوشيوس أو على القرآن (الكريم). على أن هذه الفكرة تطورت في الحضارة الغربية وفق خط متسلسل منذ القرن الثاني عشر. وعندما تدقق النظر، فسوف تجد أن الخطاب السائد يتعلق دائمًا بالسعي نحو إيجاد التوازن بين الالتزامات المجتمعية والحقوق الفردية. وكثيرًا ما نجد أنفسنا وقد رجعنا إلى العلاقة الطبيعية، التي تصل بين الجانبين، وهو ما أسميه بالفردية المسؤولة. وفي صميم هذه الفكرة بالنسبة للحضارة، يكمن الإيمان العميق بأن الفردية المسؤولة تنطوي على وجود خيارات حقيقية يتشكل من خلالها مصيرنا.

ولو قيّض لك في سيينا(*) أن تسير متجهًا إلى قاعة المجلس القديم في بلدية المدينة، فسوف تجدها وقد غطتها زخارف الفرسكو التي تنتمي

(*) مدينة في إقليم تسكانيا – وسط إيطاليا، اشتهرت بنهضة الفنون والمعمار في عصر النهضة الأوروبية، «المترجم».

إلى أوائل القرن الرابع عشر. وعلى امتداد أربعين مترًا تجد أن الشعار المرفوع هو الحكم الرشيد، وكانت هذه هي أولى المشاهد التي لا تستوحي من الدين ثم ترسم معالمها في أي مكان بالغرب. وبوسعك أن تقول أن أمبروغيو لورنزيتي أنتج أول تعبير حديث مصور عن الحكومة المسؤولة التي تستند إلى المواطنين. وإذا ما خفضت البصر، فسوف تجد مشاهد من المدينة تبين النتائج، التي أفضت إليها مسيرة الحكم الصالح بما في ذلك السلام والصداقة والتعلم والفنون والرفاه العام والرخاء التجاري. وفي مواجهة هذه المشاهد تطالع نتائج الحكم السيئ ما بين صور انهيار المدن أو سيادة الخوف أو تفشي الرعب والمعاناة: هنالك لا تجد عملًا ناجحًا سوى إنتاج الأسلحة.

وفوق الجدار الرئيسي من البنايات، سوف تطالع تصويرًا لأسلوب عمل وأداء الحضارة: ثمة امرأة ممتلئة الجسم تسمى بالحكمة، وهي تطفو فوق امرأة أضخم هيكلًا اسمها العدالة، وينبثق ذراعا ميزان العدالة من رأسها متوازيين بفضل قدرة الحكمة، ثم ينهض الذراعان على خوان من النحاس، من فوقه جسم صغير يتولى توزيع العدل. ومن هذه الساحات حبلان متدليان، تمسك بهما امرأة ثالثة ضخمة البنية بدورها واسمها التوافق، وهي تهزهما معًا قبل أن تسلم الحبال ليد أربعة وعشرين قاضيًا هم الذين يديرون دفة الأمور في المدينة، وهم أصغر حجمًا إلى حد ما، ويمررون بدورهم الحبل إلى يد شخصية أكبر حجمًا تحمل اسم الصالح العام، وأخيرًا على جانبي هذا الإنسان الذي يمثل الخير العام تجلس ست نساء، هن: السلام والشجاعة والحصافة والوقار والاعتدال، ثم العدالة مرة أخرى: تلك هي العناصر الفاعلة التي تدبر أمور الصالح العام الذي يمثل نظام الدعم الإنساني.

وإذا دققت النظر في شخصية العدالة، فسوف تلاحظ أن الجسم الصغير في إحدى كفتي الميزان يسلم شيئًا يطلق عليه اسم ستيا؛ بمعنى المكيال إلى اثنين من ذوي الأجسام الدقيقة الحجم وهؤلاء هم التجار. أما المكيال (*ستيا*) فما هو سوى أداة *للقياس العادل* بمعنى أنه أداة للتنظيم.

وعليه، فالحكمة تتيح للعدالة أن تنتج الوفاق من خلال التوازن، فيما يتواصل تحقيق الصالح العام المشترك الناجم بفضل التفاعل بين ستٍ من الخصائل الإنسانية. والحضارة كلها تصدر في أدائها عن قيمة العدل. وتضم صفوف الكثيرين المستفيدين من العدل أولئك الذين يديرون عجلات الاقتصاد.

ولطالما عرفنا هذا كله ولكننا ننساه في بعض الأحيان، ننسى مثلًا وعلى نحو ما توضح كتب تاجر عصر النهضة من مدينة براتو أنه «حتى نوعية الأغطية المستخدمة لأواني التخمير عندهم كانت خاضعة للتنظيم»[1]. ومن هنا، فرغم هذا التنظيم، أو فلنقل بفضل هذا التنظيم، كانت النهضة عصرًا عظيمًا في النمو الاقتصادي والتجارة الدولية.

من ناحيته، يقول جورج شتاينر بأسلوبه الساحر أننا أحيانًا نملّ من التاريخ، وتلك حالة شعورية يحاول شتاينر أن يصورها في معنى التاريخ الذي تقادم به العهد أو بلغ من العمر عتيًّا، فيختار لها كلمة ألمانية غريبة هي *geschichtmude*[2]. ولكن التاريخ متواصل الخطى باستمرار سواء اكتنفته المصاعب أو خضع لدورات عبر الزمان، ومن ثم فقد خضنا الدورة السياسية الدولية نفسها المتصاعدة منذ القرن العشرين، وكثير من جذور هذه الدورة لا ينتمي إلى عالم الغرب. وإذا ما أمعنت النظر في ما كنا عليه في القرن الثامن عشر، فسوف تكتشف أن أكبر ثلاث إمبراطوريات دولية كانت فارسية وعثمانية ومغولية،

وكلها كانت إمبراطوريات إسلامية وربما كانت الإمبراطورية الرابعة صينية. وفي أقل تقدير، كانت الإمبراطوريات الثلاث تتصدر مراحل التجريب في مجال الإدارة العامة الحديثة.

هذه الدورة السياسية الدولية كانت مشغولة باستمرار بتشكيل هياكل الاقتصاد الدولي. وفي عام 1815 عقد مؤتمر ڤيينا الذي وضع نهاية رسمية للحقبة النابوليونية. وفي غمار هذه الظروف كنت تجد صفوة الارستقراطية المستنيرين مشغولين بعملية «تنظيم المصالح الأعلى والدائمة»[3]، ومن ذلك تحويل جميع أنهار أوروبا الملاحية التي يتشارك فيها أكثر من بلد إلى مناطق تجارية دائمة ومتكاملة، بل تحويلها في واقع الأمر إلى قارة من الدول القومية بغير حدود.

ولقد كان السؤال الذي ظل يثور على مدار العقود القليلة الأخيرة يتعلق بما إذا كان بوسع نظرية بعينها، تعتمد آليات السوق وتندفع بفعل ثورة تكنولوجية، أن تعيد مسار دورة التاريخ العظيمة. ويذكر الفيلسوف چون جراي أن شغفنا بالحتمية الاقتصادية سوف يصبح أقصر عمرًا من فترة التجارة الحرة التي انتهت في عام 1914، وأنه بالعولمة أو من دونها، فسوف تمضي إلى الأمام عملية تدويل حضارتنا، حيث تظل التكنولوجيا في خدمتها[4].

والحاصل أن أنماط اليوم تبدأ في التماثل مع التعقيدات المتعددة المستويات التي شهدتها ذروة القرون الوسطى، سواء في أوروبا أو في خارجها[5]، وهناك من يذكرون هذا الأمر من منطلق الإعجاب بمرونة العقلية القروسطية التي اتصفت بالتعددية، حيث لم تكن هناك مراكز أو محاور خاصة، بل كان كل موقع يشكل مركزًا بحد ذاته، وإذا ما ترجمناها إلى سياقات عصرنا نقول: إن أي موقع يخلق الظرف الكامل الذي يتيح تجديد السلطات التي يتمتع بها المواطنون، وما سوى ذلك

يتبع أسلوب القرون الوسطى في التخويف من حدوث اضطراب، ينشأ إذا ما انزلقنا إلى حالة من التدويل تشكلها المصالح الضيقة في مقابل ما يشارك فيه بالفعل البشر الذين يعيشون في ظلال الحضارات.

* * *

إن العجز عن التعامل مع حقائق التاريخ يمثل علامة منذرة بخطر الانسياق وراء أيديولوجية جامدة. لكن ثمة علامة أخرى تتمثل في الدرجة التي نطرح بها الأيديولوجية بوصفها حتمًا مقضيًا. والغربيون بالذات يظهر أن لديهم ضعفًا تجاه المعتقدات المطلقة ضمن سياقات لا سبيل إلى التأكد منها.

في معاهدة مؤتمر ڤيينا لعام 1815 أعلنوا كراكو «مدينة حرة ومستقلة ومحايدة إلى الأبد تحت حماية النمسا وروسيا وبروسيا»[6]، وبالطبع كانت عبارة «**إلى الأبد**» لا تنطبق سوى على ردح بعينه من الزمن ليس إلا.

مع ذلك فقد أقنعنا أنفسنا بحتمية تدمير نحو تسعين في المائة من سكان الأمريكتين الأصليين على مدار فترة 300 سنة. ولم يكن غريبًا أن انخفض حجم السكان الأصليين مما يُعرف اليوم بالولايات المتحدة من 5 ملايين إلى 250 ألف نسمة بحلول أواخر القرن التاسع عشر، وبدا الأمر بكلمات الكاتب السويدي سڤن لندكڤست أن الإبادة الجماعية أصبحت «الناتج الفرعي المحتوم للتقدم»[7].

على مدار العقود نفسها التي شهدت انطلاقة أخلاقية رفيعة من أجل إلغاء قوانين القمح لصالح حرية التجارة - بمعنى فتح الأسواق البريطانية أمام الحبوب الأجنبية الرخيصة الثمن بما يكفل إطعام الطبقة العمالية الجديدة - أقنعت بريطانيا نفسها بأن لا بد للصين أن تقبل حرية تجارة الأفيون من أجل تنظيم حتمية العلاقة التجارية بينهما، فبغير

مبيعات الأفيون ينشأ خلل بـين جـانبي الاسـتيراد والتـصدير. وهكـذا خاضت لندن الحرب مرتين لإثبات هذه النقطة. ومن جهته، فإن بريمو ليڤـي الذي نجا من معسكرات الموت وأعرب عن أسـفه بعـد انقـضاء الحرب العالمية الثانية وحوادث محرقة الهولوكوست «إزاء ما كان يطلب إلى الإنسان العاقل أن يعتقده دون أن يمعن التفكير فيـه؟ وتـساءل: «ألم يكن المرء مفعمًا بالازدراء تجاه جميع الأفكار الجامـدة وجميـع التأكيـدات التي لم تثبت صحتها وجميع الحتميات؟» (8)

هذا الاختيار المحدود يمكن أن يطرح صورة عنيفة إلى حـد مـا مـن صور الحتمية الأيديولوجية؛ خاصة عندما يتعلق الأمر في زماننا بمطلق الحتميـة الاقتـصادية بـما يحوطهـا مـن دعـاة، لا تحـددهم شخـصية ولا يتورعـون عـن إدعـاء الحكمـة، وهـم يتجمعـون في أقـسام علـم الاقتصاد وفي المؤسـسات البيروقراطيـة التـي تعمـل في مجـال التجـارة الدولية، وقصاراهم أن يبذلوا أقصى ما يـسعهم مـن جهـد لإثبـات مـا يدّعون. لكن هذه الـنماذج العنيفـة أشـبه بطـائر يغـرد في قلـب مـنجم للفحـم؛ بمعنـى أنهـم يحملوننـا عـلى تـصور أننـا انزلقنـا إلى مهـاوي الحتميات؛ حيث لا سبيل إلى معرفة ما يفضي إليه هذا النهج من نتائج.

وعندنا أن كثيرًا مما يقال بأنه حتمي لا يعدو أن يكون نتيجة مبادرات لغوية ليس إلا. وقد سبق الرئيس بوش الأب إلى طرح عبارة بـسيطة في خطاباته الرئاسية بشأن«الأسواق الحرة والبشر الأحرار»، وسرعـان مـا رددهـا الآخـرون حتـى أن الـذين يـستخدمون عقـولهم لم يلحظـوا أن المسألة انقلبت رأسًا على عقب، فالأسواق الحرة لا تنتج البشر الأحرار، بل إن تاريخ المجتمعات الديمقراطية يحكي قصة على العكس تمامًا.

وفي عام 2004 أبدى جريجوري منكيـو، رئـيس مجلـس المستـشارين الاقتصاديين في البيت الأبيض بعض التعليقات السلبية العامة بشأن مـا

ضاع من فرص العمل، ولهذا وجد نفسه هدفًا لانتقادات واسعة النطاق، وبعدها شكا إلى جمع من زملائه الاقتصاديين قائلًا: «الاقتصاديون وغير الاقتصاديين يتكلمون لغتين مختلفتين تمامًا»[9] ، وكان يعني أنه لن يخاطب بعد ذلك قط غير الخبراء بمثل هذه الطريقة الصريحة المكشوفة.

ربما كان يعيد بذلك قصة العبد الطبيب في زمن أفلاطون، فمن ناحية هناك طبيب الأحرار الذي «يحقق أصل وطبيعة المرض وهو جزء من المجتمع ومعه المريض وأصدقاؤه»، ومن شأن السيد منكيو أن يفعل ذلك مع زملائه، في حين أن العبد من الناحية الأخرى «يعطي أمرًا يستند إلى قناعة أمبيريقية تحاول أن تبدي معرفة دقيقة بما يجري» لماذا؟ لأن العبد يفتقر إلى المنطق: «وقد تتوافر لديه قناعة حقيقية ولكنه لا يستطيع أن يعرف مدى صدق قناعته» إنه عرضة لقوى الحتمية: مفروض عليه النظام من جانب من هو أعلى منه مكانة: مثل هؤلاء يفتقرون إلى المنطق ولا يعرفون الصالح من الطالح، ولا يستطيعون أن يميزوا بين مصلحتهم ومصلحة الدولة [10] .. إنهم يتكلمون لغتين مختلفتين.

إن هالة الحتمية التي ظلت محدقة بالعولمة كانت من القوة لدرجة أنه حتى أهل المهن، الذين كانوا يعارضون في مجموعهم مثل هذه الإيديولوجية صاروا مضطرين إلى أن يبدأوا معارضتهم بإبداء الموافقة. وعلى سبيل المثال، هناك اثنان من الاقتصاديين الحاصلين على جائزة نوبل وهما چوزيف ستجلتز، الذي يقول: «لا نستطيع أن نتراجع عن العولمة فقد جاءت هنا لتبقى والمسألة هي تفعيلها»، ثم أمارتيا سن الذي يقول: «الحل غير المتاح هو ذلك الحل الذي يتعلق بوقف عولمة التجارة والاقتصاد» [11] .

إن الحقيقة التاريخية المتصلة بأي تغيير تتمثل في عدم فهمنا إذا ما كنا نقبل ما أفضت إليه الظروف من الحاجة إلى قوة حتمية، فضلًا عن فهمنا لمدى ما جعل من هذه النظرية الحتمية مجرد قوة نفعية في الأجل القصير ليس إلا، وهل النمو المشهود في التجارة هو تعبير عن حتمية عالمية، أم هو ببساطة مجرد ميزة قصيرة الأجل من حيث التكاليف؟ وإذا ما اخترنا الجانب الثاني، فإن التجارة تستطيع أن تنمو ببساطة وتغير شكلها أو ينحسر مدها بفعل أهون الأسباب. على أن ما بين ربع تجارة اليوم إلى نصفها يتصل بما تقوم به الشركات عبر الوطنية من تحريك العناصر التجارية، فيما بين هياكلها الدولية. لماذا؟ لأن النقل رخيص وكذلك اليد العاملة. ولكن إذا ما زادت تكاليف النقل بفعل زيادة أسعار البترول أو زادت تكاليف العمل إذا ما تم تحسين الأجور، حتى في إطار محدود بالصين أو الهند على سبيل المثال، فإن معظم مزايا التكاليف لا تلبث أن تتبدد. فهل يختفي الإنتاج حينئذ؟ ليس بالضرورة. بل يمكن إعادة الهيكلة على أساس وطني أو إقليمي وفي كل الحالات، فإن زيادة الأجور تعني اتساع السوق المحلية. ولا يحتاج الإنتاج إلى أن يكون عولميًّا من أجل إحراز النجاح، ولا ثمة قدر عولمي كريم، يكفل تحريك العناصر الساكنة عبر مسافات شاسعة.

تأمل أيضًا كيف فُرض على الميزانيات الوطنية أن تدخل بالحتم، ضمن نمط التخصص المالي عبر ربع القرن الأخير لتلبي مقتضيات الأسواق الدولية. وعلى مدار السنوات الأربع الأخيرة، فإن الولايات المتحدة، وهي البلد الذي يعدونه منشأ نظرية الموازنة المالية الحتمية، تركت نفسها نهبًا لأسوأ حالات العجز بأكثر مما شهده أي بلد على مر التاريخ، وقد تم هذا كله لأسباب محلية بمعنى أسباب وطنية. وبشكل عام، عندما يفعل أي بلد شيئًا لأسباب وطنية، فيما يُحتمل أن يفضي

ذلك إلى أثر سلبي يصيب أهل البلدان الأخرى، فإن الأمر يعد عملًا من أعمال التعصب القومي.

إن رغبتنا في التصديق في حتمية الأشياء يمكن تلخيصها على أفضل وجه بوصفها«متوالية الشمس التي لا تغرب قط»، والمشكلة أن الشمس تغرب دائمًا.

* * *

إن الطابع المرحلي للعولمة يتأتى جزئيًّا من البراءة أو فلنقل السذاجة الفكرية التي تحيط بالعولمة. وأي شيء أكثر سذاجة من الإيمان بنهج أقرب إلى التجريد إزاء تناول حياة البشر، استنادًا إلى توقعات قيادة اقتصادية، تقوم على أساس نظرية وحيدة ومحددة للغاية من نظريات الاقتصاد؟ وأي شيء أكثر براءة من أن نتوقع أن يقف العالم منتظرًا ليرقب النظرية، وهي تشق طريقها دون أن يقاطعها أحد مع تلبية كل ما تتطلبه؛ لكي تحقق نجاحًا؟ والأكثر سذاجة هو: أن ينتظر كل طرف متوقعًا تساقط النتائج أو حتمية تحقيق النجاح؛ بفضل هذا النهج ومن ثم إعادة تشكيل جميع جوانب حياتنا.

إن لمختلف الحضارات التي شهدها كوكبنا تجربتها مع نوعيات أخرى من نزعة التدويل. ويقول نتوار سينج: «التاريخ يتسم إلى حد ما بعنصر عضوي بمعنى مرحلة من الكثافة الإقليمية للبشر، وهي من ألزم ما يكون للإنسان، وكأنها عنصر أساسي في هوية الشخص مثل ذاكرته سواءً بسواء» [12]، وعليه فنحن قادرون تمامًا على أن نلحظ، ونحن نرقب المشهد، أن ثمة عناصر تؤدي وظيفتها، وعناصر أخرى لا تؤدي هذه الوظيفة: نحن نشهد نشاطًا اقتصاديًّا مرموقًا. ومع ذلك فثمة عقبات تصادفها في مجال خلق الثروة وتوزيعها. ونحن نلاحظ عودة احتكارات الأقلية إلى ساحة الأحداث، ومع ذلك فهذه الأقلية

الاحتكارية هي ناتج لما يُعرف باسم التحديث. ونحن نلحظ أمـرًا غـير اعتيادي باعثًا على القلق، ويتمثل في نمـو احتكـارات الأقليـة المتربحـة على المستوى الدولي، ونلاحظ انزلاقًـا خطـيرًا عـلى الجـانبين الـسياسي والعسكري نحو العنف والاضطراب الدوليين، والأسوأ من ذلك نحو العودة إلى جريمة الإبادة الجماعية ومن واقع تجربتنا العريضة مع النزعـة التدويليـة، نعـرف أن العنـف المـزمن يـدعو ويـروج دائـمًا للـنظم الاقتصادية، وأن نظم القيـادة التـي تعجـز عـن فهـم أسـباب العنـف؛ باعتبار الفهم شرطًا مسبقًا لمعالجته هي قيادة مكتوب عليها الفشل.

وربما يكمن العيب الأساسي للعولمـة في مبالغتهـا في نجـاح التجـارة الحرة في القرن التاسع عشر، إضافة إلى المبالغـة في حتميـة التكنولوجيـا وتفوّق نظم الإدارة الرشيدة. إن اليقين بحتميـة جميـع هـذه التغيـيرات حال بيننا وبين أن نفهم بطء الوتيرة التي تتحرك بها مسيرة الحضارة. فما شهدته الكونغو مؤخرًا من جرائم الإبادة الجماعية جاء ليـذكّرنا أننـا مـا زلنا نتعامل مع عنف الملك (البلجيكي) ليوپولد ومـا أدى إليـه تدخلـه في الكونغو مـن مجـازر جماعيـة منـذ قـرن مـضى، ومـا زالـت بريطانيـا تستوعب خسارتها في مجال قيادة العالم، وما برحت الصين تفكر وتـشعر على غرار ما جرت عليـه المملكـة الوسـطى في تاريخهـا بوصـفها مركـز العالم. أما كندا من ناحيتها، وهي أقـدم ثالـث ديمقراطيـة متواصـلة في عالمنا وأقدم ثاني اتحاد فدرالي مستمر، فما زال يعوقها عاطفيًّـا ووجوديًّـا افتقار الشعور بالأمن الكولونيالي، تمامًا كما أن أستراليا ما برحت حائرة إزاء التوتر الحاصل بين أصولها الثقافية الأوروبية وحقيقتها المنتميـة إلى سكانها الأصليين ثم جغرافيتها الآسيوية، بقدر مـا أن الـشباب الألمـاني الذين ولدوا منذ أربعين سنة من نهاية النازية ما زالوا يكافحون لصياغة الشخصية التي يشبّون عـلى أساسـها، والجزائريـون مـا فتئـوا يحـاولون إعادة تشكيل شخصياتهم، بعد أن فقدوا في عام 1848 زعيمهم العظـيم

وقد كان هو المناسب لبلادهم (الأمير) عبد القادر. حتى الأمريكان ما زالت معاناتهم ومكابدتهم متواصلة من جراء الآثار المترتبة على أصولهم، التي كانت تعتمد على العبيد المسترقّين في الحياة الاجتماعية والاقتصادية: والقائمة لا تنتهي.

إن البشر يتغيرون بوتيرة بطيئة والمجتمعات تتغير بصورة أبطأ، وليس البشر ولا المجتمعات عرضة للتأثر بنظرية اقتصادية بعينها. وعندما تطرح النظرية بالذات على أنها مفعمة بالقيمة وتمثل قوة محتومة للتحديث، فمعنى ذلك أنه يستبد بها منذ البداية اتجاه سياسي محدد، يعرف بأنه اتجاه المحافظين الجدد أو اتجاه اللبراليين الجدد أو اتجاه العقلانية الاقتصادية، ولم يكن ثمة ضرورة لا في الحاضر ولا في الماضي ولا حتى صلة طبيعية بين الأفكار المتعلقة بالاقتصاد الدولي وأيديولوجية، تتشكك في جدوى دور الحكومة في السهر على الصالح العام. وما من سبب مثلًا لأن تجد منظمة التجارة العالمية نفسها هدفًا للذين يساورهم القلق بشأن حقوق المواطنين، فليس أجدى على التجارة العالمية من محكمة تحكيم دولية. ولكن من اللحظة التي ربطوا فيها المنظمة بسلسلة معينة من الأفكار، لم تستطع منظمة التجارة العالمية إلا أن تصبح كيانًا مستهدفًا في هذا المجال. ما هذه الأفكار؟ مفادها أن الحضارة لا بد من الإطلال عليها من منظور الاقتصاد، وأن التجارة الدولية سوف تغلّ أيادي الحكومات، وأن أصحاب حقوق الملكية الفكرية يمكنهم استخدام منظمة التجارة العالمية؛ لحماية أنفسهم من مزيد من المنافسة الوطنية المفتوحة، ثم يحدث هذا كله في ظل الغياب المتعمد لمحاكم التحكيم الدولية الأخرى المختصة بالتعامل مع ما للفرد من حقوق الإنسان وحقوق العمل.

لقد وردت إشارة ألمحت إلى الأسلوب الذي سوف يكشف عن كل هذا في محاضرة نوبل، التي ألقاها الاقتصادي ميلتون فريدمان. كان

ذلك في عام 1976 حين قال: «ربما يتيح الاقتصاد البالغ الجمود فرصة عمل مستقرة لكل فرد، بينما الاقتصاد الديناميكي المطرد التقدم الذي يحوي فرصًا دائمة التغير ويتبنى نهج المرونة، يمكن أن ينطوي على معدل طبيعي مرتفع للبطالة»،[13] وهذا منطق طفولي بل هو نهج تقسيمي بغير لزوم، أو قد نقول إنه نهج تجريدي بحت يقوم على عقيدة الازدواج الثنوية بين الخير والشر؛ فلماذا نقبل بأن زيادة العمالة لا يمكن تحقيقها إلا من خلال الجمود، ومن الذي يقول بأن حالة اللاأمن الدائمة في مجال الاقتصاد وأوضاع الاضطراب هي أحوال تقدمية؟ ولماذا لا تمضي كل من حالة الاستقرار ونهج المرونة على الطريق نفسه سواء بسواء؟

المشكلة أن افتراضات فريدمان انتقلت إلى حركة العولمة؛ حيث جاءت اقتصاديات العولمة بوصفها أداة لإضعاف الحكومات وتهوين أمر الضرائب، سواء على الشركات أو على شرائح القمة من الممولين، مع فرض التحرر من ضوابط التنظيم، ثم دعم تكنوقراطيات القطاع الخاص في إطار الشركات الكبرى، وعلى حساب الرأسماليين ومنظمي المشاريع الحقيقيين. وهذا التفضيل للضخامة على الحجم المتواضع كان يعني أن حركة العولمة سوف تمضي بهمّة ونشاط، فتساند تقييد المنافسة الحقيقية.

حينها ارتفعت بشكل ملحوظ درجة من التسليم والرضوخ في عدد كبير من أقسام الاقتصاد حول العالم؛ مما أدى إلى قدر لا يستهان به من تشويه الاقتصاد الدولي. وجاء معظم هذا الاتجاه نتيجة الخطاب الاقتصادي الدولي عندما أغرقوه بكتابات ممولة في طول العالم وعرضه من جانب مؤسسات للمحافظين الجدد الأمريكيين، كانت تمتلك مليارَي دولار على شكل أصول ثابتة، وكذلك عن طريق مؤسسات

صناعة الفكر التابعة للمحافظين الجدد التي كان تحت تصرفها 140 مليون دولار لتنفقها كل عام.[14] ومن ثم فقد شكل هذا، ولا يزال يشكل، منجمًا ذهبيًّا لأساتذة الاقتصاد في كل مكان. وليس هناك مصدر تمويل يكافئ هذا المصدر ولا اعتمادات تساويه في الحجم بالنسبة لأي نهج آخر يتعامل مع الفكر الاقتصادي، ومن ثم فهذه الحالة تشير إلى نهج فكري لدولة الحزب الواحد من النوع، الذي كان يحلم به الماركسيون.

وقبل أن ينتبه الفرقاء إلى ما يجري، كانت الحكومات تنسى، أو كانت تشعر بضرورة أن تنسى، الكلمة المقدسة الطريفة التي سبق إليها القديس توما الأكويني بأن الضرائب قد تكون ضربًا من السرقة ولكنها ليست خطيئة بحال من الأحوال، لأن فرض الضرائب هو وظيفة «الحاكم السيد طبقًا لمتطلبات العدالة التي تقضي بخدمة الرفاه العام» .

بالقدر نفسه بدا منسيًّا أن الاقتصاد ليس سوى عنصر يعتمد على الحضارة. وعليه كان لا بد من تناسي تفسيرات مستجدة كان آخرها ما ذهب إليه المفكر چون رجّي بشأن الليبرالية الأصيلة، التي يحاول بها توضيح دور الاقتصاد الحديث على صعيد العلاقات الاجتماعية[15] .

ولكن ما أسرع لهذا التظاهر بالنسيان وقد أصبح هو ذاته نسيا منسيًّا. ومن دلائل قدرتنا على التذكر استجابة الاقتصادي چون ويليامسون، الذي وضع «توافق آراء واشنطن» إزاء الطريقة، التي استخدم بها الآخرون وصفه العشري النقاط في سنة 1986 لما كان يريده المصرفيون الغربيون من الأقطار المثقلة بالديون في أمريكا اللاتينية. لقد أصبح هذا الوصف بسرعة بمثابة الوصايا العشر لحركة المحافظين الجدد المعولمة. وفي بادئ الأمر، فقد ظل يفكر ثم انتابه بعض الضيق إلى أن بدأ بالفعل في التفسير والاعتراض، وأخيرًا أوضح أنه لا يكنّ

تعاطفًا مع المحافظين الجدد، بل ويصرف النظر عن كثير من جوانب العولمة على نحو ما تم به تطبيقها في مجالات عدة ومنها مثلًا فتح الأسواق الرأسمالية،[16] وفي عام 2002 كان لا يزال يحاول إيضاح نواياه: «من جانبي لم أقصد قط أن أوحي بسياسات من قبيل تحرير الحسابات الرأسمالية ولا الإمعان في الاتجاه النقدي، وفي الاقتصادات التي تركز على جانب العرض أو القول بالحد الأدنى من دور الدولة (إخراج الدولة من إطار توفير سُبل الرعاية وإعادة توزيع الدخل)، وهو ما أظنه يشكل في جوهره أفكارًا نيوليبرالية. وإذا ما كان هذا هو تفسير ما استخدمته من مصطلحات، فإن علينا أن ننعم بتجددها» وأنت لا تستطيع سوى أن تشعر بالأسف للرجل، الذي وقع بين براثن أيديولوجية دولية ولكن تبرأه يكشف لنا عن حقيقة أن شمس العولمة تؤول إلى الغروب. وفي أوائل عام 2004 كتب فريد زكريا رئيس تحرير مجلة نيوزويك قائلًا: «بالنسبة إلى ما يكاد يكون كل بلد حاليًا، فإن الكفاح الأساسي يتركز على قضايا العولمة ما بين النمو، والقضاء على الفقر، ومكافحة الأمراض، والتعليم والتحول الحضري والحفاظ على الهوية»[17]، وهو على حق باستثناء أن معظم هذه القضايا لا تتصل بسبب مباشر بقضايا العولمة، بل إنها قضايا دولية وإقليمية وتخصّ الدولة القومية بالذات.

ولكن لماذا لم يعد باستطاعة أيديولوجية، من هذا القبيل، أن تغير عناصر وأجزاء من تعريفها ذاته؟

لأن كل أيديولوجية لها عقيدة محورية تشكل هذه العناصر والأجزاء. والفهم المحوري للعولمة يقضي بضرورة الإطلال على الحضارة من منظور الاقتصاد والاقتصاد وحده. فإذا ما أضفت مكافحة الأمراض أو قضية التحول الحضري أو الحفاظ على الهوية (بمعنى خصيصة الانتماء إلى موقع ما) إلى نظرة مدفوعة تجاريًّا للوجود

الإنساني المدفوع تجاريًّا، فأنت لا تفعل سوى مضاعفة الخلط بشأن قوانين حركة العالم؛ حيث الصعوبة هنا لا تتمثل في النزعة الدولية ولا في التجارة الدولية، بل إنها تكمن في فهم العولمة لأسلوب حركة هذين العنصرين.

وقد كان الفيلسوف الفرنسي توكڤيل هو الذي تساءل في عام 1835: «هل يمكن أن نصدق أن الديمقراطية التي أطاحت بالنظام الإقطاعي وأودت بسيطرة الملوك سوف تتراجع أمام التجار والرأسماليين.»[18]، وها نحن اليوم نشهد التراجع المكافئ أمام تكنوقراط القطاع الخاص والاختصاصيين بأسواق النقد والمدرسة المهيمنة من الاقتصاديين، ويضاف إلى ذلك بطبيعة الحال أولئك الكتاب والمعلقون، الذين لا يناسبهم سوى دور الحاشية التي تتصرف داخل البلاط بقدر متفانٍ من الإخلاص.

5

موجز تاريخ الاقتصاد وقد أصبح ديانة

لم يكن أحد يدري حتى منتصف القرن التاسع عشر بإمكانية أن يتحول الاقتصاد ليصبح مصدرًا من مصادر الحقيقة الحضارية. وكان على القوم أن ينتظروا حتى يقول البعض بموت المعبود، وبعدها يشرع قادة ومهنيون وقطاعات شتى في المخاطرة بطرح أنفسهم، وكأنهم خلفاء للرب المعبود على سطح الأرض.

وحتى في ذلك الحين بدت السوق، وكأنها مرشح مستبعد من هذا المجال، حيث كانت دائمًا غارقة في تلبية الاحتياجات النفعية القصيرة الأجل. ورغم كل شيء، فإن ضعف السوق في معالجة القضايا الكبرى يتمثل في أنها تمتلك ذاكرة أطول قليلًا من ذاكرة الكلب وأقصر قليلًا من ذاكرة القط. ولكن هذا يعد من ناحية أخرى من جوانب قوتها الكبرى؛ بمعنى قدرتها على أن تتعافى بعد كل سقوط، وأن تستعيد حيويتها وتتحرك في دوائر دون أن يجهدها التكرار المتواصل، حتى لو كان تكرارًا للأخطاء. هذا الاستعداد الكامن، الذي لا يستند أحيانًا إلى منطق متعمق، وإن كان يدفع إلى استمرار المحاولة أمر جدير بالإعجاب.

ما هي إذًا ذاكرة سوق الأوراق المالية؟ وهي قريبة من ذاكرة كلب .
سوق النقد؟ أين السؤال إذًا؟

لقد أصر الاقتصادي الكبير چوزيف شومپيتر على ضرورة استيعاب الحقائق التاريخية، والحاجة إلى تكـوين حـسّ تـاريخي أو تـشكيل تجربـة تاريخية. وبغير ذلك، فلـن تـستطيع أن تكـوِّن فكـرة عـن كيفيـة عمـل الاقتصاد بشكل كامـل، دع عنـك أداء المجتمعـات ذاتـه. بيـد أن هـذا الحس التاريخي ليس من مهام السوق الطبيعية، وهو بالتأكيد لـيس مـن مهام الاقتصاد الجزئـي ولا حتـى الاقتـصادات الكليـة في عـصرنا. إن ممارسي هذين النمطين من الاقتصاد تستبد بهم حقائق مـن هـذا القبيـل لدرجة تُبعدهم عن وعي الذاكرة.

وعليه فبدلًا من وضع الأمور ضمن سياقها، ينزلق هـذا النـوع مـن الاقتصاد صوب حقيقة تقوم على أساس الثوابت وكأنـه حقيقـة دينيـة. والحق أن معظم الاقتصاديين الجـادين، أيًّـا كانـت معتقـداتهم، عنـدما يواجهون نتـائج مستخلـصة مـن كتابـاتهم في مجـال الـسياسة العامـة لم يتوانوا عن القول بأن مواقفهم لم تُفهم جيدًا. ولكن عجزهم عن تفـسير ما فاتهم من قصور، وما سببوه من مشكلات بطريقـة مـسؤولة ومعلنـة لا يشكّل علامة على مدى تعقيـد الاقتـصاد، بقـدر مـا أنـه دليـل عـلى تقاعسهم عن إيضاح مواقفهم بطريقة يفهمهـا الجميـع. والأسـوأ أنهـم يتقاعسون حتى عن إبداء الاختلاف، فيما بينهم بأسلوب مفهوم ومعلن وإيجابي.

وقد دأبت مرجريت تاتشر على القول بأن: «لـيس هنـاك أسـوأ مـن توافق يتم طبقًا لأحدث ما يسود من آراء» ثم تقول: «ثمة شك منطقـي بالتأكيد في أي حل يدعي الصواب باستمرار أيًّا كانت المشكلة».[1]

ليس هناك ما يريح أكثر من اتفاق يمتلك إجابة عن كل مشكلة، وحيث يبدو الأمر وكأن حتمية كارل ماركس التاريخية، قد تحولت وتشكلت بصورة مباشرة لتدخل أدمغة دعاة العولمة؛ خاصة إذا كانوا من صنف النيوليبراليين.

* * *

في أثينا، التي يستمد منها الغرب باستمرار جذور نشأته، كانت النظرة إلى السوق بوصفها أمرًا لا مفر منه، وإن لم تكن ذات أهمية أساسية لا بالنسبة للمواطن ولا بالنسبة للحضارة، بل إن الذين كانوا يتعاطون مهنة التجارة لم يكونوا مواطنين، رغم أن كان عليهم سداد الضرائب كاملة. وتلا ذلك في فترة ما قبل العصر الهيلينستي، أن أمكن أن يصبح الرأسماليون مواطنين، وإنْ ظل دورهم ثانويًّا في فهم وإدارة المجتمع. أما في روما، وهي بدورها مصدر شائع للأصول التاريخية للغرب، فضلًا عن أنها كانت نظامًا حقق نجاحًا مشهودًا، كانت السوق تجنح أكثر إلى أن تكون مؤسسة عامة وليست قطاعًا خاصًّا. ومرة أخرى لم يكن الأمر ليتسم بأهمية أساسية بالنسبة لفهم الحضارة ذاتها. فقد كان العمل التجاري أمرًا نفعيًّا وليس أيديولوجيًّا، ولا كانت الأعمال ولا التجارة تتصل بالحقيقة في حد ذاتها. ويمكن أن نجد المواقف نفسها والهياكل في العالم البوذي والكونفوشي، ثم في الحضارة الإسلامية؛ بوصفها جزءًا لا يتجزأ من الفكر الأرسطي ومن الحضارة الإغريقية - الرومانية في غربي البحر المتوسط، التي أيقظت أوروبا من غفوتها في القرون الأخيرة من الألفية الأولى. وقتها حرص المسلمون على تنظيم الصناعة والتجارة والضرائب، ولكنهم كانوا مهتمين أكثر بتخطيط المدن وبالالتزامات الاجتماعية والعلم والرياضيات والفلسفة والأدب. وفي أوروبا القروسطية، على نحو ما أوضح المؤرخ

الاقتصادي ر.هـ. تاوني «كان هنـاك عنـد كـل منحنـى قيـود وحـدود وتحذيرات ضد السماح بأن تتدخل المصالح الاقتـصادية مـع الـشؤون الخطيرة»[2] ، وكانت التحـذيرات محددة للغايـة «العمـل - وهـو الهم المشترك للبشرية - أمرًا ضروريًّـا وكـريمًا، والتجـارة ضروريـة ولكنهـا خطرة على روح الإنسان، والمال إن لم يكن مجافيًا للخُلُق فهـو في أفـضل الأحوال خبيث وفي أسوأها مخجل». وقد حفلـت القـرون الوسـطى في ذروتها ومـن بعـدها عـصر النهـضة بالنقابـات المهنيـة المعقـدة وبـنظم التجارة المتشابكة، وهذه النظم كانت تشمل أوروبا بأسرهـا بـل كانـت تمتد أيضًا من أوروبا حتى أفريقيا ومن الصين إلى أوروبـا، وقبـل مـضي وقت طويل شملت عبور الأطلسي من أوروبا إلى الأمـريكتين، دون أن يكون هناك ما يشير إلى أن هذه الأحوال كانت تشكل جوهر الحـضارة، أو كانت تشكل أساس الأيديولوجية أو جوهر الحقيقة.

قيلت أشياء كثيرة ومعظمهـا سـلبي بـشأن نظـم التجـارة الخاضـعة للسيطرة ومنها النزعة المركانتيليـة (التجاريـة)، التـي سـادت في قـرنين جاءا بعد ذلك، ولكن معظم هذه التعليقـات جـاءت عـلى لـسان تجـار أحرار، عمدوا إلى إعادة كتابة التاريخ لكي يصور فكرتهم عن الحقيقـة. وإذا نظرنا بموضوعية، لرأينا أن معركة أربـاب المركانتيليـة الكـبرى في مواجهة دعاة التجارة الحـرة لم تكـن نـضالًا بـالمعنى الكامـل؛ فمعظـم البلدان استخدمت كلا النظامين بمعنى التجارة المنظمة والتجارة الحـرة وما زالت كذلك. والمصطلحات في واقع الأمر تصرفنا عما يهم البلـدان أساسًا، وهو قدرتها على بناء صناعاتها واقتصاداتها. وعليه، فقد عمدت المجتمعات إلى المزج بـين النظـامين والتفاعـل بيـنهما، وكانـت النتيجـة خلطًا متعمدًا لاحتكـارات الدولـة ولـشركات التجـارة الدوليـة التـي كانـت بـدورها احتكـارات في أغلـب الأحيـان، وكـان أن اختلطـت

صناعات الدولة بصناعات القطاع الخاص، ولقيت نزعة الحمائية ترحيبًا كلما أمكنها أن تتيح الوقت الكافي لتعزيز الصناعات المحلية، كما حدث الترحيب نفسه بالنسبة لفتح الحدود عندما كان له جدواه. وتم إقرار ضرائب متنوعة وغير ذلك من الحوافز للمساعدة على إنشاء ودعم صناعات بعينها، وظلت المقولة المستمرة تتعلق بكيفية التوازن بين عنصريْ هذا المزيج، فيما كان الأمر أبعد عن أن يشكِّل منهجية أيديولوجية أو قناعة بحقيقة اقتصادية.

وإذا كان هناك درس يستفاد خلال هذه الفترة، فهو يتصل بإسبانيا التي كانت غارقة في الذهب والفضة الواردين من أمريكا اللاتينية منذ القرن السادس عشر وما بعده، حيث أساء الإسبان فهم السبائك؛ أي النقد يحسبون أنها الثروة ومن ثم يتصورونها شكلًا من أشكال الحقيقة، فكان أن دمروا اقتصادهم بأنفسهم؛ إذ كانوا يمتلكون المال الذي يتأتّى في العادة كنتيجة صنع شيء ما والإتجار به دون أن يفكروا أن عليهم الاهتمام بجانب الإنتاج في اقتصادهم، ومن ثم فما أن تم إنفاق السبائك الذهبية أو الفضية لم يعد لديهم شيء. وربما فهموا بالخطأ أن العناية الإلهية هي التي كانت ترعاهم فيسّرت لهم أن تهبط عليهم كل هذه الثروة، وهنا كان ثمة إنذار مبكر بشأن الأخطار التي ترتبط بالخلط بين الاقتصاد ونظم العقائد. ولم تفهم إسبانيا أن الغرض الوحيد للنقود هو أن تقوم بدور الشحم الميسِّر للحركة أو الصمغ اللاصق لأجزاء الحقيقة. واليوم تبدو هذه الطفولة الإمبريالية الإسبانية أمرًا معاصرًا لنا بكل معنى؛ لأنها تكاد تكون موازية لاعتقادنا بأنه في ظل حقبة تكنولوجية معولمة، فإن الأسواق النقدية في حد ذاتها تصبح شكلًا من أشكال التجارة، ومن ثم مصدرًا من مصادر خلق الثروة؛ بمعنى أن النقود أصبحت هي الحقيقة في نهاية المطاف.

وفي القرنين السابع عشر والثامن عشر كانت معظم البلدان والإمبراطوريات الأخرى تستخدم النقود بصورة أدق بكثير من إسبانيا، وكانت رغبتها تتمثل في إنتاج السلع التي تتولد عنها الثروة. وحينها دأب الهولنديون لأمد طويل على المزج بين النزعة التجارية والدعم المتشابك للصناعات المحلية والتجارة الحرة، على نحو ما فعل البريطانيون، الذين كانوا أحرص ما يكون على استخدام الحمائية مع بدايات الثورة الصناعية؛ من أجل أن ينهض اقتصادهم بأساليبه الجديدة، ثم يتحرك دون تدخل خلال مرحلة الهشاشة الأولى التي بدأ بها، بل إنهم لم ينظروا بجدية في أمر التجارة الحرة إلا في مرحلة متقدمة نسبيًّا من القرن التاسع عشر، وحينها كانوا قد قطعوا شوطًا أبعد من الآخرين لدرجة أنه لم يسعهم سوى أن يفوزوا، عندما فتحوا حدودهم لإنتاج الآخرين من السلع غير المصنوعة، مع إقناع هؤلاء الآخرين بفتح حدودهم أمام المصنوعات البريطانية. وخلال هذه الفترة بأسرها، كان الفرنسيون يحبذون جانب التجارة أكثر، ويصرون على حماية صناعاتهم المحلية وقد تخلفوا في بعض المجالات فيما تقدموا في مجالات أخرى، ولكنهم عززوا زراعتهم وخدماتهم العامة وتعليمهم الحكومي ونظم الاتصالات والطرق والسكك الحديدية في بلدهم على وجه الخصوص، ثم جربوا طرائق التجارة الحرة على مدى عقد من الزمن، وخاضوا غمار الحرب العالمية الأولى بوصفهم أكبر قوة للحلفاء. ولا سبيل إلى القول من قريب أو بعيد بأن هذا النهج الذي اختاروه كان كارثة عليهم، فرغم كل شيء ما زالو يشكلون حتى الآن واحدة من أهم قوتين في أوروبا.

من ناحية أخرى، كان ثمة خطاب يخالطه قدر عجيب من النفاق في القرن الثامن عشر، وينطوي على التجارة في الملبوسات الإنجليزية مقابل نظيرتها الهندية، وكان غالبًا ما يقال إن المسألة تتعلق بالأسواق

المفتوحة والتجارة الحرة، ولكن الحقيقة أنها كانت تتصل بتنافس المصالح على وجه التحديد. وظل الأمر على هذا المنوال طوال القرن التاسع عشر. وحتى في أوج التبشير بمواعظ للتجارة الحرة لم ير تجار مانشستر، وهم خلاصة دعاتها، أي تناقض في المسألة على الإطلاق عندما حرموا الهند من فرصتها العادلة في التبادل التجاري.

وفي عام 1981، وبغير أي استرجاع عاطفي للذاكرة التاريخية، وقفت مرجريت تاتشر في بومباي تحاضر الهنود عن التجارة الحرة، فقالت: «أريد أن أقول كلمة بشأن التجارة الدولية؛ لأن من أعظم المساهمات التي نحاول نحن في بريطانيا أن نسديها إلى الرخاء الدولي، ما يتمثل في إبقاء أسواقنا مفتوحة، مع إقناع البلدان الأخرى بأن تبقي أسواقها مفتوحة» وكان من الأفضل لها أن تفكر في أمر الحاضرين؛ إذ كانوا يجلسون هناك وعلى ثغورهم ابتسامات ساخرة عمرها 250 عاما.(3)

كانت لهجة السيدة تاتشر نتاجًا نمطيًّا لذلك النوع من الاعتقاد في الديانة الاقتصادية، وقد نشأ من منتصف القرن التاسع عشر حتى الآن، ولكنها كانت تذكارًا في الوقت نفسه بأن الأمر ما زال يقتصر على عدد محدود من الأفكار الاقتصادية؛ مما يجعلها لا تفتأ تعاود الظهور مرة أخرى.

كل محصلة، إذا ما عولجت بذكاء، لا تدوم إلا بقدر ما تكون مفيدة وتمتزج بما يليها من عناصر، وبهذا يتعزز أي تقدم يمكن إحرازه. وللأسف.. فإن معظم المحصلات العائدة تفتقر إلى ذكاء المعالجة؛ مما يجعلها تخلق خللًا اقتصاديًّا واجتماعيًّا، ثم تواصل خطاها وتمعن في مسيرتها فتتجاوز عمرها، وفي إطار هذه العملية تدمر ما تحرزه من إنجازات حقيقية، إن لم تدفع عشوائيًّا إلى محو ما تحقق من إيجابيات أو سلبيات.

وفي حالة التجارة الحرة الحديثة فقد بدأت بالخلط بين المعتقدات الدينية البروتستانتية والمعتقدات الاقتصادية على السواء، وهو ما حدث بين صفوف زعماء الحركة، ومنهم ريتشارد كوبدن وچون برايت. وعند تحقيق أول انتصار لهم، وهو إلغاء قوانين القمح عام 1846 تجمّع 9 آلاف شخص في بهو التجارة الحرة في مانشستر لسماع كوبدن يقول: «يراودني شعور بقدسية المبدأ وأؤكد أمامكم أنني لن أوافق على التخلي عنه».[4] فما الذي كان يعنيه بالضبط، عندما تكلم عن الطابع المقدس للتجارة الحرة؟

لقد تكلم كوبدن في عام 1843 في مجلس العموم قائلًا: «هدفنا هو أن نجعلكم تلتزمون بالحقيقة».

أما برايت، فقال في المجلس عام 1845: «أنا أتكلم باسم هؤلاء الناس الذين استقرت عميقًا في أفئدتهم مبادئ التجارة الحرة، فأصبحت في واقع الأمر قضية دينية».

وفي عام 1846 أوضح كوبدن أن مبدأ الشراء الرخيص والبيع بالغالي لم يكن يتعلق إطلاقًا بشعور من الأثرة، بل كان مسألة «العمل بأقصى قدر على تفعيل المبدأ المسيحي القائل أن يعامل المرء الآخرين بما يحب أن يعامله به الآخرون».

وفي عام 1845 قال كوبدن: «أعتقد أننا في فترة لا تتساوى من حيث أهميتها الاجتماعية بأي شيء آخر على مدار السنوات الألف وثمانمائة الأخيرة. لدينا مبدأ مستقر الآن وهو مبدأ سرمدي في حقيقته وعالمي في تطبيقه، وينبغي أن يطبق على جميع الأمم وفي جميع الأزمان بحيث لا يصدق فقط على التجارة، بل على كل عنصر من عناصر التعامل في العالم».

كوبدن في سنة 1843 قال أيضًا: «إن أي قانون يمنع التجارة الحرة هو قانون يتدخل في حكمة العناية الإلهية ليحُل قانون الأشرار محل القانون الطبيعي»[5].

هذه الأسس العميقة ربما لم تعد نحسّها بعمق في حياتنا، ولكن الحاصل أنه ما زالت تقوم عليها حركة التجارة الحرة اليوم. وإذا كنت تريد أن يقسو فؤادك فما عليك سوى أن تعود إلى ملاحظة فلوبير المتشائمة، عندما قال: «عندما يكف الناس عن الاعتقاد بحدوث الحمْل المقدس فكأنما يقلبون الأوضاع رأسًا على عقب»[6]. وهناك تماثل مع الرسم الصادر عن المجلس المسكوني السابع عشر في عام 1447 ، حين قال: «إن أبناء الشعوب ممن لا تضمهم عقيدة واحدة، سواء كانوا يهودًا أم هراطقة أم ثنويين أم وثنيين لا يمكن أن يشاركوا في الحياة أو يرثوا الملكوت المعد لهم منذ تأسيس العالم، ومنهم من سوف يذهبون إلى النار الأبدية المعدّة لإبليس وأتباعه على نحو ما يقول به الإنجيل» (متّى 25: 41)[7].

بطبيعة الحال هناك قدر كبير من العناصر التي تنطوي عليها التجارة الحرة أكثر من تلك القناعة المطلقة. وإذا ما توافرت الظروف المواتية تؤدي التجارة الحرة دورها السليم. وفي عام 1846 كانت تسود بريطانيا هذه الظروف الصحيحة ومن ثم حققت مكاسبها. وعندما استمر غلادستون رئيسًا للوزراء فترة طويلة، فذلك يرجع إلى عقيدته الدينية الصارمة وإلى قناعاته الاقتصادية، التي انطلقت من واقع الفهم السياسي؛ إذ كان مقتنعًا بأن التجارة الحرة تؤدي إلى رخص أسعار السلع وإلى انتشار الثروة والمساعدة على النمو في مجال التعليم العام. ولكن من دعاة التجارة الحرة في القرن التاسع عشر من كانوا يؤيدون ارتفاع الأجور في تناقض ملموس للغاية مع ما يحدث اليوم: لقد أرادوا قيام هياكل أساسية قوية مثل مكاتب بريد حكومية وشركات سكك

حديدية خاضعة لنظم صـارمة ومـا إلى ذلـك. وبغـير هياكـل أساسـية حكومية فعالة وبغير خدمات صارمة التنظيم يقوم بها القطاع الخـاص، شعروا أنهم ما كانوا مستطيعين أن يؤدوا أعمالهم التجارية بكفاءة.

امتدت الحركة إلى فرنسا في عام 1860 حيث دامت عقدًا من الـسنين فحققت نتائج لائقة decant. أما ألمانيا، فقد انقسمت في اسـتجابتها إزاء هذا الأمر، فهناك مـدن تجاريـة مثـل هـامبورج كانـت مؤيـدة للتجـارة الحرة، ولكن (الـزعيم) بـسمارك كـان مـشغولًا ببنـاء هياكـل أساسـية صناعية قومية، على نحو ما سبق إليه البريطانيون أنفسهم عندما فتحـوا بلدهم للتجارة الحـرة، وعليـه أقامـت الإمبراطوريـة الألمانيـة الجديـدة علاقات متبادلة مع معظم أوروبا. وعلى غرار ما يحدث اليوم في الاتحـاد الأوروبي، نهـض نظـام أدى خدماتـه للكبـير والـصغير[8]، ثـم نـشبت الحرب العالمية الأولى لتشكِّل الخطوة المتمادية، التي انقضّ معها كل هـذا البنيان من أساسه.

مع ذلك فقد نجمت ميزة أخرى غير متوقعـة، انطـوى عليهـا ذلـك النهج الديني الذي قادته بريطانيا: إن الأخلاقيـات البروتـستانتية التـي تحيط بالتجارة الحرة أفضت إلى أثر ملموس حتى في البلدان الكاثوليكية متمثلًا في تشجيع الادخار، وهو النقيض لنزعة الـسرف في الاسـتهلاك السائدة في أيامنا، وكانت النتيجة هي توطيد قاعدة خلْق الثروة.

كثير من الفلاسـفة أيـدوا الحركـة، وكـان في مقـدمتهم مونتسكيو، إضافة إلى هيوم وكانط[9]: كانوا على قناعة بـأن التجـارة الحـرة سـوف تجلب الرخاء والسلام، وكتب هيوم عـن التجـارة الحـرة و«العواطـف الخـيرة» الدوليـة، وكتـب كـانط عـن «قـوة النقـود» بوصـفها طاقـة «للوساطة» من أجل السلام، وأعرب مونتسكيو عن قناعته بأنه «حيثما توجد التجارة يتصرف الناس على نحو أفضل».

ومن أسف فقد كانوا على خطأ: فبالتوازي مع نمو التجارة الدولية التي افتقرت إلى التنظيم ولم تكن خاضعة للضرائب في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، استشرت نزعة الحرب فاندلعت حروب على صعيد القارة الأوروبية، ومن ثم جاء اشتعال حروب حول العالم إلى أن بلغت ذروتها جميعًا في قيام حرب عالمية كارثية، وهو وضع يتشابه بصورة غريبة مع تطور الأحوال في ربع القرن الأخير.

بالإضافة إلى تلك الحروب، كان ثمة نمو متواز للنزعة القومية وجاء بعض آثارها إيجابيًّا، ومن ذلك مثلًا الدعوة إلى الديمقراطية، إضافة إلى النظم التي قصدت إلى دعم الصالح العام. ومن عجب أن هذه الإيجابيات لم يكن لها أولوية على جدول أعمال دعاة التجارة الحرة. ورغم هذا كله فقد تزامنت حركة الميثاقية الإصلاحية الداعية إلى الديمقراطية في بريطانيا(*)، في الوقت نفسه بالضبط مع عصبة التجارة الحرة المناهضة لقانون الحبوب. هؤلاء الميثاقيون أرادوا بالضبط تطبيق القواعد الديمقراطية القائمة حاليًا لدى الديمقراطيات الغربية اليوم، لكن دعاة التجارة الحرة لم يؤيدوا هذا المنحى، ومن ثم خضع الميثاقيون تدريجيًّا للتهميش؛ مما دفع بهم إلى العنف فاعتقل كثير منهم وقدموا للمحاكمة وتم إبعادهم. وبالنسبة للنظم الصناعية، فإن دعاة التجارة الحرة، وبالتحديد كوبدن وبرايت، كانوا ضد الاتحادات والنقابات والتشريعات التي تنظم ظروف العمل.. صحيح أنهم كانوا يؤيدون زيادة الأجور وكفاءة الأداء في المصانع؛ شريطة أن يتخذ أصحابها مثل هذه القرارات، أما العمال الساخطون فينبغي لهم أن يهاجروا[10]. وثمة خط مواز معاصر ومهم في هذا الصدد، يتكافأ مع مسألة أحوال العمل

(*) طرحت الحركة «ميثاق الشعب» وقد ضم 6 مطالب لإصلاح البرلمان وقيام ديمقراطية تعددية لمواطني بريطانيا، دون أي تمييز على مدار الفترة 1848-1838، «المترجم».

في البلدان النامية، وهؤلاء العمال يلعبون اليوم بالـضبط الـدور، الـذي كانت تلعبه الطبقة العاملة الغربية في القرن التاسع عشر وأوائـل القـرن العشرين: في تلك الفترة، كما هو الآن، كانت المقولة المطروحة باستمرار هي أن أي محاولـة لتنظـيم موقـع العمـل مـن شـأنها أن تـضرّ بالـسوق وتؤذي العاملين: وكان التشغيل هو فرصتهم لتحسين أحوالهم، وإذا ما سمح لأصحاب النوايا الطيبة بالتدخل، فمعنى ذلك أن تسلك الـسوق سبلًا أخرى.

وفي إطار هذه المواقـف التـي تنتمـي إلى القـرن التاسـع عـشر، جـاء التحوّل التدريجي لنظريـة عـصر الآلـة إلى نظريـة عـصر الإدارة، التـي تعرف على وجه أفضل بأنها نظريـة التيلوريـة أو الفورديـة(*) أو الإدارة على أساس الزمن - الحركة، وما كانت تعنيـه هـو الخلـط المتعمـد بـين البشر والماكينات.

وعندما تضع هذا كله على صعيد واحد، يمكنك أن ترى لمـاذا فـات على غلاة المؤمنين بعقيدة التجارة الحـرة طريقًـا واحـدًا متاحًـا للتقـدم، إمكانيـة أن تـساعد الـسياسات والتنظـيمات الاجتماعيـة عـلى تعزيـز قضيتهم، بل فاتهم وعي الإمكانات العظيمة التي تنطـوي عليهـا القـوة السياسية التقدمية الكامنة لدى الطبقة العاملة، ولم يكد أي منهم يلحـظ صعود الشعبوية والاشتراكية والشيوعية الديماجوجية والفاشـية، رغـم أن هذا كله كان يتحرك أمام أعيـنهم، بـل فـاتهم أيـضًا ذلـك الـصعود المتزامن والتجسيد المتكامل للنزعة العرقية الحديثـة[11]: إن تـراكم هـذه القوى كان لا بد وأن يساعد على مطاردة التجارة الحـرة وإفراغهـا مـن ديناميتها، بل وتحطيم ركائزها على صخرة القومية.

(*) نسبة إلى مؤسس علم إدارة الأعمال فردريك وينسلو تـايلور (1915-1856)، وإلى هنـري فورد رائد صناعة السيارات على خطوط التجميع في أمريكا (1947-1863)،«المترجم».

ثم كان هناك نمو رابع مواز مع اندلاع الحرب وتنامي نزعة القومية وطرح نظرية الإدارة، وقد جاء متمثلًا في الصعود السريع للإمبراطوريات. كان المفترض أن تؤدي أسواق التجارة الحرة الدولية المتكاملة إلى انسحاب الإمبراطوريات من مسرح الأحداث، ولكن بدلًا من ذلك أصبحت الأسواق وسيلة طيعة في يد الإمبراطوريات حيث كان الخلط بين الوسيلة ومستخدمها، لكن سرعان ما اتضح أن الإمبراطوريات شكّلت مسارات منظمة، تفضي للحصول على الموارد الطبيعية التي تحتاجها مراكز الصناعة. وهذا النهج الذي تصدّره البريطانيون توسَّع إلى حيث أصبح يدعى بأنه الإمبراطوريات غير الرسمية؛ بمعنى إمبراطوريات المعاهدات التجارية وسُبل الوصول الخاصة إلى تحقيق الأهداف وفرض الحماية[12]، وكان هذا آخر ما يتوقعه اقتصاديو التجارة الحرة وقد كانوا جميعًا، حتى شومبيتر، متأكدين بأن «مبادئ اقتصاد التجارة الحرة... لم تترك مجالًا للإمبريالية»[13] بقدر ما كان أخلافهم على مدار ربع القرن الأخير مقتنعين بأن العولمة ستؤدي إلى إضعاف الدولة القومية وتشجيع العلاقات الدولية، غير المتحيزة لهذا الجانب أو ذاك.

وهناك مسألة بعينها من مسائل التجارة الحرة قلما يرد ذكرها عند كوبدن أو في إطار حركة التجارة الواسعة النطاق؛ ففي خلال القرن التاسع عشر أراد البريطانيون، وتبعهم في ذلك الفرنسيون ثم الأمريكيون، أن يشتروا البضائع الصينية الجيدة النوعية ومنها الشاي والحرير والخزف. ولم يكن الغرب يستطيع إنتاج هذه السلع، أو لم يكن في أية حال قادرًا على منافسة مستوى التميز الصيني في إنتاجها. وكانت المشكلة هي أن الصينيين لم يرغبوا وقتها في شراء أي سلع غربية، ومن ثم لم يكن التبادل التجاري متاحًا، وكان على الغرب أن يدفع الثمن نقدًا. واستخدم البريطانيون الفضة التي كانوا قد تقاضوها في تجارتهم

مع إسبانيا. وفي عام 1781 لم يعد هناك فضة. وعليه، فقد عمد وارن هاستنجز، أول حاكم عام للهند إلى إرسال الأفيون من الهند ليباع في الصين سدادًا للواردات البريطانية فأدى هذا في نهاية المطاف إلى اشتعال حرب - الأفيون التي لم يتورع فيها الغرب - متظاهرًا بأنه يخوض الحرب بشأن معاملة تجار الأفيون - عن محاربة الصين لإجبار ذلك البلد على مواصلة استيراد الأفيون؛ مما أدى إلى إصابة مواطنيها بآفة الإدمان. وبحلول عام 1830 ربما كانت هذه التجارة هي أكبر نشاط تجاري سلعي وحيد في العالم[14]، أما مجلس العموم - الذي طالما أعرب عن حماسه إزاء الفضائل الأخلاقية للتجارة الحرة - فقد عمد إلى إحباط أي اقتراحات تقضي بحظر تجارة الأفيون في أعوام 1875 و1870 و1889 و1886. ثم انتهت هذه التجارة في عام 1913 في إطار الانحسار الذي أصاب أول تجربة للتجارة الحرة.

وبصورة صريحة، فإن بريطانيا بالذات والغرب بشكل عام سألوا أنفسهم عما إذا كان الهدف الأخلاقي للتجارة النزيهة يقوّض مصلحة شعب من الشعوب، وكان ردهم بالإيجاب.

وهذا سؤال يجوز طرحه في كل الأوقات، حتى ولو رفضنا إثارته في لحظات ملائمة؛ فالتاريخ سوف يتولى طرحه عندما يحين الوقت لوصف إجراءاتنا بالنسبة لأجيال المستقبل. وهنا يطرح السؤال عن أي سياق يمكن في إطاره إثارة مسألة تتصل بتجارة الأفيون، وماذا عن العقاقير الطبية اللازمة لمكافحة أمراض الإيدز والملاريا والسل في العالم النامي، وعن الطريقة التي تُبقي أسعارها بصورة مصطنعة عند مستويات مرتفعة، بفعل الجوانب المتصلة بالتجارة من نظام حقوق الملكية الفكرية (تريبس) في منظمة التجارة العالمية؟ أو ماذا عن تصنيع الزراعة الغربية وأثره على المجتمعات المستضعفة؟ أو ماذا عن الأثر

المدمر لانفلات الأسواق المالية غير الخاضعة للتنظيم، بالنسبة للاقتصادات الأكثر ضعفًا؟

* * *

ومع حلول عام 1900 للميلاد، ظل سجل التجارة الحرة يفتقر باستمرار إلى الوضوح، فالولايات المتحدة كانت تستخدم مزيجًا من التعريفات الجمركية والسياسات الوطنية، ومن ثم كانت تنمو بوتيرة أسرع من بريطانيا في ظل التجارة الحرة. أما ألمانيا، فكانت تستخدم خليطًا من التعريفات الجمركية والسياسات الوطنية والترتيبات الثنائية وكانت تنمو أسرع من بريطانيا(15)، في حين أن المستعمرات السابقة مثل كندا كانت تعمل على إقامة هياكلها الأساسية الصناعية؛ بفضل اتباع السياسات الوطنية التي اقترنت بالتعريفات الجمركية، إضافة إلى نظم أخرى للدعم. وبغير هذه السياسات، كان يمكن لها أن تسقط في فخ منتج السلعة، ولذلك تحفظت على آخر محاولة بذلتها بريطانيا في بدايات القرن العشرين لتجميع عناصر الإمبراطورية في وحدة اقتصادية للتجارة الحرة، تستهدف إرسال المواد الأوّلية في اتجاه بعينه مع تحويل البضائع المصنَّعة إلى اتجاه آخر. وهكذا قاد الكنديون دول الدومنيون (المستقلة والمرتبطة بالتاج البريطاني) في رفضهم المحاولة المذكورة. وفي الوقت نفسه، رأت واشنطن أن النظام الدولي غير الخاضع للقواعد هو نظام تجاوزه الزمن ببساطة، وشعر (الرئيس) تيودور روزفلت بأن نهج التجارة الحرة في شموله أدى إلى نمو بغير إنصاف ولم يكن مؤمنًا بفضيلته الأخلاقية، بل شعر أن الوقت قد حان لمحاولة إعادة التوازن إلى تقاسم الأرباح(16).

* * *

إن ما تكتشفه في جميع هذه الأنماط هو نوعان مختلفان من القناعـات: أولاهما تتمثل في النزعة الدولية الاقتـصادية التـي تعـبر عنهـا صراحـة التجارة الحرة وهذا اعتقاد راسخ، وإن كان وضوحه تـشوبه في جـوهره مسحة بروتستانتية إن لم تكن توراتيـة، وهـذا هـو العامـل الـذي يـدفع الأفراد الأسوياء إلى أن يبادروا بصراحة لكي يعتنقوه ويبشروا به.

القناعة الثانية أكثر تنوعًا وربما جاءت محصلة لـلأولى، وهـي تتعلـق بالأمر البديهي؛ بمعنى أنها القناعة التي لا بد من التسليم بها من جانـب الأفراد الأكثر واقعية في فهم الأمـور، وهـي لا تحتـاج مـن أي فـرد إلى التبشير بها. وعلى ذلك ففي سياق النزعة الدوليـة الاقتـصادية يـتقلص نفوذ الحكومات ويجري استبعاد التنظيمات ذات الطابع المحلي، ويـصبح التنظيم أمرًا بعيد المنال بشكل عام، فـيما يقـل كثـيرًا وجـود الخـصائص الرسمية المرتبطة بالظروف المحلية. وهذه النتائج يقصد بها أن تدل عـلى عمق في التفكير، دون أن تـرتبط أساسًـا بـصميم الاعتقـاد بـل تـتصل بأساليب الإدارة، فالاعتقاد قائم وموجود، ولكـن الأمـر كلـه يتطلـب معبدًا تتردّد في جنباته تراتيل المتعبدين.

ولنتخيل كيف كانت صعوبة الأمور أولًا في عام 1914 ، وبعد ذلـك خلال عقد العشرينيات المضطرب وصولًا إلى الانهيـار الواسـع في عـام 1929 بالنسبة إلى مجموعة متحمسة وجيدة التنظيم من المـؤمنين بعقيـدة التجارة الحرة، عنـدما كتـب عـلى هـؤلاء الـدعاة أن يقبلـوا بهـزائمهم المتعددة، فكيف كان يمكنهم أن يقبلوا – كوحي- شيئًا لم يتصوروه آتيًـا من قوة إلهية.

إن أول مرحلة من عملية متزنة للإفاقة واسترداد الوعي تتمثل في أن نحدق في المرآة التي تعكس ما سبق من عقود زمنيـة، ثـم نـسأل أنفـسنا عن النتائج المتناقـضة للتجربـة التـي سـبقت. لقـد نـسى أهـل أمريكـا

الشمالية، وقد استبد بهم شبح انهيار 1929 كيف أصابت هذه الكارثة مواقع أخرى في العالم، فعلى امتداد العشرينيات حلت آفات التضخم والانكماش وانهيار سوق العمل، وانطوى كثير منه على تكاليف بشرية فادحة من أجل خلق شكل من أشكال النظام، الذي ما لبث أن انهار من جديد خلال عقد الثلاثينيات. فما الذي يعنيه هذا كله؟ تلك الأسئلة لم تطرح على الإطلاق ولا شهدت الساحة حوارًا معقولًا يبدأ بسؤال بسيط هو: هل تؤدي النظريات الاقتصادية وظيفتها على أفضل وجه، عندما يكون هناك نُهج متعددة لمقاربة المشكلات؛ بمعنى أن يتعارض بعضها مع البعض الآخر، لدرجة أن تعكس مدى التعقيد الذي نعيشه في واقع الحياة؟

* * *

إن العكس هو الذي حدث بدلًا من طرح التساؤلات، وبدلًا من تأمل الذات.

اختار دعاة التجارة الحرة حول العالم بالتدريج ألا ينظروا في أي مرآة، وبدلًا من ذلك شرعوا في تأثيم قانون واحد، صادر عن الكونجرس الأمريكي بوصفه مصدر الشرور كافة، ومن ثم فقد حولوا اللوم عن انهيار الثلاثينيات وشطبوا كل ذاكرة تحتفظ بأشباح انهيارات عامي 1929 و1914 ؛ لكي تظل معتقداتهم مصونة لا تمس. ولكن ما حدث كان على النحو التالي: في أعقاب أزمة 1929 ، صدر قانون التعريفات الجمركية عن طريق الكونجرس بالولايات المتحدة وحمل اسْمي مقدميه سموت - هاولي، وهما السناتور ريد سموت والنائب ويليس هاولي. وقضى القانون بزيادة التعريفات الجمركية، ثم بدأ خصوم الرئيس كوليدج بادعاء أن هذا القانون أدى إلى تحويل صدمة سوقية صغيرة إلى كساد اقتصادي، في حين كان ينبغي للرئيس أن

يعترض عليه باستخدام حقه في النقض. وهذه الجوقة المدفوعة سياسيًّا عمل على تجميعها دعاة التجارة الحرة، فحوّلوا المسألة إلى نوع من الاتهام التكفيري الذي يكاد يقارب الهرطقة، وزعموا وما زالوا يزعمون، حتى اليوم، أن قانون سموت - هاولي رفع التعريفات إلى مستويات تاريخية؛ مما أثار احتجاجات في أول الأمر من أنحاء العالم كله أعقبتها محاولة للثأر، وهذا ما دفع بنا جميعًا إلى كارثة الحمائية. وكان المنطلق الذي لم يفصح عنه أحد هو أن هذا كان هو السبب، وليس السوق المفتقرة إلى التنظيم، في حدوث أزمة الكساد الكبير.

مع ذلك فقد شهدت السنوات القليلة الأخيرة أفرادًا أكثر اتزانًا مثل ألفريد إيكيس ممن عكفوا على دراسة متأنية لتلك الأحداث[17]، فاكتشفوا أن معدلات التعريفة الجمركية لم تكن قد ارتفعت إلى مستويات تاريخية، بل في واقع الأمر تُرك ثلثا الواردات الأمريكية بغير مساس. ولم ينتج عن الأمر سوى عدد قليل للغاية من الاحتجاجات الدولية، وعدد أقل من إجراءات الرد من جانب أطراف أخرى. وهكذا لم يُعثر على قرينة مقنعة، تفيد بأن قانون سموت - هاولي كان السبب في كارثة سوق الأوراق المالية، أو في تفاقم أزمة الكساد.

هذه الاكتشافات سوف يصعب عليها أن تحل محل الخطاب الراسخ، فعندما يريد أي فرد أن يدلي برأي مستنير عن الكساد، تصادفه على الفور مساوئ سموت - هاولي، وفي عالم يصغى إلى الشخصيات العامة وهم يقرأون خطابات، لم يقوموا أنفسهم بإعدادها ولا حتى فكروا كثيرًا فيها، يقفز على الفور قانون سموت - هاولي من ملفات كاتبي الخُطَب على شبكة الإنترنت، وكأنه أمر كفيل بجعل مخدومهم الخطيب يبدو وكأنه أكثر معرفة بما يجري، لدرجة أن أصبح الأمر مرادفًا لاقتباس بضع عبارات من أدم سميث دعمًا لتلك النوعية من اتجاهات

الجمع بين الحضارة المدفوعة بمنطق المصلحة، دون أن يكون سميث في واقع الأمر مؤمنًا بها، فكيف لك أن توقفهم عن الإساءة إلى المفكر المسكين، وكيف يتسنى لك أن تنأى بنفسك عن التلويح المستمر بالفزّاعة التي تحمل اسم سموت - هاولي؟

البعض، ومنهم سوزان سترينج، يتهمون دعاة التجارة الحرة بأنهم يختلقون عمدًا «الخرافة القائلة بأن فرض الحماية سببت الكساد الكبير»[18]، ويقول إيكيس إنهم «نجحوا في أن يجعلوا من الحبّة قبة»، وعلى أقل تقدير فقد صرفوا الانتباه عن النهاية الكارثية لفترة لم تشهد أي تنظيم، أولًا في سنة 1914 وبعدها في سنة 1929، وبذلك شتتوا الانتباه عن ضرورة التماس الإجابة عن أسئلة بسيطة تتعلق بوجودهم في مقاعد السلطة.

هذا هو السياق الذي أقرأ فيه محاضرة نوبل، التي ألقاها الاقتصادي أوجست ڤون هايك. وكان العام هو 1974 [19] حين كانت الحقبة الكينزية تجتاز صعوبات متواصلة بمعنى مشكلات، كان لابد وأن ينجم عنها فحص جاد لما كان يجري إيجابيًّا أو سلبيًا. وبدلًا من ذلك، فإن الأب الشرعي للحمائية الاقتصادية الدولية الجديدة واصل حديثه، كما لو كان يتناول أمرًا مفروغًا منه بشأن «تفوّق نظام السوق، عندما لا تقيده سلطات الحكومة حيث يدأب على أن يحل محل أنواع أخرى من النظم»، وكانت هذه هي اللغة الدينية الجديدة بمعنى لغة الاختصاصي المتجرد الذي ينهض، وقد أحدقت به كتائب تبدو في أهاب قرائن تستند إلى حقائق. كان ذلك سلوكًا جيزويتيًّا ولكنه قابل لتفسيرات شعبوية. وما عليك سوى أن تتعامل معه على أنه نسخة معدّلة من شعار «إلى الأمام أيها الجنود المسيحيون»، وكأنها حقائق تقول أن الرب كفيل بسحق الكفرة المارقين، حيث يتجلى المنطق المطلق الذي سبق واتبعه كوبدن، مدعيًا امتلاك زمام الحقيقة والسيطرة على قوى الحتم التي تشق طريقها بغير هوادة.

وعليك أن تلاحظ الفروض الدقيقة في مقولاته؛ بمعنى أن الحكومة وحدها هي التي تستطيع وقف أداء السوق. ولأن السوق تمثل القوة الأعظم من الاثنتين (تفوقًا طبيعيًّا؟ أخلاقيًّا؟ فكريًّا؟ أو ببساطة تفوقًا حتميًّا وربانيًّا؟) وعليه.. فإن إجراءات الحكومة في كل حالة سوف تفتقر إلى روح المسؤولية. وعليك أن تذكر تلخيص كوبدن بأن الاقتصاد الدولي يتسم بطابع أخلاقي، وأن أي قانون يقف في طريقه «إنما يتدخل في حكمة العناية الإلهية ويُحل قانون الأشرار محل قانون الطبيعة».

لم ترد أي إشارة في محاضرة هايك بأن ربع القرن الذي كان قد انقضى (قبل محاضرته) أفضى إلى معدلات تاريخية من النمو، أو إلى درجة من التكافؤ المنصف بصورة لم يسمع بها أحد، بل سادت قناعة مطلقة، كان من شأنها أن تفضي بأستاذ الاقتصاد السياسي فرنسيس فوكوياما، بعد عشرين عامًا من ذلك التاريخ، إلى أن يعاود طرح هذا المنطق اليقيني في حقيقة واحدة، هي أن «ثمة عملية أساسية تفعل فعلها وتفرض نمطًا مشتركًا من التطور على جميع المجتمعات»[20].

ويشعر الفيلسوف جورج شتاينر أن أصولية اليوم التي تتحرك بخطى عمياء نحو التبسيط حيث الانضباط الساذج المفروض من أعلى هي اليوم في حال من التقدم المتواصل بغير هوادة[21]، والفرق الآن هو الطريقة، التي يستخدم بها الاختصاصيون شكل الحقائق لدعم أفكارهم التي تمضي على غير هدى. وإذا كنا نتعامل اليوم مع نوع من الأصولية الدينية، فحينئذ تصبح هذه الحقائق هي المكافئ الحديث لنزعة السكولستية(*)، وسوف أركز على مثل واحد في هذا المضمار.

* * *

(*) المذهب المدرسي الذي شهدته أوروبا - القرون الوسطى، حيث محاولات التوفيق بين فلسفة أرسطو والتعاليم المسيحية، «المترجم».

في أكتوبر (تشرين أول) عام 2000، أصدر المكتب الوطني الأمريكي للبحوث الاقتصادية نشرة صحفية، يبشر فيها بأخبار مثيرة للغاية جاءت تحت العنوان التالي:

النمو الاقتصادي يخفف من حدة الفقر في العالم

أوضحت دراسة جديدة أن عدد الذين يعيشون على دولار واحد في اليوم أو أقل انخفض إلى 350 مليون نسمة. وقد أصرت النشرة الصحفية على أن هذه الأرقام، التي تم التوصل إليها باستخدام أحدث التقنيات، جاءت لتنهي الآراء التي كان يطرحها «خصوم العولمة من أهل الصحافة والإعلام ومن منظمات متعددة... بأن الفقر واللامساواة في ازدياد»[22]، أما الفترة التي غطتها الدراسة المذكورة فكانت بالضبط هي فترة العولمة.

وقد أوضح زميل البحوث الذي أجرى هذه الدراسة وهو ساڤييه سالامارتن، من خلال عمله، أن عدد الذين يتعيشون على أقل من دولار في اليوم انخفض بصورة مثيرة، وكذلك الحال بالنسبة للذين يعيشون على أقل من دولارين يوميًا. بعدها قُدر لهذا التقرير وللأرقام التي حوته الانضمام إلى المفردات اليومية للذين يتباهون بالعولمة، باعتبار أن هذا كان قصدهم في الأساس على نحو ما أوضحته النشرة الصحفية المذكورة.

فكم يكون مدهشًا لو كان الواقع الحقيقي على هذا النحو. وأنا من جانبي سارعت من فوري إلى إمعان النظر في هذه الدراسة الطويلة فقرأتها بدقة [23]، وكانت أسعد القصص التي احتوتها تتعلق بكل من الصين والهند، أما أتعسها فكانت تتعلق بأفريقيا. ومع ذلك فلم تكن «الأخبار حتى في إفريقيا بالغة التعاسة». ففي ثلاث عشرة دولة، حيث الفقر كان عند معدل الدولار الواحد انخفضت الأعداد، فيما يصدُق الأمر نفسه على معدل فقر الدولارين.

لكن لم تفتني ملاحظة أن خمسة من البلدان الثلاثـة عـشرة يمكـن أن نجدها كذلك في قائمة مختلفة تمامًا، هي تلك القائمة الموجزة التي تـضم البلدان التي تعاني أكثر من غيرها من الإيدز، وهـو وبـاء مـدمر للنظـام الاجتماعي والاقتصادي. ويرجع ذلك تحديدًا إلى أنـه يـصيب البـشر في بواكير حياتهم وذروة قـدرتهم عـلى العمـل. والأعجـب مـن ذلـك أن بوتسوانا، كانت هي نجمـة الرخـاء الإفريقـي عنـد الباحـث المـذكور؛ حيث أمكنها تخفيض معدل فقـر الـدولار الواحـد مـن 35 في المائـة إلى واحد في المائة ومعدل الدولارين من 60 في المائة إلى 9 في المائة، بوتسوانا وليس غيرها كانت هي رقم 1 على قائمة طوارئ الإصابة بوباء الإيـدز؛ حيث أصيب نحـو 40 في المائـة مـن أفرادهـا في مجموعـة العمـر 15 إلى 49 سنة بفيروس نقص المناعة البشرية. والسؤال هو: كيـف تحـوّل هـذا الوضع ليصنع منها نجمًا إحصائيًّا دوليًّا في الوقت نفسه ؟ إن الباحـث لم يفسر الأمر وإن كانت الإجابة بسيطة؛ حيث إن بوتسوانا تحظى بمـنجم ضخم من الماس، وتـضم عـددًا متناقـصًا مـن الـسكان مـن شـأنهم أن يتقاسموا هذه الثروة بفضل مرض الإيدز، كما تدير أمرها حكومة صـالحة إلى حد معقول، دون أن يكون أي من هذه العوامل متـصلًا - مـن قريـب أو بعيد - بنظرية اقتصاديات العولمة، التي نشأت في الفـترة التـي أعقبـت عام 1971.

روانـدا كانـت بـدورها عـلى قائمـة الأمـل التـي وضـعها الباحـث سالامارتن، ولكنها كانت أيضًا مدرجة على قائمة طوارئ الإيـدز، بـل تعرضت لغائلة الإبادة الجماعية بشكل مروع حيث قتل نحو 800 ألـف نسمة، بما أفضى إليه ذلك من انهيار مجتمعي خلال الفـترة نفـسها، التـي عكـف فيهـا سـالامارتن عـلى الـتماس أوجـه النجـاح لإحـصاءاته الاقتصادية.

ما الذي يمكن أن تعنيه قصص النجاح هذه؟ هل الأمر يماثل نتائج الطاعون الأسود(*)؟ لقد لقي الكثيرون حتفهم لدرجة أن مجرد الذين قدر لهم البقاء على قيد الحياة ومن ثم وراثة ممتلكات الضحايا أصبحوا أغنى، فهل هذا يعني أن حقائقه تجسد الافتراضات الأساسية بشأن قيمة نظرية اقتصادية بعينها؟ أو قد تكون إحصاءاته الإفريقية مجرد انحراف إحصائي عن جادة الصواب، في حين أن بقيتها يمكن أن يتمتع بالدقة. وربما تكون الدقة غائبة أيضًا، بعد أن أعلن السيد سالامارتن أن عدد الذين يتعيشون على أقل من دولار واحد يوميًا انخفض إلى 350 مليون بحلول عام 1998. ومع ذلك ففي عام 2004، تفيد حسابات البنك الدولي بأن الأمر ما زال ينطوي على وجود 1.1 بليون إنسان يتعيشون على أقل من دولار واحد يوميًّا.

لقد سألت اثنين من أشهر الخبراء الأفارقة، المعروفين دوليًّا بخبرتهم الطويلة، في المفاوضات الاقتصادية العالمية، عن رأيهم في تقرير سالامارتن. وفي كل حال، فقد كانا جديرين أساسًا بالإفصاح عن قدر من التفاؤل بشأن العولمة، ولكنهما ذكرا أن الأرقام التي أوردها سالامارتن جاءت مشوهة من جانب الصين والهند، وهما نموذجان لبلدين لا يصدران عن سياسات وطنية تستند إلى العولمة، ولكنهما بَلَدان يستخدمان الأسواق الدولية لتعزيز اهتماماتها الداخلية ودعم مكانة كل منهما كدولة قومية. أما الأرقام الدولية التي وردت في الدراسة، فقد جانبها الصواب على نحو مضاعف؛ لأن الباحث استخدم إحصاءات وطنية يمكن أن تكون خاضعة لتدخلات سياسية؛ بمعنى أن الأرقام جاءت أقل دقة بكثير عن طريقة مسوح الأسر المعيشية التي ترتبط أكثر بأرض الواقع، وحتى الاستقصاءات

(*) الوباء الذي اجتاحت عدواه أوروبا خلال الفترة 1350 – 1347 وأسفر عن وفاة نحو 25 مليونًا من سكانها، «المترجم».

الإحصائية المذكورة ما زالت قاصرة وكثيرًا ما تعوزهـا الدقـة بـدورها. وبشكل عام، فقد شعر الخبيران أن التقرير بأكمله لا معنى له بحال مـن الأحـوال، وإن كـان قـد أصـبح ركيـزة مهمـة أخـرى لتأكيـد الحقيقـة الاقتـصادية العولميـة. ومـن ناحيتـه أيـضًا يقـول الاقتـصادي پول كروجمان(*): «كل من يعرف أسلوب تجميع الإحـصاءات الاقتـصادية، يدرك أنها في واقـع الأمـر لا تعـدو أن تكـون فرعًـا مـن فـروع الخيـال العلمي»[24]، ولكن في هذه الحالة نتساءل: مـا نفـع هـذه الإحـصاءات اللهم إلا خدمة التأكيدات الإيديولوجية. لقد دأبـت مرجريـت تاتـشر على أن تقول إنها وجـدت أن «كثـيرًا مـن الكتابـات الاقتـصادية، عـلى الـرغم مـن احترامهـا أكاديميًّـا، تبـدو للـسياسي أنهـا واهيـة الـصلة بالمشكلات التي يتعين عليه أن يحلها».

ولكن في هذه الحالة، لا بد أن نسأل: ما الذي يجعلنا نحـترم الجهـود الأكاديمية؟ هل هو توافق الآراء أم الامتثال للواقع؟

يقول البنك الدولي إن عدد الذين يعيشون على أقل من دولار يوميًّـا انخفض على مـدى العقـدين الـسابقين، مـن 1.5 بليـون نـسمة إلى 1.1 بليون إنسان، ولكن عدد الذين يتعيشون على دولارين يوميًّـا، مـا لبـث أن زاد من مليار نسمة إلى 1.6 مليـار إنـسان. وعليـه، فمجمـوع الـذين يعيشون في فقر مدقع زاد في واقع الأمر مـن 2.5 إلى 2.7 مليـار نـسمة في ظل العولمة. والتطور من فئة الـدولار الواحـد إلى فئـة الـدولارين ربـما يعني تحسنًا هامشيًّا وربما لا يعني تحـسنًا عـلى الإطـلاق، بـل يفـضي إلى تفاقم حالة الفقر. وما يمكن أن يقوله العاقل هو أن ليس هناك ما يـشير بوضوح إلى التقدم، بل ربما يكون قد حدثت تجاوزات خطـيرة باسـتثناء الهند والصين وحتى هناك أصبحت الهوة الفاصلة بين الأغنياء والفقراء

(*) حصل على جائزة نوبل في الاقتصاد في عام 2008، «المترجم».

من الخطورة لدرجة أن أطاحت بآخر حكومة هندية، وهذه الهوة تشكِّل الآن أخطر الهموم التي تستبد بالحكومة الصينية.

ويتعلق أهم الأسئلة المطروحة في هذا المجال بما إذا كانت الفروض الإحصائية المتعلقة بالدولار الواحد يوميًّا تعكس أي حقيقة، تفيد بأن هناك بشرًا حقيقيين ما زالوا أحياء وما زالوا يرزقون. وربما لهذا السبب نجد قومًا مثل أغا خان لم يعودوا يطيقون قياسات الناتج المحلي الإجمالي، ومن ثم باتوا يقترحون التعامل مع أحوال الناس، من خلال منظور نوعية الحياة.

وفي كل حال، فالذين يعيشون على ثلاثة دولارات يوميًّا يمكن أن يعيشوا حياة قوامها اليأس المطلق في عشوائيات رهيبة في لاجوس مثلًا، وهي حياة أسوأ من معيشة الدولار الواحد يوميًّا في أحياء مستقرة فقيرة، مثل كولنج توي في بانكوك؛ حيث يقوم هيكل مجتمعي وطيد الأركان.

إن شغفنا بمقياس تجريدي صارم يرتبط وثيقًا بفكرة أن الاقتصاد يقود الحضارة، وهذا النمط من القيادة ينطوي على تناقض مريع: قناعة مشدّدة بإمكانية قياس هذا الاقتصاد بقدر كبير من الدقة، مقابل قناعة سلبية بأن عوامل الاقتصاد لا يمكن قياسها وتشكيلها إلا بصورة هامشية للغاية، والمعنى هو زيادة في تفاصيل الصورة ونقص في شمولها.

من أين أتت هذه الفكرة، اللهم إلا من إغراق أهل الإدارة وعلماء الاقتصاد في النواحي الفنية البحتة، وهم في ذلك أشبه بكهنة ينتمون إلى نظام قديم، وإن كانوا يتصورون أنفسهم محدثين للغاية، بفضل الغوص في معمعة تلك التفاصيل التي يحيطون بها أنفسهم؟

الجزء الثاني

الصعود

«كل بلداننا كانت واقعة في براثن الركود والتضخم على نحو أقسى من أي وقت مضى، منذ انقضاء الحرب العالمية الثانية.

لقد انتهت حقبة ما بعد الحرب في العلاقات الدولية».

هنري كيسنجر، خطاب إلى مجلس بتسبرج للشؤون العالمية، 1975

«النزعة الاكليركية هي المرض الذي يصيب جميع المنظمات».

أندريا ريكاردي، مؤسس (منظمة) سانت إيجيديو، 2004 (إيطاليا)

6

عام 1971

من قبيل التبسيط البالغ أن نربط ظهور العولمة بفشل الكينزية. ومن الخطأ أن ننظر إليها كمجرد رد فعل للأزمات العديدة التي شهدها عقد السبعينيات؛ لأن ثمة تغيرات عميقة أخرى مهدت الطريق.

ليس معنى هذا أن الأزمات كانت ضربًا من الخيال. وكما يحدث في أضغاث الكابوس فقد حلّت كل أزمة على غير انتظار واحدة بعد الأخرى، دون أن تترك مجالًا حتى لالتقاط الأنفاس ولا وقتًا لإعادة بناء الاستقرار. لقد حلت الأزمات لتعصف بالثقة في النفس لدى كل فرد يشغل أي موقع قيادي، وهذا أدى بدوره إلى إصابة عامة المواطنين بتوتر الأعصاب. يكتب چون كيرتون، مدير فريق البحوث التابع لمجموعة الثمانية من الدول الغنية عن 6 صدمات عاتية، أجبرت الغرب على أن يعيد تنظيم صفوفه على مستوى القيادة بإنشاء مجموعة السبعة [1].

بدأت المسألة بقرار ريتشارد نيكسون، الذي عالج المشكلات المالية الأمريكية بتغيير النظام النقدي، الذي أوجدته (منظومة) بريتون وودز[*]. وكانت بريتون وودز جزءًا من معضلة الطلاسم الدولية التي

(*) هي منظومة المؤسسات المالية الدولية الثلاث التي تأسست عام 1944 ، وهي: البنك الدولي + صندوق النقد الدولي + المؤسسة المالية الدولية، «المترجم».

حلت بعد الحرب العالمية الثانية، وقصد بها الحفاظ على الاستقرار، من خلال ربط العملات الأخرى بدولار الولايات المتحدة على أساس أسعار صرفٍ مثبّتة. ولكن واشنطن عمدت على غير انتظار في 15 أغسطس/ آب 1971 إلى تعويم الدولار، وهكذا ذهب النظام أدراج الرياح، ولم تجد الدول الغربية الأخرى خيارًا سوى محاولة التكيف مع إجراء تم اتخاذه من جانب واحد.

هذا الأسلوب الجديد من تخفيض قيمة العملة، رافقه قرار ثان اتخذ بدوره من جانب واحد في واقع الأمر، وهو زيادة التعريفات الأمريكية. ومن الصعب أن نرى كيف أن كثيرًا من الأزمات المختلفة، التي أعقبت هذه الإجراءات كانت جديرة بأن تحدث في كل حال، وكيف أن معظمها جاء نتيجة هذين القرارين؛ الأمر الذي أطلق سلسلة معقدة من ردود الفعل المتتابعة.

حلت الأزمة العاتية التالية مجسّدة في مفاوضات الاتفاق العام للتعريفة الجمركية والتجارة (الجات) في عام 1973، وكان الكثيرون على قناعة بأن السبيل الوحيد للخروج من أزماتهم الاقتصادية هو أن يطرأ نمو على التجارة، ومن ثمّ فقد جاء فشل جولة طوكيو مخيبًا للآمال إلى حد كبير، وأعقب ذلك نشوب حرب يوم الغفران (أكتوبر 1973) في السنة نفسها؛ مما أفضى مباشرة إلى حظر نفطي وإلى أولى خطوات ارتفاع أسعار النفط. وفي عام 1974 فجرت الهند سلاحًا نوويًّا، وفجأة لم تعد أخطر الأسلحة واقعة تحت سيطرة نادٍ محدود العدد.

وظل السؤال هو: إلى أي حد يتسع نطاق العالم النووي؟ إن الأخطار كانت أبعد بكثير، بل كانت غامضة بمعنى أنها تجاوزت تلك التي خلقت المشكلات الاقتصادية الجديدة. بيد أن الأسلحة النووية ما برحت تشكِّل مصدرًا تلقائيًّا لمخاوف لا يمكن حصرها، ومن شأنها أن

تلقي بظلها المروّع على كل شيء آخر؛ لأنه خوف من المجهول، أو خوف من أن تقع في يد لاعب من طغمة المارقين.

وربما زاد من وطأة هذه المخاوف أن الأحزاب الشيوعية الجديدة أو المحدثة أصبحت تتمتع بشعبية عبر جنوبي أوروبا لدرجة أن باتت قاب قوسين من السلطة السياسية، وكل ما ينقصها هو أن تُدعى للانضمام إلى حكومات ائتلافية. وفي الفترة نفسها جاء عام 1975 ليشهد انسحاب الولايات المتحدة مهزومة من ڤييتنام، وكانت تلك هزيمتها الأولى منذ عام 1814.

هذه الأزمات الست المروعة، وقد أحدقت بها أزمات أخرى، خلقت الاعتقاد العام في الغرب بل وفي أنحاء العالم بأن نظام ما بعد الحرب انقضّ بنيانه، وأن القوة الأمريكية كانت في حال من الانكماش فيما كانت تواجَه بمنافسة متنامية مع أوروبا واليابان، وأن كثيرًا من أرجاء العالم النامي يتطور بطريقة غير متوقعة، بعد أن كان العالم النامي ملكًا للقوى الكولونيالية منذ عشر إلى عشرين خلت من السنين.

ومن واقع هذه الأزمات، نشأت مجموعة مركبة ومخيفة من حالات التضخم والكساد وأطلق عليها اسم حالة الارتكاس، وهذه الحالات مجتمعة أنتجت شعورًا بالعجز بين ظهراني الصفوة، التي لم تتورع عن أن تنشر هذا الإحساس بشكل تلقائي، وربما بشكل صريح ليشمل صفوف المواطنين بعامة.

7

الفـراغ

هل كانت الأمور بكل هذا السوء؟ الحقيقة كانـت غـير ذلـك، فقـد انطوى الأمر على عديد من التطورات الإيجابية، التـي كانـت تحـدث في الوقت نفسه: كـان هنـاك طموحـان أساسيان في مجـال الديمقراطيـة الغربية، وهما: التعليم الـشامل والرعايـة الـصحية المتكافئـة، وكلاهمـا يعدان من أسس حرية ورفاه المجتمـع وقـد قطعـا أشـواطًا تاريخيـة إلى الأمام. وجـاء ذلـك في معظمـه بفـضل الـنظم، التـي تـوافرت عليهـا الحكومات. كانت التحيزات العرقية العتيقة والحواجز القديمة تتساقط على الجبهات كافة؛ المرأة كانت تكسر الحواجز إلى حيث حصون الرجل ثم تتداخل، فتنفذ إلى النطاقين العام والخاص بقـدر متجـدد مـن الهمّـة والأساليب المبتكرة؛ الأفراد الذين كانوا مهمّشين لأسباب شـتى كـانوا يندمجون تدريجيًّا في أُطر المجتمع بدرجات متفاوتـة؛ الخطـاب العـام في الديمقراطيات الغربية، بل - وإلى حد ما في معظم المـستعمرات حديثـة التحرر - كان ينفتح وتتسع قواعده بشكل قلما كان مسبوقًا من قبل.

ورغم الطريقة المباغتـة التـي عمـدت فيهـا القـوى الكولونياليـة إلى تحرير إمبراطورياتها والتخلي عنها، فإن كثيرًا من الدول الجديـدة كانـت تجرِّب نُهُجًا مستجدة في أسلوب إدارة الحكم. ورغم أن كثـيرًا مـن هـذا

التجريب سرعان ما ظهرت أخطاؤه، فقد ظل الغرب يعمد وقتها إلى تناسي كيف أن أوجه الفشل كانت مفروضة من الخارج بفعل نظريات التنمية، التي امتدت عبر الستينيات إلى الثمانينيات. وحتى أصول قصص النجاح الراهنة باتت تجد من يُهوِّن من شأنها، فمثلًا تتطلع النظرة النفعية إلى الوراء بقدر من الرفض إلى السنوات الثلاثين من التخطيط المركزي الذي شهدته الهند، رغم أن الجميع يعرف مدى كفاءة هذا الأسلوب. ويمكن القول بأن هذا هو الذي أعان الهند على الاستمرار: صحيح أن الهنود هم أول من يعترف بأن ثمة تركيزًا بيروقراطيًّا ثقيل الوطأة بقي في حياتهم، ولكن ما يتناساه الناقدون الغربيون أن هذا النهج المتواصل من الاستقرار أتاح للهنود أن يلتقطوا أنفاسهم بعد حالة الاضطراب والعنف، التي واكبت مرحلة الاستقلال. وعندما نقرن ذلك بسياسة الهند الدولية المتشابكة التي تبنت نهج عدم الانحياز، فإن هذه الفترة أتاحت للهنود وقتًا لكي يتأملوا طموحاتهم الواسعة بدلًا من خضوعهم إلى طموحات معاد تشكيلها جاءتهم من الغرب. وعليه.. فقد طوروا منطقًا أصيلًا في الداخل، استطاعوا وما زالوا يستطيعون أن يبنوا على أساسه، بينما نجد أجزاء من العالم الكولونيالي السابق كانت قد استسلمت لتقنيات التخطيط الغربية، ومنها تقنيات سوفيتية هي الآن تعاني حالة من الدمار إلى حد كبير.

* * *

وأيًّا كانت إيجابية هذه التطورات، فإن المناخ العام الذي ساد عقد السبعينيات، وقد واجه تلك الأزمات واحدة بعد الأخرى، كان جوًّا من القلق والخوف تحسبًا لاضطراب يحدث بين صفوف النخبة في الغرب، سواء كانت هذه النخبة سياسية أم إدارية أم ثقافية أم تجارية، وأحيانًا وصل هذا التخوف إلى شعور من الهلع الذي يفضي إلى العجز الكامل.

لقد دخلت مجتمعاتهم في فراغ. وكان ذلك بمثابة فترة مضطربة بين حقبتين، ولم يلح أن ثمة عنصرًا قادرًا على الارتفاع فوق الأحداث بحيث يفهم ما كان يجري أو يرصد الاتجاه الجديد، الذي كان يمكن اتباعه. وربما كان لدى هنري كيسنجر، وكانت تلك سنواته الأخيرة كوزير للخارجية، أوضح التصورات، حين قال: «لقد انتهت العلاقات الدولية لحقبة ما بعد الحرب. وليست هناك أزمة واحدة تميز طبيعة هذا التحول... ولكن التطور التراكمي لجيل من البشر أدى إلى تغيير عميق في عالمنا»[1].

وكان معظم الساسة والمسؤولين الكبار تساورهم مخاوف على هذا المستوى من الوضوح، فيما كان الموقف المقبول يتمثل في الإصرار على الحاجة الماسة إلى إدارة الأوضاع السائدة. وكان هذا هو النهج التكنوقراطي الجديد المتّبع إزاء الأزمات، وهو نهج يتمتع بمزايا كبيرة في الأجل القصير، ولكن تعيبه سلبيات كبيرة أيضًا في الأجل الطويل؛ إذ يعني تثبيط همّة الذين في مواقع السلطة بحيث لا ينهضون للاضطلاع بمسؤوليتهم القيادية.

ولو كانوا قد أحالوا إلى مرحلة الفراغ التي سبقت وشهدها أواخر عقد الأربعينيات، لاكتشفوا فكرة للقيادة، انطوت في وقت واحد على تجشم الخطر مع التماس المعنى في زمن اضطراب اليقين. وأوضح الأمثلة على ذلك كان مشروع مارشال، رغم أن الانتقاص من نوايا الجنرال (الأمريكي) بتبيان مدى ارتباك الأصول، التي صدر عنها مشروعه المذكور، أصبح من الموضات الفكرية اليوم؛ بمعنى أنه لم ينل المشروع العناية الواجبة لدى وضعه بما كان كفيلًا بحسن إدارته، ومن ثم فقد جاءت محصلته أقرب إلى الظواهر العارضة.

ولكن نوعية القيادة التي أبداها جورج مارشال قلّما تضاهي التحليل التكنوقراطي المعاصر ولا هي قصدت إلى ذلك؛ فالاهتمام الأساسي لدى وزير الخارجية مارشال ومن معه لم يكن إدارة حالة من الاضطراب، بل كان التماس حقيقة جديدة من شأنها أن تبدد هذا الاضطراب. وعليه كان الجنرال وغيره على قناعة بأن أوروبا بحاجة إلى نقطة بداية تنطلق منها، وجاء برنامجه ليضخ 1.3 مليار دولار (بأسعار تلك الفترة) في شرايين ستة عشر بلدًا في الفترة بين عامي 1948 و1951. وعندما ألقى خطابه الشهير في عام 1947 بجامعة هارڤارد ليطلق الفكرة بأسرها، لم يكن هناك مشروع أصلًا. وقصارى الأمر هو تجميع أواصر الخطاب في اللحظة الأخيرة على أساس فكرة طارئة برقت بشأن ما كان الواقع يقتضيه، ثم عمد هو ومستشاروه إلى استيعاب حسّ التاريخ بحيث أن المستقبل، الذي تصوّره باللفظ في خطاب هارڤارد أصبح هو المستقبل الحقيقي، فأضحى بوسعك أن تقول أنه وجد طريقًا أو التمس سبيلًا ليخرج من واقع الفراغ الذي ساد في تلك الفترة.

ليس هذا رثاء لذلك القائد بوصفه البطل الوحيد. إن خطابه المذكور لم يأت من فراغ، فقد كان مارشال محاطًا بمئات، بل بآلاف من الأسئلة والاحتمالات والمخاطر بغير أول ولا آخر. وما أن استطاع أن يصوغ معالم السبيل الذي ينهجه، حتى بدت هذه العناصر التي كانت قبيل خطابه تبدو مشتتة متضاربة، وكأنها تتراص من وراء الفكرة التي سنحت له. ومن ثم وبغير انتظار، نهضت فكرة مارشال لتصبح برنامجًا يتوخى كثيرًا من الأهداف والمقاصد والدوافع المعلنة؛ بحيث جعل هذا كله بمثابة قائمة من الأسباب التي كان يصدر عنها. وكانت التناقضات وحدها تكفي لأن يضطرب في معالجتها أي باحث عن عنصر للعقلانية(2) ، وهنا تكمن عبقريتها، فما كان لها أن تنشأ عن فريق

متخصص في الإدارة ولا عن مؤسسة لتصنيع الأفكار ولا عن هيئة من الاستشاريين.

وهذا ما يجعلني أعود إلى التطور الذي ينطوي عليه تفوق عملية الإدارة، فهو تطور لم يشكّل جوهر استجابة الغرب إلى أزمات السبعينيات، لكن التوسع والصعود المستمرين لطبقة تكنوقراطية جديدة في كل ركن وزاوية من أركان الحضارة والحياة العامة والخاصة كان كفيلًا بتشكيل هذه الاستجابة؛ مما يمثل إحدى النتائج العملية التي نجمت عن الحربين العالميتين. لقد كان الأمر بحاجة إلى نوع جديد من الإدارة من أجل تسيير عمليات أوسع نطاقًا باستمرار، سواء أكانت تتعلق بالرعاية الصحية العامة أم بمصانع القطاع الخاص.

مع ذلك لم يكن هناك من جدل بشأن الطبيعة المحورية لعملية الإدارة أو التسيير، فرغم كل شيء لا بد أن تنطلق الإدارة من الافتراض بأن ثمة قوى واسعة النطاق تمارس نشاطها وتأثيرها، وأن هذه القوى في أفضل الأحوال تمثلها القيادة، وأن القيادة لابد وأن تكتسب طابعها العملي من خلال أداء الإدارة. ومن الناحية الأخرى لا يفترض أن تضعف قدرة القيادة على تشكيل أو تغيير هذه القوى، فإذا خلطت بين القيادة والإدارة، فأنت بذلك تنحّي جانبًا فكرة الاختيار بمعنى الخيارات التي يعبر عنها المواطنون، من خلال قادتهم وإلا صادفت بالتدريج افتراضًا متناميًا يحل محل القيادة، ويقضي بأن القوى الأوسع الفاعلة لها أصول غامضة، رغم أنها محتومة ولا يمكن تشكيلها.

لقد اقترنت أزمات أوائل السبعينيات مع هذا الخلط الشديد بين القيادة والإدارة، وما زال أمامنا هذا الخلط قائمًا ويغذيه تضخم عجيب في عدد وحجم مدارس الإدارة، فضلًا عن نهج بالغ الضيق إزاء التعليم العالي، وهذا النهج أمر أساسي للافتراض بعدم إمكانية تشكيل القوى

الأوسع نطاقًا. ومن الناحية العملية، فهذا واحد من الأسباب الذي يواجه فيه القادة الراغبون في ممارسة سلطاتهم من حيث الاختيار بين قضايا السياسة العديدة، مشكلات جمة في التماس المشورة، التي يحتاجون إليها من جانب من يعاونونهم من فئة التكنوقراط.

* * *

كذلك.. فإن الأزمات التي شهدتها السبعينيات تزامنت مع وصول الجيل الأول من هؤلاء التكنوقراط إلى قمة السلم السياسي، ومنهم مثلًا هارولد ويلسون في المملكة المتحدة وڤاليري چيسكار ديستان في فرنسا وهيلموت شميدت في ألمانيا الغربية وحتى هنري كيسنجر بأسلوبه غير العادي في أمريكا. وكان هذا معناه في أوروبا من أوضح ما يكون. وحتى قبل أن تضع الحرب العالمية الأخيرة أوزارها كان هناك من يردد مقولة البيركامي «على فرنسا وأوروبا اليوم أن تعملا على خلق حضارة جديدة»[3] أو تواجها الاندثار». وبعد ستين عامًا من ذلك التاريخ أعرب المفكر الإسباني ڤيكتور پيريز دياز عن أسفه لأن حقيقة أوروبا الموحدة سياسيًّا تتوارى في ظل غياب «ثقافة سياسية أوروبية قوامها مواطنون ناشطون»؛ فالحيز الأوروبي العام والإنسان الأوروبي وكلاهما مفتاحا «عناصر المواطنة الأوروبية» ما زالا غير مؤكدين. لماذا؟ لأن الاتحاد الأوروبي أقيم على أساس هياكل إدارية ومهنية وسياسية واقتصادية، دون أن ينجز شيئًا مذكورًا بشأن قضية المواطنة دع عنك الحضارة. وعليه فعندما بدأت الأزمات تعرّض الاتحاد، إلى هزة في ظل قادته من التكنوقراط الجدد، فقد دفعت به باتجاه الإدارة، بعيدًا عن اتجاه القيادة أي بعيدًا عن الحضارة.

وكما يحدث في الغالب الأعم، فإن اللغة هي التي تكشف عن الاضطراب، فمثلًا كان هذا الجيل الأول من القادة التكنوقراط عاجزًا

عن الاعتراف بأن العالم انزلق إلى حالة كساد. وكثيرًا ما كانوا أبعد عن القدرة؛ لكي يفكروا ويتصرفوا على مستوى المشكلة لدرجة أن عجزوا حتى عن التلفظ بكلمة ركود. وبدلًا من المبادرة إلى الفعل، فقد اكتفوا بردود الفعل عندما ركزوا على أن يديروا ما كانوا يصرون على وصفه بأنه انكماش، وإن كان الأمر قد انطوى على حدوث ركود إثر آخر. وعلى مدار السبعينيات وقعت حالات ركود بشكل متوال، ما بين أزمة في الطاقة أعقبها تضخم ثم بطالة وبوار اقتصادي وديون، ثم مزيد من التضخم وبطالة وما إلى ذلك. ثم جاءت حالات الركود التي أعقبت هذا كله دون أن يصل الأمر إلى كساد. ورغم كل شيء فلو كان قد حل الكساد حقًّا، لكانت قد واجهته ضروب الفشل الذريع عند مستوى القيادة، فضلًا عن غياب مبادرات مشهودة يتخذها القادة المسئولون. إن الركود من ناحية أخرى، أمر كان بإمكان المديرين التعامل معه؛ لأن القوى الأوسع لم يكن من الصعب كما هو مفترض أن تتم السيطرة عليها. وحتى كيسنجر نفسه، لم يكن بوسعه أن يلفظ كلمة الكساد، وقصاراه أن قال: «جميع بلداننا كانت واقعة في براثن الركود والتضخم بأكثر مما شهده أي وقت منذ الحرب العالمية الثانية».

كان كيسنجر مستعدًّا طيلة حياته لمثل هذه الأزمة، مسترشدًا في ذلك فقط بدراسته المفصلة بشأن الفراغ، الذي نتج بعد هزيمة نابليون سنة 1815 وقد التمس السياسي النمساوي، الأمير مترنيخ والڤيكونت كاسترليه وزير خارجية بريطانيا سُبل الخروج منه ، حين أقاما توازنًا بين القوى على مستوى القارة الأوروبية، يعرف بأنه التوافق الأوروبي. كانا رجلين لامعين، لكن مترنيخ كان هو رجل النظم في التحليل الأخير حيث «خلط السياسة بالمؤامرة [وحاول] أن يستعيض بالخداع عن قوة الشخصية» ومع ذلك جاء أداء مترنيخ من الخفة لدرجة أن لم يعد أحد

يذكر أن قواعده كانت هي المهارة الدبلوماسية، ومن ثم ترك المشكلات الأساسية بغير حلول». أما كاسترليه، وهو الهيومانيست كامل الأوصاف ذو النزعة الإنسانية فكان ينشد «سلام التوازن»، ويرى أن السلام هو «فعل أخلاقي» ومن ثم فقد وضع سياسات، شأنه في ذلك شأن الجنرال مارشال «لم تستند إلى الحقائق بقدر ما استندت إلى تفسيرها». كان سياسيًّا قادرًا على «إدراك العلاقات الحقيقية بين القوى ومن ثم تقبّل «أسبقية التكامل على أولوية الثأر». وقد بدا كيسنجر كما لو كان راغبًا في أن يلعب دور كاسترليه، وإن كان القدر قد جعل منه تجسيدًا حيًّا لمترنيخ[4] .

ويخشى معاصرونا من أهل النخبة من الاعتراف بواقع لا تستعصي إدارته مثل وقوع حالة الكساد، بينما يستلهمون عن وعي أو غير وعي أفكار مترنيخ، هذا التخوّف يوضح كيف أن الأسلوب الأوتوقراطي الجديد للقيادة يمكن أن يتم على هذا النحو من محاولة التزام الصواب الأوتوقراطي، وكيف أنه أسلوب يتردد في - إن لم يكن يخشى من - التعامل مع الحقيقة، عندما يواجه بالقوى الكاملة لهذه الحقيقة الاجتماعية والإنسانية وهي خارجة عن السيطرة. وقصارى مفهومهم عن «الكفاءة» أن يحاولوا تبسيط الأفكار بدلًا من التعامل مباشرة مع الطابع الفريد للمجتمع: إنهم يستهدفون أمرين: نهج تجريدي قادر على تحجيم الأوضاع الكبرى التي يصعب إدارة أمرها، ثم حق التلاعب بتفاصيل النظم الإدارية. ولسوف يعمد جوزيف ستجلتز في مرحلة لاحقة إلى وصف ما تؤدي إليه في الواقع الأساليب، التي يتبعها هذا الفصيل، فيقول إنه يفضي إلى: أن تعمد المؤسسات إلى قراءة أفكار الأفراد التي تكون مسؤولة أمامهم، فمحافظ هذا البنك المركزي أو ذاك يبدأ يومه بالانشغال بشأن إحصاءات التضخم، وليس بشأن

إحصاءات الفقر. أما وزير التجارة فينشغل بأمر أرقام التصدير وليس بمؤشرات التلوث»[5].

بمعنى آخر، فإن هؤلاء القادة يكادون يشكلون بأساليبهم الجديدة نواتج سلبية منبثقة عن حركة النيوليبراليين بعد إعادتها إلى الحياة، وهم يكرسون أنفسهم لالتماس حلول أوسع نطاقًا من خلال هياكل بعيدة عن الضوابط، لكن التكنوقراط غير مستعدين للدخول في حوار عام مباشر وصريح.. لقد وقعوا أسرى لفكرة الإدارة؛ حيث يتعاملون مع بعضهم البعض، وقد تضاءلت القدرة على أن يتواصلوا بفهم ذكي مع سائر المواطنين.

ويمكنك القول بأنهم ظلوا معزولين باستمرار، وهم يحاولون الإصلاح أو يتعرضون للأذى. وإذا ما فشلت محاولات الإصلاح، فهم يقبلون باستمرار منطق دعاة الإيديولوجيات الجديدة والمعيبة، ولكن المطروحة بإصرار في الآفاق. وإلا فإن الحل هو تعريضهم للأذى وطبقًا لمفاهيم الفيكونت كاسترليه أو الجنرال مارشال فقد فشلوا في القيادة لأنهم فشلوا في التصور. وبعبارات معاصرة فقد عززوا، من حيث لا يشعرون، خطأ البرامج التي تدار بصورة حكومية. وبدلًا من التركيز على أخطائهم، فهم يكتفون بأن يتقبلوا باستمرار المقولة المبسطة، ومفادها أن البرامج الحكومية تفتقر إلى الكفاءة، إذا لم تخضع لنوازع السوق الحرة، وأن نوازع السوق الحرة المعولمة جديرة أساسًا بأن تؤدي مهامها بنجاح متزايد.

على الجانب الآخر، فحتى البروفيسور هايك، الذي كان يبدو - وقد تجاوزه الزمن في السبعينيات - أن له رأيًا واضحًا بالنسبة لما يحتاج إليه الأمر بالضبط، حين قال: «إن تأثير الاقتصادي الذي يعتدّ به هو تأثير على غير المتخصصين من الساسة والصحفيين والموظفين المدنيين

والجمهور بشكل عام»(6). وهكذا، ومع استمرار فترة الفراغ فإن العبارات الواضحة الوحيدة، التي تعبر عن واقع الحال هي التي صدرت عن دعاة العولمة، وكثيرًا ما أعيد تعريفهم على أنهم دعاة التجارة الحرة على غرار القرن التاسع عشر ودعاة مذهب المنفعة، ثم عرَّفهم الناس بوصف أحدث، وهو المحافظون الجدد أو الليبراليون الجدد.

والذين كانوا في مواقع السلطة انشغلوا كثيرًا بإصلاح الأعطاب، ولكن بطريقة ملتبسة ومتخصصة لدرجة أن نسوا التواصل معنا. وعلى أية حال، فقد تصوروا أنفسهم وقد بلغوا شأوًا بعيدًا لدرجة جعلتهم يترفعون عن الدخول معنا في حوار ذكي مفتوح. أما دعاة الأيديولوجية فلم يكونوا كذلك وثمة اختلافات واسعة بين الذين يعلنون آراءهم، والذين ينطلقون من مواقع تخصص فكرية وأخلاقية على شاكلة هايك، أو من واقع تأملات عميقة مثل صمويل بريتن، في مقابل التبسيطات المروعة التي يذهب إليها ميلتون فريدمان، أو داعية أيديولوجي من قبيل روبرت نوزيك، إذا ما اقتصرنا على طرح أربعة أسماء في هذا الصدد. وثمة اختلافات واسعة أيضًا بين كل فرد من زمرة النيوليبراليين ثم فيما بينهم كمجموعة، مقابل دعاة التجارة الحرة في حد ذاتها. ولكن ما يربطهم جميعًا هو فكرة تقول بإمكانية تحقيق توازن عالمي يتسم بأنه طبيعي بصورة أو بأخرى، ويستمد وجوده من واقع إطلاق قوى السوق، وبما ينطوي بدوره على إضعاف دور الحكومات ومن ثم إضعاف الدول القومية. على أن ما يربط بينهم وبين التكنوقراط المعزولين في أبراجهم العاجية والمتمتعين بصولجان السلطة والنفوذ هو نزعة نفعية مشتركة.

بيد أن ما عاينه الجمهور في هذا المضمار هو حوار غريب الأطوار بين عولميين، يحدوهم الحماس والتفاؤل ويثيرون الشغف والاهتمام، وكأنهم

يمثلون على مسرح، وبين مديرين ليبراليين مستغرقين في ذواتهم ويصدرون عن نزعات تكنوقراطية المعالم. وقد أفضى هذا إلى شعور غامض بأن الحكومة ما هي إلا قصة فشل متواصل. وعلى هذا الأساس انزلقت أجزاء من الغرب لتخرج من الفراغ إلى حقبة جديدة، ورغم أن الخطى كانت أبطأ في كثير من أنحاء أوروبا، فهذه الفكرة بدأت تتجسد هناك. وسواء في مواقع الحكومة أو في دنيا الأعمال، فقد ساد الاعتقاد بأن الاقتصاد هو مفتاح القيادة، وكان هذا يعني ضمنًا تحقيق المصالح الذاتية، وتلك نتيجة غريبة لأن دعاة التجارة الحرة الأساسيين كانوا يفكرون على العكس، فعندما قال كوبدن: «لا سبيل إلى الثقة في أي طبقة تسنّ القوانين لخدمة مصالحها الخاصة؛ لأنها عادة ما تفهم مصالحها الخاصة بشكل خاطئ»، كان بذلك يردد معتقدات آدم سميث المحورية بشأن قدرة الفرد على التعاطف مع الآخر، ومن ثم الحاجة إلى تنظيم المجتمع ليدور حول هذا الارتباط مع هذا الآخر. كما أن تزايد الاهتمام بالمصالح الخاصة كان يعقبه تصاعد حاد في موجة الفساد، في كل موقع من مواقع النظم الديمقراطية، يستوي في ذلك القطاع العام والقطاع الخاص، وهو أمر لم يكن له مثيل منذ دعوة حرية التمويل للجميع، التي شهدها أواخر القرن التاسع عشر.

* * *

على أن الصلة الطبيعية بين دعاة العولمة - وحتى دعاة العولمة من النيوليبراليين - والتكنوقراط المحدثين تتجاوز مجرد نزعة المذهب النفعي. ولنتصور نجاح التكنوقراطية الأوروبية في إدارة أمر التكامل، بين الاتحاد الأوروبي على أساس من المساواة والشمول. ومع ذلك فلا يمكن أن ينهض أمامنا مثلًا أبلغ لتصوير المشكلة من عجزهم على مدى فترة ست سنوات عن مجرد الشروع في تصور كيف يتعايش

الأوروبيون حقيقة مع بعضهم البعض.. إنهم لم يستطيعوا مواجهة قضية الثقافة الأوروبية بكل اتساعها وبعدها عن جانب المنفعة، فضلًا عن احتوائها على مستويات متعددة وعلاقات شتى.

فكر أيضًا في الحالة العجيبة لبطل الليبرالية الأمريكي چون رولز، الذي جاءت نظريته عن المجتمع؛ بوصفه متاهة متشابكة من التعاقدات لتعزز في واقع الأمر الخطاب النفعي لمن كان يعارضهم. وعندما طرح أفكاره بأسلوب غير واقعي، وإن كان أسلوبًا أخلاقيًّا ويتعلق بنزعة النفعية الحديثة المدفوعة بعامل المصلحة، فقد كان بهذا يضفي المصداقية على مقولات دعاة الليبرالية المتحررة [7].

لكن فشل النُّخب فكريًّا وأخلاقيًّا وسياسيًّا ممن أعربوا عن إيمانهم بنزعة للشمول والمساواة، فضلًا عن خشيتهم من الارتفاع فوق المشكلات بحثًا عن نهج جديد، إضافة إلى عجزهم عن إصلاح هياكل الإدارة المضطردة الاتساع، على أساس من مقاصدهم بدل الاكتفاء بالدفاع عن هياكلهم التقنية - كل هذا كان يشكل جزءًا؛ مما أفضى بنا للخروج من الفراغ باتجاه عولمة، أثرت عليها بعمق منطلقات وأساليب النزعة النفعية.

* * *

ومن عجب أن هذه الخطوات الأولى شغلتها طروحات تبدو اليوم مألوفة. لماذا؟ لأنها اليوم تتكرر مع انحسار مدّ العولمة، فتخفيض قيمة دولار الولايات المتحدة، الذي جاء إرهاصًا بكثير من التغيير في عام 1971 تكرر في عام 2004 ، ولكن بمزيد من التعقيد هذه المرة. لقد تعلمت التكنوقراطية كيف تتظاهر بأنها لا تفعل ما تفعله في واقع الأمر. وفي ظل الحالة التي استجدت في العراق، لاحت من جديد أخطار اقتصاد الحرب على نحو ما سبق في السبعينيات. ومرة أخرى

طرأ ارتفاع في أسعار الطاقة، رغم أن السياق بات أكثر تعقيدًا واتساعًا هذه المرة. ففي عام 1973 دار الحديث في المجتمعات الغربية التي تعرضت لضرر بالغ؛ بسبب قيام الشركات المتعددة الجنسيات بتصدير فرص العمل، وهو ما يعرف الآن بأنه الاستعانة بالمصادر الخارجية [9]. ودار حديث آخر كذلك عن اضطراب النظام النقدي الدولي، وفي تلك الفترة، كما هو الآن، ساد الاعتقاد بأن الضعف الاقتصادي للولايات المتحدة يعني ألا يكون بمقدورها الحفاظ على هيمنتها إلا باستخدام الوسائل العسكرية والدبلوماسية.

وقد أشار روبرت چاكسون حينئذ إلى أننا نواجه خيارًا بين ثلاث طرق لتنظيم مجتمعاتنا بل وتنظيم العالم: نهج واقعي ونهج وظيفي ونهج عقلاني؛ فالواقعي يتصل بالتفاعل بين الدول القومية وهي تسعى إلى إيجاد توازنات دولية، والوظيفي يتحدث عن نفسه بمعنى أنه الطريق المتخذ في حقبة العولمة، أما العقلاني فيشكِّل صيغة أسمى من الوظيفي، بمعنى أنه ينطوي على نهج قانوني وفرداني، يفترض فيه أن يفضي بكل امرئ إلى اتخاذ الاتجاه نفسه. وتشكِّل كتابات چون رولز نموذجًا جيدًا لمدرسة العقلانية، ولماذا تنحدر ببساطة إلى حيث النهج الوظيفي.

وما يثير العجب هو كيف يبدو الاتجاه المتخذ واضحًا، عندما تتطلع إلى الوراء، لكنه بالتأكيد لم يكن يبدو واضحًا في وقت اختياره سبيلًا للحركة.

8

مُضحِك الملك

تمامًا كما أن المسرحيات الكلاسيكية، التي تحفل بسير الملوك وصور العذارى وحكايات الحب والخيانة لا بد أن يكون لها أيضًا مضحكها، فإن العولمة لها داڤوس. لكن الأمر لم يكن ليتضح على الفور من أن هذا سيكون دور داڤوس في الأساس. فأول تجمع شهده يناير/ كانون الثاني 1971 في تلك البلدة الصغيرة بجبال الألب السويسرية كان محاولة جادة؛ لاجتذاب تكنوقراطية الأعمال التجارية الأوروبية إلى منافسة أقوى مع الولايات المتحدة. وكانت المناسبة هي الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإنشاء «مركز الدراسات الصناعية». وجاء التجمع إلى حد كبير متمحورًا حول رؤية ثلاثية للحياة، وهي: أن الدول تموت وهي تستحق الموت، وأن الأعمال التجارية لا بد وأن يقودها المديرون وليس الرأسماليون، وأن دوائر الأعمال لا بد لها أن تقود المجتمع، أو كما يقول تقرير ذلك المؤتمر عبر صفحاته الـ 160:

> «على النقيض من الحالة المزرية بوضوح التي بلغتها معظم الدول الأوروبية، لا بد أن تتكيف الصناعة والتجارة بوتيرة أسرع مع الحقائق الجديدة؛ لأنها أقرب إلى الحياة ولا يمكن أن تواصل تجاهل نتائج أخطائها فتلقيها على عاتق الآخرين... ومن نافلة القول أن من مهمة الساسة

المسؤولين أن يتولوا زمام المبادرة، ولكن في هذه المناسبة فإن الصناعة والتجارة تقودان المسيرة سواء بسواء»[1].

هذا النوع من المبالغات سوف يزداد تطرفًا، عندما تقع المنظمة المذكورة بصورة مضطردة في أيدي أستاذ شاب لعلم الإدارة اسمه كلاوس شواب، وقد بدأ يتواصل مع تكنوقراطية الأعمال التجارية على المستوى الدولي.

لقد طرح الاجتماع الأول خطة من ثلاثين نقطة على المديرين الأوروبيين، وكانت خطة مثيرة لاهتمام عميق بقدر ما جاءت شاملة بشأن كيفية التعامل، سواء مع المشكلات الاجتماعية أو مع أقطار شرقي أوروبا. ولكن قبل كل شيء انطوى الاجتماع على قدر مرموق من نفاذ البصيرة، وكان من شأن ندوة الإدارة الأوروبية، التي سرعان ما تحولت إلى المنتدى الاقتصادي العالمي أو داڤوس، أن تكون المنظمة الأولى في أوائل السبعينيات، التي اتضح لها جانب الفراغ الذي ستخرج منه الحضارة الغربية. لقد التأم شملها قبل أن يقوم نيكسون بتفكيك نظام بريتون وودز بسبعة أشهر، ومنذ البداية اقترحت الإطلالة على المجتمع من خلال منظور اقتصادي والتعامل مع الاقتصاد، من خلال منظور مديري الشركات الكبرى بدلًا من عيون الرأسماليين.

وفي نهاية المطاف، تولى التمويل الأساسي لداڤوس أعضاؤه من الشركات؛ مما يسّر استخدام الاجتماعات واحدًا من أساليب العلاقات العامة لترويج المواضيع، التي أراد الأعضاء المسيطرون لفت الأنظار إليها في تلك السنة. وهذا كله كان واضحًا بجلاء لكل من اهتم بالأمر؛ مما جعل الحضور المتزايد لرجالات السياسة المنتخبين أمرًا أكثر غرابة، بل وله جاذبيته الخلابة في نهاية المطاف.

لقد نجح السيد شواب في خلق صيغة محدثة من بلاط ملكي بكل ما تتصف به حياة القصور، بمعنى غياب سلطة، ولكن وجود أمل في ظل نفوذ محتمل وسلوك أقرب إلى مراسم التشريفات يسمى حاليًا باسم نشاط اللوبي أو عمليات التشبيك، إضافة إلى وجود عدد من الدوقات والأمراء الأقوياء، الذين تواضع كبرياؤهم مدفوعًا بحاجة واضحة لإعلان الولاء للملك أو للقريبين من الملك. والملك في هذه الحالة له شكل أكثر تجريدًا: أن ملك داڤوس هو مفهوم يتعلق بمجتمع يتم الإطلالة عليه، من خلال منظور الاقتصاد. أما الذين يخطب ودهم في البلاط، فهم مديرو الشركات الكبرى، في حين أن الأمراء الذين نزلوا من عليائهم هم القادة المنتخبون.

وإذا ما رجعْت خطوة إلى الوراء لتطل على هذه المسألة ضمن سياق تاريخي، فقد تضحك في بادئ الأمر إزاء ما كان يصدر عن السيد شواب من إدعاءات بالأصالة وقوة النفوذ، وكأنما يذكّرك بواحد من جباة ضرائب الملح المختالين، وقد نال رتبة الدوق في الأيام التي سبقت الثورة الفرنسية.

ربما يغريك، أو حتى يضايقك، هذا القدر الكبير من الجاه والنفوذ الذي يجتمع في مكان حافل بهذه الطموحات الضيقة التي لا تثير الاهتمام، مكان لا يترك فيه المواطنون أثرًا، أي أثر، وإن كان الأمر لا يخلو من الخداع؛ فالأهداف هنا واضحة باستمرار[2]؛ ذلك لأن الغرض من داڤوس كان ولا يزال هو طرح سياسات، تخص الذين يمتلكونه وهم أنفسهم يفسرون الأمر بأنه الترويج لنظام عولمي، لا تحكمه ضوابط بل يقوده عالم التجارة والأعمال وهو نظام مرتّب ومركّز على أساس جهود اللوبي. ولأن معظم الديمقراطيات الغربية تعودت نشاط عملية اللوبي، عندما أدخلتها في صميم نظمها الإدارية

بفضل عمليات تسجيل تلك الأنشطة وصناعة الإعلان، صار من الصعب القول بأن أيًّا من هذه السُّبُل يفتقر حرفيًّا إلى الوازع الأخلاقي: إن داڤوس ما هو إلا تعبير عولمي عن تعود سلوك يفتقر إلى الأخلاق.

والأمر الوحيد المقلق بشأن التجمع يتمثل في أن كثيرًا من القادة المنتخبين شعروا بأنهم لا بد وأن يتقبلوا هذا المنطق، الذي تطرحه المنظمة بحيث يصبحون من أهل ذلك البلاط. وهذا من أعجب الأمور الذي تخلقه بلاطات الملوك، حيث يوجد دائمًا حشد من المرايا، ولكن أهل التشريفات لا يستطيعون - في واقع الأمر - أن يروا صورهم وقد انعكست على صفحتها. وكم حاول الدوقات في ڤرساي إقناع أنفسهم بأن عملية القدوم إلى البلاط لم يكن من شأنها الحط من مكانتهم، ولكن الأمر كان كذلك في الواقع.

9

مختارات من الحماس الرومانسي

جاءت إعادة التفكير في أحوال العالم من خلال منظور اقتصادي لتشكل ثورة عظيمة، ولدرجة أنها تقتضي أكثر من مجرد التجارة لبناء هياكلها؛ مما أدى إلى انطلاق عشرات من النظريات والتجارب التي تدعم هذا المنطق.

نيوزيلندا، ساحة التجارب، حصان طروادة.

نيوزيلندا ديمقراطية صغيرة شديدة المركزية. وحتى منتصف التسعينيات كانت تتبع أول نظام برلماني أصيل، فكل من يفوز بأغلبية يتمتع بما يكاد يكون سلطة غير قابلة للجدل، وفي مقابل ذلك كانت الحكومة تتمتع بإمكانية أن تقدم على مخاطر سياسية واضحة، ومن ثمّ ففي مراحل مبكرة من القرن العشرين، تصدرت نيوزيلندا الأقطار الأخرى، سواء في تشريع حقوق المرأة أو في تجريب البرامج الحكومية.

وشهدت أوائل الثمانينيات نشوب أزمة مالية، أدت إليها المشكلات الاقتصادية الدولية، التي حلّت بكثير من سكان العالم، مقترنة بإنفاق طائل ومتحمس إلى حد المبالغة من جانب الحاكم في عاصمتها ولنجتون، وكان أن فازت حكومة عمالية في الانتخاب في غمار هذه

الظروف، وبغير سابق إنذار، استجاب وزير ماليتها بجسارة إزاء الأزمة، واتبع سياسات اقتصادية بمعنى سياسة عقلانية للمحافظين الجدد، دون أن يرد ذكر لأي من هذه السياسات خلال الحملة الانتخابية. وشمل ذلك تحريرًا كاملًا للتجارة والتمويل ورفع الضوابط عن النشاط على نطاق واسع وبيع شركات الدولة؛ حيث تم أغلب البيع للأجانب، مع تخفيضات ضريبية واسعة النطاق وتحويل أعباء الضرائب من القمة إلى القاعدة، وما إلى ذلك. ويصعب معرفة إذا ما كانت الأزمة بالسوء الذي ادعاه الوزير روجر دوجلاس، حيث يشعر البعض أن كبار موظفي وزارة المالية أنفسهم، الذين تحولوا إلى اتجاه المحافظين الجدد، قرروا مسبقًا ماهية التدابير التي أوصوا بتنفيذها. وفجأة وجدوا أنفسهم، وقد أصبح على رأسهم شخص مؤمن حقًّا بأفكارهم، بل يشغل موقع الوزير. وعلى ذلك فقد تكاتفوا للانطلاق، حيث هتف الوزير دوجلاس أن ليس ثمة بديل آخر فأصاب الشعب بالذعر بمن في ذلك سائر أعضاء الوزارة حيث كانت قلة منهم هي التي لديها معلومات كافية عن مثل هذه السياسات، وكانت الفكرة هي خلق حالة أمر واقع، قبل أن يتمكن أي طرف من الإلمام بأبعاد ما يجري على أرض هذا الواقع.

روجر كير كان واحدًا من مسؤولي وزارة الخزانة وقدم استقالته لكي يتولى أمر مجموعة تدعو لمصالح الشركات اسمها مجموعة المائدة التجارية المستديرة وقد أصبحت هذه المجموعة هي الصوت العلني لما يدور، وتولت أمر التنظيم، وكانت المصدر غير المباشر لتمويل عقيدة حركة الإصلاح.

ولا ينبغي أن يراودنا شك في أن الأزمة الاقتصادية كانت حقيقية وإن كانت الأسئلة الدائمة ببساطة هي: هل كان الأمر يقتضي ذلك

الذعر وألم تكن هناك بدائل للتصدي للأزمة؟ إن دوجلاس وكير وحلفاءهما كانوا على يقين، ويحدوهم اقتناع عميق، لدرجة أن غير المؤمنين بما حدث لم يجدوا وقتًا لتصور أي بدائل ممكن استخدامها. من هنا ظل أعضاء الحزبين السياسيين الكبيريين في حال من ردود الفعل المستمرة. وكما يقول المؤرخ مايكل كينج: «عندما توصلوا إلى أن التكلفة الاجتماعية للسياسات كانت باهظة، كان قد فات الأوان بعد أن ترسخت تلك السياسات»[1].

شمل هذا قانون التمويل العام الذي أدى إلى التكامل بين حسابات الحكومة وطرائق القطاع الخاص، وشمل قانون قطاع الدولة أسلوب إدارة الوزارات والدوائر الحكومية، كما لو كانت كل منها شركة خاصة مستقلة، ويقودها رئيس مجلس إدارة، تم تعيينه على أساس عقد مرتبط بالأداء. أما البحوث الحكومية، فقد تولى أمرها أفراد على أساس تجاري بحت، وبيعت أربعون شركة كانت مملوكة للدولة، حيث ذكر البعض أن النهج المالي الشامل كان أشبه ببرنامج إنعاش منبثق عن صندوق النقد الدولي.

هكذا أصبحت نيوزيلندا بين عشية وضحاها أبرز دعاة العولمة، وأوضح إعلان عن نهج المحافظين الجدد على مستوى العالم. وكم انتشرت إدعاءات قوية على مدار الخمس عشرة سنة، التي تلت ذلك تقول بأن ذلك كان نموذجًا للنجاح، فلقد انحسرت أسوأ الأزمات المالية وطبقت معايير السوق الدولية على جميع الجبهات. وفي عام 1996 صنّفت نيوزيلندا في المرتبة الثالثة في مجال التنافسية الدولية من جانب المنتدى الاقتصادي العالمي، فقد تمت هزيمة التضخم.

لكن من الناحية الأخرى تصاعد الفقر مُحلقًا إلى عنان السماء، وكانت تلك صدمة في بلد تغلب عليه الطبقة الوسطى، كما ارتفعت

بشدة أرقام الديون الدولية، وأصبحت نسبة عشرين في المائة من البالغين في سن العمل تعتمد على ما تتلقاه من استحقاقات، في حين انخفضت الأجور الحقيقية. ومع نهاية القرن هبطت متوسطات الأجور للشباب من 14.700 دولار إلى 8.100 دولار [2].

المهم أن روجر دوجلاس ومن بعده ريتشاردسون، أشد من خلفوه تحمسًا اعتمدا النظرة الطويلة الأجل، وكان يحدوهما شعور بأن الذي تم لم يكن سوى جزء من واجبهما.

من ناحيته، كان الاقتصادي النيوزيلندي برايان ايستون يستعرض تلك السنوات الخمس عشرة الماضية، فلخص الأمر على أنه كان خيارًا مصطنعًا بين الدوامة الخطيرة التي حدثت في عام 1984، والطريقة التي عمد بها دوجلاس وريتشاردسون إلى تحطيم رءوسنا على صخور كهف الوحش «سيلا» (في أساطير الأقدمين)، بما انتهجاه من حلول كاسحة لا سبيل للتراجع عنها [3]، ومع ذلك، فما زالت مائدة الأعمال التجارية المستديرة تكرر القول بأن الإصلاحات كانت تنطلق من نظرة طويلة الأجل، ولم تكن «تولي اهتمامًا للتفاصيل الدقيقة والصغيرة، ولكن اهتمامها كان منصبًا على الإطار الشامل، وهو إطار سليم ومتسق يرتبط بإصلاحات متواصلة؛ مما يتيح وحده لنيوزيلندا أن تصبح اقتصادًا مرتفع الإنتاجية ومرتفع الدخل ومرتفع العمالة».

أو كما تعبر مجلة *الإيكونوميست*؛ بوصفها مشجعًا دوليًّا لهذا السلوك، فتقول «مادام يسمح لإصلاحات نيوزيلندا أن تؤتي ثمارها، يظل من الصعب على الآخرين أن يتجاهلوا الرسالة التي تنطوي عليها».

الانفلات من الضوابط كشكل من أشكال الحرية

كانت الضوابط التنظيمية دائمًا هي المحاور التي يدور عليها المجتمع؛ بحيث يحال بينه وبين بربرية العنف أو الولاءات العشائرية.

وعليه، كانت هذه الضوابط أساسية في تطور الديمقراطية، وظل لها دور مركب تؤديه باستمرار بعد قيام الثورة الصناعية. وثمة عقود زمنية قليلة من معايشة أصحاب المصانع غير الخاضعة للتنظيمات، وَمنْ في حكمهم من أهل التمويل، وكانت تدلل للمواطنين وللقادة السياسيين على أن قادة السوق إذا ما تركوا لأنفسهم، فسوف يتصرف معظمهم بصورة سيئة. وعليه، وضعت الضوابط الاقتصادية الحديثة لمساعدة قيادات السوق على حسن التصرف مع الحرص على تحقيقهم أرباحًا، وكان المأمول أن يؤدي الاستقرار الناجم عن ذلك إلى إنقاذ المجتمع من أسوأ دورات الطفرة والأزمة، التي تحيق باستمرار بأي اقتصاد لا يخضع لتنظيم الضوابط.

لكن إلى أي حد يحتاج ذلك إلى تنظيم؟ وبأي شكل؟

بحلول عام 1971 كان قد نشأ مجتمع يعاني الإحباط ويضم رجال الأعمال ونساء الأعمال متجاوزًا هؤلاء، الذين لم يقبلوا قط مبادئ الصالح العام بأي شكل منظم. وكان هناك أيضًا أفراد منبثون على نطاق واسع في مواقع شتى، من المواطنين الذين شعروا بالضيق، بل والإهانة من جراء هذا التنظيم أو ذاك.

ولم يكن في ذلك ما يثير العجب، فقد أقنع الاضطراب والمعاناة خلال أزمة الكساد الكبير معظم الناس بأن الحضارات المتقدمة تقتضي مزيدًا ومزيدًا من التنظيمات الأكثر تشددًا. ونشبت الحرب العالمية بكل حجمها وتعقيدها، فكانت بالفعل بمثابة درس يتعلمه الناس بشأن ضرورة التنظيم في الديمقراطيات المعقدة، التي ينبغي أن تدبر شؤونها بنفسها. ثم جاءت فترة التوسع غير المسبوق بعد الحرب في الخدمات العامة، وفي توخي هدف المساواة بين الأفراد، وفي النمو الاقتصادي لتؤكد هذه الحاجة. ومن هنا مضى التقدم والتنظيم جنبًا إلى جنب، على

نحو ما هو الحال في كل حضارة، تحقق نجاحًا طويل الأجل على مدى التاريخ. هنالك بدأ الناس يعتقدون أن الاحتكارات والاندماجات أمر غير مقبول، وشرعوا يتوقعون مستويات رفيعة من الأمانة والعدالة والنزاهة في الطريقة التي يعمل بها المجتمع؛ حيث كان التصور أن التنظيمات تستهدف تيسير هذا كله.

وفي إطار الواقع الذي نعيشه يومًا فيوم وسنة فسنة، فإن هذه التنظيمات الجديدة هي التي رسمت السبيل الذي نهجته الديمقراطيات فيما كانت تعمل على إصلاح نفسها؛ حيث إن هذا الإصلاح على اختلاف أشكاله ومواقعه كان يتوقف على الاتجاهات والاحتياجات والأزمات السياسية. وإذا ما تطلعتَ إلى الوراء التماسًا لصورة شاملة، لطالعتك النتيجة وكأنها كومة متناثرة أو جبل منبعج، وفي أفضل الأحوال فهي أقرب إلى خليط متناثر أو متاهة من القواعد والتنظيمات، ومهما كان حسن أدائها ومهما كان جداوها.. فإن هذه المتاهة كانت جديرة بأن تسلم إلى الناس إلى الشعور بالضيق في كل حال.

ولو قيض لنا أن تحكمنا نظم ديكتاتورية واعية من الطراز القديم، لعملنا على إعادة تصميم الأمر كله بين عشية وضحاها؛ لتأتي على شكل نظام مرتب ومهذب وميسر وفعال. ورغم كل شيء، فإن هذا ما فعله نابليون نظريًّا مع النظام القانوني الفرنسي، وقصاراه أن سهر يومًا وأملى القواعد الجديدة على أحد الكاتبين ثم فرضها دفعة واحدة. وفي مرحلة سبقت الثورة الصناعية بكثير ، كانت الكفاءة تبدو ضمن سياق الوعود التي يطرحها ديكتاتور مصلح، وفي هذا الإطار كان (أغسطس) قيصر واضحًا تمامًا من حيث الأسلوب، الذي اتبعه للإطاحة بالجمهورية الرومانية.

وبما أن هذا الأمر لن يبدو متبعًا الأسلوب الديمقراطي، فقد بات على المواطنين أن يناضلوا لتحقيق الإصلاح. ويبدو الأمر عصيًّا بالذات عندما

يتعين عليهم أن يصلحوا من أنفسهم أو يصلحوا ما سبق إليه غيرهم من إصلاحات، جرى تنفيذ كل منها تعزيزًا للصالح العام، وحتى لو تحقق ذلك فالمخاطرة هي مزيد ومزيد من المتاهات والاضطراب.

وتتمثل المشكلة التي ظلت تختص بها الديمقراطيات الغربية منذ السبعينيات وما بعدها في هؤلاء التكنوقراط الشديدي التخصص، الذين عينوا لتفعيل هذا الخليط دون أن يكون بوسعهم، حتى عن غير قصد، أن يقفوا بوجه التحسينات، وما أن وضعوا في أماكنهم حتى أصبحوا هم المدافعين الطبيعيين عن النظم التي كانوا خبراء فيها.

وما يسترعي العجب الشديد هو أن هذا الجبل المنبعج استطاع أن يؤدي دوره حتى بغير إصلاحات.. وها هي السيدة تاتشر نفسها تفاخر في عام 1981 بأن متوسط دخل الفرد في الاقتصادات الصناعية الغربية تضاعف مرتين ونصفًا بين عامي 1950 و 1980 ، حيث يرجع جانب كبير من هذا«إلى أداء الاقتصادات المعجزة في اليابان وألمانيا وفرنسا»، وكانت تلك تمثل أبرز ثلاثة نماذج لديمقراطيات شديدة التنظيم، ومع ذلك وبعد بضع دقائق كانت هي نفسها تهاجم «الاقتصادات المخططة والخاضعة للسيطرة» علنًا [4].

ورغم ما يتوافر من قناعة عميقة بين صفوف أهل الأيديولوجية، فثمة خلط وارتباك في هذا الشأن في أذهان معظم المفكرين. لقد أنشأ مواطنو الديمقراطيات الغربية العشرين - أو نحوها - نظامًا أنتج معجزات وما زال النظام فاعلًا، حتى لو اقتضى ذلك بذل مزيد من الجهود. ومع ذلك، فالنظام في حاجة أكثر من ماسة للإصلاح وبالذات لتيسير أدائه، إلا أن النظام الذي أفاد منه كل فرد، ويعتمد عليه كل طرف لم يجد مناصًا من أن تديره على أساس يومي قيادة تكنوقراطية، هي ذاتها تشكل العقبة الكأداء على طريق إصلاحه.

في سياق متناقض كهذا جاءت العولمة لتطرح نفسها بوصفها الحل. وعندما عمدت إلى توسيع نطاق العلاقات الاقتصادية لتمتد إلى المجال الدولي، كان من شأنها أن تدمر العقبات ذات الأساس القومي، التي تعوق الإصلاح. وعندما تركز على تنظيم القطاع العام وتتَّبع نهج المعالجة الحاسمة الصارمة، فإن العولمة تَعِد بقوة أوسع نطاقًا، لا يقف بوجهها أحد لتكفل إطلاق طاقة السوق ومن ثم طاقة البشر. وهكذا فإن حالات السفر جوًّا واستخدام الشاحنات والنقل بجميع أنواعه واتباع قواعد التعامل مع الطاقة، وقواعد استخدام العمالة والقواعد المالية كانت من بين القطاعات الكثيرة المعرَّضة للتأثر.. صحيح أن الأمر يختلف باختلاف القارات، ولكنه يشترك في إطلاق القوى الكامنة. وعلى ذلك، فالمجتمعات في كل مكان يتعين عليها أن تقتفي الأثر فتطلق طاقاتها من عقالها في كل مجال.

تمثلت المشكلة الوحيدة في أن هذا النهج لم يشمل أي اعتراف بمدى ما حققته من نجاح فترة التنظيمات التي سبقت، ولا ساد الفهم بأن تلك الفترة كانت بدورها قد سبقتها حقبة غير خاضعة لأي تنظيمات، ثم نشأت عنها مأساة بشرية، تجسدت في وجود طرفي النقيض بين الغنى والفقر، وواجهت دورات مدمرة من الطفرة والجدب ومن صعود التطرف السياسي.

لقد رأت حركة التحرر من التنظيمات نفسها، وكأنها قوة تدفع المجتمع إلى الأمام على أرض مسطحة؛ من أجل معالجة مشكلات حقيقية. وكان من شأن نهج حصيف في هذا الصدد أن يذكِّر الفرقاء بأن الأرض كروية، وأنك إذا ما استبعدت مرحلة من مراحل التنظيم البشري لكي تصحح سلبياتها، فهل هذا يدفع التقدم إلى الأمام، أم أنك تلتف حول مشكلات المرحلة السابقة؟

الخصخصة: إطلاق طاقاتنا

هذا هو التوأم السيامي لمعادلة التنظيم/ إلغاء التنظيم. وبحلول عام 1970 كانت كل حكومة حول العالم تمتلك نسبة مئوية معقولة من اقتصادها القومي. وعليه، بدأت بإنشاء شركات لكي تسد الثغرات، التي لم يكن القطاع الخاص يقترب منها، ثم بدأت بإنشاء شركات أخرى لكي تدخل غمار المنافسة في إطار التطورات الجديدة، وعمدت إلى إخراج الصناعات العاجزة من السوق بدل أن تتركها لكي تنهار، ثم قامت بتأميم بعضها في إطار ما اعتقدت أنه المصلحة القومية.

فهل ذهبت في ذلك بعيدًا؟ وهل كان التوازن مختلًّا؟ وهل ينبغي للحكومات أن تملك أي شيء؟ أم هل يتعين عليها أن تستشرف مجالات جديدة حسب ما يقتضيه الصالح العام، ثم تخرج منها فور أن تستقر الأوضاع؟

دائمًا كانت الحكومات تمتلك، وأحيانًا تمتلك بصورة مباشرة نسبة مئوية يعتدّ بها في الاقتصاد، وقد جرت العادة على أن معظم الحكومات تمتلك قطاع التسليح بأكمله. وخلال الثورة الصناعية نزعت الحكومات إلى السيطرة على نظم الاتصالات، بما في ذلك التلغراف أو البريد أو الطرق أو الموانى أو مرافق الصرف الصحي أو المياه؛ لأن مجتمع التجارة والأعمال لم يكن يثق في أن القطاع، الذي يعمل به يمكنه أن يتولى شأن هذه الاحتكارات الطبيعية بصورة نزيهة وفعالة وناجعة. وعليه، فإن أذكياء رجال الأعمال دائمًا كانوا يشجعون احتكارات الاتصالات والخدمات التي تعود إلى الملكية العامة.

وفي إطار التردد إزاء تحقيق التوازن العام/ الخاص، كثيرًا ما سعت الحكومات إلى اصطناع أوضاع خاصة، ولكنها خاضعة لتنظيمات صارمة من أجل أن تفوز بثمار من الناحيتين. وأكبر خط سكك حديدية

في العالم، وهو «خط كندا – المحيط الهادئ» ، تم بناؤه في سبعينيات وثمانينيات القرن التاسع عشر بواسطة الحكومة، عن طريق سوق خاصة تم اختيارها وتشكيلها بدقة متناهية، وهذا الخط نال ميزات وتم تحميله التزامات، ولكن هذا النوع من الاحتكار سرعان ما أصبح محطًّا لغضب شعبي، واقتضى مستوى آخر من التنظيمات للسيطرة على الأمور، ومنها مثلًا معدلات أجور الشحن. وكانت تلك حقبة تعد نظريًّا حقبة تجارة حرة في مقابل سياسات محددة للتنمية الوطنية، وهذه المبادرات الوطنية كانت تعني وجود مزيد ومزيد من التجمعات العامة – الخاصة، التي قصد بها إما أن تحتكر لحساب طرف واحد أو لحساب أقلية، وجاءت هذه الحالة متشابهة مع المرحلة المركانتيلية (التجارية)، بكل ما كانت تضمه من شركات التبادل التجاري الكبرى.

ثم حلّت الأزمة الحقيقية في أوائل القرن العشرين، عندما عمدت الاحتكارات الخاصة إلى استغلال صارخ للمجتمع. وفي ذلك الوقت، عمد فرانكلين روزفلت، الذي كان حاكمًا لولاية نيويورك، إلى تركيز اهتمامه على منتجي الطاقة الكهربائية. وفي عام 1929 كانت الاحتكارات الطبيعية الستة عشر تسيطر على 92 في المائة من الإنتاج الخاص للكهرباء، وتتقاضى أسعارًا أعلى بكثير من معدلات الهيئات الحكومية لإنتاج الطاقة المجاورة في كندا [5] . وفي أنحاء متنوعة من أوروبا، كان الجناة هم أصحاب مناجم الفحم أو خطوط السكك الحديدية أو مصانع الصلب و عشرات من الصناعات الأخرى.

وحتى المحافظين اتفقوا بشأن حل المسألة في مثل هذه الحالات. وقال مايكل أوكشوت: «إن الالتزامات التي لا يمكن أن تحتمل المنافسة بوصفها عنصر السيطرة، لا بد من نقلها إلى مرافق التشغيل العام».

وكما هي الحال في موضوع التحرر من التنظيمات، فإن الجو الذي أحاط بعملية الخصخصة في الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين جاء مختلفًا تمامًا، فبعض الشركات العامة كانت حالات ميؤوسًا منها، وبعضها - مثل شركات المياه والطاقة - كانت تدار بصورة سلسة لدرجة أن انشغال الحكومات بأمرها كان مسألة لا لزوم لها.

مع ذلك، لم يتم تحليل حقيقي لما تكون عليه الخصخصة ودواعيها. والرأي الذي كان سائدًا هو أن يتم ببساطة تحويل ميزان الملكية الاقتصادية العامة من المجال الحكومي إلى المجال الخاص، كوسيلة لتنشيط أوضاع كانت تعاني من الركود وتواجه الأزمات. والحاصل أن قلة من المؤسسات التي بيعت كانت في الواقع تخسر أموالًا، في حين أن كثيرًا منها كانت أعمالًا تجارية تحقق نجاحات وتعد بإيرادات مضمونة في الأجل الطويل. والقليل منها تم خصخصته ليعيش حالات من المنافسة الطبيعية أو المنافسة من خلال تنظيمات صارمة. والكثير منها، مثل مؤسسات المياه، كانت احتكارات طبيعية بصرف النظر عن مالكها.

ثمة وزير دولة تولى منصبه في إطار الثورة المعولمة في نيوزيلندا، ثم أصبح وزيرًا للمالية في ظل الظروف المختلفة نفسها، التي سادت في أوائل القرن الحادي والعشرين، وكما يقول الآن مايكل كولن: «لا مبرر لأن تفترض من جانبك؛ لأن كل ما يتحول إلى الملكية الخاصة سوف يدار بشكل أفضل»[6] فإذا ما تم خصخصة احتكار للموارد الطبيعية، فإن اللوائح الدراكونية الصارمة هي وحدها القادرة على الحفاظ على أسعار معقولة. ومن المهم أن نتذكر في كثير من الحالات ما أصبحت عليه احتكارات الإمدادات الطبيعية، الخاصة لبعض الوقت، ومن ذلك المياه مثلًا، عندما تحولت في كثير من الأحيان إلى مراكز مؤسسية للفساد السياسي.

مع ذلك، فهناك أمر آخر يدفع هذا الحماس من أجل الخصخصة، فقد خرج القطاع الخاص بعد ثلاثة عقود من النمو، كان خاضعًا خلالها لضوابط مشدّدة ولضرائب لم ينجم عنها أي أثر سلبي، وفجأة تبخر النمو في عقد السبعينيات، وتجلت الحاجة إلى بداية جديدة، وكانت القيادات المسيطرة على قطاع التجارة والأعمال تجسد عناصر من التكنوقراط والإداريين بصورة متزايدة، بأكثر من أن تكون قيادات ذات عقلية ابتكارية، أو أن تتجشم تحمل المخاطر. وسبق الاقتصادي شومبيتر قبل وقت طويل إلى ملاحظة هذا الاتجاه، الذي لم يعد اتجاهًا بقدر ما أصبح حقيقة سائدة، فالقطاع العام كان يضم طائفة واسعة من المجالات المأمونة، ولا تقتضي بالذات سوى إدارة سليمة سواء كانت عامة أو خاصة، ويكفل إنتاج حقوق للملكية في الأجل الطويل. أما الخصخصة في هذا السيناريو، فلم تكن كلها بشأن إطلاق قوى السوق من أجل المنافسة أو فسح المجال لقوى السوق العفيّة؛ لكي تعمل ضمن المؤسسات المترهلة المملوكة ملكية عامة، بل على العكس كانت المسألة في مجملها تتصل بتحويل السوق الحرة بعيدًا عن نهج الرأسمالية الحقَّة؛ لكي تتوجه نحو مجرد جمع الصكوك النقدية، وهو أسلوب أكثر سلبية للحياة، ولكنه يلائم المديرين.

وأيًّا كانت القوة الدافعة، فلا شك أنه كان ثمة خليط من النوازع الحافزة؛ حيث تم بيع ما يقرب من أربعين من الشركات في بريطانيا وأربعين في نيوزيلندا، وهو ما يكافئ أعدادًا مضاهية في أماكن كثيرة أخرى ما بين شركات الطاقة أو الاتصالات الإلكترونية أو السكك الحديدية أو الطرق أو المياه أو مكاتب البريد، وبلغت القيمة الإجمالية للمبيعات نحو 600 بليون دولار. وقد ساد - وما زال يسود - جدل واسع النطاق بشأن ما إذا كان الكثير من هذه الشركات قد قُدر بقيمة

أدنى، وفي هذه الحالة ما إذا كان ذلك مرّده إلى إهمال بحسن نية، أم إلى تواطؤ متعمد لتسليمها لصالح المحاسيب.

السؤال البسيط الآخر يتعلق بالقيمة المتحصّلة في الأجل الطويل؛ فالدولة والمواطنون أنفقوا عقودًا من الزمن لبناء هذه الصناعات، وفي بعض الحالات حققوا نجاحًا ملحوظًا. والقيمة الحقيقية لهذه الشركات تكمن في عوائدها المتحققة في الأجل الطويل، ولكن الخصخصة كانت تعني مبلغًا يدفع مرة واحدة، ولا تستطيع الدولة أن تستثمره بالمستوى نفسه من النجاح. وعليه، فقد ضاعت على المواطنين ميزة رأسمال طويل الأجل، كان جديرًا بأن تمتلكه دولتهم القومية.

ومع ذلك، ففي تلك الأيام كان الموضوع السائد يتعلق بتحرير طاقات البشر، التي تعوق اقتصادًا خاسرًا ويتعين أن يتخفف من أحماله. ومن ثم كان يقال إن الحالات الميؤوس منها سوف تسترد عافيتها بفعل مطالب السوق، وأن الكيانات المترهلة ستصبح رشيقة، وأن أسعار الطاقة والمياه والسفر والاتصالات سوف تنخفض وما إلى ذلك بسبيل.

أسواق النقد المتحررة من التنظيم نوع جديد من التجارة الحقيقية

ربما يكون تطبيع الأسواق الرأسمالية من أقدم أو أغرب الأحلام الرومانسية، التي تراود العولمة وقد تكون أكثرها مدعاة للسخرية. هنالك نجد قطاعًا لعب دورًا مطابقًا لدور التاريخ الاقتصادي في الخمسة وعشرين ألف سنة الأخيرة؛ أي منذ قام (الحكيم) صولون بإنقاذ أثينا من المرابين، الذين عاقوا مسيرة مجتمعهم من خلال ديون كان يتعذر خدمتها. وقد استطاع صولون - بوصفه أكبر شعراء المدينة وبحكم السلطة التي أعطوه إياها على مدار اثني عشر شهرًا - حل المشكلة، وكل ما فعله هو أن«حطم الأغلال» بمعنى ألغى الديون،

ودفع المدينة إلى فضاء من حرية ابتكارية، أسفر عن إبداع أثينا التي ما زالت ديمقراطيات الغرب تدعي الانحدار من صلبها.

توالت بعد ذلك قرون السنين لتحفل بأزمات مماثلة وحالات إلغاء مشابهة، سواء بفعل آثار الحروب أو من جراء الانهيار الاقتصادي، أو من عمليات تخفيض شديد لقيمة العملة. وكان النصف الثاني من القرن التاسع عشر مثيرًا بصورة خاصة؛ فالتجارة الحرة وجيل المصرفيين الإمبريالي، الذي عاش في كنف الإمبراطوريات الاستعمارية كثيرًا ما أتيح لهم فهم عميق لعمليات المضاربة على المستوى العالمي؛ مما أدى بهم إلى أن «كوّنوا ثرواتهم في تمويل الحروب»[7]، بدلًا من أن يخسروها لأنهم تحالفوا مع العناصر التي قدر لها الانتصار. وقد نظر إليهم كارل پولاني؛ بوصفهم «عنصرًا متواصل الوجود شديد المرونة»، وعندما تهيأ چون مينارد كينز ومعه رفيقه الأمريكي هاري وايت لوضع نظام بريتون وودز، كان هذا التاريخ واضحًا في ذهنيهما، بل كان الأوضح تجربتهما في عقد الثلاثينيات؛ إذ أرادا حماية الديمقراطية «من الأثر المدمر لتدفقات رءوس الأموال التي كانت دوافعها سياسية»، أو من رغبة النخب أن تتجنب النهوض «بأعباء التشريعات الاجتماعية».

كل هذا لم يفتّ في حماس دعاة العولمة. ومنذ عقد السبعينيات وما بعده، ظلوا ينظرون إلى تكنولوجيا الاتصالات وأساليب التمويل المبتكرة، وإلى إتباع مزيد من نهج الإدارة في التعامل مع الرأسمالية، باعتبار هذا كله فرصة - هي الأولى من نوعها - لتحويل النقود إلى سلعة تجارية حقيقية. لقد بدا الأمر، بعبارات چون روجّي، كما لو كانت أسواق رأس المال الدولية «قد حيل بينها وبين أداء دورها بوصفها عنصرًا يعمل في خدمة التجارة الدولية[8]» ومن هنا أصبحت النقود أيًّا كان شكلها، أصلًا اقتصاديًّا في حد ذاته. صحيح أنه كانت ثمة أصول

ملموسة ومن ذلك مثلًا التجارة الكلاسيكية، وكانت هناك «أصول غير ملموسة» مثل النقود، ولكنها كانت جميعًا أصولًا في كل حال. وقد سبق أن كتب ديڤيد هيوم(*) يقول إن النقود «لا تمثل على الإطلاق سُبلًا للتجارة: إنها مجرد زيت التشحيم الذي يجعل تروس التجارة أكثر نعومة ويسرا»، والمشكلة أن الحقيقة لم تعد تجد من ينصفها، بعد أن صرف القوم أنظارهم عن كل من آدم سميث وديڤيد هيوم.

هل يمكن لهذا التغيير في الطابع أن يكون حقيقيًّا؟ وإذا توخينا الدقة، هل يمكن للنقود أن تغير طابعها؟ أو هل يمكن لاقتصاد العولمة الجديد أن يغير طبيعة النقود؟ هل يمكن للفشل التاريخي الذي منيت به الكيمياء القروسطية القديمة أن يغير مساره إلى مجال جديد، بقدر ما يمكن للنقود أن تتغير من حالة إلى أخرى؟ لقد قررت السوق أن تتصرف، كما لو كان الأمر كذلك بالفعل.

في عقد السبعينيات، كان هناك من العملات ما يتم الاتجار فيه بزيادة ستة أضعاف على السلع التجارية الحقيقية. ولم يكن ذلك بالأمر الغريب من ناحية مقادير زيت التشحيم الذي ييسر حركة التروس، لكن المشكلة أن بدأ الشحم يتسرب بوتيرة أسرع وأسرع، وبعد عام 1980 بدا الأمر وكأن سوق العملات كانت تعمل، لا باستخدام الشحم ولكن باستخدام الماء، فكان أن انفجرت مثل فيضان مباغت، وبحلول عام 1995 بلغ حجمها 50 ضعفًا من التجارة الحقيقية، ثم ظلت في تزايد، ولم يكن ذلك مفيدًا بحال من الأحوال، بل كان أشبه بفرد يستمتع بحياته، متناسيًا كل ما يحوطه من الظروف.

(*) الفيلسوف الإنجليزي، صاحب «رسالة في الطبيعة البشرية» (1772-1711)، «المترجم».

حدث هذا بينما كان ثمة جوقة أشبه بالمنشدين في تراجيديات الإغريق ترفع أصواتها بالتحذير من الكارثة. وكم وجهت أصابع الاتهام إلى المستويات غير المسبوقة من المضاربة؛ إذ كانت مضاربات لا ينتج عنها سوى التضخم. ولكن الحقيقة الشاملة للعولمة ظلت تصرّ على أن النقود هي السلعة الجديدة، وهي البضاعة الحقيقية والساخنة التي يمكن الاتجار بها.

آراء كثيرة كانت تتناثر هنا وهناك بشأن هذه الحقيقة. لكن ثمّة بلدانًا أرادتها كذلك؛ لأنها شاءت أن تفيد من هذه السوق الدولية الجديدة[9]، كما أرادت الشركات الدولية الشيء نفسه. وأعلن النيوليبراليون الجدد الأمر نفسه فأرادوا أن تضبط الحكومات الديمقراطية خطاها على النحو الملائم حسب إيقاع الأسواق المالية الدولية. ولم يكن عجيبًا أن جاء الأثر على العكس في كثير من الأحيان، وفي ضوء السجل الذي تستند إليه تلك الأسواق، وهو سجل عمره مئات السنين. وفي أوائل الثمانينيات، كان بوسعك أن ترى العجز التجاري للولايات المتحدة يتحول من 9 بلايين دولار ليصبح 100 بليون دولار، بينما ارتفعت قيمة الدولار بنسبة 60 في المائة بالأسعار الحقيقية[10]، وبعبارات أخرى تجلت الحاجة، لا إلى إدارة حاذقة للتمويل القومي، ولكن إلى إدارة مالية دولية حازمة؛ لأن أسواق النقد كانت تتبع منطقًا غير مفهوم خاصًّا بها، ولا يتعلق بأي حقيقة جغرافية حيث لم تعد قيمة العملة تعبيرًا عن فشل أو نجاح.

وفي أوائل التسعينيات كانت هذه التجربة، التي عمدت إلى التظاهر بأن غير الحقيقي هو الحقيقي قد اكتسبت المزيد من قوة الانطلاق، وهكذا اندفع الأعلى أجورًا في وول ستريت؛ للمشاركة جميعًا في مضاربات

العملة، من خلال صناديق التحوط أو الصناديق السلعية(*). من ناحيته كان اسم جورج سوروس يتصدر قوائم، الذين شرعوا في تبديل أفكارهم وتغيير معتقداتهم. ويومها تكلم عن حياة مضاربي النقود، فقال: «إنه نوع من المرض عندما تتصور نفسك ربًّا معبودًا أو خالقًا لكل شيء. بيد أنني أشعر الآن بالارتياح بعد أن بدأت أتخلى عن هذا الدور»[11].

ورغم أن أزمات سوق النقد هزت الثقة في نفوس حتى أكثر المقتنعين بنظم تحرير السوق من الضوابط، وبصورة أسرع وأكثر تواترًا من أي قطاع آخر، إلا أن المنظمات الدولية المسؤولة عن هذا الأمر كانت بطيئة في استجابتها. وفي عام 1992 صدر التقرير السنوي لبنك التسويات الدولية وسط عاصفة مالية في أوروبا، إلا أن مديري البنك ظلوا يؤكدون «أن تمضي بسرعة مسيرة التحرر من الضوابط»، ولم يحو التقرير سوى عدد قليل من التحذيرات الواهية.

وفي مواجهة هذه الظواهر التي كانت بادية للعيان، بدا أن ثمة رأيًا فنيًّا هو الذي أبقى المؤمنين بهذه الحقيقة على إيمانهم، وهو أنه لم يكن ثمة بديل. لماذا؟ لأن تكنولوجيا المعلومات ربطت الأسواق حول العالم على مدار 24 ساعة في اليوم، لدرجة أنها أصبحت تشكل آلة متحركة دائمة الدوران مزوّدة بطاقة، لا سبيل إلى إيقافها؛ بحيث لم تكن هناك لا دولة ولا هيئة باستطاعتها أن تحول بين السوق والتصرف كما يحلو لها.

تحرير ضوابط الطيران: السخط بطعم النجاح

علينا أن نعترف لأنفسنا أحيانًا بأن أكثر أحلامنا رومانسية قد يبدو مضحكًا بالنسبة للآخرين، فبعد 40 سنة من النمو والنجاح المتواصلين

(*) لإيفاء المؤلف حقه من عمق بصيرة الاستشراف وبُعد النظر .. علينا أن نتذكر أن هذه السطور كتبت قبل وقوع الأزمة المالية في أسواق المال في وول ستريت الأمريكية بأكثر من 3 سنوات، «المترجم».

قررت صناعة خطوط الطيران أنها تريد المزيد، وكان السؤال هو: المزيد من ماذا؟ والإجابة: حسنًا المزيد فقط.

وثمة حالة بدأت فيها العولمة والتحرير من اللوائح والضوابط في إطار الولايات المتحدة؛ حيث صدر قانون تحرير صناعة الطيران لعام 1978، وأدى ذلك إلى أنه حتى مجلس الطيران المدني تم إلغاؤه تدريجيًّا. ويجدر أن نتذكر اليوم أن قوانين التنظيم الأصلية لعام 1938 كانت قد صدرت؛ لأن شركات الطيران الست عشرة القائمة وقتها كانت مهدّدة بالإفلاس، وبدا الأمر أن كان عملها في بدايات حياتها لا يتناسب تمامًا مع السوق المفتوحة.

ولكن في حقبة السبعينيات الأكثر تعقيدًا، ساد الاعتقاد بأن كل شيء تغير. وإلى جانب ذلك «كان هناك 40 سنة من التنظيم الصارم أدت إلى صناعة طيران عقيمة ومتهافتة ومقننة»[12] . وفي التنديد بالتقنين بوصفه ضعفًا، ما يدلنا على أن الملمح الأساسي للمدرسة الفكرية الجديدة لم يكن خدمة الجمهور، بقدر ما كان الحصول على مزيد من الأرباح «الهدف الواضح للذين يدعون إلى التحرير الكامل من ضوابط الاقتصادية هو أن يتحول القطاع ليصبح سوقًا تتميز بالكفاءة والتنافسية والتوجه نحو المستهلكين»، والمشكلة أن المستهلك في هذه النظرية لم يكن مرادفًا للفرد؛ بوصفه المستهلك العادي ولا الراكب على متن الطائرة.

أما التفاصيل العجيبة، فكانت على الوجه التالي: أن هذا النمط من الأعمال التجارية لم يتوقف قط عن النمو .. لقد زادت كيلومترات سفر الركاب بما يقارب مائة ضعف منذ عام 1950، وزادت عمليات الطيران قبل الدعوة إلى تفكيك نظم الضوابط الحاكمة، ثم نمت بعدها، وظلت تنمو على مستوى العالم كله.

أما التغيير الوحيد فهو أنه حتى السبعينيات، ظل النمو يفضي إلى ربحية، كان يمكن التنبؤ بها بيسر.

عملقة الشركات، الحجم مهم

إذا ما كان للعالم أن يصبح سوقًا كبيرة واحدة، لا بد للشركات أن تصبح من أكبر ما يمكن، وإلا لن تستطيع أن تطفو أو تغالب الموج على ضفاف محيط لا ساحل له.. هكذا طرحوا الأمر على هذا النحو من التبسيط.

ويمكن على الفور فهم هذه الحقيقة على أنها إحدى مقولات عصر التجارة المركنتيلي المعادية للسوق الحرة، وهي تعود بنا إلى الوراء إلى نشاط شركات التجارة الكبرى، التي شهدها القرنان السابع عشر والثامن عشر، ومنها مثلًا: شركة الهند الشرقية، وشركة خليج هدسون، والشركة الفرنسية للشرق والصين، وشركة الهند الشرقية الهولندية. وهذا يتصل مباشرة بالطروحات التي كانت تؤيد شركات مصالح واحتكارات الأقلية، وهي أيضًا ليست بالمقولات المحافظة. يقول مايكل أوكشوط: «حتى ولو كانت الاقتصادات التي يروجون لها على أساس هياكلها المالية العملاقة اقتصادات حقيقية، فمن حسن السياسة التضحية العاقلة بهذه الاقتصادات؛ من أجل الحفاظ على المزيد من الحرية الاقتصادية والمساواة»[13].

إن الهاجس الذي استبد بالعصر الحديث إزاء الحجم لا يعدو كونه فكرة إدارية وليست فكرة رأسمالية. إن التكنوقراط إذا ما أتيح لهم الاختيار سوف يلتمسون ممارسة نفوذهم من خلال حجم المؤسسة، وبعدها يتم توسيع هذا الحجم بدلًا من التماسها من خلال التطوير المباشر أو بيع السلع، وبمعنى أن يقاس النجاح بالنسبة للمدير بحجم الهيكل، ثم يتأكد بالمزايا التي يحصل عليها.

أما أكبر مشكلاتهم عندما يزداد حجم الهياكل، فيجسدها بطء التطور وغياب الإبداع ومحاولة تجنب المخاطر، ومن ثم الركود عند القمة. وأيسر الطرق لبعث النشاط في مثل هذا الهيكل هي شراء هيكل جديد، وتلك معالجة إدارية بأسلوب الصدمات؛ بمعنى دمج منظمتين مع بعضهما البعض.

وهكذا كانت النتيجة عالمًا جديدًا من حالات الاندماج والاستحواذ لم يتم فيه إنجاز حقيقي أصلًا، وكل ما هنالك هو تحريك قطع كبيرة إلى هذا الموقع أو ذاك؛ مما أفضى إلى طبع أنواع جديدة من النقود لتمويل هذا كله. وبحلول عام 2000 ، كانت القيمة الكلية السنوية على مستوى العالم لحالات الاندماج والاستحواذ هي 3.5 تريليون دولار، بمعنى 3.5 تريليون من الديون، التي تعزَى في غالب الأحيان إلى عمليات الاستيلاء على الشركات. واختتم العام التالي بنهاية سيئة فانخفض الرقم إلى 2 تريليون، وكان ثلث هذا المبلغ ينطوي على جمع كيانات مع بعضها البعض عبر الحدود؛ من أجل أن يطلق عليها وصف العولمة.

ومن الجوانب المثيرة لفكرة العملقة، ذلك الزواج الذي تم بين أشد الأنماط سطحية من الممولين الباحثين عن أهداف وصفقات عملاقة ومكاسب طائلة، وقد أصبح قصاراهم التماس الضخامة، وبين أشد مديري الأعمال التجارية جدّية ممن لا يحبون حتى البيع؛ لأنه دون مستواهم بوصفهم مهنيين محترفين في السوق، وفي عالمهم يحل الحجم محل المخاطرة وروح الابتكار لدرجة أن ما يربط بين المضاربين والمديرين، هو ذلك الافتراض المشترك بأن جسامة الحجم بديل عن ضرورة التفكير.

الشركات عبر القومية، الدولة الافتراضية

هذه الفكرة الجديدة القائمة على سلطان القوة والنفوذ تعد أخطر الأحلام التي ترتبط وثيقًا بفكرة العملقة. والحاصل أن قوة العولمة، التي تتحقق عن طريق إبرام الاتفاقات التجارية وإلغاء الضوابط وممارسة الخصخصة، من شأنها أن تضعف كثيرًا قدرة الدول القومية على التصرف بأي قدرٍ من الاستقلالية السياسية. وينتج عن هذا فراغ في السلطة تشغله البدائل الحديثة، وهي الشركة عبر الوطنية التي تعد أغنى من معظم الدول القومية على وجه البسيطة، كيف لا وهي تتحرر من الالتزامات الجغرافية والاجتماعية، التي تضطلع بها الدول القديمة كما تتجاوز مطالب القومية الضاغطة، فيما تتحرر في واقع الأمر من مقتضيات العواطف الجياشة بغير حدود، تلك التي تعتمل في صدور المواطنين، ومن ثم تستطيع الشركة عبر الوطنية أن تنظم شؤون العالم بطريقة أكثر رشدًا وكفاءة. وفيما يتعلق بالمواطنين الأفراد، فإنهم يجدون أنفسهم وقد تحرروا من هذه القيود العاطفية، التي تستثير لواعجها الحياة القومية، ومن ثم يفيدون من هذا النظام عبر الوطني الجديد، الذي تقوده نزعة عملية تتوخى تحقيق المصالح الذاتية.

يبدو الأمر ساذجًا بعض الشيء عندما نطرحه على هذا النحو، ولكن عالم الإدارة الدولية، عند مستواها الأعلى، ما برح يتكلم بهذه الطريقة منذ السبعينيات، كما ظل منتدى داڤوس يردد هذه الرسالة منذ بدايته.

وحتى أساتذة الإدارة اليوم يحكون هذه القصة لطلابهم، بمعنى أن الشركة عبر الوطنية «هي أعظم قاطرة للتعلم في تاريخ العالم»، ويتراوح دورها من «التنافس مع سلطة الدولة القومية» إلى أن تصبح «قاطرة الإنتاجية»، وهذا هو المستقبل، «وسواء راق الأمر أم لم يرق، فإن الشركة المتعددة الجنسية فاعل سياسي بكل معنى»[14]. إن نصف النقد الذي

قدمه جورج سوروس من جزأين للرأسمالية العالمية مكرَّس لأسواق المال العالمية، فيما يكرس النصف الآخر لنقد السيطرة المتزايدة، التي تمارسها الشركات عبر الوطنية على الاقتصادات الوطنية، وكذلك إلى «تسريبها قيم السوق كي تخترق المجالات التي لا تليق بها هذه القيم».

وإذا ما طالعت مجرد الأرقام المالية منذ مقتبل السبعينيات، لوجدتها تؤيد هذه المقولة، وهي أكثر إقناعًا اليوم، حيث إن العائدات السنوية الإجمالية لمؤسسة وول مارت (للسلع الاستهلاكية الأمريكية) البالغة 250 بليون دولار تتضاءل معها إيرادات أكثر الدول القومية نموًّا أو الدول القومية الصغيرة. إن جاديش باجواتي، وهو من المتحمسين في الدفاع عن العولمة يعرب مع ذلك عن قلقه إزاء «احتمال أن تكون الشركات المتعددة الجنسية قد ساعدت من خلال دعاتها والمروجين لمصالحها، على وضع قواعد التجارة العالمية والملكِية الفكرية والمعونات وغير ذلك من النظم، وبما يضر أحيانًا بمصالح البلدان الفقيرة»[(15)].

وعلى مستوى آخر، رأى هيدلي بول أن ثمّة عودة«لعنصر مكافئ حديث وعلماني لذلك النمط من المنظمة السياسية العالمية، الذي كان قائمًا في العالم المسيحي الغربي خلال العصور الوسطى». في ذلك الوقت، لم يكن هناك هيكل سائد ولا مستقل على نحو ما نفهمه من القرن التاسع عشر وما بعده، بل كان ثمة سلطات متداخلة من جميع الأنماط، ما بين سلطة دينية أو إقطاعية أو دوقية أو ملكية أو مهنية (الحرفيون)، إضافة إلى نظم التجارة أو أسواق التبادل التجاري الدولية. لم يكن هناك سوى شعور محدود بالشمول، وها هي الفكرة، التي كانت تتمثل في وجود سلطات متداخلة تعود من جديد بكل تأكيد وكثيرًا ما كانت عودتها ملتبسة المعالم، وها هي أوروبا تشكل نموذجًا كاملًا في هذا المضمار؛ بمعنى أنها أصبحت قارة تسودها سلطات متداخلة.

ولكن «بول» رأى من ناحيته ملمحًا أشد كآبة بالنسبة لعودة النموذج المستقى من العصور الوسطى، وقد جسدته تركيبة قوامها التحلل المتزايد للدول المستقرة وعودة عنف اللادولة الذي يوصف الآن في أطر ضيقة، وغالبًا ما تكون غير دقيقة بأنه الإرهاب، فضلًا عن صعود المنظمات عبر الوطنية. ويمكن القول بالتأكيد اليوم أن أبرز المنظمات عبر الوطنية هي الشركات العملاقة، وأنجع القواعد الدولية والمحاكم الدولية القائمة قصد بها - بالذات - أن تقوم أساسًا بدور الحَكَم بين تلك السلطات المتداخلة في اختصاصاتها.

ويتعلق جزء من هذه المقولة بعودة فكرة العصور الوسطى، التي تجسدت في الولاءات والدوقيات عابرة الحدود. ويذكر الكاتب الأمريكي لويس لافام: «أن أواصر القرابة التي تربط بين منظومات الرأسمالية الدولية تحاكي النظم الإقطاعية القديمة»، ويمكنك كذلك أن تقول إن نظام اليوم يشابه نظم التابعية الرومانية القديمة، ويصدق هذا الأمر؛ باعتبار أن نظرية العولمة السائدة تقول بأن الأفراد تحركهم أساسًا مصالحهم الذاتية، ومن ثم فحضاراتهم تصدر عن منطلق هذه المصالح الذاتية، فضلًا عن أنها تسترشد بخطى المؤسسات عبر الوطنية التي تمتلك سلطة بغير مسؤولية. ومن ثم، فإن النهج الروماني القديم إزاء العملاء التابعين ينطبق تمامًا في هذه الحالة، ولكن في أواخر العصور الوسطى بدا هذا وكأنه انحراف عن مفهوم السلطات المتشابكة؛ لأن الشركات عبر الوطنية اليوم أقرب ما تكون إلى نقابات أرباب الحرف والصنائع القديمة، ولكن دون الاضطلاع بأي مسؤولية، وبهذا فهي تستهدف اختزال المواطن إلى رتبة العميل التابع.

ولكن ربما يكون هذا كله مطروحًا قبل الأوان، فالغالبية العظمى من الشركات عبر الوطنية كائنات صنعها الغرب، وبقية العالم تنظر

إليها بوصفها أدوات بيد الغرب، ولكنها تتركز فعلًا في مواقع أخرى، ومعظم قياداتها بالذات تأتي من منطقة واحدة، سواء أكانت دولة قومية أم كانت منطقة ما، وتعكس ثقافة الشركات التي تتبعها ما يسود بلد المنشأ من أحوال، كما أن مستخدميها حول العالم يعيشون بالفعل في أماكن أخرى، والسؤال هو: إلى أي حد يمكنهم تحويل ولاءاتهم؛ بحيث تتلاءم مع هيكل افتراضي، لا يكفل لهم حتى الأمان في العمل؟

الأكثر إقناعًا هو ما قاله موسوليني في عام 1935 بأن «السوبر رأسمالية تجد إلهامها وتبريرها في مدينة فاضلة، وهي يوتوپيا الاستهلاك بلا حدود».[16] والمقنع في هذا الصدد هو فهمه بأن الأوضاع التي تختزل فيها الحضارة إلى مجرد منظور تجاري، تتيح فرصة لأمثاله من الغوغائيين؛ لكي يدّعوا أنهم يدافعون عن احتياجات المنبوذين التي لا تجد من يلبيها.

ميزانيات متوازنة ومواعظ للمستقبل

هذا واحد من التأكيدات ذات البعد الوعظي - وليس الأخلاقي - التي جاءت مع موجة العولمة العارمة، واجتاحت كثيرًا من البلدان بقوة لدرجة أصبح معها التعليقات الهادئة أمرًا مستحيلًا. ومفادها القول بأهمية الإدارة الجيدة للحسابات العامة مع تحقيق توازنها، إضافة إلى القول بأن الدين العام مسروق من أبنائنا، فإذا لم يكن بمقدورك إدارة البرامج الحكومية دون أن تستدين، فما عليك سوى إلغاء هذه البرامج ذاتها.

وعليه قامت الدول هنا وهناك، فضلًا عن الولايات والمحافظات والحكومات الإقليمية، بإصدار قوانين تحرم نفسها بمقتضاها من حق الاستدانة، كما أن أطرافًا أخرى وضعت ما وصفته بأنه الحدود المسؤولة لسقف الديون ولم تكن على خطأ بالضرورة، ففي الأجل الطويل يمكن

أن نجد مستويات غير مسؤولة للديون، وكانت هناك مثل هذه المستويات غير المسؤولة في عقد السبعينيات؛ مما أثار الفزع خوفًا من مواجهة أزمة دولية. وثمة أسباب مسؤولة بصورة أو بأخرى، تدعو إلى تكبد الديون ومن أوضحها بجلاء تلك الأسباب التي تتصل بأزمة يواجهها الصالح العام، أو يقتضيها الاستثمار من أجل النهوض بهذا الصالح العام، فضلًا عن حالات الطوارئ العسكرية. وأكثر الديون ابتعادًا عن المسؤولية ما يمكن أن يشمل سوء التصوّر لتلك الطوارئ العسكرية، أو الفهم الخاطئ لأفضل السُّبل الكفيلة بمعالجة هذه الطوارئ؛ تبريرًا لتحويل الأموال إلى أيدي صانعي الأسلحة.

وثمة احتمال مضاعف بتأثيم الاستدانة أو وضع قيود دائمة عليها، **فأولًا**: جاءت الرسالة الوعظية ذات الصلة من جانب القطاع الخاص ومن الاقتصاديين الذين لا يؤمنون بالبرامج الحكومية. ومع ذلك، فسوف تشهد حقبة العولمة أسوأ حالات الوقوع بين براثن ديون بالغة السرف، وشديدة الابتعاد عن روح المسؤولية من جانب القطاع الخاص منذ أيام فقاعة (شركة) ساوث سي(*)، ولكن في تلك الفترة كانت الدروس الوعظية مقابل السلوك الأخلاقي عادة ما تصبح مفيدة للأطراف الأخرى. وقد ارتبط جانب كبير من ذلك التحويل لطاقة السوق إلى خدمة ديون تلك الأطراف بإعادة هيكلة ملكية الشركات، بدلًا من توجيه الاستثمار إلى مجالات جديدة أو في أغراض إنمائية. وربما يمثل ذلك مفتاحًا لفهم النمو الحقيقي، الذي كان ضئيلًا خلال حقبة العولمة رغم ما غرقت فيه الأسواق من أموال، فالحاصل أن هذه الأموال

(*) شهدتها بريطانيا عام 1711 ، وأدت إلى إفلاس الشركة التي حملت هذا الاسم نتيجة عمليات المضاربة والتدليس. ويصفها المؤرخون بأنها كانت «انرون إنجلترا» في إشارة إلى الشركة الأمريكية المعروفة. «المترجم»

ما لبثت أن أهدرت؛ نتيجة سوء الاستخدام المغرور للأساليب الإدارية، بدلًا من استخدامها لأغراض الاستثمار الرأسمالي بكل مخاطره.

ثانيًا: كانت الديون دائمًا أداة محورية تستخدمها السلطة السياسية، وكانت معارك الديمقراطية في جزء كبير منها تتعلق بكفاح المسؤولين المنتخبين؛ من أجل السيطرة على حقوق جمع الضرائب وتكبد الديون على نحو ما كانوا يرغبون ولصالح ما كانوا يرغبون لتحقيقه. وقلما نفكر في هذه الأيام بشأن الحق في تكبد الدَّين بوصفه حقًّا، وإن كان أوائل الزعماء الديمقراطيين فعلوا هذا الشيء. وإذا أنكرت هذا الحق على نفسك، فمعنى ذلك أنك تعود إلى القرنين السابع عشر والثامن عشر، عندما كانت صفوة الأرستقراطيين، أو كان الملوك يسيطرون على سلطة الاستدانة، ويمكنهم من ثم أن يتدخلوا في جمع الأموال أو في إنفاقها.

كان الدَّين دائمًا أداة معقدة ولكنه كان يؤتي ثماره في إطار الاعتدال. ولكن في ظل حالة طوارئ قد تفارق الحكومة جادة الاعتدال. ومن الناحية التاريخية، فثمة جانب معنوي واحد للديون، وهو ينطبق على القطاع الخاص وليس العام؛ ذلك أن الاعتماد في المعيشة على عوائد الفائدة كان يعد دائمًا - وفي معظم الحضارات - أمرًا معيبًا في أفضل الأحوال، بل وغير أخلاقي في معظم الأحيان. وفيما يكاد يكون كل ديانة كبرى حول العالم تجد قواعد تحرم قبول الفائدة. وربما تكون تعاليم حركة العولمة المناهضة للديون متصلة بما يتجاوز مجرد إنهاء دور الحكومة، وربما كانت تضم الأطراف العاملة في مجال الأنشطة المالية، وهم ينتقمون لأنفسهم من الإهمال الذي طالما عانوه على مدار قرون.

الطبيعة بوصفها ماكينة

إذا جمعنا أوجه الحماس الثمانية السابقة، فإن حاصل الجمع الطبيعي يتمثل في رغبتنا في معاملة الزراعة؛ بوصفها نتيجة مطواعة، وإن تكن

صعبة المراس من نتائج السوق. والهدف هنا بالغ الوضوح بمعنى أن طرائق الإنتاج الصناعي وأسلوب التجارة الحرة تشجع على النمو، وعلى التوصل إلى منتجات زراعية رخيصة، يحتاج إليها السكان الأفقر بمعنى الحصول على الأكثر مقابل تقديم الأقل.

وتأتي النظرية الصناعية للزراعة بمثابة تذكرة بأن العولمة ليست مجرد اختراع ابتكره القطاع الخاص؛ ففي الغالب الأعم لا تمثل الحلول الكبرى التي تطرحها العولمة، سوى صيغ تمت خصخصتها للحلول، التي طرحتها الحكومات المهيمنة، التي حكمت في فترة ما بعد الحرب.

ومن الخطأ أن ندين هذه الأساليب الكبرى بوصفها ضروبًا من الفشل، فرغم كل شيء جاءت الحكومات المذكورة لكي تجفف المستنقعات؛ من أجل القضاء على الملاريا في الغرب ونظمت مرافق الصرف الصحي والتزويد بالمياه النظيفة، وتلك أمور أدت إلى إطالة الأجل المتوقع للحياة بأكثر من أي ابتكار طبي، فضلًا عن أنها أعادت بناء أوروبا بعد عام 1945. وفي غضون عقد واحد من الزمن، خلقت المعجزة اليابانية في وقت أقل من ذلك، وأنتجت فائضًا من الأغذية في طول العالم وعرضه، حتى ولو لم تقم في يوم من الأيام بتوزيعها على أساس من العدالة. ثم جاءت العولمة فحملتنا على أن نعيد التفكير في الإنتاج، وأن نغتنم الفرص الاقتصادية إلى حيث العمل في مجالات غير متوقعة، ودللت على إمكانية استخدام التكنولوجيا بأساليب لا يتوقعها أحد، كما برهنت على أننا لسنا بحاجة إلى أن نظل أسرى لأي هيكل بعينه، حتى ولو لم نقصد أصلًا إلى هذا الهدف بالذات.

هكذا كانت الحقبة الكينزية وحقبة العولمة تتعلقان بالحلول الكبرى، وإن كان ثمة اختلاف نفعي بين الاثنتين: الحلول العامة التي تبنتها الحكومات جنحت إلى أن تكون عملية إلى حد كبير ما بين إنشاء

السدود والطرق والموانئ، فيما كانت حلول العولمة أكثر تجريدًا حيث تتعلق بنظرية أسلوب في الأداء يمثل كل ما يمكن تطبيقه في أي مكان وعلى أي شيء. ومن عجب بالنسبة لحركة أعلنت أنها عدوة البيروقراطية، فإن، العولمة ما لبثت أن تحولت لتصبح نظامًا يكرس وجود النظم؛ بمعنى أن الشكل كان يتغلب على المضمون وتعطي الأولوية إلى دراسات الحالة الإفرادية، فضلًا عن الإعجاب بالمهارات التجريدية لخبراء الهياكل، مع التشكك في الأفراد الذين يتميزون أكثر بنزعة عملية ويتكيفون مع الحقائق المطروحة. ورغم الأبوة المنسوبة إلى كل من هايك وفريدمان وإلى لفيف كبير من الاقتصاديين النيوليبراليين من دعاة حرية التجارة، فإن جوهر النظرية الحقيقي بكل إملاله كان يتصل أكثر باثنين من عناصر التنظيم، هما: ممارسة الإدارة وتجنب المخاطرة. أما العنصر الثالث، فكان عبارة عن فكرة ثابتة تتمسك بالعمل على مراكمة الثروة، بدلًا من خوض المنافسة أو الإقدام على الابتكار أو الإنتاج. وكان تطور العولمة يتمثل في تأكيد أن إدارة القطاع الخاص هي الطريقة الأكفأ للتعامل مع الهيكل، بدلًا من إدارة القطاع العام، فضلًا عن القناعة بأن مراكمة الثروة، لا بد وأن تحل محل الاستثمار الجديد أو الإقدام على المخاطرة أو تحقيق النمو.

وكلنا يعرف حالات الفشل التي أصابت النهج العام: ومن ذلك مثلًا بناء السدود التي حلت مشكلة صغيرة واحدة، بينما خلقت طائفة واسعة من المشكلات الجديدة أو برامج التصنيع الكبرى التي فُرضت على العالم النامي من جانب البنك الدولي؛ مما زعزع استقرار المناطق الريفية وأدى إلى خلق عشوائيات واسعة النطاق.

في إطار هذا التراث المتفائل نفسه، تندرج تلك الرؤية التي ينطلق منها القطاع الخاص بالنسبة لتصنيع الزراعة، وكلها تتعلق بكثافة

الإنتاج وبضخامة الماكينات، فضلًا عن قدر كبير من الإضافات الاصطناعية. ومن عجب أن هذه الرؤية كانت تنطوي باستمرار على إعانات كبيرة من مبالغ الدعم الحكومي. وما رآه سكان الغرب هو أن نهج التصنيع المذكور في التعامل مع الزراعة كان بوسعه إنتاج فوائض من الأغذية، ولكنه أدى إلى إبعاد السكان المزارعين عن الأرض، بل وإلى حالات إفلاس للمجتمعات الأصغر حجمًا. وفي نهاية المطاف ترك حتى أكبر المنتجين، وهم يكافحون من أجل موازنة الدخل مع المنصرف، في حين أن الأرباح الحقيقية، التي شهدها ربع القرن الأخير، ذهبت إلى منظمات الإدارة وإلى الوسطاء وتجار الجملة وإلى كبار موزعي التجزئة العاملين في مجال الآلات والمواد المضافة وشحنات الأغذية.

وهكذا جاءت الآثار المترتبة على ذلك بالنسبة للعالم النامي فادحة. وفي البلدان المنخفضة النمو، تشكل العمالة نسبة 70 في المائة في مجال الزراعة، وفي الأقطار المتوسطة النمو تصل النسبة إلى 30 في المائة. أما في الغرب فهي نسبة 4 في المائة. وحتى عند هذه النسبة، فقد ظل القطاع يعاني باستمرار من أزمات مالية وبشرية منذ السبعينيات، وجاء تطبيق أساليب الزراعة المصنّعة على البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل بمثابة وصفة تؤدي إلى كارثة اجتماعية، ومع ذلك فلا تزال تشكل حلم الأسواق المفتوحة؛ بمعنى أن الأكفأ هو الذي يكسب، فضلًا عن النظر إلى الغذاء بوصفه ناتجًا ثانويًّا لاتباع الأساليب الصناعية في الزراعة. ويمكن أن تقول الشيء نفسه بطريقة أخرى، بمعنى أن تجد نفسك بإزاء نهج حتمي متبع في الزراعة بوصفها صناعة وليس باعتبارها مصدرًا للغذاء. ومع ذلك ففي ظل وجود 70 في المائة من السكان في البلدان المنخفضة الدخل، يعيشون في نطاق حيازات صغيرة الحجم، تظل الكفاءة اعتبارًا ثانويًّا إلى حد كبير. وها هو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يطرح قائمة موجزة تضم عددًا كبيرًا من

القضايا الأكثر أهمية ما بين الأمن الغذائي للسكان، الذين لا يحصلون على دخول نقدية وسُبُل الإبقاء على الحياة الريفية، واتقاء كوارث الطبيعة والحفاظ على التنوع البيولوجي، وإيجاد فرص العمل للفلاحين المسنين[17]، ويمكن فهم هذه الرسالة، وإن كانت بالغة الوضوح، ومفادها: أن الزراعة«تؤدي أدوارًا غير سلعية مختلفة».

مثل هذا النهج، مع تعدد مستوياته وتعمقه، أصبح أبعد ما يكون حاليًا عن فهمنا الحضري في الغرب، لدرجة أن أصبحت إجابتنا السياسية النمطية على هذه المشكلات، التي تصادفها المجتمعات، التي تعمل خارج نطاق النموذج الزراعي الصناعي، تتمثل في وقف استيراد السلع القادمة منها. لماذا؟ الإجابة محفوفة بالغموض، ومفادها كما يقال هو أن منتجاتها رخيصة بصورة غير عادلة، رغم أننا نقول أيضًا إنها منتجة بصورة تفتقر إلى الكفاءة. والأعجب أننا لا نريد ببساطة الدخول في أي حوار جاد بشأن الحل الواسع النطاق متمثلًا في الزراعة الصناعية الممعنة في الحداثة، التي تؤدي مهامها داخل مجتمعاتنا نفسها. لا أحد يريد أن يتكلم عن تناقضاتها، ومن ذلك مثلًا، فحتى في ظل وجود عشرة آلاف إلى خمسة عشر ألف فدان من الأراضي الجيدة لإنتاج الحبوب في غربي كندا أو في الولايات المتحدة مزودة بأفضل معدات وكيماويات، فإن المُزارع سوف يصادف صعوبات في تحقيق ربح مضمون وقابل للتنبؤ.

لن يبدو هذا وكأنه يلبي توقعات النظرية الاقتصادية الراهنة أو الهيكل الإداري الحالي، ولا أحد يريد أن يتعامل مع هذه المجالات بكل شفافيتها في ميدان الاقتصاد بوصفها محكًا لاختبار نظرية العولمة؛ لأن النتيجة الهادئة سوف تخلص بالضرورة إلى أنها غير مجدية من حيث التطبيق، ومن ثم علينا أن نناقش نهجًا آخر بقدرٍ، قد يكون أقل من حيث التحمس، ولكن قد يكون أكثر من حيث مراعاة الواقع الحقيقي.

10

القـــوة المتجمّعـة

لم تأت العولمة بغتة من اللامكان في أوائل السبعينيات، وسوف تمضي خمس عشرة سنة وأكثر، قبل أن يشعر الناس أنهم عرفوا معناها عندما كانوا ينطقون لفظها. وكم حفلت هذه السنوات الخمس عشرة بمحاولات لتعريف المنظور الاقتصادي الدولي، الذي كان يطل منه الذين صاغوا المعاهدات وتعاملوا مع الأزمات، فضلًا عن المنظمات الدولية وعدد كبير من الخبراء الذين دار بينهم حوار الأخذ والرد في هذا المجال. ولم نشهد ذلك القدر الكبير من الحوار العام، الذي كان مفروضًا أن يتم بشأن المنطلقات الاقتصادية والاجتماعية لهذا النهج العولمي، وهو أمر لم يحدث حتى الآن.

بدلًا من ذلك ساد تأكيد وتركيز على نحو متزايد، ومباشر إلى حد ما، على التجارة؛ بوصفها مفتاح النمو ومفتاح العلاقات الدولية والديمقراطية بل ومفتاحًا لما يكاد يكون كل شيء. ومن موقع نشاط نفعي مهم للتجارة، فإنها تعززت تدريجيًّا حيث باتت تشغل مكانة الأرستقراطية الثقافية، مما كان جديرًا بإثارة الدهشة حتى عند كوبدن. وبدا الأمر كما لو أن التجارة أصبحت قاطرة الحضارة، وبالنسبة للبعض، بدا الأمر وكأن نقل السلع عبر الحدود هو مقصد الحضارة

وغايتها، ومن ثم فإن إنتاج السلع للأسواق المحلية أصبح إلى حد ما مسألة تجاوزها الزمن، بل أضحى في مرتبة أدنى لا يثير اهتمامًا من أحد.

وأيًّا ما كانت الأساليب الشائعة فما زالت المسألة في اتساع من حيث النطاق. وهكذا، فقد ظل معنى مصطلح التجارة يتوسع تدريجيًّا بدوره بحيث لم يعد يقتصر فقط على السلع بل يتعدى إلى الخدمات، ولا يقتصر فقط على المنتجات بل يتعدى إلى الموظفين. والأسلوب السائد عادة ما يتوسع ليتجاوز قدراته ذاتها، ولكن ها نحن نشهد اليوم انحسارًا للظاهرة، مدفوعًا في ذلك بالحقيقة الواقعة التي يعيشها الناس. وعلى سبيل المثال فثمة عدد متزايد من الاقتصاديين وغير الاقتصاديين باتوا يتساءلون اليوم عن السبب، الذي يجعل عملًا سلبيًّا مثل جباية حقوق الملكية الفكرية يتمتع بحماية نظام التجارة الدولية. وبحلول عام 2004 ، كان البنك الدولي قد خلص إلى أن الاقتصاديات النامية غالبًا ما تصاب بالضرر من جراء اتفاقات التجارة الصارمة والمعقدة[1].

وفيما يتجاوز الفكرة البسيطة التي تتعلق بأهمية التجارة وما ينبغي أن تشمله، فثمة فكرة أخرى ربما تزيد في أهميتها، وتتعلق بسؤال يقول: هل البرنامج الاقتصادي والاجتماعي لليبراليين الجدد أو المحافظين الجدد ضروري، بالنسبة إلى حزمة التجارة الدولية والنمو الدولي؟ وإذا كان الأمر كذلك فإلى أي حد؟ وعلى سبيل المثال هل كان لازمًا الربط بين فكرة التحرّر من الضوابط وفكرة تجارة الحدود المفتوحة؟ وماذا عن فكرة اتفاق الاستثمار المتعدد الأطراف، المتصل بمعاملة الشركات في أي بلد تختاره كي تعمل على صعيده. وبعبارات أخرى، هل إعطاء الأولوية لمصالح الشركات قبل المصلحة العامة لدول بعينها يشكل جزءًا تلقائيًّا أو مفيدًا من فكرة تجارة الحدود المفتوحة؟ إن الإمعان في تأكيد هذه الأنماط من الارتباط جعل دعاة العولمة يحوّلون حركتهم إلى

حركة أصبحت بالضرورة توصف بأنها اتجاه المحافظين الجدد، وعلى ذلك فإن اللغة التي تؤكد جانب التجارة تحولت بالتدريج؛ لتصبح لغة حركة المحافظين الجدد أنفسهم.

على أن مقدار تفعيل هذه اللغة ما زال يتوقف على البلد المعني وعلى القضية المطروحة. ولكن مع النصف الثاني من الثمانينيات، فحتى البرامج الاجتماعية الحكومية التي كانت تدير أمرها حكومات تأخذ بنهج الديمقراطية الاجتماعية، بدأ النظر إليها غالبًا من خلال العدسات الفكرية للنيوليبراليين، وهي عدسات المنافسة والمصلحة الذاتية ومعايير الكفاءة والتكاليف الحقيقية وما إلى ذلك. وكان السبب الذي يسوقونه هو أن تلك هي المحصلة الحتمية للحياة في ظل اقتصاد العولمة.

* * *

وجاءت الخطوة الأولى على هذا الطريق بإنشاء مجموعة الستة التي سرعان ما أصبحت مجموعة السبعة ومن ثم مجموعة الثمانية. ومع حلول أولى الأزمات الكبرى التي تمثلت في قيام الرئيس نيكسون بتفكيك نظام بريتون وودز في عام 1971، شرع وزراء مالية الولايات المتحدة وألمانيا وفرنسا وبريطانيا في الاجتماع ضمن أُطر غير معلنة للحديث بشأن ما ينبغي عمله؛ من أجل إضفاء الاستقرار على الأوضاع. وقد اجتمعوا في مكتبة البيت الأبيض، وعرفوا بأنهم مجموعة المكتبة، وسرعان ما أضيف إليهم الوزير الياباني وبحلول عام 1974 تولى اثنان منهم - هيلموت شميدت وڤاليري چيسكار ديستان - مقاليد حكومتيهما، وكان يريدان تنصيب الفريق العامل لكل منهما على رأس أداة الحكم للتعامل مع المشكلات الاقتصادية الكبرى، التي تواجه العالم[2].

كانت تلك فكرة صائبة ولكنها أيضًا كانت فكرة ثورية؛ فالقادة الحكوميون في معظم الديمقراطيات الوطيدة كانوا يشجعون التجمعات الدولية القائمة من خلال إيجاد هيكل أعلى، بمعنى هيكل مكرس لتدبّر أمور الحضارة من خلال منظور اقتصادي، وهو ما لم يكن ليحدث من قبل. وبدا الأمر وكأن الشواغل الديمقراطية والقضايا الاجتماعية والمسائل الدبلوماسية والعسكرية تم تنزيلها إلى مرتبة أدنى. ولو قيض لهؤلاء القادة أن يتجمعوا في إطار أشمل، لكان السبب الرئيسي هو الإدارة الاقتصادية. ومهما كانت نوعية القضايا التي ثارت خلال عقد السبعينيات مثل أزمات الإرهاب - على سبيل المثال - لتعاملوا معها من ضمن إطار اقتصادي.

ويمكن أن نلتمس الآثار المترتبة على هذا المنظور من واقع التفاصيل. ومن ذلك مثلًا أن كانت الاجتماعات وما زالت، تنظم على يد كاهن أكبر بمعنى مستشار رئيسي لكل من القادة الحكوميين، وعادة ما يكون هذا النوع من خبراء الاقتصاد أو التجارة.

مع ذلك فقد ساد رأي آخر يتعلق بسبب وأسلوب إيجاد مجموعة السبعة. وربما كان هنري كيسنجر يعرف بشأن التاريخ الأوروبي أكثر من شميدت أو جيسكار، ولذلك ظل يلح على خطورة تدهور نفوذ الولايات المتحدة اقتصاديًّا وسياسيًّا، فضلًا عن الإشارات التي تنبئ بتنامي الاضطراب الحاصل على المستوى الدولي. وهكذا جاءت فكرته بإعادة اختراع اتفاق كاسلريه - مترنيخ الأوروبي، اللذين التقيا على مدار خمس سنوات متواصلة من عام 1818 فصاعدًا، وذكرت معاهدة ڤيينا بأن هذه الاجتماعات كانت «لغرض التشاور بشأن مصالحهما المشتركة وللنظر في التدابير... التي تكفل الرغد والرخاء للدول مع حفظ السلام في أوروبا»[3]، وطبقًا لهارولد نيكلسون فقد أرادا «أسلوبًا

مؤسسيًّا دائمًا، يتيح للأمم المتحدة أن تتعاون بصورة مطلقة من أجل منع التهديد بالحرب أيًا كان مصدره» وقد استخدم نيكلسون مصطلح الأمم المتحدة للإيحاء بالتوازي مع عام 1945 ، فيما رأي كيسنجر توازيًا آخر، فتخيل مجموعة السبعة في ضوء مصطلحات اتقاء نشوب الحرب نفسها التي وردت في معاهدة ڤيينا، وكان هذا بالضبط ما أراده كيسنجر. وعلى أساس رأيه الجيوسياسي الأشمل، ظل كسينجر مصرًّا على إضافة إيطاليا لأنه كان مشغولًا بأمر الشيوعية في إيطاليا، فضلًا عن انشغاله بكندا؛ لأنها كانت مفتاح الأسواق السلعية العالمية، لاسيما في مجال المعادن. وهكذا فلم يستبعد كيسنجر الاقتصاد، بل أراد هيئة قادرة على «اتخاذ إجراءات حازمة ومشتركة تتيح للديمقراطيات الصناعية دورًا أكبر في اتخاذ القرارات الاقتصادية التي تؤثر على مستقبلها»، ولكنه رأى أن الأوْلى بالاهتمام في هذا كله هو القضايا السياسية.

لكن الزعيمين الأوروبيين، وهما من التكنوقراط، لم يتفقا معه، فقد كان النموذج الذي اتبعاه انعكاسًا لتركيز السوق المشتركة على الاقتصاد والإدارة. ومن خلال چيسكار، قاما بتنظيم أول اجتماع للزعماء في المقر الريفي للرئيس الفرنسي في رامبويه، وتم ذلك بتاريخ نوفمبر/ تشرين الثاني 1975 م، وكان الموضوع المطروح هو أسعار الصرف. وفي تلك الفترة كان الخمير الحُمر قد استولوا على السلطة (في كمبوديا) قبل ستة أشهر، وانهمكوا بالفعل في قتل المدنيين الكامبوديين. وعندما أطيح بهم في عام 1979 ، كانوا قد أعدموا نحو مليوني نسمة، ولم يقدر للموضوع أن يطرح قط على جدول أعمال مجموعة السبعة.

إن هذه الملاحظة بكل قسوتها تعطي فكرة بسيطة لتبرر ما حدث بعد سنوات قليلة، عندما نشبت الحرب الأهلية في يوغوسلافيا وأساءت أوروبا التعامل معها إلى حد بعيد، وكذلك فعلت مجموعة السبعة. ليس

معنى هذا أن الزعماء كانوا بالضرورة يتحاشون الانغماس في قضايا السياسة خلال اجتماعاتهم، فالحاصل أنه على مدار ثلاث سنوات ظلوا منغمسين تمامًا فيما يفعلونه إزاء الإرهاب، ولكن عندما تعمد إلى تحليل جداول العمل سنة بعد أخرى على مدار ثلاثة عقود، تجد أن التجارة كانت هي الموضوع الذي استأثر بكل ما دار من حوار وكل ما أُولي من اهتمام. في السنوات الأولى كان عليها أن تتنافس مع اثنتين من مشكلات الاقتصاد هما البطالة والتضخم. وعندما كان التضخم الكلاسيكي ينخفض، بدا الزعماء وكأنهم قد نسوا المشكلتين معًا، ومن ثم تَحوّل الاهتمام إلى التجارة؛ بوصفها أبسط علامة حقيقية دالة عن العولمة لدرجة أن باتت التجارة هي الجواب عن كل مشكلة، بما في ذلك مشكلة البطالة.

والغريب طبقًا لقياسات جون كيرتون أن هذا الأسلوب لم يكن مفيدًا بصورة خاصة، لدى التعامل مع الأزمات الاقتصادية المباغتة، التي كانت تحدث، وربما كان الأفضل لو استندت هذه الأنماط من الزعامة إلى الأفكار بدلًا من تعويلها على نهج، تحكمه فكرة الإدارة ويقوم على أساس القبول بسياق محتوم. وكثيرًا ما كان الزعماء السبعة يحسنون التصرف على الجبهة السياسية، ولكن فيما يتعلق بالأزمات الاقتصادية، كانت هذه الأزمات تحدث بغير انقطاع ما بين انهيارات اقتصادية في المكسيك، أو أزمة ديون العالم الثالث في عام 1982، أو أزمة ديون أمريكا في عام 1983 ، ثم انهيار سوق الأوراق المالية في عام 1987.

وفي غمار مناقشاتهم بشأن الإدارة الاقتصادية في مقابل القيادة السياسية كان يلوح أمر كاشف للغاية: لقد أمضى چيسكار وقتًا طويلًا حقق فيه نجاحًا مرموقًا عندما كان وزيرًا لمالية فرنسا، ثم انتخب في منتصف عام 1974 ليكون رئيسًا شابًا، يستطيع أن يحشد مواهبه

الاقتصادية لخدمة موقع القمة، وكان يمثل طرازًا جديدًا من الساسة هو طراز الاختصاصي، بمعنى الرجل الذي يمكنه أن يبدد متاعبك بفضل خبرته المالية. بالمقارنة مع زعماء من طراز شارل ديجول أو كونراد اديناور، ممن كانوا بصورة أو بأخرى يرتبطون عاطفيًّا بمواطنيهم في إطار مشاريع عظمى، جاء قائد يتمتع بالهدوء والحصافة والحداثة بل ما بعد الحداثة، وكان يمثل وجه الدولة القومية فيما بعد القومية.

لكن چيسكار جاء إلى السلطة وسط تلك الأزمات الرهيبة التي شملت النفط والتضخم والبطالة وعدم النمو، وحاول الرد على هذا كله بأقصى ما يستطيعه بوصفه من التكنوقراط دون أن يترك في ذلك أثرًا؛ لأن أسعار الفائدة كانت من الارتفاع لدرجة أنها أفلست القطاع الخاص دون السيطرة على التضخم. وهكذا زاد ارتباك چيسكار وفترت همته.

حينها ظهر ذات مساء على التليفزيون مخاطبًا الشعب؛ ليبلغه أن القوى العالمية العظمى كانت تؤدي دورها المرسوم، مشيرًا إلى أنها كانت قوى جديدة. وكان يقصد قوى الحتمية أو قوى الاعتماد الاقتصادي المتبادل، وكان في هذا ما يشير إلى أن الحكومة الوطنية لا تملك ما تقوم به إلا في حدود ضيقة وبمعنى آخر كان الرجل عاجزًا.

هذا الظهور التاريخي ربما يمثل الإعلان الأصلي للعولمة بوصفها قوة انطلاق تتجاوز سيطرة البشر جميعًا، وكانت أيضًا اختراع القائد الجديد أو فلنقل المدير حين يكون عاجزًا عن التصرف. هذا النهج خلق أسلوبًا شائعًا بين صفوف القادة على المستويات كافة، حيث الجواب السهل إزاء أصعب المشكلات كان يتمثل باستمرار في أن تشكو علنًا لأنك تفتقر إلى القدرة، وكأن المسألة هي معاناة العجز الجنسي، وبمعنى أن ميزانياتك الكبيرة وهياكلك العامة ومواهب سكانك وعزمهم ، كل

هذا لن يجدي فتيلا، فتلك مشكلات ليست للحل بقدر ما أنها مظاهر تدل على حقيقة العولمة. وقصاراك أن تبذل بالتعاون مع أصدقائك من زعماء أو مديرين في الأقطار الأخرى أقصى ما تستطيعون لتسوية المشكلات، من خلال التعامل مع التفاصيل.

يمكنك القول بأن العولمة أصبحت مبررًا لعدم التصدي للمشكلات المهمة. والأسوأ، أن هذا التخلي عن فكرة المسؤولية العامة، بمعنى الإيمان بإمكانية الاختيار، أدى بالتدريج إلى تقويض ثقة المواطنين في ديمقراطية مجتمعهم، فها هم أفراد من طراز چيسكار جعلوا من لغز العولمة أمرًا قابلًا للتصديق، وكأنما أصبحنا بإزاء عودة كهنة الترويع، الذين كانوا محورًا لأسوأ لحظات الظلام في العصور الوسطى.

في جو مثل هذا، كان الأفضل هو ذلك الوضوح والتصميم الذي أبدته مرجريت تاتشر وقلة من القادة الآخرين. وفي أوائل السبعينيات كنت تجدها وهي تمهد الأرضية للمحافظين الجدد وترسي الركائز العاطفية للعولمة. وفي حادثة شهيرة، أنهت مناقشة بين أعضاء حزب المحافظين بأن قلبت كتاب هايك بعنوان «دستور الحرية» فوق المائدة قائلة «هذا ما نؤمن به» فيما دأبت على ترديد مصطلح «تينا» حيث اختصرت بحروفه (الإنجليزية) عبارة: «لا يوجد بديل» من أجل حمل الآخرين على الانصياع وراء سياساتها.

مع ذلك كان ثمة تناقض يشوب هذا النوع من التصميم، فإذا لم يكن من بديل، ففي هذه الحالة، تصبح رئيسة الوزراء بدورها ضحية للحتمية، أي تصبح شخصًا مستضعفًا أو يكتفي بإيمان العوام ويخشى من تلك القوة البشرية المحورية، وهي الثقة في أن ليس هناك حقيقة مؤكدة أو جازمة، وفي هذا يقول أوكتافيو پاز: «لا سبيل إلى التضحية بالفكر النقدي على مذبح التنمية الاقتصادية السريعة»[4].

بعيدًا عن المجال العـام كانـت الـسيدة تاتـشر في واقـع الأمـر أكثـر انفتاحًا بكثير على الفكرة التي تقول باللايقين وبالإقناع والحوار، بـأكثر مما كان مواطنوها يتخيلون. لكـن نظرتهـا إلى نفـسها، وإلى الحقبـة التـي عاشتها وإلى المشكلات التي صادفتها كان لا بد وأن تبدو فيهـا، دون أن تراودها أي شكوك: كانت قناعتها العامة تتعزز بفعل التأكيد بأن التقدم ماض في طريقه، وأنه أمر محتوم ولا سـبيل إلى العـودة إلى الـوراء. كـان اليقين المحوري في هذا كله يفيد بأمرين، هما: «الحتمية وعدم التراجع»، وبدت وكأنها تقول مع الآخرين أن تلك كانت إحدى لحظات التحـول المنظـومي في التـاريخ، شـأنها شـأن نهايـة الإقطـاع أو ولادة الدولـة القومية[5].

وربما كان الواقع أقل غموضًا حيـث كنـا نـشهد بـدايات العقلانيـة الزائفة في مجال الإدارة، وكان ذلك بعبارات م.ج.سميث هـو «الزيـف الأساسي للرأي القائل بأن البيروقراطية المهيمنة بعيدًا عن السيطرة هـي أداة أكثر عقلانية أو أشد تفوقًا من أدوات الحكم؛ بحيـث تتفـوق عـلى البيروقراطية الخاضعة للسيطرة»[6] أو كما قال كامي: «لا يوجد حقيقـي وزائف، ولا طيب أو شرير؛ فالمقياس سيكون الأكفـأ بمعنـى الأقـوى، ولن يتسنى من بعد تقسيم العـالم بـين عـدل وظلـم، ولكـن بـين سـادة وعبيد».

السيد هنا ليس لمسة المدير التي تحقـق الكفـاءة، بـل هـو اليـد غـير المنظورة التي تجسد الحتميـة. والفكـرة الإداريـة التـي تتـصل بـالحلول الكبرى كانت فكرة مبتذلة نـسبيًا، بـل كثـيرًا مـا كانـت فكـرة وحيـدة الجانب وبالغة التسلّط. وثمة ما يسمى بالإنتاجيـة هـي التـي أصبحت بغير تمهيـد ربًّـا معبـودًا للنظريـة الاقتـصادية. وهنـاك ممـن يمعنـون في الواقعية مثل هنري منتزبرج، وهو أحد منظري الإدارة، وقد أوضـح أن

الديمقراطية كانت وما زالت تستخدم بشكل عام؛ لوصف ما يمكن أن يقوم اختصاصيو الاقتصاد الجزئي بقياسه بسهولة. وعليه، فإن الإنتاجية التي تنحصر في هذا الإطار لا يمكنها تقييم الأفكار ولا التعمق في ذاكرة الشركات ولا قياس الولاء لتلك الشركات ولا نوعية قياداتها، ومن ثم فالتدابير الصارمة، التي عادة ما تأتي على شكل تخفيض عدد الموظفين أو فصلهم من العمل، يتم اتخاذها لزيادة الإنتاجية فتجنح إلى تجريد المنظمات من عوامل قوتها، في الأجلين المتوسط والطويل.

أما الذي زوَّد أهل الطبقة الإدارية بهذا القدر من الثقة في الإدارة بوصفها العنصر الأساسي للحتمية، فهو ترسيخ فكرة عالمية مشتركة بشأن ما يقومون به. وربما يتمثل الغرض الحقيقي من منتدى داڤوس ببساطة في أن بالإمكان إحاطة أفراد هذه الطبقة بمن يردد أصداء أفكارهم، وتلك تجربة لتكريس الذات تجسد قيادة تفتقر إلى تحديد الاتجاه. وعلى هذا الصعيد، يمكنهم أن يجددوا مفرداتهم العولمية ويتكيفوا مع أحدث صرعة في السنة. وفي حقيقة أن الذين يمولون داڤوس، كانوا يعمدون - عن وعي - إلى استخدام المنتدى المذكور لتشكيل هذه الطرائق الشائعة، بما يهدأ له بال كل الذين يلتمسون مسارًا يتشكل تحت السطح في منتدى، يضم قومًا من ذوي العقليات المتشابهة.

والتكنولوجيا هي الدعامة الأخرى التي تم اكتشافها، لتجسد الحقيقة الحتمية للتقدم التكنولوجي. وهكذا أصبح الاقتصاديون والمديرون الدوليون مقتنعين بأن كل إقليم - أو كل بلد - لا بد وأن يسلّم بأوجه الكفاءة، التي تنطوي عليها التكنولوجيا الجديدة؛ من أجل النهوض بالإنتاجية. ولكن على نحو ما أوضح عالم السكانيات والاقتصاد ديڤيد فوت، فإن تكنولوجيا تقليل الحاجة إلى اليد العاملة

لا تتسم بأهمية أساسية حقيقية إلا في البلدان، التي تشهد زيادة منخفضة في السكان. وربما يؤدي الاقتصار على تطبيق فكرة صارمة من الكفاءة التقنية على كل مجتمع إلى التسبب في كارثة اجتماعية واقتصادية، تحدث في الأجل المتوسط بل والقصير.

ليس من جديد في هذا كله، فقد سبق استخدام حتمية التقدم التكنولوجي ضد طبقة الصناع الحرفيين في أوائل القرن التاسع عشر كسبب لاستبعادهم، بدلًا من محاولة إعادة دمجهم في المجتمع. وهذا الاستبعاد أثار انفجارًا سياسيًّا، بدأ على يد محطمي الماكينات من عمال بريطانيا ودام قرنًا بأكمله؛ مما أدى إلى نشوء الأفكار الشيوعية والفاشية وقيام الديكتاتوريات الشعبوية المصطنعة، فضلًا عن اندلاع العنف في المدن. ومع ذلك فثمة جزء كلاسيكي من القاموس الإداري المعاصر يتمثل في أن ندمغ أي فرد، يريد انتهاج أسلوب غير استبعادي في النظر إلى التقدم التقني، عندما نضفي عليه صفة محطم الآلات. وفي عام 2004 وجهت آن كروجر، وكانت تعمل مديرًا إداريًّا بالوكالة لصندوق النقد الدولي، اتهامًا للمنظمات غير الحكومية بأنها من فئة محطمي الآلات قائلة: «إن التقدم الذي يعارضونه ما زال مفيدًا بالنسبة إلى أعداد وقطاعات واسعة النطاق من السكان»[7]. وهذا تحريف كلاسيكي رسمي لتاريخ الغرب. والسؤال هو: هل تجهل السيدة كروجر، أم أنها تردد دون وعي، ما سبق وسمعته من أساتذتها؟ أم هل هذا التكرار الذي يردده شخص في مستواها يمثل شكلًا من أشكال الجهل المتعمد، بمعنى رفض أي محاولة للفهم؟ إن فئة «اللودايت أو محطمي الماكينات في تلك الفترة» لم يعارضوا التقدم، وكل ما أرادوه هو استيعابهم ضمن صفوف العاملين؛ لأنهم شاءوا ألا يتضورون جوعًا وألا يذوقوا مهانة الإذلال.

وتصدر الصيغة الراهنة من اتجاه الحتمية التكنولوجية القديم عن منطلق أوسع يتمثل في تلك الحتمية المعولمة، وهي مطروحة بوصفها حداثة بغير هوادة وتكنولوجيا بغير سيطرة، وكأنها تسوق البشر على الطريق. وفي واقع الأمر، فهذه الأفكار لا صلة بينها وبين الحداثة: إن رسالتها المحورية تقول بأن البشر سوف يدفعون إلى السلبية بمنطق الآلات الصماء، ويمكن أن يكون هذا تأييدًا لاتجاه الحداثة، في حين أن التقدم يحكي لنا كثيرًا عن الذعر، الذي يشعر به التكنوقراط عندما يطلب إليهم قيادة الصفوف.

وتتعمق هذه الإشكالية إذا ما أمعنا النظر فيها، فإذا بهذه الصيغة من الحداثة لا تعدو مجرد توسيع للفكرة الأصلية، التي واكبت الثورة الصناعية وهي فكرة التكنولوجيا كوسيلة لاستبعاد البشر. وكثيرًا ما تكون إعادة صياغة ينقصها الرشد والحصافة للحتمية الإمبريالية التكنولوجية القديمة، التي وصفها سڤن لندكڤست، فقال: «إن التفوق التقني يكفل حقًّا طبيعيًّا لتدمير العدو حتى ولو كان أعزل من السلاح»، والتدمير يمكن أن يعني أي شيء ما بين التبرير إلى التهميش إلى الاستبعاد إلى ترك الآخر يسقط في براثن الفقر، بل وتصل إلى حد التجويع ومن ثم الإهلاك.

وربما يكمن محور فكرة العولمة كحتمية مدفوعة بقوى التكنولوجيا في النضال المتواصل، الذي تدور رحاه حول شبكة الإنترنت والملكية الفردية. وها هو لورنس لسنج الذي ربما يتصدر جماعة الناشطين والمنظّرين لنظم الاتصال يعرب عن قلقه بأن كبرى شركات الاتصالات والترفيه باتت تفرض سيطرتها تدريجيًّا على شبكة الإنترنت. ويبدو الأمر كما لو «كانت جنرال موتورز قادرة على بناء نظام للطرق السريعة بما يتيح لشاحنات جنرال موتورز أن تنهبه نهبًا

بأكثر مما تستطيع شاحنات فورد»[8] ، وما برحت إمكانية السيطرة على الوسائل الفعلية للاتصال في مقابل ما تنقله هذه الوسائل تشكل واحدًا من أقدم أحلام النهج الإداري، وتمتد عبر جميع الإمبراطوريات والنظم الدينية؛ حيث يمكنك أن تلمس الصلة القومية والتاريخية بين قيادة الحكم المطلق وممارسة أساليب السيطرة. وهذا وضع أساسي بالنسبة لفكرة الاستئثار بالأمور في يد احتكار، يمارسه فرد واحد أو في يد أقلية تحتكر كل مقاليد السلطة. وثمة سؤال واحد نحتاج إلى طرحه في كل مرة تثور فيها آراء الحتمية التكنولوجية، وهو: هل الهدف هو إسباغ حماية مبررة على مبادرات جديدة؟ أم أن الحتمية هي مجرد مصطلح يقصد إلى حماية فئة كبيرة الحجم ومترهلة الكيان وخاملة العزم من جامعي القسائم المالية، ممن يؤكدون باستمرار أن مزاياهم لا سبيل إلى التراجع عنها؟ إن ليسنج يصف هذا الخلط، الذي يحيط بطرح مثل هذا السؤال، فيقول إنه «تزييف الشعارات المصبوبة في قوالب بمعنى الخلط بين وصف الشيء وما ينبغي أن يكون عليه هذا الشيء. ولا توجد طريقة وحيدة لتشخيص ما ينبغي أن تكون عليه شبكة الإنترنت، أو هيكل مبسط يمكنه تعريف طبيعة الشبكة المذكورة».

* * *

ولقد لاحت في أوائل السبعينيات إشارة مقلقة بشأن الأسلوب، الذي يمكن أن تعمل به نظرية الإدارة الاقتصادية في زمن العولمة. وأدرك القادة التكنوقراط في أوروبا فجأة أن الطبقات العاملة في بلادهم اختفت من الساحة. كان قد انقضى قرن من التقدم الاجتماعي، الذي لقي تشجيعًا من جانب السياسات والتنظيمات الحكومية، وبالذات في ربع القرن الناجح الذي أعقب سنة 1945م، وشهد النهوض بمستويات التعليم وتطوير المهارات وزيادة الأجور، وارتقى بشكل عام بمستويات

المعيشة. وفي واقع الأمر كانت هذه الحالة واضحة باستمرار خلال عقد الستينيات، وبدلًا من العمل على معاودة التفكير والتنظيم بالنسبة لذلك الجزء من الاقتصاد، الذي كان يعتمد على طبقة عاملة تقليدية، جاءت التكنوقراطية لتقرر ببساطة استحداث طبقة عاملة جديدة، فجلبت مئات الآلاف من العمال الضيوف من حوض البحر الأبيض المتوسط. وكان معظمهم مسلمين وجاءت أغلبيتهم من حضارات إمبريالية كبرى مثل تركيا والمغرب، فيما جاء الآخرون من مستعمرات سابقة مثل الجزائر وتونس والصومال، والتي تنتمي بدورها إلى حضارات مركبة إلى حد التعقيد. وحقيقة أن هؤلاء الذين جيء بهم وفدوا من أفقر شرائح السكان وأقلها تعليمًا، أتاحت للمديرين أن يتظاهروا بأن لا حاجة لمراعاة هذه الأصول الحضارية الحافلة التي نشأوا فيها. إن نموذج التكنوقراط كان هو النفعية من الطراز القديم مختلطة بنظرية الإدارة التجريدية، وكانت تلك عملية جذرية يعاد فيها تشكيل دعوى التيلورية، التي شهدها آخر القرن التاسع عشر بكل ما انطوت عليه من خلط عن وعي بين الآلة والإنسان.

وكانت النظرية تقضي بأن يصل هؤلاء العمال الضيوف ومعهم زوجاتهم لرعايتهم ومن بعدهم أبناؤهم، ثم يعملون وتتاح لهم سُبل الحصول على الخدمات الاجتماعية المقدمة للمواطنين، دون أن يكونوا مواطنين، وتلك صيغة مركبة ظلت تثير باستمرار عنصر الاستبعاد والإذلال؛ بحيث يظلون عرضة بطبيعة الحال للإعادة إلى أوطانهم عندما يرغب المضيف في ذلك. وبعد خمسة وثلاثين عامًا أصبحنا بإزاء 17 مليون مسلم، ومن بينهم العمال الضيوف الذين تقاعد الكثير منهم حاليًا ومعهم أبناؤهم وأحفادهم، إضافة إلى عمالة أحدث عهدًا، وكلهم محصورون مع 450 مليون أوروبي آخر في إطار تناقضات معنوية وبشرية، نجمت عن هذا النهج العولمي الإداري. صحيح أن بإمكان

الكثير منهم حاليًا أن يصبحوا مواطنين، وكثير منهم أصبحوا كذلك، لكن عملية إدماجهم دارت برمتها في دوامة متاهة نفعية قامت على أساس التهميش ومن ثم تجنح النتيجة الحاصلة، لا إلى أن يشعروا بسعادة واعتزاز بالانتماء، ولكن أن تظل تراودهم مشاعر أكثر تعقيدًا على كلا الجانبين، ومنها مشاعر سخط غالبًا ما يكون مستترًا وكثيرًا ما يكون ناجمًا عن سوء فهم متبادل، ناجم عن اختلافات شتى أصبحت أقرب إلى جبال لا سبيل إلى ارتقائها، بدلًا من أن تسفر النتائج عن فرص متاحة واسعة النطاق، ومن ثم فقد حل محل مزايا تشابك العلاقات الإنسانية سلبيات العلاقات وحيدة الجانب، فإذا ما كان ثمة نزعة قومية سلبية الطابع تعاود الظهور في أوروبا بين صفوف الأوروبيين الجدد والأقدمين، فهي تنبع في جزء كبير منها عن ذلك النهج، الذي اتبعه المديرون في التعامل مع واقع حياة البشر.

وفي قلب هذه المشكلة تكمن فكرة العولمة التي تطل على المجتمع من خلال منظور اقتصادي. ومن الناحية العملية، كان هذا يعني الحط من القيم المعنوية والأخلاقية للمجتمع لصالح عقيدة راسخة، تقول بأن البشر إنما يدفعهم في الأساس مصالحهم الذاتية ولا شيء غيرها، وأنهم لن يكترثوا إزاء الخلط بينهم وبين الآلات ما داموا يتلقون دخلًا، وسوف يصعب إيجاد مثل أوضح على خداع النفس أكثر مما تنطوي عليه نظريات العولمة.

هذه القصة التي تحكي سيرة 17 مليونًا من البشر، لا تشكل سوى أحد جوانب حراك العمال المعاصرين. ورغم أن كلمة «حراك» تحمل في طياتها إشارة إيجابية، لكن إذا ما كانوا يتحركون بدافع الفقر؛ فالعبارة الأدق ستكون هي عدم استقرار العامل المعاصر.

يوجد حاليًا أكثر من 120 مليونًا من العمال المهاجرين وعائلاتهم ومنهم 20 مليونًا فقط في أوروبا. وهذا المستوى من التشتت يوازي إحدى حالات نشوب حرب، أو حالة ما يعقب الحرب مباشرة، وهو لا يوحي بفترة من التقدم الاقتصادي، فضلًا عن التقدم الاجتماعي لتحقيق المزيد من الرفاه. ومن الناحية الأخرى فالوضع يماثل حقبة أخرى من التغير الاقتصادي المتطرف، الذي أفضى بعامة إلى فترات من الاضطراب الاجتماعي والعنف واسع النطاق على نحو ما شهده القرن التاسع عشر. وبمعنى آخر، فكأننا نعيش في فترة تسلطت عليها فكرة الإدارة، ولكن يدير أمرها قوم غير ملمّين بعامة بحقائق التاريخ لدرجة أنهم لا يفهمون طبيعة الآثار، التي تترتب على ما يتبعون من طرائق نفعية.

لقد انطوت تجربة أوروبا مع العمال الضيوف على تبدل مثير للغاية في اقتصاديات التجارة الكلاسيكية الحرة. فحتى آدم سميث وديفيد ريكاردو وغيرهما، فضلًا عن أن معظم المتحمسين في القرن التاسع عشر للتجارة الحرة كانوا يعتقدون اعتقادًا جازمًا أنك لا بد وأن تنتج السلعة، التي تتمتع فيها بميزة نسبية، وكل طرف من شأنه أن ينتهي به الأمر لأن يشتري بالرخيص ويبيع بالغالي، ثم جاء أوائل مديري العولمة ليغيروا هذه النظرية، عندما لم يستوردوا بضائع رخيصة، بل استوردوا عمالة رخيصة. لماذا؟ لكي يحافظوا على النموذج الذي اصطنعوه بتحقيق توازن بين البيع والشراء. كيف؟ من خلال التعويض عن تكاليف العدالة الاجتماعية المتصاعدة ضمن حدودهم. كيف؟ عن طريق إيجاد طبقة عاملة جديدة، وهي طبقة لا تستطيع أن ترتقي في السلم الاجتماعي. لماذا؟ لأنها شأن الطبقة العاملة في القرن التاسع عشر محرومة من حقوق المواطنة. وخلف هذا الخطاب التكنوقراطي الحديث

يكمن الهدف الذي يتمثل في الإبقاء على فكرة متخلفة عن القرن التاسع عشر بشأن أداء الأسواق، وهي فكرة مستقلة تتعلق بوجود طبقة عاملة، فما بالك أن تكون طبقة عاملة محرومة. وفي عقد التسعينيات من القرن العشرين شهدت الساحة إعادة اختراع أخرى لفكرة البيع - الشراء القديمة. وفي الوقت نفسه جاء هذا التجريد الشديد للحياة البشرية؛ ليشكل الأساس لانبعاث نزعة التعصب العرقي الغربي، وهو أمر كنا نتصور أنه تمت هزيمته في عام 1945.

* * *

على أن الانتصار الحقيقي لعصر العولمة الجديد كامن بوضوح في موقع آخر : أنه يكمن في انفجار اتفاقات التجارة الدولية والثنائية والمتعددة الأطراف، وهذا يشمل نحو 300 اتفاق إقليمي للتجارة منذ عام 1945، ومنها قرابة 250 اتفاقًا منذ عام 1995. وكثير من هذه الاتفاقات مبرمة في الأمريكتين، أو ضمن حدود أوروبا أو بين أوروبا والخارج، ونحو 50 من تلك الاتفاقات يضم اقتصادات نامية وهذا عنصر يزداد بسرعة. أما أوروبا فهي أكبر تجمع إقليمي ويتلوها أمريكا الشمالية، ثم تأتي جماعة المخروط الجنوبي - ميركوسور في مرتبة ثالثة وكانت قد بدأت بالأرجنتين والبرازيل وباراجواي وأوروجواي في عام 1991. وبلغت قوة الحماس الكامن وراء اتفاقات التجارة لدرجة أنه لم تلح قط فرصة لالتقاط الأنفاس؛ لإجراء تقييم على البارد بشأن أثر تلك الاتفاقات، على أساس أنه ما دامت التجارة تنمو، فنحن نقول إننا على الطريق الصحيح. ومن أسف على سبيل المثال أنه في أعقاب اتفاق التجارة الحرة بين كندا والولايات المتحدة في عام 1989 ، وهو أكبر علاقة تجارية ثنائية في العالم، تخلت الحكومة الكندية عن قناعتها بأن هذه الصفقة سوف تنجح، أو سوف تحقق نجاحًا سريعًا يكفل

إحراز أهدافها السياسية، وعليه تم بصورة غامضة تخفيض قيمة الدولار الكندي من 86 سنتًا إلى 63 سنتًا بعملة الولايات المتحدة. وبطبيعة الحال لم يحدث هذا بغتة على نحو ما فعلته واشنطن في عام 1971 ، ثم في عام 2004، ولم يكن هناك من أدرك ما يحدث. ولدى الاستفسار كان المسؤولون يردون بأن التغييرات كانت تتصل بأهداف التضخم وليس بأهداف التجارة، ومنهم من كان يقول إن 89 سنتًا هو مستوى مبالغ في قيمته. وربما كانوا على حق، فيما كان هناك البعض من ألمع رجال الأعمال، ممن تندروا قائلين: إن 89 سنتًا أمريكيًّا معناه انهيار الصفقة، وأنها تصبح في ظل 70 سنتًا أمرًا غير ذي موضوع. ثم خفّ الإحصائيون؛ ليوضحوا أنه مع هبوط الدولار تزيد الواردات مع الصادرات، ومن ثم تفنّد مقولة خفض قيمة العملة. والحاصل أن الصادرات زادت بوتيرة أسرع، كما أن آليات الإنتاج والتجارة تغيرت؛ لأن الدولار الرخيص كان يعني أن بوسع الأمريكيين، وهم ينعمون برخاء اقتصادهم، أن يقتنصوا من الشركات الكندية خصمًا بنسبة 30 المائة، وبعد ذلك يحوّلون التجارة الثنائية بين البلدين إلى استراتيجية لتحريك عبء الضرائب.

وأيًا كان الوعي أو عدم الوعي بهذه المجموعة من الأسباب، فقد خفضت قيمة الدولار ونمت التجارة. ولأكثر من عقد كان من المستحيل معرفة ما إذا كان الأمر يرجع إلى دقة النظرية التجارية، أو إلى أن السلع رخصت أسعارها بفعل دولار تم تخفيضه.

أما في حالة ميركوسور، فقد تحولت من منطقة تجارة حرة إلى اتحاد جمركي، وهي تأمل في أن تصبح سوقًا مشتركة حيث تسيطر حاليًا على 70 في المائة من تجارة أمريكا اللاتينية، وتضم ناتجًا محليًّا إجماليًّا يبلغ تريليون واحدًا من دولارات الولايات المتحدة، وبحجم يبلغ

230 مليون نسمة من السكان. وقد كانت شيلي، التي تتصدر سياسة الانفتاح واستقرار الطبقة الوسطى منذ أن تخلصت من الجنرال پينوشيه ومن دورات اليسر والعسر الاقتصادية، التي أثارتها سياسة المحافظين الجدد العولمية التي اتبعها، هي التي وقّعت أحد عشر اتفاقًا تجاريًّا، فيما تؤمن بعمق بأنها تفيد من هذه التجارة. وفي واقع الأمر فإن القارة تضم أكبر زيادة في التجارة الإقليمية البيْنية في العالم[9].

مع ذلك، فما يثير القلق بشأن قصة النجاح المتواصل، إن لم ينجم عنه أي أثر على تفاوتات الدخل ضمن حدود منطقة ميركوسور، أن هناك 37 في المائة من مواطني الدول الأعضاء يعيشون تحت مستويات الفقر. وقد يقول الكثيرون إن من السابق لأوانه الحكم على النتائج، فيما قد يوضح آخرون أن هذا النظام التجاري الناجح لم يسفر عن أثر يخفف الأزمات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة، فزيادة التجارة لم تخفف من الانهيارات المدمرة التي عانتها الأرجنتين. وهناك أرقام قياسية بين صفوف المتعلمين، هاجرت بعد أن أصيبت بخيبة أمل إزاء عجز النظم العولمية الجديدة عن تحقيق أي استقرار. وفي واحدة من الأزمات العديدة التي ألمت بالمكسيك، انخفض متوسط دخل السكان إلى النصف.

كل هذا حدث من قبل. وفي جميع الأحوال ظلت المنطقة دائمًا مُصدرًا رئيسيًّا للسلع. وتتسم الاقتصادات المعتمدة على السلع بأنها تخضع تلقائيًّا لدورات رهيبة من اليسر والعسر، ولا يمكن تخفيف وطأتها إلا بتفعيل النظم والضوابط، التي تستهدف خلق الاستقرار ليكون التغير وئيدًا على نحو ما يتسم به عادة مجتمع الطبقة الوسطى. وهذه التنظيمات بحاجة إلى أن تكون مشددة وصارمة بما يكفي لإعادة صياغة الاتجاهات الطبيعية في السوق، وكلما تخففت تنظيمات الطبقة الوسطى زاد احتمال أن تفضي

فترات الازدهار إلى حالات من الأزمات، من شأنها أن تنزلق إلى حيث الانهيار الكامل، فيما يتعذر تمامًا في مثل هذه الحالات تعزيز المكاسب التي تكون قد تحققت خلال فترات الطفرة.

وربما يكون قد حان الوقت للتعزيز. ورغم كل شيء تظل التجارة تنمو على نحو ما تنمو به في بعض الحالات تشكيلة الصادرات. وبصفة عامة، فقد حقق التعليم قدرًا من التقدم مما يمكن أن يساعد على تنويع الاقتصاد. ومن الناحية الأخرى، فإن معظم السلع حتى الآونة الأخيرة كانت تعاني كثيرًا في ظل العولمة، وبالذات لأن الأسواق المطردة الانفتاح أتاحت السبيل للوسطاء والمستهلكين؛ كي يدفعوا المنتجين إلى الإفراط في الإنتاج، ومن ثم يحتدم التنافس الشرس بين صفوفهم. وإذا كان قد حدث انتعاش مؤخرًا في بعض المجالات، فذلك لا يرجع إلى الأسواق المفتوحة، بل إلى التوسع في الإنتاج بقارة آسيا بأسلوب القرن التاسع عشر.

وفي أماكن أخرى بدت الآثار الإيجابية للتجارة أكثر وضوحًا: في أوروبا، كندا والولايات المتحدة، وشرق آسيا، وأجزاء من الجنوب الأسيوي. والحقيقة أن نمو التجارة منذ الثمانينيات جاء مرموقًا، وإن كان من الصعب قياس آثاره. وفي بعض مواقع كان النمو الاقتصادي الموازي مشهودًا، وإن جاء في مواقع أخرى مؤلما. ومن الأماكن ما شهد تكاملًا اقتصاديًّا دوليًّا متناميًّا، وفي بعضها الآخر كانت المحصلة هي تعزيز الدولة القومية. وربما كانت الآثار الناجمة في الثمانينيات أو التسعينيات من سرعة الحدوث لدرجة، يصعب معها أن نحكم على الآثار الأوسع نطاقًا لهذا النمو الدرامي في التجارة.

لكن ثمة نموذجًا شاهدًا وبارزًا بين النماذج الأخرى، فها هي إسبانيا وقد تحولت ببطء باتجاه أوروبا. وفي غمار العملية تحولت من اقتصاد

متخلف يفتقر إلى برامج اجتماعية بل وإلى الديمقراطية؛ لتصبح دولة مرموقة على صعيد الجبهات الثلاث. ويبدو أن مفتاح هذا الأمر يتمثل في أسلوب الدقة والتأني الذي اتبعته إسبانيا وهي تتحرك صوب الاتحاد الأوروبي: من اتفاق بسيط للتجارة عام 1970 إلى أول انتخابات ديمقراطية سليمة شهدتها في عام 1977، وأعقبها على الفور جدية ترشيحها لعضوية الكيان الأوروبي، وبعد هذا الترشيح بعشر سنوات نالت هذه العضوية.

ما الذي جعل هذه العملية تحقق كل هذا النجاح؟ في جزء منها كان هناك إصرار أوروبا على أن تتبنى إسبانيا تدريجيًّا مؤسسات وتنظيمات الطبقة الوسطى الاجتماعية، كجزء من تدعيم ديمقراطيتها ورفع مستويات المعيشة وتكاليف الحياة على صعيدها. فلماذا الجانبان؟ لأن زيادة الضرائب كان أمرًا محوريًّا لتمويل البرامج المنفّذة، وكانت تلك هي الساحة التي تنتعش على مهادها ديمقراطيات الطبقة الوسطى، ومن ثم كوفئت إسبانيا على أنها أنشأت تنظيمًا اجتماعيًّا ناجحًا، وكان الثواب هو دخولها إلى السوق الأوروبية المفتوحة.

وجاءت المحصلة العامة أقرب ما تكون إلى ما يسميه أي اقتصادي غير أيديولوجي بأنه نجاح حاسم لا شبهة فيه، ومع ذلك لم يتحقق أي من هذه النجاحات الملموسة باتباع نموذج العولمة.

وتجدر المقارنة بين التقدم الذي أحرزته إسبانيا وقد صممته ورصدته بدقة، وأكثر أجزاء صعود العولمة اضطرابًا، وقد شمل طرح مجموعة جديدة متكاملة من النماذج الاقتصادية الغربية، ثم فرضها على العالم النامي. وأنا أقول أنها جديدة؛ لأن هذا كان يمثل بالفعل المجموعة الثانية من نماذج الإدارة الاقتصادية، التي طرحوها بل فرضوها في

الواقع منذ استقلال المعسكرات السابقة، وعلى ذلك كان متوقعًا من تلك المستعمرات أن تستوعب للمرة الثانية، وفي غضون 20 عامًا أيديولوجية من نمط جديد.

كانت الأولى في الخمسينيات والستينيات، وقد تمحورت حول هياكل شديدة المركزية، تقوم الحكومات على أمرها وتنفذ مشاريع عملاقة، ثم تلا ذلك بغير تمهيد أن قام الدائنون والمستثمرون الغربيون، ومعهم المنظمات الدولية مثل البنك الدولي، بدفع تلك المستعمرات إلى حيث تعتنق نظريات كبرى يديرها القطاع الخاص، وتستند إلى نوع جديد من المركزية كانت في هذه المرة مركزية الشركات والتوجه الدولي. وهكذا انطلقت تلك الكيانات بقدر ملحوظ من التفاؤل والثقة؛ لكي تجرب هذه النظريات.

11

الاقتصاد المصلوب

«نظل نضرب الطفل حتى يبكي، ثم نضرب لأنه يبكي»

إدموند بيرك(*)

الإشارة الأولى التي أنبأت بأن العولمة قد لا تكون حقيقة عالمية ولا حتى نظرية قابلة للتطبيق عالميًّا لاحت في العالم النامي في أوائل الثمانينيات، وشهد مجيئها الجزء الأكثر حساسية في العلاقات الإنسانية وهو سداد الديون.

في عقد السبعينيات، كان الغرب يواجه أزمة بأكثر مما كان يواجه العالم الثالث كانت أكثر الدول مديونية، البالغ عددها حاليًا 15 دولة لا تدين سوى بمبلغ 18 مليار دولار، وتدفع 2.8 مليار سنويًّا كفوائد أو بنسبة 9.8 من ناتجها القومي الإجمالي. وبحلول الثمانينيات، زادت مدفوعات الفائدة التي تسددها، ووصلت 36 بليون دولار أو ما يقارب نصف ناتجها القومي الإجمالي[1]، وكانت النتيجة أزمة شهدها أولًا بدايات العقد المذكور؛ حيث كانت المكسيك واقعة في براثن مشكلة، بدت وكأن لا مخرج منها. وفي الوقت نفسه بدأت موجة ثانية

(*) سياسي وبرلماني وأديب بريطاني (1729 - 1797) انتقد أساليب العنف في الثورة الفرنسية، «المترجم».

من الأزمات تحدث هذه المرة في أفريقيا؛ ففي ذلك الحين كانت تنظيمات دولية مثل مجموعة السبعة أو البنك الدولي أو صندوق النقد الدولي قد ركزت اهتمامها على أكثر الدول مديونية وقد بلغ عددها 41 دولة، وتراوحت نسبة ديونها إلى صادراتها في السبعينيات بين 100 و 260 في المائة؛ بمعنى أن الأمر لم يكن على قدر بالغ من السوء، ولكن مع نهاية القرن وصلت إلى ما يتراوح بين 1.000 و 2.500 في المائة[2] .

وكانت النتيجة هو الوصول باقتصاداتها تدريجيًّا إلى حال من التوقف، ومعظمها ما برح حتى الآن شبه متوقف لما يقرب من 20 سنة.

من ناحية أخرى، ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في أمريكا اللاتينية بنسبة مرموقة، تبلغ 2.4 في المائة سنويًّا من عام 1950 إلى 1980، ولكن خلال ذروة العولمة أي من عام 1980 إلى عام 2000 لم يحقق سوى صافي ناتج ضئيل إجماله 4.3 في المائة، وفي أفريقيا ارتفع في الفترة من 1950 إلى 1980 بنسبة 1.8 في المائة ولم تكن تلك زيادات مرموقة ولكنها كانت تشكل تقدمًا على أي حال، ولكنه ما لبث أن انخفض بمقدار 6.2 في المائة في الفترة بين 2000 و1980.

وهناك إحصاءات بغير حصر لهذا النوع وكلها تحمل الرسالة نفسها: أن حقبة العولمة دمرت أصقاعًا واسعة النطاق في العالم. وأشد الأرقام إيلامًا تقول لنا **أولًا**: أنه بحلول التسعينيات، كانت أفقر البلدان تنوء بديون، لم يكن في طوقها خدمتها إلا بأن تدمر نفسها. وتقول **ثانيًا**: أن هذه الديون لم يطرأ عليها تغيير حقيقي حتى اليوم، رغم ما يثار في الغرب من أحاديث، وما يطرح من طائفة واسعة النطاق من الحلول الجزئية. وفي كل حال، فقد تدهورت الأحوال السياسية والاجتماعية، وتم تخفيض البرامج الصحية والتعليمية، حيث إن القاعدة الدولية

المطبقة، أو هكذا تبدو، أن المتاح ليس سوى حيز ضئيل لتنفيذ مثل هـذه البرامج، إذا كان الأمر يقتضي خدمة الديون.

ويتحـدثون في الغـرب عمـن يتحمـل أخطـاء هـذا كلـه بـأكثر مـا يتحدثون عن الآثار الناجمة عن هذه الحالة. وهناك من يتحمس للتركيـز على طابع العجز عن السداد بصورة متزايـدة، مـن جانـب هـذه الـنظم الحاكمة غير الغربيـة. وقـد سبق أن قـال فـرانكلين روزفلت في أوائـل الثلاثينيات ببساطة: «إن الاضطراب الاجتماعي والإحـساس المتجـذر بالظلم هي أخطار تهدد حياتنا الطبيعية. وعلينا أن نخفف منها إلى أدنى حد، مستخدمين أنجع مـا يـسعنا مـن وسـائل»[3] . إن الاضـطراب في مكان ما لايلبـث في نهايـة المطـاف أن يـشكل خطـرًا عـلى المجتمعـات الغربية نفسها، بقدر ما يكون قد هدد المجتمعات التي نشأ فيها.

* * *

تلك هي النقطة المحورية في أزمة ديون العـالم النـامي. وقـد استمرت هذه الأزمة على مدى ربع قرن وإن شهدت حالات من المد والجزر، فعدد البلدان التي لا تتولى خدمة ديونها بصورة سليمة، ما زال اليوم هـو العـدد نفسه الذي شهدته مرحلة الحرب العالمية الثانية، عندما كان ثمة دول كثيرة عاجزة عن أداء مهامها[4] . وقد عقـدت اجتماعـات بـلا نهايـة عـلى مـدار العشرين سنة الأخيرة، فـيما ظلـت مجموعـة الـسبعة تراجـع المـسألة مـرة ومرات. وقد افتتحت السيدة تاتشر في عام 1984 مؤتمر قمـة لنـدن قائلـة: «ليس هناك حل سهل ولا حل بغير ألم. ولكننا نستطيع أن نرسـم الـسبل، التي يمكن بها للمصارف التجارية والمؤسسات المالية الدوليـة أن تمـد يـد المساعدة، ونصوغ الأساليب التي تتـيح للبلـدان المدينـة أن تخفـف وطـأة المشكلات التي تواجهها... وفي كل حال، فالمشكلة قابلة للحل»[5].

والحاصل أن المشكلة لم تجد حلًّا، فالقضية كانت وقتها كما هي الآن؛ قضية قيادة. وقد كان (الكاتب الروسي المعارض) ألكسندر هيرزن يتكلم منذ قرن مضى في جمع من الفوضويين عن أسلوب الإطاحة بالقيصر، فقال: «نحن نظن أننا الأطباء المعالجون؛ والحقيقة أننا المرض نفسه».

إن أزمات ديون العالم الثالث، على نحو ما يراها الغرب، تتعلق جميعًا بالتظاهر بأنه لم ترتكب أخطاء في إدارة المشكلة. أما رفض التعامل ببساطة مع هذه الأزمات، فهو موقف يتخذونه بأعصاب باردة، وتبدو غير متحيزة، وإن كان القوم في واقع الأمر مشغولين بأمر المشكلة، ولكن من وجهة نظر نفعية، وكأنما ينتفي في هذه الحالة وجود الآخر، وهذه المشكلة لا تمثل سوى أمر مؤسف من أمور الالتزامات التعاقدية.

وبالفعل ففي حالة أفقر 41 دولة، فإن الأموال المستحقة كديون تخص مؤسسات دولية واقعة تحت سيطرة وتمويل مجموعة السبعة. ومن ثم فليس هناك لغز معقد لا بالنسبة لنشاط المصارف التجارية، ولا بالنسبة لأموال العجائز المودعة في دوسلدورف أو في كولومبوس.

إن هذا الموقف المتبلد من جانب الغرب، منطلقًا من روح نفعية باردة وغير مبالية، يكاد يشكل انعكاسًا دقيقًا للطريقة، التي بررت بها الحضارة الغربية نفسها ما سبق من استخدام القوة؛ لترويج تجارة الأفيون في الصين على مدار 130 سنة، ومن شأن هذا التكريس للتجارة والديون والعقود والسوق أن يسبب للأسف المرض والمعاناة والاضطراب الاجتماعي. ولكي يصبح هذا المنطق أقل إيلامًا، فهم يعمدون إلى تقديم برامج خيرية محدودة الحجم؛ تدليلًا على رغبة الغرب في المساعدة، ولكن دون العمل على إضفاء تغيير جذري على الوضع القائم.

كيف التصرف إزاء هذا العجز عن التصرف، أو هذا البون الشاسع بين صفوة النخب في الغرب وأبسط الحقائق؟ إنني أتذكر رحلة بالطائرة في تايلاند في أواخر الثمانينيات؛ حيث كان يجلس بجانبي في درجة رجال الأعمال شاب أنيق مهذب، يبدو عليه مظهر نائب طموح شاب لرئيس مؤسسة مصرفية دولية في وول ستريت: كان يبدو متحمسًا فلم تسبق له زيارة آسيا من قبل، وكان في طريقه بوصفه ممثلًا لصندوق النقد الدولي، مكلفًا بتقييم الوضع الاقتصادي والسياسي في إندونيسيا. وكان بوسعك القول بأنه في طريقه لتقرير مصير ذلك البلد، دون أن يبدو عليه إدراك حجم المسؤولية الملقاة على عاتقه، ولا اكتراث بقراءة عن التاريخ أو السياسة في إندونيسيا، دع عنك الدين أو الثقافة. ولتعويض جهله هذا كان يتأبط الملف الذي يتصوره حاويًا للمعرفة كلها بمعنى الرسومات البيانية وجداول الأرقام. وكان واثقًا من قدرته على اختزال أي تعقيدات اجتماعية، وما تتصف به طبيعة الحضارة الإندونيسية إلى حيث يصبح هذا كله مجرد *دراسة حالة*.

انقضت على ذلك سنوات، فتكلم چوزيف ستجلتز عن البلدان المثقلة بالديون، وعن «نجاح توافق آراء واشنطن بوصفه مذهبًا فكريًّا، (وقال): «إن هذا المذهب محوره بساطته... ويمكن لتوصياته في مجال السياسات أن يتم تنفيذها على يد الاقتصاديين، مستخدمين في ذلك سبلًا لا تزيد عن أُطر المحاسبة المبسطة، إضافة إلى عدد قليل من المؤشرات الاقتصادية ما بين التضخم وكمية وسائل الدفع والنمو وأسعار الفائدة وعجز الميزانية والعجز التجاري، مما قد يصلح أساسًا لوضع مجموعة من توصيات السياسات. وإلى حد كبير، ففي بعض الحالات يمكن أن يطير الاقتصاديون إلى بلد من البلدان، ويدرسون هذه البيانات محاولين التحقق من صحتها، ثم يطرحون توصيات في

مجال الاقتصاد الكلي لإجراء إصلاحات في السياسات المتبعة، على أن يتم هذا كله في غضون أسبوعين».[6] كل هذا يتم كأنما ضمن تراث، ينتمي إليه أسوأ أنواع الكوميديا السوداء، وإن كان يمثل أيضًا نموذجًا كلاسيكيًّا للعقم التقني؛ فالكوميديا والعقم التقني لا يسفران سوى عن مؤشر سطحي يدل على وجود مشكلة أعمق بكثير.

وفي كل حال، فإن نظرية الإدارة لم تكن لتكفي لتجميد حركة قاطرة الحضارة الغربية لمدة 25 سنة، عندما تواجهها مشكلة مالية صغيرة بمقاييسنا. وإلى جانب ذلك فهناك تقليد طويل الأجل بشأن الأسلوب، الذي تعاملنا به مع الديون غير القابلة لا للسداد ولا للخدمة على مدار آلاف السنين، حيث درجنا عادة على ألّا نقوم بسدادها.

وفي عام 1971 ، حاول نيكسون أن يتهرب من جزء من مشكلاته المالية من خلال خفض قيمة العملة، وكان ذلك شكلًا من أشكال الامتناع أو العجز عن سداد الديون، وفي ذلك الحين حاول أن يشق طريقه بعيدًا عن أزمة النفط. وفي عام 2004 ، قامت الحكومة الأمريكية من جديد بخفض قيمة العملة لكي تعالج مشكلات عديدة، بما في ذلك الديون التي اتخذت شكل أصول أجنبية مقوّمة بالدولارات الأمريكية.

والحاصل أن كل بلد غربي حاول في مرحلة ما أن يتهرب من جزء من التزاماته، من خلال التنصل من مسؤولياته التعاقدية بصورة أو بأخرى، وكأنما هي الطريقة، التي يمكنك من خلالها إعادة دفع عجلة أي اقتصاد. وفيما يتصل بالقطاع الخاص، يظل إعلان الإفلاس أكثر الطرق شيوعًا للتهرب من الديون، وهذا ما حدث في الثلاثينيات لدرجة أن الديون تم تدميرها من أجل تحرير الحسابات الختامية الوطنية[7]. وفي هذه الحالة كان الأمر عبارة عن تدمير كاسح مضطرب، واليوم اصطنعت الحكومات وضعًا قانونيًّا للإفلاس المؤقت، بما يسمح

للشركة المعنية أن تتنصل من حقوق المقرضين والعاملين، دون أن تفقد هويتها كشركة. وكل ما يتعين عليها أن تفعله هو أن تعيد تنظيم هيكلها، وكان يمكن بالمقياس نفسه إنهاء حالة ديون العالم الثالث بطريقة هادئة ومنظمة على هذا المنوال. ومن المعلقين من يشير إلى أن كثيرًا من الدول المدينة تقوم على أمرها حكومات معدومة الكفاءة، وتعمل لصالحها الخاص، ولا تستحق مثل هذه الفرصة، ولكن من المؤكد أن الأمر نفسه ينطبق على كثير من الشركات المأزومة. وتتمثل خصيصة العولمة في أنها تفعل هذا الشيء للقطاع الخاص، دون أن تفعله بالنسبة للقطاع العام. وبعد وقوع انهيار آخر في المكسيك في منتصف التسعينيات، تساءل عدد متزايد من الاقتصاديين لماذا ننقذ المضاربين؟ وبدلًا من ذلك كانوا يلقون إليهم بالأموال، فكان في ذلك إنقاذهم دون أن تحل أي مشكلة.

هكذا تم بشكل عام ضخّ مئات البلايين من الدولارات، وسط ظروف يائسة من المديونية لإحياء كيانات، كان من الأفضل أن تترك لتموت. وفي اجتماع مجموعة السبعة عام 1987 في ڤينسيا، تقرر أن تقدم البلدان الصناعية المساعدة من خلال تمديد أجل السداد على فترات أطول، وبعد ذلك اتضح وجود عدة استراتيجيات، ومنها خطة (الوزير الأمريكي) برادي، وكأنهم يتفضلون بإبقاء الأطراف المعنية على حواف المستحيل بهدف إبقاء البلدان المثقلة بالديون مرتبطة بتلك الأوهام المستحيلة التي تتصل بأخلاقيات التعاقد.

وفي عام 1996 اجتمعت مجموعة السبعة في ليون؛ بهدف إقرار 5 بلايين دولار في إطار مشروع مطروح؛ لتخفيف عبء الديون من أجل خفض مبلغ 200 بليون دولار، مستحقة في ذمة أفقر البلدان ولا يزال الرقم حاليًا أعلى من 200 بليون دولار. وفي عام 2000 دعا

الرئيس (الفرنسي) شيراك إلى ما وصف بأنه «أخلاقية التضامن»، معربًا عن استعداد فرنسا لأن تقترح في قمة مجموعة السبعة في أوكيناوا إلغاء 100 في المائة من هذا الدين[8] ورغم ذلك لم يحدث هذا الأمر؛ مما أصاب المسيو شيراك بالإحباط.

بيد أن الرجل استوعب حقيقة من حقائق الغرب: لقد تكلم عن التضامن الأخلاقي، وكان المفروض أن يكون ذلك حديثًا مستساغًا في إطار حضارة متعمقة تعد نفسها عقلانية وراشدة. ولكننا تعاملنا مع هذه المسألة بأسلوب من الارتباك المدمر؛ فالذين يبشرون بالعولمة لا يبدو أن بوسعهم معرفة الفرق بين الأخلاقيات والأصولية، فمن خلال اتباع الأخلاقيات يمكن قياس صحة الصالح العام، وهو ما يفضي بنا إلى حل هذه المشكلة، من خلال العمل ببساطة على إلغاء الديون. أما الأصولية فسلاح من أسلحة المواعظ الدينية والاجتماعية، وهو عادة ما يمثل الخطوة الأخيرة في انهيار حضارة ما. والعولمة منذ بداياتها الأولى أحالت إلى التقاعد مناقبية الأخلاق لصالح الدعوة إلى السلوك الوعظي.. لماذا؟ ربما لأنها ورثت اقتناعًا عميقًا بالأصولية من حركة الدعوة الأصلية إلى حرية التجارة.

ومن هنا فرض الغرب على مستعمراته السابقة نهجًا وعظيًّا متحمسًا إزاء الديون، وقلما طبق هذا النهج على نفسه. وإذا ما كان الكاثوليك قد وسعوا نطاق هذه الأصولية إلى محاولات تفسير الخطيئة، فإن المصادر البروتستانتية، التي تحمست كثيرًا للتجارة الحرة ولمذهب النفعية حَمّلتنا بدورها على الإصرار على الاعتراف بالذنب والتكفير عن ارتكابه. إن القول بالحتمية والإمعان في خطى العولمة، دون التفات إلى الوراء، يشكلان جزءًا من عملية التكفير هذه، والذين يفشلون لا بد أن يتعلموا من دروسهم وأن يخضعوا للتأديب، وأن تنزل بهم صنوف

العقاب. لقد أصررنا على ارتداء الصوف الخشن وإيذاء النفس ندمًا، وارتضينا أن نلحق بأنفسنا صنوف المعاناة والأذى. وهنا يكتب جيرارد بيكر ساخرًا بشأن هذا الاتجاه من «السادية الانتقادية»، الذي تنطلق منه مدرسة الاقتصاديين المهيمنة[9]، ولكننا أمعنا في ذلك كما لو كنا نحاول تدريجيًّا أن نستكشف عملية صَلب الذات اقتصاديًّا واجتماعيًّا في تلك المجتمعات. وإذ يطهرها الموت من خطاياها، فإنها تولد من جديد صحيحة البدن، قوية البنية وقادرة على موازنة حساباتها القومية؛ لأنها ستكون قد تعلمت أهمية النمو المسؤول.

في الوقت نفسه ماذا يمكن أن يحدث؟ من يدري؟

* * *

والحاصل أن هذه الحالة بكل مشكلاتها، لم تلق من يتصور أهميتها الجوهرية بالنسبة لقصة نجاح العولمة، تلك القصة التي تشبه قطارًا يتحرك بسرعة، ومن لا يأخذ حذره يمكن أن يسقط من القاطرة، فما الذي يمكن قوله؟ ربما يكون ثمة قطار آخر قادم على الطريق.

في الوقت نفسه، فالعالم الحقيقي يمضي في خطاه لا يلوي على شيء.

صحيح أن حالة البلدان التي رفعوها على خشبة الصليب لا تلبث أن تجد من يأتي على ذكرها بين وقت وآخر. وساعتها تنشغل بها العناوين الرئيسية المنشورة، ويتم استحضار مشاهد المأساة وتطرح برامج عاجلة وبسيطة ومحدودة؛ لكي تشجع الأطراف على تحسين أدائها، فيما تقال عبارات التشجيع على رؤوس الأشهاد. لكن هذا لا يحدث كثيرًا، فتلك مشكلة قلما تراود خواطر ذوي الحيثية، وهم عاكفون على مناقشة القضايا الكبرى، فهناك أمور أهم، من شأنها إبقاء قطار حضارة العولمة ماضيًا على الطريق الصحيح.

الجزء الثالث

الهضبة

«التحالفات تبدأ في التفكك من اللحظة التي يزال فيها الخطر المشترك».

(السياسي والمؤرخ البريطاني) هارولد نيكلسون، **1948**.

12

النجــاح

لاح سبب وجيه أمام المؤمنين بفكرة العولمة، كي يـشعروا بالارتيـاح إزاء ما حققوه من نجـاح، ففـي خـلال الـسبعينيات والثمانينيـات ومـا بعدها حتى التسعينيات، كانوا يمارسـون إصـلاحًا بعـد آخـر، وكانـت التعريفات الجمركية منخفضة والتجارة في حالة نمو بوتيرة مرموقة، كما أن فكرة جوهر التجارة طرأ عليها توسع أساسي، مع توقيـع معاهـدات تجارية من كل نوع ولون، إضافة إلى اتفاقات اقتـصادية ملزمـة أخـرى. وسادت تلك الفترة إجراءات واسعة النطـاق؛ للتحـرر مـن الـضوابط وللتحول نحو الخصخصة وتخفيض معدلات الضرائب المفروضة عـلى النصف الأعلى من قمة المجتمع، مع تحويل عبء الضرائب مباشرة مـن القمة وبصورة غير مباشرة، عن طريق الضرائب المستترة لكي يتحملهـا القاع. وكانت الحكومات تشعر حقيقة بأنها مـضغوطة مـا بـين تقلـص قاعدتها الضريبية، والضغط المعنوي من أجـل موازنـة ميزانياتهـا. ومـع تزايد وطأة هذا الضغط صادفت البرامج الحكومية الكبرى صـعوبات؛ إذ كان ينقصها التمويل، فيما كان المسئولون عنها في حالة حرص يـائس على التمييز فيما بين الرسائل المرتبكة، فيما يتعلق بإمكانيـات الإصـلاح. وبالجملة، كانت تلك قصة نجاح مرموق، ولكنه نجاح بالنـسبة لفكـرة العولمة وكذلك بالنسبة للسوق.

في كل اتجاه، لاحت إشارات تومئ إلى عَالَمٍ اعتراه التغيير، عَالَم يـصغي إلى الرسالة الجديدة، وما قد تتوقعه من حركـةٍ أيديولوجيـة انطـوت عـلى طرح هذه التغييرات بدقة، وباستخدام مفردات جديدة في سياق حكمـة مقبولة؛ فالقطاع العام اقتبس الكثير من اللغة ومن المنطق الهيكلي للقطـاع الخـاص، والمسئولون الحكوميـون كـانوا يجعلـون مـن أنفـسهم مثـارًا للسخرية، وهم يدفعون أموالًا طائلة لمستشارين من القطاع الخـاص، ثـم يكررون الدفع؛ لكي يتعلموا كيف يستخدمون منطق القطاع الخاص.

وسرعان ما استطاع القائمون على خدمة الـصالح العـام أن يحفظـوا عن ظهر قلب تلك المفردات؛ لكـي يـصفوا المـواطنين بـأنهم زبـائن أو أصحاب مصلحة أو دافعو ضرائب، مستخدمين في ذلـك كلمـة كـفء بكل نفعيتها الضيقة كما لو كانت هـي الفكـرة الأسـاس، فـيما أضـاعوا الفكرة الأهم، التي تتصل بما إذا كان القانون الصادر أو البرنامج المطبَّق فعالًا في حد ذاته، وكانوا يعتذرون عما يقومون به من جبايـة الـضرائب وتقـويض الماليـة العامـة، عنـدما اسـتخدموا أشـكالًا مـن حـسابات التكاليف الحقيقية، وهي نظام طوره القطـاع الخـاص لتعظـيم تكاليفـه التي يتكبدها؛ من أجل أن يخفض الضرائب التي يدفعها ومـا إلى ذلـك بسبيل. هؤلاء المستخدمون العموميون لم يستطيعوا بشكل ما أن يركزوا على السبب، الذي أوصلهم إلى أنه كلما زادت كفاءتهم، قلت الخـدمات التي يستطيعون تقديمها.

وكم راق للاستشاريين الذين حققوا أرباحًـا ماليـة أن يراقبـوا هـذا الخلط الذي يحدث أمامهم. وبطبيعـة الحـال لم يقـم أي مـنهم بتوضـيح الأمر للمسؤول الحكومي المفتون من ضحايا اللغة التي كانت في جملتها لغة منطق السوق أي لغة المنافسة. لماذا؟ لكي تتحقق أربـاح. ومـن ثـم فهذه العوامل الثلاثة جميعًا: ما بين البقاء في سـاحة الـسوق أو البقـاء في

حالة منافسة، أو توخي تحقيق الربح لم تكن لها أي صلة معقولة بالمصلحة العامة ولا كانت ملائمة لها. فلماذا يفسرون أمرها؟ الأفضل بكثير كان خلطها بمشورة أكثر تكلفة، ولكنها أنسب كثيرًا للعصر، مع التظاهر بأن ثمة تقدمًا يجري إحرازه. هكذا كان الحال، وبعدها فإن القادة والمسؤولين المنتخبين، الذين كان يسرهم كثيرًا دعوتهم إلى منتدى داڤوس؛ في محاولة استرضاء القوى الجديدة وهي تكنوقراطية الشركات، كانوا يصغون باهتمام إلى رسائل العلاقات العامة ويتلقونها، كما لو كانت أفكارًا يتعلمونها مثل الأطفال الصغار. وسواء كانوا من الديمقراطيين الاجتماعيين أو من الليبراليين، إلا أنهم أصبحوا جميعًا غلوباليين من أتباع العولمة، ولكن من صنف أرقّ فؤادًا وأكثر وجاهة.

* * *

بعد ذلك جاء انهيار النظام السوڤييتي في سنة 1989، وارتفعت أصوات لا تخلو من سذاجة، تدّعي أن هذا الانهيار جاء بوصفه النتيجة التي استهدف تحقيقها سباق الأسلحة الذي أعلنه الرئيس رونالد ريجان؛ بمعنى أنه أمكن بمهارة توصيل الجانب السوڤييتي إلى هاوية الإفلاس. لكن هذا المنطق أتى إلى حد كبير من جانب أفراد كانوا مرتبطين أصلًا بصناعة الأسلحة؛ بمعنى الذين كانوا بالذات قد أقروا التوسع في إنتاج الأسلحة.

والأرجح أن النظام السوڤييتي مُني بالفشل بعد تدهور طال أمده؛ لأنه لم يستطع أداء وظيفته، ومن ثمّ جاء التفسير الأكثر ثقة في النفس من جانب النظم الديمقراطية. وسرعان ما اندفعت روسيا وعدد من أقطار حلف وارسو القديم إلى اعتناق الرأسمالية الكلاسيكية من نوع أواخر القرن التاسع عشر، وربما كان قصاراهم أن يعودوا إلى ما سبق وتركوه قبل أن يصبحوا شيوعيين: كانوا أيضًا يعتنقون الخطاب الذي

دأب الغرب على بثه منذ أوائل السبعينيات، ولم يكن يعوزهم إطلاقًا تلك الأعداد من الاستشاريين الغربيين والاقتصاديين الأكاديميين، الذين كانوا يتوقون إلى دفعهم قُدمًا إلى حيث يجربون صفاء السوق ونقاءها. ولك أن تتخيل كيف كان الأمر مثيرًا بالنسبة إلى غلاة المؤمنين بالفكرة، عندما وجدوا بلدانًا لم يقتصر أمر استعدادها على أن تدخل في غمار إصلاحات، بل كانت مستعدة أيضًا على أن تخاطر بكل رفاه البشر الحقيقيين؛ أي بشعوب بأكملها من أجل أن تتصرف بوصفها دراسات حالة بكل معنى الكلمة.

بعدها فرضوا تنويعات على لحن اقتصاديات الصليب، وكانت تسفر عادة عن نتائج دمرت حياة هؤلاء البشر أنفسهم، وكثيرًا ما دفعت إلى عودة الحزب الشيوعي إلى السلطة، ولكن من خلال صندوق الاقتراع هذه المرة. بيد أنه كان من المثير للغاية من الناحية النظرية أن نرقب ما حدث، وبالذات في أجزاء من أفريقيا وأمريكا الجنوبية، فقد كان هذا رغم كل شيء هو ما ظل الغرب - حتى في ذروة تمسكه بالأيديولوجيات - يحرص دومًا على تجنبه، باعتباره أبعد ما يكون عن دواعي الاستقرار الاقتصادي والسياسي في مجتمعات الغرب ذاتها.

مع ذلك.. فقد جاءت نهاية النظام السوفيتي بمثابة نصر مؤزر للعولمة، ومن أسف أن سمحوا بانقضاء لتلك السنوات الأساسية من مراحل التحول، دون أن تخف مجموعة السبعة لتقديم يد المساعدة الجادة إلى الرئيس الروسي ميخائيل جورباتشوف. وبدلًا من ذلك تركوا روسيا تحاول التماس طريقها، مع نذْر يسير من مشورة أصحاب النظريات وقدْر أقل من المساعدة، التي قدموها بعد أن فات الأوان.

النتيجة أن تم بيع أو، بالأدق، تم التخلص من معظم شركات ومشاريع الدولة الكبرى لصالح تكنوقراط الحزب الشيوعي ورجال

المخابرات الأقوياء، فكان أن تركوا روسيا نفسها وقد وقعت نسبة 70 في المائة من اقتصادها في أيدي 36 شركة أو بالأدق 36 فردًا، وتم تحويلها من نظام بالغ المركزية في حكومته إلى نظام متمركز بصورة بالغة في يد القطاع الخاص، بين كل اقتصادات العالم الكبرى. وتم تجاهل كل فكرة غربية تقليدية عن مخاطر تحكّم مصالح الأقلية أو هيمنة الاحتكارات، فجاء أسلوب التحرر المنفلت من جميع الضوابط في إطار هذه العملية الكثيفة من الخصخصة؛ ليؤدي إلى إلغاء ومحو جميع الخطوط الفاصلة بين السوق والفساد وإلى حد العنف الإجرامي. ومع ذلك فعندما تنظر إلى العودة التدريجية لتحكّم مصالح الأقلية أو سيادة الاحتكارات داخل الديمقراطيات وفيما بينها نتيجة لسياسات العولمة، فلن يصعب عليك أن ترى تطور روسيا كمحصلة منطقية لمشورة الخصخصة، التي قدمتها فصائل من خبراء الغرب؛ حيث أسفر هذا كله بصورة شاملة عن كيان للجريمة المنظمة، أصبح قائمًا في قلب النظام الجديد.

ومنذ ذلك الحين، ظل زعماء روسيا يشعرون بإعاقة بالغة إزاء ضرورة الكفاح ضد هذا الهيكل، الذي جمع بين سلطة الشركة وسلطة الإجرام. وفي ضوء هذا الجانب الكئيب، كانت هذه الإعاقة للقيادة الروسية بمثابة أسلوب ماكر لحملها على القبول بموقع، فقدت فيه روسيا مكانتها كدولة ذات أهمية كبرى، فضلًا عن دورها كمنطقة عازلة بين روسيا والغرب، وأيًّا كانت الصيغة التي بدأت روسيا تتخذها تدريجيًّا، فلن تواصل دورها بوصفها الكتلة المعارضة.

هكذا جاء نصر الغرب مشهودًا، ولم يكن في ذلك أي عجب إذا ما أمعنْت النظر في جوانب الديمقراطيات، فكأنك تلمح صدق ما ذهب إليه هارولد نيكلسون، عندما قال: «إن التحالفات تبدأ في التفكك منذ اللحظة التي يزال فيها الخطر المشترك»[1].

كان لا بد أن ينتظر العالم إلى أوائل القرن الحادي والعشرين؛ ليشهد بداية التصدع في الهياكل السياسية والعسكرية القديمة لمرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية. وكان الأثر هنا ليس دعم العولمة، ولكن محاولة فتح خطوط وثغرات في هيكلها. لماذا؟ لأنه رغم قدراتها الكوكبية فقد جاءت الحركة ذاتها من الغرب؛ بمعنى أن جذورها وافتراضاتها نجمت عن افتراضات الغرب في القرن التاسع عشر، وعن تجربته السياسية ونظريته الاقتصادية. وظل نجاحها في الأجل الطويل يتوقف على استمرار وحدة الرأي في الغرب، وقدرة الغرب ذاته على التواصل بطريقة شاملة مع بقية سكان المعمورة.

وربما كان أكثر الجوانب إثارة في انهيار الكتلة السوفييتية ذلك التفكك السريع للبرامج الاجتماعية، سواء داخل روسيا أو في البلدان المجاورة لها. كان هناك عدد من كبار المفكرين، ممن كانت تربطهم صلات مع هذا الجزء من العالم، إلا أنهم باتوا يرون أن إلغاء نظم الحماية الاجتماعية القديمة، في مقابل تحويلها إلى شبكة الأمان للطبقة الوسطى على الطريقة الغربية - وكأنه إسقاط على ما سوف يحدث في الغرب على مدار العقد التالي، يرصدون الانهيار الأساسي للنظام الشيوعي، وكأنه تجربة في مجال العولمة النيوليبرالية بما يدلل على أن بوسعك تفكيك آلة باهظة التكاليف كهذه، دون أن تدفع مقابل ذلك أي ثمن سياسي حقيقي. «كانت منطقة شرق أوروبا بمثابة معمل الاختبار لتجربة مهمة أخرى، وهي: إلى أي حد يمكن أن نضغط على العمال، دون أن نواجه احتجاجات وحركات تمرد اجتماعية ملموسة؟ هكذا يصبح بالوسع أن نجعل العمالة ممارسة مرنة، بما يكفي لتقليل مطالب العمال الجماعية إلى أدنى حد ممكن»[2]. ومرة أخرى فهذا التفكك كان مرتبطًا بالمشورة، التي كان يسديها مستشارو واقتصاديو الغرب بصورة عاجلة.

جاء العنصر المكافئ لهذا التدهور الاجتماعي متمثلًا في الدمج التدريجي لبلدان حلف وارسو القديم ضمن الاتحاد الأوروبي، الذي ما زال يعتمد شبكته المعقدة في مجال التأمينات. وحتى إذا ما قدر لهذه المحاولات المتعددة المبذولة لجعل النظام الأوروبي أكثر مرونة وأخف وطأة وأشد حرصًا، فليس من بينها ما يقصد إلى النزول به؛ ليصبح نموذجًا لاقتصاد العولمة.

* * *

هكذا كان المناخ السائد خلال أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات، وكان مناخًا إيجابيًّا إلى حد كبير. وعندما لاحت خيبات الأمل، كان الرد هو: أعطونا مزيدًا من الوقت، فنحن بإزاء تغييرات واسعة النطاق، على أن تلتزموا بنظرة هيكلية واسعة وطويلة الأمد، ولسوف تأتي النتائج الإيجابية بسرعة.

ولكن إذا أمعنت النظر بعين محايدة، لأصبح بوسعك أن تلمح تحركات متناقضة إلى حد كبير: صحيح أن العولمة كان يشتد ساعدها باستمرار، ولكنها كانت أيضًا تتحلل وتتفكك أواصرها، ثم تتراجع خطاها.

وربما كان عام 1995 هو نقطة الذروة، مع إنشاء منظمة التجارة العالمية، التي جاءت لتحل محل هيكل التنظيم القديم للتجارة المتمثل في اتفاق التعريفات الجمركية (جات). هنالك تهيأت كل الأسباب التي تدعو إلى ارتياح الأطراف جميعًا إزاء وجود هيئة مركزية، تتمثل مهمتها في إصدار الأحكام في قضايا التجارة.

وما جعل هذا الإنجاز الإداري بمثابة نصر مشهود بالنسبة لإحدى المدارس الفاعلة، فيما جعله أيضًا هزيمة ساحقة بالنسبة لمدرسة أخرى، هو أن كلا الجانبين تعامل مع استحداثات هذه المنظمة بما يتجاوز وجودها

كمنظمة نفعية. لقد بدا الأمر كما لو كانت المسألة هي إعادة تصوّر الحضارة ذاتها من خلال منظور الاقتصاد؛ بحيث وصلت هذه النظرة إلى مرحلة حاسمة. وإذا ما تعاملنا مع الغرض من إنشاء المنظمة في أعمق معانيه، لكان المقصد هنا هو أن أي تبادل دولي يحوي عنصرًا تجاريًّا يمكن الحكم عليه من خلال هذا المنظور. أما الأثر الإيجابي المترتب، فكان معناه أنه لا يوجد أي نظام فعال آخر يُلزم بإجراء التحكيم، في حين أن التجارة هي العنصر الوحيد الذي يتمتع بفكرة التحكيم. وحتى في هذا المجال، فثمة مشكلات يمكن على الأقل التعامل معها، وإذا ما أمكن تسوية المشكلات من وجهة نظر تجارية بسبب هذا النهج الذي يتبع منظورًا اقتصاديًّا، فلا بأس من ذلك على الإطلاق. أما الآثار السلبية المترتبة، فكانت تتمثل في أن القضايا، التي لم تكن تجارية في جوهرها أصبح بالإمكان اختزالها؛ كي تتلاءم مع هذا النظام من القياس النفعي.

وعلى سبيل المثال، فالثقافة ما أن تعبر الحدود حتى يمكن معاملتها أساسًا بوصفها نشاطًا تجاريًّا، يخضع من ثم إلى ما تراه منظمة التجارة العالمية، ويمكن كذلك معاملة الغذاء على أنه مجرد صنف أو سلعة ثانوية تدخل إلى جوفنا. وعليه.. فإذا سولت لنا أنفسنا أن نبتّ في شكل ما نأكله، لكان بالإمكان رفض هذا الأمر بوصفه تدخلًا في القضية الأساسية، المتصلة بتنافس الصناعات الزراعية. والأمر كذلك بالنسبة لمعاملة قواعد الصحة الوطنية والأغذية، وهنا كانت سرعة النظر إلى ذلك بأنه تدخل حمائي. ويصدق الأمر أيضًا على جميع المشكلات المتصلة بالوسم والتصنيف وقضايا المنشأ والجينات وقاتلات الحشرات ومبيدات الآفات والأسمدة، وهي من مسائل الأولوية لدى المواطنين، ولكنها لم تكن لتشكِّل سوى شواغل ثانوية لمنظمة التجارة العالمية؛ حيث أصبح الغذاء مجرد مسألة منافسة وتجارة لا أكثر ولا أقل.

وفيما أصبح المواطنون طرفًا مشاركًا في أساليب التعامل مع انحرافات التكنولوجيا، كما هو الحال مثلًا في مرض جنون البقر، وفيما يتصل بالظروف والأسعار المحيطة باستخدام العقاقير الصيدلانية، فقد جاء إنشاء منظمة التجارة العالمية، فيما يبدو، ليشير إلى أن مثل هذه القضايا ينبغي معالجتها أولًا بوصفها مجرد مسألة تنافس صناعي. وعليه، فإن مشاركة المواطنين كانت تعد شكلًا من أشكال الحمائية. وبغير أن تستند رغبات المواطنين إلى حقائق علمية مؤكدة، وهم يختارون لأنفسهم، فإن هذه الرغبات كانت تعد مجرد آراء لا تلقى أي ترحيب. وهكذا كان الحط من شأن مبدأ التحوط، فيما كانت أهمية هذا المبدأ موضع تركيز من جانب عدد متزايد من جماعات المصالح العامة.

قبل كل شيء بدأ القلق يساور الناس إزاء تطور فكرة الاختيار: لقد سمعوا من يعلن أن العولمة - على الأقل من الناحية التجارية - هي عنصر فعَّال لتوسيع مساحة الاختيار. ولكن ها هي المسائل تتكشف بحيث لا يصبح الاختيار مفهومًا يجسد حق المواطن في أن يقرر ما يضعه هو أو هي في معدته، ولا يبتّ في شأن الأولويات الاجتماعية التي يعتمدها. وبدلًا من ذلك، كان الأهم هو تركيز الاختيار على رغبات الشركات وعلى قراراتها، بشأن أسلوبها المتّبع في تحقيق الأرباح؛ مما كان يعني تقييد خيارات الأفراد الشخصية.

ولقد سبق ألفريد إيكيس إلى القول بأن: «الذين أوصلونا إلى منظمة التجارة العالمية هم «الثوريون الحقيقيون في القرن العشرين»[3]. وكان رئيس مجلس إدارة فورد مقتنعًا بأننا «نتحرك قُدمًا نحو عالم بغير حدود.»، كما أن منظمات الأعمال التجارية الدولية أعربت عن ارتياحها، عندما أعلنت أن «القطاع الخاص هو المصدر الرئيسي لخلق القيمة المضافة وإيجاد الثروة وفرص العمل... كما أن التنظيم والضبط الذاتي للأعمال ثبت أنه أكثر السُّبل مرونة لتحقيق النتائج».

بهذه الطريقة، كان مروجو العولمة قد أبقونا في حال من الاقتناع، فالسيدة تاتشر في غمار أزمة أخرى حدثت سنة 1985 قالت: «إن إغراء الحواجز التي تعوق التجارة الحرة يظل الأقوى من نوعه عندما يضعف النمو الاقتصادي. ولكن فيما تبعث الحمائية شعورًا سطحيًّا بالارتياح، فإن الآثار اللاحقة تظل مؤلمة... وحينها تتراجع خطى الحداثة، وعليه لا بد من إزالة الحدود التي تعوق نظام التجارة المفتوح»[4].

قالت مثل هذا الشيء في ماليزيا، وبعدها بثلاث عشرة سنة جاءت قيادة ماليزية واعية وحصيفة. وفي غمار أزمة خانقة، أثبتت هذه القيادة أن العكس على طول الخط هو الصحيح[*].

لكن السيدة تاتشر لم تكن تشجعنا على أن نتصرف بطريقة طبيعية ولا واقعية، وقصاراها أن كانت تحيل إلى ما وصفه هيرمان كاهن بأنه«أيديولوجية التقدم»؛ بمعنى أنك إذا ظللت تحث الخطى فيما تعتقد أنه اتجاهك إلى الأمام، فإن العالم سوف يتكيف مع خطاك وبعدها يتحقق المراد، وكل ما هنالك أن تتيح لها مزيدًا من الوقت.

(*) الإشارة هنا إلى الزعيم الماليزي مهاتير محمد، «المترجم».

13

عام 1991

في عام 1991 عاودت نزعة القومية ظهورها على غير انتظار، ولكن في أسوأ صورها. وحينها بدأت تتكشف حقيقةُ أن العالم كان يمكنه أن يساير، أو لا يساير، خطى العولمة. ولو كنت تذكر منطقة البلقان لأي فرد في العالم الغربي، لارتسمت على وجهه إمارات التشاؤم بسرعة ملحوظة، *فماذا تتوقع؟ البلقان!!*

ثمة أسلوب مبسط يستبعد أن يكون ما حدث في البلقان راجعًا في معظمه إلى فشل الغرب، الذي سيطرت عليه فكرة اقتصاد العولمة فانصرف انتباهه عن مجتمع كان يدمر نفسه. ورغم كل شيء، فالحقائق الأساسية بسيطة: لقد عاودت نزعة القومية السلبية ظهورها، وكأنما تدفعها روح الثأر، وجاء ظهورها مرة أخرى في أبعد الأماكن المحتملة، وهي أوروبا نفسها.

كان أشد دعاة العولمة السياسيين يتبعون نهجًا ثنائيًّا إزاء الخطاب العام من أواخر السبعينيات وما بعدها: لقد ظلوا يتكلمون بغير انقطاع عن التكامل الاقتصادي الدولي، وفي الوقت نفسه كانوا عاكفين على كبس الأزرار القديمة لقومية القرن التاسع عشر؛ من أجل أن يكسبوا الانتخابات: كان هذا واضحًا في حالتيْ رونالد ريجان ومرجريت

تاتشر. ولكن كان بوسعك أن تلمح هذا الأمر بصورة أو بأخرى في ما يكاد يكون أي مكان آخر. ففي إيطاليا، كانت هناك 3 أحزاب تعبر عن أبسط أنماط القومية، مقترنة بأبسط أنماط نظرية السوق الحرة وظلت في حال من التصاعد، فضلًا عن نمو نزعة الشعبوية الزائفة وتزايد احترامها على صعيد الأمريكتين.

هذا التلاعب بالخطاب الشعبوي المصطنع، سواء أكان الأمر جادًا أم كان بهدف تشتيت الانتباه، كان خطيرًا في كل حال. ومع أوائل التسعينيات، لاحت علامات متزايدة بشأن أقوام، كانوا على مشارف الإحساس بالاغتراب في عالم تسوده نظريات العولمة المجردة، فجاء الارتداد إلى النزعة القومية في صيغتها العتيقة.

لست أشير إلى أن وحوش الحرب الأهلية في يوغسلافيا كانوا من نواتج العولمة، لكن ما من شيء يحدث بمعزل عما يجري من حوله. وعليك أن تسأل نفسك: لماذا كان الأوروبيون على هذا القدر الكارثي من عدم الاستعداد لما حدث في عام 1991، عندما قررت كل من سلوفينيا وكرواتيا الانفصال وعندما تدخّل الجيش اليوغسلافي؟

لم يقتصر الأمر على مجرد أن كان زعماء أوروبا غير مهيئين فكريًّا لاتخاذ إجراءات عسكرية، كان يستلزمها أمر الحيلولة دون وقوع تلك المأساة الإنسانية: كانوا أيضًا غير مستعدين أخلاقيًّا وغير مستعدين سياسيًّا، وبدوا عاجزين عن التركيز على حقيقة أن ثمة نزعة قومية بالغة السلبية تفعل فعلها في تلك الفترة. وربما ساد الشعور لديهم أن ثمة كابوسًا ينبثق عن ماضيهم القريب، وربما كانوا يأملون أن يستيقظوا فيجدوه مجرد أضغاث أحلام، والمهم أنهم بدوا على قناعة عميقة بأن العالم - وأوروبا بالذات - لم يعد يتصرف على هذا النحو، لدرجة أنهم لم يحملوا أنفسهم على التفكير في الأمر، أو التصرف إزاءه بحال من الأحوال.

والحقيقة هي أن زعامات أوروبا وإدارتها كانت مشتتة الفكر على مدار سنوات؛ لأنهم كانوا سادرين في اتباع النهج، الذي اتبعوه عن حسن نية، وهو النهج التكنوقراطي من أجل بناء نظام قاري. وعلى نطاق أوسع، كانوا على قناعة بأن العالم يستجيب بالذات إلى الآليات الاقتصادية وأحيانًا إلى آليات الإدارة، وفي نهاية المطاف إلى المفاوضات السياسية العميقة الجوهر، وكانوا ينظرون إلى النزعة الشعبوية على أنها مجرد أسلوب لتشتيت تركيز السكان، فلم يعد يخالطهم ذلك الإحساس بأن البشرية يمكن أن تتصرف على نحو، كان من أسوأ ما يكون.

وبصرف النظر عن يوغوسلاڤيا، كان من المهم تذكّر أنه بعد عام 1989 شهدت الساحة نحو 25 بلدًا جديدًا أو بلدًا حديث الاستقلال، ومعظمها لم يشهد ديمقراطية من قبل، ولا عرف نظامًا قانونيًّا يستند إلى المواطنين، ولا جرّب سوقًا حرة حديثة. كانت أحلامهم - وقد أصبحت في حكم الواقع لأول مرة - أحلامًا مختلفة لقوم مختلفين، يستندون إلى تواريخ مختلفة: پولندا كانت تراودها طموحات على مدار قرون، لأن تصبح لاعبًا أساسيًّا على مسرح القارة. والنصف التشيكي من رقعة تشيكوسلوڤاكيا كان لديه بطل مثقف يتبوأ مكان الزعامة(*)، إضافة إلى خلفية صناعية متقدمة. و كانت مُلدوڤا تعاني الفقر وسرعان ما أصبحت ديكتاتورية عسكرية فاسدة تتعاطى تجارة المخدرات والأسلحة، وبعد ذلك كانت هناك البلدان التي تحمل لقب ستان: كردستان(**) وطاجيكستان وغيرها ممتدة على طول الحدود الإسلامية الجنوبية لروسيا، ومن ثم بدأت في عملية بناء الدولة من الصفر.

(*) الإشارة إلى الزعيم ڤاكلاف هاڤيل، «المترجم».

(**) تأمل ! «المترجم».

بهذا كان لدى أوروبا سبب قوي لكي يتشتت انتباهها. ومع ذلك، فمنذ وفاة تيتو زعيم يوغوسلاڤيا في عام 1980 ، وعلى مدار وقت طويل، كانت كل حكومة أوروبية تتلقى تحذيرات واضحة من سفارتها في بلجراد. وقد أمضيت من جانبي وقتًا طويلًا هناك خلال عقد الثمانينيات، وكل من صادفته كان يكرر أن الأحوال لن يقدر لها الدوام، إضافة إلى وجود فراغ عميق فضلًا عن أن كان الانفجار وشيكًا، وكان بوسعي أن أشهد بين حين وآخر ذلك النوع من الانفجارات اللفظية، التي تكشف عن كمّ العنف الشديد الكامن تحت السطح، ثم وقعت بالفعل حركات من الشغب وحوادث قتل في كوسوڤو. فيما ظلت كل من لوبليانا وزغرب تشهد حديثًا متواصلًا عن التمرد، وكان جانب كبير من هذا الحديث يتعلق بالصراع العرقي والحقوق العرقية وكوامن الضعف العرقية للفئات الأخرى.

وعلى مدار ذلك العقد الطويل الذي تخللّته سنوات من التفكك والانحراف، كانت الحكومات الغربية إما صامتة وإما عاكفة، وهذا هو الأسوأ، على ممارسة ألعاب سياسية صغيرة في الفراغ اليوغسلاڤي. وكانت ألعابًا من الطراز العتيق، وربما كانت تلك الحكومات نفسها تحاول تنفيس البخار؛ باعتبار أنها في أوطانها وفي إطار الدبلوماسية العامة، كان عليها أن تتباعد عمدًا عن الأنماط التقليدية للمنافسة القومية.

في عام 1988 أمضيت صباحًا في بلجراد مع ڤاسا كوبريلوڤيش البالغ من العمر 90 عامًا ، وكان آخر من بقى على قيد الحياة من العصبة التي اغتالت الأرشيدوق فرديناند في ساراييڤو في عام 1914 ، وكانوا بهذا يختمون القرن التاسع عشر ويمهدون لمولد القرن العشرين. كان قد عاش بعد كل شيء: السجن وأحكام الإعدام والمقاومة، بل وتولى

منصب الوزارة، وكان يشعر بوضوح بأن العالم يتهاوى من حوله ومع ذلك كان يقول: «إن البلدان التي ما زالت تختار خوض الحرب لم تنهض بعد»[1] تنهض من ماذا؟ من ربقة الخوف أو من القومية القائمة على أساس الخوف.

لم تكن أوروبا ولا بقية الغرب على استعداد لرؤية هذا الواقع. وعندما بدأ الاقتتال في يوغوسلافيا، كان كل ما فعلته وزارات الخارجية المتعددة في البلدان الديمقراطية هو أن سحبت ملفاتها القديمة عن البلقان، وكأنها كانت ما زالت صالحة لعام 1914؛ فاختار الفرنسيون تأييد الصرب، واختار الألمان تأييد الكروات، واختار الآخرون على المنوال نفسه. وبدا الأمر كأنها رفضوا القومية لأنفسهم، ولكنهم قبلوها عندما تعلقت الأمور بقوم أقل تطورًا حتى لو كانت تلك قومية في أبسط أشكالها. وبوحي من غايات السياسة الخارجية، عمد كل بلد غربي إلى تقليب دفاتر الفكرة القديمة للتحالفات العرقية، المستندة إلى النزعة القومية وبيعت الأسلحة، أو قدمت كميات منها فازداد العنف اشتعالًا.

بعد ذلك وفي أحد الأيام، بدا الناس خارج يوغوسلافيا، وقد أفاقوا من غفوتهم، فأدركوا بغتة أن ليست هذه هي اللعبة المتعارف عليها، وأن القومية السلبية عادت في حقيقة الأمر، والأسوأ أنها كانت وباءً ينتشر في قلب أوروبا.

هذه الصحوة استغرقت سنوات كثيرة، وشهدت عمليات عديدة من التطهير العرقي في الوقت نفسه، وكأنما كان الأمر ينطوي على كوميديا سوداء أخرى، فإن النخب الدولية التي كان يقودها الاقتصاديون والاستشاريون، الذين رأوا في أنفسهم صوت الحتمية الجديدة للعولمة كانوا يخرجون من اجتماعات العولمة ليبرموا عقود الخبرة الاستشارية،

ومن عاصمة قومية إلى عاصمة قومية أخرى، يثرثرون حول القوى الاقتصادية للعولمة، التي كانت تجعل الدول القومية تدريجيًّا كيانات لا أهمية لها. وفيما كانوا يتحادثون، كان هناك آلاف من البشر يقتلون ومناطق بأكملها تطهَّر عرقيًّا؛ من أجل تمهيد السبيل لاصطناع دول قومية تقليدية. كل ذلك فيما كانت قوات الأمم المتحدة تكافح لإحداث أثر رغم انحصارها ضمن إطار قواعد تدعو للارتباك، بل وتتسم بالتناقض والتضارب بين مختلف الأوامر الصادرة. وبالنسبة لهذا الأمر، لا يمكن لوم الأمم المتحدة؛ لأن المشكلة الحقيقية كانت تكمن لدى الحكومات الغربية، التي كانت عازفة عن تركيز اهتمامها للتعامل مع تلك العودة للوجه القبيح للقومية، بكل ما يترتب على ذلك كاملًا من آثار. كان هذا كله يحدث على مرأى من الجميع وعلى طول الطريق الذي استغرق ألفي سنة؛ ليربط بين الإمبراطورية الرومانية الغربية والإمبراطورية الرومانية الشرقية وعاصمتها في القسطنطينية، وكان الطريق يمر مباشرة من خلال مركز سارايفو، التي كان مصيرها الاستشهاد، قبل أن تصل الأحداث إلى نهايتها.

ولو قيض لك أن تذكر يوغوسلافيا على مسمع من هذه الصفوة المشغولة بحكاية الحتمية الاقتصادية لأجابوك بعبارة: «آه!. البلقان»، ثم هزوا أكتافهم أو حاولوا وصفها بأنها مجرد تقلص معوي أو أنها آخر اندلاع لنزعة القومية. وكان ذلك أمرًا غريبًا، فما كان من صلة واقعية في رأيهم بين اقتصاد العولمة وحدوث هذا النوع من الملابسات.

والحاصل أنه مع انتهاء نوبة الإصابة بهذا التشنج أو مع قرب انتهائه في عام 1995، كان مئات الآلاف من البشر قد لقوا مصرعهم، وكانت أوروبا قد أفاقت بالصورة الواجبة؛ فالأوروبيون الذين أرادوا أن يفكروا في الأمر، أدركوا حقيقة أنهم فشلوا في الاستجابة إزاء مشكلتهم

الخاصة إذ كانت مشكلة تتعلق بالدولة القومية. لقد حوصروا ضمن منطق تكنوقراطي شهدته قارتهم، فضلًا عن منطق اقتصادي وإداري جاءت به العولمة. وقتها تعيّن على الولايات المتحدة أن تتسلم زمام القيادة لإنقاذهم من أنفسهم، وكان معظم قادة أوروبا يعرفون أنهم فشلوا ولو لم يعترفوا بهذا علانية.. والمهم أنهم شرعوا في الاستعداد ولو ببطء؛ كي لا يفشلوا من جديد.

كان هناك الجانب الآخر من تلك اليقظة، فعلى المستوى العام كانوا لا يزالون مقتنعين بأن القوى الاقتصادية تسيطر على سائر القوى الأخرى، ولكن بينهم وبين أنفسهم كانوا يعترفون بأن الأمر ليس على هذه الصورة.

يتكلم برنارد كوشنر الذي تولى بعد ذلك إدارة كوسوفو عن إحساس الناس بالافتقار إلى الأمان، ومن ثم حاجتهم للانتماء إلى جماعة ما، وكيف أن أي جماعة ترى في التنوع عدوًّا لها، فيقول: «من السهل استخدام القومية لسحق التنوع، وهذا أسهل من الاعتماد على التنوع لإزاحة القومية»[2] أما لويز أربور، التي عملت مفوضًا ساميًا للأمم المتحدة لحقوق الإنسان.. فكانت قد خبرت بانتظام هذا النمط من القومية، عندما تولت منصب كبير ممثلي الادعاء في المحكمة الجنائية الدولية، وهي تحذر من أن الذاكرة الجماعية يمكن أن تخلط بين«دقة الواقع ووهم الخيالات والكنايات والاستعارات»، وهذا الخلط يبرر حدوث أفعال غير مقبولة؛ لاسيما إذا ما تظاهر الآخرون بأنهم يقبلون بعملية الخلط، وهذا بالضبط ما فعله الغرب في الأيام الأولى من ذوبان الكيان اليوغسلافي.

والحاصل أنه مع وصول العولمة إلى ذروتها، عاودت أسوأ أنماط القومية السلبية الظهور ، وكانت يوغوسلافيا هي الرحم الذي ولدت فيه، وإن لم تكن هي الموقع الوحيد. وللذين يحرصون على رصد حركة الأحداث، فإن الافتراضات الأساسية لمقولات العولمة بدأت بدورها في التفكك.

14

أيديولوجية التقدم

من علامات هذا التفكك ما كان يتمثل في تزايد الانفصام بين نظام العولمة وحياة الناس. ورغم العنف الذي أصاب يوغوسلافيا والفوضى، التي ضربت أطنابها في الكتلة السوفييتية السابقة، وقد كانت رغم كل شيء قارة ونصفًا من البشر، جاء انهيار أفريقيا مع ما تبعه من انهيارات في أمريكا اللاتينية. ولكن لم تلح أي علامة تشير إلى أن هذه الظواهر أثرت على الرأي السائد، بأن العالم ينبغي الإطلالة عليه من منظور اقتصادي. وبلغ الأمر أن أصبحت البطالة المرتفعة والنمو البطيء أمورًا ذات طابع مؤسسي، بمعنى أنها كانت ظواهر دائمة. لكن لم يبد على أي ممن بيدهم مقاليد الأمور أنه أدرك حقيقة هذا الفشل. وبصورة أدق، لم يكن أي مسؤول، ولا أي من دعاة الأيديولوجيات المحيطين بهؤلاء المسؤولين، بقادر على تدبّر أمر هذه الظواهر بوصفها فشلًا لنظرية العولمة، التي كانت تتزايد قوتها على مدار عقدين من الزمن؛ أي على مدار ضعف مرحلة حكم نابليون بونابرت وأربعة أضعاف مرحلة اندلاع حرب عالمية.

وربما أخفى وجه هذه الحقيقة وجود مؤشرات أخرى عن تقدم العولمة، فكان أن اعتبرها البعض إيجابية، حين واصلت الشركات

نموها وزاد عدد وحجم حالات الاندماج والاستحواذ؛ خاصة تلك التي شملت شركات في عدة بلدان[1] ، ثم تضاعف عدد هذه الصفقات وزاد حجمها في التسعينيات، فيما كان أكبر مجال للنمو هو مجال الخدمات. ولم يكن ذلك ليرجع إلى نجاح حاسم في هذا المجال بقدر ما أن الخدمات شكلت قطاعًا، كان الأقل اعتمادًا على عنصر الجغرافيا. وبقدر ما كانت الشركة عبر الوطنية دولة افتراضية، كان قطاع الخدمات صناعة افتراضية.

هذه الفترة التي أوصلت إلى عام 1995 سادها قدر من الثقة في النفس ومن الارتياح الذاتي بالنسبة لدعاة العولمة.. أيامها كان منتدى داڤوس ينعم بقمته بوصفه بلاطًا، يتوق الكثيرون إلى أن يطرقوا أبوابه، وكانت هناك أيضًا الحاجة الدرامية لأي أيديولوجية اقتصادية، بمعنى الرغبة الشديدة في ارتضاء تصديق ما يجري تمثيلًا على المسرح على ضوء «وحدات الدراما الكلاسيكية الثلاث، وهي: المكان والزمان والأحداث»[2]. في تلك الفترة أيضًا كانت تتطور فكرة تقليدية عن الطبقة، ولكن بطريقة لم تشهدها الساحة الدولية منذ ما قبل عام 1914. وكانت هذه الفكرة يجسدها نظام طبقي جديد يضم لاعبين جددًا، حيث أصبحت اللمسات الرقيقة القديمة المتعلقة بطريقة الملبس وأساليب النطق وآداب المائدة أمورًا غير ذات موضوع، في حين أن الألقاب وحجم النفوذ ودرجات الخضوع وتطور نزعة التواطؤ بشأن أسلوب التعامل مع القضايا من خارج نطاقها، كل ذلك كان في حالة ازدهار.

هكذا أصبح الانشغال بشأن من يملك ماذا، وما إذا كانت هذه الملكية تحترم حدود الدول، من قبيل الأعراف التي تجاوزها التطور؛ فأصبحت بعيدة عن روح العصر؛ فما كان مهمًّا هو الاستثمار والاندماج وتضخيم حجم المؤسسة، وكان معنى التوافق بين الآراء هو أن عليك

التصرف علنًا، كما لو كانت الجغرافيا قد أصبحت أمرًا باليًا من سقط المتاع.

وكما يحدث غالبًا في أي نظام طبقي، فمن يتربعون على القمة غالبًا ما يقولون ما لا يفعلون ومالا يقصدون، وقصاراهم مجرد طمأنة لاعبي الأدوار الأقل أهمية. ولذلك ففيما يتاح شيء يمكن بيعه للأجانب في الاقتصادات الأكبر حجمًا، فإن هذا الشيء كان محدودًا، بل ويفتقر إلى التشجيع بصورة غير رسمية. وفي الاقتصادات الأصغر حجمًا أو الاقتصادات ذات المواقع الطَّرَفية، نجد أن الملكية الأجنبية من خلال الشركات عبر الوطنية تتجاوز الثلث لتصل إلى 50 في المائة. ولهذا كان قادة قطاع الأعمال من تلك الأماكن يعتزون كثيرًا بقدرتهم على التواؤم مع الهياكل الدولية؛ إذ لا يربطهم أي صلة بالملكية الوطنية، ولم يبد عليهم أنهم يلاحظون أنه في ظل وجود اللاعبين الكبار، يصبح خطابهم في واقع الأمر مونولوجًا من جانب واحد.

ومن العلامات التي كانت تنبئ بأن بلدًا ما يخسر مكانته ارتفاع درجة بارومتر المِلكية الأجنبية. وقد ساور القلق مصلحة الضرائب الأسترالية في عقد التسعينيات إزاء الانخفاض الشديد في ضرائب الشركات المتعددة الجنسية. وكان السبب بسيطًا، ففي ظل العولمة تحركت الملكية الأجنبية من نسبة 20 إلى 60 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي[3]، وكان يمكن أن ينصرف نمط التفكير نفسه إلى كندا ونيوزيلندا. ومن جوانب هذه الظاهرة السلبية ما كان يرتبط بالقرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين؛ حيث سادت النظرية البريطانية للتجارة الحرة، التي حاولت البلدان الصناعية في إطارها أن تلعب دورًا مهيمنًا في البلدان ذات الأساس السلعي. وكما يوضح الاقتصادي الأمريكي الشهير في القرن التاسع عشر، هنري كاري، فإن «إنجلترا

ظلت تحارب المجتمعات الزراعية في العالم؛ من أجل تخفيض أسعار منتجاتها الأوّلية»، والفرق اليوم هو النسبة؛ المئوية المرتفعة للأغذية والصناعات السلعية الأخرى، التي يتم تنظيمها في إطار الشركات عبر الوطنية وتعود ملكيتها إلى الاقتصادات الصناعية، وقد واكبت هذه الظاهرة ما حدث من انهيار معظم أسعار السلع في ظل العولمة.

وجاءت العلامة الأخرى متصلة بالمستويات العليا من القيادة. وهكذا، شرعت فنلندا في رؤية أنجح شركاتها، وقد بدأت تنقل أنشطة مكاتبها الرئيسية إلى الخارج. والسبب هو تكاليف الشبكة الاجتماعية الفنلندية، وربما كان السبب الآخر غير المعلن، والذي يتمثل في أن عمليات الاندماج الدولية تجذب مقار الشركات إلى عدد أقل من الأماكن الأكبر حجمًا. ويقول چون روجي: «هذا الطلاق المتزايد بين الملكية الوطنية وموقع الإنتاج يمكن أن يفضي إلى آثار متناقضة تمامًا في مجال السياسات، بل وإلى إمكانية احتمال إصابة السياسات بالشلل[4]، فإذا ما اتجهت الشركات الدولية إلى تجميع أكبر مستوياتها الإدارية في أماكن قليلة، لنجم عن ذلك آثار خطيرة بالنسبة للمواطنين في موقع آخر، وكذلك بالنسبة لأنشطة موازية أخرى، من قبيل الدراسات البحثية والدعم المجتمعي.

وهناك عنصر مختلط آخر، يتمثل في أن تحرير الأسواق الدولية من الضوابط أدى إلى مزيد من تيسير الاستثمار الأجنبي. وقد ذكرت بلدان حول العالم أنها في حاجة إلى استثمارات أجنبية لتمويل تنمية اقتصاداتها، ولكنها قلما كانت تميِّز بين نوعي الاستثمار الأجنبي: الاستثمار من أجل بناء شيء ما، أو مجرد الاستثمار لشراء شركة مكتملة البناء. النمو الأول هو استثمار حقيقي، لكن الثاني هو مجرد قسيمة أو كوبون مدفوع، مقابل شكل كسول وخبيث من أشكال الحرمان من الأصول على المستوى الدولي.

في 3 ديسمبر/ كانون الأول سنة 1984، وقعت حادثة في الهند كان يمكن أن ينظر إليها بوصفها نذيرًا بجسامة الأخطار، التي تنطوي عليها هياكل الملكية عن بُعد، ففي بوبال تعرض مصنع يونيون كارپريد إلى خطر تسرب ضخم؛ إذ كان يعمل في مجال الكيماويات في ظل ظروف، كان يمكن أن تكون غير قانونية في الولايات المتحدة. وهكذا لقي 3.000 حتفهم من البشر في ظرف ساعات، ثم 15.000 إنسانًا بعد ذلك كما أصيب 200.000 نسمة بإصابات خطيرة، فيما لا يزال 500.000 إنسان يحملون بطاقات صحية، بوصفهم حالات خاصة.

طار رئيس مجلس إدارة يونيون كارپريد لإبداء تعاطفه، وراعه أن يجد نفسه مقبوضًا عليه، كما راعه احتمال الخلط بين مهنة المدير والمسؤولية الأخلاقية عن الإجراءات، التي تتخذها الشركات المعنيّة، واستطاعت الشركة أن تحرره فكان أن فرّ من البلد لتُعقد مفاوضات، مشكوك في أمرها مع مستوى ما في الحكومة الهندية؛ مما أفضى في نهاية المطاف إلى تسوية ضئيلة بمبلغ 470 مليون دولار، وبذلك أغلقت الملفات.

ما زال المصنع مهجورًا. وما برح يحوي خمسة وعشرين طنًّا من النفايات السُّمية التي تغطي أرجاء المكان. ومن وجهة نظر عولمية، فإن الشركة، وهي الآن جزء من داوكيميكال بدت هي نفسها وكأنها مصدومة، عندما اكتشفت أن العالم الحقيقي يحوي واقعًا جغرافيًّا محددًا، وأن هناك إمكانية لتحمّل المسؤولية على أرض الواقع الحقيقي غير الافتراضي.

مع ذلك فقد نسوا، إن كانوا قد أدركوا أصلًا، الافتراضات الأوسع نطاقًا بشأن الأسواق الحرة، وتلك أمور محورية بالنسبة إلى نظريات آدم سميث وأفكار دعاة التجارة الحرة، في القرن التاسع عشر. لقد افترض

سميث ودعاة التجارة الحرة قيام وحدة فيها بين أشكال المِلكية وموقع الإنتاج ومقر الشركة، وربما لم يعد هذا مناسبًا. وإذا لم يكن الأمر كذلك، فإن الافتراضات الأخرى التي طرحوها بشأن الأسواق قد تحتاج إلى مناقشة بدورها، وربما تكون هذه الافتراضات أيضًا لم تعد مناسبة. ورغم كل شيء، فإن نظريات أوائل القرن التاسع عشر افترضت أن الأسواق الحرة والتجارة الحرة من شأنهما خلق فرص العمل، والمساهمة في حصيلة الضرائب وتحسين الهيكل الأساسي الاجتماعي وتعزيز القيادة، لا في إطار السوق وحدها، ولكن أيضًا في إطار المجتمع بشكل عام.

وهذا يعيدنا إلى داڤوس واشتداد ساعده إلى حيث يصبح بوصفه صورة لبلاط ملكي، ويجدر أن نتذكر أن أثر أي نظام للبلاط كان دائمًا هو المباعدة بين الطبقة الأرستقراطية والتزاماتها الجغرافية، وهذا ما يفضي، في ظل كل نظام إلى سقوط تلك الطبقة. وكلما أمعنوا في استعلائهم، ازداد انفصالهم عن الواقع الذي يفيدون منه، ومن ثم يستبدل بهم قوم غيرهم بطريقة أو بأخرى.

* * *

هنا تثور ست نقاط عملية من واقع أيديولوجية التقدم سالفة الذكر.

أولًا: الشركات العالمية هي هياكل، تقصد إلى دمج وتوحيد ما تسيطر عليه، وقصاراها أن تعمل تلقائيًا على تفريغ الأنشطة المنفّذة؛ من أجل ممارستها خارج المجتمعات الأصغر حجمًا أو الأكثر انعزالًا، اللهم إلا إذا توافر أمامها سبب وجيه للبقاء. وهذا يشكل تحديًا للأنظمة الديمقراطية، التي لا تستطيع العمل إذا ما تعرضت أجزاء كبيرة من دولها القومية للإهمال الاقتصادي. كما أن هذا أمر تشوبه سلبية خاصة، إذا ما جاء هذا الإهمال مدفوعًا بتطبيق نظرية، يعتنقها القادة أنفسهم،

ومن معهم من كبار التكنوقراط. ومثل هذه الحالة لا تخضع لقوى الحتمية، بل إن ثمة خيارًا هو الذي اعتمده ولاة الأمور، وقد تكون مشكلتهم أنهم باعوا النظرية إلى مواطنيهم، دون أن يفسروها في واقع الأمر، ولكونهم مؤمنين بها فقد لا يستطيعون تفسيرها أصلًا.

ثانيًا: في ظل الأسواق الجيدة التنظيم، توجد قواعد ضد الإغراق، وهذا أمر لا جديد فيه بعد أن ظل مطبقًا باستمرار آلافًا من السنين، فلن تتحقق المنافسة إذا كان هناك من يستطيع إغراق بضائع زهيدة الثمن في الأسواق؛ من أجل القضاء على الهياكل المحلية كي تحل هياكله محلها. وقد درجنا على التفكير في أن الإغراق هو العمل على إتاحة سيل من الفوائض السلعية المسعَّرة دون قيمتها. ولكن في ظل اقتصاد استهلاكي، يمكن النظر إلى جميع السلع على أنها فوائض، وتستطيع أن تقول إن العولمة كنظام أدت إلى تطبيع عملية الإغراق؛ حيث يقال تأييدًا لذلك أن الإغراق هو الوسيلة الوحيدة، التي تتيح للزبون أن يشتري بأرخص سعر. لكن هذه المقولة تتجاهل أهمية وجود سوق مستقرة تتيح المنافسة، ويمكن أن تتعرض للضرر من جراء هذا الأسلوب من التسعير. وأسوأ وأخطر شكل مؤسسي للإغراق الحديث هو الزراعة المصنّعة. لماذا؟ لأنها تقوض قدرة المزارعين، سواء في مجتمعات الإنتاج أو الاستهلاك على الحصول على ربح، يؤدي إلى إبقائهم عاملين في مجال الزراعة.

ثالثًا: هناك شكل آخر من أشكال إغراق ما بعد الحداثة: إن الحماية التي تضفيها منظمة التجارة العالمية تتيح لأصحاب الملكية الفكرية أن يبالغوا في تسعير سلعهم، بحيث يمكنك أن تسمي هذا إغراقًا معكوسًا.

رابعًا: وهو أمر يتصل بعصرنا حيث يمكن القول بأن هناك شكلًا آخر من أشكال الإغراق، ويتمثل في التزايد البالغ للتجارة الدولية،

التي تتم على مستوى الشركات عبر الوطنية؛ كوسيلة للحصول على أرخص الأجزاء دون التعامل في السوق نفسها، وتلك عملية نقل داخلي. ومنذ سنوات قليلة، كان من المتصور أنها تشكل ثلث ما يسمونه بالتجارة، وقد ذكرت سابقًا إن من السذاجة التعامل مع هذا الأسلوب من المنظور نفسه على أنه تجارة أخرى، وبدلًا من الاحتفال بهذه الظاهرة بوصفها إحدى قصص النجاح في مضمار التجارة، فربما يتعين علينا أن نسميها إغراقًا داخليًّا أو إغراقًا هيكليًّا.

ومن عجب أن هذا النظام من الشحن الداخلي ينجم عنه في غالب الأحيان أثر الفصل، بين تكاليف الإنتاج التنافسي وسعر البيع. وتزداد هذه الثغرة اتساعًا لدرجة أن النظام الداخلي يسمح لهذا النوع من الإغراق بالاستمرار، كما يسمح للشركة أن تحقق من ورائه ربحًا طائلًا. وهذا نوع من أنواع مراكمة الثروة دون أن يشكل نموًّا اقتصاديًّا، بل إنه يدفع الشركات عبر الوطنية إلى إنفاق هذه الأموال، من خلال استمرار عمليات الدمج والاستحواذ، رغم أنه يزيد من تدمير ذلك النوع من المنافسة الذي ينتج النمو.

هذه الأشكال المختلفة من المنافسة غير الشريفة أو المنافسة المشوهة يمكن النظر إليها، بدورها، كأنها نوع جديد من أساليب التلاعب بالأسعار، وهي تذكّرنا بأن توحيد الشركات عبر الوطنية لا يتصل إلا بأسباب واهية بالشركات العالمية المفتوحة، في إطار أعراف التجارة الحرة، بقدر ما يتصل أكثر بالجانب المظلم من النزعة التجارية المادية للقرنين السابع عشر والثامن عشر، وهذا يعني أن له صلات كثيرة بالمشكلات القديمة، التي تجسدها سيطرة أقليات المصالح، أو الأخذ بأسلوب الاحتكار.

خامسًا: يوجد بالفعل كثير من النماذج الاقتصادية الأخرى. ومهما كان التفكير في السياسة الوطنية المتبعة في إيطاليا، فهي بلد يضم مناطق قوية وناجحة، ويشمل مدنًا حققت إنجازات مشهودة. ومن الأسباب المطروحة في هذا الصدد أن وراء ستار الشركتين أو الشركات الثلاث العملاقة هناك، يوجد عالم صحي من شركات صغيرة ومتوسطة الحجم. وهناك نحو 23 في المائة من الإيطاليين ممن يعملون في شركات، تضم أقل من 10 موظفين، والرقم المكافئ في بريطانيا هو 7 في المائة، وفي الولايات المتحدة هو 3 في المائة[5]. وإذا نظرت إلى شركات تضم أقل من 100 مستخدم، فإن صورة الاقتصاد والمجتمع في هذا المجال تظل صورة مرموقة للغاية، بمعنى أنك أمام بلد يقوم بإنجاز الكثير. وتسيطر إيطاليا على سوقها بواسطة هذه السلع، كما أنها تبيع كمًّا كبيرًا منها في الخارج، محققة إفادة كاملة من الغرض الحقيقي للتجارة الحرة.

أما **النقطة السادسة**: فتتعلق بالضرائب. ويقول كونفوشيوس: «إن الإنسان المحترم هو الذي يساعد الفقراء ولا يزيد من غنى الأغنياء.»[6] وتتفق مجلة الإيكونوميست على أن «مبادئ النزاهة هي التي تمثل ركيزة الدولة الليبرالية» ومع ذلك يكاد يكون مستحيلًا التعرض لمسألة الضرائب اليوم بطريقة مباشرة ونزيهة وإيجابية.

لقد شهدت الفترة الكينزية ارتفاعًا في النمو وزيادة في العمالة وطموحًا لتعزيز الصالح العام. وكانت النتيجة استخدامًا مباشرًا للضرائب. وبحلول السبعينيات، عانى النظام الضريبي مما خالطه من سلبيات النواحي الأخرى من ذلك الجبل المنبعج من الإصلاحات الاجتماعية المكثفة، وإن كان ربع القرن، الذي سبق كان قد أثبت أن ارتفاع النمو وزيادة الضرائب يمكن أن يتماشيا جنبًا إلى جنب.

أما فترة العولمة فقد جلبت، أو ما زالت تجلب، فترة من انخفاض النمو وارتفاع البطالة، مندفعة في ذلك بطموح لتعزيز السوق، بعد أن اتخذوا كل شيء ممكن لتحرير قوى السوق، وفق مبدأ أن إطلاق الطاقة الدولية الجديدة من شأنه أن يدفع كل العناصر الأخرى إلى الأمام، ومنها بالذات النمو والعمالة، ولكن هذا لم يحدث أساسًا حتى الآن.

ومن التطورات الإيجابية حدوث قدر من الانكماش في الإحصاءات، التي توضح حجم أفقر الفئات حول العالم. وللأسف، فليس هناك أي طرف، حتى بين الإحصائيين أنفسهم، يتمتع برؤية واضحة بشأن ما إذا كان هذا التحسن حقيقيًّا أو إحصائيًّا.

مع ذلك، يسود اتفاق عام بأن الثغرة الفاصلة بين الأغنياء والفقراء اتسعت، وأن هذا له أثر مباشر على نظام الضرائب، فالضرائب خُفضت في الشرائح العليا؛ ليتحول المزيد من العبء الضريبي حاليًا إلى عاتق الشرائح الوسطى والدنيا من المجتمع، وهو ما يتماشى مع نظام المعتقدات السائد، الذي يقبل القول بأن ليس ثمة بديل. لماذا؟ لأن الشركات والأفراد عند الشريحة الأعلى من القمة يمكنهم التحرك عبر الحدود بسهولة، فإذا لم تخفَّض ضرائبهم فإنهم لا شك مغادرون.

ورغم هذه التغيُّرات الكبرى في المعدلات المتحققة، فإن الحكومات تصادف صعوبة متزايدة في جباية الضرائب من الشركات، وهو ما يشير إلى أن هذا الجزء من فكرة العولمة لا يؤدي دوره بقدر ما يتصل الأمر بالضرائب إلا عندما تبدو الدول القومية، وقد استُضعفت أمام الشركات الكبرى. ولا عجب في أن الشركات عبر الوطنية حريصة على تحريك أموالها في اتجاهات، تحدد حسب مواقعها المعدلات الضريبية. فإذا لم يرق لها نظام الضرائب في مكان ما فإنها تحوّل أموالها إلى الخارج،

فيما تجعل فروعها المحلية مثقلة بالديون، وهذه النظم الضريبية الملائمة للديون تم خلقها؛ لمساعدة الشركات على بناء أنشطتها.

وفي عام 2004 م تطرقت جريدة الفينانشيال تايمز إلى العمليات البريطانية، التي تقوم بها 20 من الشركات الكبرى غير النفطية، وقد بلغ مجمل أرباحها نحو 100 بليون جنيه إسترليني. وحرصت هذه الشركات على أن توضح أنها تكبدت خسارة إجمالية بمبلغ 700 مليون جنيه إسترليني، فدفعت ضرائب بمبلغ 350 مليون جنيه إسترليني(7)، وهو مبلغ لا يكاد يوازي شيئًا.

هل هذه نتيجة حتمية لقوة عولمية حتمية؟ أو أنها مسألة تتعلق ببلدان مجموعة السبعة، التي ما برحت على غير استعداد للتعامل مع ضرورة التوصل إلى اتفاق ملزم دوليًّا بشأن الضرائب، بما يحول بين الشركات، وأن تتصرف بطريقة قد تكون قانونية ولكنها غير نزيهة؟

* * *

هكذا جاء فشل الحكومات الديمقراطية في التعامل مع نظم الضرائب الدولية؛ ليجبرها على مواجهة أزمة مزمنة في مجالي الضرائب وأحوال الفقر. وكانت استجاباتها إزاء الأزمة الضريبية تتسم بطابع نفعي بكل معنى؛ فقد سعت إلى زيادة الضرائب دون أن تبدو كذلك، وجاءت النتيجة على شكل ضرائب مستترة أقرب إلى الضرائب الشَّبَح، التي تتخذ أشكالًا شتى وربما كان أشدها استهانة بكرامة المواطنين، بل وبالديمقراطية ذاتها، ما تمثل في قرار الحكومات أن تتحول؛ لكي تصبح أكبر مديرين عرفهم التاريخ لصالات القمار.

لا جناح على ممارسة القمار بوصفه نوعًا من أنواع التسلية في نظر الكثيرين. ولكن هناك عيبا أساسيًّا إذا ما مارست القمار الحكومات

الديمقراطية، ثم اتخذت من ذلك أسلوبًا لجمع مبالغ كبيرة من الأموال العامة.

هنا تتمثل نقطة أخلاقية دقيقة، عندما تنفق الحكومات عشرات الملايين من أموال دافعي الضرائب على نشر الإعلانات، التي تشجع مواطنيها على المقامرة. وفي الولايات المتحدة وحدها، يُنفق ما يصل إلى 500 مليون دولار كل سنة للعمل أساسًا على تشجيع الأفراد الأقل تعليمًا والأشد فقرًا على التعاطي، مع المزيد من قمار اليانصيب، ومنها مثلًا[8] «مليون يوميًّا - العب ولا يهمك»، وفي أستراليا يذهب 600 مليون دولار إلى هذه المجالات في باب الدعاية والإعلام.

ولقد شهدت فترة العولمة زيادة إيرادات المقامرة في ألمانيا من 8 بلايين مارك سنويًّا في أوائل السبعينيات إلى 42 بليون مارك. وتشهد سائر الأماكن معدَّل زيادة يتراوح بين: 10 و15 في المائة، وتهدف المكسيك، وهي جديدة على اللعبة، إلى تحقيق ما إجماليه 3 مليارات من الدولارات، أما نيوزيلندا فتهدف إلى 12 بلايين دولار وفي بريطانيا يبلغ الرقم نحو 25 بليون جنيه إسترليني، والرقم في الهند هو 7 بليون دولار، أي 2.00 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وعلى مستوى العالم كله ينفق المواطنون على هذه المقامرات نحو 900 بليون دولار، وكثير من الحكومات لا تستطيع الاستمرار دون هذا الإيراد.

وفي بريطانيا وصل مجموع المكسب الصافي للحكومة سنة 1995 من ألعاب المقامرة، ومن الأموال المتأتية من المقامرة ما تم توجيهه إلى أبواب مشروعة، بدلًا من الأموال العامة ويبلغ 9.7 بليون جنيه إسترليني، وهذا أكثر من نصف ما تم جمعه من ضرائب الشركات، كما أنه يمثل 3.5 أضعاف المبلغ المتجمع من الأرباح الرأسمالية وضرائب

التركات. وفي مقاطعة البرتا الكندية الغنية بالطاقة تنافس إيرادات المقامرة الحكومية، الإيرادات المتأتية من ضرائب النفط والغاز، وأحيانًا تتفوق عليها.

المبرر الذي يسوقونه في كل من هذه الحالات هو أن ثمة نسبة مئوية على الأرباح تتحول إلى أوجه الخير والثقافة والمدارس. وبعبارة أخرى، فإن ما تقوم به الحكومات بالضبط هو إسكات أصوات المنتقدين والرافضين أخلاقيًا لاستخدام القمار كأداة ضريبية، من خلال تحويلهم إلى مدمنين على تعاطي الإيرادات الناجمة عن تلك الأنشطة.

* * *

من ناحية أخرى، كان تطبيع الفقر هو الحل الآخر لأزمة الضرائب؛ فالحكومات تدخر الأموال من خلال إقدامها ببساطة على التخلي عن الناس، وهم ينزلقون خارج شبكة الأمان، والمنطق هنا بسيط بمعنى أنه إذا كانت قواعد العولمة تحول بينك وبين رعاية المواطنين، الذين يعانون المسغبة، فما عليك إلا أن تكف عن رعايتهم، وهناك طرف ما عليه أن يتحمل المسؤولية. وفي كل حال، فالإحسان الخيري ملمح من ملامح نظام السوق في القرن التاسع عشر. أما أساليب التجارة الخارجية ومذهب المنفعة وأريحية الإحسان، أو هي أعمال الخير على نحو ما أصبحت تسمى، فما هي إلا شكل جديد من أشكال التفّضل، الذي يمنّ به الأغنياء الجدد، وإذا ما جمعت هذه الأساليب مع بعضها فهي إنما تتعارض مع أي نهج شامل، يتم إتباعه من أجل الصالح العام.

هكذا عاد الإحسان الخيري من جديد، وأصبح يتكيّف تمامًا مع احتياجات الفقراء؛ لأن عمليات التجميع الاقتصادية الدولية تتناقض تمامًا مع نظيرتها المحلية، بينما يكاد الإحسان يكون محليًّا بحكم التعريف.

وهناك الكثيرون ممن يعارضون العولمة، ويدعون إلى استنهاض الهياكل المحلية والتماس الحلول المحلية، ناسين أنه لن تتاح حلول محلية، إذا لم تتوافر إمكانات محلية تكفل الحصول على إيرادات الضرائب.

ومن المهم أن نتذكر أنه أيًا كانت مواقف التردد، التي تصدر عنها حركة التجارة الحرة في الأصل إزاء حقوق العمال، فإن الإحسان الخيري لا يشكل الهدف المقصود بحال من الأحوال. ويقول كوبدن: «كثيرًا ما نسمع عن الإحسان الخيري، ولكن ما علاقتنا نحن بالإحسان في هذا المجال؟ إن الشعب يطالب بالعدالة وليس بالبر أو الإحسان ونحن ملزمون بإقامة العدل. وكيف يمكن لعطايا المحسنين أن تعالج مشكلات أمة بأكملها؟»[9]، على إن القول بأن الإحسان ليس حلًا لتلبية متطلبات الصالح العام ما برح يتعمق منذ قيام الثورة الصناعية وإنشاء ملاجئ الفقراء. ومنذ قرن مضى، قال أوجست سترندبرج: «إن جميع أعمال الإحسان ما هي إلا ضرب من المهانة»، ومع ذلك فما أن تم اتباع أسلوب التجارة الحرة، حتى بدا أن الإحسان ظل ينمو ويتسع تلقائيًّا، بل ويطرّد نموه بطريقة أدت إلى زعزعة الاستقرار حتى أواخر القرن التاسع عشر. وبعدها بدأت السياسة العامة، التي كانت تستند إلى قواعد أوسع من الناخبين، في اعتماد سياسات عامة قوامها كفالة العدالة للجميع. والفيصل هنا لا يتعلق بما إذا كانت الأعمال الخيرية في القرن التاسع عشر سيئة أو غير ملائمة، بل القضية هي أن بعضها كان كذلك وبعضها لم يكن كذلك، وليس من بينها ما يتيح التصدي لتلبية الاحتياجات الواسعة النطاق للصالح العام في إطاره الموضوعي.

وبعد انقضاء قرن كامل، صعدت موجة العولمة، فإذا بأعمال البر والإحسان تعود على غير انتظار؛ لتشكل أداة مهمة من أدوات السياسة العامة، حيث وجدنا 16 بنكًا من بنوك الطعام في أوكلاند بنيوزيلندا

عام 1990. وبحلول عـام 1994 ، زاد عـدد بنـوك الطعـام المـذكورة إلى 130 بنكًا. وفي معظم المدن حول العـالم الـديمقراطي، تـم إنـشاء بنـوك الطعام؛ لكي تعالج حالات الطـوارئ المؤقتـة في عقـد الثمانينيـات، ولم تتوقف عن الازدياد، علمًا بأن عجزك عن إطعام نفسك يمثـل المـستوى الأساسي للفقر. وفيما يتصل بملاجئ المشردين المؤقتة، فقد أعيد بناؤها لتصبح عنابر دائمة للنـوم. ويـشيع القـول بـأن نـصف الـذين ينـامون منخرطون في أعمال، ولكنهم يكسبون مبلغًا هو من الـضآلة لدرجـة أن يعجزوا عن دفع الإيجار لسكن يؤويهم.

هـل أقـول إن الإحـسان لا ينبغـي أن يكـون لـه دور في مجتمـع ديمقراطـي؟ العكـس هـو الـصحيح تمامًـا. ولكـن لـدواعي الكرامـة والواقعية لا ينبغي للإحسان، ولا يمكنه، أن يلبي احتياجات فقـراء أي مجتمع، ولا أن ينتشل تلك الكتلة من المتـضررين في المجتمـع مـن ربقـة الفقر. وكما قال كوبدن: الدولة وحدها هي التي تـستطيع، و ينبغـي أن يقتصر دور الإحسان على سد الثغرات التي قد يعانيها هيكل المجتمـع، وعلى كفالة الحماية من التصدعات التي تهدد أفراده، بحيث تمضي مسيرة الإحسان إلى المواقع، التي لم يعمل الصالح العام على التركيز عليهـا أو لم يستطع أن يقوم بهذا التركيز. وفي كلمة واحدة، فإن التعامل مع مـشكلة الفقر هو المسؤولية الأساسية للدولة.

ولقد أعادت العولمة خلق هذه المـشكلة، دون أن تقـدم حلـولًا لهـا. وتلـك مـن الإشـارات الأخـرى، الدالـة عـلى أن العولمـة مـا هـي إلا أيديولوجية قصيرة العمر.

15

عام 1995

بلغت العولمة ذروة لها في عام 1995 مع إنشاء منظمة التجارة العالمية بما في ذلك تحقيق نصر ثانوي، وهو ضم الملكية الفكرية إلى مسؤوليات منظمة التجارة العالمية، حيث بات تحصيل حقوق الطبع والنشر «التريبس» أمرًا، يتم التعامل معه بوصفه بندًا من بنود التجارة. وهذا الدمج لحقوق التريبس، وهي الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية، كان بمثابة تصويت بالثقة على فكرة الشركات عبر الوطنية بوصفها دولًا افتراضية، كما أن أثر هذه الإجراءات يتمثل في إقناع البلدان الأصغر والأفقر بأنه أيًّا كانت مواقع قوتها، فإن منظمة التجارة العالمية يمكن استخدامها؛ لكي تحقق المزايا التي يتمتع بها الغرب مهما كانت مجافية للإنصاف.

وقبل هذا التاريخ بأشهر قليلة، أي في أواخر عام 1994 ، كانت المكسيك موضع احتفال من جانب تقرير التنافسية العالمي؛ بوصفها تمثل أفضل قصة نجاح اقتصادي جديرة بالإعجاب؛ مما كان ينهض دليلًا على أنه بإمكان اقتصاد نام أن يستجمع قدراته فيخرج من الأزمات القديمة ليتبع النهج الجديد، فما بالك أن الشابات والشبان الذين أسدوا النصيحة إلى الرئيس المكسيكي؛ من أجل تحقيق هذا

النجاح، كانوا بدورهم جميعًا من خريجي أفضل الجامعات الغربية، فضلًا عن كونهم خبراء، سواء في الإدارة الحديثة أو في اقتصادات العولمة الجديدة.

في الوقت نفسه، بلغت المساعدة الإنمائية الدولية مستوى عاليًا هو 61.5 بليون دولار. ووسط هذا الجو من التفاؤل، استهلت منظمة للتعاون والتنمية في المجال الاقتصادي المفاوضات، الرامية للتوصل إلى الاتفاق المتعدد الأطراف والمتعلق بالاستثمار. وطبقًا لمجلة الإيكونومست، كان التفاؤل يفوح من أعطاف مفوضي المنظمة (الأوروبية) المذكورة»، لدرجة أنهم استطاعوا خلال ثلاث سنوات «أن يستحدثوا مجموعة من القواعد العالمية، التي كان من شأنها تكريس عمليات التحرير (من الضوابط واللوائح)»[1]. ومن هنا كان مقدرًا أن يمثّل الاتفاق المتعدد الأطراف المذكور أعلاه المرحلة التالية في التقدم على طريق العولمة، بعد إنشاء منظمة التجارة العالمية.

لكن العالم، بكل غرابته، تحدوه في واقع الأمر نزعة، تذهب به إلى اتجاهات متعارضة في وقت واحد، فبعد ثلاثة أشهر من الاحتفال بالمكسيك - بوصفها اقتصادًا نموذجيًا - انهار اقتصادها المذكور، ووصفوا هذا الانهيار بأنه أزمة (مشروب) التكيلة، وذكر كثيرون أنهم لم يشهدوا شيئًا مثل هذا منذ عقد الثلاثينيات[2].

في الوقت نفسه بدأت أسعار السلع العالمية في الانخفاض، واستمر هذا الانخفاض، لدرجة أن أصبحت أسعار البن حاليًا عند نسبة 32 في المائة، من قيمتها في عام 1995 كما انتصفت أسعار القطن. وفي الوقت ذاته بدأت المساعدة الإنمائية في الانخفاض، وما لبثت أن انخفضت بحلول عام 2000 بنسبة 25 في المائة، ثم جاءت كل دراسة جديدة في الغرب لتحمل أخبارًا باعثة على القلق. وعندما جرى تدارس

الاتجاهات السائدة في مجالي المساواة واللامساواة، اتضح أن بطلي دعوة العولمة، وهما: نيوزيلندا والمملكة المتحدة، كانا على رأس قائمة البلدان التي تعاني من أوضاع متفاقمة من اللامساواة[3].

مع هذا، فربما يكمن أكثر مؤشرات العولمة سوءًا في اتفاق دايتون للسلام الذي أبرم في عام 1995؛ ليضع نهاية للحرب الأهلية الشريرة في البوسنة. ولقد وصفْتُ كيف أن الدول الأوروبية لم تحرك ساكنًا في الفترة بين 1980و1991 بالنسبة للبلقان، أو أنها اتخذت إجراءات أدت إلى تفاقم الأحوال هناك، فما أن اندلعت الحرب الأهلية حتى تدخلت تلك الدول بطريقة غاية في السوء، ثم نكصت على أعقابها، بينما كان العنف متفشيًا في أرجاء المنطقة، وكانت الجيوش التي أرسلتها من خلال الأمم المتحدة ضحية قيادات سياسية مستضعفة ومضطربة في أوطانها، وفي نهاية المطاف تسلمت الولايات المتحدة زمام القيادة، فانتزعت اتفاق دايتون المذكور من قبضة الجماعات المتقاتلة الثلاث.

ولكن النموذج الكامن خلف اتفاق السلام كان قد تم تكييفه من واقع نموذج الزعماء القوميين المتطرفين المحليين، لدرجة أن الشيء الوحيد الذي لم يحصلوا عليه كان هو الحق في أن يقتل بعضهم بعضًا. أما التفاصيل المؤلمة التي اتصلت بالفصل العنصري التي خلقته الحرب من بلدة إلى أخرى، فقد تمت صياغتها إلى حد كبير في متن الاتفاق؛ حيث كان القبول بأنه إذا كان الأمر يتعلق بهوية المواطن أو بالصوت الانتخابي، فإن على الفرد أن يحوز بطاقة هوية تتولى تعريفه، بوصفه كائنًا منتميًا إلى واحد من الأعراق الثلاثة. فإذا كنت يهوديًّا فأنت لست موجودًا اللهم إلا إذا كذبت في الأمر، وإذا كنت مختلط الدماء، عليك أن تكذب وتختار عرقًا نقيًّا، ولم يتسن إلغاء هذه القاعدة العنصرية إلا بحلول عام 2002.

على أن المسألة أوسع من ذلك بكثير؛ فالغرب الذي انطلق في حملة صليبية عالمية؛ ليعلن أن الاقتصاد يمكن أن يضعنا على الطريق السليم، وأن النزعة القومية سوف تنحسر، ما لبث أن شعر بالالتزام؛ لكي يمضي على أساس هذا النمط من النزعة العرقية، التي سبق للغرب أن قاتل ضدها في الحرب العالمية الأخيرة. وفعل الغرب هذا كله في بلد جديد يقع في نطاق الغرب ذاته؛ فالبوسنة موقع صغير يضم عددًا صغيرًا وفقيرًا من السكان قوامه 4 ملايين نسمة. ومع ذلك فها هو الغرب الذي أصبح ثريًا بصورة تفوق الخيال، وامتلك من أسباب القوة العسكرية ما لم يسبق له مثيل، وأضحى يضم 350 مليون نسمة من السكان في أوروبا، إضافة إلى 350 مليون آخرين في أمريكا الشمالية، فإذا به يتصرف كما لو كان عاجزًا عن استجماع أي سبب من أسباب القوة، ويومها قيل إن السلام ساد على الأقل، وأن الناس توقفوا عن أن يموتوا، ولكن كان الأمر يجسد سقوطًا أخلاقيًا؛ بالنسبة للذين قالوا إنهم يؤمنون بعالم جديد ومفتوح.

في السنة نفسها توجه إدوارد شڤرنادزه وزير الخارجية السوفيتي السابق في ولاية ميخائيل جورباتشوف إلى لندن ، بعد أصبح زعيم جورجيا المثخن بالجراح. ويومها حذر الغرب موجهًا إليه إصبع الاتهام قائلًا: «لقد أُنفقت مبالغ هائلة من الأموال لإنهاء الحرب الباردة، دون أن تنفق مبالغ مماثلة من أجل المساعدة على بناء الديمقراطية... نحن لا نحوز نصرًا حققته ديمقراطية الغرب، والنظم التي تضم اتجاهات فاشية معلنة (وجاءت إلى السلطة لتجسد القومية المنفلتة العيار إنما تشكل) أخطارًا تهدد بوقوع أرماجيدون نووية(*)»[4].

(*) الإشارة إلى ما يعرف بأنه آخر المعارك الرهيبة بين الخير والشر قبل يوم الحساب، «المترجم».

وفي الفترة التي سبقت مباشرة اتفاق دايتون، وقعت جرائم الإبادة الجماعية في رواندا، حيث قتل ما يتراوح بين نصف مليون ومليون من البشر، دون أن يحرك العالم المتقدم ساكنًا. أما الجنرال روميو دالاري، الضابط الكندي الذي أوفدته الأمم المتحدة لقيادة قوة ضئيلة الحجم، فقد قال إنه يرى أن هذا العجز عن التصرف يمثل تعصبًا عنصريًّا بحتًا؛ وبالذات ما يتعلق بإعاقة مجلس الأمن عن اتخاذ إجراء. بل إن الغموض الذي يحيط بعدد القتلى هو في حد ذاته أمر مثير للاهتمام، فنحن نعيش في عالم الإحصاءات، ونقيس النمو والإنتاجية وطول القامة وطول العمر وحجم الأسواق النقدية من كل زاوية، فضلًا عن قياس ارتفاع الإصابة بالبدانة، وأمد حالات الذروة في نشوة الجماع الجنسي، وحالات الطلاق ونوعية الخضر التي نأكلها. ومع هذا كله فليس هناك على ما يبدو من يعرف، أو من يكترث بأن يعرف، ما إذا كان نصف مليون رواندي قد لقوا حتفهم في مجزرة.

وما لبثت مذبحة الإبادة الجماعية الرواندية أن تحولت لتشكل كارثة في الكونغو: 4.7 مليون إنسان لقوا حتفهم، بين عامي 2003 و1998، أو هل كان الرقم 3.4 مليون أو كان 5.6 مليون؟

خلال كل هذه الكوارث أين كانت إذًا جميع القوى القادرة والمؤمنة بالحتمية الاقتصادية ؟ أين كانت القيادة الغربية؟ كانوا مشغولين بالكلام بكل ثقة عن العولمة، بينما كانت هناك أصقاع شاسعة من العالم في حالة ذوبان أو انصهار سياسي متسارع، تحت وطأة مستويات رهيبة من العنف القومي.

* * *

ثمّة مبادرة صغيرة ولكنها مهمة، تـم اتخاذهـا في الفـترة نفـسها مـن جانب منظمة العمل الدوليـة؛ ففـي عـام 1994 أنـشأت المنظمـة فريقًـا للعمل معنيًا بالأبعاد الاجتماعية لتحريـر التجـارة الدوليـة. وبـدأ هـذا الفريق النظر في نوعية النظم الملزِمة، التي يمكن إقرارهـا عـلى المـستوى الدولي لإيجاد قدر من التوازن في الشؤون العالمية؛ بمعنـى إعـادة طـرح فكرة الصالح العام عـلى الـصعيد العـالمي. وبحلـول عـام 2002 تحـوّل الفريق ليصبح لجنة عالمية، ومع حلول عام 2003 أصدر الفريـق تقريـرًا وجاء تقريرًا معقولًا إلى حـد بعيـد؛ إذ يحفـل بأفكـار مـن شـأنها كفالـة الاستقرار للمكتسبات التي تحققت، مـع لفـت انتباهنـا إلى رأي أوسـع نطاقًا يتعلق بالأسلوب الذي يؤدي به العالم الحقيقـي مهامـه، ومـا زال التقرير موجودًا، وإن كان في انتظار من يطالع محتوياته.

الجزء الرابع

السقوط

لم تُفصل رأس الملك لأنه كان ملكاً، ولا تم طرد اللوردات لأنهم لوردات... ولكن لأنهم لم يكونوا على مستوى الثقة المودعة في أشخاصهم.

أوليفر كرومويل، 1653

16

معادلـة سلبيـة

بدا الأمر وكأنما ساد الساحة ارتباك واسع النطاق؛ لأن السنوات الست التي تلت شهدت تهاوي توقعات العولمة. ولقد تجلت حقيقة الأحداث التي وقعت أمام عيون من يرصدها ويحصيها، وشكلت نمطًا لا تخطؤه العين لو أراد أي فرد أن يتابعها ويرسم صورتها الشاملة. وربما كان الأهم هو الانطباع الأوسع بأن حقائق العولمة الكبرى لم تجد طريقها إلى التجسيد.

والحق أنه لا العولمة ولا التجارة الحرة صادفت مشكلات، لمجرد أن هناك من عارض أيًا منهما أو التمس معالجة لهما بطريقة واقعية. لقد صادفتهما المشكلات بسبب نهج اللامبالاة والرومانسية والتمسك بالأيديولوجية، الذي اتبعه غلاة مؤيديهما. لقد أرادوا تأكيد نظرية شمولية خالية من دور محوري سواء لقيادة على المستويات المحلية أو على مستوى المجتمع ككل، مما كان جديرًا بأن يثير أزمة أو يسبب تراجعا أو توجيه اللوم إلى الذين يعارضون الأيديولوجيات، وهو ما يكاد يماثل التحول بكارثة الحرب العالمية الأولى لتقع على كاهل، الذين انتقدوا قادة طوباويين، مثل: الجنرال فوش أو الجنرال هيج على فشلهم، سواء في الفوز بالمعارك أو في كسب المعارك دون تعريض جنودهم للذبح.

* * *

ومع مطالع القرن الحادي والعشرين، بدأ الناس في التركيز على العدد المتزايد من الديمقراطيات الفاشلة، ومن ثم الدول الفاشلة في واقع الأمر. ومن الصعب أن نعزو مثل هذه المشكلات المتضخمة إلى أسباب محددة، ولكن ثمة تناقض أساسي كما رأينا بين اثنين من وعود حركة العولمة: أن سيطر التدهور على سلطة الدولة القومية، وأن يصاحب ذلك زيادة في عدد الديمقراطيات وفي مدى حيويتها. بيد أن الديمقراطية هي تعبير عن الدولة القومية؛ بمعنى تعبير عن دور وسلطة المواطنين الأفراد داخل تلك الدول؛ أي إنها تعبير عن قدرتهم في الوقوف أمام خيارات قومية ورسم الاتجاه، الذي تسير فيه الدولة القومية في تناول قضايا الداخل والخارج وفي تعريف طبيعة الصالح العام، حيث تنطبق سلطاتهم مباشرة على هياكل وخيارات الدولة التي ينتمون إليها. فإذا حاولتَ أن تضعف الدولة القومية، من خلال فكرة القوى الدولية الحتمية، فكل ما هنالك هو أن تضعف الديمقراطية التي تعيش في كنفها. وقد أعيد تشكيل الحضارة على مدار ربع قرن، من خلال منظور القوى الاقتصادية التي لا يمكن إيقافها، وما كانت النتائج سوى تقويض الدول القومية ومعها الديمقراطيات، التي كانت راسخة البنيان بكل معنى.

وحيثما تترسخ دعائم الديمقراطية، فالدروس المستفادة في هذا الصدد تأتي على أشكال مختلفة تمامًا. وقد بدأ الساسة والمسئولون المدنيون في ملاحظة أن نظريات العولمة المحددة، التي تكفل نموًا صحيًّا وتؤدي إلى توسيع نطاق الثروة، لم تكن تؤدي هذا الدور من قريب أو بعيد.

* * *

وربما يكون أبسط الأمثلة في هذا المجال ما تجسده نتيجة ذلك التوسع في خصخصة شركات الدولة، مع ما أدى إليه ذلك من تحريك تريليونات من الدولارات. صحيح أن بعض الشركات التي تمت خصخصتها أصبح أداؤها أفضل، ولكن لم تكن هذه حالة أغلبية تلك الشركات، حيث إن الخصخصة لم تجلب نمطًا محددًا للنجاح، اللهم إلا تلك الزمرة الصغيرة للغاية من المديرين، الذين تحولوا إلى رأسماليين ولسعي الثراء، بعد أن غرقوا حتى قمة رؤوسهم في رؤوس الأموال التي تمتلكها الشركات الكبرى. وبالنسبة إلى المبالغ الطائلة التي حقنوا بها الخزائن الحكومية في أنحاء العالم، بدأت هذه المبالغ تتبخر دون أن تخلّف أي أثر خاص، ولا شهد الأمر صعودًا اقتصاديًّا ولا تحسنًا محددًا في صحة الاقتصاد العام، وكل ما حدث هو دفع مبالغ لمرة واحدة في مقابل تبديد مبالغ طائلة من الثروة العامة، لها قيمة في الأجل الطويل.

كان هذا نموذجًا يصور أمرًا شائعًا في اقتصادات العولمة الجديدة وهو نموذج تبخر النقود. وكان الأمر جديرًا منذ نصف قرن سبق بأن يوصف بأنه ظاهرة تضخمية، ولكن أصبح الأمر نوعًا جديدًا من التضخم يصعب قياسه، فأنت أمام مبالغ طائلة من الأموال تدخل إلى السوق، وبسرعة شديدة تبدو وكأنها تتبخر، دون أن تترك أي أثر خاص، وكأنها تحاكي قصة الصعود المبارك للسيدة العذراء إلى أطباق السموات. وربما تكون هي الاستجابة الطبيعية للاقتصاد إزاء هذا الانفصام، الذي يفصل بين الأسواق الرأسمالية المتصاعدة حلزونيًّا والحركة الراسخة للنشاط الحقيقي.

وعندما حلت أواخر التسعينيات، تحولت نزعة جنون الخصخصة إلى حال من الانكماش لدرجة الضآلة. كان هناك المزيد للبيع ولكن أهل

الساسة ومسئولي الخدمة المدنية كانوا قد فقدوا حماسهم إزاء اللعبة. لماذا؟ لأنهم لم يستطيعوا رؤية أي مقصد من ورائها.

وفيما تضاءلت نزعة الخصخصة، فقد كان ذلك مجرد سبيل أمام الأحزاب السياسية؛ لكي تقدم مكافآت طائلة إلى تشكيلة متنوعة من أهل المهن من المحامين والمحاسبين ومسؤولي المصارف التجارية ومن في حكمهم، فكان أن حرصوا على أن يردوا الجميل على شكل مبالغ أصغر، يدفعونها في صورة تبرعات إلى الأحزاب السياسية، وكانت تلك أشكالًا مختلفة من التآزر أضيف إليها عروض بوظائف من المستويات العليا.

* * *

وربما كان أسوأ ضروب الفشل هو الاعتراف بذلك الانفصام بين التجارة والنمو؛ فالتجارة كانت محورًا من محاور نظام العولمة العقائدي، وعليه فبدلًا من إجراء حوار صريح بشأن خصائصها الإيجابية والسلبية، عمد المؤمنون بالعولمة إلى إحاطة شكوكهم بسياج من الصمت والكتمان.

مع ذلك ثارت الأسئلة المفعمة بالإحباط، فازدادت وضوحًا حتى في قلب هذا الصمت المخيّم. ومن ذلك مثلًا: لماذا لم يسفر هذا التوسع المدهش والمتواصل في التجارة عن نمو اقتصادي واسع النطاق، أو عن انتشار الثروة وخفض البطالة؟

لقد تساءلتُ آنفًا عما إذا كانت ظاهرة المبادلات الجديدة فيما بين فروع الشركة عبر الوطنية نفسها يمكن اعتبارها تجارة في الأساس، رغم أن هذا التحريك للعوامل ربما يشكل الآن معظم أنشطة التجارة الدولية. فإذا لم تكن تجارة، علينا أن نتوقع أن يكون لها تأثير التجارة،

وربما يكون تأثيرها محايدًا أو حتى سلبيًّا. وإذا لم نطرح المسألة بأمانة، فلن نستطيع أن نفهم هذا الانفصام بين تكاثف التجارة وبطء النمو.

لكن على السطح لا يوجد شيء للسؤال عنه. ولأغراض اللوائح التنظيمية المحلية، يفاد عادة عن هذه التحركات فيما بين الشركات بوصفها بضائع تباع وتشترى، أو كأنها أحد أنشطة التجارة الكلاسيكية. وفي واقع الأمر فقلما يتم تحقيق أرباح فعلية في كل مرحلة من مراحل هذا التحريك. وفي التحليل الأخير، فهي تتوخى غاية مقصودة فيتم استخدامها في هذه التحركات الدولية؛ لتحقيق هدف يتمثل في التهرب من سداد الضرائب. ولكن الغياب الأساسي للرغبة في تحقيق ربح عند كل مرحلة، يشير إلى أن هذه السلع ليست سلعًا تجارية، بالإضافة إلى أن العملية لا ترتبط بالتنافس في السوق.

وليس ثمة غرابة بشأن الهدف المقصود، فالسؤال هو: لماذا لا يتم تجميع الأجزاء التي يتألف منها الناتج بأقل الكلفة الممكنة ثم بيع الناتج النهائي بأعلى الأسعار الممكنة؟ ولكن إذا ما كانت العملية برمتها داخلية، فلن تتماثل كثيرًا مع تجارة السوق على نحو ما اتسمت به نماذج العصر المركنتيلي السابقة، أو نماذج إمبراطوريات القرن التاسع عشر.

هذه العملية قادرة على تعظيم الأرباح النهائية الداخلية، دون أن تمسها آليات السوق بما في ذلك الضرائب.

والعامل الإضافي هنا هو أنه بفضل الإنتاج الجمعي الكثيف تظل معظم هذه الأسواق دائمًا حاشدة بفائض من الإنتاج، ومن ثم لا تدعو الحاجة إلى الاستثمار ولكن إلى المغالاة في الأسعار.

ويصبح التحدي بالتالي هو وضع استراتيجية لنمو الشركات، بحيث لا تتصل إلا بأوْهى الأسباب مع النمو في الاقتصاد خارج إطار

الشركة المعنية؛ حيث يكمن جزء من الحل في توجيه هذه الثروة إلى حالات الدمج والاستحواذ؛ مما يتيح للشركات أن تتضخم من حيث الحجم دون تحقيق أي هدف اقتصادي. وهذه العملية شرحها بأصالة خاصة كل من جوناثان نيتزان وشيمشون بشلر: «في أواخر القرن التاسع عشر، كان هناك أقل من 1 في المائة من حالات الاندماج والاستحواذ؛ بالنسبة لكل دولار من الاستثمار (الحقيقي). وبعد 100 سنة أخرى أصبح لكل دولار واحد من الاستثمار (الحقيقي) أكثر من دولارين مستخدمين في حالات الاندماج»[1] . ويوضح نيتزان وبشلر أن النتيجة تتيح للشركات المتوسعة - باطراد - أن تنفذ أربعة أهداف في وقت واحد: تجنب خلق قدرات جديدة مما يخفض الأسعار، واكتساب المزيد من السيطرة على السوق من خلال خفض المنافسة، وتعزيز الإيرادات بالعمل مرة أخرى على خفض المنافسة، ثم تقليل المخاطرة من خلال تضييق حيز الأسواق وعوامل التنافس. وهذا بدوره يهيئ مزيدًا من النفوذ، بل والسلطة داخل هياكل الدول القومية بما يتيح لهذه الأطراف بدورها مزيدًا من النفوذ في عملية وضع اللوائح الحكومية، وبما يكفي لحماية مركزها من خلال خفض المنافسة. ولقد سبق أن أوردتُ مثلًا على ذلك، وهو إدراج حقوق الملكية الفكرية - التريبس - لتدخل ضمن مظلة منظمة التجارة العالمية.

وبهذا نبدأ في فهم أن كثيرًا مما يتم تبريره بوصفه الهياكل الجديدة اللازمة لدعم اقتصاد للعولمة؛ بقصْد زيادة عمليات التبادل - لا يؤدي إلى تعزيز التجارة الحقيقية، ولا يزيد من ثروة المجتمعات، ولا يسهم في نمو هذه المجتمعات.

هكذا زادت حالات الدمج والاستحواذ في ظل العولمة؛ لتصل في ذروتها إلى 1.2 تريليون دولار في عام 2000، ولكنها ما لبثت أن تداعت

ببطء إلى حيث بلغت 300 بليون دولار في عام 2001 ، ثم عاودت التوسع مرة أخرى. وفي أواخر عام 2004 قفزت هذه الظاهرة إلى مستوى 100 بليون دولار في الأسبوع. «إن نهج الحد الأدنى من المقاومة» أمر لا يمكن مقاومته، في حالة وجود كيانات تكنوقراطية كبيرة لا تملك اتجاهًا محددًا مثل الشركات عبر الوطنية».

قد يقول المتشائمون إن هذه المراكمة للنفوذ من خلال الثروة تدلل على نجاح العولمة وعلى تزايد ضعف الدولة. لكن تفسيرًا أكثر واقعية سوف يقول بأن أي نظام يؤدي لتبخر الثروة تعزيزًا لقوته، هو نظام يتصرف بطريقة دفاعية؛ بما يجعل حتى من سلطته نفسها سلطة هشة. والغريب في أمر هذا النهج الذي ينطوي على الدمج والاستحواذ أنه يحاول الجمع بين مراكمة مشهودة للنفوذ، وما يكافئ ذلك من تبخر صادم للثروة الورقية ذات الصلة. وفي مثل هذا الجو تصبح المسألة مجرد وقت، قبل أن يعاود المواطنون وحكومتهم اكتشاف أنهم كانوا أقوى بكثير من الشركات الكبرى، وهم أقوى لأن بوسعهم تشكيل الأحداث من خلال استحداث السياسة العامة، التي يختارونها مقابل ما تفعله الشركات عبر الوطنية، التي تراكم النفوذ من خلال خفض إمكانات هذا الاختيار.

* * *

لقد اتسع الانفصام بين النقود والنمو في كل مجال تقريبًا على نحو ما ذاعت به أيضًا الظاهرة الطبيعية للتبخر المالي. ومع انقضاء التسعينيات، ظل بنك التسويات الدولية يحذّر من أن «ثورتنا المالية رافقها نمو متسارع في الصفقات المالية، دون أي صلة يمكن تبيّنها مع احتياجات الاقتصاد غير المالي»[2] . كانت المسألة هي «تزايد الصعوبة في تقييم الائتمان المباشر والسيولة ومخاطر أسعار الفائدة» بالنسبة إلى المقرضين؛

لأن الأمر كان يشهد كثيرًا مما يحدث من عمليات، تتم خارج نطاق الميزانيات العامة» وظلت معدلات ديون الأشخاص والشركات في حال من التزايد، كما لو لم يكن هناك أي تفكير صائب على الإطلاق. وبحلول عام 2004 بلغت ديون الأفراد في بريطانيا تريليون جنيه إسترليني، وكان ذلك ارتفاعًا غير مسبوق. وكتب پول كروجمان عن «عصر ذهبي جديد يحاكي في إسرافه العصر الأساس»، وهو العصر الذي أفضى إلى انهيار عام 1929 ، ومن هاييتي ظل الكاتب جورج أنجليد يدعو إلى رفض «النمو السطحي» داعيًا إلى اتباع أسلوب «التنمية اللازمة».

لكن الأسواق المالية واصلت اختراع أنواع جديدة من الديون ومعها أنواع من النظام الضرائبي المخصخص، فماذا عساها تكون اتفاقات التريبس أو المصاريف البنكية المدفوعة عن الخدمات الأساسية أو مصاريف بطاقات الائتمان، إن لم تكن خصخصة للضرائب في إطار أسلوب جمع ضريبة الملح في القرن الثامن عشر؟ وبينما ظلت البنوك المركزية مشغولة بأمر مستويات النقد الكلاسيكية، كان القطاع الخاص يطبع مزيدًا من الأموال، التي يريدها من خلال توسيع إطار الآليات الخاصة، ما بين السندات المضروبة إلى بطاقات الائتمان

ولقد تعوّد المجتمع الغربي التظاهر بأن المضاربة لم يعد ينجم عنها نتائج تؤثر على الرفاه الاقتصادي والسياسي. بل اعتدنا أن نقول لأنفسنا أن الأساليب الحديثة جعلت المضاربة أمرًا مفيدًا، ومع ذلك فقد تأكدت الحقيقة من جديد وعلى غير انتظار؛ مما أثار غضبنا إلى حد الانفجار حيث قال (الرئيس الفرنسي) چاك شيراك في عام 1995: «إن المضاربة هي الإيدز الذي أصاب اقتصاداتنا.»[3]

لم يكن من جديد في الوهم القائل بأن المضاربة والاقتصاد الاستهلاكي سوف يستمران إلى الأبد، ولا كان ثمة جديد في الاقتناع

بأن كل هذا كفيل بأن يؤدي إلى كارثة.. ولقد سبق أن قال سوفوكليس في أشعاره:

المال، أيها السادة، المال هو الآفة

التي تصيب البشر بكل مرض

ولا نملك لهذه النازلة الرهيبة اسمًا

إلا هذا الاسم

كان الجديد هو الضياع الحقيقي لفكرة التبادل التجاري القديمة على نحو ما عرفها العالم، وقد وصفها كينز بأنها «واجب الادخار» وهي «فضيلة» أتاحت «توسيع الكعكة». لكن خرافة العولمة ظلت تشمل الفكرة القائلة بأن التجارة تغذي النمو، وهي فكرة مبنية أساسًا على الادخار. ولكن في حقيقة الأمر تم تحويلها إلى مضاربة أو استهلاك أو تبديد للإمكانات على يد مجتمع، كان يفعل العكس بالضبط. وهكذا فإن الكعكة لم تتسع؛ خاصة داخل الاقتصادات المتقدمة؛ لأن نظام العولمة لم يكن راغبًا في توسيعها.

وفي منتصف الثمانينيات لقيت تلك الفكرة التجارية التي تجعل التجارة عاملًا يغذي النمو في دوائر الأعمال، قبولًا بوصفها طوق الإنقاذ من اليد الثقيلة للحكومة. ولم يتساءل أحد عن كيفية أدائها الحقيقي لدورها، ولا عن الآثار العميقة الناجمة عنها. والحاصل أن دنيا الأعمال لا يسهل عليها أن تسيغ الحوار الداخلي فضلًا عن الاختلاف في الآراء؛ لأنها عبارة عن عالم من النظام الهرمي، حيث الطاعة في إطار الهيكل المرسوم، وحيث التضامن بين صفوف الكبار، وحيث اللغة التي تفهمها الصفوة هي التسليم بالحكمة السائدة.

ومع منتصف التسعينيات، كان هذا النظام العقائدي ينهار. وحينئذ استمع الناس إلى أصوات المعارضين ومشاهير المنشقِّين، وقد تعالت أصواتهم، وغالبًا ما كانوا من بين صفوف الذين قادوا الاتجاه نحو خلق هذه الأفكار التي انتشرت. وكان أن تصدّر چيمي جولدسميث وجورج سوروس دعوة أشهر المنشقِّين على العولمة؛ من أجل المزيد من التأني والحوار. ولكن كان هناك عشرات من المنشقِّين الآخرين الذين كان لكل منهم شاغله الخاص، وفهم روب فرجسون اختصاصي المصارف التجارية الأسترالي وآدم زيمرمان مدير مصانع الورق الكندي، إلى جانب كندي آخر من قيادات الصناعات الغذائية، وهو چون جراند. كذلك، فإن غالبية قيادات الصناعة في ألمانيا وفرنسا ساورتهم شكوك إزاء ما يجري، وكذلك فعل المئات من أصحاب الأعمال ومديريها في طول الولايات المتحدة وعرضها حتى أن روبرت منشيل، وهو من كبار قيادات المصارف التجارية في نيويورك، كان له صوت مسموع[4] في هذا المجال. وخارج نطاق ما هو منشور، كان هناك الآلاف من قادة قطاع الأعمال التجارية، يساورهم قلق متزايد إزاء المنطلقات، التي كانت العولمة تصدر عنها.

لقد جمعت بينهم تصورات مبدئية بشأن ما كان يدور، إضافة إلى حصيلة من الملاحظات، مفادها أن العالم قد انجرف وراء مقولات سلبية وضعها موضع التسليم. وقد سبق في عام 1926، أن كان الغرب يعاني من ردة عنيفة، استمرت قرنًا بأكمله، بعد أن سلّموا بأفكار تقول إن الأرباح التي جعلوها تفوق الرفاه الاجتماعي خرجت عن السيطرة. وفي ذلك الحين حذَّر الكاتب الإسكوتلندي چون جولت من النظريات الاقتصادية التي طُرحَت في ذلك الحين، فقال «إن جمال هذه النظرية المطروحة مؤخرًا جعل الفرقاء يكرّسونها إلى درجة العبادة»[5]. أما

منشقّو التسعينيات من القرن العشرين، فكانوا يرفضون الأجواء الجديدة لطقوس تلك العبادة، وكانت فكرتهم عن الصالح العام بوصفه محور الحضارة، فضلًا عن النجاح الاقتصادي في الأجل الطويل، هي التي دفعتهم إلى أن يكسروا صمت الولاء، الذي كان يسود الشركات. وهذا الفصيل الذي تحلى بالوعي، وكان الطرف الأذكى من قادة الشركات كان ينشَق على تلك الحكمة المُسَلَّم بها على نطاق العولمة وهي التي تحضك، بل وتدفعك إلى أن تتعامل مع الحضارة وتدبّر أمورها من خلال منظور اقتصادي.

* * *

ومن أوضح العوامل التي دفعتهم إلى التشكُّك في صواب العولمة ما رأوه من عجز نظريتها عن زيادة ونشر الثروة. وكثير من قادة الأعمال مقتنعون بأنه إذا لم تنتشر الثروة في هذا المجال أو ذاك، فإن كل الثروات تصبح في خطر. وفي عام 1999 ذهب كوفي عنان، الأمين العام - آنذاك - للأمم المتحدة إلى داڤوس؛ لكي يبعث بالضبط بالرسالة التالية: «التاريخ يعلِّمنا أن هذا الخلل الذي يسود المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لا يمكن أن يستمر على حاله في الأجل الطويل». فماذا كانت معالم هذا الخلل؟ إنها المستويات غير المقبولة من البطالة وأحوال اللاأمن وظروف الاستغلال في مجال العمل.

وكان أوضح ما مُنيت به العولمة من فشل هو عجزها عن الحفاظ على جانب العمالة. لقد كانت فترة العولمة بأسرها إحدى فترات زيادة البطالة، حيث تجاوزت أعداد البطالة، زيادة السكان. وفي عام 1973 ، كان في منظمة التعاون والتنمية الأوروبية عشرة ملايين ممن تعرضوا للبطالة وكانوا يبحثون عن عمل(6) ، وفي عام 1979 ارتفع هذا الرقم ليصبح

18 مليونا، وخلال عقد الثمانينيات كان العدد يتراوح بين 29 و30 مليونا. أما في غضون التسعينيات، فقد وصل العدد إلى نحو 35 مليونا، وها هو القرن الجديد يشهد معدلات متزايدة تصل إلى 40 مليونًا.

يحدث هذا حتى مع إعادة تعريف طرائق الإحصاء في مجال الاستخدام، وهو ما ظل متواصلًا منذ السبعينيات؛ من أجل تقليل الأرقام ذات الصلة. والأهم من ذلك ما كان يتمثّل في زيادة البطالة في الأجل الطويل، وفي عدد الذين لا تشملهم الإحصاءات أساسًا؛ لأنهم كفّوا أصلًا عن البحث عن العمل، أو فضّلوا التقاعد المبكِّر، أو أنهم يناضلون للبقاء على قيد الحياة، من خلال الانخراط في أعمال صغيرة أو جزئية أو موسمية غير مأمونة يتعاطونها في وقت واحد.

وربما تكون أرقام عامي 1979 و1973 وهي 10 ملايين، ثم 18 مليونا أرقامًا دقيقة، ولكن الرقم الدقيق على وجه التأكيد اليوم سوف يصبح أعلى بكثير من 35 إلى 40 مليونًا، وإن كانت بعض البلدان تحاول أن تنزل به إلى النصف. وفي كل حال، فهناك على الأقل ما بين 45 إلى 50 مليونًا ممن يعانون البطالة في أقطار منظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي.

وبينما يوجَّه اللوم غالبًا إلى أوجه الجمود الفعلية التي تشوب اللوائح والأنظمة في أوروبا، فما عليك إلاّ أن تتطلّع من حولك؛ لكي تلاحظ أن الموقف أعقد بكثير من مجرَّد ما توحي به الإحصاءات البسيطة؛ فالأجور الحقيقية لأقل الفئات أجرًا في الولايات المتحدة انخفضت خلال الثمانينيات. وفي مقتبَل التسعينيات، اعترف الرئيس بيل كلينتون في شعور من الإحباط، بأن أكثر من نصف قوة العمل الأمريكية أصبح يتقاضى أقل مما كان عليه الحال منذ عقد مضى، فقال: «إن القرية العالمية التي جاهدنا لكي نقيمها أدّت إلى ارتفاع البطالة وانخفاض الأجور

لقطاع من شعبنا: وهذا شاهد فعَّال على المشقّة البالغة التي تواجهها محاولة الحفاظ على اقتصاد مرتفع الأجور، في ظل اقتصاد العولمة، حيث أصبح الإنتاج متحركًا؛ بحيث يمكن بسرعة أن يطير إلى أماكن الأجور المنخفضة»[7].

وفي حقيقة الأمر، فقد ظلت تتفاقم باستمرار أوجه اللامساواة في كل بلد صناعي، فزاد دخل الفئات الأغنى عن الفئات الأفقر في المملكة المتحدة من أربعة أضعاف إلى سبعة أضعاف بحلول عقد التسعينيات، كما أن الهوة الفاصلة بين أعلى الدخول وأقلها بلغت ذروتها منذ ثمانينات القرن التاسع عشر.

وفي عام 1995، وهو عام انتصار منظمة التجارة العالمية، كان هناك 800 مليون عاطل في العالم؛ طبقًا لما نستخدمه من أبسط الطرائق الإحصائية. وقد ذكرت منظمة العمل الدولية أن البطالة وصلت إلى أسوأ مستوياتها منذ الثلاثينيات، في حين ذكرت منظمة الصحة العالمية في عام 1995 : «أن سرعة الانهيار في بعض بلدان أفريقيا جنوبي الصحراء أصابتنا بدهشة حقيقية، بعد أن كانت تلك البلدان قد أحرزت تقدُّمًا طيبًا حتى منتصف الثمانينيات»[8].

وفي عام 1994، التأم شمل وزراء حكومات منظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي؛ لكي يناقشوا مشكلة البطالة في بلدانهم (الأوروبية)، فأعلنوا برنامجًا يستهدف تشجيع روح مبادرة تنظيم المشاريع وتيسير اللوائح والنُّظُم المطبّقة وما إلى ذلك، ووعدوا بأنهم «لن يتكلموا عن تفكيك نظام الرعاية الاجتماعية، أو ينتزعوا الحقوق الأساسية للعمال، أو يقوِّضوا الاتفاقات الجماعية الطويلة الأمد»[9].

مع ذلك، فمن الصعب أن نتصوّر أن هذا كله لم يكن أكثر من مجرّد مراوغة ملتبسة من جانب التكنوقراط، صدرت في سياق اعتقاد عميق

بأن نهج العولمة، على اتساعه، سوف يُصلِح الأمور في نهاية المطاف. ولو كان الأمر على خلاف ذلك، فلماذا لم يتطرقوا لا في الماضي ولا في الحاضر إلى التساؤل عن تبخُّر الثروة الجديدة، التي جلبتها المرأة إلى دنيا الاقتصاد.

هذه إحدى النتائج المثيرة للقلق العميق، وقد أسفر عنها الربع الأخير من القرن الماضي. وفي كل حال، كانت المرأة تضطلع بدور متزايد في كل مكان وعلى كل صعيد، حيث دأبت النساء طيلة قرن كامل على أن يشغلن بالتدريج حيِّزا مهمًا في موقع العمل، أولًا على أرضية المصنع كعاملات لقاء أجر رخيص، وأيضًا كمدرسات وممرضات ومستَخدمات في الأعمال الكتابية. لكن هذه الوتيرة تغيَّرت فجأة على نحو ما تغيَّرت به نسبة النساء عند مستويات العمل الأعلى. وهذا النصف المكتمل من مجموع السكان كان يعزِّز قدراته؛ بفضل نزعة الابتكار وممارسة القيادة والإجادة المهنية والكفاءة الإدارية، وبما يتجاوز أيضًا مساهمة هذا النصف الواضحة داخل نطاق الأسرة وفي نظام تدبير شؤون البيت. وكان هذا جديرًا بأن يفضي إلى طاقة أكبر، تفيد المجتمع وتؤدي إلى خلق الثروة الحقيقية؛ باعتبار أن المشاركة الكاملة من جانب المرأة كانت وما تزال تمثِّل باطراد قوة دفع مهمة للغاية لتحقيق النمو الحقيقي، بما يفوق ما يمكن أن يحققه أي تخفيض في التعريفات الجمركية أو أي تحرير للأسواق؛ فالتعريفات والتحرير من اللوائح والضوابط أمور تتعلق بالتكيُّف التقني، في حين أن اقتحام المرأة النطاق الكامل للأنشطة يعني مضاعفة حقيقية لإمكانات قوة العمل، ويعني كذلك إعادة تشكيل عميقة لهيكل الابتكار والطاقة في المجتمع. ومع هذا كله لم يشهد الأمر أي ارتقاء في هذا المجال، وليس هذا خطأ المرأة في كل حال.

وإذا نظرت إلى أسرة من الطبقة المتوسطة في عقد الستينيات، لوجدت أنها كانت تستطيع العيش بمرتب واحد. والآن يحتاج أمرها إلى مرتّبين. أما الثروة الحقيقية التي أسهمت بها المرأة، فقد خضعت بصورة أو بأخرى للتضخُّم، فيما كان القوم يصطنعون كميات كبيرة من الثروة الورقية الجديدة، يستخدمونها في مجالات من قبيل أسواق النقد وفي حالات الاندماج. وبعبارة أخرى، فإن عوامل النمو الحقيقية لم تخلق النمو المنشود، بينما المساهمة التضخّمية لم تخلق نموًّا بدورها وإنما خلقت ثروة مصطنعة.

وإذا اتفقنا على هذا، فإن عائلة الطبقة الوسطى تستهلك اليوم أكثر مما كانت تستهلك منذ أربعين عامًا. ولكن إذا نظرنا إليها في ضوء تعريفات دقيقة للفقر، ومنها مثلا الحاجة إلى الخيار بين ضروريات مثل الغذاء والكساء، فإن الدراسات تبيِّن أن الشرائح الكبيرة من الطبقة الوسطى أصبحت تفي بالكاد بهذه الاحتياجات.

ويبقى السؤال: هل هذا الأسلوب التضخّمي للثروة الحقيقية هو الذي خلقته المرأة كنتيجة لاختزال التصوّر المجتمعي الجوهري، إلى حيث يصبح مجرّد منطق اقتصادي بكل ما يشوبه من قيود نفعية؟ وهل فاقم من ذلك الوضع غياب معاهدات دولية، تهيئ سُبُل التوازن في مجالات رئيسية مثل الضرائب وظروف العمل والالتزامات القانونية وأحوال البيئة؟ الإجابة الموجزة والجزئية على الأقل ربما تكون بنعم، فالاختلال في التوازن في الشؤون العامة سوف يتضاعف في مرحلتين: أولاهما أن يُنتج أوضاعًا مدمِّرة، ثم لا يلبث أن ينتكس أو ينفجر بطريقة غير متوقَّعة.

* * *

أما الفشل الواضح الآخر للعولمة، فيتمثل في معاودة ظهور أوضاع اللاأمن الوظيفي. والحاصل أن بعض نُظم الأمن الوظيفي كانت قد أصبحت مرهقة وباهظة التكاليف بغير ضرورة، وكانت الطريقة المرحلية التي اتبعتها الديمقراطيات مسؤولة عن جانب كبير من هذه الظاهرة؛ خاصة في أوروبا الغربية. ولكن حل المشكلة لم يكن ليتمثّل إطلاقًا في تقويض أسس الاستقرار الاجتماعي.

كان الحلّ القديم في مجال التجارة الحرّة إزاء تكاليف العمالة المرتفعة يتمثّل في استيراد السلع الرخيصة، وكان هذا هو مغزى إلغاء قوانين القمح في بريطانيا في القرن التاسع عشر. وخلال المراحل الأولى من العولمة، كان حلّ السوق يتمثّل في استيراد عمالة رخيصة محرومة من التأمينات؛ مما ترك أوروبا اليوم وهي تواجه المشكل، الذي لم يجدوا له حلًّا، ويتمثل في وجود 17 مليون من العمال الضيوف. والحلّ المرتقب الذي يواجهنا اليوم يتمثّل في عودة إلى استراتيجية القرن التاسع عشر؛ حيث إن الهياكل الداخلية المتنامية للشركات عبر الوطنية باتت تتيح للغرب من جديد سُبل الحصول على عمالة رخيصة في الخارج. بيد أن وجود عمالة أرخص سواء في الداخل أو الخارج لم يكن يمثّل مشكلة قَطّ. وإذا ما أحسِنَت معالجته، فربما يصبح جزءًا من استراتيجية إيجابية للتنمية العالمية. ولكن المشكلة هي قناعة السوق بأن على أي شركة أن تعمل على تعظيم أرباحها، فيما تقدم للمستهلِك أرخص أنواع السلع قدر الإمكان.

والفكرة القائلة بأن المستهلِك دائمًا على حق لا ينبغي تفسيرها بأنها الحق في الحصول على أرخص أنواع السلع، فتلك فكرة شعبوية مصطنعة، وهم يخلطون بينها وبين مفهوم الاقتصاد، بينما تفضي من جانبها إلى إفراط في الإنتاج وبخس الأسعار؛ بمعنى طرح سبعة أزواج

من ملابس الرجال الداخلية بسعر 10 دولارات في محلات وول مارت في أعالي نيويورك في صيف 2004، وهذا أمر لا يمكن أن يصلح لأي اقتصاد، ولا يمكن أن يمثّل استراتيجية نمو بل يمثّل مجرد نهج دفاعي، يؤدي إلى خفض مرونة كل اقتصاد ذي صلة. والافتراض المستتر هنا هو أن العمال الذين ينتجون السلع والمستهلكين الذين يشترونها سوف يكونون قادرين - بفضل الأجور المنخفضة والأسعار المنخفضة - على أن يعيشوا على هامش الفقر.

وعلى نقيض الإنتاج والتسعير في مبيعات وول مارت من الملبوسات الداخلية، نجد مبيعات أحذية نايك التي تم إنتاجها مقابل 1.6 دولار في إندونيسيا، ثم جرى بيعها مقابل 70 دولارًا في أي مكان آخر. وهاتان الحالتان تمثلان ناتج النهج السوقي، الذي لم يعد يرتبط بعناصر المنافسة أو القيمة أو الحاجة، وهو ما ينطوي على نموذجين متطرفين من نزعة الاستهلاك الغربية: سلع رخيصة جدًّا بلا ضرورة لدعم اقتصاد ينمو، وسلع غالية جدًّا بصورة مصطنعة لتغذية اقتصاد موجّه نحو النمو.

وتتصل كلتا الحالتين بالعودة إلى استخدام العمالة الرخيصة المحرومة من الأمن الوظيفي، بمعنى ذلك النمط من الاستخدام غير الأخلاقي للعمل الذي ظلّت مجتمعات الغرب تجادل بشأنه، ثم حسمت أمره واتفقت عليه نظريًّا منذ قرن مضى، فتصدرت المسيرة كل من بريطانيا وفرنسا بعد إصدارهما قوانين عمالة الأطفال. وفي عام 1941 منعت باريس تشغيل الأطفال دون الخامسة، وقصرت يوم العمل بالنسبة لمن هم بين الثامنة إلى الثانية عشرة على 8 ساعات، وبالنسبة لمجموعة 12 سنة إلى 16 سنة على 12 ساعة، ثم جاء إنشاء منظمة العمل الدولية في عام 1919؛ ليركِّز على «الظروف الإنسانية للعمل». وإذا ما رفضت

أي دولة هذا الوضع كانوا ينظرون إليها بوصفها «عقبة تعترض مسيرة الدول الأخرى»[10]، وبعد ذلك التاريخ بخمس وعشرين سنة، أصدرت منظمة العمل الدولية إعلان فيلادلفيا، وكانت تلك لحظة أخرى من تلك اللحظات، التي شهدت التقدُّم الذي تولَّد بفعل الحرب العالمية الثانية، ومن منطلق الإصرار بأن سياسات التشغيل إنما تعزِّز العدالة الاجتماعية.

ومع ذلك جاءت آلية التسعير في ظل العولمة؛ لتنطوي على العودة إلى عمالة الأطفال وإلى التوظيف بغير ضمانات. وبحلول منتصف التسعينيات، كانت هذه الظواهر محل نقاش في كل مكان حتى في أكثر الدوريات الصادرة محافظة، فلم يكن هناك في واقع الأمر من يقبل بالقول القديم بأن الأطفال، يحتاجون إلى العمل للمساعدة على إطعام أسرهم؛ حيث بلغ حجمهم 200 مليون عندما كان بالوسع حل المشكلة، وقد فعلت ذلك المجتمعات الصناعية في القرن التاسع عشر من خلال زيادة أجر آبائهم. ورغم ذلك، فنحن نشهد عالمًا توحي فيه الإحصاءات بأن نصف سكان المعمورة من الأطفال يتضررون حاليًا من وطأة الفقر، ومن اندلاع الحروب ومرض الإيدز. هذه الأعداد تتمثّل أمامنا، حيث يموت 6 ملايين طفل دون الخامسة في عام 1992 من الإصابة بالالتهاب الرئوي أو الإسهال. ولنا أن نتساءل: هل هذه الأرقام دقيقة حقًّا بل كم تحتاج من الدقّة؛ لكي توضح ما حدث من أوجه الخيبة والفشل؟

الأطفال ما هم إلا جزء صغير من العمالة الرخيصة، التي لا تستظل بأي أمن أو حماية، وهو طابع العمل في الأسواق المتحرّرة من النظم واللوائح والضوابط، وهي بدورها لا تشكّل سوى جزء صغير من اقتصاديات العالم المصلوب. ولقد كان كارلوس ساليناس رئيسًا

للمكسيك عندما دخلت المكسيك إلى عالم التجارة العالمية، ووعد بأن «يزيد التجارة حتى نرفع مستويات معيشتنا»، وكان ذلك قبيل تهاوي دخول المكسيكيين إلى النصف. وفي سياق من هذا القبيل، فإن قياس حالة الفقر بدولار واحد يوميًّا لم يكن يعني شيئًا مذكورًا، في حين أن سقوط العالم الثالث في هاوية الديون شكَّل تركة خبيثة، تعود إلى مخلفات المواعظ البروتستانتينية القديمة. إن نسبة الديون إلى الصادرات في معظم البلدان المثقلة بالديون زادت بمقدار ثلاثة إلى أربعة أضعاف، بين عامي 1990 و1970، وما زالت تتضاعَف إلى حدّ أن بلغت في كثير من الأحيان عشرة أضعاف أو أكثر بنهاية القرن الماضي.

ومرة أخرى، ففي سياق كهذا، لا معنى لفكرة العمالة الرخيصة غير المنظَّمة بوصفها استراتيجية للنمو العالمي.

كذلك كانت هناك انتقادات متزايدة من جميع الجهات. وما لبثت الشركات أن بدأت ببطء في الاستجابة، إزاء النقد الموجَّه من جانب الجمهور، وما لبثت الحكومات أن فتحت عينها ببطء على الحقيقة غير الحتمية، التي انطوت على العودة إلى معايير القرن التاسع عشر أو إلى غياب المعايير على الإطلاق.

* * *

كل هذا حدث على مستوى عالم نشب فيه العنف، على نحو متسارع الخطى؛ فمعظم الإحصاءات المتعلقة بخسائر الأرواح في الحروب منذ عام 1945 بلغت في مجموعها نحو 40 مليون نسمة[11]، وإذا ما جمعت الأعداد المرتبطة بالفترة من عام 1945 إلى 1970، لوصلت إلى زيادة تقرب من 18 مليون نسمة. وهذا يشمل الفترة التي شهدت زعزعة شديدة في الاستقرار، وهي حروب الاستقلال في مرحلة تصفية

الاستعمار. ومع ذلك، ففي الفترة بين عامي 2000 و1970، وهي حقبة العولمة، كانت الأعداد أكبر بكثير: 22 مليون بمعنى قرابة 2.000 فرد يوميًّا. والأكثر مدعاة للقلق ذلك الذي يسميه الإحصائيون بأنه الوفيات الزائدة، بمعني الوفيات الناجمة بشكل غير مباشر عن الحروب، من خلال أوضاع مثل سوء التغذية أو المرض. وفي أواخر السبعينيات، بلغت هذه الوفيات نحو 12 مليون نسمة سنويًّا، وفي أوائل التسعينيات كانت 14 مليون نسمة، وفي عام 2000 بلغت 18 مليونًا، أما في عام 2003 فقد كان العدد 25 مليون نسمة.

لا يشمل هذا الوفيات من جرَّاء الأوبئة، التي كان يمكن الوقاية منها أو تخفيف آثارها باتباع سياسات فعّالة على مستوى العالم. وعلى سبيل المثال.. فقد لقي أكثر من 20 مليون نسمة حتفهم من جراء وباء الإيدز منذ عام 1981؛ إضافة إلى 2.6 مليون نسمة في عام 2003 وحده، وكان معدل الإصابة في عام 2003 هو الأعلى بكثير على الإطلاق في أي وقت. وفي آسيا حيث تنهض معجزتا الاقتصاد في كل من الصين والهند ترتفع معدلات الإصابة بالوباء، بما يتجاوز القدرة حتى على حساب الآثار الناجمة عنها.

هل يشكِّل هذا كله فشلًا مباشرًا للعولمة؟ الإجابة هي: «لا». لكن هل نجحت العولمة بوصفها نظامًا كوكبيًّا قادرًا على تخفيف الوفيات التي تقع من جرَّاء العنف أو بسبب الأوبئة القابلة للوقاية؟ الإجابة: «لا». وهل تزداد هذه الظواهر سوءًا تحت قيادة النظام العولمي؟ الإجابة: «نعم». فهل بدأت الأمور تتغير مع سنوات القرن الجديد؟ الإجابة: أن الأمور حتى الآن تتحوّل إلى الأسوأ. وفي نقطة ما، لم يعد كافيًا بالنسبة لاقتصاديين محترمين ولامعين مثل جاجديش باجواتي أن يكرِّروا القول «أن بوسع المرء أن يخلص إلى أن التجارة الأكثر حرية

ترتبط بالنمو الأكثر ارتفاعًا، وأن هذا النمط من النمو متصل بخفض مستويات الفقر. وعليه يؤدّي النمو إلى تخفيض الفقر»[12]، هذا النمط من اختزال الحقيقة لا يبعث على الاحترام في كل حال.

إن القيادة لا تتمثل في أن تدافع عن مجالك الخاص: إنها تتعلق بالحكم على الآثار الناجمة عن نظرية تطرحها، وعن أسلوب تتبعه إزاء الموقف الأشمل والأعم. إن الشيوعية لا بد أن تتحمل المسؤولية عن معسكرات الموت وعن انهيار الإنتاج، ولابد أن يتحمل الفاتيكان المسؤولية عن محاكم التفتيش، وعن تدمير سكان أمريكا اللاتينية الأصليين. وبالمقياس نفسه، لا بد للعولمة أن تتحمّل المسؤولية عن زيادة العنف وعن الوصول بحالة البيئة، لدرجة أن أتاحت للأوبئة أن تخرج عن نطاق السيطرة.

17

المنظمات غير الحكومية والرب(*)

في بداية حقبة العولمة لاحت بالفعل إشارات عن كيفية وصولها إلى نهايتها. وعندما نمت طبقة جديدة من النخبة تُركِّز على الاقتصاد والإدارة وتتسلَّم مقاليد السلطة، بزغت في الأُفُق قوة محدودة وكان قوامها المنظمات غير الحكومية. وفي ذلك الوقت، كانت أفراد من القلة هم الذين يعرفون شيئا عن مفهوم المنظمات غير الحكومية أو يتتبعون نمط انتشارها. وكان من شأن استخدام لفظة «القوة» أن يثير السخرية، في نفوس بعض مسئولي الحكومات في معرض إشارتهم إلى هذا النمط من المنظمات، التي بدت في مجموعها بعيدة عن المجال العملي وغير مهمة بالنسبة له، في ضوء الأيديولوجية الجديدة، التي كانت ترى أن الأمر قد دان لها إلى يوم يُبعثون. بيد أن قادة هذه المنظمات زاد عددهم وسرعان ما تضاعفت أساليب التنظيم التي وضعوها. وفي الوقت نفسه عادت بغير تمهيد فكرة الربوبية، التي كان الناس قد تصوّروا أنها قد اختفت منذ منتصف القرن التاسع عشر، وبدأت في اكتساب أعداد كبيرة من غلاة المؤمنين الحقيقيين. ومثل العولمة، كانت فكرة الربوبية قد

(*) يقصد المؤلف استدعاء المسألة الدينية بكل رموزها ودعاواها وطقوسها، «المترجم».

كسبت عديدًا من المؤمنين المخلصين، الذين كان يمكن في مراحل سبقت أن نطلق عليهم اسم الحواريين.

ومع ذلك، فلا قادة المنظمات غير الحكومية ولا الحواريين المذكورين أعلاه، كان بوسعهم الابتعاد عن ذلك الأسلوب، الذي اعتمدته النخبة بوصفه أمرًا لازمًا، إن لم يكن حتميًّا للتعامل مع حركة العولمة.

وحتى في فترات سبقت، كانت هناك إشارات تنبئ بما يمكن أن يحدث. ورغم كل ذلك فالتجارة الحرة نفسها كانت قد فرضت سلطاتها أولًا في القرن الـ 19 وسط جو محموم، مما يمكن أن نسميه اليوم بالولادة الجديدة للمسيحية. ولكن بعد 150 سنة تبدو كلتا القوتين وكأنهما افترقتا، في حين كانت المؤسسات العامة التي لا تربطها صلات لا بالهياكل الحكومية ولا الديمقراطية منها على وجه الخصوص، وهو ما نسميه اليوم المنظمات غير الحكومية - أقل عددًا وأشد انعزالًا. وفي كل حال، كان هذا النمط من المؤسسات موضع تشكك أسوة بالفروع اللاديمقراطية المنبثقة عن قوى التديُّن التقليدية. وفي المراحل الأولى من التجارة الحرة الحديثة في منتصف القرن التاسع عشر، كان ممثلو الديمقراطية قومًا مستجدين يبحثون عن سبيل، وعندما واجهتهم النُّخَب الطبقية القديمة والنُّخَب الصناعية الجديدة، رأى المواطنون أن أكبر عوامل قوتهم إنما تتمثل في التجمع معًا في ظل حكومات الدول القومية، أو في إطار النقابات العمالية الأوسع نطاقًا.

هكذا قامت منظمات غير حكومية تتَّبع أسلوبًا جديدًا، وتضم روابط العمال وجموع الناشطين في إطار أجنحة الإصلاح، وفي بعض المذاهب الدينية وبين صفوف الجمعيات المنادية بتشجيع التعليم، التي وصل بعضها مثل الصليب الأحمر إلى حد أن أصبح جمعيات دولية. وبدت بعض جماعات الضغط المستقلة، كما لو كانت قد قامت

بالمصادَفة. وبمصطلحاتنا الحديثة، كان الرئيس الأمريكي تيودور روزفلت رجلًا يدعو إلى مؤاذرة المنظمات غير الحكومية أكثر من كونه رئيسًا للدولة، حيث أطلق ما نعرفه الآن بأنه قضية البيئة، وكان ذلك في 11 نوفمبر/ تشرين الثاني 1907م، عندما كتب إلى حكّام الولايات وغيرهم من قيادات الولايات المتحدة يدعوهم إلى اجتماع قومي، وعرض إلى «الحقائق التي لا يمكن أن نخفيها، التي تدفعني إلى الاعتقاد بأن الحفاظ على مواردنا الطبيعية هو أهم مشكلة تواجه حاليًا شعب الولايات المتحدة»[1]. وهذا الاجتماع شجَّع على قيام حركة، تستند إلى قاعدة من المواطنين، وتهدف إلى حماية البيئة.

من ناحية أخرى، بدأ كل من غاندي الشاب وتولستوي الشيخ مراسلات مسهبة بينهما، وكأنما وضعا الأساس للأسلوب الذي يمكن فيه لجماعات أن تعمل خارج نطاق الحكومة في محاولة من جانبها ترمي إلى تغيير العالم «تولستوي وغاندي جعلا من همهما إعادة اكتشاف ذخيرة من المفردات اللغوية السلبية بما يعيد طرح كلمة «لا»، ويستعيد معاني المقاومة السلبية إلى معجم مفرداتنا الأخلاقية»[2]. كانا بمصطلحات عصرنا يرسِّخان قدرة المواطنين على أن يقولوا «لا»، عندما يواجهون قوى الحتم النظري، ولقد بنى غاندي حياته حول هذه الفكرة حيث نشأت وترعرعت حركة المنظمات غير الحكومية، بوصفها تعبيرًا عن تلك القدرة على أن نقول «لا».

ولكن كان لا بد من الانتظار سبعة عقود من الزمن، حتى تأتي العولمة وتتفجّر حركة المنظمات غير الحكومية غير الهادفة للربح، حيث بدا هذا الانفجار وكأنه استجابة للعولمة. وبصورة أعمق، فربما كانت هذه الحركة ماضية في طريقها في كل حال، ورغم أن الأمر كان يتعلق بحكمة غاربة شمسها، فإذا بها تمهِّد الطريق لبزوغ قوى متنافسة عديدة

مستجدة فكان أن نشأت حقبة جديدة من الزمن. وهذه القوى في مجموعها تمثّل مدى تعقيد الحياة البشرية، فهي إما يحارب بعضها بعضًا، أو تلتمس مجددًا قدرًا من التوازن فيما بينها. وفي بادئ الأمر كان هناك عدة مئات من المنظمات غير الحكومية، ولكن ها نحن نشهد الآن أكثر من 50.000 منظمة غير حكومية قائمة على الصعيد الدولي وحده، وفي فرنسا تم بين عامي 1987 و 1994 إنشاء 45.000 جمعية جديدة. وفي شيلي يوجد 27.000 جمعية وفي الفلبين يوجد 21.000، أما الولايات المتحدة فتضم 1.2 مليون منظمة غير حكومية.

وقد سجَّلت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي قيام 1.600 منظمة غير حكومية بحلول عام 1980، وكانت هذه المنظمات تنفق ما مجموعه 2.8 مليار دولار. وبحلول عام 1995، كان هناك 3.000 منظمة غير حكومية تنفق 6 مليارات من الدولارات. وقد دأبت الحكومات على صرف مزيد من معوناتها، من خلال المنظمات غير الحكومية، ولكن في حالات كثيرة تم تخفيض هذا الرقم إلى النصف.

فما الذي حدث؟ الإجابة السهلة هي أن الجوقة الدائمة التي تنشد أهازيج الدعوة إلى الحتمية الاقتصادية الدولية دفعت من يريدون أن يرسموا خيارات، ويُحدثوا تغييرات بعيدًا عن مجالات السياسة والحكم، فاكتشفوا أمر المنظمة غير الهادفة للربح؛ بوصفها شكلًا من أشكال النفوذ المتحرر من القيود، وربما حتى من السلطة دون أن تعاني هذه الصيغة من المشكلات التي تصاحب عملية تسلُّم مقاليد السلطة والنفوذ. وبعبارات أخرى تتمتع المنظمة غير الحكومية بالقدرة على تحرير الناس من قوى الحتمية، ولكن يشوبها الضعف في أنها تعزل المواطنين عن مجال الديمقراطية المسؤولة.

وفيما تعد بعض هذه الهيئات مرموقة بالفعل، إلا أن بعضها زائف مدلّس: وبعضها فعّال وبعضها لا يتوخى إلاّ مصلحته الذاتية.

وأمامنا نموذج «أطباء بلا حدود»وهو مجموعة من شباب الأطباء، الذين وجدوا أنفسهم على خط النار في بيافرا (نيچريا)، وكان ذلك عام 1971 وهو عام ميلاد العولمة، وقد شهد اشتعال الحرب الأهلية في نيجريا التي ذهب ضحيتها مليونان من البشر. وكثيرًا ما يعمد برناركوشنر مؤسس «أطباء بلا حدود» إلى وصف الإحباط، الذي شعروا به جميعًا كأطباء، حيث كان من المفترض أن يكونوا محايدين وسلبيين وأن ينتظروا سقوط الجرحى؛ إذ كانت تلك هي القاعدة المهنية فيما كان هذا ما تتوقعه منهم القوى الدولية والقومية. وكان من واجبهم أن يجمعوا أطراف هذه الملهاة البشرية، التي تجلت على شكل صراع محتوم «إذا كنت طبيبًا ماهرًا، فإنه يفترض فيك أن تقبع في انتظار الفرصة؛ لكي تحاول إنقاذ مرضاك من الموت. وهكذا قررنا أن نتكلم، نتكلم لكي نقول للناس أن ليس بوسعنا أن نعتني بهذه الأعداد من الآلاف ومئات الآلاف من شباب المرضى، فنحن لم نتسبب في مثل هذه الحالة، والخطأ لم يكن من صنعنا، بل كان خطًا سياسيًا، ولكن الأمر كان يتعارض مع يمين الصمت الذي أقسمنا عليه والتزمنا به، ومن ثمَّ قمنا بتنظيم «أطباء بلا حدود»، واكتشفنا أن ليس مفروضًا فينا أن نظل محايدين»[3].

هنا نجد نموذجًا كاملًا لفكرة الرفض عند تولستوي وغاندي، وسرعان ما أثبت فعل الرفض أنه قوة شديدة الفعالية في العالم، الذي يفرض التسليم السلبي أمام الأمر المحتوم. وفي عام 1992، اضطلع الناشط الكاثوليكي في مجال المنظمات غير الحكومية سانت إجيديو بالدور الرئيسي في التفاوض لإحلال السلام في موزامبيق. وهكذا فأينما

أجلْت الطرف وحيثما ألفيت إيمانًا بأهمية الاختيار ورفضًا للحتمية الاقتصادية، فإنك تجد المنظمات غير الحكومية، وقد تداخلت في الأمر بالسلب والإيجاب، ويمثل ذلك تحديًا مباشرًا لنظرية القيادة الاقتصادية المهيمنة، والأخطر أنه يشكِّل أيضًا تحديًا للممارسة الديمقراطية المستندة إلى المواطنين.

وفيما تزايد قبول القادة الديمقراطيين بما طرحه چيسكار ديستان عن القائد المحدود القدرات، فإن المواطنين عمدوا إلى استلهام الحكمة من موقع آخر. وهنا تلقى إشارة واضحة لرغبة المواطن في الاختيار، وإن انطوى هذا أيضًا على ما يهدد الفكرة الراسخة عن الحكومة المنتخبة؛ بوصفها أساسًا للاختيار المسؤول.

* * *

كذلك كان هناك مسألة فكرة الرب المعبود وعودتها غير المتوقعة، فطبقات المهنيين بكل ذكائها وسلبياتها وتباعدها عن الإيمان بهذا المعتقد أو ذاك هي، التي قادت وأدارت ديمقراطيات الغرب العشرين، وأسدت لها المشورة، ثم وجدت نفسها شيئًا فشيئًا محاطة، بقوى لا يمكن قياس أبعادها من المؤمنين الحقيقيين.

كان هناك الأسقفيون والإنجيليون والمسيحيون العائدون إلى الإيمان من جديد إضافة إلى النيو - كاثوليك، فضلًا عن خليط من القوى الأخرى ممن كانوا يتعاملون مع الدين بصورة أو بأخرى، ويرفضون فكرة الحتمية الاقتصادية، فلو كانت هناك حتمية حقيقية لكانت من فعل الرب. وقد بدا كثير منهم، وكأنهم جاءوا من فصائل شبه منسية في صفوف الجناح اليميني، فيما جاء غيرهم من يسار مسيحي صعب التعريف.

وبدا الأمريكيون وكأنهم قادة هذه الحركة، التي مثّلت كذلك عاملًا حاسمًا في الانتخابات الرئاسية الأربع الأخيرة. وكانت الطريقة التي استخدم فيها الرئيس كلينتون الناشطين المسيحيين، هي التي مهدت بالفعل السبيل الذي تم اتباعه. لكن من الخطأ أن نتجاوز عن صعود القادة المسيحيين من الطراز القديم إلى مراقي النفوذ، في كثير من أنحاء شمالي أوروبا، فضلًا عن الصعود الواضح للأصولية الإسلامية والأصولية اليهودية على السواء.

وما لا نعرفه تمامًا حتى الآن، هو: ما الذي تعنيه عودة فكرة الرب أو الدين. إننا نعرف أن في هذه العودة ما يحيّر الليبراليين الكلاسيكيين، ونعرف أن الخطوط السياسية تبقى مختلطةً باستمرار. وعلى سبيل المثال، ففي هذه الأيام كثيرًا ما يرتبط الإيمان العميق بأخلاقيات السوق الحرة بكل ما يشوب ذلك من التباس عميق. وإن كان هذا لا يماثل على الإطلاق الاتحاد الإصلاحي المسيحي للتجارة الحرة، الذي شهده القرن التاسع عشر.

وما نعرفه هو عودة الربوبية من جديد؛ ليحل المعبود بين صفوفنا مؤيدًا لخطانا، إذا ما اعلنّا الأمر على هذا النحو. صحيح أنه من المستبعد أن يصبح شريكًا للمنظمة غير الحكومية، ولكن الطرفين يملكان شيئًا مشتركًا، وهو أنهما يرفضان الإطلالة على فكرة الحضارة، من خلال منظور الاقتصاد.

18

تسلسل زمني للانحدار

عام 1995

كانت تلك سنة فاصلة، ولكنها كانت أكثر من ذلك أيضًا؛ فقد وقعت أربعة أحداث محددة جاءت؛ لتفيدنا بأن العالم يشهد اتجاهًا جديدًا.

بدايةً، كان هناك أزمة «التكيلا»، ونعني بها انهيار المكسيك وسقوطها من ذروة المجد الدولي إلى قاع كارثة وطنية. وجاء ذلك أكثر من مجرد فشل اقتصادي سبق لي وصفه؛ إذ كان آية على أن ربع قرن من العولمة التي انطلقت منها مسيرة الاقتصاد، لم يفض إلى قيام أمريكا لاتينية جديدة. وفي عام 1982 كانت المكسيك قد قررت بالفعل وقف مدفوعات الفائدة على مبلغ 85.5 بليون دولار من الديون الأجنبية، وكانت تلك ظاهرة ما لبثت أن انتشرت بالتدريج. وفي عام 1984 ، نشبت انتفاضة في منطقة السكان الأصليين/ الشيبا، واتبعت الأسلوب الدموي القديم في الوقت نفسه كرّد فعل إزاء النشاط الاقتصادي، الذي استند إلى أوضاع السوق، وجاء مفروضًا من خارج تلك المنطقة. وبصورة أعم، لاحظ المكسيكيون أن هذا النهج أعطى قوة جديدة لظاهرة الفساد من الطراز القديم.

ثم جاء مصرف التنمية للبلدان الأمريكية، ليعزز التصور بأن التجربة الاقتصادية الجديدة لم تكن تؤدي دورها، حيث قيل: «إن استئناف النمو الاقتصادي كلفنا ثمنًا اجتماعيًّا باهظًا للغاية، بما في ذلك حلول الفقر وزيادة البطالة وتفاقم اللامساواة في الدخل، وكل هذا يفضي إلى مشكلات اجتماعية»[1]. وسرعان ما اتضح أن هذا النمو الاقتصادي ذاته لم يكن متجانسًا، ومن ثمَّ فقد ظل أثره معدومًا باطراد.

وفي منتصف السنة، عُيِّن جيمس ولفنسون رئيسًا للبنك الدولي ليبقى في منصبه على مدار عقد من الزمن. وسرعان ما بدأ على الفور معركةً لا نهاية لها مع بيروقراطية البنك ومع الثقافة، التي كانت سائدة فيه، بل ظل يناضل لإبعاد البنك عن فكرة أن العالم يتحرك نحو طريق أكثر تعقيدًا، فيما يتصل بحقائق العالم غير الغربي، وكانت فكرة يشوبها التجريد وتنادي بمصير اقتصادي يبدأ من القمة إلى القاعدة.

من ناحية أخرى، فسرعان ما انتدب مستشارًا مخضرمًا للعمل معه هو الكندي موريس سترونج، وهو الأب الشرعي لحركة البيئة الدولية؛ إذ كان مفكرًا متحررًا وتربطه وشائج حميمة مع العالم النامي. وتبع ذلك سلسلة من التعيينات المهمة الأخرى، كانت جميعها تهدف إلى تغيير مسار البنك الدولي.

أعقب ذلك أيضًا معركة صعبة، لا ضد أفكار البنك فقط، ولكن بصورة أوسع ضد البيروقراطيات المختلفة التي نادت بالعولمة، ويمكن تسميتها بأسلوب منظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي، وحين كان ولفنسون يتهيأ لمغادرة البنك في عام 2005، كانت واشنطن تتهيأ من جانبها؛ لكي تعيد إلى موقع المسؤولية واحدًا من أعوانها، لا لكي يعيد إقرار المسار التكنوقراطي/ الاقتصادي القديم للعولمة؛ إذ كانت

رغبتها الجديدة تتمثل في تطويع البنك الدولي بصورة أوثق؛ بحيث يتلاءم مع نظرتها الأكثر تشددًا للعالم.

في أواخر عام 1995 تم شنق كينسارو ويوا الكاتب النيجيري والناشط القيادي، إضافة إلى ثمانية من مؤيديه، وكانت الأسباب الكامنة وراء هذا الفعل هو معارضته لأنشطة شركة «شل»، وهي الشركة عبر الوطنية المعنيّة بالطاقة في بلده، الذي كان يضم أيضًا سبعة آلاف من السجناء السياسيين. وقد اعترفت «شل» نفسها بأنها كانت تزود الشرطة الوطنية هناك بالأسلحة.[2] وجاءت الإعدامات التسعة لتشكل نهاية الديكتاتورية العسكرية، ولكنها أكدت في عقول الكثيرين كذلك أن الشركات عبر الوطنية لم تكن تمثل بالإطلاق ظاهرة مبهرة وجديدة وتقدمية، ولكنها كانت ببساطة كيانًا مبنيًّا على النموذج الإمبريالي الاحتكاري القديم.

وفي غمار عدد من الأحداث الغريبة التي وقعت في المستقبل، قام (الأمريكي) تيموثي مكفيه بتفجير مبنى فيدرالي في مدينة أوكلاهوما، فأدى ذلك إلى مصرع 168 فردًا وإلى إصابة أكثر من 800 فرد.

وقد يقول البعض أن هذه الأفعال لم تكن تمثل إشارات للمستقبل هناك، ولكن كانت المسألة ببساطة هي قيام أمريكي بتفجير الأمريكيين. وفي كل حال، فقد ظلت الولايات المتحدة تشهد سنويًّا مئات من أحداث الإرهاب الداخلي وعلى مدار أعوام عدة، ولكن ما فعله مكفيه كان الربط بين الولايات المتحدة واتجاه الإرهاب الحديث، الذي بلغت قوته في أوروبا مداها في السبعينيات والثمانينيات. ومازلنا لا نعرف سوى القليل بشأن هذا النوع من الحرب، ولكن الذي نعرفه هو أن هذا الأسلوب اتسع نطاقه عبر السنوات المائة والخمسين

الأخيرة، واختلط بحالة عقلية معينة لها خصوصيتها، ثم مزج بينها وبين تصور بما يمكن أن يقدم عليه الإنسان.

عام 1996

فجأة اتضح للذين كانوا يريدون ملاحظة نزعة القومية أن هذه الروح القومية كانت على طريق عودة قوية، في كل أنحاء العالم. و لم يكن هذا النوع من القومية يتسم بحتمية اقتصادية عالمية، من حيث المنطق الأساسي الذي اتبعه، فقد جاءت انتفاضة الشيشان لتصبح حربًا كاملة، حيث لقي مصرعهم خمسون ألف فرد في ثمانية عشر شهرًا، وكانت المسألة تتعلق بقومية روسية، بقدر ما تعلقت بقومية شيشانية سواء بسواء.

كذلك، فإن المسار الدولي كان يتجه صوب نوع من القومية الأكثر استنادًا إلى الدين، حيث كانت الأحزاب السياسية تعرّف نفسها بالطريقة المتبعة نفسها غالبًا في إسرائيل والهند وتركيا، ثم بدأت الظاهرة تتسع لتمتد إلى ما يكاد يكون كل مكان آخر في العالم. وفي الفترة نفسها، بدأت قناة الجزيرة التي تتخذ مقرها في قطر في بث إرسالها، فيما استولت على السلطة في أفغانستان قوى طالبان المتطرفة في نزعتها الأصولية.

من ناحية أخرى، حدث انبعاث للقومية الديمقراطية، وكأنما جاء ذلك كرد فعل على اكتساح قوى العولمة. ولذلك صوّتت أسكتلندا لإنشاء برلمانها الخاص بعد إدماجها، على مدار 290 سنة، في واحدة من أشد دول العالم مركزية.

وفي الوقت نفسه، أصبحت الحروب غير النظامية هي الإستراتيجية العسكرية السائدة في طول العالم وعرضه، ومن ذلك مثلًا أن قنابل

وتفجيرات الجيش الجمهوري الأيرلندي كان يمكن اعتبارها همزة وصل بين الأسلوبين القديم والجديد، لكن كانت كل من سري لانكا والسودان هما نجما تلك التوليفة من التفجيرات والحوادث والصراعات، التي يصعب التنبؤ بها، ثم انفجرت في أطلنطا قنبلة لدى انعقاد الألعاب الأولمبية الصيفية، وفي ليما، بيرو اقتادوا خمسمائة من الرهائن في حادثة دامت 196 يومًا. كذلك بدأت موجة الإرهاب في العربية السعودية بقتل 19 جنديًّا أمريكيًّا. ولا يزال مجمل هذا النهج غير النظامي، الذي يستهدف زعزعة استقرار الجيوش العادية بكل ما تملكه من تكنولوجيا متقدمة ومن أسلحة وأعداد كبيرة وهياكل متشابكة ومحنكة من أركان الحرب، يشكل إرباكًا للذين يعتقدون أن القوة العالية التنظيم والكثيفة الإدارة يمكن أن تحقق استتباب النظام.

من ناحيته، نجد أن آلان جرينسپان رئيس البنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي (السابق)، الذي دأب على التماس طريق يتيح له تطويع نظرياته مع اتجاهات السوق لم يُصدر إنذارًا بشأن «التخبط غير المعقول»، الذي «أدى بشكل غير متناسب إلى صعود قيمة الأصول المالية»، وبعبارة أخرى.. كان ذلك الانفصام السوقي بين أسواق النقد والنشاط الحقيقي أمرًا خارجًا عن السيطرة.

في الوقت نفسه، لاحت الإشارات الأولى بشأن إرهاصات من النزعة الدولية المتوازنة، التي تركز على المبادئ الإنسانية، وفي أوتاوا قام 122 بلدًا بتوقيع معاهدة تحظر بث الألغام الأرضية.

عام 1997

في عام 1997 أصبح واضحًا كيف أن الأمور خرجت عن السيطرة، فقد بدأ ذلك العام بنغمة إيجابية، تنبئ بتغيير راديكالي بمعنى تغيير عن

طريق الاختيار، فقد قام چيمس ولڤنسون بتعيين چوزيف ستجلتز كبيرًا للاقتصاديين في البنك الدولي، وهنا لاحت علامة واضحة بأن المؤسسات الدولية، التي تمثل محور مقولات العولمة الأصلية يمكن أن تتحرك صوب مجالات جديدة.

إن آراء ستجلتز السلبية معروفة جيدًا بشأن توافق آراء واشنطن، وبخصوص الحلول المطروحة تركيزًا على السوق، التي تصورت أنها صالحة لكل الأغراض. ومن هذا الموقع المحوري أصبح يمثل مفتاحًا للتغير في الموقف الرسمي، بشأن إمكانية التضافر في العمل بين الهياكل المتقدمة والنامية على المستوى الدولي. وبدلًا من التسليم بأن حلول جميع الأغراض سوف تفضي إلى تلبية احتياجات المجتمع، فقد بدأ القوم في النظر بدرجات متفاوتة إلى نوعية الاحتياجات المطلوبة كل على حدة. كان ثمّة مفكرون جادون آخرون يشاركونه آراءه المذكورة أعلاه، وكان منهم پول كروجمان وجاجديش باجواتي وچون وليامسون، وجميعهم كانت تساورهم شكوك عميقة بشأن الخلط بين نشاط التجارة وأسواق النقد، فضلًا عن انشغالهم بشأن فوضى تضخم الاتجار في العملة النقدية.

وقتها كان الأوان قد فات؛ ففي منتصف العام المذكور بدأ انهيار اقتصادي خطير في شرق آسيا، فمع حلول شهر يوليه/ تموز شعرت تايلاند بأنها مضطرة إلى تخفيض قيمة العملة، وتحرك صندوق النقد الدولي؛ كي يدفع مسؤولي كل من تايلاند وماليزيا وأندونيسيا إلى السير في الطريق المعياري؛ للتكفير عن الذنب من خلال إبداء نوع من الندم الاقتصادي والاجتماعي، فكان أن فعلوا ما قيل لهم حيث أغلقت أندونيسيا 220 بنكًا وقبلت، بل وفرضت، حزمة من الإصلاحيات

فكان أن تلقت قرضًا بمبلغ 23 بليون دولار من صندوق النقد الـدولي، ولكن الذي حدث أن حالة الانصهار الخطيرة تسارعت خطاها.

والحاصل أن صندوق النقد الدولي ومؤسسات الغرب تحولا إلى لوم البلدان الآسـيوية عـلى الأوضـاع التـي كانـت تـشهدها، وفي حـين أن المشكلة كما قال الطرفان، كانت تتمثل في آفة الفساد المحـلي وفي اقتـصاد المحاسيب، دون أن يتطرقا إلى ما حدث من التسرع في تحرير الاقتـصاد. وفي واقع الأمر، فإن نظم آسيا القائمة على الأداء العـائلي كانـت أقـرب بكثير إلى الرأسمالية البحتة مقارنة بنظم الغرب نفسه، التـي قامـت عـلى أساس شركات مجهولة الأسماء وتعمل في مجـال المـضاربة. وإلى جانـب ذلك، فقد أمضت الاقتصادات الآسيوية وقتًا طويلًا، وهي تنعم بمزيـد من الاستقرار بأكثر مما كان عليه الحال في المناطق الأخـرى بالعـالم، بـل إنها ازدهرت مـن خـلال تمويـل التنميـة، عـن طريـق «ارتفـاع معـدل مدخراتها»[3]، ولم يكن بها حاجة إلى ما نـسميه في غالـب الأحيـان بأنـه الاستثمار الأجنبي، بل كانت قوتها تكمن في أنهـا لم تتبـع ذلـك الإجمـاع الدولي، فضلًا عن أنها استمدت قوتها من «الأدوار المهمـة التـي كانـت تضطلع بها الحكومة»، و**السؤال هو**: «هل كان ثمَّة فساد؟، نعم». ولكن إذا طرحنا هذا السؤال يظل من واجبنا أن نطرح **سؤالًا آخر**، هو: «هـل هناك فساد في نظم الـسوق بـالغرب؟ الإجابـة: أيـضًا: نعـم». وإذا مـا مضينا نسأل: ما الأسوأ؟ تتوقف الإجابة على تعريفك للفساد ذاته.

على أن هذه الأقطار عانت من زعزعة في الاستقرار؛ لأنها رضـخت للضغط الذي دفعها إلى الانفتاح على اقتصادات العولمة. وبمعنى آخـر، كان يمكن إصلاح الأمور لو أنها فعلت ذلك، بأسلوب مغاير، وبسرعة مختلفة وبصورة أدق انطلاقًا من وعي الحقائق المحلية وفي ضوء ضوابط دولية أفضل. وبدلًا من ذلك، فقد سمحوا بأن يـسيطر عـلى الأوضـاع

النموذج العولمي لأسواق لا تعرف الحدود. كذلك.. فإن موجات واسعة النطاق من الأموال الدولية، التي اتسع تعريفها لدرجة فضفاضة اكتسحت تلك الأوضاع وبحجم خمسة أضعاف مثيلتها في السابق، فأدى ذلك إلى تشويه الاقتصادات والانحراف بها عن أهدافها. وعندما وقعت حادثة الانهيار، انحسرت تلك الموجات؛ مما عجّل بالفوضى العارمة التي ضربت أطنابها. وقد وصف پول كروجمان هذه الكارثة بأنها «بعيدة الغَور»[4] «إن مجرد حدوث شيء من هذا القبيل في العالم الحديث، لابد وأن يبعث بموجات من الرِّعدَة في فرائص أي فرد لديه حِس بالتاريخ.»

ومع حلول الخريف، بدأ الماليزيون يتبرمون من ذلك الفشل المفروض عليهم دوليًّا، ومن ثمَّ شرع رئيس وزرائهم، مهاتير محمد، في شن هجومه اللفظي في جميع الاتجاهات وأحيانًا بطريقة عنصرية. ولكنه من ناحية الاقتصاد البحت لمس وترًا حقيقيًّا، هو: أن الصناديق التحوطية خرجت عن السيطرة، وأن العملة يتم المتاجرة فيها بما يتجاوز المستوى المطلوب لتمويل التجارة. ووصف ذلك بأنه «أمر غير ضروري وغير مُثمر ولا يتفق مع النواميس الأخلاقية». وعند هذه النقطة، كان بوسع صناديق التحوط أن تخترع ما يصل إلى مبلغ تريليون دولار «للمراهنة ضد العملات»[5]، والسبب الذي يجعلني استخدِمُ لفظة «تخترع»؟ هو أن رسملة تلك الصناديق لم تكن خاضعةً لأي نظام وطني أو دولي يتصل بنسبة الأصول، بل كان مديرو تلك الصناديق يتصرفون بطريقة، ترجع مباشرة إلى الحِقبة الذهبية، التي شهدها القرن التاسع عشر، وهي حِقبة المضاربة غير المسؤولة.

وفي أواخر تلك السنة، بدأت إشارات التنائي بعيدًا عن نظام العولمة تبدو على ماليزيا، وشرعت حكومتها في إبطاء خطى رفع الحواجز

الجمركية؛ لأن الأمر كان ينبئ بمزيد من الكوارث المخيفة، التي كانت في طريقها إلى الحدوث.

في الوقت نفسه، تعثر الاتفاق المتعدد الأطراف بشأن مفاوضات الاستثمار، الذي بدأ في عام 1995، عندما كان المفاوضون بشأنه «ينضحون تفاؤلًا» - فيما عمدت وقتها عدة منظمات غير حكومية إلى مسايرة المفاوضين واتباع ما كانوا يطرحونه من آراء. لكن وزراء مالية منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، أنفسهم، زادت شكوكهم بشأن ذلك الاتفاق، ورأى بعضهم أن المعاهدة المقترحة هي خطوة أخرى تؤدي إلى غَلّ أيديهم عن التصرف بوصفهم وزراء مؤثرين. وهناك أطراف أخرى رأت الهدف متمثلًا، فيما وصفه ريتشارد جوين الكاتب في جريدة «تورنتو ستار» بأنه «محاولة لخلق ميثاق حقوق لملاك الأراضي الغائبين»[6]، وفي هذه الحالة، فإن هؤلاء السادة الملاك الغائبين كانوا المستثمرين الأجانب، وكانوا أيضًا الشركات عبر الوطنية.

19

تسلسل زمني للانحدار: الانشقاق الماليزي

عام 1998

في ذلك الوقت بدأت قوى الطرد المركزي تتسارع خطاها، كما بدأت أجزاء كبيرة من ذلك اليقين العالمي تتهاوى. كان العام قد بدأ كما لو لم يكن قد حدث أي تغيير، فقد شهدت باريس «أول تجمع دولي من نوعه لوزراء الصناعة، وأول اجتماع لمنظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي، يدعو المديرين التنفيذيين للمشاركة فيه»؛ من أجل اقتراح السياسة الدولية. وتمثلت نتيجة هذا التجمع في «دعم وطيد للقطاع الخاص وللحلول، التي تستند إلى السوق من أجل مواجهة المشكلات القائمة» ويومها قال ديڤيد آرون، وكان وكيلًا لوزارة التجارة بالولايات المتحدة «أن هذا تغيير كبير... ومن الأرجح أنه سيفضي إلى تدابير أخف وطأة (من حيث الضوابط والتنظيم)»[1] وفي الوقت نفسه، كان چوزيف ستجلتز يتكلم في هلسنكي بوصفه كبير الاقتصاديين في البنك الدولي، فكان أن دعت رسالته إلى اتباع مسار مختلف تمامًا، إذ كان يحذرنا ألاّ نخطئ في فهم الأزمة الآسيوية، فإذا كانت الحكومات في

رأيه قد ارتكبت أخطاء، فمع ذلك في كوريا الجنوبية على سبيل المثال «لم يقتصر تدخل الحكومة على تحقيق زيادات كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي للفرد، ولكنها حققت أيضًا زيادات في الأجل المتوقع للحياة وفي توسيع التعليم وفي إنجاز تخفيض مثير ومرموق في حجم الفقر». ومن هنا، فإن محور الأزمة لم يكن هو المبالغة في دور الحكومة، بل كان التقليل من دور الحكومة «الحكومة هوّنت من أهمية التنظيم المالي وحوكمة الشركات»[2]، ورغم خطابات ستجلتز التصحيحية، بدا أن المؤسسات الدولية ماضية في طريقها، دون أي تغيير مشهود.

بيد أن تلك الفترة شهدت بداية تداعي المفاوضات بشأن الاتفاق المتعدد الأطراف المعني بالاستثمارات، وجاءت الإشارة الخطيرة الأولى في هذا المجال في شهر يناير/ كانون الثاني، عندما أصرت بعض الحكومات على أن تشمل المعاهدة المرتقبة قواعد ملزمة بشأن معايير العمل والبيئة، والمهم أن المنظور الاقتصادي لم يعد مقبولًا. وهكذا استجدت أفكار تجمع بين معارضة المنظمات غير الحكومية والشكوك، التي راودت بعض الوزراء.

وفي 27 أبريل/ نيسان أعلنت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وقف المفاوضات، وكان ذلك مجرد تعبير تكنوقراطي مهذب، فالحقيقة أن المعاهدة أصبحت في حكم الميتة. لماذا؟

لأن السياسيين لم يعد لديهم الاستعداد للقبول بنظم تدور حول نظم الانضباط الملزم للحكومات؛ بمعنى الحد من السلطة السياسية والديمقراطية، فيما لا يُطرح أمام القطاع الخاص سوى مبادئ توجيهية ليس إلا. أما الفقرة التي وأدت اتفاق الاستثمارات السابق ذكره، وهي الفقرة المحورية، فقد كفلت أن يتلقى المستثمرون الأجانب «معاملة

لا تقل في تفضيلها عن المعاملة، التي يضفيها البلد المعنيّ على مستثمريه الوطنيين وعلى استثماراتهم، فيما يتعلق بعمليات التأسيس والاستحواذ والاستخدام والتمتع والبيع أو أي عمل آخر من أعمال الاستثمار»، وبعبارة أخرى.. تصبح النقود ذات طابع عولمي كامل، بينما لا تستطيع الدول القومية الوقوف في وجه هذا التيار. وقبل ذلك بعشر سنوات، كان هذا النمط من الرأي جديرًا بأن يمضي في طريقه بغير عوائق.

أما الآن فقد بدا القادة المنتخبون، وكأنهم يفتحون عيونهم بصورة مباغتة على الحقيقة التي يعيشونها: أدركوا أنهم يريدون الحفاظ على سلطتهم في اختيار توجهات السياسة، وفي كل حال، جاء ذلك ثمرة من ثمار الشرعية الديمقراطية، ولم يروا السبب الذي يدفع الاستثمار إلى أن يتجاهل اعتبارات الصالح العام.

رغم هذا كله، جاء ذلك التغيير في المسار حافلًا بالتناقضات: لقد شهد الأمر هزيمة كبيرة للأيديولوجية العولمية في مسألة ذات أهمية بالغة. ذكر دومينيك شتراوس، وزير المالية اللامع المرموق في فرنسا أنه «ما من إنسان سوف يتفاوض بعد اتفاق الاستثمارات المتعدد الأطراف بالأسلوب نفسه الذي كان متبعًا من قبل ... فلن يقبل المواطنون من بعد أن يحكمهم الأسلوب نفسه، الذي كان سائدًا في الماضي»[3].

مع ذلك، فقد واجه التكنوقراط ودعاة العولمة هذه الهزيمة بصَمت مُطبق، وبدا الأمر وكأنهم يأملون في مواصلة طروحاتهم دون تغيير. كيف؟ ربما من خلال اتفاقات مستترة وثنائية.

والحاصل أنه ما كان يمكن أن يثور جدل عام بشأن الاتفاق المذكور لو لم تتسرب وثائقه الفعلية. أما الذي تصدّر هذا الجدل العام، فكان دور المنظمات غير الحكومية على شبكة الإنترنت. ومع ذلك، فعند نهاية المعركة، كانت هناك نسبة ضئيلة من قيادات قطاع الأعمال الدولي، هي

التي تعرف أي شيء عن ذلك الاتفاق. ومن الأمثلة الكاشفة في هذا الصدد على الجبهة السياسية أن المعاهدة المقترحة لم تكن قد أتيحت، حتى وقت أن لفظت أنفاسها، لأعضاء البرلمان الألماني (البوندستاج)؛ لكي يقرأوها أو يفكروا فيها ولو على أساس غير رسمي، والفكرة كانت هي الوصول بالمفاوضات إلى نقطة لا عودة، قبل أن يثار بشأنها جدل عام.

وكان من شأن نهاية هذا الاتفاق المتعدد الأطراف بشأن الاستثمارات أن تثير نقاشًا عامًّا واسع النطاق، يضم أطرافًا من المجتمع الأكاديمي ولاسيما الاقتصاديين إضافة إلى القادة السياسيين. ولكن بدلًا من ذلك لم يسفر الأمر سوى عن صَمت مُطبَق، ساد صفوف النُّخب في ضوء ما حدث من ارتباك وإحراج.

وبعد أشهر قلائل، شهدت أفريقيا حركة التشكيلات العسكرية التي لم يكن قد تم حلها في المنطقة المحيطة برواندا، وهي التشكيلات التي قتلت بالفعل نحو 800 ألف نسمة، وقد تسللت عبر الحدود الكولونيالية القديمة إلى الكونغو. وكانت النتيجة خمس سنوات من العنف وأكثر من أربعة ملايين نسمة من القتلى؛ مما جاء نتيجة مباشرة وغير مباشرة للحروب، التي اندلعت هناك، وما زال بعض هذا العنف قائمًا حتى كتابة هذه السطور.

ونحن نفترض بيقين أننا تعلمنا من واقع تلك الخسائر في الأرواح، وقد بلغت 800 ألف إنسان في رواندا، وتعلمنا بالتأكيد أن نظريات العولمة، التي اصطنعناها لم تكن لها أي صلة تذكر بأجزاء واسعة النطاق من العالم؛ حيث تظل المبادرات السياسية والعسكرية المُستنِدة إلى مبادرات وطنية، هي القادرة دون سواها على التعامل مع الأزمات. وفي واقع الأمر، فإن المؤسسات الدولية والمؤسسات القائمة في الغرب

بالذات لم تفعل سوى أقل القليل لوقف الكارثة في الكونغو، بل بأقل مما قامت به في رواندا. وربما نجحنا نحن وإياهم في التظاهر بأنه لا شيء يحدث، حتى بلغ السيل الزبى بعد أربع سنوات.

والسؤال هو: ماذا عساه يكون الارتباط بين هذا الوضع ونظرية العولمة الاقتصادية؟ لقد كرّسنا جزءًا كبيرًا للغاية من طاقاتنا الدولية؛ من أجل إصلاحات السوق لدرجة أن آلياتنا السياسية والعسكرية لم تعد تنعم بأي تطور أو نمو أو إصلاح، بحيث تتعامل مع الحقيقة الواقعة.

وحتى على الجبهة الاقتصادية، فإن آليات العولمة هذه لم تعُد تحقق نجاحًا، ولذلك فإن قادة ماليزيا تخلوا في نهاية المطاف عن كل استعداد لمواصلة السير في طريق تلك المازوكية المعولمة. وعلى مدار شهور، ظل چاجديش باجواتي يدعو إلى فرض ضوابط على رؤوس الأموال بوصفها أنجع الطرق لوقف الانهيار. وفَعَل الشيء نفسه پول كروجمان. وفي سبتمبر/ أيلول من العام، أعلن رئيس الوزراء الماليزي مهاتير محمد تحطيم معظم قواعد العولمة والتحرر من قيادة السوق.

عَمد مهاتير إلى سحب العملة الماليزية، الرنجيت، من السوق العالمية فجَعَلها غير قابلة للتحويل، وقام بتثبيتها على أساس سعر منخفض من أجل تشجيع الصادرات، وأضفى الاستقرار على اقتصاد بلاده، من خلال الحيلولة، دون تصدير رأس المال الأجنبي فضلًا عن زيادة التعريفات الجمركية.

وثارت موجة عارمة من الإدانات والتنديدات، التي كان مصدرها مؤسسات عامة وخاصة تعمل في مجال التمويل والتجارة الدولية. وكتب المعلقون وصدرت الافتتاحيات الصحفية، وتكلم الاقتصاديون

من كل صنف وملّة فضلًا عن الحكومات والمصرفيين، وكلهم كانوا يعرّضون بماليزيا بوصفها أمثولة أمام الآخرين، ويصفون مهاتير بأنه رجل مختل الصواب. وقامت مؤسسة مورجان ستانلي، التي تدير أهم مؤشر اقتصادي آسيوي، بطرد ماليزيا من المؤشر، وأصبح السؤال هو: كيف يمكنك قياس أي اقتصاد يرفض اتباع قواعد الحتمية؟ كلهم صرفوا أنظارهم عن ماليزيا بانتظار أن تواجه الانهيار المحتوم.

ولم يحدث هذا الانهيار. والذين كانوا يرقبون المشهد رأوا الماليزيين وهم يستخدمون الإمكانات الكاملة للمرونة الكينزية، أي الطريقة التي قصد بها كينز أن تؤدي دورها، ولكن كانوا يلعبونها بقدر من الفهم الحصيف؛ بمعنى المراوحة بين التعقيد والتبسيط، بين تطويع النظم وتشديد الضوابط وإرخائها. وبدعم من ستجلتز، استطاعوا أن يحوّلوا الضوابط المفروضة على رؤوس الأموال إلى حيث أصبحت ضريبة عادية.

في كل حال، فقد سخر مهاتير من حرص الغرب على اعتماد حقائق اقتصادية بالغة التبسيط قائلًا: «لابد أن تسمحوا لماليزيا بممارسة قدر من الغباء. ولماذا لا تتركونا وشأننا كي نرتكب الأخطاء التي نبغي ارتكابها»[4].

والحاصل أن تبددت الأزمة ونمت الاستثمارات وزاد الإنتاج وتعززت الصادرات، وبدأ المصرفيون الأذكياء يتساءلون عن السبب، الذي جعل دعاة العولمة يضمرون هذا العداء للضوابط المحلية أو الإقليمية، التي يتم فرضها في اللحظات الملائمة، وأوضح كروجمان أن النجم الصاعد في مجال التجارة الدولية هو نجم آسيوي، حرص على أن ينأى بنفسه عن رياح الأزمة. لماذا؟ لأن الصين تعتمد عملة غير قابلة للتحويل وهي مثبّتة وفقًا للأساليب القديمة؛ بحيث إنك لا تستطيع المضاربة عليها، ولا تستطيع أن تحرك العملة إلى الداخل أو الخارج حسب إرادتك، فضلًا عن مواصلة الصين النمو على أساس هذا

النموذج الذي يبدو عتيقًا. أما الدرس الذي كان ينبغي الاستفادة منه، فدرس بسيط، وهو: أن الغرب الذي تقمصته الروح الأيديولوجية رأى أن الأزمة الآسيوية هي أزمة اقتصاد، ومن ثمّ تظل خاضعة للقواعد الراسخة في السوق. أما الماليزيون، فقد رأوها أزمة سياسية قومية لها دلالات وآثار اقتصادية، ومن ثمّ جاء تصرّفهم على المستويين السياسي والوطني. وفي هذه العملية أوضحوا أن الحتمية الاقتصادية لم تكن أكثر من مجرد تعلل بالأماني، وأن الدول القومية قادرة على أن تختار لنفسها ما تريد، وأن تحقق النجاح من خلال إجراءات غير تقليدية.

والمشكلة أن هذا الأمر وجد من لم يفهمه في شخص آل جور، نائب رئيس الولايات المتحدة (وقتها)، وكان قد ذهب إلى كوالالمبور في شهر نوفمبر/ تشرين الثاني، وأبدى حمقًا ملحوظًا عندما أصرّ في خطاب له على أن الأزمة برمتها كانت بسبب «المحسوبية والفساد والاضطراب الاجتماعي؛ مما أضاف إلى مشكلة اجتذاب الاستثمار العالمي»، والحاصل أن الموظفين الذين لا شك كتبوا هذا الخطاب كانوا أسرى للنظرية؛ بحيث لم يكن بوسعهم أن يروا ما يحدث في العالم الواقعي ذاته.

مع ذلك لاحت علامات تغيير في المواقف المؤسسية، وجاءت الإشارة الأولى في استراليا؛ حيث بدأ چيم. مكفرلين، المحافظ المتزمت لمصرف الاحتياطي يتكلم ضد نظام المالية العولمي، رغم أنه كان حتى عام 1995 من أخلص المؤمنين به. وفي شهر أكتوبر/ تشرين الأول 1998 بدأت الأمور تتغير، حين قال: «هناك المزيد والمزيد ممن يتساءلون عما إذا كان النظام المالي الدولي، على نحو ما ظل يعمل به على مدار معظم عقد التسعينيات، نظامًا غير مستقر في الأساس. والآن أظن أن

غالبية المراقبين وصلت إلى النتيجة القائلة بأن الأمر كذلك فعلًا ..».. «إن المنطلق الفكري الذي يصدر عنه موقف السوق الحرة ... وهو الافتراض بكفاءة الأسواق - منطلق ضعيف للغاية وفي جميع اختبارات أسعار الصرف، التي أعرفها كان هذا الافتراض يتناقض مع الحقائق الواقعة».. «نحن بحاجة إلى نظام يؤدي إلى تعظيم المنافع، التي نجنيها من رأس المال الدولي، في حين أنه علينا أن نعمل على الحد من المخاطر».. «ومن التبسيط المخّل أن نصرّ على الحرية الكاملة في حركة رؤوس الأموال في جميع البلدان وفي ظل جميع الظروف»[5].

جاءت هذه النوعية من الأفكار أمثلة بليغة عما كان يفكر فيه محافظو بنوك الاحتياطي ونواب وزراء المالية، بل وحتى وزراء المالية أنفسهم. لكن القِلة منهم هي التي امتلكت شجاعة مكفرلين؛ لكي تعلن ذلك صراحة. وربما كان أكثر التساؤلات فعالية وتنظيمًا ما كان يطرح داخل مجموعة العشرين، التي جمعت بين وزراء مالية أكبر عشرين اقتصادًا، ومن ثم كانت تربط الغرب إلى الشرق والشمال إلى الجنوب. لم يبق منهم من كانوا يؤمن بعمق بحكاية الحتمية. ولكن - وكما كان الحال في أوائل القرن الثامن عشر- كان تنصّلهم من تلك الحكمة المقبولة والمقصورة على عقيدة كبرى واحدة لا يتم إلا بينهم وبين أنفسهم، وغالبًا ما يكون بعيدًا عن السجل المُعلَن. وفي نهاية اجتماع مجموعة السبعة في 31 أكتوبر/ تشرين الأول، بُذِل جهد للتدليل على فعالية القيادة؛ حيث وعد زعماء الغرب أن يقروا «مبادئ وقواعد سلوك دولية بشأن أفضل الممارسات في مجال السياسة الضريبية والمالية والنقدية وحوكمة الشركات ومحاسبتها»؛ من أجل «ضمان أن تمتثل مؤسسات القطاع الخاص بمعايير الشفافية الجديدة».

وقد طرأ بالفعل قدر من التقدم. ولكن هذه الإصلاحات لم تحدث حتى الآن.. أما الذي تغيّر فهو أن الساسة والمسؤولين باتوا يعرفون أن فشلهم في التصرف هو الفشل بعينه، ولم يعد نتيجة الحماس لقيادة السوق. وفي هذه الحالة شاءوا أن يتناسوا الأمر، حيث كان يتم تذكير القادة السياسيين، كلما اجتمعوا لمناقشة مشاريع العولمة، بأن عليهم أن يجتمعوا فيما تحدق بهم نظم الحراسة وتحوطهم الحواجز المتشابكة وعناصر الشرطة، التي تفصل بينهم وبين آلاف الناشطين من المواطنين، الذين كانوا حريصين على التعبير عن آرائهم.

عام 1999

في ذلك الحين اكتسبت مفردات العولمة في النطاق العام طابعًا سلبيًّا ودفاعيًّا. وكان لي كوان يو، زعيم سنغافورة، يحذر من أن العولمة يمكن أن «تبدد القيم الأصيلة، التي جمعت بلدنا على صعيد واحد»[6]، وانتابت الدهشة أركان صندوق النقد الدولي، عندما وجدوا أنفسهم ومعهم أيديولوجيتهم، تحت المجهر مسؤولين عن الأزمة الدولية. وقال ستانلي فيشر النائب الأول للمدير الإداري: «أشعر بالغضب والإهانة، عندما تقال لي أمور تجافي الحقيقة تمامًا، فمن الخطأ البالغ القول بأن برامج صندوق النقد الدولي، لم تأخذ في اعتبارها العوامل الاجتماعية»، ولكن الحقيقة أنها لم تأخذ في اعتبارها هذه العوامل. وقد بدأ مدير مصرف البوندسبانك (الألماني) في الدعوة إلى إنشاء لجنة تابعة لمجموعة السبعة، تعمل على الأقل بصورة مشتركة من أجل مراقبة الاقتصاد العالمي، وتم بالفعل وبسرعة تشكيل هذه اللجنة. وبالسرعة نفسها، أصبحت وحدة غير رسمية لصياغة السياسات، فيما دعا كوفي عنان

الشركات إلى أن تلبي المعايير المتصلة بحقوق الإنسان وبالعمالة والبيئة، ولم يعد من المسلمات القول بأن أثر هذه الشركات على المجتمعات سوف يكون إيجابيًّا، فقد بدأ پول كروجمان في القول - بصورة أكثر اعتدادًا - بأن التعريفات الجمركية هي الحل الصحيح في ظل ظروف معيَّنة: «الآن بالذات يمكن لتعريفة جمركية أن تزيد العمالة في الأرجنتين، والتظاهر بغير ذلك يعَد خيانة فكرية»[7].

حينذاك، وفي نوفمبر/ تشرين الثاني، استقال چوزيف ستجلتز من البنك الدولي؛ لكي يصبح حرًّا فيتكلم ضد المنظمة الشقيقة للبنك وهي صندوق النقد الدولي. كان البنك الدولي في حال من التغير، ولكنه كان قد التحق به بوصفه هيئة غير أيديولوجية، وبعد سنتين فقط شعر بأن التغييرات ليست في طريقها للحدوث بالسرعة الكافية؛ لكي تواجه حالات الفشل التي اتسع نطاقها.

وانتهت السنة بمظاهرات شغب شهدتها شوارع سياتل أمام اجتماع لمنظمة التجارة العالمية، ولقد روِّعت صفوة التكنوقراط ومعهم المؤمنون بالعولمة؛ لأنهم تعرضوا لتلك المهانة على رءوس الأشهاد، ومن جانب أفراد من غير أصحاب الاختصاص. وهكذا فإن صمتهم السائد بعد إلغاء اتفاق الاستثمار المتعدد الأطراف، مع ما وُجه إليهم من لوم على حدوث الأزمة الآسيوية، فضلًا عن ذلك الازدراء من جانب ماليزيا، وما تبع ذلك من اعتقاد جماهيري واسع النطاق بأنه إذا كانت التجارة أمرًا لا غبار عليه، فإن الحضارة ليست خادمًا تحت طوع التجارة.. كل هذا جلب تلك النوعية من الغضب، التي يمكنك أن تتوقعها من جانب مديري الاقتصاد الدولي، الذين دأبوا على تأكيد أن دوافعهم كانت أخلاقية في الأساس.

في تلك الفترة، اقتصر الأمر على قلة فقط هي التي ظلت على قناعتها بأن المنظمات غير الحكومية بعيدة عن معايشة الواقع، بل إن چيم ولڤنسون ذهب إلى حد الإعراب عن قلقه بصورة علنية، بشأن أولئك الذين خلّفتهم مسيرة العولمة من ورائها، في حين أن الذين ملأوا شوارع سياتل لم يكونوا في رأيه مجرد «مجموعة من الراديكاليين»، بل في واقع الأمر كانوا يطرحون «آراء مشروعة للغاية»[8].

عام 2000

من ناحيته، وفي تصرف أخير قبل أن يترك البنك الدولي رسميًّا، وقف ستجلتز أمام الرابطة الاقتصادية الأمريكية، يهاجم بعض منطلقات العولمة، قائلًا: « إن تحرير سوق رءوس الأموال لم يُفض فقط إلى الفشل في تحقيق الرخاء للناس، على نحو ما وُعدوا به، ولكنه جلب لهم الأزمات، فكان أن انخفضت الأجور بنسبة 20 أو 30 في المائة، فيما ارتفعت معاملات البطالة بمعدّل اثنين وثلاثة وأربعة أو عشرة»[9]. والأغرب من هذا أنه أمام مثل هذه التجمعات حظي بتحية الوقوف؛ تقديرًا لما كان يقول، وفي الوقت نفسه أعيد إدخال ماليزيا إلى مؤشر مورجان ستانلي الاقتصادي، وبدا الأمر وكأن ضوابط العملة وتثبيت قيمة العملة وفرض التعريفات الجمركية أصبحت مقبولة في ظل ظروف معيَّنة.

أما كوفي عنان، فقد أعلن تأييده أمام جمع من قادة الشركات لآراء ولفنسون بشأن المنظمات غير الحكومية، قائلًا: «إن المظاهرات عبّرت في شوارع سياتل عن أوجه القلق، التي تساور كثيرًا من الأفراد؛ إذ يواجهون العولمة، وعليك أن تستجيب إزاء هذا القلق»، ثم أنحى باللائمة على أنانية العالم المتقدم.

ومع توالي أيام السنة، تضاعفت المشكلات الاجتماعية والاقتصادية في أمريكا اللاتينية. فعلى مدار عقد من الزمن، ظلت القارة تنفّذ بطرق شتى ما كانت قد أمرت به قوى العولمة ومؤسساتها الدولية. والذي حدث أنها كابدت مراحل من المعاناة، وكأنها مرفوعة على اقتصادات الصليب، وإن كان كثير منها قد وصل إلى الطرف الآخر في المعادلة، قوية فيما يبدو ولكن فترات انتعاشها كانت قصيرة الأجل. وبدا الأمر بأن حالات التطهر، التي اجتازتها خلال عذابات الصلب كانت قد جعلتها أضعف بكثير، وليس أقوى بحال من الأحوال، وبدا تطورها أقرب إلى الأفراد، الذين كانت دماؤهم تسيل على يد معالجيهم في زمن الطبابة الغابر، والسابق على عصر الأطباء المحدثين.

أما ولفنسون، فقد أصبحت آراؤه تزداد وضوحًا مع كل شهر، حين قال: «إن أمريكا الجنوبية لم تتحسن أحوالها... عما كانت عليه في السبعينيات»[10]، ثم ذكر أن الهوّة الفاصلة بين الأغنياء والفقراء في أمريكا اللاتينية هي الأسوأ في العالم، حيث أضيف أربعون مليونًا من البشر إلى خط الفقر زيادة عما كان عليه الحال في عام 1980 ، في حين أن إصلاحات السوق في ظل العولمة وصلت بالنمو إلى النصف، حتى في فترة الانتعاش الظاهري.

وفي شهر يونيه/ حزيران من العام، كان بالإمكان رؤية الاستجابة السيئة من جانب التكنوقراط لهذا النمط من الانتقاد، عندما ظل أكبر خبراء البنك الدولي في قضايا الفقر، وهو راڤي كانبور، يتعرض لضغوط سياسية من الخارج فاستقال؛ لأنه كان يقول بأن النمو الاقتصادي وحده لن يكون كافيًا لتخفيف حدة الفقر، وأن الأمر يقتضي فرض ضرائب واتباع سياسات لإعادة توزيع الدخل والثروة.

عام 2001

جاءت أحداث الحادي عشر من سبتمبر/ أيلول 2001 ؛ لتشكل من جديد تأكيدًا أساسيًّا، سواء على قوة الدولة القومية، أو على أولوية العمل السياسي وأسبقية العنف على الاقتصاد، وبهذا توارى المنظور الاقتصادي إلى زوايا الصورة.

ومع ذلك، فبعيدًا عن أحداث الحادي عشر من سبتمبر/ أيلول في عام 2001 م، كانت هناك تفاصيل قليلة جاءت لتشير إلى الاتجاه، الذي كان يتخذه العالم، ففي شهر مايو/ أيار التأم اجتماع ستكهولم لمكافحة الملوثات العضوية المزمنة؛ ليضيف إلى مجموعة الاتفاقات الدولية البطيئة النمو والمركِّزة على الصالح العام، وليس على مجرد الاقتصاد. وفي شهر يوليه/ تموز، التأم عقد مجموعة الثمانية في جِنوه، في ظل الحرص على أن يبقى الزعماء معزولين فوق متن سفينة كبيرة عن العالم الخارجي لتجنب الصدامات مع المتظاهرين، بل إن الشرطة أطلقت النار على أحد المتظاهرين فأردته قتيلًا. وفي شهر نوفمبر/ تشرين الثاني، ساد الاتفاق على صعيد دولي على تخفيف صرامة قواعد الملكية الفكرية، إذا ما كان الأمر يتعلق بأزمة في العالم النامي، وكان ذلك بمثابة تراجع قاصر وملتبس، ولكنه كان حركة إلى الأمام في كل حال.

بعدها مُنِح چوزيف ستجلتز جائزة نوبل؛ لتكون بمثابة إقرار بأهمية مجموعة منفصلة من مؤلفاته، بيد أن الرجل كان في قمة مكانته كمنشقٍّ فكري، في حين ظلت هذه الجائزة - بصورة أو بأخرى - تنتمي إلى مدرسة العولمة المتعارف عليها، سواء لتلاميذ هايك أو تلاميذ فريدمان أو لصفوة أهل الصنعة من محللي السوق، وهم طلائع الاختصاصيين في مجال الاقتصاد الجزئي. وهؤلاء كانوا يضنّون بالجائزة لدرجة أن الأكاديمية ظلت في الظاهر، وبصورة واضحة تتجنب إعطاءها إلى أبرز المرشحين لها، وهو چون كينيث جالبريث؛ لأنه كان ينتمي إلى الاتجاه الكينزي.

ولكن مع بداية تحرك العالم بعيدًا عن مقولات العولمة، بدأت الأكاديمية تغير آراءها ببطء، وأعطت الجائزة إلى أمارتيا سن في عام 1998 ، ثم ها هي تعطيها إلى ستجلتز في عام 2001.

وفي ديسمبر/ كانون الأول، وفي إحدى لحظات الكوميديا السوداء، عادت الأرجنتين لتواجه الانهيار من جديد؛ حيث أعاق مسيرتها خليط من عبء الديون وتصرفات وحلول صندوق النقد الدولي. وقد توفى سبعة وعشرون فردًا في أعمال الشَّغَب التي تلت ذلك. وهكذا كان يمكن القول بأن حقبة العولمة الكلاسيكية قد انتهت بضربة واحدة في أمريكا اللاتينية. وبعد أيام قلائل من ذلك التاريخ، وكأنما في حاشية كوميدية أخرى، مضافة إلى تلك الحقبة، أعلنت شركة «إنرون» (الأمريكية) إفلاسها فيما كانت السنة تمضي إلى أيامها الأخيرة. وكان ذلك أكبر فشل مالي من نوعه في تاريخ الولايات المتحدة؛ جاء ليضع نهاية حاسمة وباقية على الزمن، لتلك النظرة إلى الاقتصاد التطبيقي، على أنه كيمياء تحويل النحاس إلى ذهب إبريز على طريقة الزمن القديم.

نهايــة الـمُعتقد

«إذا دسسّت شيئًا في حلقك، فسوف يتعين عليك أن تفرغ ما في جوفك».

مارشال ماكلوهان(*)

الأيديولوجيات لا تكاد تشابه المسرح الرومانسي في أفضل صورة، ولهذا فإن صيغة كولردج(**) الشهيرة التي تقول بأن مشاهدي المسرح يقبلون عن طواعية تصديق التشخيص المسرحي وكأنه حقيقة واقعة، هذه الصيغة تنطبق بدقة على الحياة الطبيعية لأي أيديولوجية[1]. ودفاعًا عن الشاعر المذكور، نقول إنه كان يَصدُر عن رؤية أنبل لقدرة البشر على الاختيار، وهو ما يفعله المشاهدون حين يختارون الإحجام عن تكذيب ما يشاهدون، فتلك فكرة تصدر عن نزعة أنبل بالنسبة للمسرح وللنموذج الرومانسي على السواء. ولكن بوسعك أن تجادل قائلًا أنه بقدر ما تزيد هشاشة الأسلوب المسرحي ما بين حكاية

(*) المفكر الإعلامي وأستاذ علوم الاتصال الجماهيري الشهير (1980-1911). «المترجم».

(**) الشاعر الذي يعد من رواد المذهب الرومانسي في الأدب الإنجليزي (1834-1772)، «المترجم».

رومانسية أو مغامرة للممثل شوازنجر، تزداد قدرتنا على أن نؤجل استخدام قدراتنا النقدية.

كيف نصل إلى القرار الذي يدفعنا إلى تأجيل عدم التصديق، عندما يتعلق الأمر بالأيديولوجيات؟ ذلك أمر غامض؛ فالمؤرخون وعلماء الاجتماع يمضون حياتهم في محاولة لتفسير هذه الظاهرة، والمبدعون عادة ما يجيدون تفسير هذا النوع من السياسات؛ لأنهم بطريقة غريبة يتعاطون النشاط نفسه، الذي يمارسه أهل الأيديولوجيا، وكلا الفريقين يتعامل مع وجدان البشر.

والأقل غموضًا في هذا المضمار هو كيفية وصولنا إلى القرار الذي يدفعنا إلى أن نشرع في تصديق ما نراه. على أن الفشل الحتمي - والكلمة هنا دقيقة - لأي أيديولوجية أمر لا يقع إلا بالتدريج، وهو ما يلاحظه عدد متزايد من الناس؛ فالدعاية التي تهلل للفوز والانتصار لا تلبث أن تتطور لتصبح إنكارًا لهذا الفوز والانتصار، واللغة التي يتحمس لها الجمهور يومًا، لا يلبث الجمهور ذاته أن ينظر إليها على أنها نوع من موسيقى سقط المتاع، وبعد ذلك يتعامل معها بوصفها ضجيجًا يضايق السامعين، وأخيرًا ينظر إليها بوصفها ضربًا من الهزل السخيف. وعندما يسمع الجمهور صوت القوة مشوبًا بالسخرية ومحفوفًا بالشك ثم بعد ذلك مشوبًا بالهزل، فإن استعداده لأن يصدق ما يعايشه يكون قد تبدد تمامًا: صحيح أن الأيديولوجية قد تعيش فترة من الزمن؛ لأن دعاتها يقبضون على الكثير من آليات السلطة، ولكنها تظل مجرد مظهر من مظاهر السلطة لا أكثر ولا أقل.

وفيما يواصل غلاة المؤمنين إصرارهم - وأحيانًا تحمسهم - ثم في هذه الأيام غضبهم بشأن الحتميات العالمية، فكأنك تستمع إذا ما أصغيت بإمعان إلى جلبة متزايدة من الأصوات المتناقضة. وهناك عدد

متزايد من قادة الدول القومية،فضلًا عن عدد أكبر من رجال الأعمال المعنيين بالمسألة، عمدوا إلى تغيير المفردات التي يستخدمونها، فإذا بهم يخففون غلواء حماسهم لتلك الافتراضات، التي قالت بها العولمة حتى أصبح الخطاب الجديد أكثر تعقيدًا وأشد غموضًا وإن كان أخف غرورًا، وبات قدر كبير منه يدور حول فكرة المواطنين والمجتمع. وعلى الجانب الآخر، يشير جزء من هذا الخطاب إلى حالة انصهار سياسي متصاعدة، توازنها حالة ارتفاع في مستوى الخلط والاضطراب، فيما تتوازى معها ظاهرة متفاقمة من العنف القومي القديم. وهكذا فإن ذاكرتنا تعرضت للتغير من جديد، فلم يعد ينطلي القول بأن السنوات من عام 1945 إلى 1973 كانت حقبة من الفشل، بل أصبح مقبولًا كقاعدة أنها شهدت خيبات أمل ومُنيت بأخطاء مطردة خلال عقودها الثلاثة، ولكن أصبح من دواعي الإنصاف القول بأن تلك الحقبة، التي سبقت العولمة كانت واحدة من أنجح مراحل التاريخ، سواء من حيث الإصلاح الاجتماعي أو النمو الاقتصادي. ولو نحّينا جانبًا المقولات الأيديولوجية، فلماذا يتعين علينا أن ننعتها بأنها كانت فشلًا، بينما كان بوسعنا أن نستبعد أوجه ضعفها ونبني على ما حققته من منجزات.

إن فكرة الفشل كانت أمرًا محوريًّا بالنسبة لنهوض أيديولوجية العولمة بكل إثارتها وبوصفها رسالة إنقاذ. ولو عاودنا تصديق ما نراه على المسرح وقد تجددت الحاجة إليه، لِتَصوَّرنا الدراما التي يعيش فيها المجتمع، وكأنه بات محبوسًا في سيارة تحترق أو محصورًا تحت قبو سفلي، ولكن ها هي الحقائق الجديدة تخف؛ من أجل إنقاذ الموقف.

وأسوأ ما يمكن أن نفعله اليوم هو أن نحاول دفع العولمة بعيدًا، بقدر ما حاولنا من قبل أن نستبعد الحقبة الأكثر إنسانية التي سبقتها. وبهذا نرتكب حماقة مماثلة إذا ما أنكرنا الفشل، الذي آلت إليه العولمة

أو الأزمة المدمرة التي انزلقت إليها، إن غلاة المؤمنين بها سوف يحذّرون من خطر أي انتقادات، توجه إليها بدعوى ما قد تؤدي إليه تلك الانتقادات من عودة إلى فظائع الحمائية والقومية، ولكن إذا لم نستطع بهدوء أن نفيد من ثمار ما يتسم به النظام الحالي من عوامل القوة، وبقدر ما نعترف بضروب الفشل التي حاقت به، فقد نستفز بذلك أخطاء الحمائية وأسوأ ما في القومية.

قال «هيسيوس» الملك مخاطبًا «أوديب» في «كولونس»، وقد أوشكت عذاباته على نهايتها:

> كم سمعت من تهديدات من قبل وسط ضجيج الغلاة، ومن أفواه الصاخبين.
>
> وقد أطلقوا لأنفسهم كل عنان.
>
> ولكن قلّما يصلون إلى شيء، عندما تهدأ النفوس
>
> ويشرع العقلاء في تدبر الأمور.[2]

والسؤال المطروح: هو: هل كانت عوامل فشل العولمة من الكثرة، في واقع الأمر، لدرجة أن أوصلت المؤمنين بها إلى حافة تلك التهديدات، إلى أن دفعت العقلاء للتريث في تدبّر الأمور؟

خطوط الطيران: كوميديا الاقتصاد، وحكاية المقاس الواحد يناسب الجميع.

بدأت عملية التحرر من النظم واللوائح في عام 1978. ومنذ ذلك الحين، ظلت أنشطة خطوط الطيران التجارية تعاني أزمة متواصلة، وليس بوسعك أن تلوم الركاب، فقد واصلوا إقبالهم على استخدام الطائرات فظلت أعداد المسافرين عبر العالم في ازدياد كل سنة منذ عام 1945، باستثناء سنتين، وهما: سنة حرب العراق الأولى والسنة التي أعقبت أحداث الحادي عشر من سبتمبر/ أيلول. والمهم أن كيلومترات

السفر العالمية تضاعفت بمقدار أربع وأربعين مرة بين عامي 1998 و1950.

مع ذلك، ففي عام 2004، كانت خطوط الطيران الأوروبية في حال من التداعي واحدًا بعد الآخر، ولم تبق شركة اليطاليا على قيد الحياة إلا بفضل تدخل الحكومة، وكانت حكومة شديدة الإخلاص لحرية السوق وللعولمة.

والقصة تتكرر حول العالم. ورغم أن قوانين الإفلاس توقف سريان العقود المبرمة، فقد ظلت شركات الطيران تستخدم تلك القوانين؛ لكي تبقى على قيد الحياة، بينما كانت تنقض عقود التوظيف ونظم المعاشات. ومن الشركات ما واجهت بالفعل أزمات متكررة وأعادت تنظيم نفسها على أساس عولمي، فكان أن نهضت من جديد في حال من السلامة والصحة، ولكنها ما لبثت أن عادت لتغرق في الديون والفشل. وثمّة شركات ظلت تنتعش باستمرار؛ بفضل إعانات الدعم الحكومية ولاسيما في أوروبا والولايات المتحدة. ورغم كل هذه المناورات والمساعدات، فإن عدد الشركات تقلّص بمقدار النصف، في حين أن معظم الذين بقوا على قيد الحياة يتعلقون حتى الآن بقشة الإنقاذ، وقد ذكر رئيس شركة إير فرانس - كي إل إم في عام 2004 «إن النقل الجوي يعيش حالة من الدمار الكامل»[3].

وقد طرح عديدٌ من التفسيرات المتعمقة ومنها مثلًا أسعار البترول، ولكن هذه الأسعار كانت منخفضة على مدى معظم سنوات عقديْ المشكلات المذكورَين أعلاه. وقيل أيضًا إنه الإفراط في التوسع، ولكن كان مفترضًا على الأسواق المحرّرة أن تدعم النمو، وإلى جانب ذلك فقد طرأ ولا يزال يطرأ نمو متواصل على عدد المسافرين. وبالإضافة إلى ذلك، كان من المفترض للمنافسة أن تخلق توازنًا معقولًا، لا أن تفضي

إلى أزمة دائمة. وقد أسفرت أحداث سبتمبر/ أيلول عن انخفاض في عدد الركاب، بلغت نسبته في سنة واحدة 5.7 في المائة. وفيما يتعلق بأي صناعة أفادت على مدار ستين سنة من زيادة بالغة في عدد المستهلكين سنويًّا (في هذه الحالة زيادة عدد المسافرين) فما كان لانخفاض سنة واحدة أن يشكّل كارثة تدهمها، اللهم إلا إذا كانت تلك الأنشطة التجارية قد وُضعت على مسار كارثي لأسباب تتعلق بأفكار أيديولوجية عمياء.

وكما لو كنا نعيش في أرض من الأحلام والأوهام، فإن الخبير الذي صمم سياسة تحرير الأنظمة في أمريكا، وهو ألفريد كاهن، يصر مرارًا وتكرارًا على أن «معظم المراقبين المنصفين يتفقون على أن تحرير صناعة الطيران كان نجاحًا في حد ذاته». وإذا كانت الصناعة تخسر المليارات، فإن هذا هو خطؤها وليس خطأ أحد سواها «ما أصاب الصناعة جاء إلى حد كبير من صنعها هي»[(4)] ، وعليه.. فهو يؤمن بحكاية التحرر من الضوابط والتنظيمات من أجل تحرير السوق، ولكنه لا يؤمن بالسوق ذاتها.

لكن عددًا متزايدًا من المراقبين الموضوعيين ما برحوا يصرحون بأمور مختلفة تمامًا:

* «السماوات المفتوحة» سوف تعجّل بعملية تركيز الصناعة.

* سوف يستمر متوسط عوائد خط الطيران في الانخفاض بالأسعار الحقيقية.

* التحالفات العالمية هي طريقة لخفض المنافسة أو الحد منها.

* هناك ضغوط قوية نحو التركيز الاحتكاري في إطار صعيد نظام متحرر من النظم في مجال الطيران.

*** عند منتصف الثمانينيات، أصبح واضحًا أنـه بغـير التـدخل الحكـومي، فإن الصناعة سوف تتحول في نهاية المطاف إلى حيث تجسد درجة مرتفعة من تركيز السوق.**

المحصلة النهائية في أوروبا... هي احتكار لصالح الأقلية.

الخيارات التي ستكون متاحة للمستهلكين ستظل محدودة للغاية.

إن نظام الاحتكار المذكور يحدّ من الخيار أمام المسافرين بطرق شتى، ومن ذلك الحيلولة بين المستهلكين واستخدام تـذاكر الـسفر عـلى خـط الطيران الذي يختارونه، على نحو ما كـانوا قـد اعتـادوه في ظـل وجـود النظم واللوائح. فـأي ملاحظـة عجيبـة هـذه: العمـل في ظـل الـضبط والنظام يفرض الاختيار، بينما النظـام المتحـرر مـن الـضبط ينكـر حـق المستهلك في الاختيار.

ماذا إذًا عن التوسع في السفر جوًّا بأسعار مخفضة؟ أولًا هو يتركـز في مجال السفر في غير الأغراض الأساسـية. ورغـم أنـه أمـر إيجـابي، فـإن السفر لقـاء 121 دولارًا في العطـلات أو 49 دولارًا في صـفقات الـسفر عبر القارة (الأمريكية) لا يمثل بالنسبة لنا تمويلًا ذاتيًّا، فمعظم شركات صفقات «بير السلم» ما هي إلا طفيليات، تتعيش على الهياكل الأساسية للكيانات التي تخـسر أمـوالًا في مجـال أسـعار الـسفر المحـددة بـصورة اعتيادية، فضلًا عن هياكل السلامة الباهظة التكاليف، سواء من ناحيـة الهندسة أو الأمن، على نحو ما تقتضيه صناعة الطيران.

وحتى مع نجاح نشاطات صفقات «بير السلم»، فإن الواقع الحقيقي مؤلم. ومنذ عملية التحرير من النظم، وبصرف النظـر عـن مـدى زيـادة عدد المسافرين أو عدد العاملين الذين تم تـسريحهم، أو حجـم الأجـور التي تم تخفيضها أو حجم الخدمات التي لم تعد تقدم لمعظم المـسافرين،

فإن العائد بالنسبة لكل راكب بقي في حال من الانخفاض، فيما تتزايد ضغوط الأقلية المحتكرة لهذه الصناعة.

ويدل كل مؤشر على أن من شأن صناعة مستقرة تحررت من النظم والضوابط أن تتطلب وجود أقلية محتكرة لها؛ بمعنى عصبة مصالح متشابكة. وفي أوائل التسعينيات، لم يسع المراقبون سوى أن يلاحظوا أن الطريقة الوحيدة في التاريخ، التي جلبت الاستقرار وأتاحت المنافسة، كانت هي - حاشا لله - التنظيم والضوابط.

وتبدو الأسباب بسيطة نسبيًّا، فالأصناف المباعة في السوق ليست متشابهة مع بعضها البعض، وجميع الأسواق لا تتشابه، وتعتمد أي صناعة على استثمارات ببلايين الدولارات، في استخدام طائرات كبيرة الحجم وتستمد إيراداتها من مبيعات التذاكر لقاء بضع مئات، وربما بضعة آلاف من الدولارات، تختلف جذريًّا عن الصناعات التي تبيع وتشتري المنازل أو القمصان أو الكتب أو الحاسبات الإلكترونية. ونِسَب خطوط الطيران في أفضل الأحوال ليست بالأمر المؤكد، وعليك أن تضيف إلى ذلك زعزعة الاستقرار في الأسواق؛ نتيجة التحرر من النظم وأسعار التذاكر والطرق والخطوط، ومن ثمّ تستوي أمامك وصفة للكارثة.

أضف إلى ذلك حقيقة دورات العمل التجاري؛ فكل صناعة معرّضة لهذه الدورات. وتؤدي دورات صناعة الطيران بالطبيعة إلى توقف النشاط؛ حيث تنطوي بالذات على فترات استهلاك طويلة، ومن ثمّ صعبة مما تستلزمه عمليات التصميم والاختيار وطلبات الشراء وبناء الطائرات الجديدة، التي تطلبها عندما تكون الأوضاع في حال من اليسر، ولكن وقت وصولها تؤول الأوضاع إلى حالة من الكساد، وهذا النظام لا يؤدي مهامه، إلا إذا توافرت حالة من الاستقرار المؤسسي.

كل هذا يمثل تذكيرًا عميقًا بأن الغرض من الصناعة ليس مجرد طرح تذاكر أرخص لمن يستطيعون تكييف أنفسهم مع خطط العطلات. إن تجارة السفر الجوي تقدم لنا خدمة أساسية، وهي واحدة من خدمات الاتصال الجوهرية، التي تعتمد عليها حضارتنا. وبغير ذلك نكون كمن انتزع الفشل من قبضة النجاح، من خلال ما تم من إعادة تشكيل شاملة عن طريق قوى السوق المفتوحة، بحيث أفضى ذلك إلى نظام من احتكار الأقلية، الذي يعتمد على أساليب صفقات تحت الطاولة، التي تفضي بدورها إلى هوامش متقلصة وتخطيط قصير الأجل، ومن ثمّ زعزعة الاستقرار في الأجل الطويل.

انهيار المنافسة وعودة احتكارات الأقلية

هل العولمة بصفة عامة كانت معنية بالمنافسة؟

المنافسة تنطوي عادة على التوتر المستمر بين حجم الأسعار ومستوى الجودة وإمكانات الاستمرار. وتعد هذه الاستمرارية جانبًا من جوانب التنوع في الخدمات التي نتوقعها من احترام المنافسة؛ حيث تنطوي المنافسة على نفع في كل من الأجل القصير والمتوسط والطويل؛ بمعنى منفعة للمجتمع وللنشاط الصناعي، فضلًا عن بث الفعالية في الصناعة التي تعمل بالتوازن مع كفاءتها. وكل هذا ينبغي أن ينجم عنه أثر إيجابي يعود على المجتمع في الأجل الطويل، فيما يفضي بدوره إلى نمو متواصل في مجالات الرفاه وفي التعليم والبحث العلمي، وبما من شأنه أن يزيد من قدرة الاقتصاد على الارتقاء بمستوى التوتر، الذي يدل على احتدام المنافسة.

وبدلًا من ذلك، فإن أكثر القضايا شيوعًا بالنسبة لحقبة دامت ربع قرن كانت خفض التكاليف.. وهو ما تم في غالب الأحيان من خلال حرمان العاملين المستخدمين من نظم الاستقرار الوظيفي. وكلا

الأمرين كان يتعلق بالإبقاء على الأرباح والبيع، بأقل سعر ممكن في أسواق غير مستقرة؛ بهدف تدمير المنافسين الأصغر، ثم البيع بأعلى سعر ممكن في مجالات أخرى، حيث تتاح بالفعل عناصر الاحتكار لصالح تجمعات الأقلية. وهذه النُّهج لم يكن لها صلة لا بالنوعية أو الاستمرارية أو بالخدمات أو المنفعة، أو بالنمو المجتمعي كعنصر داعم لمزيد من المنافسة.

بل أصبح الموضوع الأساسي في هذا الصدد هو الحاجة إلى زيادة حجم الشركات، وكان أكثر الأسباب شيوعًا هو أن الأسواق أصبحت أكبر حجمًا، ولكن السوق الكبيرة لا تتطلب مؤسسات أكبر. وإذا كان المستهدف هو كفاءة المنافسة، فإن الشركات المركَّزة المتوسطة الحجم هي القادرة على التحرك بخطى سريعة في السوق؛ بحيث ينبغي أن تكون هي النموذج المنشود.

لقد جاء ربع القرن الأخير لكي يتماثل مع منتصف القرن التاسع عشر، من خلال نزعته إلى الاحتكارات الفردية وإلى احتكارات الأقلية ثم ظل، على نحو غريب، مرتبطًا بالنهج الميركانتيلي التجاري القديم وبفكرة الاحتكارات الممنوحة بمراسيم ملكية. وليس في هذا كله ما يتعلق بالمنافسة، بل إنه يتصل بتقييد المنافسة، إن لم يكن القضاء عليها ما استطاع إلى ذلك سبيلًا، وليس فيه ما يراعي جوهر أي هيكل صناعي في الأجل الطويل، يقوم على أساس حضارة متعافية ومستقرة الأركان.

إن مصطلحًا حديثًا مثل «*التدامج*» هو مجرد كلمة جديدة لوصف الفكرة القديمة، التي تتعلق بالدمج الأفقي؛ بمعنى أن تسيطر منظمة كبيرة على صناعة ما ابتداء من القمة إلى القاعدة، ومن ثمّ تقضي على المنافسة، من خلال الوقوف على جميع عناصر السوق والسيطرة عليها.

ولقد حدثت حالات من التدامج، فشهدنا نموًا مرموقًا ومتواصلًا من حيث الحجم، فضلًا عن عملية ترشيد صارمة لا تنقطع. وكانت النتيجة هي أن كيانات عملاقة أصبحت مثقلة بالديون الفادحة دون غرض محدد. فهل انتصرت المنافسة لأن 50 في المائة من صناعة الألبان في نيوزيلندا أصبحت واقعة تحت سيطرة شركة واحدة؟ أو أن صناعة اللحوم الكندية قد داهمتها أزمة مرض جنون البقر في بدايات القرن الحادي والعشرين، في حين أن المجموعة الوحيدة التي استفادت من هذا كانت حفنة من كبار الوسطاء؟ أو أن إلغاء نظام الحصص على المستوى العالمي في مجال الأقمشة والملبوسات في عام 2005 يمكن أن يؤدي إلى تقلص سريع في المنافسة في مجال هذه الصناعة؟ وهناك اليوم صادرات قوية في صناعة الأقمشة والملبوسات تأتي من نحو 50 بلدًا، في حين أن الصناعة تستخدم 50 مليون فرد، ومن المتوقع أن ينكمش هذا الوضع ليقتصر الأمر على خمسة إلى ستة بلدان في مقدمتها الصين والهند وباكستان؛ حيث تستأثر الصين بنسبة 50 في المائة من صادرات العالم في غضون ثلاث سنوات. وقد حدث هذا بالفعل في أماكن مثل أستراليا التي انفتحت أسواقها في مرحلة سابقة، في حين أن ميزة الصين هي الحجم والتكامل الرأسي.

وبطبيعة الحال، فإن اتفاقات التجارة الحرة القديمة تقضي – بالفعل – بأن يتحدد تخصص كل طرف على أساس الميزة النسبية التي يتمتع بها، ولكن واقعنا مختلف تمامًا. فما الذي يجعل 3 ملايين من عمال الملبوسات في بنجلاديش متخصصين؟ هذا أمر ليس واضحًا. وفي كل حال، فإن مشكلتهم ليست هي الميزة النسبية. وبادئ ذي بدء، فإن منتجاتهم أرخص بشكل عام من منتجات الصين، ولكنهم لا يتمتعون بمزايا الحجم أو بالتكامل الرأسي، وهما عاملان يؤديان إلى تخفيض المنافسة.

وبعبارة أخرى أصبحت الميزة اليوم هي الحجم والقوة، وليست هذه منافسة في كل حال. وبوسعك أن تلمس حدوث الشيء نفسه في صناعة من بعد صناعة أخرى؛ حيث أصبح العمل المصرفي على أساس التجزئة يشمل الصيرفة التجارية وعمليات التأمين وأعمالًا أخرى، وحيث أصبحت كبرى سلاسل الصحف ترتبط بشبكات التليفزيون ودور النشر، وحيث أصبحت سلاسل محلات التجزئة بمثابة قوى عاتية، من شأنها إنهاء المنافسة مع صغار تجار التجزئة؛ من خلال أسلوب الإغراق المتوحش في السوق؛ لأن حجمها ذاته يتيح لها أن تربط بين هذا النَّهج وعملية السيطرة الداخلية والخارجية على إنتاج التجزئة. وأينما تطلعت من حولك، فأنت تجد احتكارات التعدين العملاقة واحتكارات صناعة الورق العملاقة، وكذلك احتكارات الصناعات الزراعية الغذائية.

واحتكارات الأقلية المذكورة أعلاه ظاهرة جديدة تتخذ شكلين: أولهما يرتبط بالنشاط التجمعي للشركات عبر الوطنية التي تبدو دولية ولكنها تستند في العادة إلى قاعدة جغرافية، والشكل الثاني ينطوي على احتكارات إقليمية أو احتكارات لمصالح القلّة، ومن ذلك مثلًا ما تتمتع به الولايات المتحدة في مجال العقاقير الطبية، أو تتمتع به الصين أو الهند في مجال الملبوسات والأقمشة.

وليس في هذا على الإطلاق ما يرتبط بالمنافسة الحرة في الأسواق. والنماذج التاريخية الأدق هي أولًا نموذج شركات التجارة الأوروبية في القرنين السابع عشر والثامن عشر، التي اقتسمت العالم فيما بينها. وثانيًا الشركات الخاصة المتكاملة رأسيًّا في القرن التاسع عشر، التي عملت يدًا بيد مع الإمبراطوريات الاستعمارية، وكان الهدف في كلتا الحالتين هو اقتسام الأسواق فيما بين المنافسين المؤهلين لذلك. وبعبارة أخرى، كان الأمر عبارة عن نظام، يكفل تجمُّع مصالح القلة الاحتكارية.

واليوم، تشعر الحكومات في الدول القومية، كما يشعر مواطنوها بارتباك في استيعاب النتائج غير المتوقعة التي نجمت عن ذلك. وهم يعترفون بالظاهرة، التي كانت رغم كل شيء محل إدراك في كل حال، منذ أيام الملكة اليزابيث الأولى، التي ألقت خطابها الذهبي في البرلمان في عام 1601، في أعقاب شكاوى رفعتها الطبقة الوسطى بأن الصكوك والاحتكارات الملكية، التي منحتها الملكة، كانت تنطوي على استغلال لأفراد الشعب.

من ناحيتي، يجب أن أقول أنه لم يساورني قط أي مطمع أو مغنم، ولكن إذا كانت المِنَح التي أمرنا بها قد مسّت شعبي، وإذا كانت المزايا التي خصصنا بها هيئات لدينا قد أفضت إلى أحوال من الظلم فتلك أمور لن تجيزها جلالتنا[5].

ومن الحكومات ما يرى هذه المِنح والاحتكارات الحديثة وكأنها أدوات قومية، ومن ثمّ يدافع عن القوة الدولية لتلك الصناعات، ومع ذلك، فثمّة عدد متزايد يكافح في مواجهة هذه الاندماجات، على نحو ما كانت عليه الحال منذ نصف قرن مضى.

وفي عام 2004 م أدان الاتحاد الأوروبي احتكارًا للأسعار، استحدثته أكبر مجموعة مؤلفة من خمسة صناعيين من منتجي قضبان النحاس في أوروبا، وكانت الغرامة هي 222 مليون يورو. وما زالت قلة من الحكومات تدعم قوة عمالقة منتجي العقاقير الصيدلانية، ولكن بات معظمها ينظر إلى هذه الاحتكارات العملاقة على أنها أطراف «تستبد بها المغانم والأطماع»، وأن أربابها سوف يستخدمون المِنح التي حصلوا عليها لكي يسيئوا أكثر مما يحسنون. وقد بدأت الولايات المتحدة – ومن بعدها بصورة أكثر جدية – الاتحاد الأوروبي، في مواجهة مؤسسة مايكروسوفت، بالنسبة لإجراءات من هذا القبيل.

ومن الدوافع الحافزة على التغيير ما يتمثل في أن المواطنين ما برحوا يؤيدون باستمرار الأحزاب السياسية الشعبوية، أو الأحزاب التي ترفع الشعارات الشعبوية المصطنعة. وتلك الأحزاب ترفض الافتراض بأن قوة الاقتصاد من شأنها أن تدعم قوة الفرد. والأحزاب المعتدلة ما زالت تُدفع نحو خيارات لا فكاك منها، فهل هي تؤيد الصعود المتواصل لاحتكارات القلة، ومن ثم تخاطر بفقدان سلطاتها؟ أو هل تستسلم للأجندة المختلطة التي تعتمدها نزعة الشعبوية الزائفة؟ أو أنها تحاول بالفعل التشديد - من جديد - على الدعوة إلى تكريس سلطة المواطنين وتأكيد خيارات المواطنين، فضلًا عن الدعوة إلى وجود سوق معتدلة ومنظمة بحيث تشجع المنافسة؟

وحتى لو قيض الاستمرار للاتجاه الحالي نحو قيام الاتحادات التي تجمع بين الشركات والمؤسسات، فسوف يمثل ذلك - في وقت واحد- فشلًا لوعود العولمة وخطوة إلى الخلف إلى عالم، يشهد تقلصًا في رقعة المنافسة.

الملكية الفكرية: العودة إلى حكاية الملاّك الغائبين

عندما تأسست منظمة التجارة العالمية في عام 1995، جاءت بمثابة آخر نصر واضح للعولمة، وربما حققت أقصى تقدم لها، عندما أدرجت حقوق الملكية الفكرية (التريبس) ضمن النظام التجاري، وما أن بدأ العمل باتفاقية التريبس، حتى ظهرت ردود الفعل السلبية.

وقد أصيب بالروع أكثر اقتصاديي العولمة مصداقية، حيث تساءل جاجديش باجواتي قائلًا: لماذا ينبغي لنا أن نتعامل مع قسائم (عوائد الملكية الفكرية) على أنها تجارة؟ «إن مؤيدي الشركات وجماعات الضغط لصالح احتكارات العقاقير الطبية والبرمجيات أدوا إلى تشويه وتبشيع مؤسسة مهمة متعددة الأطراف، بعد أن تحولوا بها عن مهمتها

التجارية، وعن سبب وجودها إلى حيث أصبحت وكالة لجباية حقوق الملكية[6]»، أما العالم النامي فرأى في ذلك محاولة لإعاقة مسيرة تقدمه، من خلال طرح نظام للتسعير الدولي موجه من الغرب، بالنسبة إلى العقاقير الطبية وغيرها من المنتجات المعقدة، التي لم يكن في طوق تلك الأطراف تحمّل أسعارها. ولكن كانت هناك مشكلة ثالثة، اتسمت بطابع جذري أعمق؛ لأن هيكل الملكية الفكرية، التي أضحت مقدسة حاليًا على الصعيد الدولي، يخلق حواجز تحاصر المعرفة لدرجة أن الوافدين الجدد على مجال البحوث يتم إثناؤهم قانونيًّا عن تخطّيها في إشارة، تدل على قيام نظام فاعل، يكرس مصالح القلة المحتكرة.

وهنا بالفعل يكمن نظام مصمم؛ ليصب في صالح تكنوقراط القطاع الخاص الذين يخشون المخاطرة، ومن شأن حيازة الملكية الفكرية أن يدَّر عليهم دخلًا مأمونًا ومنتظمًا، وهو ما يصل إلى 5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وفي إطار نظام اقتصادي ييسّر التعامل مع رؤوس الأموال ومراكمة الممتلكات، تستطيع الفئات الأكبر حجمًا أن تشتري ببساطة الشركات الأصغر التي تقوم بالبحوث العلمية، ومن ثمّ تتصدى لتحمل المخاطرة. وبعبارة أخرى، يتم ذلك من خلال ممارسة نفوذها الاقتصادي على الحكومات، حيث بوسعها أن تشجع علانية برامج البحث والتطوير المموّلة حكوميًّا، ومن ثم تتحول الأوضاع في اللحظة الأخيرة إلى حيث الملكية الخاصة للأفكار.

يصدق هذا بالذات على الولايات المتحدة. وكنتيجة لذلك.. فإن الشركات الأوروبية القائمة على أساس التعامل مع الأفكار بدأت في نقل أنشطتها؛ لكي تستفيد مما يشكل في واقع الأمر الدعم الحكومي المفضي إلى خصخصة الملكية الفكرية. وكثيرًا ما أسمع من المديرين في ألمانيا وفرنسا من يشكُون من اللوائح، التي تعتمدها حكومات بلدانهم

ومن تدخلها، وهم يسوقون ذلك عذرًا للتخلي عن التعامل مع القضية. والحقيقة أنهم يسعون إلى الحصول على المزيد من التمويل الحكومي لصالح الملكية الخاصة، على نحو ما هو قائم في الولايات المتحدة.

وفي منتصف القرن التاسع عشر، وقعت أزمة سياسية دولية، نجمت عن ملكية الأراضي والسلع على صعيد العالم؛ حيث كانت تعود إلى شركات، وإلى أفراد كانوا مقيمين في أماكن أخرى. ثم ذاعت شهرة مشكلة الملاّك الغائبين بسبب المجاعة التي حدثت في أيرلندا، كما كانت بدورها عاملًا أساسيًّا في صعود نزعة الشعبوية الزائفة في أمريكا اللاتينية. وهذه النزعة الزائفة أفضت إلى انتشار الديكتاتوريات الشعبوية العسكرية في كل أنحاء القارة، وكثيرًا ما توصف اليوم مشكلة الملاك الغائبين المذكورة أعلاه على أنها قوة إيجابية، تتمثل في الاستثمار الأجنبي، وهي تتصل بصورة مطردة بالجباية المتواصلة لمدفوعات الملكية الفكرية، وهو أمر يقابل بالرفض الشعبي. واليوم أصبحت مزارع البطاطس عبارة عن أفكار يشملها نظام الملكية الفكرية، ومن ثمّ فإن مالك الأراضي الغائب، في مرحلة ما بعد الحداثة، ما زال يعيش على الدخل الناجم عن ذلك.

على أن المشكلة ليست دولية فقط؛ فالحكومات في كل مكان تستسلم أمام مالكي الحقوق الفكرية، لاسيما في ميدان الاتصالات. كما أن الفترة التي يمكن أن تظل فيها الملكية الفكرية سارية المفعول، تم تمديدها إحدى عشرة مرة في الولايات المتحدة في السنوات الأربعين الأخيرة، فأصبحت الآن 95 سنة بالنسبة للشركات العاملة في معظم الديمقراطيات الغربية. وبمعنى آخر، فمن شأن حركة تصف نفسها بأنها مدفوعة بتنافسية السوق وترفض التنظيمات التي تعتمدها الدولة القومية، أن تجني بلايين الدولارات على شكل إيرادات، من واقع

قدرتها على أن تؤثر في قوانين تلك الدولة القومية، أو أن تفسد سريان تلك القوانين.

وسواء أكان الأمر من خلال اتفاقات التريبس، أم قوانين حقوق النشر المحلية، فالفيصل يتمثل اليوم في السيطرة على السوق واستبعاد المنافسة، من خلال التمسك بهيكل جامد للوصول إلى تلك السوق؛ حيث إن هذا الهيكل يستخدم التكنولوجيا آلية للسيطرة، ويستخدم الحجم كوسيلة أخرى لبسط هذه السيطرة، ثم يأتي استغلال القانون باعتباره الشكل النهائي للسيطرة المذكورة.

والحاصل أن هذه العناصر الثلاثة ما زالت تعتمد على امتثال الجمهور، وإن كان هناك إشارات متنامية، تدل على رفض الجمهور هذا الامتثال.

ولسوف تتم إعادة هيكلة لمنظمة التجارة العالمية في السنوات القليلة القادمة. وعندما يحدث ذلك، سوف يتمثل المطلب الأساسي في إلغاء اتفاقات التريبس، وهو ما سيكون موضع ترحيب واسع النطاق باستثناء المستفيدين مباشرة من تلك الاتفاقات، والمهم أن المعارضة المتزايدة لتلك القواعد تجعلها باضطراد غير قابلة للتنفيذ.

شركات العقاقير الصيدلانية، الخوف سبيلاً لتحقيق الأرباح

عندما يتطرق الأمر إلى الملكية الفكرية، تتركز الشرارة التي أشعلت غضب الجمهور على صناعة العقاقير الصيدلانية، علمًا بأن هذا الغضب انتاب جميع قطاعات السياسة في كل المجتمعات على اختلافها، فسكان أفريقيا الذين كُتب عليهم أن يواجهوا الأوبئة، دون أن تتاح لهم السُّبل العلاجية اللازمة، يقفون على الجانب نفسه مع المسنّين الأمريكيين، الذين لا يستطيعون أن يتحملوا أسعار الأدوية التي يحتاجونها، فضلًا

عن الساسة في كل مكان، الذين يجدون أنفسهم محاصرين بأزمة دائمة في الميزانيات؛ لأنهم لا يستطيعون أن يمولوا برامج الدواء للجمهور. أما السياق العريض في هذا الصدد، فتترتب عليه نتيجتان: السكان في الغرب يطعنون في السن، والأوبئة في العالم النامي تزداد انتشارًا، فيما تشكِّل شركات المستحضرات الدوائية جزءًا من المشكلة في الحالتين على السواء.

والمسألة بسيطة للغاية: فإلى أي مدى تستمر حفنة من أكثر الشركات المساهمة ربحية في العالم، وقد أعلنت أن غايتها هي البشر ورفاههم، ثم يسمح لها أن تسبب كل سنة عشرات الآلاف من الوفيات، قبل الأوان، باسم حماية الاختراعات المسجلة والحفاظ على مصالح المستهلكين؟ ثمَّة علامات متزايدة تشير إلى أن الإجابة لن تستغرق طويلًا.

تبدو المشكلة وكأنها بدأت نحو عام 1980م، عندما أدت التغييرات في القوانين - ولاسيما في الولايات المتحدة - إلى تحويل الأعمال التجارية في المجال الصحي إلى كنز طائل[7]. ومن التغييرات الرئيسية ما سمح للقطاع الخاص بأن يسيطر على العقاقير المسجّلة، ثم يفرض سيطرته أيضًا في مجال البحوث، التي تتم في الجامعات على حساب الجمهور.

أما الإشارات التي تدل على أن الجمهور لم يعد يصدق ما يجري، فقد بدأت في البرازيل وجنوب أفريقيا: اختارت البرازيل أن تتعامل مع الصحة؛ بوصفها حقًّا من حقوق الإنسان. ومنذ بدايات التسعينات وما بعدها دأبت على أن تهاجم أزمة الإيدز المتنامية، بقدر ما كانت البلدان الغربية قد سبقت إلى أن تهاجم بنجاح مرض شلل الأطفال؛ أي: بوصفه مسألة من مسائل الرفاه العام، وليس أمرًا يرتبط بربحية السوق. وهكذا قامت البرازيل بتوزيع أدوية فيروس نقص المناعة المكتسب/ الإيدز مجانًا، ومن ثم كسرت شوكة انتشار المرض المذكور.

وفي عام 2001 ، اشتكت حكومة الولايات المتحدة البرازيل أمام منظمة التجارة العالمية؛ من أجل أن تحمي الأدوية المسجّلة لحساب الشركات، وبعد ستة أشهر من الاحتجاجات حول العالم، اضطرت واشنطن إلى سحب شكواها.

وفي جنوب أفريقيا انطلقت حركة صغيرة العدد، تضم مواطنين من ذلك البلد من أجل تحقيق الشيء نفسه، فاستطاعت تدريجيًّا أن تقنع حكومتها بتبني هذه القضية. وهذه النتيجة استفزت تسعًا وثلاثين من شركات المستحضرات الدوائية، فرفعت قضية على حكومة جنوب أفريقيا، وفي عام 2011 اضطرت الشركات نفسها إلى التراجع وسحبت قضيتها.

هذه الانتصارات لم تلق من الوضوح والانتشار ما كانت جديرة به؛ فالشركات تعودت حاليًا تقديم الأدوية الأرخص سعرًا إلى البلدان المحتاجة؛ في محاولة لحماية أدويتها المسجلة وتجنب استخدام العقاقير الأساسية غير المسجلة تجاريًّا، أو تجنب الأسوأ، وهو أن تقوم الحكومات بتقديم الأدوية المطلوبة مجانًا. ولكن الحاجة ليست فقط إلى أدوية أرخص سعرًا، عندما يتعلق الأمر بفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز أو بالملاريا أو السل. وفي مايو/ آيار 2003 ، وافقت الشركات على تخفيض الأسعار في جنوب أفريقيا بنسبة تتراوح بين 25 إلى 80 في المائة، وهذا النهج أيّده الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وهما موئل الشركات الكبرى. على أن التحول من إنفاق مبلغ 11.500 دولار للشخص الواحد سنويًّا إلى 2500 دولار، أمر لا معنى له في مثل هذه الظروف، فإنفاق ما يصل إلى 100 دولار ما زال غير محتمل، اللهم إلا بالنسبة للنُّخب المحلية. ومن الصعب أن نتجنب السؤال عما إذا كانت هذه التخفيضات، التي قدمتها الشركات، تمثل بالضبط محاولة

لشراء صمت قيادات المجتمع. وقد ذكر ديفيد كيسلر، عميد كلية الطب بجامعة ييل، في السنة نفسها أن على الشركات أن تفيق لتفتح عينها على الصالح العام، مؤكدًا أن «بيت القصيد» في ذلك المجال هو نظام حماية الأدوية المسجّلة، التي يسمح لها بالسيطرة على الأسعار. وفيما تريد الشركات أن تحافظ على سلطة تسعير منتجاتها، كان عليها أن تنحني أمام ما حدث من نشوب أزمة دولية حقيقية»[8].

ولكن بدلًا من الانحناء، فما زالت الشركات تتحرك هنا وهناك، كما لو كانت تمارس لعبة خبيثة في الأساس، فهي تقدم بعض التخفيضات في هذا الموقع أو ذاك، فيما تحاول دائمًا أن تقوّض نظم الصحة العامة. وها هو رئيس مجلس إدارة فايزر، أكبر تلك الشركات، يشكو في اجتماعات للاختصاصيين قائلًا: «الحقيقة هي أن أوروبا وكندا واليابان لا تدفع نصيبها من تكاليف البحوث»[9]، وليست هذه حقيقة بحال من الأحوال.

بل الحقيقة هي أن «عملية البحث والتطوير تشكل جزءًا صغيرًا نسبيًّا من ميزانيات شركات الأدوية الكبيرة، ويتضاءل أمامها النفقات الطائلة، التي تصرف على التسويق والإدارة».. وفي تحليلها المرموق، تواصل مارسيا أنجيل، مؤلفة كتاب «*الحقيقة عن شركات الأدوية*»، فتقول: «إن الأسعار التي تطلبها شركات الأدوية لا تكاد تتصل بأي سبب مع تكاليف صنع الأدوية، ويمكن تخفيضها بصورة جذرية دون أن تمس من قريب أو بعيد جهود البحث والتطوير». إن معظم الأدوية الجديدة ما برحت «تستند إلى بحوث يمولها دافعو الضرائب»، ومن الشركات الأجنبية ما تنقل عملياتها في مجال البحث والتطوير إلى الولايات المتحدة»؛ من أجل الإفادة من نتائج البحوث غير المسبوقة، التي يتم إجراؤها في الجامعات الأمريكية ومعاهد الصحة القومية. «وليس المشروع الخاص هو

الذي يأتي بهم إلى هنا، ولكن الذي يأتي بهم هو العكس تمامًا، وهو مشاريعنا الممولة حكوميًّا في مجال البحوث»[10].

ويبدو أن التمسك الشديد من جانب تلك الأطراف بحقوقها كشركات،يحول بينها واستيعاب ما أصبح البشر الحقيقيون يعرِّفونه بأنه الواقع الحقيقي. إن هناك 1700 طفل يصابون كل يوم بفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز، كما أن ثمّة مليوني طفل دون الرابعة عشرة يعيشون،وهم مصابون بالإيدز في أفريقيا جنوبي الصحراء، فضلًا عن أن الهند وروسيا والصين تضم أعدادًا من البشر،ممن يشارفون حافة الوقوع بين براثن الأوبئة، بكل معنى الكلمة.

ولا يستطيع المرء أن يصدّق جدية المنظمات التي تجعل حقها في تعظيم أرباحها سابقًا على حق الإنسان في الحياة. وكما لو كانت تريد أن تثبت أنها لم تتعلم شيئًا، عمدت هذه الشركات في شهر سبتمبر/ أيلول 2004، إلى دفع المفوضين التجاريين للولايات المتحدة؛ لمعاودة تهديد البرازيل بشأن حقوق الملكية الفكرية. وكان همّهم هذه المرة هو التهديد بمعاقبة البرازيل في مجالات تجارية لا تتصل بهذا المجال.

والسؤال هو: لماذا التركيز على البرازيل، بعد أن فشلت المحاولات الأولى، وبعد أن رأى المجتمع الدولي أن المسألة لا تعدو أن تكون تعبيرًا عن مصالح ذاتية مجردة من روح المسؤولية؟ ربما لأن البرازيل تشجع العالم النامي على اتباع نهجها في التعامل مع قضية الدواء.

ولقد جرت العادة على أن يصاب الأفراد والعلماء والجامعات بالروْع، عندما يقولون «لا» بوجه عمالقة صناعة المستحضرات الطبية، فضلًا عن إدانة استغلالها للنفوذ الذي تتمتع به. ومنذ منتصف التسعينيات، تشير تدفقات متزايدة من الإدانات العامة، بل ومن القضايا المرفوعة أمام المحاكم إلى أن البرازيل هي أقل الدول، من حيث

مشكلات شركات الأدوية. وفي عام 2004 ، انتهت محكمة إسبانية إلى الحكم لصالح صيدلاني، نشر تحليلًا لدواء، واتهم فيه العمالقة «بارتكاب غش علمي»[11]. كما أن المجلة الكندية للجمعية الطبية كشفت أمر اثنين من هؤلاء العمالقة «حاولا التلاعب بنتائج بحوث منشورة»؛ مما هدد بالخطر حياة الأطفال، بدلًا من أن يعرّضوا للخطر مبيعات سنوية تبلغ خمسة بلايين دولار من هذا الدواء بالذات. ويعزى عدد كبير من هذه النوعية من القضايا إلى الحق التعاقدي للشركات في منع العلماء من مناقشة أو كشف النتائج السلبية لاختباراتهم، وقد كانت الدكتورة نانسي أوليڤييري نموذجًا يحتذى على هذه الجبهة في التسعينيات في تورنتو عندما وقفت، بمفردها تقريبًا لأول مرة، ضد واحد من عمالقة المستحضرات الطبية، إضافة إلى عدد من المؤسسات من المستشفيات والجامعات، لتؤكد التزامها الأخلاقي بالحديث جهرًا، عندما شعرت - بوصفها باحثًا علميًا - بأن الأمر يقتضيه الصالح العام. وبعدها خفّ إلى مؤازرتها شرائح عديدة من المجتمع الكندي، ثم المجتمع الدولي ودوائر البحوث. وبصورة متزايدة حاليًا، بدأ العلماء في كل مكان - ولو ببطء - في وضع السلوكيات الأخلاقية في مرتبة، تسبق الحقوق التعاقدية للشركات.

ومع هذا كله، فما زال المجال الكامل لقوة الشركات المستمدة من بنود العقود، ومن خلال نظام الأدوية المسجّلة، موضع خلاف إلى حد كبير. وفي قضية انطوت على توسيع الحماية المسبغة، على دواء مسجّل كان يتم تعريفه وامتلاكه من جانب شركة «أمجن»، وهي أكبر شركة في العالم في مجال التكنولوجيا الحيوية، توصلت المحاكم في بلدان مختلفة إلى أحكام مختلفة، فثمّة محكمة أمريكية انتهت إلى الحكم في صالح الشركة، بينما أصدر مجلس لوردات القانون في مجلس اللوردات، وهو أعلى محاكم بريطانيا حكمة بسحب تسجيل الدواء، على أساس أن

الادعاءات فضفاضة للغاية. وهذا الرفض لاحتكار دواء مسجل سوف يتردد صداه الآن في أوصال المنظومة الأوروبية، كما أن سحب دواء «ڤيوكس»، وهو مسكّن للألم من السوق الأمريكية أفضى إلى الكشف من جانب كبار العلماء في إدارة الأغذية والعقاقير في أمريكا عن أن هذه ليست حالة معزولة عن سواها، وأن نظم التقييم الحكومية «متهافتة». والإشارة هنا هي أن «الإدارة الأمريكية المذكورة أعلاه أصبحت مستضعفة أمام الصناعة، التي تتولى تنظيمها»، كما أن الفيصل هو أن أي صناعة استفادت إلى حد كبير من ارتضائنا تصديق ما نشاهده على المسرح هي الآن موضع تشكك إلى حد بعيد. وطبقًا لما ذكرته مجلة الإيكونوميست، فعندما استُدعي رئيس شركة ميرك للإدلاء بشهادته «بدا الرجل مرعوبًا»[12]، وكانت تلك إحدى اللحظات النادرة، التي عمدت فيها الدولة القومية إلى تذكير نفسها بسلطتها، في حين أن السلطة الافتراضية للشركات عبر الوطنية انكشفت بوصفها سلطة هشة ومستضعفة، وفوق كل ذلك لا يمكن الدفاع عنها ما أن تظهر تصرفاتها في وضح النهار.

المنزلق الأخلاقي للسوق

عندما يُطلب إلى الجمهور في أي ديمقراطية غربية، وفي ضوء الاستطلاع الشهير للآراء عمن يضع فيه ثقته ويوليه احترامه، ومن يسهم في توخي ودعم الصالح العام، يأتي ترتيب قادة القطاع الخاص والقادة المنتخبون عند أدنى مرتبتين في الاستطلاع. وليس مصادفة أن يجدوا أنفسهم قريبين من بعضهم إلى هذا الحد البالغ، بل وتربط بينهم صلات تعيسة[13].

وفي كلتا الحالتين فهذه ظاهرة جديدة. وفي كلتيهما أيضًا ترتبط الظاهرة بتهميش عنصر الأخلاقيات، وهو تهميش جاء من جرّاء

استشراء الفساد على نحو، لم يشهد له أحد مثيلًا في كثافته، منذ أيام سطوة رؤساء العصابات من لصوص القرن التاسع عشر. وفي أوائل القرن العشرين، تولى الرئيس الأمريكي تيودور روزفلت قيادة «حملة ضد الطمع في المزايا»، ورأى في ذلك «حركة أخلاقية في الأساس»[14]، أما تعريفه للمزايا، فهو التمتع بقوة مالية بغير ضوابط وتمثل احتكارًا للمضاربات والتأثير واستغلال النفوذ، وتوخي المصالح الخاصة فيما كان هدفه هو «أهل الثروة الذين يجدون في شراء السياسيين أنجع أدوات الفساد».

وفي أوائل التسعينيات، اجتاحت الحكومة الاشتراكية في إسبانيا فضائح مالية كثيرة، وبدا أن التحديث والانفتاح على العالم قد مضيا جنبًا إلى جنب مع الفساد في إطار تحالف القطاع الخاص مع السياسة. كذلك فقد وقع رئيس وزراء إيطاليا في حصار، فرضته المحاكم بسبب ما وجه إليه من اتهامات بالفساد، أما الولايات المتحدة فظلت باضطراد تشهد فسادًا غير مباشر، من خلال نظام تمويل الحملات الانتخابية. وفي سنة 2004 ، اتضح أن الساسة الألمان كانوا يتلقون بغير مواربة مرتبات من الشركات الكبرى. وجاء على رأس هذه الشركات مجموعة «باست» الكيماوية، التي كانت تدفع مرتبات إلى 235 من مستخدميها السابقين، بعد أن تولوا مواقعهم بالانتخاب. أما فولكس ڤاجن، فقد ظلت تدفع مرتبات إلى مستخدميها السابقين، الذين أصبحوا ساسة مُنتخبين منذ عام 1990. «إن النظام عمل على تهيئة مناخ استثنائي لسلوكيات الفساد. ولاستغلال النفوذ والمحسوبية وانتهاك المبادئ الديمقراطية»[15]، رغم أن الفساد في فرنسا أقل من الناحية الرسمية، ولكنه أكثر انتشارًا كالوباء. وثمّة إشارة على ذلك جاءت عام 2004 ، عندما أُدين رئيس الوزراء السابق وعُمدة بوردو آلان چوپي في قضايا بعينها، وحُظر عليه تولي المناصب العامة لفترة محددة زمنيًّا.

ويبدو أن الزعماء المنتخبين ومعهم قادة القطاع الخاص، أصبحوا مرتبطين بعضهم ببعض من خلال قبول السياسيين للأيديولوجية، التي تفيد بضرورة التعامل مع العالم من خلال منظور السوق. فالساسة- في إطار استعدادهم لقبول أيديولوجية الأمر المحتوم- نسوا التحذير الدائم المرتبط بالصالح العام، وكان أرسطو قد طرحه بدقة شديدة، حين قال: «الثروة أمر مرغوب، ولكن دون أن تكون ثمنًا للخيانة»(16).

هذا الفساد كان له جانبه المستتر، وهو مستتر، ولكنه مفهوم تمامًا من جانب عامة المواطنين. إن ما يتم باستمرار من استغلال النفوذ، من خلال جهود اختصاصيّ اللوبي المسجّلين في القوائم الرسمية(*)، يُعدّ أكثر الأمثلة صراحةً في هذا الصدد، كما أن استخدام الاستشاريين تطور ليصبح نوعًا أكثر حذقًا في توسيع تجارة النفوذ. وبدعوى التماس مشورة خارجية مستقلة، يعمد الموظف العام إلى اختلاق عملية تحديث، تفضي إلى خصخصة الجو النفسي السائد في الخدمة العامة، ومن ثمّ توزيع مبالغ كبيرة من أموال الحكومة على الأصدقاء والمحاسيب.

ربما كان الأقل حذقًا هو استخدام فكرة التحرر من القواعد والضوابط، وإنشاء نظم للشركات تخدمها ذاتيًّا؛ من أجل التعايش مع أكثر وأعمق أشكال الفساد. وهناك مَثَل واضح على ذلك، يتجسد في ذلك الانفجار في استخدام خيارات مشاركة المديرين في أسهم الشركات، التي يعملون بها. ولكن حتى العناصر التي تسمى أساسية، بوصفها مرتبات ومزايا المديرين، تضخمت بطريقة لا تتصل بأي سبب مع الخدمات المقدمة. والغالبية العظمى من العاملين في القطاع الخاص لا تفيد من هذه الترتيبات، التي تعد كافية لتدمير ثقة الجمهور، رغم أن

(*) الإشارة إلى القواعد المعمول بها على ساحة السياسة والعمل العام بالولايات المتحدة، على وجه الخصوص، «المترجم».

كان بودّه أن يضع ثقته في تلك القيادات؛ خاصة إذا ما تعلق الأمر بالتكنوقراط، الذين يديرون الشركات الكبرى. هذه الاتجاهات السائدة في الشركات، وما يتبعها من فساد، كانت من التزايد لدرجة أن جعلت ألمع قادتنا لا يظهرون بوصفهم عقليات دقيقة، تحسب لكل شيء حسابه، بقدر ما أصبحوا يظهرون، وكأنهم أفراد حمقى أقرب إلى الأطفال الذين أفسدهم التدليل.

والآن أصبحت النتائج معروفة جيدًا بقدر ما أن الإحصاءات المتنوعة أصبحت معروفة بدورها، فأصول أغنى 358 فردًا في العالم تتجاوز مجموع الدخول السنوية للبلدان، التي تضم 45 في المائة من سكان العالم. وفي ظل العولمة، تضاعفت نسبة الحصة من الدخل العالمي، التي يسيطر عليها أغنى 20 في المائة مقابل أفقر 20 في المائة من 30 إلى 1 لتصبح 61 إلى 1 [17]، وكل إحصائية توضح أن دخل الأغنى يقفز متصاعدًا، وأن دخل الطبقة الوسطى لا يكاد يتحرك قيد أنملة، أما دخل الأفقر فهو راكد في أفضل الأحوال. وفجأة أصبح مقبولًا بعد عام 1971م أن ترى مصلحتك، دون أن تكترث إطلاقًا *بالآخر*.

وليس من عجب أن مثل هذا الجو استشرى إلى حيث الغش الصريح، على نحو ما اتسمت به شركة إنرون الأمريكية، حيث كان الغش من الفداحة بمكان. ولكن الدعاية، التي أحاطت بشركة إنرون ما لبثت أن أبعدت الأنظار عن شركة پرمالات في إيطاليا: لقد ضاعت عشرة مليارات يورو من حسابات الشركة الإيطالية المذكورة، بما يوازي نحو واحد في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لذلك البلد. وحتى بين صفوف أكثر الشركات احترامًا، كان هناك من يستسلم إلى الإغراء: دأبت شركة شل على المبالغة في احتياطياتها على مدى ما يقرب من عقد من الزمن؛ لكي تظل أسهمها مرتفعة السعر. ولكن ها هو الرئيس الهولندي لعمليات

التنقيب يكتب أخيرًا إلى رئيس مجلس الإدارة قائلًا: «أصابني القرف وانتابني السأم، وأنا أواصل إمعانًا في الكذب بشأن حجم احتياطياتنا»[18].

ولكن هذه الحالات الإجرامية ربما تعد أقل خطورة من سيادة المناخ العام لتكريس المصلحة الذاتية، فقد حدث أن صادفت شركة روڤر البريطانية لصناعة السيارات مشكلات مالية، ثم استولى عليها كيان يحمل اسم مجموعة شركات فوينكس كنسورتيوم. وما كان من مُلّاكها الأربعة، الذين كانوا نظريًّا ينقذون الشركة المذكورة، إلا أن انتهزوا الفرصة لاغتراف 31 مليون جنيه إسترليني لأنفسهم. ومن أكثر مديري حقبة العولمة المرموقين، كان چاك ويلش في شركة جنرال إلكتريك (الأمريكية)، الذي لم يكن راضيًا عما تلّقاه من مبلغ يقارب واحد بليون دولار استطاع أن يراكمه شخصيًّا، رغم أنه كان مجرد مدير ولم يكن رأسماليًّا يخاطر بأمواله. وهكذا، فقد عمل على ترتيب حزمة تقاعد لمصلحته الذاتية، بحيث تغطي كل شيء ما بين تكاليف الوجبات وأجور الخدم إلى تذاكر الألعاب الرياضية، فضلًا عن عشرة ملايين دولار سنويًّا يتقاضاها بقية سنوات حياته.

وربما وصلت الكوميديا السوداء إلى ذروتها مع حلول عام 2004، وإعلان الاتهام ضد كونراد بلاك وإدارته لعمليات مجموعة هولنجر الصحفية. وهكذا صدرت افتتاحية *جريدة نيويورك تايمز* بشأن هذه المسألة لتحمل عنوانًا يقول: «لصوصية الشركات»، وأشارت إلى تقرير، يتهم السيد بلاك ورئيس مجلس الإدارة العامل معه بأنهما «ساعدا نفسيهما لكي يحصلا على 400 مليون دولار من أموال هولنجر بين عامي 2003 و1996، وهو ما يمثل نحو 95 في المائة من الدخل الصافي للشركة لتلك الفترة» ثم مضت التايمز؛ لتضع كل هذا في سياق «حكايات حديثة أخرى عن لصوصية الشركات»[19].

❋ ❋ ❋

في منتصف التسعينيات، بدأت ردود الفعل المناهضة لتلك الثقافة التي سادت بين صفوف قادة الشركات، فانطوت على إعادة تأكيد متدرجة لسلطة الجمهور والحكومات. وفي عام 1998 ، صدر البلاغ السنوي لمجموعة السبعة يحوي «التزامًا بوضع وتنفيذ مبادئ وقواعد سلوك دولية بشأن أفضل الممارسات عن السياسة المالية والسياسة الضريبية والسياسة النقدية، وحوكمة الشركات والمحاسبة، مع العمل على كفالة أن تمتثل مؤسسات القطاع الخاص لمعايير الشفافية الجديدة»[20].

ومع ذلك، فالقادة لم يتابعوا المسيرة في هذا الصدد، وهذا هو السبب في أن الجمهور يصنّفهم على أنهم شركاء الجناة. ولكن على الأقل فقد ساد الإحساس بأن دعوى العولمة القديمة بكل حتميتها وحكاية المشاركة التلقائية في المنافع لم تعد تجد من يصدقها. وفي السنة نفسها، وافق الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وكندا على تنسيق جهودهم في مواجهة الاحتكارات غير المشروعة، و«مواقف السيطرة الاستغلالية، التي تتخذها الشركات المتعددة الجنسية»[21].

وفي عام 2001 ، تصرف المسؤول الأوروبي عن سياسات المنافسة على خلاف المألوف، عندما تابع صدور غرامة بمبلغ 1.000.822 جنيه إسترليني ضد ثمان من شركات المستحضرات الدوائية، فأصدر أقوى بيان ممكن ضد المؤامرة، التي حاكتها تلك الشركات بشأن تسعير الفيتامينات قائلًا: «إنها كانت أسوأ مجموعة مدمرة على الإطلاق من الاحتكارات، التي خضعت للتحقيق على يد المفوضية الأوروبية»، واصفًا الأمر بأنه كان «خطة إستراتيجية تم وضعها على أعلى مستويات ممكنة للسيطرة على الأسواق العالمية في مجال الڤيتامينات بسُبل غير مشروعة»[22].

كان الرجل يصدُر في حديثه عن تراث عظيم من الأخلاقيات العامة، الذي سبق صياغته لأول مرة؛ ليكون ملائمًا لعصرنا الديمقراطي، وكان ذلك في غمار أزمة، سبق وأن شهدتها مرحلة العصر المركنتيلي/ التجاري الحديث - وتمثلت في محاكمة أقامها عام 1788 مجلس اللوردات (الإنجليزي) ضد وارن هاستنجز على الإجراءات التي اتخذها في الهند. ويمكن القول بأن هاستنجز - من منظور سياقنا الراهن - يعد رجلًا عصريًا بكل معنى، بل هو أقرب إلى رئيس مجلس إدارة لإحدى الشركات الكبرى عبر الوطنية. وفي مواجهة معارضة واسعة النطاق من جانب النخبة، قاد الفيلسوف والبرلماني إدموند بيرك معركة طويلة الأمد؛ لتأكيد ضرورة إجراء المحاكمة. ولكن المؤسسة الحاكمة دفعت بأن شركة الهند الشرقية (البريطانية) كانت مؤسسة محورية، بالنسبة للمصالح الوطنية والاقتصادية الإنجليزية، وأن الروح الوطنية تتطلب إسدال ستار من الصمت على المسألة، في حين دفع بيرك بأن الناموس الأخلاقي يعلو على مبدأ الواقعية السياسية، المتصل بكل من المصالح الوطنية أو السوق، وقال: «حضرات اللوردات: إن ما أمامنا اليوم ليس عمل رجل واحد هذا الماثل أمامكم، ولا هو يقتصر فقط عما إذا كان هذا السجين المودَع في القفص سيحصل على البراءة أو يتضح أنه مذنب، ولكن المسألة تتعلق بما إذا كان ملايين من بني البشر سوف يصبحون تعساء أو سعداء»[23]، كان هاستنجز متهمًا بأنه مارس أسلوبًا في القيادة قوامه السيطرة والفساد والعنف. وبعد سبع سنوات من ذلك التاريخ، وفضلًا عن براءة هاستنجز، بدت السياسة الواقعية ومعها المؤسسة الحاكمة وقد حازتا الفوز والانتصار، ولكن الأثر الطويل المدى تجسّد في توضيح فكرة الناموس الأخلاقي، والحاجة إلى الدفاع عنها بغير هوادة.

ولقد كان عام 2004 حافلًا بالتأكيد المستمر من جانب الجمهور على عوامل فشل قيادة الشركات، ولوحظ أنه منذ منتصف عقد التسعينيات وما بعده لم يدفع ثلثا الشركات الأمريكية أي ضرائب دخل فدرالية، ومع ذلك كانت أرباح الشركات تحلق إلى عنان السماء، كما أن تسعين في المائة من الشركات دفعت ما يقل عن 5 في المائة من مجموع دخلها. وفي غينيا الاستوائية، الغنية حديثًا بالنفط، يعد الدخل القومي إحصائيًّا هو السادس في العالم. ولكن في واقع الأمر تذهب الأموال إلى مكان آخر، كما أن الشركات المتعددة الجنسية، المشارِكة في هذا الأمر، متورطة في التآمر على اختفاء هذا الدخل. وقد وجه وليم دونالدسون، رئيس لجنة الولايات المتحدة للأسهم والسندات اتهامًا علنيًّا لقيادة قطاع الأعمال بأنها «لم تعمل على تهيئة المجال للأخذ بأسلوب "القيادة الأخلاقية"»[24]. «من هنا فالمسرح مهيأ عند مستوى القمة، ولابد أن تتوافر لديك مدونة داخلية للسلوك الأخلاقي، تتجاوز نصوص القانون إلى حيث تستوعب أيضًا روح القانون».

وفي أوائل القرن الحادي والعشرين، بدأت منظمة داڤوس تعاني من المغالاة في استخدام المنظمة لتحقيق سياسات العولمة الرامية إلى خدمة المصالح المحددة لأصحابها من ذوي النفوذ. وهكذا بدأوا في التراجع عما درجوا عليه من استخدام أو استغلال سافر للمنظمة، وبدلًا من ذلك كانوا يضفون على البيانات، التي يعدّونها ستارًا وصفته «*وول ستريت جورنال*» بأنه «مفاهيم غاية في الحساسية»، كما بدأت السلطات الألمانية تصرّ على الكشف العام عن مرتبات وأجور كبار المديرين، فإذا لم يمتثلوا طواعية، يجري في هذه الحالة سنّ قوانين لإجبارهم على ذلك. كذلك بدأ الملاك الحقيقيون، ومنهم مثلًا (الملياردير الأمريكي) وارن بوفت في الشكوى من أن كبار المديرين في الولايات المتحدة «لا يكترثون بما إذا كانت مجالس إداراتهم متنوعة أو غير متنوعة

العناصر، وكل ما يعنيهم هو الأموال التي يربحونها». ثم ادعى أن هناك «المزيد من التعويضات، التي أسيء توجيهها في عالم الشركات بأمريكا في السنوات الخمس، التي مضت بأكثر مما حدث في القرن السابق». ولقد ذكرْت مرارًا أن حقبتنا جاءت لكي تماثل ما حدث في أواخر القرن التاسع عشر. وفي هذه الحالة، فإن الإشارات الأدبية لا يمكن أن يفوتها الإحالة إلى رواية أميل زولا(*) عن استغلال السوق بعنوان «النقود» أو رواية جوزيف كونراد(**) بعنوان «السهم الذهبي» - «أنت تعلم أنهم لم يكونوا فقراء؛ ولذلك فلم يكن مفروضًا فيهم أن يكونوا أمناء».

ولقد يقول المتشائم بأن كل هذه الشكاوى لم ينجم عنها سوى أثر ضئيل. وعلى سبيل المثال، فثمّة مقارنة بين الصراعين اللذين اشتعلا في العراق، وهي توضح أن الشكاوى بشأن ما عمدت إليه الحكومات من خصخصة الحرب ذاتها، خلال الحرب الأولى، لم ينجم عنها أثر بالنسبة للحرب الثانية. وكل ما هنالك أن استمر هذا الاتجاه ببساطة؛ حيث بلغت المسألة نسبة 50 إلى 1 من المستخدمين والمرتزقة العسكريين، خلال الحرب الأولى مقارنة بنسبة 10 إلى 1 اليوم. وهناك شركة واحدة بمفردها هي «هلبرتون»، كسبت أكثر من 10 بلايين دولار من الحرب الثانية. والذي حدث خلال خصخصة الحرب أن قُطِع الطريق على تفعيل آليات الشفافية الديمقراطية، وجرى تجاهل اللوائح الحكومية؛ بحيث أصبح من المسموح به الدفع للمقاولين المتعاقدين «على الأقل بمقدار ضعف» ما كان يتقاضاه العسكريون[25]، وفي كل حال، كان التبرير المعلن هو أن الأمر يحقق توفيرًا في الأموال.

(*) الروائي الفرنسي (1902-1840)، «المترجم».

(**) الروائي الإنجليزي - البولندي الأصلي (1924-1857)، «المترجم».

وبالمقارنة مع عشرين سنة أو حتى عشر سنوات خلت، لم يعد الجمهور يرى أن هذا النوع من النشاط محتومًا أو مقبولًا، بل أصبح الناس يرونه مجرد فساد صريح ومسيء للصالح العام.

الشركات عبر الوطنية تفقد الاتجاه:

هناك لحظات ميتافيزيقية في حياة الإمبراطوريات يصبح فيها مجرد حجمها وقوتها الغالبة سببًا في أن يضيع منها هدفها واتجاهها ومرونتها، مع ما يتبع ذلك من فقدان تدريجي لاحترام الجمهور. وكثيرًا ما يسود ذلك الوضع، قبل انهيارها بمعنى فقدانها لقوتها على الإطلاق. كيف؟ حسنًا، العملية بسيطة بل ومغرية: ملايين من البشر، الذين تتوقف هذه الهيمنة على إيمانهم بها يفقدون أي صلة، تربط بين مشاعرهم وتلك الإمبراطوريات.

واليوم يبدو أن العكس هو الذي يحدث، فمن بين أكبر ثلاثين دخلًا ماليًّا في العالم تمتلك الشركات، وليس البلدان، معظم هذه الإيرادات[26]، وفي عام 1990 كانت هناك 3.000 شركة عبر وطنية، والآن يوجد أكثر من 40 ألف من هذا النوع من الشركات، إضافة إلى 63 ألف من توابعها، في حين يشهد الوقت الحاضر أكثر من 820 ألف من تلك التوابع. وباختصار.. فإن هذه الهياكل تحقق الناتج المحلي الإجمالي في العالم كله.

لكن ما لا تعكسه هذه الأرقام هو أن الشركة لها دائمًا بُعدَان فقط، في حين أن الدول القومية لها ثلاثة أبعاد؛ بل إنها في واقع الأمر تضم كثيرًا من الأبعاد. وما الدخل إلا مجرد مؤشر في الحكم على مدى نفوذ المؤسسة وأهميتها، وفيما قد يكون الهدف الذي تتوخاه الشركة هو دخلها، فإن هدف 58 مليون إيطالي أو 82 مليون ألماني لا يتمثل فقط، فيما يحصلون عليه من دخل سواء على مستوى الأفراد أو على مستوى

الدولة القومية. والشيء الوحيد الذي يمكن أن يفضي إلى مقارنة محدودة لقوة الطرفين: الشركة أو الدولة هو أن تستبد بنا فكرة طفولية، تجعل الاقتصاد محورًا لكل شيء.

وفيما يتعلق بزيادة عدد الشركات عبر الوطنية، فذلك أمر يختلط فيه الحابل بالنابل. إلا أن عددًا محدودًا منها سيصبح عملاقًا، ويتسم بكونه هيئات تكنوقراطية غير محددة المعالم، ومع ذلك نظل نطلق عليها اسم الشركة. أما الغالبية الساحقة، فستواصل تنفيذ عمليات أصغر من ناحية الحجم وأدق من حيث الأداء؛ مستندة في ذلك إلى الدولة القومية، وكأنها تتّبع نهجًا ينتمي إلى القرن التاسع عشر، فيما يتعلق بالإنتاج والتجارة في الأسواق العالمية، وهي تمثل انتصارًا للتنمية الوطنية والإقليمية والتعاملات الدولية. على أن هذا النجاح لا يتطلب تخطي السلطة الوطنية.

لقد أصبح الطابع التكنوقراطي وغير التنافسي للشركة عبر الوطنية الكلاسيكية أكثر وضوحًا، بعد أن ظل يتحول بالتدريج بعيدًا عن مجال المخاطرة والتطور والابتكار. وبدلًا من ذلك، فما تفعله هذه الشركات هو أن تشتري شركات أصغر حجمًا وأعمق ابتكارًا، مع التركيز على مراكمة رأس المال وجمع حصائل الملكية الفكرية، وممارسة الضغوط على المسؤولين المنتخبين والموظفين المدنيين؛ من أجل أن يطوّعوا الصالح العام بما يشجع على نيل رضاء القطاع الخاص. ورغم هذه الميزات، فكثيرًا ما يجدون أن إنشاء اندماجات هائلة أمر يستحيل هضمه، وأن ديونهم غير المسبوقة تشكّل أعباء يستحيل خدمتها. وفيما بين كبار اللاعبين على هذه الحَلبة، فإن عدد الاندماجات الفاشلة، على نحو ما شهدناه في صناعة الطيران، وما أدت إليه من حالات الإفلاس، بلغ من الارتفاع خلال الثمانينات والتسعينيات حدًّا يبعث على القلق.

فمن الناحية النظرية كان هناك استثمار للبلايين من الأموال، وكل ما حدث لها أن تبخرت في ساحة السوق؛ لتشكل جزءًا من تضخم مستتر متواصل، بمعنى استمرار تبخر النقود، التي لم تلّب حتى المعايير الافتراضية التي تقتضيها نظم النقد المعقولة.

هذه القصة الرومانسية للعمالقة بدأت تتحول إلى حكاية عبثية؛ حيث بدا الحجم، وكأنه بديل عن الفكر كما قد يحدث في عالم الرجال.

وقد أحسن المفكر والدبلوماسي البريطاني روبرت كوپر فهم الموقف تمامًا، عندما طرح صيغته قائلًا: «لم تكن الإمبراطوريات، بل كانت الدول الصغيرة، هي التي أثبتت أنها قوة ديناميكية في العالم، فالإمبراطوريات أسيء تصميمها بحيث عجزت عن دعم التغيير»[27]، وعلى الأقل، فإن للإمبراطوريات السياسية جيوبًا من المرونة بحكم طبيعتها المتشابكة والمتعددة الأبعاد. أما الشركات عبر الوطنية في ضوء بُعديها الاثنين، فقد تسارعت درجة أصابتها بالعجز عن الحركة بصورة مخيفة، في حين أن شغفها الشديد بالزيادة المتواصلة في دخلها لم يفلح في ستر أوجه ضعفها.

وفيما كانت تتشبث بنوع من الاعتماد الشديد والسلبي على مراكمة رأس المال وعلاقات النفوذ واستبعاد المنافسة، فأي تصور شائع بشأن قدراتها بدأ يتبدد، ومعه تتسرب كل مشاعر التعاطف من جانب الجمهور.

من ناحية أخرى، فقد أعيد اكتشاف القوة الحقيقية للمواطنين على تحجيم هذه الهيئات، بالضبط كما كان الحال عليه في أوائل القرن العشرين، وقت أن تفشت سلوكيات الفساد بين صفوف رجال الاحتكارات والاندماجات والمؤسسات العامة. ومن أبلغ الأمثلة

المعاصرة ما يمثله قرار عدد متزايد مـن البلـديات في أمريكـا الـشمالية، عندما رفضت أن تـسمح لـشركة وول مـارت - وهـي أكـبر شركـة في العالم- بأن تبني واحدًا من مخازنها، وكثيرًا ما يأتي مثل هذا الرفض عـن طريق استفتاء: وعندما رفضت بلدية أنجلوود قـرب لـوس أنجلـوس إقامة بناء عملاق، تملكه وول مارت بعـد تـصويت بنـسبة 60 في المائـة، قال أحد منظمي هذا الاسـتفتاء: «دار الـسؤال عـمّا إذا كـان مـسموحا لأغنى شركة في العالم أن تلتف حول القانون. والإجابة هي: لا»[28].

ويتعلق السؤال الأساسي بما إذا كان رخص البضائع أهم من تحقيـق رفاه المجتمع. ومن ناحية أخرى، ففي البلدان الناميـة التـي تعـاني مـن الأوبئـة، يظـل الـسؤال عـمّا إذا كانـت الـسلع الغاليـة تـدعم الرفـاه الاجتماعي. والإجابـة في تلـك الحـالتين هـي: لا؛ فالـسؤال الجـوهري يتعلق بما إذا كان المواطنون أقوى مـن الـشركات، وإذا مـا ناضـلوا مـن أجل تأكيد هذا المبدأ، وعندها تصبح الإجابة: نعم.

وربما تكون أوضح الإشارات عن الضعف الكامن في صـميم تلـك البيروقراطيات الكبيرة الخاصة هو المـدى، الـذي يـسعى بـه مـديروها لاصطناع أشكال جديدة من الـنظم الطبقيـة القديمـة؛ دعـمًا لمراكـزهم الاجتماعية. وقد قيل كثير عن سلوكيات المظهرية في دوائر التكنـوقراط وعن طـائراتهم وأمتعـتهم وعـن خيـارات الأسـهم والـسندات، التـي يتمتعون بها وعن استغلالهم لرؤوس أموال المساهمين، كما لو كان ذلـك حقًّا لهم. وقد بدأت مؤخرًا دراسات لتكشف عن أمر أخطر من ذلـك: انخفـاض شـديد في الحـراك الاجتماعـي في البلـدان المتقدمـة؛ بمعنـى انخفاض في الاتجاه المعاكس، وبمعنى أن الولايـات المتحـدة أصبحت أكثر طبقية من كندا أو أوروبا. بل إن أوروبا، وقد زاد الحِـراك بهـا بعـد

الحرب الأخيرة حتى عقد الثمانيات، إلا أنها تبدو الآن وكأنها تنزلق إلى الوراء في محاكاة للحلم الأمريكي، الجديد القائم على أساس طبقي.

ثم جاءت استجابات الشركات إزاء الاتهامات المتزايدة بالهدر النابع من أنانية المصلحة الذاتية، خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات، فأوضحت ببساطة أنها عقبة تحول دون الحِراك الاجتماعي. وقد بدأوا بتقليص هياكل العمالة لديهم، وبعد ذلك قللوا من ضمانات العمل، وتحولوا على كل المستويات صوب علاقات عمل جزئية وموسمية وتعاقدية. وكنتيجة لذلك، اختزلوا دورهم في مجالات التدريب والتلمذة الصناعية والتعليم المهني؛ حيث أحالوا هذا كله مرة أخرى إلى عاتق الدول القومية، التي لم يفعلوا لها شيئًا، بل كان قصاراهم أن يحتجزوا الإيرادات الضريبية اللازمة لتمويل تلك البرامج. وكان الأثر الملموس لذلك هو إضعاف دور الشركات عبر الوطنية، بوصفها عناصر للتغير المجتمعي، سواء على أرضية المنشأة ذاتها أو في مكاتب مديريها[29].

وبعبارات الإيكونومست: «تستطيع أن تشاهد النُّخب، وهي تتقن فن إدامة وجودها ذاته»[30]، وهذا فشل كلاسيكي لهيكل إمبراطوري. ولكن الطابع التضخمي الهش للشركات عبر الوطنية يمكن رؤيته اليوم من واقع السرعة، التي تحولت بها؛ بحيث لم تعد تصلح نموذجًا للجدارة، وهذا أمر ما زال مطروحًا وواضحًا في الشركات الكبرى في إطار الاقتصادات الأحدث عهدًا، وبعد أن تحولت تلك الكيانات لتصبح جزءًا من نظام أوتوقراطي، لا يهمه إلا حماية نفسه.

الخصخصة والاحتمالات المختلفة

تم إطلاق تريليون دولار من الأصول الحقيقية في السوق حول العالم، وكان ينبغي أن ينجم عنها بعض الأثر. وثمّة حالات تتسم فيها

الحكومات برشاقة الأداء؛ بحيث تُقدّم خدمات أفضل للجمهور وتتمتع السوق بعافية أفضل. وفي حالات أخرى تتبخّر المليارات، دون أن ينجم عنها شيء اللهم إلا المكاسب الشخصية لحساب القلة القليلة.

والنتيجة لا تماثل كثيرًا مبدأ يتم تطبيقه، عندما نتوقع نتيجة مختلطة في دنيا الواقع؛ ففي بريطانيا توضح بعض الأرقام أن الشركات، التي تمت خصخصتها فاقت في أدائها متوسطات السوق[31]، وهناك من يثني على الخصخصة لأنها أحدثت ثورة في عالم الاتصالات، وهناك آخرون يوضحون أن الثورة حدثت في كل مكان في العالم، وأنها جاءت بفضل التكنولوجيا الجديدة بما أدى إلى دعم كبير لتلك الشركات، التي خضعت للخصخصة على نحو ما تم في أماكن أخرى، حين عززت بدورها المؤسسات العامة.

لكن المتفق عليه بعامة هو أن التكنوقراط والوسطاء استفادوا في كل مكان من بيع الشركات، بعد أن نشأت عن عملية بيع الممتلكات العامة طبقة مالية جديدة، وهي فئة أصبحت معروفة على نطاق واسع؛ بوصفها طغمة انتهازية ومتربحة. ومن عجب أن المبرر الاقتصادي الرسمي كان إضفاء المزيد من الكفاءة على الشركات الجديدة الخاصة. وكان من الأساليب الأساسية المُتّبعة في هذا المجال فصل وتسريح آلاف من العاملين، وعندما أوكل إلى المديرين أمر هذا التخفيض في عدد العمال، ساد ذلك الاتجاه للتخلص من البشر الذين يقدمون الخدمات، بل هم بصورة أو بأخرى الذين يقومون بالعمل فعلًا[32]، وهنا نسوق المثل من تفكيك السكك الحديدية البريطانية، وما تم من بيعها بأساليب ما زالت مؤثرة في وجدان الناس. صحيح أن ثمانية أفراد لقوا مصرعهم في السنوات الخمس التي سبقت الخصخصة، ولكن بعدها لقي تسعة وخمسون من الضحايا حتفهم في السنوات الخمس

التي تلتها، كما شهد الأمر انهيارًا في دقة المواعيد وحالة النظافة ومستوى الخدمات المقدمة، ومع ذلك فالشركات المسؤولة عن هذه الأساليب السيئة في الإدارة تحقق أرباحًا قياسية. وفي قطاع آخر هو الطاقة، وبعد خمس عشرة سنة من الخصخصة، وجدت الفينانشيال تايمز أن حلم التنافس قد أنتج تركيزًا في السوق، حيث تم إدماج عشرين شركة لتصبح ست شركات فقط. وقد شكا ديوان المحاسبات في عام 2005 من استمرار ارتفاع المعدّلات، قائلًا: «إن الاحتكارات القوية في مجال الصناعة وإتاحة سُبل الخداع واستغلال السوق أصبحت من الأمور التي لا يمكن تجاهلها»، ومع ذلك، يمكن القول بأن هناك أجزاء أخرى من الاقتصاد كانت أنشط من غيرها.

من ناحية أخرى، كانت نيوزيلندا أقل من مثيلاتها نجاحًا؛ فالحكومة باعت نحو 80 في المائة من أصولها، التي اتجه معظمها إلى أيدي مصالح أجنبية. ومع ذلك ارتفع الدَّين الخارجي للبلاد بأكثر من الضعف[33]. وكما يوضح الاقتصادي جاريث مورجان «عليك أن تتأكد من قدرتك على الدخول في منافسة شريفة... وأن هناك سوقًا بالفعل»، قبل أن تمارس الخصخصة، وإلا «فإن ميزة احتكار الدولة يتم نقلها ببساطة إلى أياد أخرى ولا شيء غير ذلك»، وحينها تكون قد خَلقت، كما يقول ستجلتز «حالة احتكار خاصة لا تخضع لأي نظام، بل من شأنها في أرجح الأحوال أن تُفضي إلى أسعار أعلى، ينوء بها المستهلكون».

من هنا، فمعظم ما تم لم ينجح بوضوح في دفع المرافق العامة إلى ساحة السوق. لماذا؟ لأنه في بعض الحالات لا يوجد سوق تقدم فيه خدماتها. بل يوجد بدلًا من ذلك احتكار طبيعي، تتداوله في أحسن الأحوال أيدي القلة المحتكرة. وما يُقدّم بالفعل ليس منتجًا سوقيًا، بل هو شريحة منتزعة من أيدي المصلحة العامة. وهكذا.. فإن الشكاوى

البريطانية بشأن أداء شبكات المياه تـذهب في الطريـق الخطـأ؛ لتـصل إلى أيدي التكنوقراط الباحثين عن الربح، ممن يتجنبون توظيـف اسـتثمارات كبيرة في مجال الهياكل الأساسية، ولا يعتمدون عـلى نظـم ضـبط الجـودة، وتلك قصة تتكرر حول العالم ما بين جنوب استراليا إلى أمريكا اللاتينية.

وفي بعض مواقع الحكومة، تبدأ من جديد صناعات سبق بيعها منـذ سنوات قليلة مضت؛ ففي الأرجنتين يُعاد إنشاء شركـة الـنفط الوطنيـة هناك، وكانت قد بدأت في 1922 بوصفها آلية ضد الاحتكـار، وبعـدها بيعت في التسعينيات واشترتها حينذاك مصالح إسبانية. والـسؤال هـو: لماذا تعمل حكومة الأرجنتين على استرداد تجارتها في مجال الطاقـة؟ لأن الطاقة تشكل احتياجًا إستراتيجيًّا، وشأنها شأن السلع الأخرى يـصعب تنظيمها؛ وعلى ذلك فالحكومات المسئولة تشعر بأنها بحاجـة إلى النفـاذ إلى صميم عمليات السوق، أما الحكومات الحمقـاء فـلا تبـدو مكترثـة حتى بأن تعرف ما يدور.

من هنا نطرح السؤال بصفة عامة: هـل نجحـت الخصخـصة؟ هـذا يتوقف على ما إذا كانت هناك سوق حقيقية أم لا، وما إذا كـان القطـاع المعني يتسم بأهمية إستراتيجية أم لا. فإذا مـا تمـت الخصخـصة بحكمـة وبمراعاة هذين العـاملين، فقـد يـصبح الأثـر إيجابيًّـا، ولكـن إذا تمـت بوصفها أمرًا أيديولوجيًّا بمعنى مباغتًـا ومفروضًـا مـن أعـلى، كـما هـو الحال في غالب الأحيان، فالنتيجة ضارة في أرجح الاحتمالات. وحينهـا يلوح واحد من تلك التناقضات التي تسفر عنها الأيديولوجيـة: فكلـما قل وجود سوق حقيقيـة، زادت الحاجـة إلى تنظـيمات جديـدة. وعليـه جنحت الخصخصة إلى أن تُجبر، حتى الحكومات المتقاعسة، على العودة إلى القطاع الخاص كي تتولى أمر أشد اللوائح صرامة. واليوم يشيع عـلى مـستوى العـالم ذلـك التقـدم التـدريجي للـضوابط الدوليـة الــمُلزِمة،

والهادفة إلى أن يُعاد إلى الأفراد وإلى الحكومات السلطة، التي يحتاجونها من أجل تشكيل أبعاد المصلحة العامة.

ارتباك الخبراء:

إذا ما كانت هذه الدورات التي سبق وصفها أمرًا من الوضوح بمكان، فالسؤال هو: لماذا يصعب على حضارة يسيطر عليها الخبراء أن تستجيب لمقتضيات الواقع، بدلًا من أن تستجيب لعوامل الأيديولوجية؟

الإجابة البسيطة هي أن الاختصاصيين والاستشاريين والتكنوقراط- سواء كانوا يديرون شركات عبر وطنية أو مصالح حكومية- ليسوا بالقادة الطبيعيين، ولا المقصود أن يكونوا كذلك: إن منهجيتهم تجنح إلى أن تكون محدودة النظرة وحيدة الجانب، وكان من شأن العولمة أن دفعت إلى المقدمة باسم السوق أناسًا يخشون تعقيد السوق، وبالتالي يخشون التعامل مع الواقع بعامة، ويبدو أنه يروعهم ذلك النمط من التفكير الواسع الأفق والمنفتح؛ من حيث التواصل مع هذا الواقع، وكأنه أمر يخالف أصول المهنة ومقتضيات الولاء، وعليه.. فقد مضى ربع قرن من التركيز على أيديولوجية، كانت مُكرّسة أصلًا لانفتاح المجتمع، ولكنها أفضت للإصابة بوباء السرية، وإلى افتقار مزمن لإمكانية التواصل بين الأطراف المعنية.

وإذا ما تابعت قصة جنون البقر، وهي تتحول من بلد إلى بلد، لوجدت أنماطًا متطابقة من السرية والإنكار، وعلى أية حال، فباسم إنقاذ السوق دمروا السوق. وإذا تابعت الدراما التي تتردد أصداؤها بشأن المصايد السمكية الدولية، لوجدت الخليط نفسه من الفزع والذعر والإنكار، والحاصل أن نحو 90 في المائة من الأرصدة السمكية في المحيط التي يزيد طول الواحدة منها على 30 سنتيمترًا اختفت في

نصف القرن الماضي[34]، ومحور هذا التدهور هو شغف مُزمن بالتفاصيل التقنية، وخشية من النظر إلى الموقف في إطاره الأوسع.

هذه القصص التي تتعلق بالتصنيع الزراعي تُعدّ علامة بارزة على الأخذ بفكرة الإدارة في ظل العولمة، فهي تتصل في مجموعها بالسيطرة على قطاعات خاملة قديمة، ثم تحويلها إلى صناعات دولية، تتسم بالكفاءة بفضل قدرات التكنولوجيا والإدارة، وهذه الصناعات لابد من أن تستند إلى نموذج للنمو المتواصل.

فما الذي يَحول بين العقلاء وتحديد المشكلات، ثم التصدي بعد ذلك لحلها؟ **أولًا**: هو تلك القناعة التي لا تتزعزع في حتميات السوق، **ثانيًا**: هناك نوع من الاغترار بالنفس، من جانب أهل الاختصاص وخبراء الإدارة، وهو شائع على مستوى الأيديولوجية الاقتصادية الراهنة، والنتيجة هي العجز عن مجرد الاعتراف بالخطأ من جانب غلاة المؤمنين، وهم في هذه الحالة المديرون والاختصاصيون.

وإذا اعترفت بالخطأ، فيمكنك أن تصلح المشكلة. ولكن النزعة الإدارية مرتبطة بالفكرة، التي تقول أن المشكلة لا يتم حلها، ولكن يتم إدارتها. وعلى ذلك ضاعت عشرات المليارات من الدولارات في صناعة تربية الماشية، التي تم مجددًا تحديثها، عندما دفعوها للاعتماد على التجارة الدولية. وهكذا لقي البشر حتفهم، وما زالت الحقول والمزارع تتعرض للدمار ، كما أن موارد المحيطات التي كانت دائمًا قائمة ومتاحة تعرضت لزعزعة الاستقرار والدمار، لدرجة لم نعد نعرف ما الذي يحدث فيها بعد ذلك. سمها خطيئة الغرور إذا أردت، ولكنني أفضّل أن أصفها بأنها إضفاء مسحة ضبابية على الهياكل الحضارية، والغرض من هذه المسحة أن نجعلها تبدو، وكأن ليس أمامنا خيارات أخرى وتلك هي الحتمية الاقتصادية. والعقلاء لا يتملكهم هذا القدر من

الثقة في النفس؛ بحيث يعتمدون على قادة يمارسون سلطاتهم، وهم يطلوّن من علٍ، فيما يصرون على أن يركبوا موجة قوى العولمة الاقتصادية والتكنولوجية.

وبعبارة أخرى، فهناك عدد متزايد من الذين لاحظوا أن ثمّة أيديولوجية عالمية، أعلنت عن نفسها بأنها قوة النشاط الرأسمالي والمخاطرة الرأسمالية، وما زال يتكلم عنها إلى حد كبير الأساتذة المخضرمون في علوم الاقتصاد والإدارة، بينما تقود مسيرتها فئة التكنوقراط؛ بمعنى البيروقراطيين العاملين في القطاع الخاص المستخدَمين لحساب الشركات المساهمة الكبرى، التي قلما تشارك في ملكيتها جماعات كبيرة من نشطاء المساهمين، وتستهدف معظم التغييرات التي تسعى إلى تحقيقها إلى تقليل المنافسة.

أسواق النقد: التحول إلى إعادة التنظيم

ظلت ماليزيا منبوذة على مدار نحو اثني عشر شهرًا. وفي مرحلة ما من عام 1999، أدت عمليات تثبيت عملتها وتطبيق التعريفات الجمركية والأخذ بضوابط رؤوس الأموال، إلى التحول نحو الوضع الاعتيادي المريح بالنسبة للمصرفيين والبيروقراطيين. كيف؟ ولماذا؟ لأن النظم نجحت في أداء دورها، فقد بدأت احتياطيات ذلك البلد من العملات الأجنبية تزداد، وسارعت دوائر وول ستريت إلى وصف الحالة هناك، بأسلوب يتراوح بين الرفض والموافقة.[35] وبحلول عام 2002 م، كان مهاتير محمد يلقي على مسامع العالم مواعظه بشأن الحاجة إلى «نظام مالي دولي سليم» ، ويصف الخطوات السبع للانهيار المالي العالمي، الذي أدى إلى الأزمة، التي انتهت إلى تلك «الفوضى التي نشأت بسبب مضاربي العملة».

وفي عام 2003 حظي باستقبال الأبطال في داڤوس، وفي الوقت نفسه تقريبًا قام المعهد الدولي للإدارة والتنمية بوضع ماليزيا في المرتبة الرابعة بين أكبر البلدان، الواقعة على خارطته في مجال التنافسية العالمية. وأخيرًا، فحتى قيادة صندوق النقد الدولي وضعت خاتم الموافقة على سياساته. وفي سنة 2004 م، أعلن الصندوق «أن ليس لديهم أدنى سبب يقنعهم بعدم النظر في فكرة تثبيت (العملة الماليزية) في ذلك الوقت»، وبطبيعة الحال.. فإن صندوق النقد الدولي لم يعترف بأنه كان جزءًا من المشكلة.

وبهذا أصبح واضحًا للعيان مبدأ وحقيقة إعادة التنظيم، فكيف كان يمكن تطبيق ذلك في موقع آخر؟

كان جانب من الجواب يتمثل في السرعة، التي دعت بها بضعة أصوات محترمة إلى تطبيق «نظام أفضل في الأجل الطويل»، وهذه الأصوات ما لبثت أن تضاعفت؛ لتشكل صوتًا واحدًا على نطاق واسع[36]. ومن ناحيته، ركّز چيم ماكڤرلين، محافظ بنك الاحتياطي في أستراليا، انتباهه على مشكلات المستقبل، التي تصادف كل فرد في عالم محرر من النظم، فقال «إن صناديق التحوط أصبحت لأبناء المحظوظين على الساحة المالية الدولية؛ إذ إنها تجني مزايا الأسواق الحرة، دون أن تتحمل أي مسؤوليات. وعملية إعادة تشكيلنا للصفقات التي اضطلعت بها صناديق التحوط في أستراليا في شهر يونيه/ حزيران، تشير إلى أنها يمكن أن تنخرط في ممارسة ما يكاد يكون ضغطًا لا نهاية له، بالنسبة لمعاملاتها خارج نطاق الميزانيات، إذا ما رغبت في ذلك.»، ثم حذر من أنه إذا لم يُتخذ إجراء على الصعيد الدولي، فمثل هذا الفراغ من شأنه أن يدفع إلى إقرار تنظيمات وطنية انعزالية. أما هارولد چيمس الذي يقارن الاتجاهات، التي أفضت إلى كساد الثلاثينيات مع نظيرتها

اليوم في كتاب، يحمل عنوان «نهاية العولمة».. فإنه يحذر من أنه فيما أدى النمو الكثيف في التحركات المالية إلى زيادة عنصر زعزعة الاستقرار، فإن الأمر قد يشهد نشوء أزمات عالمية بفعل تدفقات محدودة، بنسبة 4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي (ألمانيا 1931)، أو 3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي (الولايات المتحدة 1971)، في حين أن الأزمة الآسيوية التي شهدها عام 1997، وفي ظل نظامها الذي لم يخضع لأي ضوابط، انطوت على تدفق بنسبة 10 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي[37]، وهذا كثير للغاية، ولكنه ليس ربع أو نصف الناتج المحلي الإجمالي. أما نقطته فتتمثل في أنك لست بحاجة إلى مواجهة أزمة انهيار؛ لكي تتحقق من نشوب مثل هذه الأزمة. وأي تحوّل يفضي إلى تعود زعزعة الاستقرار، ينطوي على أخطار متوالية الخطى. وعلى مدى سنوات عدة، كان ثمّة تحذيرات، أطلقتها بعض المؤسسات الدولية، التي قالت «إن الانحراف المتزايد للنظام المالي أمر خطير»، وما برح بعض الاقتصاديين يحذرون من عودة «التوتر الذي سبق أن شهدته عشرينات القرن الماضي، بين التمويل العالمي والحوكمة الديمقراطية».

ومع ذلك، فبعد وقوع الأزمة الآسيوية، ومع ما انطوت عليه من تجربة بالغة القسوة كادت تودي برفاه العالم، فقد ظل دعاة التنظيم يتحركون ببطء موجع. وبحلول عام 2004؛ أي بعد سبع سنوات من تلك الأزمة، بدا الأمر وكأن لم يحدث أي تغيير، رغم أن هناك معلقين ينتمون إلى تيارات الاعتدال، مثل فريد زكريا، كانوا يتنبأون بأن ثمّة «حاجة تدعو لتنظيم جديد، وفهم متجدد لدور الحكومة في النظم الرأسمالية»[38]، كما أن صناديق المعاشات التقاعدية كانت تشهد تعبيرًا عن عدم الثقة في شفافية السوق، وانشغل كل من صندوق النقد الدولي ووزراء مالية مجموعة السبعة بتوجيه اللوم مرة أخرى إلى صناديق التحوط، ولكن اللوم جاء هذه المرة عن عمليات التلاعب بأسعار البترول.

والسؤال هو: لماذا ظلت الحكومات تتحرك بهذا البطء؟ الإجابة جزئيًّا: لأن الأزمة الآسيوية حدثت في آسيا، أما القادة في الغرب فلا يمكنهم بشكل أو بآخر أن يربطوا بين آسيا ومواقفهم الخاصة، ومنهم من كان يصدّق مسعى صندوق النقد الدولي إلى تحويل الملام إلى عاتق *رأسمالية المحاسيب المحلية*.

أما التفسير الأوسع نطاقًا، فهو أن العولمة ما زالت شعار العصر، في حين كانت الاستجابات الحقيقية الحاسمة استجابات وطنية، وفي أفضل الأحوال كانت إقليمية. وكان القادة السياسيون يكتشفون ببطء مدى ما يتمتعون به من نفوذ، ولكنهم لم يستطيعوا أن يصدّقوا أن لديهم النفوذ، الذي يمكّنهم من تشكيل مسار الأحداث، فضلًا عن أن معاونيهم في الدوائر التكنوقراطية، إما كانوا ملتزمين بالتسليم بمقولة العولمة، أو لم يكونوا مؤهلين لحيازة أسباب القوة والنفوذ السياسي؛ لكي يتصدروا المسيرة. وفضلًا عن ذلك، فكل من كان في مواقع السلطة - اللهم باستثناء أفراد لهم آراؤهم المتفردة مثل مهاتير محمد - ظلوا مُروّعين خوفًا من الانتقاد، الذي كان جديرًا أن ينهال على رؤوسهم من جانب شبكة عولمية رفيعة التنظيم، إذا ما تجاسروا على التعبير عن أي شكوك حقيقية راودتهم، إزاء حكمة العولمة بكل رسوخها.

وفوق هذا كله، فإن عوامل فساد الهياكل الديمقراطية الرسمية على يد اختصاصّي اللوبي والخبراء الاستشاريين، ممن اخترقوا المسيرة في هذا المجال؛ ليصلوا إلى قلب عمليات صنع السياسة، جعلت من الصعوبة بمكان أمام الوزراء، فضلًا عن نواب الوزراء، أن يطرحوا آراء تفنّد منطلقات العولمة. وعندما كانوا يطلبون من معاونيهم إسداء المشورة

أو اتخاذ إجراءات، كانوا يتلقون تأكيدات واقتراحات مجددة توصيهم بالتذرع بالصبر، أو في أفضل الأحوال بأن يقصروا حركتهم على حدود ضيقة، ما استطاعوا إلى ذلك سبيلًا.

* * *

ومع ذلك بل وفوق ذلك، تم اتخاذ كثير من الإجراءات، وبأكثر مما كانوا يتفاخرون باتخاذه بشكل عام. وأوضح تغيير في هذا المجال كان إطلاق عملة اليورو في عام 1999 ؛ مما خلق نظامًا فعّالًا لاقتصاديات أساسية بلغ عددها اثني عشر، وكان ذلك أيضًا جدارًا حاميًا من عالم المضاربات. أما الذي غيّر اليورو من كونه خطة بعيدة التحقيق إلى حيث أصبح حقيقة واقعة، فكان يتمثل في استجابة أوروبا العنيفة إزاء ضعف الجنيه الإسترليني والفرنك وغيرهما من العملات، التي اعتراها هذا الضعف في أسواق نقدية، لم تكن خاضعة لأي نظم في عام 1992. وقد ذكر ميشيل سابن - وكان وقتها وزيرًا لمالية فرنسا: «إنه خلال الثورة الفرنسية كان مثل هؤلاء القوم يعرفون باسم المضاربين ووقتها كانت تقطع رؤوسهم. ولسوف تحارب كل من فرنسا وألمانيا هذا النوع من المضاربات، التي لا تستند إلى أي أسس اقتصادية»[39]، على أن الدول التي واجهت هذا الموقف وحدها مُنيت بالهزيمة في المعركة الدولية، ولكن دفعتها هذه الهزيمة إلى أن تركِّز على اتباع أسلوب من التعاون البالغ التنظيم، بوصفه هدفها في المستقبل. أما الفوز غير المسؤول الذي حققه المضاربون.. فقد أفضى في غضون سبع سنوات إلى استبعادهم من أكبر الأسواق العالمية.

وفي ذلك الحين، شهد عام 1999 أيضًا الدعوة التي أطلقها رئيس مصرف بندسبانك الألماني إلى الأخذ بنظام دولي للرصد المالي، وبعد ذلك بشهرين، تم وضع هذا النظام موضع التنفيذ. وعلى السطح لم

يكن لمنتدى التثبيت المالي أي سلطة تنظيمية، وظل أعضاؤه يعارضون هذا الوضع، ولكنه استكمل أدواته وجمع بين صفوفه كبار ممثلي ست وعشرين سلطة وطنية ودولية مالية؛ حيث كان مطروحًا أمامهم برنامج واضح لإقرار الحد الأدنى من الشفافية الإدارية، فيما تَمَثَّل مقصدهم في تحديد مكان ونوعية هذا التنظيم المطلوب.

ومن المفترض في إطار هذا العمل المتواصل أن تكون عقيدة العولمة، التي تؤمن بضرورة المسارعة إلى إزالة الحواجز المالية - من حول كل نوع من أنواع الاقتصاد - قد مُنيت ببساطة بالفشل. لقد كان صندوق النقد الدولي على خطأ، كما كان الذين يعتقدون بحكاية الاقتصار على المنظور الاقتصادي على خطأ، بدورهم، وقد تسببوا في حدوث الأزمات في عامي 1992 و1997.

وبطبيعة الحال، فإن الجالس في موقع السلطة لا يعترف بالفعل بمثل هذا الخطأ، وفي عالم من الاختصاصيين والتكنوقراط يسود الهدوء هذه الفئات من البشر، دون أن يعترف أي منهم علنًا بأنه كان على خطأ، فضلًا عن أن يعد مسؤولًا عن أخطائه، حتى ولو تسببوا في دمار حياة البشر الحقيقيين. إن الاحتراف المهني دائمًا يتحرك في مياه ساكنة توحي بشكل من أشكال الاستمرار. وعلى ذلك، فالهياكل العامة للسلطة، التي تقوم في عالم الأموال انطلقت ببطء في سعيها إلى السيطرة على مجال السوق، دون أن تعترف قط بما طرأ من تغيير من حيث الاتجاه.

وخلف هذه العودة إلى التنظيم، كان ثمّة اكتشاف بسيط؛ فمقولات العولمة، التي كانت تدعو إلى فتح السوق على مدار أربع وعشرين ساعة حول العالم، من خلال التواصل الذي تتيحه تكنولوجيا دائبة الحيوية كانت تعني أن يتم التبادل التجاري، على نحو من التعقيد والسرعة، لدرجة أن يتجاوز هذا كله إمكانيات وقدرات القائمين على أمر التنظيم، ولكن اتضح أن العكس هو الصحيح. وإلى أن حلت هذه

التكنولوجيا المرموقة، كانت الأسواق تعمل بصورة شبه شفوية معزولة نسبيًّا بعضها عن بعض، وبالتالي كان من الصعب تنظيمها، والآن.. وبفضل الطابع المكتوب والمتكامل للتكنولوجيا الحديثة، أصبح بإمكان الدول، ومعها المنظمون الدوليون المسؤولون أمام الدول، أن يراقبوا بالتفصيل الأسواق المالية، هذا بالطبع إذا ما قرروا أن يفعلوا ذلك.

وبصورة أعمق، فإن حكومات الغرب أصبحت تتعاون مع بعضها البعض، ولو بوتيرة بطيئة؛ من أجل تشديد أنظمتها المتعلقة بالملاذات الضريبية. وهذا النشاط يتواصل بفضل ما أتيح من معلومات، تفيد بأن مثل هذه المواقع تُستخدم، سواء من جانب عناصر الجريمة المنظمة أو بواسطة الإرهابيين لغسل أموالهم ونقلها من مكان إلى مكان، فضلًا عما كان معتادًا من اتخاذها موقعًا للمتهربين من الضرائب داخل الديمقراطيات نفسها. فلماذا لم تعمل حكوماتنا ببساطة على إنهاء وجود هذه المواقع، من خلال إغلاقها وإبعادها عن اقتصاداتنا؟ ليس أيسر من إمكانية هذا الأمر. ولكن الإجابة تأخذنا مرة أخرى إلى ما أتيح لقوى الفساد من اختراق عميق لهياكلنا الديمقراطية، خلال حقبة العولمة.

ومع ذلك.. ومع ذلك أيضًا شهدت كاليفورنيا في عام 2002 قرارًا بحظر جميع الأعمال التجارية لحكومة الولاية مع شركات واقعة في ملاذات ضريبية خارج الحدود. وهكذا طرحوا على الفور اسم اثنتين وعشرين شركة، وذكر المسؤول عن خزانة الولاية، فيل أنجليديس أن: «الشركات التي تستتر وراء صندوق بريد في برمودا تتنصل من القيام بواجبها بوصفها كيانات أمريكية»[40] ، وفي هذا السياق تطرح رسالتان أولاهما: أن الحكومات، أو فلنقل حكومات الولايات، تمتلك من السلطة الحقيقية ما يمكّنها من الحركة على مستوى الاقتصاد الدولي، والرسالة الثانية هي أن الروح القومية عائدة، بوصفها قوة حقيقية في رسم السياسة الاقتصادية.

وأينما ولّيت وجهك لألفيت علامات هادئة وحصيفة، تدل على العودة للأخذ بأسباب التنظيم. وتحت جناح بنك التسويات الدولية، يعمل مشرفون مصرفيون، من كل أنحاء العالم، على وضع القواعد العالمية لرؤوس أموال البنك، بما في ذلك الأدوات الرئيسية الجديدة، التي لم تجد بعد من يحصيها ولا من ينظمها لطباعة وسائل الدفع النقدية - المالية. أي بطاقات الائتمان، كما سيكون هناك عشرات من الاستثناءات من قواعد بازل(*). ومرة أخرى، فإن قدرة المضاربين من حيث التأثير على أهم مواقع الحكومات تعني أن هناك عقبات تبدو بصورة غامضة على الطريق؛ لكي تبطئ من مسيرة هذه العملية، ومع ذلك فثمّة اتفاق بالفعل على متابعة الإنجاز بصورة أو بأخرى.

وفي 2 أغسطس/ آب 2004، مارس أكبر بنك في العالم، وهو سيتي جروپ، عملية مضاربة تمت وفق نظام العولمة القديم، فقد باع البنك كمية من السندات الأوروبية مرة واحدة، كانت كافية لكي تعرِّض السوق للانهيار. ولكن بفضل تكنولوجيتنا المرموقة استطاع أن يبيع ما قيمته 11 بليون يورو في دقيقتين اثنتين، ثم اشتراها مرة أخرى بسعر أقل محققًا ربحًا مشهودًا ومجزيًا بلغ 15 مليون يورو. وهذا النوع من التصرفات هو الذي درج على الحدوث، ولو في حدود أضيق في التعامل مع سندات التعدين في بورصة فانكوڤر، ولكنه كان في مجموعه استغلالًا عملاقًا واعرًا لأسواق العولمة الإلكترونية.

من جانبه، فإن نظام السيطرة الحكومي اتسمت ردود أفعاله بالسرعة في استخدام السلطة؛ فبعد يومين من ذلك التاريخ وضعت قيود مرحلية على حجم المتاجرة بالنظام الإلكتروني لبنك التسويات

(*) الصادرة عن بنك التسويات الدولية بشأن مبلغ رأس المال، الذي تطلبه البنوك لتغطية حالات العجز عن السداد، «المترجم».

الدولية، الذي كان سيتي جروپ قد تلاعب به. وفي ظرف أسبوعين خضع البنك للتحقيق من جانب المنظِّمين البريطانيين، كما بدأت السلطات الأوروبية وقتها في اتخاذ إجراء تنظيمي؛ لمنع حدوث مثل هذه المضاربات. ومن الأفكار المحورية، في هذا الصدد، ما كان يتمثل في إبطاء عملية المتاجرة، وبمعنى آخر.. فإن السرعة المصطنعة التي أتيحت بواسطة التكنولوجيا جرى النظر إليها على أنها ليست مهمة على الإطلاق، بالنسبة إلى قيم السوق الحقيقية، ولا هي محتومة ولا هي لازمة أصلًا. وكون أن عددًا كبيرًا من شباب المتاجرين الذين سيطرت عليهم روح من الحماس الحار يريدون أن يخلطوا بين أحوالهم الانفعالية وفكرة التلاعب بالأسواق العالمية، فتلك مسألة فرعية تمامًا ولا تتصل من قريب أو بعيد، لا بالاقتصاد ولا بالحضارة أساسًا.

إن اغتصاب الأفراد أمر غير مشروع. والمضاربة بوصفها اغتصابًا اجتماعيًّا من السهل أيضًا منعها، من خلال فرض التنظيم عليها.

فكرة التنظيم الجديدة

ليس هناك تعويذة سحرية ولا وصفة أيديولوجية بشأن قواعد التنظيم الجيد؛ فهو يعمل عندما يكون ملائـمًا للنظام القائم، ومن ثم يحتاج إلى عملية إعادة اختراع باستمرار. وكون القواعد التي سبق مرحليًّا وضعها بين عامي1931 و1930 قد أصبحت بصورة مطردة عائقًا، فيما أصبح بعضها غير ملائم، فذلك أمر لا يكاد يدعو إلى أي دهشة.. إن الدنيا تتغير والقواعد بحاجة إلى أن تتغير مع الزمن. ومن شأنها مع كل بضعة عقود أن تسبب أزمة ولو محدودة، لأن ما يكون قد وضع بشأنها على أسس أخلاقية، ربما تتبدل أحواله على أساس منطق ذاتي أو من وجهة نفعية، ومن ثمّ قد يتخذ مسارًا خاصًّا به على مر الزمن.

المسيحية فيما يتصل بالعلاقات بين البروتستانت والكاثوليك، في شمالي أيرلندا؟ ها أنت ترى أن هذه الأمور ليست انعكاسًا للمسيحية»[7].

والمهم أن تقنية التخويف انطلقت من عقالها إلى حيث تسرّبت إلى نفوس الناس، حتى قبل الحادي عشر من سبتمبر/ أيلول. ومن ذلك مثلًا حقيقة الإنفاق العسكري، فضلًا عن الضغوط التي مورست من أجل زيادة هذا الإنفاق، وهو ما كان قد بدأ بالفعل. وفيما درج الناس على أن يعزو التدين إلى السياسة الرسمية في عهد الرئيس الأمريكي (بوش)، فإن الأمر كان قد مهدوا له من خلال بيل كيلنتون، الذي أطلق الموجات الجديدة للمسيحية، حين أدخلها ضمن نظام حكومته، وفي تلك الفترة كانت النزعات المناهضة للهجرة في أوروبا قد اشتد عودها.

ولكن وصف العالم وكيف يعمل وأين يتجه ما لبث أن تغيَّر جذريًّا بعد هجمات نيويورك. وفي أعقابها، ودون سابق إنذار، وضعوا الاقتصاد والعولمة في مرتبة متأخرة. ومن العقلاء أمثال رئيس وزراء هولندا چان پيتر بلكنيندي الذي تولت بلاده مقاليد الرئاسة الأوربية في عام 2004؛ إذ قال في موضع تعريف «القضايا العالمية الكبرى في عصرنا» بأنها «مكافحة الإرهاب، وتعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية، والتنمية الاقتصادية، واتخاذ إجراءات لمكافحة الفقر»[8].. هكذا تحوّل اهتمامنا بوضوح، حتى دون أن تكون له حتى الآن محاور تركيز.

عملية إعادة البناء:

وجاء عام 2001 ليشكل خطوة كبرى نحو إعادة بناء الشجاعة الجماهيرية، ولكن ليس للأسباب التي تُساق في العادة؛ فالجزء الأول من ذلك العام حفل بأخبار الانهيار الاقتصادي؛ حيث أصاب التدهور الحاد الأعمال التجارية، التي تستخدم التكنولوجيا الرفيعة، على مستوى

العالم منذ العام الذي سبق، وكانت قطاعات الحواسيب الإلكترونية في أسوأ أحوالها رغم حياتها القصيرة وكذلك قطاعات السفر الجوي، حتى في ضوء معاييره الكارثية، وبعد تحريره من أي ضوابط وبما يتيح تسريح الموظفين في كل الاتجاهات. أما الحكومات.. فكان جلّ همّها هو دعم الشركات.

ثم جاء الحادي عشر من سبتمبر/ أيلول، الذي تمثلت آثاره في دفع الاقتصادات الوطنية والاقتصاد الدولي، من نمط من التداعي إلى نمط من السقوط المباشر: رؤساء الشركات في كل أنحاء العالم فعلوا ما يفعلونه دائمًا، في أي فترة من فترات الاضطراب الخطيرة، فسارعوا إلى تقليل الاستثمارات وخفض كل بند آخر، ما استطاعوا إلى ذلك سبيلًا.. وكالعادة تمثلت النتيجة في الإسراع بحالة السقوط المباشر.

ولكن ماذا عن مقولات العولمة بأن الشركات عبر الوطنية، أصبحت هي الدول القومية الجديدة، وأن الدول القومية القديمة باتت تتبع اتجاهات السوق في ظل عجزها المطرد؟ لقد اتضح إن رؤساء مجالس الإدارات كأنما اختفوا وفارقوا مكاتبهم، خلال تلك الفترة، ولم يقوموا بعمل يوازي المرتبات، التي يتقاضونها بمعنى أن يولوا الاهتمام لمصالح مساهميهم.

ومع ذلك، فلسنا اليوم في حال من الكساد، فكيف تم إنقاذنا؟

إن رؤساء الجمهوريات ورؤساء الوزارات ووزراء المالية ومحافظي بنوك الاحتياطي - فضلًا عن جيش عرمرم من كبار الموظفين المدنيين - شمروا جميعًا عن سواعد العمل، فسافروا في كل مكان، وتكلموا مع كل من يستطيعون مخاطبته، وأنفقوا مبالغ هائلة من الأموال، وحاولوا أن يضفوا الاستقرار على الأحوال. وبعبارة أخرى، كان ثمّة انعكاس رهيب في الأدوار المفترضة، فالحكومات التي تسلّمت مقاليد الدول

الشواطئ أو تنجرف إلى المستنقعات، أو قد تنقلب لتغوص في قاع البحر. ومن شأن المدّ أن يتطلب قباطنة مقتدرين وأطقمًا من أمهر البحارة، ومراسٍ من فولاذ، وحبالًا متينة فضلًا عن شكل من أشكال المرونة المنظّمة والسيطرة الواعية، فليس هناك ما هو أشد احتياجًا للتنظيم من سفينة، تمخر عباب بحر متلاطم الأمواج.

وفي إطار ملاحظة مدهشة للغاية وإن كانت بادية للعيان، أوضح الاقتصادي مارتن وولف أنه فيما يعتقد البعض بانحسار أهمية الدول؛ فالحقيقة أن حدود الدول أصبحت أكثر أهمية في هذه الأيام[44]. إن الاستثمارات الدولية في البلدان المرتفعة الدخل تصل إلى نسبة 6.000 دولار لكل شخص، وتصل في البلدان المتوسطة الدخل إلى 1.350 دولارًا، فيما تبلغ في البلدان المنخفضة الدخل 400 دولار. وتضم الفئة الأولى 900 مليون نسمة وتشمل الثانية 5.2 بليون نسمة. وإذا كانت الحدود التي يولد في إطارها المرء هي التي تحدد نمط حياته، فإن محصلة هذا الوضع لها جانب اقتصادي، فيما تتحدد طبيعته على أساس نوعية الهيكل الاجتماعي للدولة الوطنية، التي ينتمي المرء إليها.

ولقد جربت أمريكا الجنوبية العولمة على مدار عقد من الزمن، فأدى ذلك إلى انهيار. وقد يقول غلاة الدعاة إن القارة لم تكن قد جربت المسألة على النحو المطلوب أو بالصورة الجادة، بل اكتنف التجربة قدر كبر من المحسوبية والفساد، وأن الاتحادات والنقابات كانت قوية أكثر مما ينبغي. ولكن السياسات الاقتصادية الحقيقية لا تتوقف على توافر ظروف ترقى إلى مرتبة الكمال، وبديهي أن هذه الظروف لا توجد في عالم الواقع. والحاصل أن الديمقراطية الغربية نشأت ببطء من رحم ظروف، لم يكتمل لها أيٌّ من شروط الكمال. واليوم فإن بيرو وبوليفيا على شفا حفرة

من الهلاك على نحو ما هو الحال في إكوادور. أما ڤنزويلا، فيقودها قائد شعبوي تدفعه روح قومية، في حين أن الأرجنتين تحاول إنقاذ نفسها من جديد، حيث تلتمس هذه المرة طريقًا يتصل وثيقًا باحتياجاتها. وفي غمار هذه العملية، فقد خاضت غمار التفاوض بشأن تنظيم أكبر عملية للعجز المالي جاءت في حدود نحو 80 بليون دولار. وهنا تلوح إشارة أخرى، إذا كنا بحاجة إلى مثل هذه الإشارات، ومفادها أن أزمة ديون العالم الثالث يمكن حلها بدلًا من إدارتها. أما البرازيل من جانبها، فتعيد دراسة الأمر على المستوى الوطني، فيما تحاول التقاط الثمار؛ لكي تناسب رؤيتها للخيارات التي رسمتها لنفسها.

وفي النصف الأول من العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، اختارت ستة بلدان من أمريكا الجنوبية حكومات يسارية مُعتدلة، تعارض الاقتصاد النيوليبرالي، وتركز على سياسات المساواة ومحاربة الفقر، مع إبداء التحفظ على نظريات التجارة العالمية؛ خاصة عندما تحوز هذه النظريات تشجيعًا من جانب الولايات المتحدة، فضلًا عن أن تلك الحكومات مهتمة بأمر التعاون الإقليمي على وجه الخصوص. وتبدو البرازيل وكأنها محور لهذه المجموعة المتوسعة، وفي الوقت نفسه عملت شيلي، التي تنعم بالاستقرار وبرخاء متزايد منذ استبعاد الجنرال پينوشيه على وضع نموذج خاص، يتسم أولًا بالصبغة القومية، ويرتبط ثانيًا بالتجارة الحرة، وبعبارة أخرى.. فلم تعد القارة أسيرة لتجربة العولمة.

وإذا كانت أمريكا اللاتينية لم تعد من مؤمني العولمة، فما عساها تكون أفريقيا بعد ربع قرن من انهيار النمو وتداعي الثروة، وهو ما ظل يسري في أرجائها سريان الوباء إلى أن تركها ضحية لما أصابها من ملايين الوفيات؛ بسبب ما اشتعل فيها من حروب؟ فإذا كانت أفريقيا

جزءًا من العولمة، فإنها تمثل أبلغ حالات الفشل الأيديولوجي في هذا الصدد.

وبالنسبة لجنوب آسيا فبعد أزمة 1997م، بدأت المنطقة بدورها في التقاط الثمرة الناجمة عن مواقفها الدولية. على أن التجمعات الأسيوية التركيز من الناحيتين السياسية والاقتصادية ليست مجرد كيانات يشتد ساعدها، بل إنها تركز على اتجاه برجماتي تتبعه نحو الأسواق، ويكفل مشاركة الحكومات بصورة فعَّالة ومعها نظم الأسرة وأساليب المنافسة في السوق بحيث تتوازن مع بعضها البعض، فتجسد النظرة الآسيوية إزاء كيفية أداء المجتمع لدوره.

وهذا لا يعني أن الاقتصاد العالمي قد وصل إلى نهايته، ولكن يعني أن نموذج العولمة الذي كان معتمدًا في السبعينيات والثمانينيات قد انكمش وآل إلى الذبول، وهو الآن في أفضل الأحوال مشروع لإقليم ما، وهذا الإقليم هو الغرب. ومع ذلك، ففي الغرب نفسه تظل الخطوات نحو إعادة التنظيم والعودة إلى الروح القومية هي التي تدفع القوميات القديمة، وعددها 20 أو نحوها إلى اتجاهات غير متوقعة تمامًا. ويمكن القول بأن القومية الأمريكية هي القوة الأساسية في تقويض مشروع العولمة القديم: إن دور واشنطن القيادي في إقرار اتفاقات التريبس ضمن أجندة منظمة التجارة العالمية، ثم الدفاع عن نفوذ شركات العقاقير الطبية عبر الوطنية في مواجهة الاحتياجات اليائسة للبلدان الفقيرة، التي وقعت في براثن الأوبئة، فضلًا عن تخفيض قيمة الدولار الأمريكي في مسعى من أمريكا لحل مشكلاتها الوطنية، أيًّا كان أثر ذلك على البلدان الأخرى.. كل هذا جاء ليوضّح للبلدان المستضعفة أن الدول القومية ونظرتها إلى مصالحها القومية ما برحت تمثل الأمر الأهم من أي نظرية اقتصادية دولية أخرى.

21

الهند والصين

العولمة لا تواجه مشكلة. فما زالت الهند والصين يشهدان لإثباتها، وهما بلدان ناميان عملاقان، أحدهما اشتراكي وبيروقراطي، والثاني شيوعي، وقد اعتنقا نظريات الاقتصاد والتجارة على أساس ليبرالي. فماذا نريد أكثر من ذلك سوى أن هذا يجلب لهما كثيرًا من السعادة. والحاصل أن صادراتهما في حال من الانفجار، كما أن نشاطات التقنية الرفيعة فيهما تمهد أمامهما الطريق، بينما يتقلص الفقر والطبقة الوسطى في حال من النمو.

كل هذا حقيقي بصورة أو بأخرى، والسؤال هو عما إذا كان نجاحهما يتصل بالعولمة أو يتصل بشيء مختلف تمامًا. خذ أزمة الانصهار (المالي) الآسيوي في عام 1997؛ حيث لم يتعرض لهذا الانصهار لا الهند ولا الصين. بل في واقع الأمر، كان وضعهما أفضل من المتوسط خلال تلك الأزمة. لماذا؟ لقد كانا يعملان على أساس ضوابط مفروضة على رؤوس الأموال إلى جانب قيود متنوعة أخرى، تنظم حركة وتوظيف الاستثمارات. وبشكل عام، كانا قد استفادا من عملية التحديث الاقتصادي، من خلال عدم اتِّباع المبادئ الاقتصادية للعولمة[1]، وأيًّا

كان شكل إصلاحات السوق، فقد جاء كل هذا في سياق يتوخي مصالح الدولة القومية.

ومن عوامل التفسير في هذا المجال أن كلا البلدين يتعامل مع التحديث من منظورات وطنية بل وقومية؛ فالحكومة الصينية ما زالت تسيطر على نصف الأصول الصناعية في البلاد، وهي تستثمر بكثافة في مجال الهياكل الأساسية، وتقوم بتشكيل قدر كبير من عملية التنمية. صحيح أن الحكومة الهندية تفعل أقل من ذلك، ولكنها ما زالت تتعاطى هذه الأنشطة إلى حد ليس بالقليل.

والفكرة الأساسية التي تستبد بالصينيين لا تتعلق لا بالتجارة الحرة ولا بالأسواق الحرة، ولكنها تتصل بالفقر الداخلي، الذي يمثل قنبلة سياسية موقوتة. ونحن نسمع كثيرًا عن المدن النموذجية الجديدة، التي يتم بناؤها حول مصانع التكنولوجيا الرفيعة، ولكن الصين تضم أيضًا صناعة التعدين، التي تتربص بها أفدح الأخطار في العالم حيث يقع نحو خمسة آلاف من الوفيات كل سنة، وتلك تحديات حقيقية، بالنسبة إلى اقتصاد عملاق من ناحية، وحافل بالتناقضات من ناحية أخرى. وفي سياق كهذا، تصبح النظريات الاقتصادية للعولمة أمرًا من الحماقة بمكان. وتعاني الهند التوترات وحالات التعقيد نفسها ، فضلًا عن قنبلة زمنية مطابقة من حيث الفقر. وتتميز النظرة الصينية للاقتصاد بأنها «مرنة لدرجة أنها قد تستعصي على التصنيف، كمذهب من المذاهب... إنها برجماتية وعقائدية في وقت واحد، وكأنها انعكاس للنظرة الفلسفية الصينية القديمة، التي لا تكاد تميز بين النظرية والممارسة، بل كأنها تقبض على ناصية الأحجار لكي تعبر النهر»[2].

من جانبها، حاولت الحكومة الهندية التي هُزمت في انتخابات عام 2004 أن تعتنق قدرًا كبيرًا من أيديولوجية العولمة الاقتصادية، وكانت

النتيجة زيادة حادة في التناقض بين الأغنياء والفقراء، وعندما حانت مواعيد الانتخابات، عمل فقراء الريف على إخراج الحكومة من السلطة، جاءت الحكومة الجديدة، التي كان على رأسها تكنوقراط يأخذ بأسباب الحداثة ويتمتع بالكفاءة، وينحو نحو إصلاح السوق، ولكنه كان بوضوح أيضًا مدفوعًا بالمسألة القومية المركزية. إن رئيس الوزراء منموهان سنج يقول: «النمو الاقتصادي ليس هدفًا في حد ذاته، إنه طريقة لخلق فرص العمل واستبعاد الفقر والجوع والتشرد وتحسين حياة معظم شعبنا، كما أن الاتجاه المطلوب هو المساواة والعدالة الاجتماعية»[3].

يتجلى هذان النهجان بوصفهما توجهات حضارية واقعية للغاية: إن الهند ليست كما يشغف بعض الإنجليز بالقول اختراعًا للإمبراطورية البريطانية، ففي القرن السادس عشر كان هناك اثنان من أباطرة المغول أولهما بابور، والثاني هو الإمبراطور أكبر، وقد عملا بالذات على إيجاد وإدارة نظم مرموقة للغاية، كان من شأنها تدبير أمر تسعير السلع وتحقيق الإنتاجية في ظل نظام متوازن للضرائب. وفي الوقت الذي بدأ الإنجليز يستولون فيه على مقاليد الأمور، كان هذا النظام يتمتع بقدر راسخ من اللامركزية، لدرجة أن أمراء الأقاليم كانوا قد أصبحوا العناصر المسيطرة.

إن الثقافة الثرية والمتشابكة إلى حد ما، هي التي تفسر جزئيًّا كيف أن الهند أصبحت قادرة، في أعقاب استقلالها في عام 1947 ، على مقاومة الضغوط؛ من أجل أن تتَّبع أساليب الغرب. يكتب نتوار سنج قبل أن يصبح وزيرًا لخارجية الهند في عام 2004 قائلًا: «الهند لم تستسلم قط إزاء افتراضات الحرب الباردة، بل كانت غير مهتمة لا بنظرية توازن القوى ولا بنظرية الدومينو، التي أصبحت جزءًا من أساطير الدبلوماسية الأمريكية خلال الستينيات وأوائل السبعينيات. لم نؤمن

قط بمناطق النفوذ، ولا استسلمنا إطلاقًا لأي فكـرة، كانـت تـستهوي نفوس المفكرين أو المثقفين الأمريكيين والأوروبيين»[4].

أما الصين، فكانت في حال من التجريب مع النُّهج، التي اتبعتها إزاء السوق، قبل أن يعرف الأوروبيون أن هناك تجربة تـتم في هـذا المجـال. هذان البلدان يضمان اثنـين مـن أقـوى الجيـوش ومـن أهـم صـناعات السلاح في العالم: الهند هي ثالث مـستورد في العـالم للـسلاح، والـصين هي رقم واحـد، وكـلا البلـدين يـؤمن بــ «الـدفاع الثابـت عـن نظـام (معاهدة) وستفاليا للسيادة الوطنية».

كما أن قدرتهما على الجمع بين عنصر الحجم والدعم الحكومي، فضلًا عن نطاق واسع من انخفاض التكـاليف، يبـدد أهميـة الفكـرة المبسطة للعولمة بأن المنافسة الدولية، هي التي تفضي إلى كفـاءة الأسـواق. ولقـد ظلت الولايات المتحـدة والمـنظمات الاقتـصادية الدوليـة تـضغط عـلى الصين؛ لكي تقوم بتعويم عملتهـا اليـوان أو عـلى الأقـل؛ لكـي تقـوم بتثبيتها عند سعر أكبر، فيما دأب الصينيون على أن يغيروا الموضوع.

مـع ذلـك، فالنجـاح المتزايـد لهـذين البلـدين يجعـل مـن المقـولات الواسعة النطاق، التي تطرحها حكمة العولمة أمرًا لا قيمة له.

ويتسم السياق الوطني الـذي يعمـل في إطـاره كـلا البلـدين بأهميـة خاصة؛ فالحكومة الجديدة في الهند تنطوي على محور علماني غـير طـائفي قوي، وهي تركِّز على جانب قومية المساواة والشمول، بغير استبعاد لهذا العنصر أو ذاك. وما زالت الحركة الوطنية الهندية، التـي مُنيـت مـؤخرًا بالهزيمـة، وكـذلك حـزب بهارتيـا چاناتـا، يمـثلان أكـبر مجموعـات المعارضة، وهما البديل الوطني الوحيد لحزب المؤتمر.

ويجدر أن نتذكر أن القوى الوطنية وقوى العلمانية ظلـت تتفاعـل في الهند، على مدار الخمـس عـشرة سـنة الأخـيرة.. ولقـد حـدث أن ل.ك أدڤاني، نائـب زعـيم حـزب بهارتيـا چاناتـا تـرأّس حركـة للهنـدوس،

اندفعت وكأنها مد صليبي في كل أنحاء البلاد، فيما كان هو يمتطي عربة يدفعها محرك وتمثل شخصيات دينية. فكان أن انتهى الأمر بدمار مسجد بابري في أيوضيا في عام 1992؛ مما أفضى بدوره إلى اندلاع حالات شغب في كل أنحاء الهند عام 1993؛ حيث لقي مصرعه أكثر من ألف إنسان. وعلى أساس هذه الإثارة الشعبوية المصطنعة، كسب الحزب المذكور السلطة على المستوى الوطني، وظل محتفظًا بها حتى عام 2004. وكانت تلك حالة كلاسيكية عن مدى ما تفعله الشعبوية الزائفة في حقيقة الأمر، عندما تكتسح ما أمامها فيحل محلها نوع من عالم الأحلام، أو فلنقل عالم الكوابيس؛ حيث ساد الزعم بأن 12 في المائة من السكان يمكنهم أن يروّعوا 82 في المائة من السكان.

على مدار تلك الفترة، تواصلت حالة عدم الاستقرار العرقية، وفي جوچارات في عام 2002 عمل حزب چاناتا الحاكم وقتها على إشاعة جو الخوف، الذي أفضى إلى مقتل آلاف من المدنيين. وعلى الصعيد الوطني، قاد الحزب نفسه الحكومة؛ من أجل تحويل الهند إلى مسار التنمية على أساس العولمة. وهكذا فإن الأعمال التجارية ذات التكنولوجيا الرفيعة (هاي تك)، أمكنها على وجه الخصوص أن تحقق نموًّا مرموقًا، وعليه.. نجح تطبيق العولمة ونظريتها من خلال منظور علماني. ولكن، وكما لاحظت شخصيًّا، فإن الحكومة الجديدة تستند إلى أساس غير طائفي قوي، وتتركز على أُسس من المساواة ومن القومية الشاملة.

من ناحيتها، لا تعتقد الصين أن ثمّة علاقة، تربط أساسًا بين الديمقراطية والأسواق الصناعية المتحررة والمتسمة بالكفاءة وضخامة أحجام التجارة. ولا ترى أن ثمّة أسلوبًا خاصًّا للاقتصاد، يفضي إلى مزيد من الديمقراطية. وعليه، يقوم الحزب الشيوعي بجهد مقنع للغاية في قيادة ثورة تقليدية وطنية، وغير ديمقراطية اقتصادية وتجارية.

ومن المفارقات المضحكة وغير المتوقعة، التي لاحت مع أوائل القرن الحادي والعشرين، ما لوحظ من التخوف المريع، الذي انتاب أوساطًا عدة وقد سرى بين قادة السوق الغربية إزاء قدرة الصين، ومن ثمّ قدرة الهند، على شراء قطاعات كبيرة من إمكانات الغرب الصناعية. وعلى مدار ربع قرن، كان نفس القادة والاقتصاديين من الغرب قد أكدوا لمواطنيهم وحكوماتهم أن الموقع الجغرافي للمِلكية أمر لا أهمية له، وأن القلق بشأن هذا الأمر ما هو إلا نزعة قومية اقتصادية عتيقة، ولكن القوم بدوا فجأة وكأن المسألة ليست ذات بال في داخل الغرب، وكان قصدهم أن المستثمرين الغربيين لابد أن يكونوا قادرين على أن يبيعوا ويشتروا في أي مكان آخر في العالم. ولهذا جاء موقفهم العولمي، وكأنه يستمد جذوره من النماذج القديمة للتجارة والأنشطة الصناعية من النوع، الذي كان قد أفضى لتقييد حركة المنسوجات الهندية منذ القرن الثامن عشر وما بعده، فضلًا عن نظرية فرض الالتزام بالشراء، التي أدت إلى حروب الأفيون في الصين. وهكذا.. فالعولمة إذا نظر إليها من منظور صيني أو هندي، كانت دائمًا أمرًا يتعلق بالسيطرة الإقليمية الغربية.

ومن المهم أن نركز على المدى الذي ترى به الصين بالذات، ومعها الهند أيضًا، نجاحات كل منهما المتنامية على الصعيد الدولي بوصفها تؤدي إلى زيادة التهديد السياسي بل والعسكري من الخارج. وطبقًا لچوشيا رامو، وهو خبير في شؤون الصين، فهو يقول: «ثمّة حوار محتدم بين دوائر السياسة الصينية بشأن ما إذا كانت الولايات المتحدة سوف تسمح أو لا تسمح للصين بالصعود»[5]، وفي سنة 2004 طرحت (العاصمة الصينية) بكين مفهومها الجديد عن الأمن، فقالت: «لا هيمنة ولا سياسات قوة ولا تحالفات ولا سباقات الأسلحة»، وتلك صيغة لا يقصد بها، لا عالم تسوده نزعة العولمة أو يفقد ملامحه المميزة، ولا عالم تقوده الولايات المتحدة.. إنها تتعلق أساسًا بالنظرة

الـصينية التقليديـة إلى البعـد الإقليمـي؛ اسـتنادًا إلى حقـائق الجغرافيـا واتصالًا بنظرة الصين العـصرية بـشأن المفـاهيم المـشتركة مـع المنـاطق المختلفة الأخرى من العالم. وعلى سبيل المثـال، فبيـنما كانـت واشـنطن تدفع طوكيـو إلى أن تـضطلع بـدور عـسكري في حمايـة تـايوان، ظلـت الصين واليابان مشغولتين بتطوير علاقة، تتزايد باسـتمرار؛ مـن حيـث قوتها وأهميتها وطابعها المدني، فضلًا عن اتباع أنماط مهمة للاستثمار.

وفي الوقت نفسه، فرغم أن النجمـين الجديـدين في سـماء الاقتـصاد الآسيوي، وهما: الهند والصين، يقدَّمان في الغرب عـلى أنهـما منافـسان، لكن إذا نظرنا إلى المسألة من وجهة نظر آسيوية، فسوف نجـدهما يبنيـان علاقة اقتصادية مُعقّدة، على أساس تدفقات من رؤوس الأموال تتـسم بالضخامة وهي متساوية نسبيًّا، كما أن التجارة المتبادلـة بيـنهما تتـصاعد محلقة إلى عنان السماء؛ حيث باتت الصين هي ثاني شريك تجاري للهند.

وربما الأكثر أهمية هو علاقة الطرفين، التي يتم تطويرهـا دون إحالـة إلى المفاهيم الغربية، بل يتم ذلك ضمن سياق المنطقة الآسـيوية. ولهـذا، فنظرة الغرب إلى التنافس بين هذين البلـدين، ربـما تكـون مجـرد تعلـل بالأمنيات، أكثر من أي شيء آخر.

وهناك عنصر إضافي آخر، فعلاقات الصين المتنامية مـع بلـدان مثـل البرازيل تتعلق أكثر من أي شيء بالاقتصاد، كما أنها تتصل أيـضًا بفهـم العالم على أساس، لا يعتمد منظورًا اقتصاديًّا غربيًّا.

وفي أوائل أيام العولمة، وبالذات في أول منشور لمنتدى داڤوس، كـان الإعلان بأن«لا سبيل إلى الدفاع عن القومية اقتصاديًا»[6]، والآن هاهـما قائدا الاقتصاد في العالم يشكلان، بوضوح، نوعًـا جديـدًا مـن القيـادة، الذي يجمع بين القوة والانتماء القومي الكلاسيكي.

22

نيوزيلندا تنزلق من جديد

في ديسمبر/ كانون الأول 1999، وبينما كانت المظاهرات الصاخبة تغطي مدينة سياتل، وكانت منظمة التجارة الدولية تتوارى من الصورة، وكان ستجلتز يستقيل من البنك الدولي، كان هناك شيء آخر يحدث؛ فالديمقراطية الغربية الوحيدة، التي كانت قد اعتنقت رسميًّا الأيديولوجية الكاملة للعولمة، كانت في تلك اللحظة تغير اتجاهها إلى الطريق المعاكس.

في عامي 1990 و1984 ، انتخبت حكومات في نيوزيلندا على أساس برامج محايدة إلى حد ما، وما كان منها إلا أن اضطلعت بتغييرات جذرية تتسم بطابع العولمة والنيوليبرالية. أما الحكومة التي جاءت بعد انتخابات 1999 فكانت مختلفة تمامًا، فقد انطلقت بالضبط؛ لكي تنفذ ما وعدت به في الانتخابات، مهما كان القول بأن العودة إلى الطريق المعاكس كانت أمرًا براجماتيًّا وليست مسألة أيديولوجية.

وقد صرحت رئيسة الوزراء الجديدة هيلين كلارك: «إن أهل نيوزيلندا صوّتوا من أجل التغيير، ولكن أرهقهم إعادة التشكيل الجذري لما لدينا من هياكل»[1].

فما الذي حدث؟ ما الذي جعل الناخبين يغيّرون آراءهم بشأن ما أرادوا أن يوجهوا إليه بلادهم؟ وكيف لعدد صغير من السكان كهؤلاء، وهم أصغر بكثير من سكان ماليزيا، أن يخاطروا برفض الوضع الدولي الراهن؟ دع عنك أن قوى الحتمية كان بوسعها بالتأكيد أن تغير هذا التمرد إلى حيث يتحول إلى أزمة كبيرة، ويكتسح في طريقه تلك الأصوات المنشقة.

جاءت إجابة السؤال الأخير من شقين: فنيوزيلندا ديمقراطية قديمة تنطلق من فكرة عميقة عن نفسها، وتستند إلى عادة دأبت فيها على رسم توجهاتها السياسية بمعرفتها.

وكانت إجابة جميع الأسئلة الثلاثة بسيطة للغاية؛ فتجربة العولمة النيوليبرالية لم تُجْد فتيلا: لقد جربوها على مدار خمس عشرة سنة؛ بمعنى طول أمد ثلاث حروب عالمية، وكانت النتائج من أوضح ما يكون؛ فمعظم صناعاتها الوطنية تم بيعها للأجانب؛ مما خَلَق أزمة مستمرة في الأموال بالخارج، فيما ظل مستوى المعيشة راكدًا على مدار السنوات الخمس عشرة كلها، وكان الاقتصاد في حال من التدهور، وظل الشباب يهاجرون بسرعة لدرجة أن عدد السكان كان ينخفض. وفي مجالات محددة، مثل مجال البحث والتطوير أدى اتباع نموذج جديد نظريًّا للسوق الحرة – ببساطة – إلى تقلص في مجال البحث والتطوير[2].

ورغم أن نشوء هوة متسارعة، فصلت بين الأغنياء والفقراء كان أمرًا شائعًا في ظل العولمة في كل أنحاء العالم، إلا أنها اتخذت أبعادًا دِرامِية بالذات في نيوزيلندا، وهي بلد كان قد دأب طويلًا على أن يكون بلد الطبقة الوسطى. ومن ناحيته، وصف جون جراي هذا التطور بأنه «مفعم بالمتناقضات»[3]، وفي ظل نظرية العولمة «فإن الطبقات الدُنيا تمثل نِتاجًا للأثار المحبِطة لنظام الرعاية، وليست محصلة للسوق الحرة».

هذه النوعية الجديدة من الفقر تصادمت مع مناخ حتمية العولمة. وكانت النتيجة اثنين من الآثار السيكولوجية غير المتوقعة، فالشخصيات العامة ممن كانوا قد أصموا أذانهم عن سماع ما يدور، ومنهم مثلًا جراهام كيللي، كان بوسعهم أن يروا أن هذه التناقضات الأساسية جديرة أن تؤدي إلى نوع من الانفجار؛ بمعنى «الاغتراب واليأس والعجز، بوصفها أمورًا تتساوى في خطورتها مع الفقر». أما المؤرخ الكبير مايكل كينج، فقد عبَّر عن هذا الموقف قائلًا: «لقد انعدمت الثقة في السياسيين؛ لأن «الحكومات المتعاقبة على اختلاف مشاربها عملت على تنفيذ سياسات متضاربة، لا هي سعت إليها ولا كانت مُكلّفة بتنفيذها».

من هنا ظهرت بغير مقدمات حركة يدعمها المواطنون؛ لتنهض بعملية إصلاح ديمقراطي، وما لبثت أن أفضت إلى نظام انتخابي دقيق يكاد يشبه نظام ألمانيا. وهذا التعقيد الجديد حرم الساسة المنتخبين من إمكانية الفوز بتلك النوعية من الأغلبيات، التي كانت تتيح لهم أن يخاطروا بالصالح العام، على نحو ما سبق في ظل العولمة. وهكذا تم تنفيذ النظام الانتخابي الجديد في عام 1993. ويومها أدركت روث ريتشاردسون، وزيرة المالية المنتهية ولايتها، وكانت من غلاة المؤمنين بعقيدة العولمة أن اللعبة انتهت، وأن «الطغام فازوا»[4]. وفي عالم الأيديولوجيات، يُعدّ المعتدلون دائمًا طغامًا بغير همّة ولا عزم. أما تعريف الرجولة، فهو الشغف الرومانسي هيامًا بنظام القوة، الذي يؤدي إلى صياغة العالم بما يحقق الغرض المنشود، أو بمعنى آخر فبالنسبة لمن يعتنق الأيديولوجية، يظل تعريف الرجولة هو الشراسة، ولكن من نوع خاص: إنها السلبية العدوانية إزاء الأمر المحتوم.

الأثر السيكولوجي الثاني كان يتمثَّل بأغلبه في تيار تحتي، ظلت نيوزيلندا تشارك فيه بلدانًا أخرى حول العالم. وفي هذه الحالة أدى مزيج من حالات الاستبعاد ومشاعر الغضب إلى نشوء حركة شعبوية مصطنعة، وبدا أنها جاءت كرد فعل على جو العولمة، الذي يجسّد حتمية اقتصادية بعيدة عن الواقع. ولكن بعد عام 1996، وعندما كان دعاة العولمة يتحركون بعيدًا عن السلطة، التي تسربت بين أيديهم في العاصمة ولينجتون، عمدوا إلى التحالف مع الشعبويين الزائفين، الذين ضمت صفوفهم غلاة الوطنيين وأعداء الوافدين، وكان هذا سلوكًا بغير معنى، بقدر ما كانت الصلة في الهند بين نزعة التعصب القومي الهندوسية والعولمة صلة بغير معنى أيضًا. والمهم أنه كان ثمّة تطور يكاد يتطابق حدوثه في بلدان أخرى، وبدا الأمر وكأن العولمة، هي التي استفزت في البداية موجة الشعبوية الزائفة، وتم التزاوج بينهما في إطار ثنائية غريبة، ربما لأن كلتا الحركتين كانتا تشتركان في ذلك الشغف الرومانسي الذي ألمحنا إليه.

وبعد عام 1995، كان يمكن التعرف على ذلك الغضب الذي استبد بروث ريتشاردسون بين صفوف دراويش العولمة حول العالم: كأنما كانت نيوزيلندا هي الفتى، الذي يحمل على كاهله شعارات هذه الحركة، وظلت الإيكونوميست تكتب كثيرًا عن عودة «اقتصادات التزمت» القديمة في مقابل النمط الجديد من «أفضل أُطر النقد والسياسة المالية في أي بلد في العالم»[5]، ولكن الحقيقة كانت أبعد عن ذلك بكثير؛ فالأجور الحقيقية انخفضت في أوائل التسعينيات، عما كانت عليه في منتصف السبعينيات، والخدمات العامة كانت في حال من التدهور. وفي عام 1997 أعرب محافظ بنك الاحتياطي عن ارتياحه؛ لأن الحكومة باتت تفهم أن «السياسة المالية لا تتطلب اتباع سياسة

نقدية صارمة لا مبرر لها»[6]، وكانت نيوزيلندا تكافح لمواجهة عجز دولي، تسببت فيه جزئيًّا الممتلكات الأجنبية الجديدة الواسعة النطاق.

وقد ساد تيار تحتي ثالث ولكنه كان أكثر إيجابية، دون أن يرتبط بهذا كله، فقد كان شعب الماوري (في نيوزيلندا) على مدار فترة ما بعد الحرب قد بدأ بالتدريج يعيد تأكيد شخصيته وثقافته. وفي نهاية المطاف، بدأ المهاجرون الوافدون يقبلون حقيقة أن «ثقافة الماوري هي أساس الثقافة الإنسانية للبلاد»، وأن «ما يصدق على ثقافة الماوري يصدق كذلك على البلد ككل»[7]، كذلك بدأ المهاجرون - الپاكيها - ينظرون إلى أنفسهم على أنهم جزء من المكان، جنبًا إلى جانب مع الماوري، ومن ثمّ كان من الأيسر أن يفسروا بذلك التزامهم بفكرة غير أوروبية، تقوم على المساواة والشمول. وقد شكّل ذلك تطورًا غاية في الصعوبة بالنسبة لمجتمعات كولونيالية قديمة، طالما ربطت بين المجتمعات الجديدة، وهذه الفكرة التي جاءت مع المهاجرين. ومع ذلك، بقيت مجموعة كبيرة من التناقضات والتوترات ، فأنت تستطيع بسُبل شتى أن تصادف هذا التعريف نفسه المفرط في بساطته، وهو ينمو بدوره في كندا وأستراليا وفي بلدان أخرى، حيث يقوم توتر ملحوظ بين السكان الأصليين ومجتمعات المهاجرين. ومن مغبّة ذلك ما تم من الفصل من هذه الجماعات السكانية، وبين فكرة تقول بها العولمة، حين ترفض سلطة المكان، رغم أنها تجسد من الناحية الديمقراطية قدرة الاختيار استنادًا إلى الاحتياجات المحلية.

وإذا كان من واجب كل مجتمع أن يلتمس القدرة، على أن يقول «لا» من واقع تجربته الذاتية، فإن التكامل المتزايد بين سكان نيوزيلندا والمكان الذي يعيشون فيه يرتبط بفكرة السكان الأصليين بشأن وجود

طبيعي سرمدي، وهو ما قد يشكل أساس الشعور بثقتهم في أنفسهم، ومن ثم يساعدهم على تغيير الاتجاه الذي يسيرون فيه.

وعند اقتراب لحظة الاختيار هذه، يصبح الموقف من الوضوح بمكان. وفي ظل العولمة كان هذا البلد معرضًا إلى دورتين كاملتين من دورات الأعمال التجارية، دون أن ينجو من دورات الطفرة والأزمة وبغير أن يحقق توازنًا طبيعيًّا في هذا المجال. وهكذا، فإن معظم الشركات التي تمت خصخصتها «تحولت إلى مريض ملازم الفراش»[8]، وكان هناك أحد عشر ألفًا من الناس، يغادرون البلد كل سنة، كما انخفضت مستويات المدخرات.

وفي أول خطاب لهيلين كلارك، بوصفها رئيسة الوزراء في ديسمبر/ كانون الأول 1999، ذكرت أن البلد يضم «واحدًا من أعلى مستويات الدين القومي في العالم المتقدم.... وهو واحد من أدنى مستويات القطاع الخاص في مجال البحث والتطوير، فضلًا عن أسرع تفاقم في أوضاع اللامساواة بأكثر من معظم بلدان العالم المتقدم»[9]، وربما يكون الباعث على مزيد من القلق بعد خمسة عشر عامًا، مما يسميه أهل العولمة بالتحديث، أن البلد المذكور كان يعتمد أكثر من أي وقت مضى على الصادرات السلعية.

وبطبيعة الحال، فالموقف الأيديولوجي كان يقضي بإمكانية تصحيح الأوضاع، إذا ما أتيح لها مزيد من الوقت. وهذا هو الرأي الرومانسي الكلاسيكي بشأن ما يأتي في الغد، وما علينا سوى أن نقول إنه يُمثّل عكس ما ذهب إليه الفيلسوف الروماني سينيكا، عندما اتخذ موقفًا واقعيًّا للغاية في العمل الشهير، بعنوان «العمر قصير»؛ موضحًا أنه «تتوقف الحياة بالضبط عندما نتهيأ للاستعداد بالنسبة لها[10]»، أو بعبارة أخرى: «الحياة تطول إذا أنت عرفت كيف تستخدمها»، وثمّة رأي

أيديولوجي ثان يستند إلى قاعدة الضرورة الملحّة، فلو لم يفعلوا ما فعلوه لتعرض البلد إلى الانهيار ولنشبت أزمة، في حين كان الأمر يقتضي اتخاذ إجراءات، لم يكن ثمّة مناص من اتخاذها.

إن مفهوم الأزمة الداهمة أمر محوري بالنسبة لمواقف من هذا القبيل، وفي ظله لا تلوح إمكانية التريّث لاتخاذ إجراءات متعقلة، تستند إلى تأييد المواطنين.

ومن جانبه، فإن پول دالزيل، وهو اقتصادي من جامعة لينكولن في ساوث آيلند قارن نيوزيلندا وأستراليا على مدار الأعوام الخمسة عشر نفسها، على أساس أن أستراليا واجهت مشكلات مماثلة، ولكنها عالجت هذه المشكلات بطريقة واعية ومُعتدلة، وكان بوسع نيوزيلندا ببساطة أن تنتهج السبيل نفسه من الاعتدال. والذي حدث هو أن الناتج المحلي الإجمالي الأسترالي، بدأ ينتعش، ولو كانت نيوزيلندا قد اتبعت النمط الأسترالي، لكان الناتج فيها قد زاد بمقدار الثلث مما هو عليه الآن.

* * *

لقد اكتسبت المسألة في عام 1999 صفة درامية مثيرة. فماذا عساه يحدث لبلد صغير ذي اقتصاد متقدم، ثم إذا به ينسحب من مشروع العولمة؟ أجابت حكومة هيلين كلارك عن مثل هذا السؤال عندما تصرفت بمنتهى الحذر، فأعادت تأسيس شركة خطوط نيوزيلندا الجوية وخط السكك الحديدية، واستحدثت مصرف كيوي بنك، وأنشأت برنامجًا للتدريب الصناعي على أساس دائم التوسع، ثم أممت من جديد تعويضات العاملين، وألغت قانونًا لعلاقات العمل، كان محوريًّا بالنسبة لنَهج النيوليبرالية، كما انصبّ تركيزها بقوة على مجال الثقافة، تحت شعار «إن أمة الابتكار هي القادرة على إطلاق

الطاقات»[11]، وكان هدفها هـو «إعـادة التنظـيم حيـثما تمـادى تفكيـك التنظيم» وهو «أن تتأكد من جديد قـيم نيوزيلنـدا، المتعـارف عليهـا في الإنصاف والأمان وإتاحة الفرص، في مجال السياسة العامة»

حينها.. كان قد انقضى ردح من الزمن، فما الذي حدث؟

طرأت زيادة صافية في عدد السكان، وصـلت البطالـة إلى النـصف؛ بمعنى انخفاضها إلى أدنى مستوياتها في ستة عشر عامًا. ولا ينكـر أحـد أن تلك كانت لحظة مواتية في الدورة الاقتصادية، فيما كانت فترة العولمة قد امتدت لتشمل دورتين كاملتين من دورات الأعـمال التجاريـة، دون أن تستطيع على الإطلاق أن تفيد من حالات الصعود.

وفي كل حال جاء التغيير جزئيًّا في مجال الاقتـصاد، وإذا مـا ارتقيـت بعامل ثانوي كهذا لتصل به إلى مستوى عقيدة دينيـة، فكـأنما تـدعو إلى وقف المسيرة أو إلى تجاهل الواقع أو تعقيـد الأمـور. والمهـم هـو أن مـا أكدته نيوزيلندا من جديد، في نهاية القرن، ما لبث أن اتخذ شكلًا أوسـع نطاقًا يمثل فيه الاقتصاد عنصرًا مهمًّا، يعمل في خدمة المجتمـع، ولكنـه لا يمثل غاية المجتمع في كل حال.

الجزء الخامس

وأين نذهب الآن؟

«القديم يلفظ أنفاسه والجديد يناضل لكي يولد،
وبين الحالتين يلوح الكثير من علامات الاعتلال».

أنطونيو جرامشي(*)، (دفاتر السجن، 1930)

(*) المفكر السياسي التقدمي الإيطالي (1891-1937)، «المترجم».

23

الفراغ الجديد:
فترة فاصلة من علامات الاعتلال

فلاديمير: ماذا نفعل الآن؟

استراجون: ننتظر.

فلاديمير: أجل، لكن، ونحن في حال الانتظار؟

استراجون: ما رأيك أن نشنق أنفسنا؟

فلاديمير: آه. هذا سيتيح لنا استعدادًا.

استراجون: استعداد!

فلاديمير: بكل ما يتبع ذلك.

صمويل بيكيت، مسرحية «*بانتظار جودو*».

من الصعب على أي مجتمع ينزلق إلى حالة من الفراغ، ويعترف بأنه لم يعد يتقدم في أي اتجاه بعينه. وهذا صعب بالذات بالنسبة للقابضين على زمام السلطة: إن المفردات التي يرددونها على ألسنتهم والصور التي يرسمونها لأنفسهم، حتى المهارات التي يتمتعون بها صيغت كلها؛ لكي تتلاءم مع اليقين المتمثل في الاتجاه الذي لم يعد سائدًا.

والعلامة الدالة على القادة متوسطي الموهبة، تفيد بأنهم يتصورون أن الأمور تتحرك دومًا على المنوال نفسه الذي درجوا عليه. فلماذا يصرون على تصديق هذا الأمر؟ لأنهم يعوضون بذلك عن افتقارهم إلى الموهبة أو إلى المناقبية أو إلى الذكاء أو الشجاعة؛ فهم يتشبثون بقناعة تقول بأن قوى العولمة تفعل فعلها، وأن هذه القوى يمكن وصفها بأنها علوية، أو يمكن أن تعامل بوصفها رموزًا معبودة، ومن ذلك مثلًا قوى العقلانية أو التكنولوجيا أو قوى السوق.

ولكن حتى القادة الأقوياء يصادفون عوائق لدى تعاملهم مع حقيقة وجود فراغ، في ضوء الأفكار الثابتة التي يصادفونها على الطريق. ونحن نمارس حياتنا من خلال العادات المنظمة؛ خاصة عندما يتعلق الأمر باللغة؛ لأننا نغير عناصرها بصعوبة، سواء كانت الألفاظ أو العبارات أو الآراء التي يمكن أن تتحول إلى ما يشبه زنازين السجون، إلى أن تحول بيننا وبين أن ننتقل إلى المرحلة التالية، وهو ما يسميه الفيلسوف ريتشارد رورتي «العادات المكتسبة من أجل التواؤم مع الواقع»[1].

فكيف يتسنى لنا أن نكيّف إجراءاتنا مع الحقيقة الواقعة، إذا لم نستطع أن ندرك المدى الذي تضطرب فيه الحقيقة وتختلط معها أيضًا لغة العولمة، وهو اختلاط متعمد مع ما تفرزه نزعة النيوليبرالية؟ إن هناك كثيرًا من المصلحين ممن يفضلون أنسنة العولمة: فكيف يتسنى ذلك إذا كانت الأيديولوجية مستندة في جزء منها إلى افتراضات شتى، ومنها مثلًا تهميش دور الحكومات، وإخضاع السياسات غير الاقتصادية للاقتصاد، وإضعاف المنافسة على أساس الإيمان بأهمية الحجم، مع إغماض العين عن التهرب من دفع الضرائب، وتعزيز سطوة تكنوقراط القطاع الخاص على الرأسماليين، الذين يتعرضون

للمخاطرة؟ هذه التناقضات الداخلية، ويوجد منها العشرات، تؤكد مناخ الاضطراب، الذي أصبح طبيعيًّا بالنسبة لهذه النوعية من الفراغ السائد في الأرجاء.

وتتمثل خطورة موقف من هذا القبيل في أن يبدأ الناس في التماس أي مخرج من تلك الفوضى، ومن ذلك مثلًا ما دعا إليه بيكيت، عندما قال بخنق النفس، بدلًا من محاولة التكيف مع الحقيقة. ومن الأدوات المعتادة لهذا السلوك العام ما يشمل مثلًا دعوات الشعبوية المصطنعة، وإشعال جذوة الحروب، وتشجيع الانقسامات بين الحضارات، وبروز النزعة العنصرية، واستدعاء الرب بوصفه الخبير الاستشاري النهائي؛ لكي يبرر لنا ما نُقدِم عليه من إجراءات.

وما برحت هياكل السلطة ترتبط اليوم بمنهجية مشروع عمره الآن ثلاثة عقود، ويعرف بمصطلحاته الكاسحة تحت اسم العولمة. ومع ذلك فلا يسود في المجتمع اعتقاد، ناهيك أن يكون راسخا أو عميقًا في أهداف تلك العولمة. إن منظمة العمل الدولية تتكلم عن «خلل غير مقبول أخلاقيًّا وسياسيًّا في قدرة الإنتاج الكبير، وهو خلل لا يمكن احتماله. وعندما ننظر إليه بعيون الغالبية العظمى من النساء والرجال، فإن العولمة لا تفي بأيٍ من أبسط طموحاتها المشروعة، سواء بالنسبة للعمل اللائق، أو لمستقبل أفضل لأبناء هؤلاء الرجال والنساء»[2]. ومن موقع متطرف يتصور الخبراء أن «النظام العالمي الحديث يشارف نهايته»، ومن منطلق آخر، فما زالوا مقتنعين بأن «عملية العولمة لا يمكن الرجوع عنها»، فإذا لم تكن جيدة فهي سوف تتصل بحالة «الفوضى وليس بالمؤامرة»، وبعد عقد كامل من تراكم خيبات الأمل وضروب الفشل.. فإن الحركة باتت استراتيجيًّا في موقع الدفاع، وإن كان خصومها ما زالوا إلى حد كبير في حالة دفاع من جانبهم.

ورغم أن المنظمات غير الحكومية، تتمتع بذلك النوع التنظيمي والشعبي من النفوذ، وهو ما يحسده عليها أي حزب سياسي في الغرب، إلا أنها قلما تحركت كي تلتمس أدوات حقيقية لممارسة النفوذ، في ظل التأييد القانوني من جانب المواطنين الحقيقيين في الدول القومية الحقيقية. لقد ظلت هذه المنظمات إما حبيسة طروحات نظرية، أو ظلت في حالة رضا؛ بفضل ما يوجه إليها من دعوات لإسداء المشورة وتوجيه الآراء بالنسبة لهياكل السلطة. ويذكّرنا هذا على نحو غريب بدعاة الإصلاح المسيحيين في الأيام الأولى من حركة الإصلاح الديني، قبل أن ينحدر هذا الإصلاح ليتحول إلى حرب أهلية أوروبية. وفيما يتعلق بالحكومات، فثمّة حفنة صغيرة - في نيوزيلندا وماليزيا والبرازيل - نظمت صفوفها بوضوح حول مفاهيم فكرية مُعاد تصورها، وذكرت علانية أنها سوف تقود بلدانها في اتجاه مغاير، وهناك حكومات قليلة أخرى تتكلم، ولكنها تستخدم الأسلوب القديم. وقد ذكر چاك شيراك «إن العالم ليس مجرد سوق، وأن مجتمعاتنا بحاجة إلى قواعد، وأن الاقتصاد لابد أن يكون في خدمة الإنسان وليس العكس، كما لا ينبغي أن تفرض حرية التبادل نفسها، عندما يكون رفاه الجمهور مطروحًا على المحك»[(3)].

وبصفة عامة يسود نوع غريب من الصمت المطبق، وبالذات بين صفوف السلطات المنتخبة. ومع ذلك فمن القادة الحكوميين والوزراء من يفضون بشكواهم الممرورة، في حواراتهم الشخصية، على مستوى العالم المتقدم كله من افتراضات المنظمات، التي تصدر عنها العولمة، وهو ما ظلوا يفعلونه على مدار عقد كامل، ثم أصابهم الإحباط إزاء تكرار الافتراض بأن سلطاتهم قد تم تقييدها لصالح قوى السوق غير الديمقراطية وغير السياسية، وشيئًا فشيئًا بدأوا يرفضون هذا الافتراض.

ومن عجب أن كان وزراء مالية مجموعة الثمانية ومجموعة العشرين هم أكثر من يجاهرون بآرائهم، ويعلنون أن الدول القومية تستطيع، بل سوف تحقق في نهاية المطاف، تغيير مسار الأحداث في العالم.

ولكن هذه الشجاعة المستعادة على رؤوس الأشهاد ما زالت عملية بطيئة الخطى، فكم حرصوا على كتمان القناعة السائدة على نطاق واسع، بين صفوف مسؤولين من هذا القبيل - بأن العولمة لم تحقق نجاحًا، أو أنها في حال من التدهور الشديد أو من التغير الجذري. وجاء هذا الكتمان بوحي من أفكار محترفي الإدارة، الذين يصرّون على أن يتظاهر كل امرئ بأنه لا يزال مؤمنًا بالعولمة؛ من أجل تجنب حدوث اضطراب أوسع نطاقًا.

لقد حذر هنري كسينجر خلال مرحلة الفراغ، الذي حدث منذ ثلاثين عامًا خلت من أن أخطر ما يتجسد في مثل هذه الحالات من الفوضى، هو «تآكل ثقة الناس في مستقبل مجتمعهم، مع ما يؤدي إليه ذلك من فقد الإيمان بالوسائل الديمقراطية والمؤسسات الحكومية وقادتها»[4]، وهذا الضياع للثقة هو ما يشجع على صعود الشعبوية الديماجوجية، وفتح الشهية لاشتعال الحرب، فضلًا عن وقوع الانقسامات بين الحضارات، مع تنامي نزعة العنصرية واستغلال الرموز المعبودة، وكل هذا يمكن تلخيصه على أنه صعود نزعة الخوف، أو كما وصفها ألبير كامي بأنها «تقنية» الخوف.

لقد سقط الاتحاد السوفييتي والكتلة، التي كانت تدور في فلكه، عند ذروة الثقة بالعولمة. وكما حذر الدبلوماسي السوفييتي جيورجي أرباتوف، فقال: «إننا سوف نلحق بكم ضررًا فظيعًا، وهو أنه لن يبقى أمامكم أي عدو»[5]. وفي الواقع، فما أن بدأت العولمة تتكشف أبعادها، حتى أصبحت المزايا الإيجابية، التي تجسدت في غياب صراع كبير جزءًا من ذلك الاضطراب، الذي يتمثل في وجود فراغ متسع باستمرار، ثم

جاء الأمريكي صمويل هانتنجتون، فإذا به يتبع مسارًا هابطًا، عندما ارتضى لنفسه أن يشجع أسس المخاوف بإعلان مقولته، بشأن تصادم الحضارات بعد انهيار الكتلة السوفيتية.

> **إن أهم ما يميز البشر ليس الخصائص الأيديولوجية ولا السياسية ولا الاقتصادية، بل إنها عوامل التميز الثقافية؛ فالشعوب والأمم تحاول أن تجيب عن أهم الأسئلة التي يواجهها البشر، وهي: من نحن؟ والشعوب تعرِّف نفسها على أساس التراث والديانة واللغة والتاريخ والقيم والأعراف والمؤسسات، وتحدد هويتها على أساس الجماعات الثقافية: القبائل والمجموعات الإثنية، والطوائف الدينية والأمم، ثم الحضارات على نطاق أوسع.**

وقد يبدو هذا صحيحًا للوهلة الأولى بما يكفي. وقد كُتب في عام 1996 ؛ ليشكل علامة أخرى على أن فكرة الحتمية الاقتصادية قد انتهت، وأن الدول القومية قد عادت، وأن النزعة القومية القديمة حلت من جديد. ولكن هذه المقولات تتعلق أساسًا في واقع الأمر بتقنية الخوف: إنه يصف الحضارات بالطريقة، التي وُصفت بها في الماضي الحروب الدينية والحروب العنصرية. وكما لو كان الأمر موضع شك.. فإن ثمّة سطورًا قليلة أخرى، يواصل فيها مجددًا تحديد العدو العضوي المفضّل: إن الشيوعيين لابد من أن يحل محلهم المسلمون. وطبقًا لصمويل هانتنجتون، فالانقسام بين الحضارات الذي كان يمثله الستار الحديدي قد تحوّل الآن شرقًا، ولكن ليس إلى مسافة بعيدة، بل على بعد مئات قليلة من الكيلومترات «إنه الآن الخط الفاصل بين شعوب المسيحية الغربية من ناحية، والشعوب المسلمة والأرثوذكسية من الناحية الأخرى»[6].

قارن بين هذا الترويج لنزعة الخوف، والعقلانية التي يستجيب بها أغاخان لمثل هذه المقولات: «يبدو الأمر كمن يقول: ما الذي تفعله المسيحية فيما يتعلق بأيرلندا الشمالية ؟ سوف تقول لي : ما الذي تفعله

المسيحية فيما يتصل بالعلاقات بين البروتستانت والكاثوليك، في شمالي أيرلندا؟ ها أنت ترى أن هذه الأمور ليست انعكاسًا للمسيحية»[7] .

والمهم أن تقنية التخويف انطلقت من عقالها إلى حيث تسرّبت إلى نفوس الناس، حتى قبل الحادي عشر من سبتمبر/ أيلول. ومن ذلك مثلًا حقيقة الإنفاق العسكري، فضلًا عن الضغوط التي مورست من أجل زيادة هذا الإنفاق ، وهو ما كان قد بدأ بالفعل. وفيما درج الناس على أن يعزو التدين إلى السياسة الرسمية في عهد الرئيس الأمريكي (بوش)، فإن الأمر كان قد مهدوا له من خلال بيل كيلنتون، الذي أطلق الموجات الجديدة للمسيحية، حين أدخلها ضمن نظام حكومته، وفي تلك الفترة كانت النزعات المناهضة للهجرة في أوروبا قد اشتد عودها.

ولكن وصف العالم وكيف يعمل وأين يتجه ما لبث أن تغيَّر جذريًا بعد هجمات نيويورك. وفي أعقابها، ودون سابق إنذار، وضعوا الاقتصاد والعولمة في مرتبة متأخرة. ومن العقلاء أمثال رئيس وزراء هولندا چان پيتر بلكنيندي الذي تولت بلاده مقاليد الرئاسة الأوربية في عام 2004 ؛ إذ قال في موضع تعريف «القضايا العالمية الكبرى في عصرنا» بأنها «مكافحة الإرهاب، وتعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية، والتنمية الاقتصادية، واتخاذ إجراءات لمكافحة الفقر»[8] .. هكذا تحوّل اهتمامنا بوضوح، حتى دون أن تكون له حتى الآن محاور تركيز.

عملية إعادة البناء:

وجاء عام 2001 ليشكل خطوة كبرى نحو إعادة بناء الشجاعة الجماهيرية، ولكن ليس للأسباب التي تُساق في العادة؛ فالجزء الأول من ذلك العام حفل بأخبار الانهيار الاقتصادي؛ حيث أصاب التدهور الحاد الأعمال التجارية، التي تستخدم التكنولوجيا الرفيعة، على مستوى

العالم منذ العام الذي سبق، وكانت قطاعات الحواسيب الإلكترونية في أسوأ أحوالها رغم حياتها القصيرة وكذلك قطاعات السفر الجوي، حتى في ضوء معاييره الكارثية، وبعد تحريره من أي ضوابط وبما يتيح تسريح الموظفين في كل الاتجاهات. أما الحكومات.. فكان جلّ همّها هو دعم الشركات.

ثم جاء الحادي عشر من سبتمبر/ أيلول، الذي تمثلت آثاره في دفع الاقتصادات الوطنية والاقتصاد الدولي، من نمط من التداعي إلى نمط من السقوط المباشر: رؤساء الشركات في كل أنحاء العالم فعلوا ما يفعلونه دائمًا، في أي فترة من فترات الاضطراب الخطيرة، فسارعوا إلى تقليل الاستثمارات وخفض كل بند آخر، ما استطاعوا إلى ذلك سبيلًا.. وكالعادة تمثلت النتيجة في الإسراع بحالة السقوط المباشر.

ولكن ماذا عن مقولات العولمة بأن الشركات عبر الوطنية، أصبحت هي الدول القومية الجديدة، وأن الدول القومية القديمة باتت تتبع اتجاهات السوق في ظل عجزها المطرد؟ لقد اتضح إن رؤساء مجالس الإدارات كأنما اختفوا وفارقوا مكاتبهم، خلال تلك الفترة، ولم يقوموا بعمل يوازي المرتبات، التي يتقاضونها بمعنى أن يولوا الاهتمام لمصالح مساهميهم.

ومع ذلك، فلسنا اليوم في حال من الكساد، فكيف تم إنقاذنا؟

إن رؤساء الجمهوريات ورؤساء الوزارات ووزراء المالية ومحافظي بنوك الاحتياطي - فضلًا عن جيش عرمرم من كبار الموظفين المدنيين - شمروا جميعًا عن سواعد العمل، فسافروا في كل مكان، وتكلموا مع كل من يستطيعون مخاطبته، وأنفقوا مبالغ هائلة من الأموال، وحاولوا أن يضفوا الاستقرار على الأحوال. وبعبارة أخرى، كان ثمّة انعكاس رهيب في الأدوار المفترضة، فالحكومات التي تسلّمت مقاليد الدول

القومية، عادت من جديد؛ لتتسلم مقاليد السلطة كي تؤدي عملها، ولم تعد مجرد شخوص قليلة الحيلة، ولا معتمدة على قوى الاقتصاد الحتمية، كما أن رؤساء مجالس الإدارات تراجعوا عن دورهم السلبي التاريخي، دون أن يعني هذا أن سلطاتهم الهائلة قد تقلصت، أو أن نظام اللوبي والدعاية للمصالح الخاصة قد تغير، بل إن مسألة القيادة وقدرة الزعماء المنتخبين على الفعل؛ بوصفهم القادة الأساسيين الناطقين باسم الصالح العام هي التي أعيد إرساؤها. ولسوف يصدر الحكم على القادة من جديد من جانب مواطنيهم، في ضوء قدرتهم على أن يجيدوا الاضطلاع بهذا الدور بحق.

النهاية المعلنة للعولمة

كان يمكن رؤية ما حدث من واقع الأنشطة المتواصلة في داڤوس، التي كانت شبيهة بما سبق من أنشطة ڤرساي. وكلما زادت في الحجم عبر السنوات، زادت فاتورة الأمن أيضًا؛ ففكرة نادٍ للقادة العالميين لم يكن مقدرًا لها أن تستمر، إذا لم ينعموا بمناخ من الأمن والهدوء. وبالفعل، كان ثمّة مشكلة، تتمثل في العدد المتزايد من المتظاهرين عند أبواب هذا التجمع، وهم أقرب إلى متظاهري باريس أيام قصر ڤرساي. وجاء الحادي عشر من سبتمبر/ أيلول؛ ليجلب معه المخاطر الكاملة للإرهاب. وبصورة ما، وفي ظل هذا المناخ من الاضطراب المتزايد، لم يستطع قادة داڤوس أن يتفاوضوا بشأن ترتيبات أمنهم. أما السلطات السويسرية، فلم تكن على يقين من أنهم يريدون الاضطلاع بالمسؤولية، وتحمّل تكاليف مثل هذا العمل بكل خطورته[(9)]، وعليه هرب داڤوس إلى نيويورك. وفي محاولة محرجة لتزيين الواقع، قدّموا هذا التصرف على أنه نوع من التضامن مع نيويورك.

وبحلول عام 2003م، كانت الحكومة السويسرية قد قررت أنها تريد عودة داڤوس إلى داڤوس، فشهدت تلك الدورة إنتاج صورة درامية، تمثل مرحلة بناء عالم ما بعد العولمة. ولقد سبق أن ألمحت إلى الظهور الظافر لمهاتير محمد، عندما كان أول المتحدثين في عام 2003 ؛ حيث أسهب في عرض ونقد السياسات العالمية والاقتصادية، وكان له الحق في أن يتباهى بنجاح ماليزيا عقب اتباعها نموذجًا وطنيًّا، خاضعًا لضوابط النظام وللسيطرة، وقد حظي يومها باستقبال وحفاوة جاءت في حينها. أما الرسالة التي كان المرحبون يصفقون لها، وكانت مباشرة للغاية، هي: أن الدول القومية المتوسطة الحجم لديها السلطة؛ لكي تصوغ نماذجها الاقتصادية الخاصة بها، على ضوء احتياجاتها الخاصة اجتماعيًّا واقتصاديًّا؛ شريطة أن تفعل ذلك بذكاء. وكانت الموافقة غير المعلنة، من جانب المستمعين، تعني أن نظريات العولمة قد تحولت، فلم تعد هي الحقائق المطلقة ولا الوقائع المحتومة. وعلى أي حال، فهذه النظريات بدت وكأنها كانت تعتمد على نوع، من نزعة وعظية تجاوزها الزمن، وتنطلق على أساس من الامتثال اليائس.

وبعد أيام قلائل حظي لويس أناسيو لولا دي سيلڤا، رئيس البرازيل الجديد باستقبال مماثل، وكانت رسالته هي أن هناك نوعًا جديدًا من الشعبوية المستندة إلى الدولة القومية، ومرة أخرى كان في ذلك رفض للحكمة التقليدية للعولمة. ومرة أخرى كان الأمر يتعلق بسياسات خاصة تم تطبيقها لتلبية احتياجات معينة.. وهكذا تجلت على مدار العامين التاليين تلك الآثار المختلطة، ولكن المثيرة التي تتصل بأمور شتى ما بين الأوبئة والممتلكات الفكرية إلى التحالفات الإقليمية الجديدة، التي انطوت على نهج صيني/ برازيلي ، سرعان ما تتكشف ملامحه خلال سنتين قادمتين

وفي أعقاب الرئيس أناسيو لولا، جاء وزير خارجية الولايات المتحدة كولن پاول، وقد أحدقت به آخر المناورات المتشابكة، التي سبقت غزو أمريكا للعراق، وهي مناورات كانت ترمي إلى بناء تحالف، على أساس أن المحالفة الغربية التقليدية، وقد بلغت السبعين سنة من العمر، قد أصابها الانشقاق بشأن هذه المسألة بالذات. وقد أعلن پاول وفاة العولمة في جملة وحيدة، قال فيها «سوف نتصرف، حتى إذا لم يكن الآخرون على استعداد للانضمام إلينا»[10].

وبعبارة أخرى، أعلنت النماذج الحديثة من الديمقراطية أن الحكم الأخير للدولة القومية وليس للاقتصاد، بقدر ما أعلن پاول أن الولايات المتحدة سوف تتصرف بمفردها (لغزو العراق في هذه الحالة)؛ طبقًا لفهمها الوطني لمصالحها الوطنية، إذا ما رغبت في ذلك. وعندما تكلم باسم أقوى دول العالم، كان بذلك يؤكد الرسالة القائلة بأن بوسع الدول الأخرى أن تتصرف كما يروق لها، إذا ما رغبت في ذلك. وعندما ننظر إلى هذه المسألة عن بُعد، نجد أن كلًّا من پاول ولولا ومهاتير قالوا بالضبط الشيء نفسه: أن الدولة القومية، والمصلحة الوطنية، وأن الخاص في مقابل العولمي هي النُّهج التي نستند إليها كمنظور، نطل منه لدى التعامل مع الإجراءات الدولية.

ولأسباب كل منهم الخاصة، كان كل قائد منهم يوغل في فهم هذا التغير؛ لأن العالم كان يناضل - إلى حد كبير - أمام حالة الفوضى، التي تخلفت عن الفراغ الحاصل.

ثمّة أمور قليلة كان يمكن ملاحظتها في تطور داڤوس؛ بوصفه مرآة للعولمة، فلم يعد الجو يناسب الساسة القياديين الذين يأتون راكعين، عساهم يحظون باهتمام أمراء الاقتصاد الجدد. وفجأة بدا الأمر، وكأنه أصبح مجرد واحد من تلك التجمعات العادية؛ حيث يحاول القادة

السياسيون أن يبلغوا رسالتهم. أما رؤساء مجالس الإدارات، فعندما لا يكونون مشغولين ببيع منتجاتهم، وعندما يمكنهم أن يتخلوا قليلًا عن الأضواء، يصبح داڤوس - بالنسبة لهم - سوقًا للبيع وللإصغاء، وكما في أي بلاط تسوده الخيلاء، كانوا هناك بوصفهم من رجال التشريفات.

ثانيًا: إن كثيرًا من رؤساء مجالس الإدارات، الذين سبق أن التقطهم داڤوس في الأيام السابقة؛ بوصفهم «قادة العالم الشباب»، أو هم شباب قادة المستقبل، لم يعد لهم دور على صعيد السياسة والاقتصاد، وضمن إطار الفراغ الجديد[11].

ثالثًا: وبعد أن تبدد بشكل عام ذلك الإيمان بقيادة الشركات، وكأنها أمر مقدّر ومكتوب، ومن ثم عودة السياسة لكي تملأ الفراغ، أدى ذلك إلى ما يمكن أن نتوقعه في جوٍّ مثل أجواء البلاط، وهو وصول مشاهير النجوم.

فبحلول عام 2005، كانوا هناك ملء السمع والبصر، بعد اختزال الافتراض العظيم القديم بحتمية الاقتصاد؛ ليتحول إلى مجرد التحديق لرؤية مشاهير النجوم الحاضرين: جاءت مثلًا النجمة شارون ستون، وكان يمكن أن يشاهدها الناس، وهي تشبّ على قدميها؛ فَتُنادي رؤساء مجالس الإدارات؛ لكي يقدموا أموالًا لمكافحة الملاريا في تنزانيا[12]، وأدى تدخلها لصالح أعمالها الكنسية الخيرية إلى إعلان تبرعات بمبلغ مليون دولار. على أن هذا النوع من النجوم المتحمسين، كان قادرًا أن يبث مشاعر طيبة في نفوس جميع الحاضرين، وإن كان البعض يقول إنه يجذب الانتباه إلى مشكلة بعينها، فيما يشتت الاهتمام في الواقع، بعيدًا عن حقيقة المسؤولية الواقعة على عاتق الحكومات ودوائر المال والأعمال؛ من أجل تنظيم وحشد مئات الملايين، بل والبلايين

أحيانًا من الدولارات اللازمة في واقع الأمر؛ للتعامل مع مشكلة ديون العالم الثالث، أو مع ما يصيبه من أوبئة أو ما يصادفه من مشكلات مستعصية. والنقطة هنا هي تدهور مكانة داڤوس من معبد للعولمة إلى مجرد سيرك مفتوح لأي قادم، يمكنه أن يستأثر بخمس عشر دقيقة من الاهتمام، سواء للدعاية لقضية محمودة، أو لمجرد الدعاية للذات.

أخيرًا يمسك الاقتصاديون بخناق بعضهم البعض

تمثلت العلامة الأخرى الدالة على الفراغ في ذلك الانقسام المتزايد حول العالم بين صفوف الاقتصاديين، وبالطبع أيضًا بين صفوف غيرهم من غلاة المؤمنين بمسألة العولمة. وعلى مدار عشرات السنين، كانت فكرة الخلاف السائد بشأن العولمة أمرًا في حكم المستحيل، ولكن ها نحن نشهد أفكارًا متناقضة، وقد طفت فوق السطح من جميع الجوانب. وهؤلاء الغلاة غالبًا ما كانوا يستجيبون بغضب لا حدود له، فكان أن حفلت الأجواء باتهامات وجهوها إلى غير المؤمنين، ومنها مثلًا الحماقة والارتباك ورفع الشعارات الطنانة والهستيريا ولغو الكلام. وحتى عندما كانوا يأخذون المتظاهرين على محمل الجد، لم تبد عليهم أي علامة على احترام أي حوار فكري. إن چوزيف ناي، عميد كلية چون كينيدي لأصول الحكم بجامعة هارڤارد، يقول: «تبلغ المؤسسات الدولية من الأهمية لدرجة أنه لا ينبغي تركها لديماجوجية الغوغاء، مهما كان حسن مقاصدهم»[13]، وهذا النوع من الغضب الذي استبد بدراويش العولمة كثيرًا ما يقترب مما سبق ووصفه چوزيف كونراد بأنه «السذاجة المؤسفة للتعصب السياسي»، أو ما كان يمكن لأرسطو أن يصفه بأنه غياب الحصافة: «الإنسان القادر على الأخذ والرد والعطاء إنسان حصيف، ولكن ليس هناك من يجادل في أمور بديهية»[14]. وفي 14 يوليه/ تموز سنة 1789 قال چوڤيرنير موريس، ممثل أمريكا في

فرنسا: «بالأمس كان السائد في ڤرساي هو عدم الاعتقاد بوجود أي اضطرابات في باريس».

والواقع أن كانت كل الإشارات في كل مكان، تنبئ عن وجود اضطراب فكري وأخلاقي على السواء.

وما عليك إلا أن تفكر في أمر المسائل الاقتصادية الكبرى. إن الغالبية الساحقة من مفكري الاقتصاد الكلي يعارضون إلغاء الضوابط، التي تنظّم أسواق النقد الدولية، على نحو ما يفعل أيضًا معظم مسؤولي بنوك الاحتياطي. ومع ذلك، فإن اقتصاديي المؤسسات المهيمنة ما زالوا متمسكين بهذا القدر من التشوش. لماذا؟ لا أحد يعرف. وهم يستخدمون كل ما يسعهم من النفوذ لدى القادة السياسيين؛ بحيث يصعب على القادة أن يحصلوا على نصيحة، تؤيد التنظيم والانضباط من جانب الهياكل الإدارية، التي يتولون أمرها. وعلى ذلك، ففي اجتماع مجموعة الثمانية في عام 2004 في سي آيلند بالجنوب الأمريكي تجاهلوا ببساطة الموضوع بأكمله، ثم أضيف إلى ذلك الضغط السياسي الغربي المتواصل على الصين؛ لكي تضعف موقفها الاقتصادي، من خلال إلغاء الضوابط، المفروضة على عملتها وأسواقها الرأسمالية.

يتكافأ مع ذلك عدة اختلافات جذرية، تتعلق بمعاملة الملكية الفكرية، وكأنها مسألة من مسائل التجارة، كما تتعلق بدور الخصخصة وبحجم الحكومة، ودورها في التعامل مع الدين العام.

ومن الأمثلة المثيرة حقًّا تلك الإصلاحات، التي أدخلت على النظام الاجتماعي في ألمانيا.إن نصف الاقتصاديين وقادة دوائر الأعمال في الغرب مقتنعون بأن الاقتصاد الألماني في حال من الركود؛ بسبب القوانين العمالية المتصلبة وغير المرنة، فضلًا عن نظم الحماية الاجتماعية.

وهم يركزون على إصلاح هذه القوانين من أجل إطلاق الطاقات، التي تنطوي عليها ألمانيا. وبحكم مكانة ألمانيا، فهم يتصورون أن هذا هو تفسير الركود الأوروبي، دون أن يكونوا مخطئين في ذلك على طول الخط.

ولكنهم يحرصون على تجنب التسليم، بما يوضحه النصف الآخر من الخبراء: إن ألمانيا الغربية ضخّت أكثر من 1.25 تريليون يورو في ألمانيا الشرقية منذ عام 1980، كما ترسل الحكومة 90 بليون يورو سنويًّا إلى الشرق. والسؤال هو: هل بوسع أي حكومة في العالم أن تواصل أداء مهامها، بينما تضخ هذا القدر من الأموال كل سنة؟ إن اقتصاديات معظم البلدان لن تصاب بالركود فقط، ولكنها سوف تُمنى بالانهيار. ولذلك فمجرد حدوث تباطؤ في النمو، في ظل ظروف كهذه، هو دليل على قوة النظام الألماني. ولكن ما إذا كانت النقود قد أجيد إنفاقها في الشرق، وما إذا كان الأمر يقتضي بعض الإصلاحات لتخفيف النظام الاجتماعي بأكمله، فتلك قضايا منفصلة عن بعضها البعض. وها هو كلوس ڤون دوهناني، رئيس فريق الخبراء، الذي يتولى تدارس مشكلات البلاد يقول: «إن إعادة بناء الشرق هي العنصر المسؤول عن ثلثي ضعف النمو الألماني على الأقل»[15]، ومع ذلك، فكل يوم يمر يوضح أن دعاة العولمة الدولية، من فئة النيوليبراليين، يتجاهلون الأمر ببساطة.

ومن أكثر الانقسامات الأساسية ذلك الذي يقوم بين من يعتقدون، ومن لا يعتقدون بأن المنظور الاقتصادي أمر لازم بالنسبة للعالم بأكمله، حتى ولو أن هناك نحو مليار ونصف من البشر ما زالوا يتعثرون خطوة من بعد خطوة؛ طبقًا لمعايير الغنى والفقر. إن مارتن وولف يتأمل هذا الانقسام، الذي كان مقياسه منذ قرن مضى هو 10 : 1 ، فأصبح اليوم

75: 1، بل يمكن في القريب العاجل أن يصل إلى 150 : 1 [16]، ويتعلق هذا الانقسام بأي نوعية من التدخل الحكومي، يمكنها أن تعكس هذا المسار، سواء على الصعيد الدولي أو الوطني. وبدلًا من الدخول في نقاش من هذا القبيل، يعيش جانب كبير من الاقتصاديين حالة من الإنكار تصل إلى حد العنف الفكري، وبوسعك أن تلمح هذه الظاهرة في الطريقة، التي أدى بها منظور التوجه نحو السوق إلى طرد رافي كانبور، وقد كان أكبر خبراء معالجة الفقر من البنك الدولي؛ لأنه كان يشير إلى أن النمو الاقتصادي وحده لن يكون كافيًا لتخفيف حدة الفقر، بل إن إعادة توزيع الدخل وإعادة رسم السياسات هي الأمر المهم في هذا المضمار.

والقول بأنه لا ينبغي الإشارة إلى القناعة بأن الضرائب هي أداة من أدوات إعادة التوزيع الاجتماعي، خوفًا أن يعرض ذلك للخطر مبادئ التنافسية في إطار العولمة، أمر يزداد تهافته باستمرار. ولكن ثمّة قلة متضائلة من الاقتصاديين تتصور أن هذا أمر صحيح، وهم يتابعون حالة السويد، التي تمثل قصة نجاح اقتصادي واجتماعي، ولديها أكبر عبء في مجال الضرائب. وعندما اقترحت السويد في عام 2005 رفع الضرائب قليلًا، سادت نزعة من غضب ومحاولات تخويف، ولو في نطاق محدود.

وبصفة عامة.. فإن مستويات الضرائب، لدى مجموعة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ما برحت في المتوسط في حال من التصاعد. وحتى رغم السياسة الأمريكية الراهنة(*) التي تتعلق بتخفيض الضرائب عند الشرائح الأعلى، فإن ثمّة انقسامًا عميقًا في عالم الاقتصاديين بشأن إذا ما كان هذا أمرًا مفيدًا أم لا. وفي عام 2004 كتب

(*) يقصد إدارة الجمهوريين في ولاية الرئيس (بوش - الابن)، التي انتهت في يناير عام 2009، «المترجم».

150 من أكبر الاقتصاديين في الولايات المتحدة إلى حكومتهم، يحثون على العدول عن تطبيق تلك السياسة.

ومن أكثر التطورات فجائية ما كان يتعلق بذلك الخلط المتفاقم بين صفوف كثير من دعاة النيوليبرالية، عندما يأتي الأمر إلى حالة التوازن بين الضرائب المنخفضة والدين العام: كانوا دائمًا ينظرون إلى الضرائب المنخفضة على أنها أمر طيب للغاية، وأن الدَّين العام هو العنصر الشرير. وفجأة بدأ كثير منهم يميلون كثيرًا إلى ناحية الضرائب المنخفضة، لدرجة أنهم لا يستطيعون أن يوافقوا على ارتفاع الدَّين العام، وبدا الأمر وكأنهم نسوا ما يتعلق بأفكارهم حول الجانب الشرير. حتى رئيس مجلس محافظي الاحتياطي الفيدرالي (السابق)، آلان جرينسپان كان قد كيّف نفسه مع فكرته بشأن الضرائب والديون، بحيث لم يعد ينتقد العجز الأمريكي المتصاعد.

في الوقت نفسه، ففي أماكن مثل الصين، ظل الخطاب السائد يتعلق بضرورة إعادة التوزيع على نطاق واسع للغاية، من خلال سياسة حكومية تموّل بالضرائب وتتوازن مع النجاح في السوق، ومع الإشراف المنظم. «مشكلات الصين من الجسامة لدرجة أن التحسينات المتوالية في مجال الرعاية الصحية والاقتصاد والحوكمة هي وحدها، القادرة على أن تحفظ على الصين تماسكها»(17)، ويتمثل الهدف هنا في «التنمية المستدامة والمنصفة» .

وفي عالم خبراء النقد، ثمّة انقسام يكاد يكون متزايدًا باستمرار، فرغم أن تجربة الاقتصاد العالمي في الفترة 1997-1998 م أوشكت على الاحتضار؛ بسبب جماعات التمويل التي افتقرت إلى التنظيم والشفافية، فلم يتم إلا القليل للسيطرة عليها. ولذلك، فإن صناديق التحوط لم

تبلغ قط ما بلغته اليوم من قوة ومن خروج عن السيطرة، بحيث وصفتها الإيكونوميست بأنها «ملوك الرأسمالية الجدد»[18].

وفي الوقت نفسه، فإن الخطاب السائد في دنيا المال والأعمال هذه الأيام يتعلق كله بحكاية إيجاد فرص العمل، وبالشفافية، والمسؤولية الاجتماعية. وحيثما لا يوجد تنظيم، فالمطلوب هو تطبيق التنظيم الذاتي، ومع ذلك فلا سبيل أن يكون لديك قطاع خاص، تقوده صناديق التحوط، ثم يؤمن مع ذلك بالمسؤولية الاجتماعية.

بالقدر نفسه، فنحن ندخل إلى حقبة جديدة من النفقات العسكرية المتصاعدة بشكل جذري؛ حيث يتم الترويج لها، وكأنها استراتيجية نمو اقتصادي، بينما يوجد عدد متزايد من الاقتصاديين، يرتضون الأخذ بنظرية معارضة للتنمية الاجتماعية، ويعدّونها مفتاحًا للتنمية الاقتصادية. يقول أمارتيا سن، الاقتصادي الحاصل على جائزة نوبل: «إن مساهمة آلية السوق في نمو الاقتصاد أمر مهم بطبيعة الحال، ولكن هذا لا يتأتى إلا بعد الاعتراف بالأهمية المباشرة للحرية في التبادل، سواء كان تبادلًا للكلمات أو السلع أو الهدايا»[19] إن فكرة الإنفاق العسكري بوصفه سياسة اقتصادية، تقف على طرف نقيض من الإطار النظري، الذي يتجاوز حتى النيوليبرالية بحد ذاتها.

مع ذلك، فربما تكون مجالات الخلط الذي يتنامى بسرعة، هي التي تتمثل في المجال المقدس للتجارة والمنافسة الدولية. وفيما لا يزال كثير من الخبراء مقتنعين بمقولة التجارة الكلاسيكية، إلا أن عددًا متزايدًا يشق عليهم أمر التشوهات الدولية الحاصلة؛ فمزايا العمالة الرخيصة تستمر لفترات قصيرة فقط من الزمن؛ لأن هناك دائمًا عمالة أرخص في كل مكان، وهي إذًا نظرية تشجع دورات الطفرة والأزمة. وقد تفوز في مجال التنافسية الدولية لا بفضل ميزة تنافسية، ولكن بحجم نظام

الإنتاج وتكامله الرأسي في آن معًا، وقد تكون الأرخص بل والأكفأ، ومع ذلك فقد تصاب بالخسارة أيضًا.

والنتيجة هي خطاب حمائي متزايد. ولكن هناك كذلك خطاب أعمق وأحدث، يقول إن الاحتياجات الأساسية لم تكن قط إلى التجارة الدولية، ففي ذلك انصراف عن مواجهة المشكلة الحقيقية، التي تتمثل في نَهج أبسط في التعامل مع الأسواق الداخلية. ويقول ستجلتز: «من ضروب الفشل خلق المنافسة في الداخل، بأكثر من كفالة الحماية من الخارج، وهذا أحد أسباب الركود».. «إن تحرير التجارة بهذا القدر لا يصبح ضروريًّا ولا كافيًا لخلق اقتصاد متنافس ومتجدد»[20]، أما الاقتصادي تيم هازلدين من نيوزيلندا، فيقول: «كم بالغنا في اتباع نُهج الإنقاذ من خلال الصادرات. والأفضل لنا أن نصدِّر أقل (ونحصل على ثمن أفضل)، ثم نوجه مزيدًا من اهتمامنا إلى تزويد السوق المحلية باحتياجاتها».

وكل ما يكمن وراء هذا المنطق الأكثر تعقيدًا، إزاء الإنتاج والتجارة والمنافسة، هو فهم متزايد بأن نموذج التجارة الدولية الراهن، يستند إلى فكرة مبسطة عن الإنتاج الجماعي الكثيف الموجه إلى سوق تحقق مصالح القلة، وتتعارض مع إمكانية الاختيار. وهذا يكاد يقرب من نهج مخطط يقتصر على أهمية التجارة، بدلًا من أن يكون نهجًا يؤدي فيه المستهلكون الحقيقيون دورًا حقيقيًّا، في اختيار ما يريدون حقًّا أن يستهلكوه.

ويحف بهذا كله خلاف متجدد بشأن مقاليد القيادة في هذا كله: هل تكون بيد قادة السياسة أو بيد قادة الاقتصاد، والأعجب أن هناك جدلًا بدأ يثور بشأن الملكية. وبعد ثلاثين عامًا، فإن العناصر الجادة من الاقتصاديين والقادة بدأت تعترض فجأة على المبالغة في تملك

الأجانب؛ باعتبار أن ذلك عقبة، تحول دون قيام اقتصاد متوازن، والأخذ بديمقراطية مستقلة، والذين يطرحون الأسئلة في هذا الخصوص يجنحون إلى أن يكونوا من أتباع مدرسة العولمة القديمة بالدرجة الأولى.

أزمات بلا ضرورة

ثمّة قضيتان تسلطان الضوء على الحالة العامة للاضطراب السائد، تتعلق الأولى منهما بدور المديرين في مجتمعنا، بمعنى المديرين من أي نوع، سواء الذين يديرون المصالح الحكومية أو الشركات أو المؤسسات الكبرى. ويبدو أن النهج الذي يتشاركون في اتباعه، فضلًا عن الأسلوب الذي يجيدون - أو قد لا يجيدون - استخدامه في الخلط بين أموال القطاع الخاص وأموال القطاع العام، وهو أمر كان يعرف ذات مرة بأنه الفساد، وإن بات حاليًا مطمورًا تحت ستار الخبرة الاستشارية وجهود اللوبي وجماعات المصالح ونظم التعاقدات.. كل هذا أدى إلى أن يصبح التكنوقراط عقبة، تحول دون تجدد الفكر وممارسة الحوار، واتخاذ الإجراءات التي يستلزمها الصالح العام.

إن الشغف الشديد من جانب المدير الحديث بمسائل الحجم والخبرة والسيطرة، التي عادة ما تُطرح تحت ستار العمل حسب الأصول، كثيرًا ما تصل إلى حدود متطرفة للغاية؛ مما يحول بين الديمقراطية والسوق الخلاّقة، أداء دوريهما، فتصبح النتيجة الأكثر شيوعًا هي اتخاذ إجراءات قصيرة الأجل، نفعية المقصد إلى حد بعيد. ولكن هذا النَّهج القائم على تغليب الشكل على المضمون يحبذ، أيضًا، شغفًا شديدًا بالتفاصيل من ناحية، وبالشركات الضخمة إلى حد البدانة المفرطة، من ناحية أخرى. وبصفة متزايدة، فإن هذه الشركات ما هي إلا مؤسسات عبر وطنية معدومة الاتجاه، وما عليك إلا أن تنظر إلى هذا النهج المؤلم، الذي يتبعه

الغرب إزاء ظاهرة الاحتباس الحراري؛ لكي ترى ما يمكن أن يعنيه ذلك، فالحوار بأكمله أصبح مشوبًا بنزعة غير واقعية، تُغرق الأمر في تفاصيل فنية، قبل أن تتدبر أحوال العالم على حقيقتها.

ويتحدّث نُقّاد هذا النهج الإداري عن غياب مبدأ وقائي؛ بمعنى غياب سبيل ناجع يحدّ من المخاطرة من خلال تصوّر الاحتمالات، التي تنتظر على الطريق، ويمكن أن تفضي إلى اتجاهات يستحيل إلى التراجع عنها إذا ما تُركت وشأنها لوقت طويل. ولكن إذا نظرنا إلى الأمر من خلال المبدأ الأرسطي المتعلق بحصافة الحكم؛ بمعنى اتباع نَهج أوسع بكثير إزاء الحقيقة، فإن هذا الشغف الإداري بخلق حقيقته الخاصة يصبح مخاطرة جسيمة بكل معنى. إن الحصافة تعني القدرة على التعايش مع الواقع، في حين أن نهج التكنوقراط إزاء مسألة الاحتباس الحراري في العالم يتجاهل ببساطة هذا الواقع، ويحِلّ محله مصالح متنافسة، فضلًا عن فكرة للإثبات تتصل بالماضي، وليس بالمستقبل، بما يلغي معه القدرة البشرية الأساسية في حكمة تدبُّر الأمور.

وعلى أساس أكثر تواضعًا، فأنت تستطيع أن ترى الأثر المدمِّر لسيادة النزعة الإدارية في تلك الزيادة المتدرجة؛ للإغراق في التفاصيل، بوصفها أساس حياة أي موظف. إن أثر التكنولوجيا الجديدة كان يتمثَّل في اجتذاب حتى كبار المديرين إلى الانغماس في تلك الغابة المتشابكة من التفاصيل، وجاء من يتقاضون أجرًا لكي يفكِّروا ويقودوا، فإذا بهم ينفقون الكثير من وقتهم في طباعة أو إجابة أو إرسال سيل منهمر من الرسائل غير اللازمة؛ لأن تكنولوجيا الاتصالات جاءت فاجتاحت كل ثانية، وكل ركن من حياتهم. وهذا النوع من التحوُّل البيروقراطي، سواء للإدارة أو للإبداع، يخليهم من المسئولية مما تبدو معه الإجراءات السليمة الواضحة الصافية، وكأنها أصبحت

بعيدة عن ممارسة المهنة وعن أسلوب إجادتها، وأنها قد تهيّئ شعورًا موهومًا بالحيوية، فيما هي تخلق حالة أوسع نطاقًا من العجز، وهذا ما نعتاد وصفه بأنه الغرق تحت رذاذ، يسقط قطرة فقطرة.

تتمثل المسألة الأساسية الثانية فيما قد يؤدّي إليه التصوّر النهائي لهذه العملية، فبعد أن بدأت في الظهور أزمة ديون العالم الثالث منذ خمسة وعشرين عامًا، ما زالت الأزمة في حالٍ من التزايد والتفاقم؛ بفعل الولع التكنوقراطي بالحقيقة الموهومة المفعمة التفاصيل، مع ما يتمثّل في هذه الحالة في الالتزامات التعاقدية وخشية الاعتراف بالخطأ أو الفشل، وهو ما يؤدّي بدوره إلى تزويق هذه الأزمة ولفلفة محتوياتها. إن جورج برنارد شو يقول: «عندما يقوم أحمق بعمل شيء يخجل منه، فهو دائمًا يعلن أن هذا هو واجبه».

وفي نوفمبر/ تشرين الثاني 2001، بذلت آن كروجر، بوصفها المسئول رقم 2 في صندوق النقد الدولي، ومن المحافظين الجُدُد، محاولة شجاعة لكي تنهي هذه الأزمة تمامًا؛ فأعلنت حلاً بسيطًا ولامعًا بمعنى اتخاذ إجراء للإفلاس، يتكافأ مع ذلك الـمُطبّق في القطاع الخاص، وهو الإحالة إلى الفصل 11 من اللوائح الأمريكية؛ بحيث يتم استحداثه بالنسبة إلى الدول القومية، فإذا كانت تعاني حاجة ماسة، أمكن تحريرها من التزاماتها التعاقدية، في مقابل قيامها بإعادة تنظيم شؤونها. وقد وافقت على ذلك البنوك المركزية حول العالم، وكذلك فعل كثير من الاقتصاديين من الإصلاحيين والمحافظين. ولكن في تلك اللحظة بدأ الهجوم المعاكس بقيادة أولئك، الذين كانوا يجمعون الأموال، من خلال إعادة بيع الديون المخصومة غير القابلة للبيع. وبعد سنة من ذلك التاريخ، وبمساعدة من دوائر التكنوقراط، تم إحباط هذه الخطة وتم استبعادها. وفي يناير/ كانون الثاني 2005 بذلت محاولة أخرى، فقد

طرأت للبريطانيين فكرة، تنطوي على بيع ذهب صندوق النقد الدولي، بعد إعادة تقييمه، وجاء من يعارض الفكرة خشيةً على مصير سوق الذهب. وقد دعت واشنطن إلى شطب مباشر بنسبة 100 في المائة للديون، ولكن عندما تم التعمق في بحث هذا الاقتراح المرموق، جاء من يقرنه بخطط حافلة بتفاصيل الإدارة، وتتعلق بمن سوف يستفيد، وتحت أي ظروف ، وما الوعود التي يمكن التعهُّد بها. ومع نهاية اجتماع وزراء مالية مجموعة السبعة بعد شهر من ذلك التاريخ، وجد القوم أنفسهم أمام سبعة مواقف منفصلة.

ومع ذلك أُحرِز قدر من التقدُّم، فلأول مرة على الإطلاق اعترفت جميع البلدان السبعة بأن الأمر يقتضي إصدار قرار، وربما جاء هذا نتيجة لصيحة نيلسون مانديلا أمام كاميرات العالم، وكان ذلك في حشد من 20 ألفًا بميدان الطرف الأغر بلندن، قبل يوم واحد من اجتماع وزراء المالية:

> **إن الفقر المتفشي واللامساواة الشائنة هي آفات فظيعة في عصرنا، وهو العصر الذي يتفاخر فيه العالم بإحراز فتوحات تخطف الأبصار في ميدان العلوم والتكنولوجيا والصناعة وتراكم الثروات، تلك الآفات لا بد وأن نُصنِّفها جنبًا إلى جنب مع العبودية والفصل العنصري؛ بوصفها شرورًا اجتماعية.**
>
> **إن التغلُّب على الفقر ليس شهامة خيرية، إنه عمل من أعمال العدل.. إنه حماية حق أساسي من حقوق الإنسان، وهو الحق في الكرامة والحياة اللائقة**[21].

ولما كان جميع القادة يعرفون أن قدرة مانديلا الإلهامية يمكن أن تصل إلى مناصريهم جميعًا، فقد قطعوا الوعد بحل المشكلات، وبعدها اختفوا تمامًا.

والنقطة هنا هي: بعد ربع قرن من الزمن، ما زال هنـاك أزمـة تقتـل البشر وما برحت تدمِّر قارة بأكملها، وثمة مشكلة تواجه مـا تبقـى مـن دعوة العولمة ومن نظرية الاقتصاد الخاصة بها ومن التكنوقراطيـة، التـي تسود على سطحها، وهي مـشكلة كـان يمكـن حلّهـا في أي وقـت بـين عشية وضحاها، وربما تكون هي المشكلة الأساسية، التي سـوف تؤكّـد لنا ما نحن فيه ، إذا ما خرجنا من ربقة الفراغ الـسائد. ولـو اسـتطاعت حكومات الغرب أن تصدُر عن ذهن صـاف وسـلوك شـجاع، فتلغـي الديون، فسوف ندخل بغير مراء إلى حقبة جديدة.

24

الفراغ الجديد:
هل عادت الدولة القومية؟

إذا ما كان الارتباك الحاصل في العالم محصورًا بالاختلافات بين الشمال والجنوب، لأمكن القول بأن هذا هو شكل الحقبة الجديدة، ولكن ثمة ارتباكًا واسعًا يسود العالم بشأن انبعاث الدولة القومية.

ويشعر معظم الناس بالدهشة إزاء عودة المؤسسة القديمة العهد نظريًّا، المتمثّلة في الدولة القومية داخل الغرب، ولكن من الصعب على أهل الغرب أن يفهموا بشكل كاملٍ أنها تنمو وتزدهر في أماكن أخرى. وفي ضوء تصوّراتهم للدولة القومية، يقولون بأنها اختراع أوروبي، ينتمي إلى أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، بل إن اختراعها الرسمي يرتبط بالذات بمعاهدة وحيدة، أبرمت في مكان بعينه، وفي تاريخ محدَّد، وهي معاهدة وستفاليا التي وقّعت في عام 1648، فأنهت حرب الثلاثين سنة، واعترَفت رسميًّا بوجود الأقاليم المتحدة، التي تسمى الآن هولندا والاتحاد السويسري، ولكنها فعلت ذلك بأسلوب يعترف بما أصبح الغرب يصفه بأنه الدولة القومية. أما الأجزاء الأخرى من العالم، فقد أتيحت لها يقينًا هذه المنهجية التنظيمية،

بفضل الإمبراطوريات الرسمية وغير الرسمية، التي بدأت تنتشر ويتسع مداها من ناحية الغرب، اعتبارًا من القرن الثامن عشر. وعندما تم التخلّي عن تلك الإمبراطوريات منذ نصف قرن مضى، عمد الغرب إلى خلق منظمات دولية ، ومنها مثلًا صندوق النقد الدولي؛ لرصد تطوّر، تواصلت خطاه على المسار نفسه فيما بين البلدان غير الغربية.

والسؤال هو: ما الذي يمكن أن نفهمه من أحوال دول عملاقة ، مثل: الصين والهند والبرازيل، وهي تصعد على المسرح الدولي بوصفها مشاريع لدول قومية، ولكنها تبدو، وكأن لها منطقها الخاص حيث لا تتبع منطق وستفاليا. في كل مكان أسمع أهل الغرب يشيرون إلى هذه الظاهرة على أنها ظاهرة خطيرة، فهل هي خطيرة لأن هذه البلدان بعيدة عن المنطق الغربي؟ إن نموذج الصين - ولها الغلبة في عدد متزايد من الأسواق، لا من خلال الأسعار ولا حتى بالميزة التنافسية - نموذج مخيف بالنسبة لدعاة العولمة، الذين يركزون على الغرب. أما البرازيل التي تحل مشكلاتها من خلال تجاهل فكرة المركزية الغربية القائلة بالملكية الفكرية المعولَمَة، فهي أيضًا مثال يدعو إلى القلق، ثم يزداد القلق عندما نعرف أن هذه الحيتان يحف بها عدد كبير من الأسماك الأصغر حجمًا، وتتمثل في دول قومية غير غربية.

وإذا نحّينا الأمر جانبًا ولو للحظة، لقلنا إن أهل الغرب لديهم من المشكلات، فيما يتعلق بإعادة صياغة الحكمة المستقرة في أذهانهم، لدرجة أن يبرروا انبعاث الدولة القومية الكلاسيكية على نهج معاهدة وستفاليا، داخل الغرب نفسه. إن مؤسسي ما أصبح يُعرَف الآن بأنه الاتحاد الأوروبي توافر لديهم من الإرادة والسلطة، المنبثقتين من الحرب العالمية الأخيرة، بما دفعهم إلى تغيير نماذجهم السياسية، فانطلقوا يفعلون هذا بقدر كبير من النجاح. ولكنْ، ثمة تناقض كامن في هذا الصدد: فأوروبا

كان لديها باستمرار حدود داخلية عديدة، وما أن تجتاز واحدًا منها، حتى تتغير التجربة التاريخية، وتتبدل التوقُّعات والتوترات.

وفي 2 نوفمبر/ تشرين الثاني عام 1959، كان الجنرال شارل ديجول قد انتُخِب لتوّه رئيسًا لفرنسا، وذهب يومها إلى ستراسبورج، وهي مدينة تمتد على خط الحدود، الذي استطاعت أوروبا الجديدة أن تعبره بنجاح. وهناك ألقى خطابًا رساليًّا عن موضوع كان يفهمه جيدًا، وقال فيه: «أجل: هذه هي أوروبا التي تمتد من الأطلسي حتى الأورال، نعم إنها أوروبا، هي أوروبا بأسرها التي سوف تقرِّر مصير العالم»[1]. إذن فهي أوروبا من الأطلسي إلى الأورال - كان هذا هو المستقبل. ولقد كان ديجول، يُحدِّق من خلال منظور تاريخ مضى إلى مستقبل، يتصوّر فيه ما عساه يحدث، عندما ينجاب الستار الحديدي، فيتاح لأوروبا أن تتطلع إلى حدودها الطبيعية. كان ديجول يتصوّر أن الحدود الطبيعية إلى الشرق هي جبال الأورال، وعلى الجانب الغربي لتلك الجبال كانت تقع روسيا الأوروبية، أما عند الجانب الشرقي الذي يواجه الطريق المقابل، فتقع روسيا الآسيوية. وبين عامي 1959 و 1989 عبرت أوروبا عدة حدود صعبة، ولكن الرأي السائد ظل قاريًّا بحيث يتجاوز الدولة القومية؛ لأنه ما من أحد حتى تلك اللحظة كان عليه أن يواجه الحقيقة، التي طرحها ديجول، فالحلم الأصلي لقارة متكاملة ظل مستمرًّا.

وربما كان الأكثر أهمية ما تم خلال أربعة وأربعين عامًا من الحوار الداخلي، فمنذ عام 1954 م إلى عام 1989 م.. ظلت ألمانيا الغربية تعزِّز تكاملها القاري وتكاملها الديمقراطي في إطار هذا المشروع. وكان المؤرّخ الألماني هنريك فنكلر يقول، مفسرًا الموقف، بأن الألمان تحرروا أيضًا في عام 1945 من خرافة، ظلت تبعدهم على مدار قرون عن تطوّر الغرب[2]، وفي عام 1986 وصف الفيلسوف يورجن هابرماس «قبول

الجمهورية الاتحادية بلا تحفُّظ لثقافة الغرب السياسية، بأنه أكبر إنجاز ثقافي لفترة ما بعد الحرب في ألمانيا الغربية»[3]. بعد ذلك شهد عام 1989 انهيار الكتلة السوفييتية وفتح نوعية مختلفة تمامًا من الحدود؛ فهل كان هذا خيالًا؟ وفي 10 نوفمبر/ تشرين الثاني، اليوم الذي تلا سقوط سور برلين، خرج فيلي براندت العظيم من عزلته وتقاعده الطويل، وهو واحد من مهندسي ذلك التغيير الثوري، فقال : «إن ما يخصنا معًا هو أن ننمو معًا».

لكن الذي كان يحدث لم يكن من السهل استيعابه؛ ففي غضون بضعة أشهر، خرجت إلى الوجود خمس وعشرون دولة قومية جديدة، وبعضها لم يكن يتوقّع له أن يظهر على الإطلاق، لأن بعضها كان يناضل من أجل الاستقلال على مدار قرون، وكذلك منذ وعود ودرو ولسن، رئيس الولايات المتحدة، التي شهدتها الفترة 1918-1919 ، حيث ظلت هذه الدول تتحيّن أن توافيها لحظتها القومية المشروعة. ولقد كانت صياغات ولسن من الارتباك، لدرجة أنها تساوت في الارتباك ، مع ما حفلت به من التفاؤل: «إن تقرير المصير ليس مجرّد عبارة في اللغة: إنه مبدأ حتمي من مبادئ العمل».. لكن ماذا كان جوهر المبدأ؟ «هل هو عِرْق من الأعراق، أم هو منطقة إقليمية أو جماعة بشرية؟ إن وزير خارجيته كان يتصوّر أن هذا الوعد «من شأنه أن يثير آمالًا لا سبيل إلى تحقيقها قَط بل إنه، كما أخشى، سوف يكلِّف آلافًا من أرواح من البشر»[4].

وبين عامي 1919 و 1989 قامت تجارب قصيرة العمر، ولم يذهب ضحيتها آلاف بل ملايين من البشر. وبصفة عامة، فإن هذه الأماكن كانت في حالٍ من الانتظار ما بين بولندا إلى أوكرانيا، وما بين لاتڤيا إلى سلوڤينيا وما بين تشيكوسلوڤاكيا إلى بلغاريا.. صحيح أنها أصيبت

بالإحباط وقدّمت شهداء وتعرَّضت للعزلة، ودفعوها ذات اليمين وذات الشمال.. ولكن فجأة حدث الأمر المنتظر بين عشية وضحاها. وعلى صعيد عالم كان مكرَّسًا للدولة القومية بصورة غالبة، فإن عشرات الملايين من البشر بدوا على المسرح الدولي، وهم يحتفلون بالفرصة الأولى، أو فلنقل بالفرصة الثانية، التي أتيحت لهم كي يبنوا دولتهم القومية. وبعد أربع وأربعين سنة من الشيوعية، تجلّى اهتمامهم بوجود السوق وإن كان كثير منهم، بفعل الافتقار إلى التجربة وغياب التنظيمات، ما لبثوا أن غرقوا بسرعة في أسوأ أنماط فساد السوق.

أما الظاهرة التي كانوا يشيحون النظر عنها، فهي أن تؤدي هذه الموجة من الفساد إلى انصهار دولهم القومية إلى حيث النُّظُم القارية ونُظُم العولمة، وهو ما كان من شأنه أن يضعِف، بدلًا من أن يُقوّي، قدراتهم القومية، وما زاد عن ذلك أنهم لم يروا أنفسهم، وقد تحرروا من ربقة التهميش. كما كان ديجول يتصوّر، فقد كانوا يشكلون محور أوروبا، أو كما يقول المفكِّر أوريل كولتاي «كانوا هم أوروبا الحقيقية، بل هم جوهرها»[5]، وعليه.. كان لديهم أفكارهم، التي طال تدبرها بشأن الأسلوب، الذي ينبغي أن تنظَّم القارة على أساسه.

كان بالوسع رؤية هذا الوضع بعد سنوات قليلة من تلك التواريخ، عندما جاء عام 2004 ، فإذا بالكثير منهم، وهم حريصون على أن يبعثوا بقواتهم إلى العراق: كانت تلك أول فرصة تلوح لهم؛ لكي يقوموا بدور العناصر المستقلة على الساحة الدولية. ومن الناحية التاريخية، فإن لفظ «مستقلة» كان يعني الانفصال عن روسيا وألمانيا والنمسا وحتى عن فرنسا. ولهذا جاء إرسال القوات إلى العراق بمثابة إعلان ذائع الصيت، بشكل عام، عن الاستقلال. كانوا يعرفون اليوم أن عليهم العمل مع روسيا وألمانيا ، ولكنهم سارعوا- على نحو ما اتسم به موقف

(التشيكي) ڤاكلاف هاڤل في عام 2004 - لكي يحذّروا من علامات مقلقة تشير إلى «النزعة السلطوية» في روسيا[6]. ما أسرع ما حذّرت بولندا ألمانيا من الإقدام على أي عمليات يراها البولنديون نوعًا من الضغط، وفي عام 2004 عمدت المنظمة، التي تمثِّل الألمان المطرودين من بولندا في عام 1945 إلى استخدام انضمام ذلك البلد إلى الاتحاد الأوروبي، كفرصة للمطالبة بتعويضات عن الممتلكات التي ضاعت، وما أسرع أن عارض البرلمان البولندي هذا الأمر، عندما أقر اقتراحًا يطالب بتعويضات أكبر من ألمانيا. ثم وقعت بالفعل عدة أحداث ناجمة عن أن القادمين الجُدُد إلى الساحة كانوا يحاولون استعراض عضلاتهم، بينما اتبعت القوى التاريخية سلوكًا، يقوم على أساس من الرزانة الأبوية.

إن ما يجعل هذه العودة للدولة القومية إلى قلب أوربا أمرًا بالغ التعقيد، هو أنك لا تستطيع أن تتجاوز حالة الدكتاتورية وفي غيبة أي تجربة لإدارة حديثة، مع ما يعقب ذلك تلقائيًّا من فساد، إلى حالة تسودها ديمقراطية معتدلة رغم شوائبها، ثم تحقق ذلك كله بين عشية وضحاها. العملية كانت طويلة الأجل بالنسبة لغرب أوروبا، وسوف تكون طويلة أيضًا بالنسبة لوسط أوروبا. وهكذا فهم محصورون في مواقف درامية، سبق لكثير من بلدان الطبقة الوسطى أن تجاوزتها، منذ نصف قرن مضى.

وعلى ذلك، فما بتنا نشهده الآن ليس مجرد طائف محدود من نزعة قومية أو انبعاث لها من على فراش الاحتضار: إن أمامنا خمسًا وعشرين محاولة قائمة بذاتها وتريد أن تحقق ذاتها كاملًا، وبعضها مثل رومانيا وبلغاريا كانت تندفع؛ لكي تجسد ما يكفيها من الخصائص، التي تتسم بها ديمقراطية فاعلة، بحيث تتم معاملتها بوصفها دولًا قومية أوروبية بمعنى الكلمة. وبعضها الآخر مثل بيلاروس أو طاچيكستان كان

أمامها شوط طويل تقطعه، فيما كانت القلة منها مثل تركمانستان تمضي إلى الاتجاه المعاكس.

والذين لا يشكّلون منّا جزءًا من وسط أوروبا، كان من الصعب عليهم أن يشعروا بعمق العواطف، التي جاشت في نفوس أهل تلك التجارب الخمس والعشرين، بل على مستوى كل بلد منها. وعشية الاحتفال بإحياء الذكرى السنوية الستين لتحرير معسكرات أوشفيتز وبركناو، أقيم حفل عشاء في كراكو لرؤساء الدول أو الحكومات الزائرين، وبحضور جمع غفير، من الذين ينتمون إلى تلك البلدان الخمسة والعشرين المحرَّرة مؤخرًا. يومها هبّت عاصفة ثلجية واسعة النطاق، أدّت إلى تعقيد مواعيد وصول القادة من كل أنحاء القارة، ومن ثم فقد تقاطروا الواحد بعد الآخر مع ساعات المساء الصعبة. وفي ساعة متأخرة، ظهر ڤيكتور أوشينكو، الذي كان لتوّه قد أُعلِن رئيسًا لأوكرانيا، وكان وجهه مسودًا من جرَّاء محاولة تسميمه، وقد وقفت القاعة كلها على أقدامها في نوع من الاحتفال، الذي يسوده الدفء والتعاطف، ولم يكن ذلك أمرًا معتادًا في الدوائر السياسية، بل كان أشبه بعائلة فرَّقتها كارثة، ولكن أفرادها ما لبث أن التأم شملهم ببطء، وكانت هذه هي اللحظة التي عاد فيها الأبناء بعد طول غياب. كانوا جميعًا يعرفون أن أوشينكو أمامه طريق صعب في المستقبل، وكان بوسعك أن تستشعر حالة من فوز ثوري، تغلبت فيه الثورة في أوكرانيا التي انطلق مواطنوها إلى الشوارع، ولم يغادروها إلا بعد أن انتصرت الديمقراطية، وكانت هذه الثورة متواصلة مع قوة واستقلال الدولة القومية، يحدوها الأمل في نمو الديمقراطية ونجاحها.

وأيًا كانت الترتيبات التي اتخذتها تلك البلدان على مستوى القارة أو العالم.. فإنها تتركز حاليًا- ولسوف يستمر تركيزها- على مزيد من

تعزيز الاستقلال. وقبل هذا الموعد بأيام قلائل، كان أوشينكو قد خاطب شعبه في أوكرانيا من ميدان الاستقلال في كييف قائلًا: «إن ثقافتنا سوف تُجبِر العالم على أن يشهد تفردنا. ومع ذلك، فإن مستقبلنا هو مستقبل أوروبا الموحَّدة، ومكاننا هو في أوروبا الموحّدة، ولن نكون على هامش أوروبا بعد ذلك أبدًا، بل نحن في مركز أوروبا وفي قلبها».

بعدها كانت روسيا نفسها قد أضحت بقايا إمبراطورية، بل بقايا حدود، تنتمي إلى القرن الثامن عشر في أعقاب الاستقلال الحقيقي لأوكرانيا. ومن ثم أصبح يتعيّن على روسيا، أن تنظر إلى نفسها لترى الصورة الكامنة للأمة، التي تُعرَف باسم روسيا، بما يترتب على هذا من آثار ميثولوجية بعيدة المدى. ولا بد لروسيا أن تفعل ذلك، وهي تضمِّد جراحاتها إزاء ما فقدته من رقعة الأرض، وتستوعب دروس النُّظُم الجديدة، التي لم يسبق لأحد أن عرفها. كل هذا كان يتم بقدر قليل من التعاطف من الخارج، فقلما تطرح أسباب لتبرير حالة إمبراطورية سابقة، وكل التبريرات لن تسفر سوى عن تعزيز الدفع، بين صفوف المواطنين، إلى تأسيس دولة قومية.

وعندما جاء ڤلاديمير پوتين في سبتمبر/ أيلول 2004؛ ليضع نهاية لعملية انتخاب حكّام أقاليم روسيا التسعة والثمانين، ثم يتسلم في يديه السلطة المباشرة لتسمية مرشحين إلى البرلمانات الإقليمية، سادت روح من الانتقاد والقلق في الغرب. ومع ذلك فإن الجو العام داخل روسيا، بما في ذلك بين صفوف حكام الأقاليم بدا وكأنه جو من الارتياح، فقد وجدوا في ذلك خطوة إلى تعزيز شرعية الدولة القومية وسيادة القانون.

أوروبا تغيّر الاتجاه

في عام 2004 منح الاتحاد الأوروبي عضويته لعشرة بلدان، بما في ذلك مجموعة أولى من دول وسط أوروبا الثمان، التي كانت تنتمي في

السابق إلى الكتلة السوڤيياتية. وسرعان ما اكتشف الأعضاء القدامى أنهم عبروا الحدود ليسقطوا في هاوية عميقة، فقد أصبح الاتحاد مكانًا مختلفًا، فيما تحوّل حلم أوروبا بوصفها مشروعًا فدراليًّا؛ ليبدو وكأنه تبدّد بين عشية وضحاها. وبدا أن مؤسسي فكرة التكامل خسروا قضيتهم، فيما بدا ميزان القوة يميل لصالح دعاة الشراكة بين الحكومات، لدرجة أنه أعيد توجيه مسار المشروع.

كانت بلدان مثل بريطانيا تشعر أنها انتصرت في نضالها من أجل إبطاء خطى الأورَبة. وتحدّث وزير المالية البريطاني عن الأسلوب، الذي جرى به «تقويض المشروع التكاملي القديم إلى حد التدمير»[7] ، ولكن ما أن ينقَشِع هذا النمط من شعارات البريطانيين؛ حتى يمكنهم أن يكتشفوا أنهم كانوا تكامليين بأكثر مما كانوا يتصورون، وأن رغباتهم كانت تكمن في موقع وسط بين أوروبا الغربية وأوروبا الوسطى، وربما يندمون على انحرافهم بالمشروع الأوروبي الأوسع نطاقًا والأعمق مضمونًا، بما أدى إليه ذلك من إمكانية إضعاف الاتحاد على المسرح الدولي.

ورغم أن المشكلة بدت بسيطة، إلا أن ثمانية من بين الأعضاء العشرة الذين انضموا مؤخرًا، فعلوا ذلك لسبب مخالف تمامًا لما استهدفه المؤسسون: لقد انضم هؤلاء الأعضاء لحماية دولهم القومية، وبصورة أكثر تحديدًا.. كانوا يريدون حماية طويلة الأجل من كل من روسيا وألمانيا، أما السبب الثاني، فكان ببساطة هو الاقتصاد. ومن الناحية الأخرى، كان آخر ما يسمحون به هو قاطرة أوروبا، ذات السرعتين في الحركة؛ حيث يتسم محورها بالتكامل، فيما تتسم أطرافها بمجرد المشاركة بين الحكومات. وفي هذه الحالة كما يقولون، فإن أهل وسط أوروبا لن يسمحوا لأي نظام يعيدهم، مرة أخرى إلى هوامش الأطراف[8].

وعلى ذلك فربما بالغ روبرت كوبر في تفاؤله، عندما قال: «إن أوروبا، ربما للمرة الأولى في 300 سنة، لم تعد منطقة الحقائق المتنافسة» في حين أن رئيس الوزراء الهولندي ربما يكون قد قارب الصواب، حين قال: «من الواضح باطراد إن مثل هذا التعاون، ومثل هذا الشعور بالتضامن لم يعد بالأمر الجليّ في نظر الكثيرين، فنحن نبدو وكأننا نجد من الصعوبة باستمرار تعريف الأرضية المشتركة التي تجمع بيننا، كما لو كنا قد فقدنا رؤية ما يربطنا عند أعمق المستويات».

وسوف يظل الأعضاء الجُدُد مختلفين ومتباعدين عن الأعضاء القدامي لوقت طويل[9]، وربما يكون أكثر الآراء تشاؤمًا هو ذلك الذي سمعته، ومفاده أنه طيلة السنوات التي ظلت فيها أوروبا الوسطى تؤكد إنها تنتمي إلى أوروبا، وليس إلى الكتلة السوفييتية، كان أهلها يحلمون بالفعل، لا بأوروبا، ولكن بالولايات المتحدة.[10] بيد أن الحقيقة تتجلى بالتدريج بمعنى أنك يمكن أن تحلم بما تشاء، ولكن الجغرافيا لها بدورها حقائقها. أما الآن فهم في أوروبا، وعليهم أن يعملوا لكي يتخلوا عن هذه الأوهام المتناقضة.

ولقد جاء انضمام البلدان العشرة شاهدًا على العودة، ليس فقط للدولة القومية ولكن للنزعة القومية الأساسية، أو على الأقل في شكلها المثير للاهتمام. وعلى سبيل المثال، فكيف يمكن لكيان قوي مثل الاتحاد الأوروبي أن يسمح لقبرص بالانضمام، دون أن يحلّ أولًا الانقسام العرقي الذي يسود تلك الجزيرة الصغيرة؟ وكيف يمكن السماح ببساطة بنقل هذا النوع من الاقتتال لينخر في بنية الاتحاد؟

الإجابة هي أن قبرص ما هي إلا أول حلقة في سلسلة نضالات من هذا النوع. وثمة رأي أكثر عمقًا بدأ يُطرَح بشأن إمكانية انضمام تركيا، فمن ناحية تجد نفسك أمام قارة مرتبكة، بشأن أسلوب التعامل مع مجرّد

التعوّد البسيط على وجود 17 مليون مسلم فقط بين ظهرانيها، بعد أن استقر بهم المقام حاليًا بين صفوف 450 مليون أوروبي غير مسلم. ومن ناحية أخرى، فهذه القارة نفسها بسبيل السماح بانضمام بلد، يضم نحو 70 مليون نسمة. وما يهمنا هنا هو مجرد تسليط الضوء على مدى الارتباك السائد داخل أوروبا، الذي نجم إلى حدٍّ كبير عن غياب حوار ثقافي، جاد على مستوى القارة.

ويبدو أن عملية إعادة التوجيه الواعية لأوروبا بعيدًا عن مشروعها التكاملي قد حدثت في حفل عشاء، أقيم يوم 17 حزيران/ يونيه 2004، عندما كان القادة، وقد التأم شملهم في مؤتمر للقمة، يتصارعون في جدالهم بشأن من يكون الرئيس الأوروبي الجديد. وكانت المحصّلة هي اختيار خوسيه مانيويل باروسو، وهو رئيس وزراء برتغالي سابق، سرعان ما أوضح أنه يؤمن بالعلاقات المشتركة بين الحكومات، ومضى لكي يعلن على رؤوس الأشهاد أنه ليس واحدًا من «الاتحاديين السُّذَج».

والحق أن لا سبيل لمعرفة ماذا يعنيه هذا في مدى خمس أو عشر سنوات، ومن ثم فالأمور تؤول إلى فراغ. وربما تعمل الهياكل القوية لأوروبا على تكامل القارة، أو ربما تكون الاتجاهات القومية، قد تعزّزت، أو تتجه القارة إلى تبنّي صورة جديدة لنفسها تماثل الصورة القديمة، التي شهدتها العصور الوسطى؛ بمعنى صورة الحدود المتداخلة، التي تضمها قارة واحدة، مؤلّفة من مستويات شتى وتقوم على أساس من التنوّع.

إمبراطورية مضطربة

هذا الارتباك في أوروبا يضاهية ارتباك مماثِل في الولايات المتحدة. وقد أصبح من الأمور المقبولة في الدوائر الحكومية في واشنطن الحديث عن إمبراطورية، ولكن أهداف إمبراطوريتهم ما زالت غير واضحة إلى حدٍّ

كبير، أو أن التكتيكات التي تتبعها واضحة فيما تفتقر استراتيجيتهم إلى الوضوح.

وعلى سبيل المثال، فمع بداية القرن الجديد كان هناك نحو 725 من المنشآت العسكرية التابعة للولايات المتحدة، قائمة خارج الحدود[11]، والسؤال هو: لماذا؟ إن وجودك المتوسع على هذا النحو خارج الحدود، في حين تمثّل قواتك المسلحة نصف جيوش العالم، يبدو للوهلة الأولى إقرارًا برسالة بالغة الوضوح. ولكن الانتشار في كل مكان حول الكرة الأرضية، وبطريقة تشكل صيغة بريّة من الوجود البحري القديم للإمبراطورية البريطانية القديمة، يضعك في موقف ستاتيكي؛ بمعنى موقف دفاعي جامد، يجعل منك هدفًا بالغ الوضوح، ولكن ملتبس الأغراض. ولقد كانت التكتيكات العسكرية البريطانية القديمة مرتبطة بالمستعمرات؛ بمعنى أنها كانت قوة ضرب مرنة وخفيفة، وتسمى غالبًا باسم «دبلوماسية البوارج»، كما كانت تتوخى هدفًا واضحًا في مجالات الصناعة والسياسة التجارية الدولية، فيما كانت المستعمرات تتيح المواد الأوَّلية اللازمة للصناعات البريطانية. لكن الأمر لا يصدق بالوضوح نفسه بالنسبة للولايات المتحدة؛ لأن ثمة خلطًا نظريًّا عميقًا بين تحالف البلد المذكور مع الشركات عبر الوطنية مما قد يخدم، أو قد لا يخدم، المصالح الأمريكية، فضلًا عن الحاجة لإتاحة الفرصة؛ لكي يؤدّي الاقتصاد الأمريكي الداخلي وظائفه.

وثمة تصور موهوم يسود حاليًا بأن وجود واشنطن العسكري حول العالم، يرتبط - بصورة أو بأخرى - بما حدث في الحادي عشر من سبتمبر/ أيلول، ولكن الحقيقة أنه كان موجودًا قبل هذا العدوان. كما أن السنوات الاثنتي عشرة الفاصلة بين سقوط الستار الحديدي، ووقوع الحادي عشر من سبتمبر/ أيلول، شهدت من العنف ما يكفي

على الساحة الدولية. وعلى ذلك، فالتكتيكات المذكورة تمت تجربتها واتضحت أوجه قصورها، ومع ذلك فمازالت قائمة بالفعل.

يتوازى مع هذا قرار الولايات المتحدة الغريب، بأن عمدت إلى خفض قيمة دولارها في عام 2004. إن تكنوقراط السياسة النقدية لا يمكن أن يطرحوا الأمر - بشكل صريح - على نحو ما تستطيع الأطراف الأخرى طرحه. وها هي *الإيكونومست* تقول إنه إذا ما استمر هذا الانخفاض، فمن شأنه أن «يؤدّي إلى أكبر امتناع عن السداد في التاريخ»[12]، وليس هناك ما يماثل هذا الوضع منذ عام 1971، عندما عمد نيكسون إلى خفض الدولار لأسباب مماثلة، وهي: إنهاء قيمة الديون الأجنبية، وجعل الصادرات أرخص والواردات أغلى. وقد بدأ الأوروبيون وغيرهم على الفور في الشكوى بأن ليس عليهم أن يتحملوا عبء العجز في الولايات المتحدة، من خلال سوق العملات الأجنبية[13].

إن حالة التواجد العسكري وقرار تخفيض قيمة العملة يتسمان بصفة دفاعية؛ فالتدخلات العسكرية، التي يقال عنها الكثير اتسمت بعيوب تتمثل في أنها كانت تدابير خاصة وموجَّهة، تقصد إلى أن تسود حالات عامة. وفي الوقت نفسه يبدو العالم، وكأنه يتحول إلى حيث يشهد جماعات وطنية وإقليمية، في حين أن الكيانات الإمبراطورية ليست مؤهَّلة؛ لكي تتعامل مع أيٍ من الفريقين. وفي رأي الكاتب الأمريكي مايكل لند، فإن: «ثمة نظامًا عالميًّا جديدًا في حالٍ من النشوء، ولكن هيكله يتم تصميمه في آسيا وأوروبا في اجتماعات، لا يُدعى إلى حضورها الأمريكيون» وبعبارة أخرى، فأي إمبراطورية ليست كيانًا له الصفة الدولية، بل هي باستمرار امتداد للنزعة القومية في جوهرها. كما أن نظام واشنطن -بكل تماديه- يناسبه كثيرًا أن يكون له نفوذ في كل

مكان، ولكنه يكاد يكون عاجزًا عن إدارة المواقف والحالات الإقليمية، في الأجل الأطول وعلى الأساس المؤسسي.

متاهة من العوامل

هذه الأوضاع الغربية المحددة ابتعدت بنا عن متابعة عددٍ كبير من حالات الاضطراب الاجتماعية والتكنولوجية، التي اتخذت أبعادًا كبرى عبر الفترة نفسها ، دون أن يكون لها شكل محدّد، ودون أن نستطيع إدراك الأثر الناجم عنها.. بعضها كان يمكن أن يحدث في ظل العولمة أو بغيرها، وبعضها ناتج عن العولمة تحديدًا، وكلها تشكِّل أثرًا على العولمة ذاتها بمجرد وجودها.

على سبيل المثال، فإن الحدود الأفريقية التي رسموها لكي تناسب الإمبراطوريات الأوروبية منذ قرن إلى قرن ونصف قرن، تبدو وكأنها أصبحت عقبة تتزايد وطأتها حاليًا، فمثلًا كينيا وتنزانيا وأوغندا ورواندا وبوروندي منغمسة حاليًا في محادثات جادة، بشأن ضم أقطارها مع بعضها البعض. ومن ثم سيكون أمامك ثلاثة أطراف من الإمبراطورية البريطانية، واثنان من الإمبراطورية الفرنسية، وهم يحاولون التملُّص من المنظور، أو فلنَقُل من السجن السياسي والثقافي المفروض عليهم. لقد سئموا هذه الانقسامات المصطنعة، التي تسهم في استمرار ذلك الوضع السلبي الذي يعيشونه، وهذا هو نمط إعادة التشكيل، التي يمكن أن تغيِّر الموقف جذريًّا في أفريقيا.

والسؤال المطروح بعيدًا عن هذه الأزمة، هو: ما الذي يدفعهم إلى الحركة؟ ربما يكون هذا الفراغ الدولي، هو الذي أمدّهم بتلك الحالة من الارتباك والغموض؛ بحيث يعملون على أن يتجاوزوا الإسقاطات الغربية، التي تشوب باستمرار التماس الحلول الناجعة. وما أن ينقضي أجلها حتى يعيدوا اكتشاف العادات التاريخية، التي سبق لها في الماضي

أن كانت مفيدة لبلادهم. وربما يستجيبون جزئيًّا للآراء، التي تأتي من جانب كل من الصين والهند والبرازيل، وهي تعرض عليهم نهجًا أجدى نفعًا لإفادة الاقتصادات النامية، عندما تطرح فكرة التعاون على أساس إنساني؛ بحيث تجسِّده مقولة نوعية الحياة مقابل ذلك النَّهج التجريدي، الذي يقول بمعايير الناتج المحلي الإجمالي.

بيد أن هناك عوامل أخرى أوسع نطاقًا .

انظر إلى التغيُّرات الدينية التي تحدث على صعيد القارة الأفريقية؛ ففي مدى مائة عام، أمكن للحركات الإحيائية الأسقفية والكاريزمية والإنجيلية وغيرها، أن تتحرك من نقطة الصفر في عدد أعضائها ليصبح الأعضاء المؤمنون بها نحو نصف بليون إنسان، وما برحت هذه الحركات في ازدياد ربما بفعل المشكلات المتراكمة التي تواجهها القارة. ومن هنا وبغير سابق إنذار، يصادف ديانةَ العولمة نظام للاعتقاد، عاود الانتعاش من جديد؛ ليشمل أربابًا أقدم عهدًا وأشد مراسًا، فمن عساه يتغلب في المستقبل؟

انظر أيضًا إلى اتجاه التحوُّل الحضري المتواصل حول العالم، ففي مدى 50 سنة زاد سكان أكبر 20 مدينة في العالم من 50 مليون نسمة إلى 200 مليون نسمة. وفي بعض الحالات أصبح التغيُّر أكثر إثارة: إسطنبول من مليون إلى 12 مليون، بومباي من 1.5 مليون إلى 12.5 مليون، ساوپاولو من 1.3 مليون إلى 10 ملايين. وفي القريب العاجل سيكون، هناك ستون في المائة من سكان العالم مقيمين في الحضر.

أما الآثار المترتبة فستكون من الوضوح بمكان، وهي الآن مؤثّرة في كل جانب من جوانب حياتنا ما بين الإنتاج الجماعي الكثيف إلى النمو المتواصل للعشوائيات في العالم النامي. وثمة عوامل شتى ما بين

ضوابط الأمن، وما يمكن أن يتم من تدعيم اندلاع نزعات شعبوية زائفة، إلى زيادة نمو الزراعة المصنّعة، بكل ما ينجم عن ذلك من آثار خطيرة على البيئة، ومن شأن أيًّا من تلك العوامل أن يشكِّل حضاراتنا، بما يوازي قوة أي نظرية من نظريات الاقتصاد.

لقد عشنا ثلاثين عامًا وسط أيديولوجية التحرّر من النُّظُم، وجاءت الخطوة المتخذة، نحو إعادة التنظيم لتزداد قوة كل يوم. وفي وصف ذلك الصعود الحاد والخطير للتنظيم، يقول الاقتصادي المحافظ الكبير، صمويل بريتان: «إن المشورة المهنية بشأن كيفية التكيُّف مع جهود المنظِّمين يمكن أن تكون أسرع الحرف نموًّا»[14].

وفي تطوُّر التكنولوجيا.. ثمّة تساؤلات وأسرار غامضة، بأكثر مما توجد ردود وإجابات: إن صانعي نُظُم الحاسوب من مصادر منفتحة ما زالوا في المراحل الأولى من معركتهم، ضد احتكار ميكروسوفت. وسوف تسفر النتيجة عن آثار حقيقية بالنسبة لسلطة الحكومات وللحريات الشخصية؛ فالحكومات هنا وهناك تبدأ في الوقوف على خيارات لمعارضة النظام المغلَق، فهل تستطيع أن تصمد، أم أنها ستفتقر إلى الشجاعة في هذا المضمار؟

وثمة إشارات مبكرة على أن نوعًا من ضريبة المبيعات التكنولوجية – وهي ضريبة تلقائية على كل *جزء رقمي متحرك* من المعلومات، يمكن أن يغيِّر بصورة جذرية قدرة الحكومات على جمع الأموال. ولكنه يشير كذلك إلى الاتساع في بسط سلطات الدولة القومية على إدارة التكنولوجيا، والتعامل مع مالكيها. ورغم كل شيء، فإن هؤلاء المالكين يستخدمون اليوم الحرية الدولية، سواء لكي يتحرروا من الالتزامات، أو لكي يخلقوا احتكارات بمعنى ديكتاتوريات ذات آثار سياسية، رغم أنها مدفوعة بالعوامل التجارية.

إن مدى الخلط المجتمعي، الذي يحيطنا يمكن رؤيته من واقع الحركات السياسية، التي وصلت حديثًا إلى السلطة، معلنة غرضها في أن تحدّ من هيمنة الحكومات على حياة الناس، وكثير منها يقود المسيرة ضد التوسع في مراقبة سلوك المواطنين، بأكثر من أي وقت مضى ما بين أخذ بصمات كل فرد، يعبر الحدود إلى الافتئات على الحقوق القانونية للأفراد.

ولأن الحكومات ترتعد فرائصها رعبًا، كما هو واضح إزاء آفة الإرهاب، وهي تتوسل بأساليب التكنولوجيا الرفيعة من أجل التمسُّك بسلطاتها الجديدة والمستشرية في رصد ما يجري، حيث نجد كاميرات الأمن الكئيبة، التي تبدو منبثة في كل موقع بالمدن، وهي تتطور تدريجيًّا لتصبح كاميرات مزوّدة ببرامج حاسوبية، يمكنها نظريًّا أن تفسِّر حركة البشر، سواء كانت اعتيادية أو غير اعتيادية. بل إن هذا النظام من التعرُّف بكل أنماطه الغريبة مستخدَم حاليًا خارج بعض المصارف وبالذات في بريطانيا، التي تقود المسيرة في هذا الميدان. ومن الواضح أن لصوص البنوك لهم أنماط من السلوك، يتبعونها قبيل أن يضربوا ضربتهم. ويقول خبراء الأمن إن الإرهابيين يتبعون الأنماط نفسها، ومن ثم فإن ملايين الكاميرات في شوارع جميع الديمقراطيات الغربية يمكن أن تتكيف بسرعة مع هذه الفكرة من التعرُّف على النمط غير المعتاد وغير السوّي. ومن الناحية الأخرى، فالفكرة القائلة بأننا نسلك جميعًا سلوكًا اعتياديًّا - اللهم إلا إذا كنّا لصوصًا للبنوك أو إرهابيين - هي فكرة تؤدي بعمق إلى السيطرة على سلوكيات الفرد، بل والمجتمع بعامة، وهي تأتي تذكرةً بالطريقة، التي كانت تخضع فيها المجتمعات لسيطرة الأعراف الدينية المهيمنة. والسؤال هو: هل يكشف العشّاق عن سلوك غير نمطي عندما يلتقون، وماذا عن تلك التي تحاول أن تتجنّب لقاء شخص لا تحبه؟ أو عن موظف يلتمس لحظة

بعيدًا عن واجباته؟ أو عن استفزاز مستتر إزاء العمل؟ سيجارة تـدخَّن بعيدًا عن الأنظار؟ تعبير خصوصي عن الغضب أو السخط؟

إن هذا النموذج يبدو من الوهلة الأولى أمرًا هامـشيًّا، لـدى مقارنتـه بتوسيع كيان أوروبا أو تـضخيم دور الـشركات عـبر الوطنيـة. ولكـن المجتمعات لا تتطوّر بأسلوب خطّي، والحضارات التي تتعثَّر في فـراغ، يعاد تشكيلها غالبًا بفعل عوامل غير متوقَّعة إلى حـدٍ كبـير، ومـن ثـمّ.. فاختفاء الخصوصية في المجتمع هو تغيير عميق بالنسبة لمجتمع الغرب.

وبين هدير التغيُّر الصناعي والسياسي، الذي شهده في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، من كان يمكنه أن يتعرف عـلى فكـرة الـشعبوية الزائفة أو الدكتاتورية، بوصفها قـوى سـاعدت عـلى الـدفع بالحـضارة الغربية إلى حمَّام الدم الانتحاري، المسفوك عـلى خنـادق أوروبـا؟ انظـر اليوم إلى ظاهرة تبدو ثانوية وتتمثل في تطوّر ألعـاب الفيديـو، وسـوف ترى كيف أن المـسألة تتجـاوز مجـرد الترفيـه بعـد أن أصـبحت فجـأة- بحسن النية أو سوئها- آلية للتدريب على أمور شتى مـا بـين الطـبخ إلى الاغتيال، وفيها تجد أداةً مدهشة لإحيـاء لغـات الأقليـة، ولكنهـا جـدّ فعَّالة أيـضًا كـأداة يـصعب الـسيطرة عليهـا؛ مـن أجـل إحيـاء النزعـة القومية، بل والتعصُّب القومي في أسوأ أشكاله. وبغير تكـاليف تُـذكَر، فإن هذه الألعاب يمكن أن تـصل إلى مئـات الآلاف مـن الأشـخاص، ولاسيما الشباب، حاملة رسائل يمكن أن تخلط بغير جهـد بـين فانتازيـا الخيال وأدنى أنواع الاستفزاز القومي. والفكرة هنا هي أن الأداة نفسها الميسورة التي تؤدي دورًا بسيطًا ونافعًا، يمكن أن تـصبح عونًـا عجيبًـا للثقافات الأضعف، التي تلتمس قدرًا من التعبير الوطني، فـيما يمكـن أن تصبح أيضًا أنجع الأدوات، التـي لم نـشهدها مـن قبـل؛ مـن أجـل الاستغلال الشعبوي لأغراض الدعاية الرخيصة.

القومية

مع نهاية القرن العشرين، أصبحت القومية والدول القومية أقوى مما كانت عليه عندما بدأ عصر العولمة، وما زال هذا عنصرًا غلّابًا، بينما نتعثر نحن داخل الفراغ الذي نعيش فيه؛ فالإيمان بحقائق الاقتصاد العولمي ما لبث أن تقلّص إلى حيث يتبدّد، وثمة علامات متزايدة تنبئ باضطراب اقتصادي دولي، كما انقشع الإعجاب الذي كان موجهًا إلى قادة العولمة، وإن ما زالت المنظمات غير الحكومية وقادتها في حالة من الدفاع؛ لأنهم يجنحون إلى تصوّر أنفسهم اختصاصيين، ثم خصومًا لمن بيدهم مقاليد الأمور.

وكما لو كان الأمر هو ملء الفراغ الذي نجم عن ضروب فشلهم، فإن النزعة القومية عادت إلى الظهور من جديد. وهكذا تتحرّك مسيرة التاريخ، فالتاريخ ليس رحيمًا، ولكنه ليس قاسيًا في الوقت نفسه، بل هو حاضر باستمرار. وقد شهدت الأمور قدرًا كبيرًا من فراغ طال أمده، وجميع هذه الفراغات لا تلبث في نهاية المطاف أن تجد من يملؤها. وفي هذه الحالة، فإن القومية- في أسوأ أنواعها أو في أفضلها- هي التي عاشت حالة من الانتعاش المرموق.

وقليلون هم الذين رأوا أن القومية في طريقها إلينا؛ لأن الخطأ القاتل كان يتمثّل في أننا طوحنا بالنزعة القومية، وألقينا بها بعيدًا من خلفنا أو افترضنا أننا فعلنا ذلك. ولقد كانت ألمانيا الغربية لأسباب واضحة في طليعة الذين أعلنوا أن الدولة - دولتهم تسمى دولة ما بعد قومية. وألمانيا رغم كل شيء كانت هي محور مشروع التكامل الأوروبي[15]. وفي عام 1988 كتب أوسكار لافونتين، وهو واحد من كبار ساستها عن «التحرك في ما يتجاوز الدولة القومية»، وجاء ذلك قبل ثلاث سنوات بالضبط من انفجار يوغوسلافيا إلى حالٍ من الصراع العرقي والقومي

فيما حاولت ألمانيا، ومعها عدد آخر من الديمقراطيات المفترض نظريًّا أنها دول بعد قومية، أن تتدخل من خلال مساندة مجموعة عرقية معيَّنة ضد الآخرين. **والسؤال هو**: كيف استجابت هذه من الدول ما بعد القومية المرموقة لأزمة أوروبية ثانوية في الأساس، من خلال التفتيش في مصرف ذاكرتها الذي يعود إلى عام 1914؟ ولكي نتوخى الدقة، فكل منهم عمد إلى مساندة الجماعات العرقية نفسها، التي كان يساندها خلال حروب القرن العشرين.

وبعد سنوات قلائل، وعقب تجربته بوصفه كبير الإداريين في كوسوڤو، التي كانت لا تزال منقسمة عرقيًّا، عمد برنارد كوشنير إلى تذكيرنا بأن القومية - حتى في أسوأ أنواعها - جاءت بوصفها استجابة لا تدعو للدهشة إزاء الظروف الكارثية، فقال «أول شيء لسكان فقراء يعانون من سنوات متوالية من الاضطهاد، هو أن يتلهفوا على أن يسود الأمن ربوعهم: الأمن أولًا والأمن أخيرًا. أما الشيء الثاني الذي يُعَد أهم من الأول، وإن كان يأتي بعده فهو الكرامة»[16]، فكيف يحصلون على الأمن والكرامة؟ من خلال انتمائهم إلى جماعة بمعنى جماعة قومية.

لقد كانت يوغوسلاڤيا حالة متطرفة من حالات القومية. ولكن توجد إشارات في كل مكان، تدل على عودة هذه النزعة. إن ربع الشباب الإنجليزي لدى سؤالهم يقولون إنهم يرون أنفسهم إنجليزًا وليسوا بريطانيين[17]، وهذا ضِعف النسبة المئوية بين صفوف مدرّسيهم. وفي ألمانيا، ينشغل الحوار العام بشأن مسألة المكان بفكرة الشعور التوجيهي، الذي نجده في الثقافة السائدة.. وبمعنى آخر، فهذا العامل الفعّال هو مجموعة القيم السائدة في مجال الثقافة. وفي الولايات المتحدة، كان الفيلسوف المرموق ريتشارد رورتي قد سبق في عام 1998 إلى انتقاد تفكير اليسار الأمريكي، قائلًا: «إن هذا اليسار يتصوّر الكرامة

القومية على أنها أمر، لا يناسب سوى الشوفينيين المتعصبين. لقد بدأوا في تصور أنفسهم، وكأنهم صفوة المنقذين أو خلاصة الفاهمين، بما يتيح لهم النفاذ إلى صميم الخطاب القومي؛ لإدراك الحقيقة المفزعة لأمريكا المعاصرة. ولكن هذه البصيرة لا تحرّكهم؛ لكي يصوغوا برنامجًا تشريعيًّا، أو يجمعوا صفوفهم في حركة سياسية، أو يشاركوا في أمل قومي»[18].

إن ما يرمي إليه رورتي كان قد طُرِح بدِقّة على يد المؤرِّخة ليا جرينفيلد، في دراسة معاصرة نادرة، فحصت القومية بأجلى صورها، وهي تذكّرنا بأن معناها يتغيَّر عبر الزمن، ولكنها ما زالت تعني أفضل شيء في مجتمعاتنا أو أسوأ هذه الأشياء: «القومية كانت الشكل الذي ظهرت به الديمقراطية في العالم ... والمبدأ القومي مبدأ تجميعي»[19]، ومع ذلك فالقومية في شكلها الإثنى تمثّل القوة الدافعة أيضًا؛ لإشعال الحرب والقتل العرقي.

بوسعك أن تقول إن جميع أشكال القومية تتعلق بشعور من الانتماء أو بمكان معيَّن أو بتخيُّل الآخر؛ بمعنى أنها يمكن أن تتخذ شكلًا إيجابيًّا ومدنيًّا؛ بحيث إن الانتماء يؤسس الالتزام بالتواصل، وإلى تخيُّل هذا الآخر في إطار من القبول والتعدُّدية، ولكنها يمكن أن تتخذ شكلًا سلبيًّا إلى حد الإغراق في النزعة العرقية، وجعل الانتماء تعبيرًا عن الاستعلاء والاستبعاد.

ويرتبط الشكل الإيجابي للقومية بالثقة في النفس والانفتاح وبفكرة الصالح العام. أما الشكل السلبي، فينطلق من مشاعر التوجس والغضب، ويتصل بقناعة يائسة بأن حقوق أمة لا تتجسد سوى بالمقارنة بحقوق أمة أخرى، كما لو كان الأمر احتدام منافسة، لا تنتج سوى رابحين وخاسرين.

ومنذ عام 1995 م وما بعده، ما زال من السهل متابعة صعود هذين النوعين من النزعات القومية؛ بوصفهما أوضح القوى الصاعدة ضمن الفراغ، الذي أسفر عنه انهيار العولمة، فهل هذا يعني أننا ندخل في حقبة قومية جديدة، تشهد خلالها هذين الشكلين: الإيجابي والسلبي، ويتعيَّن أن يحتدم القتال بينهما من جديد؟ الإجابة: هي أننا لا نعرف الإجابة بعد، وما نعرفه هو أن القوى، التي سوف تشكّل على الأرجح الحقبة الجديدة تبدو ظاهرة وقد لاحت للعيان، ولكنها ما زالت في حالة سيولة، ولم تدخل بعد مرحلة التشكيل.

25

القومية السلبية

نحن لا نريد الحرب

ولكن بحق الشيطان إذا ما كُتِب علينا القتال،

فلدينا السفن،

ولدينا الرجال،

ولدينا أيضا المال.

أغنية مكدرموت في الحرب، أنشدوها في معرض لندن عام 1878.

تجلى الوضوح الفكري للقومية السلبية في عام 1878، خلال إحدى الأزمات المتعددة، التي كانت تنشب بين روسيا وتركيا، لدرجة أن لندن حاولت التوسط توخيًا منها لمصالحها الخاصة. وهذه الأغنية الشعبية التي كانت تُنشَد في مرابع الموسيقى، كانت تثبِّت نزعة التعصب؛ بوصفها تعبيرًا عن تأكيد معين للذات القومية مع توخّي المصلحة الذاتية؛ فضلًا عن اتخاذ موقف اللامبالاة أو التجاهل لمصالح الآخرين. كما كانت عاملًا مساعدًا للممارسات السياسية في داخل البلاد، وكثيرًا ما كانت تعبيرًا بغير وعي عن الخوف. وفي بلدان كثيرة، كان القوم يرفعون شعارات أخرى؛ فالولايات المتحدة كان لديها شعار انتصار

النسور، وهو انتشار لهيمنة النسر الأمريكي، عبر منطقة قوامها 10.000 ميل من مانيلا إلى بورتوريكو.

ويشكل انعدام الأمن وأحوال الفقر ونزعة الطموح، الجذور الثلاثة لتلك النزعة القومية المدمِّرة، وغالبًا ما يتوقف التعبير عنها على الولاء العرقي، وهو نوع من استدعاء الرب المعبود لصالح أحد الأطراف، فضلًا عن كونه ضربًا من الاعتزاز بالجهل وقناعة، تؤكد أنك مستهدف دائمًا بالأذى، متوهمًا بأن جراحاتك من جرائه لا سبيل إلى تضميدها. وفيما يتعلق بالقضايا الرئيسية، فغالبًا ما يلقى الجهل تشجيعًا، وفي بعض الأحيان يتخذ هذا المنحى شكلًا سطحيًّا، بأكثر مما يستمد جذوره من الحقيقة الواقعة. ومثل هذا الجهل المتعَمّد يتيح للمجتمعات البالغة التعقيد أن تظل مركِّزة على أضرار محدَّدة لحقت بها. وفي أسوأ الحالات، فإن هذا النمط يمكن أن يتحول ليصبح نزعة سيكوباتية تشاؤمية، وهاهو الفيلسوف الإيطالي الكبير جيامباتستا ڤيكو يدين هذه النزعة، التي نشأت في القرن الثامن عشر، قبيل أن تنطلق الحركة القومية الحديثة قائلًا: «حين يتوه العقل الإنساني في غيابات الجهل، يعمد الإنسان إلى أن يجعل نفسه مقياسًا لكل شيء ... ومن هنا تنتشر الأقاويل ... ودائمًا يجد المجهول من يضَخِّمه. وعندما تغيب عن الناس أبعاد المسافات وطبائع الأشياء، فهم يحكمون على ذلك بما يألفونه، وبما يُتاح في أيديهم من وسائل»[1].

والذي يتاح في أيدي الناس هو، على الأرجح، رابطة الأسرة أو الأصل العرقي. وقد شهدت الولايات المتحدة خطيبًا إثر خطيب في مؤتمر الحزب الجمهوري عام 2004، ممن ظلوا يتكلمون ويحيلون إلى آصرة الأسرة؛ حيث الأسرة تأتي أولًا كما يقولون وأنها محور أي مجتمع. ولا ريب أن الأسرة أمر محوري لحياة البشر ولحياتنا العاطفية بكل

تعقيداتها. لكن فكرة الأسرة بوصفها محورًا أو هيكلًا للمجتمع، أمر يقارِب فكرة المافيا أو فكرة الحق المطلق المتطرّف، الذي لا يوجد بصدده سوى خيارين اثنين لا ثالث لهما: إما الأسرة المقدّسة أو الأمة المقدّسة. وفي كلتا الحالتين، فالولاء يقاس طبقًا لمدى نجاحه في تمثيل حالة من الانغلاق. وعليه، فالأفكار الديمقراطية والإنسانية للحضارة والمجتمع والجماعة، التي تتوقف عليها قدرتنا على تخيُّل الآخر، وهو الفرد الذي تفصله مسافة عنا.. كل هذه الأفكار لا تلبث أن تجد من يطوِّح بها بعيدًا إلى هامش الاهتمام.

تعتمد هذه النزعة من قومية التقارب في المكان على الشعور بالخوف. وقد عمد العالم النفساني إريك فروم إلى الحط من شأنها؛ بوصفها حالة عجزنا عن أن نتعافى من الشعور بضياع الهياكل، التي كان يخلد إليها البشر، فيما قبل المجتمع الحديث. وعليه، فقد عدنا إلى «عبادة أصنام جديدة من دم وتراب»[2]، تلك هي القومية كثقافة انتماء، بدلًا من أن تكون القومية كحضارة ثقافة. وعليه يصبح الجهل بمثابة سياج للحماية من الخوف الذي يسري بين صفوفنا. ولا يلبث الجهل الذي غالبًا ما يُطرَح مشوبًا بسحر البراءة أن يصبح حالة شبه مقدّسة. وقد حذّر (الفيلسوف الهولندي) إرازموس من هذه الحالة، حتى قبل أن توجد أصلًا، فقال: «إن غياب الثقافة ليس مرادفًا لحلول القداسة ولا اللبيب مرادف للكافر». بطبيعة الحال، فتلك هي القومية التي تصبح فيها «نزعة الانتماء مرادفة للعنصرية»، أو هي في نهاية المطاف للقومية بوصفها عقيدة أو دينًا.

وبعد عام 1945 ، كان من المفترض لهذا الاستغلال للظاهرة أن يذوي ويذبل مع غياب الجذور، التي يستمد منها حياته. وعلى مدار ربع القرن الذي جاء بعد ذلك، طرأ تحوُّل تدريجي نحو نموذج مدني

للقومية. وعلى أقل تقدير، ففي داخل الديمقراطيات، كانت القومية تعبيرًا مطردًا عن الصالح العام؛ بحيث ظل مخلفًا وراءه ذلك النمط من التعبيرات السطحية عن الحماس والعواطف. كانت مجالات الرياضة البدنية والاحتفالات الجماهيرية والمشاعر العفوية، التي تعبِّر عن الانتماء قد حلَّت محل ما يمكن أن يكون سلبيًّا في هذا المجال. وحين جاءت فترة العولمة، تعرَّضت فكرة القومية إلى الإطاحة بها بعيدًا عن الأنظار، وكان مثل هذا الحديث في كندا يُفهَم على أنه حديث بالغ التبسيط، يدعو للأخذ بالحمائية، وينبو عن المألوف، ويتجاوز زمن الحتمية. وفي أوروبا، كان ينتمي إلى ماضٍ تعيس انقضى. وما كان مهمًّا هو تركيز الاختصاصيين على تنظيم أوروبا من النواحي الاقتصادية والإدارية والسياسية، وعلى مدار 60 عامًا، لم تجر مناقشة قط للثقافة الأوروبية ولا للمواطَنة ولا للأسلوب، الذي كان أفراد هذه التشكيلة الكبيرة من الأوروبيين جديرين بأن يعيشوه في واقع الحياة.. أما في الولايات المتحدة، فبينما كانت القومية أمرًا يشوبه الخلط والاضطراب، كان الخطاب السائد خطابًا اقتصاديًّا بالدرجة الأولى.

وبعدها، وكما لو كانت قد قفزت من المجهول، بدأت القومية في معاودة الظهور، ربما بعد أن ساد هذا القدر من إنكار الإمكانات الإيجابية للقومية؛ لأنه كان إنكارًا للمجتمع بوصفه مشروعًا إنسانيًّا. وإن كان ما برز حاليًا من القومية إلى الضوء سلبيًّا إلى حد كبير؛ حيث جاء يرتبط وثيقًا بالشياطين القديمة، المتمثّلة في أجواء الخوف والنزعة العرقية والاغتراب الثقافي وسوء تفسير الدين. وقد أطَلّ ريتشارد رورتي على هذه الظواهر من المنظور الأمريكي، فرأى أن هذا الأمر يمثّل «انعدامًا للثقة في النزعة الإنسانية، من خلال التراجع من الممارسة إلى النظرية مع ما ينجم عن ذلك من الفشل والانهيار العصبي، الذي

يقود الناس إلى التخلّي عن نزعة العلمانية لصالح الاعتقاد في الخطيئة»[3]، وسواء كان هذا التحليل صحيحًا أو مغلوطًا، وسواء أمكن تعميمه أم لا، فهو بالتأكيد مُحِقٌّ بشأن الحديث عن الخطيئة؛ فالقومية السلبية الصاعدة حفلت بكل أنواع الشعارات، التي تجسد مشاعر الاعتقاد والولاء والخوف والإحساس بالذنب.

* * *

ما الإشارات الدالة؟ في عام 1994، قام ائتلاف بين ثلاثة أحزاب إيطالية، يمثِّل كل منها وجهًا من وجوه القومية السلبية من الطراز القديم، وكاد هذا الائتلاف يستأثر بمقاليد السلطة. وكان ثمة زعيم من هذه الأحزاب هو جيانفرانكو فيني، الذي ينتمي إلى الفاشست السابقين، وقد أدلى بحديث لمجلة وصف فيه موسوليني بأنه «أعظم سياسيي القرن»[4]. ومنذ ذلك الحين، جاء الائتلاف إلى السلطة وعمل السنيور فيني جاهدًا؛ لكي يبعد نفسه عن ماضيه الفاشي، وقد تولى موقع نائب رئيس الوزراء، ثم أصبح وزيرًا للخارجية. وهناك كثيرون ممن يتصورون أنه كان في طريقه إلى أن يصبح رئيسًا للوزراء، ولو حدث ذلك، لكان الجو العام في أوروبا قد تحوَّل لدرجة التعامل مع وصوله إلى السلطة، سواء في إيطاليا أو في أنحاء العالم؛ بوصفه حدثًا اعتياديًّا.

على مدى الفترة نفسها، كان چورج هايدر، الذي لم يخفف قط من لهجته الفظة، التي كانت تسود آراءه بشأن المهاجرين وبشأن طبيعة الأعراق في النمسا، قد حاز قدرًا كافيًا من النفوذ، بما أتاح له أن يضم حزبه إلى حكومة ائتلافية. ورغم أنه فقد شعبيته، إلا أنه بدأ في عام 2004 في الصعود من جديد. وهناك أنماط مماثلة في أبعد الأماكن؛ حيث لا يساور الناس أي سبب للتخوف، ومنها مثلًا النرويج وسويسرا

والدانمرك والجمهورية التشيكية. أما في فرنسا، فإن الحزب الوحيد الذي يعلن عن نزعته العرقية، يحظى بتأييد ما يقارِب ربع السكان، الذين يتفقون مع الأفكار التي يطرحها[5]. وحتى في شمالي أيرلندا، حيث يُبذَل كل جهد لتخفيف مثل هذه المواقف، ما زال المتطرفون على كلا الجانبين يفوزون من الأصوات، بما يكفي أن يعوقوا إحراز التقدُّم في الأجل الطويل.

وفي ألمانيا يقع كل سنة أكثر من 1.000هجوم وحادثة، تجسد معاداة للسامية. وقد استخدَم المستشار جيرهارد شرودر الذكرى السنوية الستين لعام 2005؛ لتحرير معسكرات أوشفيتز وبركناو في مسعاه أن يفتح العيون على الأخطار المحدِقة، ولكي يتكلم بشأن استمرار نزعة معاداة السامية، فقال: «من واجبنا جميعًا أن نواجه سياسيًّا النازيين الجُدُد والنازيين القدماء»[6]، وقبل هذا التاريخ بأسابيع قليلة، كان حزب النازية الجديدة قد فاز بمقاعد في برلمان سكسونيا.

ليس معنى هذا القول بأن النازية أو الفاشية على وشك أن تفوز بالسلطة في الغرب؛ فإن الأمر أبعد من هذا بكثير. ولكن المناخ المجتمعي الذي يحيط بمقولات هذه الأطراف تغيَّر جذريًّا، بل تغيَّر على صعيد جبهة واسعة، تتعلق بالأفراد الذين لا يندرجون ضمن لون البشرة نفسه، أو الديانة نفسها. وقد قامت كثير من الأحزاب السياسية المعتدلة بتعديل سياساتها؛ بحيث تشغل الحيِّز السياسي المعادي للمهاجرين، الذي كانت تشغله الأحزاب الوطنية المتعصبة. وهكذا اختار إسرائيل سنغر، رئيس المؤتمر اليهودي العالمي الاحتفال نفسه بذكرى أوشفيتز وبركناو؛ لكي يربط بين الحاجة «إلى تذكّر محارق الهولوكوست، وما شهدته في الماضي القريب أحداث رواندا، وما تشهده في الحاضر أحداث السودان وفي المستقبل أحداث نيجيريا».

وعلى الحكومات والديانات والمؤسسات في أوروبا أن تحشد إرادتها؛ لكي تواجه التاريخ، وتستخدمه لحماية المستقبل[7]. وفي هذا يقول كيچيل بوندڤيك رئيس وزراء النرويج: «تساورني مشاعر القلق العميق إزاء التيار، الذي يتجه حاليًا نحو الاستقطاب والتطرّف، وهو ما يرتبط بمشكلة الاستبعاد، وكثيرًا ما يحمل في طياته عناصر التفكير في إلقاء اللوم على كاهل الآخرين».

ويقدّر تقرير صادر مؤخرًا عن وزارة الخارجية الأمريكية أن عدد المتعصبين البِيض في أمريكا انتشر في مناطق الغرب، وزاد من عدد محدود للغاية في عام 1992؛ ليصل على الأقل إلى خمسين ألفًا في عام 2004. وفي روسيا ما زالت الأحزاب القومية المتعصبة تحوز ما يقرب من ربع الأصوات، بل إن موقفها الآن أصبح يحظى بقدر من الاحترام بين الطبقات المعتدلة. وعندما سئلوا عن فكرة «روسيا للروس»، فإن نصف الروس وافقوا على الفكرة، وما يكاد يكون النصف يظنون أن اليهود يتمتعون بقدر مفرط من النفوذ، وأن حركة الوافدين من القوقاز لا بد من تقييدها[8].

وإذا ما تطلَّعت من حولك في أرجاء العالم، لوجدت الانزلاق نفسه إلى هذه الحالة، فيما يكاد يكون كل مكان. وثمة حكومة أكثر تمسكًا بالنزعة القومية في كوريا الجنوبية، ومحافظ يتسم بتلك النزعة القومية المتعصبة الكلاسيكية في طوكيو، فضلًا عن صعود حزب الاستقلال في المملكة المتحدة، الذي فاز بنسبة 16 في المائة من الأصوات في انتخابات 2004 الأوروبية. أما الصين.. فإن التفسير الرسمي للتاريخ يقول بأن «الشعب الصيني لا ينبغي له أن يُستَذَل قط على يد المعتدين الأجانب، وأن من شأن أمة عظيمة وقوية أن تضمن وحدها بقاء الجنس الصيني» ويقول الكاتب إيان بوروما إن النزعة الوطنية «تقوم على أساس شعور

جماعي بالظلم الشديد، وأنها جاءت لتحل محلّ الماركسية اللينينية وأفكار ماوتسي تونج، بوصفها الأيديولوجية الرسمية لجمهورية الصين الشعبية»[9]، وفي الهند ثمة نمط متواصل للتعصُّب القومي، منذ عام 1947 حتى اليوم، وجاء صعود حزب چاناتا القومي، حتى ولو كان حاليًا في المعارضة، آية على نمو تلك النزعة من القومية السلبية. وفي أمريكا اللاتينية، يبدو أن معظم الدراسات توضِّح أن ما يكاد يكون نصف السكان يشعرون بأن الديمقراطية الليبرالية، وهي الإرهاص بنزعة العولمة، بلغت من الفشل لدرجة أنهم قد يفضِّلون الحكم السلطوي»[10].

وفيما يتصل بالولايات المتحدة، يبدو الجو العام على نحو ما يصفه المؤرّخ سيمون شاما بعبارة يقول فيها «إن ثمة صراعًا ثنائيًّا قائما بين الخير والشر وبين الحرية والإرهاب»، فلماذا يقع هذا المجتمع المعقَّد والثري في براثن ذلك التبسيط المخلّ لثنائية الخير والشر؟ يتصوّر الكاتب رورتي أن عولمة سوق العمل دون حماية دولة الرفاه تركت الأمريكيين، وهم «أكثر تعرّضًا بكثير لشعبوية الجناح اليميني، بأكثر من معظم البلدان الأوروبية»[11].

وعلى كل حال، فإن هذه النظرة المانيشية القائمة على الثنائية المذكورة أعلاه هي الأسلوب، الذي يعرض به كل مسؤول في أمريكا نظرتها إلى العالم. إن فرنسيس فوكوياما، وهو واحد من أهم المنظّرين للحكمة المهيمنة في واشنطن دفع إلى السوق بملزمة مطبوعة في عام 2004؛ ليعلِن ضرورة التصدي لتلك الاتجاهات، التي كانت سائدة[12]، ثم اعتَرَف صراحة أن موقفه قد يدهش دعاة «الفكرة القائلة ببناء الدولة في مواجهة تقييد الدولة، أو تحجيمها، على أساس أن يكون ذلك بوصفه البند المدرج على قمة جدول أعمالنا؛ مما قد يصدم بعض الأفراد على أنه تحوّل بالغ الغرابة. ولكن رسالته كانت منطقية تمامًا، إذا ما اتّبعنا

عقلية مانيشية؛ فالدول القومية لا بد من تدعيمها حتى تتعامل مع «المجتمعات الممزَّقة بفعل الصراع، أو بفعل الحروب؛ من أجل القضاء على الامتدادات الخطيرة للإرهاب، ومن باب الأمل بأن البلدان الفقيرة ستتاح لها فرصة للتطوّر اقتصاديًا؛ ذلك لأن الدول - والدول فقط- هي وحدها القادرة على استجماع أسباب السلطة الشرعية، وتوزيعها على نحو هادف. وهذه السلطة ضرورية لإعمال سيادة القانون محليًّا؛ فضلًا عن ضرورتها للحفاظ على نظام عالمي سائد دوليًّا. على أن هذه المداخلة تتزامن بشكل متناسق مع الاعتراف، الذي كان قد أصدره مؤخرًا ميلتون فريدمان(*) ، مبديًا الندم على أن أسدى نصائحه إلى البلدان، التي تحررت من الكتلة السوڤياتية بأن «تتَّبع سبيل الخصخصة ولا شيء غير الخصخصة». وقال: «كنت مخطئًا فقد اتضح أن حكم القانون قد يكون هو الأمر الأهم والأساسي قبل الخصخصة».

ومع اضمحلال فكرة العولمة، فإن الرسالة السياسية الغالبة، التي تنطلق من جانب دعاتها تفيد بأن الدنيا تغيَّرت، وأن أزمة اليوم العسكرية والسياسية تقتضي إعادة تأسيس جانب السلطة في الدولة القومية. ولكن هؤلاء القوم، الذين سبق وأن أكّدوا سيادة الحتمية الاقتصادية على الإرادة الواعية للدولة القومية، ما زالوا يتذرعون بالصمت، أو أنهم يواصلون موقفهم السلبي؛ بشأن دورهم الإيجابي للدولة القومية في تغيير الظروف، التي أفضت أساسًا إلى وقوع الأزمات.. إنهم لا يأتون على ذكر مفهوم الصالح العام. ومرة أخرى، فإن فوكوياما ما زال يمثّل علامة على الطريق بالنسبة لمحاولتهم اصطناع حكمة جديدة؛ من أجل أن يسلِّم بها الناس. وما يدعو إليه هو

(*) الاقتصادي الأمريكي الذي طالما تصدّر دعوة التطور الرأسمالي وحرية التجارة، بعيدًا عن الضوابط والقيود، وقد حصل في عام 1976 على جائزة نوبل (2006-1912)، «المترجم».

العمل بهمّة ونشاط؛ لإعادة إنشاء نصف النزعة القومية، الذي يمكن أن يصبح سلبيًّا، إذا ما لم يصاحبه تنفيذ النصف المجتمعي الآخر، بكل تركيزه على الصالح العام وعلى تحقيق العدالة ورفض الاستبعاد.

في الوقت نفسه، ما برحت أجزاء من العالم تشهد إضفاء نزعة راديكالية على الإسلام. ولكن في سائر الحضارات الإسلامية، بكل تشابكها وبوصفها الغالبية العظمى، يظل المسلمون معرضين يوميًّا لذلك الجهل المزمن، الذي تتصف به معظم الأطراف في الغرب. وحيثما أكون في إحدى الجامعات، فإنني أصادف برنامجًا واسع النطاق لتدريس الإنسانيات، فأسأل الأساتذة عمّا إذا كانوا يدرّسون مناهج عن الإسلام، أو إذا كان ثمة شيء يعلّمونه خارج نطاق الأُطُر الرومانية – اليونانية – اليهودية – المسيحية – الغربية.. أما الإجابة فتكاد دائمًا أنهم لا يفعلون شيئًا من هذا القبيل. ورغم أنه على مستوى شريحة محدودة من الاختصاصيين، كان ثمة استجابة إزاء هذه الأزمة في فهم الإسلام. ولكن على صعيد دنيا التعلُّم الأوسع نطاقًا، أستطيع أن أتصوّر أنه لا توجد أي محاولة لفهم هذا الدين الآخر، وما عسى أن تكون عليه تلك الثقافات الأخرى.

* * *

هذا النقص في مجال التعليم يفيدنا عن سرعة صعود ما نسميه بالنزعة القومية السلبية؛ فثمة تشكيلة من العوامل الصغيرة الأخرى، التي تشير إلى هذه الأوضاع ومعظمها مرتبط بالشعبوية الزائفة، وهي آية على تنامي النزعة القومية السلبية. وعلى سبيل المثال، ففي كل أنحاء الغرب ما زالت الهياكل المنظِّمة للمنشقين في حالٍ من الأزمة، رغم أن الأمر يشهد قدرًا كبيرًا من حالات التمرُّد والمعارضة، بيد أن النقابات والاتحادات بطيئة الخطى وجامدة المرونة، ولازالت المنظمات غير

الحكومية تلتزم بحالة الدفاع عن النفس. ومع ذلك، فهناك مشاركات متزايدة، بل واحترام ملحوظ بالنسبة لبرامج الأحاديث المذاعة بالراديو ولحملات العلاقات العامة واستطلاعات الآراء، وإن كانت كلها تصدر في الأجل القصير عن ردود الفعل، فضلًا عن أنها مشحونة بالنزعات الانفعالية بحيث تلائم تمامًا أي فرد يسعى إلى أن يفضفض عن مكنون صدره، دون أن يعرفه أحد.

ويرتبط نمط التمويل العام على صعيد الديمقراطيات بهذه الناحية؛ فالمستوى الفعَّال لضرائب الشركات في حالٍ من الانخفاض، وهي مصمَّمة؛ لكي تسمح للشركات الجيدة التنظيم بأن تُخَفِّض ما تدفعه إلى أدنى حد ، هذا إذا كانت تدفع شيئًا على الإطلاق، وعلى أساس أن الشركات تستثمر مدخراتها من الضرائب، ومن ثم فهي تحقق نموًا متصاعدا في الاقتصاد المجتمعي، وحتى الآن فلم يُجد ذلك نفعًا. ومن ناحية التمويل العام، كان لابد أن تحل محل مدفوعاتها الضائعة تشكيلة واسعة من الضرائب الشبح، ما بين ضرائب المبيعات إلى ضرائب المراهنات والمقامرات التي تديرها الدولة، كما أن الغياب المستمر للعلانية والشفافية في مجال الضرائب، خلق حالة رفض من جانب المواطنين؛ مما أدى إلى تباعدهم عن المؤسسات التي تحكمهم. وحقيقة أن الحكومات الديمقراطية تنفق عشرات الملايين من الدولارات أو اليورو أو الجنيه الاسترليني على الإعلانات الجذابة؛ لكي تحمل مواطنيها ممن يعيشون في قاع سلم الإيرادات على أن يدفعوا الضرائب على شكل أموال المراهنات والقمار، هي حقيقة مهينة، سواء بالنسبة للحاكم أو المحكوم.

وتزيد مهانتها بالنسبة للنُّخَب الحاكمة، عندما تكون الإيرادات التي ينالها نصف القاع المذكور في مجتمعاتنا قد ركدت- لوقت أو لآخر- أو زادت انكماشًا، فأجور المواطنين الأمريكيين العاديين في عام 1999

كانت أقل بنسبة 10 في المائة عنها في عام 1973. وهذه الحالة مماثلة- وإن لم تكن متطرفة- لنظيرتها في معظم بلدان منظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي، وهو ما يشكل في مجموعه جزءًا من لغز الشعبوية الزائفة، الذي يسهم في صعود وسيادة القومية السلبية.

ومن أقل المجالات وضوحًا في هذا الصدد، ذلك الأثر الذي ينجم عن المبالغة في تأكيد نزعة الاستهلاك، في أي ديمقراطية راسخة: لقد كان الفاشيون يعتقدون بأن أي مجتمع مدمن على الاستهلاك، هو المجتمع الذي يقبل منهم أن يتسلموا مقاليد السلطة. وكانوا يتصوّرون الشيء نفسه عن المجتمعات، التي سقطت في أيدي ما نسميهم الآن بالشركات عبر الوطنية. وكان موسوليني يسأل: «متى يتوقف حقًّا أي عمل رأسمالي عن التحول إلى ظاهرة اقتصادية؟ ثم يجيب: عندما يؤدي حجمه إلى تحويله إلى ظاهرة اجتماعية»[13].

وثمة ملاحظة محدودة أخرى: لقد كان الفيلسوف ارازموس هو القوة العظيمة لنزعة الإنسانيات الهيومانية، في السنوات الأخيرة، قبل حركة الإصلاح الديني في أوروبا. وفي عام 2004، تم إصدار طبعة شعبية جديدة من رسائله في هولندا، التي تضم أحد عشر ألف مكتبة ولكن من بين هذه المكتبات، طلبت عشر فقط اقتناء الكتاب؛ لأن الجو العام جو تسوده نزعة الشعبوية الزائفة، التي تغذي بدورها نزعة القومية السلبية.

* * *

والأهم من هذا كله، ففي ظل هذا المناخ المضطرب، الذي يشهد تناميا للقومية السلبية، شهدنا عودة فكرة الأصل العرقي كخاصية للانتماء. وبدا الأمر، وكأن العالم ينقسم إلى مجموعتين، دون أن تكونا منظَّمتين جغرافيًّا بالضرورة، فهناك الذين يتسمون بعمى الألوان ثم

بعمى الأديان، بأكثر مما شهده أي مجتمع حديث على الإطلاق. ولكن هناك بلدان أو شرائح كاملة من البلدان أصبحت الآن قادرة على أن تتصرف، كما لو كان الانقسام بين الأجناس لا يوجد أصلًا. وفي هذه البلدان، توجد مدارس يُسمَح فيها بهذا التمازج الإيجابي؛ كي يتحول إلى قوة إنسانية خلاّقة.

لكنّ ثمّة اتجاهًا مغايرًا أيضًا تحت السطح.. وفي إطاره توجد عصبة الشمال، التي ما زالت تحكم وتؤمن بإيطاليا الأسطورية البيضاء، التي تسمى لاپادانيا حيث الهجرة محظورة.[14] وفي الدانمرك، وهي من أكثر البلدان انفتاحًا، نجد قانونًا يمنع المواطنين دون الرابعة والعشرين من زواج الأجنبي أو الأجنبية، ثم الإقامة في البلد. أما الأفكار الأوروبية التي عمدت إلى الفصل، منذ وقت طويل، بين الدين والسياسة، فقد باتت فجأة تصف الثقافة الأوروبية على أنها بالأساس سليلة اليونان وروما والمسيحية. ولقد سبق أن ألْمحت إلى الصعوبة، التي تصوّرت بها كيف أن 17 مليون مسلم سوف يصبحون أوروبيين حقيقيين، رغم أنهم كانوا مقيمين هناك لوقت طويل، يمتد غالبًا أجيالًا عديدة فضلًا عن كونهم يمثّلون نسبة صغيرة من سكان، يبلغ قوامهم 450 مليون نسمة. وتأتي الحلول المنشودة، ومنها مثلًا تخفيف تدريجي لقوانين الهجرة، بمثابة نقطة في محيط، تتم على مضض عميق. وليس هناك أي تصوّر متحمس للأخذ بمبدأ مواطنة شاملة لا تستبعد الآخرين، رغم أنها هي السبيل الوحيد لسيادة فكرة، قوامها الشمول، وتقوم على أساس الانتماء.

ولا تكمن المشكلة هنا في التفاصيل؛ فالعقبات العرقية في الديمقراطيات يمكن حلّها بالتدريج، بل تكمن المشكلة في عودة خرافة العِرق والتقسيم العرقي. وتحذر لويز أربور- في ضوء تجاربها كمدع

عام في جنايات جرائم الحرب، للمحكمة الجنائية الدولية في يوغوسلافيا السابقة- من «الخرافات والأساطير العديدة، التي لا يمكن إنكارها؛ لأنه لا يمكن التحقق منها ... وهذه الأساطير هي التي تغذّي الخطاب المتطرّف، الذي لا يفضي فقط إلى الحرب، ولكن يؤدي أيضًا إلى ارتكاب جرائم الإبادة الجماعية، وإلى الإفناء والقتل والاغتصاب والتعذيب والاسترقاق والترحيل والإبعاد والاضطهاد، على أسس إثنية وعرقية أو دينية»[15]، وربما نقول لأنفسنا أن هذا كله أصبح وراءنا، ولكن أحداث يوغوسلافيا وقعت بالأمس القريب فقط، والقانون الدانمركي صدر في أيامنا، وهناك أيضًا حكاية (الإيطالي) جيانفرانكو فيني، فضلًا عن المثقفين الفرنسيين، الذين يرون فتاة إسلامية ترتدي حجابًا فيسمونه قناعًا، إضافة إلى ما يحدث من ملاحقة، ترمي إلى عزل المسلمين على صعيد ولايات متحدة، يستبد بها الروع الشديد. ويصدق الشيء نفسه على العودة لارتكاب التعذيب مستندًا إلى حدٍّ كبير إلى الخوف العرقي، إضافة إلى تلك المدارس الدينية في الشرق الآسيوي، التي تخلط بين الإسلام والاختلاف العرقي، دع عنك الحدّ من الحقوق المدنية في الديمقراطيات، التي كانت أول من دوّن كثيرًا من تلك الحقوق لتصبح قانونًا. وتحت السطح مباشرة لهذا التقييد، تلوح المخاوف التي زادت حدتها كثيرًا في زماننا بفعل أفكار ثابتة، وساوس جعلت من الاختلاف بين البشر أمرًا سلبيًّا.

يعبِّر روبرت كوپر عن هذا بدقّة، حين يقول: «اليوم تتضح أولوية الصعيد المحلي في ما يكاد يكون كل البلدان، وما يُبقي على الحكومات في مواقع السلطة هو سياسات الداخل، وليس علاقات الخارج»[16]، وكون العنصر المحلي يسود على العنصر العالمي يفيدنا بطول المسافة، التي تركنا فيها أيديولوجية العولمة من خلفنا، لدرجة أن تحولت بنا الأوضاع لنجد أنفسنا في ركن مظلم من الفراغ: إن ثمة أشكالًا تنشأ في

هذا الظلام، ولكن المسألة بالغة الدقّة.. فلماذا يسيطر العنصر المحلي على العنصر الدولي، إذا لم يشعر المواطنون بأن تجربة العولمة منيت بفشل ذريع لدرجة خيَّبت آمالهم؟

صحيح أنه لا جناح في الأساس على غلبة الشؤون المحلية، ولكن القومية السلبية هي واحدة من النتائج الحقيقية، التي ترفض الشمول وتكرس حالة الاستبعاد.

فإلى أي حدٍّ تبلغ خطورتها كعنصر سلبي؟

أي فرد في الغرب يتبوأ أي مركز في مواقع السلطة، لا يحتاج إلّا إلى أن يمد بصره إلى التسعينيات في أماكن مثل رواندا، وبصورة أحدث إلى مواقع مثل الكونغو؛ ليجد أن هناك الملايين ممن لقوا مصرعهم في البلدين، دون أن تتفضل عليهم الحضارة الغربية ولو بنظرة. وكما قال الجنرال دالير، قائد قوات الأمم المتحدة، في رواندا: من الصعب أن نلتمس سببًا لهذا الصمت، باستثناء سبب واحد هو العنصر العرقي.

وإذا كنا بحاجة لأي تأكيد، فلن نحتاج سوى إلى أن نعود إلى تحليل هانتنجتون في عام 1996 ، في النظر إلى العالم بوصفه ساحة للصدام بين الحضارات. وكم قرأَتْ هذا الكتاب أعداد غفيرة من تلاميذ العولمة، وكان أن رفعوا أصواتهم موافقين مع المقولة، التي تفيد بأن المجتمعات تدفعها وتجمعها الثقافات المشتَركة وليس الاقتصادات. وهم الآن يفهمون ما يحدث من حولهم، فضلًا عن السبب الذي جعل الأمور لا تتم على نحو ما يتوقّعون. وفيما يتعلق تحديدًا بحالة الولايات المتحدة، فإن بقاءها يتوقف على: «إعادة تأكيد الأمريكيين لهويتهم الغربية»[17] ، ولقد جاء الترحيب الواسع النطاق الذي تلقاه هذه المقولة، بعد أن سادت في كل أنحاء الغرب؛ ليكشف عن مدى الاضطراب والغموض، الذي يشوب الفراغ الحاصل حاليًا. ولكن هذا

الترحيب يوضح لنا كيف أن الناس استبَدّ بهم الخوف في ظل اضطراب متنامٍ لحقبة العولمة، وكيف أنهم لا يرتاحون لتلك الأفكار الكاسحة القائلة بالحتمية. وفي كل حال، فإن سنوات قليلة مضت لتشهد الحتمية الاقتصادية، وقد كان ذكرها يتردد على كل لسان. وفجأة وبغير انتظار.. فإن نفس البشر أو أصدقاءهم أصبحوا، الآن، يصرون على أن المفتاح الرئيسي في الموقف هو ثقافة الاستبعاد.

لا يبدي الأب أندريا ريكاردي من حركة سانت إيجيديو، أي علامات على هذا الخوف، وهو يلاحظ ببساطة أن هانتنجتون في تقسيماته للثقافات إلى جماعات مغلقة، تتواجد مع بعضها البعض، لم يكترث بأن يسند حضارة بعينها إلى أفريقيا. وما عليك إلاّ أن تتحقق فجأة من مدى النزعة العنصرية الفظة، التي تشوب مقولاته المعقّدة نظريًّا. ومن جانبه لم يضيّع أغا خان وقتًا، حين قال: «إن هذا الصدام، حتى إذا كان موجودًا على شكل تصادم حضاري واسع النطاق، فهو ليس صدامًا بين الثقافات، ولكنه صدام في الجهل»[18]، وفي هذه الحالة لا يمكن أن يكون الأمر جهلًا صريحًا، فهو إما أن يكون أمرًا مقصودًا أو ناتجًا من نواتج الخوف.

* * *

وربما كان أبعد تجليات نزعة القومية السلبية توقّعًا وأوضحها ظهورًا ما تمثّل في استعداد الرب المعبود؛ كي يتجلى ظهوره بانتظام إلى جانب كثير من المشاركين، في هذه الصدامات الجديدة بين الحضارات. هذه العودة للربوبية لا يمكن بالتأكيد أن تكون قصدًا، عمد إليه غلاة المؤمنين بالعولمة.

وسواء أكانت العودة مقصودة أم لا.. فإنهم استدعوا فكرة الرب بوضوح؛ للاضطلاع بدور غير ديني، وهو دور السند السياسي، المستعد لتبرير أي شيء يكون مطلوبًا.

ولقد جاءت مشاركته متضائلة، فربما سئم هذا المعبود الحروب التي لا تنتهي، ومنها مثلًا ما كان يتم في أيرلندا الشمالية ، ثم تبع ذلك تجليات مشهودة في المذابح التي اجتاحت أفريقيا بأسرها، فيما كانت هذه الروح الربوبية تتجول أيضًا في الجبال الأفغانية مع طالبان ومحاربي العصابات المنتمين إلى القاعدة؛ حيث أدى ذلك إلى تحطيم المعابد وإلى حدوث حالات الشَّغَب في الهند، وإلى تأييد حملات مناهضة المهاجرين في أوروبا. بل إن هذا الرمز المعبود هو الذي ألهم في وقت الفراغ شعارات، الذين يريدون مزيدًا من تطبيق عقوبة الإعدام، ومزيدًا من حالات الزواج بالعذارى الصغار، والذين يريدون مزيدًا من التمييز حسب ألوان البشرة، وهو الذي يرافق الرؤساء الأمريكيين، ولهذا فمعظم الأمريكيين المنتخبين والمنشغلين بالشأن العام يتصورن أنه إلى جانبهم.. وهكذا فقد حفل خطاب حالة الاتحاد لعام 2003 م، الذي ألقاه الرئيس بوش باثنتين وعشرين إشارة دينية.

هذا إلى حد كبير هو أسلوب المرحلة الحالية. وهناك سلسلة من الروايات التي يقوم فيها الرب بدور البطل، ومنها السلسلة الصادرة بعنوان «الذين *تخلفوا* عن المسيرة»، وهي الآن من الروايات الأمريكية الأكثر مبيعًا في أي وقت، وتقع في اثني عشر مجلدًا، وبيع منها 58 مليون نسخة[19] ، وربما كان الأهم من الرمز المعبود الوارد في الكتب، رمز الشيطان الذي يمكن التعرف عليه؛ لأنه يتكلم أكثر من لغة، ولأنه كائن حضري ويريد أن يوحد العالم. ولكي نكون واضحين تمامًا، فإن الموقف المعادي للنَّعرة القومية يُقدّم على أنه موقف شيطاني.

وكتصوير مكتمل لنموذج الثنائية بين النور والظلام، فإن كلًا من الولايات المتحدة وأسوأ أعدائها يشعرون أن بإمكانهم أن يتواصلوا مباشرة مع القوة الربانية. وهذا هو السياق الذي نفهم فيه البيان، الذي

أصدره عام 2004 چون أشكروفت، الذي كان وقتها يشغل منصب المدعي العام في الولايات المتحدة، ومفاده أن بلاده قد نجت من أي عدوان آخر منذ الحادي عشر من سبتمبر 2001؛ لأن الحكومة كانت تساعد «يد العناية الإلهية». وكان ثمّة جو تنافسي في ادعائه هذا[20]، وساد هذا التنافس أرجاء شتى من معظم العالم شهدت عودة لفكرة التدين، سواء في أفريقيا أو أمريكا الجنوبية أو جنوب آسيا.

وينبغي القول في كثير من الأماكن بأن الرب يتكلم بصوت مختلف. وهذا هو الصوت الذي يمكن سماعه عبر البشر، الذين يحاولون تنظيم حياتهم في عشوائيات بانكوك أو نيروبي، وكثيرًا ما يكونون القوى الدافعة خلف بناء المستشفيات والمدارس، وهم يتكلمون باسم الرب الذي لم يتخل عنهم قط؛ أي باسم الحب بوصفه قوة تعمل من أجل الصالح العام. وهذا الرب مختلف تمامًا عن ذلك، الذي يقود الجنود تحت راية الحتميات السياسية.

وليس من جديد بشأن الرب السياسي حاليًا، وهو يشجع بفعالية القضية القومية، فقد كان ناشطًا طيلة الفترة، التي أعقبت حروب نابليون. وفي النصف الأول من القرن التاسع عشر كان الإسكندر الأول، قيصر روسيا، في حال من التواصل المباشر مع معبوده، وقد تلقى التعليمات؛ لكي يقف بوجه معظم الإصلاحات السياسية والاجتماعية لصالح سلطة ملوكية لا شبهة فيها، بل أقنعه ربه أن يتصرف على نحو ما فعل؛ لأن أعداءه كان يدفعهم طائف «الشر العبقري»[21].

ومن الملوك من كان يسمع صوتًا مختلفًا تمامًا، ففي عام 1599 وقّع هنري الرابع ملك فرنسا مرسوم نانت، في محاولة لمعالجة الانقسام بين الكنيستين الكاثوليكية والبروتستانتينية، وأراد «أن يمحو أسباب الشر

وما تثيره من متاعب يمكن أن تظهر؛ لأن المنحدر الديني هو أسوأ المنحدرات، التي يمكن أن يتعرض لها الجميع.» وكان القصد من المرسوم هو استبعاد الدين، بل والمعبود نفسه من الخطاب والجدل السياسي. وعندما أُلغي هذا المرسوم بعد ست وثمانين سنة، عاود الرب الظهور في مجال السياسة؛ مما أدى إلى حالة من اللا يقين من نوع مدمر. ويبدو أنه عندما يتعلق الأمر بالسياسة، فإن العنصر الرباني تكون مساهماته سلبية في أغلب الأحيان.

26

تطبيع الحرب غير النظامية

بين القومية السلبية والقومية الإيجابية تكمن الإمكانية الخالدة للحرب، ووجودها ينبئنا بقدر واسع من التفصيل عن نوعية الأيديولوجية أو الموقع، الذي يمكن أن تتجه إليه الحرب؛ لأن الصراع هو أحد المقاييس الحاسمة للحكم على حالة أي نظام.

والسؤال الذي يمكن أن نسأله اليوم لأنفسنا سؤال بسيط بصورة مدهشة: هل نحن حقًّا في حالة حرب؟ وإذا كان الأمر كذلك، فهل أصبنا في تحديد طابع الصراع المحتدم؟ ثم ما غرض الحرب؟

والإجابة لابد أن تفيدنا عما إذا كانت الحرب قد وقعت بالفعل، وإذا ما كانت ناجمة عن فشل العولمة، أو عن الاضطراب الذي ساد فترة الفراغ المطولة، التي أعقبتها أو من السببين معًا وأخيرًا. وإذا ما تسنى لنا الإجابة عن هذه التساؤلات، فإن علينا أن نبدأ في فهم أفضل السُّبل للتصدي لمعالجة الصراع، بحيث لا ينجم عنه ببساطة مزيد من العنف. ورغم كل شيء، فإن تواريخنا مليئة بالحروب، التي نشبت كأحداث عرضية وخاضها البشر بأساليب لا تليق، فضلًا عن الانتصارات البربرية التي تؤكد تحيزات المنتصر وآلام المهزوم. وفي كلتا الحالتين تصبح محصلة السلام، هي مزيد من المرارة والصراع.

وقلما يعرف أهل الغرب هذه الأيام ما إذا كانوا حقيقة في حالة حرب؛ لأن فكرتهم عن جوهر النزاع الخطير، تبدو وكأنها ما زالت قريبة للغاية من عام 1945. أما الصراع من الناحية الأخرى، فما برح في تطور منذ الأيام الأولى للإمبراطوريات الغربية. وإذا ما تطلعت إلى الوراء، لاستطعت أن ترى الأهمية التي تكتسبها اليوم الحروب غير النظامية، التي لم تعد حادثًا عرضيًّا؛ فالتطور الكامل للصراع عبر قرنين من الزمن ما برح ينحو نحو الفوضى السائدة في زماننا. وعلى أوضح المستويات، فإن الجيوش النظامية الكبيرة ظلت في حال من التصادم إلى أن تسنى حل قضية القوة، التي تصارعت بشأنها. ولكن حتى بين صفوف هذه القوات، فالمنتصر عادة ما يكون هو ذلك الطرف، الذي توخى أسلوب المرونة وأحيانًا بطريقة غير نظامية.

وإذا نحينا جانبًا الجيوش النظامية، لوجدنا توسعًا حقيقيًّا للغاية في دور الحرب غير النظامية ذاتها. وبما أن الجيوش الكبيرة لا تلبث أن تصبح باطراد كيانات، لا يمكن قهرها في قتال مكشوف بحكم ما تتمتع به من معدات متقدمة، فإن القوات الأصغر حجمًا أو الأكثر ضآلة أو الأشد فقرًا لدرجة ألَّا تملك أي قوات، فتعمد إلى أن تختفي في الظلال، هي التي يمكنها أن تضرب ضربتها بطريقة غير نظامية وغير متوقعة. وهذا يفيدنا بأن الحرب الحديثة لا تتعلق حاليًا بمصادمات مباشرة ومتكافئة بين دولتين قوميتين، ولا بدول كبيرة تهزم دولًا صغيرة في ميدان القتال، بل إنها تتعلق أساسًا بالقوى الضعيفة، سواء كانت جزءًا من دولة قومية أو من غيرها، وهي تتعلم كيف تحارب الأقوياء. وفيما يمكن أن ينطوي هذا الجانب على تجاهل الاعتبارات الأخلاقية الأساسية، فإن تاريخ الحرب حافل بما تفعله الجيوش النظامية، التي ترتكب الخطأ نفسه. وفي كل حال، فالسلوك غير

الأخلاقي لا يليق بأي شكل من أشكال الحرب. والتعامل مع الحرب غير النظامية على أنها نشاط غير أخلاقي، معناه أن ننكر على أنفسنا إمكانية التعامل معها.

إن معظم الوفيات التي وقعت بسبب الحرب وبلغ حجمها 40 مليون نسمة منذ عام 1945، بما في ذلك وفاة 22 مليون منذ عام 1970 لم تقع في معارك نظامية، بل في غمار حروب غير نظامية، أو أنها حدثت نتيجة لتلك الحروب.

ومنذ الستينيات وما بعدها، فإن جانبًا خاصًّا من جوانب الحرب غير النظامية، وهو الإرهاب بدأ يستشري في جميع أنحاء الغرب. وقد توفي أكثر من 800 فرد في إسبانيا؛ نتيجة أعمال الإرهابيين في إقليم الباسك، كما أن أسطورة عصابة بادر ماينهوف في ألمانيا ما زالت تقسم البلد، وهناك عدة آلاف لقوا مصرعهم في أيرلندا. وفي عام 1978 وحده وقعت 2.498 هجمة إرهابية في إيطاليا. وفي أوكلاهوما سيتي، أسفرت الأحداث في عام 1995 عن مصرع 165 وإصابة 850. وبين عامي 1968 و2000 ، وقعت 14 ألف هجمة إرهابية في العالم أفضت إلى مصرع 10 آلاف إنسان. وفي الولايات المتحدة، شهدت الفترة بين عامي 1980 و1999 ما بلغ عدده 457 هجمة إرهابية، ارتكبها أساسًا أمريكيون ضد أمريكيين.

بيد أن هذه كلها تمثل أرقامًا ضئيلة، فما زالت هناك مناطق أخرى دون إحصاء، ودون نظم للإبلاغ.

وكل هذا يمكن تقصّيه على أساس خط مباشر، يبدأ من هجمات الفوضويين الأولى التي شهدها القرن التاسع عشر؛ بعد أن تحقق لهم في عام 1881 أول نجاح حقيقي بأسلوب حديث، عندما تم اغتيال القيصر الإسكندر الثاني في روسيا.

فهل نحن في حالة حرب؟ هناك 500 هجمة إرهابية مكتملة الأركان تقع كل سنة، وقد ظل الأمر على ذلك المنوال على مدار عقود. والإرهاب ليس سوى فرع صغير من فروع الحرب غير النظامية؛ حيث يشمل حربًا للعصابات وحربًا غير منتظمة وحروب متمردين وحروبًا لمكافحة التمرد وعمليات تجسس وقوات مقاومة وحروب تحرير وحروب أدغال وقوات تعمل تحت الأرض وقوات خاصة. وكل هذا مجتمعًا ثم مضافًا إليه الصدام العسكري التقليدي، الذي يحدث بين حين وآخر بين جيشين نظامين، يؤدي إلى تلك الإحصائية الشديدة الغموض، التي تقول إن هناك ألفي إنسان، يموتون من جرّاء الحروب مع طلعة كل شمس.

وعليه فالإجابة هي، نعم، نحن حقيقةً في حالة حرب. ولكن هذا لا يعني أن هناك عدوًا بعينه؛ فطبقًا لچاك سترو، حين كان وزيرًا لخارجية بريطانيا، فإن عشرًا فقط من بين 120 حربًا في التسعينيات احتدمت بين الدول[1] ، وإذا كنُت قد سقتُ أمثلة غربية عن تلك الصراعات، فنفس الظاهرة موجودة في نيپال وإندونيسيا وسري لانكا والهند والمكسيك، وفي جزء كبير من أمريكا اللاتينية والشيشان وما إلى ذلك. وتوصف بعض هذه الحروب بأنها إسلامية، ولكنها لا تمثل بحال من الأحوال النوعية السائدة. وحتى في الصراعات التي تشمل مسلمين، توجد أسباب بعيدة عن العقيدة تمامًا.

إن هذه الصراعات لا تشكل نمطًا بعينه، ربما باستثناء أن الاتجاه السائد هو حرب الأطراف الخارجية ضد الأطراف الداخلية. وهذا لا يعني أن كل الخارجيين هم الضحايا، أو أنهم طيبون فبعضهم وحوش، والقضايا التي يتبنونها قضايا بالغة الفظاعة. وثمّة حروب أخرى تقع على عاتق الأقليات، التي يشعر أفرادها أن الحروب غير النظامية هي الآلية الممكنة الوحيدة، التي يمكن أن يتبعوها علنًا.

وهناك آخرون ممن لا يزالون في موقع بين بين، وفي بعض الحالات تكون القضية عادلة، ولكن القادة يسيئون استغلالها.

فما الذي يجمع بين هذا كله؟ ربما تكون المنهجية المتبعة هي الجامع المشترك؛ فخارج الغرب تستطيع أن تقول إن النمط هو ردود أفعال متزايدة إزاء السلطة القائمة، فما هذه السلطة؟ ربما تكون مصالح غربية طال أمدها وأعيد تشكيلها، بعد انهيار الإمبراطوريات الغربية، فأصبحت نظريات أصولية في مجالات الإدارة والتنمية والاقتصاد. ونمط السلطة في هذه الحالة هو قدرة الغرب على الاحتفاظ بنفوذه، من خلال طرح أسلوب معيّن للحياة، مزودًا بمنهجية كاملة تسانده.

* * *

وعلى أية حال، فإن عجب العجاب هو الصعوبة، التي تواجهها المؤسسات العسكرية الغربية في التكيف، إزاء ضرورة التآلف المستجد والواضح أيضًا مع الأوضاع غير النظامية. وهنا يصر القادة على استخدام جميع ما لديهم من إمكانات، من أجل الاندفاع عبر رقعة البلدان لهزيمة أعدائهم، الذين لا يمكنهم حتى أن يمتلكوا أو يستخدموا طائرة مقاتلة واحدة تحلق في السماء. وما أن تنتهي مثل هذه الحرب السهلة، حتى تبدأ في الظهور على الهامش القوات المحلية غير النظامية، وبعدها تبدأ الحرب الحقيقية وهي الحرب غير النظامية.

الجنرال مايكل روز، وكان قائد القوات البريطانية الخاصة، قبل أن يقود قوات الأمم المتحدة في البوسنة، يصف الموقف على الوجه التالي: «إن نهج كلاوزفتز(*) تجاه الحرب الذي تنطلق منه الاستراتيجية

(*) المفكر الاستراتيجي البروسي الشهير، صاحب كتاب «عن الحرب» (1831-1780)، «المترجم».

العسكرية الأمريكية والبريطانية، بحاجة عاجلة إلى أن يحل محله نهج قتالي مضاد للثورات»[2]، ومن عوامل الإحباط حقيقة أن هذا ما قاله منذ نصف قرن الجنرال الفرنسي غامبييز، بشأن البريطانيين خلال حرب البوير في جنوب أفريقيا: «إن البوير، وهم لم يقرأوا كلاوزفتز، حاولوا انتهاج جميع الأساليب غير المباشرة»، أما البريطانيون وقد قرأوه، فقد خسروا معظم تلك الحرب. ومع ذلك فغرض هذه النوعية من الحروب كان من الوضوح بمكان في تلك الفترة، وهو واضح الآن بما فيه الكفاية ومتمثلًا في زعزعة استقرار عدوك، لدرجة أنه يقدم على ارتكاب حماقات، ومن ثمّ يخلق لنفسه مزيدًا من الأعداء؛ مما يلحق بعدوك مزيدًا من زعزعة الاستقرار. وقد سخر مهاتير محمد من اعتماد أسلوب الهواة؛ مما دفع الغرب إلى أن يسقط في هذا الفخ، فقال:

> **نعيش حاليًا فريسة الخوف ولا نستثني من ذلك أحدًا. نحن نخشى الإرهابيين فيما يخشانا الإرهابيون ومساندوهم، أو من ندَّعي أنهم مساندوهم. نحن نخشى من الطيران ونخشى السفر إلى بعض الأقطار، ونخشى النوادي الليلية، ونخشى الرسائل والطرود وحاويات الشحن ونخشى المساحيق البيضاء والأحذية والمسلمين والسكاكين الصغيرة وأدوات المطبخ المعدنية، وما إلى ذلك بسبيل. وهم، على الجانب الآخر يخشون العقوبات الاقتصادية والتجويع ونقص الأدوية، ويخشون الغزو العسكري، ويخشون أن يتعرضوا لقصف القنابل والصواريخ، وأن يقعوا في الأسر، ناهيك أن يسقطوا رهن الاعتقال.[3].**

والنقطة هنا تتمثل في عجز الديمقراطيات الصناعية عن تصور هذه النوعية الأخرى من الحروب؛ بمعنى النوعية التي تجسد حروبًا غير نظامية. وعلى مدار سنوات، كانت مختلف الحكومات الغربية تعلن الحرب على المخدرات ولكن ما من واحدة من تلك الحملات أسفرت عن أثر يُعتد به؛ لأن الإتجار بالمخدرات يقوم على أساس مبادئ إستراتيجية شأنه شأن الحروب غير النظامية سواءً بسواء، فلا يوجد

هيكل حقيقي ملموس يمكن مهاجمته. وأنت من جانبك، قد تمضي سنة بكاملها لمعرفة كيف تكشف وتدمر خلية واحدُ من المتاجرين بهذه المخدرات، ولكن بالإمكان إعادة بنائها في غضون يوم واحد. والآن، وبدلًا من حرب المخدرات، تعلن الحكومات الغربية حروبًا على الإرهاب، وهو ما يثير حماس الإرهابيين، فهذا هو بالضبط ما يريدون بمعنى استدراج منظمات ضخمة وقوية، بحيث يجعلونها تتعامل معهم وكأنهم على القدر نفسه من الأهمية، والإيقاع نفسه من بطء الحركة.

وبمعنى آخر، فإن غرض هذه الحروب يصعب تقصي مساره. وما عليك إلا أن تفكر في حروب البريطانيين ضد المهدي في السودان، التي بدأت برغبة لندن في القضاء على النظامين الحاكمين في مصر والسودان في عام 1874. وقد أسفر هذا بدوره عن ظهور زعيم روحي، قاد حروب العصابات هو محمد أحمد المهدي، الذي شنّ انتفاضة ناجحة في عام 1884، واستولى على الخرطوم في العام الذي تلاه، ثم قُتل الجنرال الإنجليزي الشهير چوردون، الذي كان من أوائل نجوم الميديا الإعلامية. وكما كان البريطانيون يرغبون، فقد شعروا أن ليس بوسعهم أن يستسلموا؛ حيث كانت مكانتهم مطروحة على المحك، ولم يرق لهم التعصب الديني من جانب المهدي، ومن ثمّ ظلت المسألة برمتها تتعثر حتى عام 1989 ، حين وقعت معركة أم درمان، التي شهدت هجوم سلاح الفرسان الشهير، وشارك فيه ونستون تشرشل الشاب، وكانت النتيجة عددًا قليلًا من خسائر الأرواح في صفوف البريطانيين، مقابل مذبحة كاملة في صفوف الطرف الآخر. لقد استغرق الأمر ستة عشر عامًا؛ لكي يصلوا بالمسألة إلى نهايتها، ولكن في يوم واحد حسمت هذه المسألة، بالضبط، كما أن التنافس مع صدام حسين استمر عدة سنوات ثم حسمت المسألة، كما لو لم يكن هناك جيش حقيقي معارض.

لكن المشكلة لم تحسم في واقع الأمر، ففي السودان جاءت المحصلة عكس التوقعات العامة. فلم تكن أم درمان لتشكل النهاية، بل كانت بداية نزعة قومية عربية إسلامية حديثة، تجسَّدت في حلم الدول الإسلامية ألا تظل معتمدة على الدول الغربية، كما أنها رسمت النمط للديمقراطيات الغربية؛ كي تجد نفسها على الجانب المغلوط من الإسلام، حيث النجاح في هذا اللون من الصراع يمكن بسهولة أن يتوازى مع الفشل، سواء بسواء.

كانت حرب القرم في خمسينيات القرن التاسع عشر نموذجًا آخر، وكثيرًا ما يعرضونها بوصفها تراجيكوميديا بكل من ضمته من قادة عسكريين غريبي الأطوار، يشاركهم لواء من الأسلحة الخفيفة. ولكن الأساس هنا كان مرتبطًا بالمحالفة الرباعية، التي تشكلت بعد هزيمة نابليون، قبل أربعين عامًا من ذلك التاريخ .وعلى حين بغتة، ومع مغامرة القرم، كانت بريطانيا تبرم محالفة مؤقتة مع فرنسا.. وعلى حين بغتة أيضًا شعر الحلفاء الثلاثة الآخرون بأنهم متحررون من التزاماتهم، ثم جاءت الحرب، لا لتضع نهاية شكلية لتحالفهم، ولكن لتضع نهاية درامية لهذا التحالف؛ حيث وقفت بريطانيا وروسيا والنمسا وبروسيا على خط واحد طوال الوقت، حتى رغم أن البريطانيين كثيرًا ما لمسوا تحفظًا أكثر من اللازم من جانب الأطراف الأخرى، فيما كانت تلك الأطراف الأخرى ترى أن بريطانيا ليبرالية أكثر من اللازم.

هذا التحرر الذي يكاد يكون عرضيًّا جعل كل بلد، يعيد النظر في طموحاته ذاتها. ولم يكن قد حان الوقت الذي يختارون فيه أن يصبحوا أعداءً؛ ولذلك اكتشفوا ببساطة متعة الانطلاق بغير قيود، وشكَّل ذلك بداية فترة من النزعة القومية المنفلتة، التي قدّر لها أن تستمر حتى نشوب الحرب العالمية الأولى.

من ناحية أخرى، فالاجتماعات السياسية والدبلوماسية المتتابعة، التي أفضت إلى حرب العراق في عام 2003، ما برحت مستمرة حتى اليوم، كما لو كانت الآثار الإستراتيجية المترتبة عليها لن تتبدد على الإطلاق، بل جاءت جميعًا وكأنها تكرار افتراضي لما حدث في خمسينيات القرن التاسع عشر. وكما كان الحال بالنسبة إلى حلف ما بعد الحروب النابليونية، كانت الدول التي تصورت على مدار أربعين عامًا أن عليها أن تتصرف بطريقة ما على المسرح الدولي، وأن تفعل ذلك مع بعضها البعض؛ إذ باتت تتساءل عما إذا كانت ثمّة سُبل أخرى، يمكن أن تتصرف على أساسها، وربما بمعية أطراف أخرى. وفي غمار هذه الأفكار السائدة داخل صفوف الغرب، دفع پسكال لامي، المفوض الأوروبي التجاري، نفسه إلى محرقة من الانتقاد، حين قال: «كفوا عن التظاهر بأن الولايات المتحدة وأوروبا تتقاسمان رأيًا مشتركًا عن العالم، وافهموا أننا نصدر عن آراء مختلفة إزاء عالمنا ومصالحنا. ومن ثمّ علينا أن ندير علاقاتنا على هذا الأساس»[4].

وكما كان الحال مع حلفاء بريطانيا السابقين في أعقاب حرب القرم، تمثلت المهمة في التماس ما إذا كانت ثمّة قضية مشتركة مع الحلفاء الأقدمين. واعتبارًا من سبتمبر/ أيلول 2001 وما بعده، ولفترة طويلة قبل الغزو الذي قادته أمريكا للعراق، أوضحت كونداليزا رايس - وكانت في ذلك الوقت مستشارة للأمن القومي - أن قومها سوف يتعاملون مع التحالفات على أساس منطقهم الخاص، فقالت: «إن رئيس الولايات المتحدة لم ينتخب لتوقيع معاهدات لا تصبّ في مصلحة أمريكا». أما الحلفاء الآخرون، فكانوا يتكلمون باستمرار عما كانوا يرونه مصالحهم الخاصة. وحتى البريطانيين المرتبطين على نحو وثيق للغاية مع واشنطون، بشأن العراق، أوضحوا أنهم يؤيدون بجلاء ما ذهبت إليه الأطراف الأخرى بشأن تشكيل قوة رد سريع أوروبية، وكذلك بشأن قضية الاحتباس الحراري والمحكمة الجنائية الدولية.

لم يحدث قط أن كانت واشنطن قوية بقدر ما كانت عليه وقتها. ومع ذلك، فإن الديمقراطيات الأخرى لم تشعر بذلك القدر من حرية التصرف منذ نهاية الحرب العالمية الأخيرة. وقد سلط الضوء على هذا التناقض في عام 2005 ، عندما رشّحت واشنطن چون بولتون سفيرًا لها لدى الأمم المتحدة، التي لا تزال، رغم مشكلاتها هي الهيئة الأساسية المتعددة الأطراف. أما بولتون، فكان معروفًا عنه في أحسن الأحوال بأنه خصم للمنظمة، ومؤمن بقوة بنزعة الانفرادية في السلوك، وتلك طريقة أخرى للتعبير عن النزعة القومية القديمة. وهذا الترشيح أعقبه حلول پول ڤولفوڤيتز محل چيمس ولفنسون رئيسًا للبنك الدولي، وقد وضعوه في هذا المنصب، دون تشاور مع اللاعبين الرئيسيين الآخرين في البنك. ولم تكن النقطة الأساسية هنا تتعلق بما إذا كان سيؤدي عملًا جيدًا، ولكن نهج واشنطون التعصبي من طرف واحد كان يتبع هذا المسار، إزاء الشؤون المتعددة الأطراف. وفيما يتعلق بالغاية التي تتوخاها أحدث الحروب غير النظامية، فالحاصل أن هدف العنصر غير النظامي يتمثل في زعزعة استقرار الغرب، ودفع مجتمعاته إلى التلفّت دائمًا إلى الوراء خوفًا وارتباكًا، ومن ثم تشرع في إلغاء حقوق الأفراد المكفولة قانونًا، ولا تشجع على أي حوار عام، بدعوى أنه سلوك غير وطني. وفي هذا المجال تصدق أنشودة «الزهرة القرمزية القديمة»، إذ تقول:

يبحثون عنه هنا،

يبحثون عنه هناك،

هؤلاء الفرنسيون يبحثون عنه في كل مكان،

فهل هو في الجنة، أو في النار؟

هذا النبت البري المراوغ الملعون !

على الجانب الآخر، كان يتعين للغرض المنشود أن يتسم بقدر كبير من الوضوح. وقد عبّر عن ذلك أصدق تعبير المفكر الأثيني زينون بصلابته المحافظة حين قال: «بالنسبة للعنف، فعندما يتضح لضحاياه ما فقدوه فإن ذلك يثير بغضهم. ولكننا بالإقناع نفوز برضاهم، وكأننا نصنع فيهم جميلًا»[5]، ومن ثم فالغرض لابد أن يتمثل في تغيير السياق، من سياق من البغض إلى سياق من حُسن النية.

وكثير من أسباب الحروب، عندما نطل عليها من الجانب غير النظامي تعد أسبابًا واضحة لدرجة خطيرة. فنحن نستطيع أن نمعن في تأمل أسماء الطغاة، كي نلومهم على ما فعلوه. ونستطيع أن نتخذ رأيًا أوسع نطاقًا مما يربط بين اشتعال الحروب غير النظامية، والمنطق الكولونيالي، الذي كان سائدًا في القرن الماضي؛ فالمدافع الرشاشة التي حصدت رجال المهدي في أم درمان، لم تدع مجالًا للعجب بأن القوات الأضعف سوف تبدأ الهجوم على القوات المزوّدة بالمدافع الميكانيكية، التي كانت تمثل التكنولوجيا الرفيعة للغرب في ذلك الزمان. والتاريخ الطويل الذي ربط بين الغرب وتجارة النفط، كان عنوانًا على كل لحظة من لحظات التطور العالمي طيلة القرن الماضي؛ مما أدى إلى تشويه سببته هذه السلعة الاستراتيجية بالذات، لما كان البشر العاديون يودون أن يفعلوه.

لقد دارت منذ الحادي عشر من سبتمبر مناقشات عقيمة بشأن الأسباب الجذرية لما حدث، على ضوء الحقيقة التي تفيد بأن عناصر الطبقة الوسطى، هي التي تقود الجماعات الإرهابية. والفكرة هنا هي أن الحرب غير النظامية لا يمكن أن تعبر بصدق عن الفقر أو التهميش، إذا ما كان قادتها من الطبقة الوسطى بل ومن صفوة المتعلمين. ولكن ليس هناك ما يدهشنا، فالقادة من كل صنف ولون يلتمسون أسبابًا لتصرفاتهم والعكس

بالعكس صحيح. ومنذ بدايتها، فإن الحرب غير النظامية يعمل من أجلها أفراد الطبقة الوسطى، بل والطبقة الوسطى العليا وهذا أمر جوهري في طبيعتها. وما عليك إلا أن تتطلع إلى الوراء إلى تاريخ الفوضويين في القرن التاسع عشر، أو إلى عشرات من حركات الاستقلال في المستعمرات؛ حيث الحرب غير النظامية قد تتباين ما بين الشجاعة إلى الوحشية، ولكنها كانت تدار دومًا بدرجة من الفطنة والموهبة.

ومن ناحية أخرى، لم تصل العولمة إلى هذه الدرجة من رقي التعقيد في بلدان العالم النامي، فهي أيديولوجية خضعت لها مناطق مضطربة من العالم، على مدار ربع قرن من آليات التمييز الاقتصادي الصارخة، وعن نظريات نقدية لا تلامس الواقع، ثم معايير تكنوقراطية متشابكة تستعلي على الواقع الإنساني. وفي بعض الحالات نجحت هذه الصيغة بالفعل وارتقى حال البشر، ولكن حتى في هذه الأحوال ربما جاء هذا الرخاء كعامل تقسيمي بين طبقات المجتمع الذي حدث فيه: ففي بعض الأحيان تأتي رياح الرخاء على حساب زعزعة استقرار المجتمع ككل، وهذا أمر لا يدعو للعجب؛ فمعظم البلدان الغربية خاضت فترات من الاضطراب والعنف كمحصلة مرحلية للتصنيع، ولكن هذه الفترة المرحلية كانت تدوم أحيانًا نصف قرن، بل وتكلف حياة الملايين من البشر.

والقضايا الاجتماعية والاقتصادية التي يثيرها هذا الوضع قضايا مُعقّدة؛ فالآثار العسكرية بسيطة للغاية.. وإذا ما طبقنا هذا النهج الاقتصادي في العالم النامي ضمن السياق الحديث، لوجدنا أن هذا النهج برمته ما برح يمثل هدية سخية لإثارة استفزاز أي عدد من الجماعات، المستعدة لشن حروب غير نظامية.

وأحيانًا تتسم مصادر سوء الفهم بالعمق الشديد، حتى ضمن صفوف الغرب ذاته. وعلى سبيل المثال، فحين كان روبرت ماكنمارا وزيرًا للدفاع (في أمريكا) شهد اجتماعًا لحلف شمال الأطلسي - الناتو في عام 1961، وعرض قرار واشنطون بضرورة تغيير الإستراتيجية النووية من الاستجابة الجماعية المكثفة إلى الاستجابة المرنة. لقد كانت الاستجابة المكثفة تمثل نهج كل شيء أو لا شيء على الإطلاق. وأرادت الولايات المتحدة أن تطور تشكيلة من القنابل النووية بأحجام مختلفة؛ حتى تكون قادرة بالفعل على استخدامها، ورأى ماكنمارا في هذا مبررًا لخوض حرب نووية. أما الأوروبيون - وبالذات الألمان - فكانوا يشعرون بقلق عميق؛ لأن لوحة الشطرنج العقلانية لمثل هذه الحرب النووية كانت مبسوطة فوق أراضيهم. وعند هذا المنعطف من التاريخ، كانت ألمانيا الغربية شديدة الاعتماد على حماية أمريكا، لدرجة أنها فوضت فرنسا أن تتكلم بالنيابة عن هذين البلدين الأوروبيين.

أما المحصلة المباشرة لما فرضته واشنطون بشأن الاستجابة المرنة، فقد جاءت على شكل صعود مفاجئ، لطائفة واسعة من المشاعر القومية المتنوعة. وكان أن أنهت فرنسا المسألة بأن انسحبت من فروع شتى في حلف الناتو؛ لهذا السبب ولأسباب أخرى. ثم شهدت الساحة كثيرًا من التحالفات الأصغر ولكن غير الرسمية، وغالبًا ما جاءت هذه التحالفات لتعارض السياسات الأمريكية؛ مما أفضى إلى زخم واسع النطاق، تطورت بفضله مسيرة الاتحاد الأوروبي، بعد أن زاد التركيز منذ ذلك الحين على احتياجات ذلك الاتحاد ومصالحه.

ومما يثير الاهتمام أن المفكر الأساسي والملهم لفكرة الاستجابة المرنة كان ألبرت هولستيتر، الذي كان على رأس الملهمين الكبار، ومعه آلان بلوم، لأعضاء مجلس الوزراء والمستشارين، الذين وضعوا بعد نجاح

بوش في ولايته الأولى سنة 2000 إستراتيجية غير مسبوقة لواشنطون، في مجال إعادة التسليح. وهذان الخبيران في مجال الإستراتيجية، ويفصل بينهما أربعون عامًا من العمر، يتماثلان مع بعضهما البعض، فكلاهما ينطلق من نظام عقيدي راسخ ومزدوج، فأولًا هناك قناعة بأن أسلحة التكنولوجيا الرفيعة سوف تتفوق على جميع الإستراتيجيات العسكرية الأخرى، وثانيًا ثمّة حالة من تزامن موفق، وربما ملهَم من السماء؛ بمعنى أن إنفاق بلايين الدولارات على هذه الأسلحة الرفيعة التكنولوجيا سوف يفضي بجماعة معيّنة من البشر إلى أن تصبح بالغة الثراء، وأنها بدورها سوف تصبح في مقدمة أنصار المسؤولين المنتخبين، الذين سيدفعون بهذه الإستراتيجية قُدمًا إلى الأمام.

ولقد جاء قرار الولايات المتحدة وفرنسا في أوائل عقد الستينيات ومن بعدهما بريطانيا ثم الاتحاد السوفييتي، بتحويل إنتاج الأسلحة إلى صناعة تصدير كبرى، ليمهّد الطريق لكثير من نزعات العنف وأحوال اللاأمن، التي طغت على السطح منذ ذلك الحين. وربما سادت فترة من الهدوء في إنتاج الأسلحة بعد عام 1989، ولكن في أواخر القرن العشرين بدأ الإنتاج يعاود مسيرته مرة أخرى، بقدر أكبر من الاندفاع. وبحلول عام 2003 ، كان العالم ينفق رسميًّا تريليون دولار على الأسلحة، ويأتي نصفها من الولايات المتحدة.

وعند النظر في أمر تطبيق سُبل الحرب غير النظامية على مدار العقود القليلة الأخيرة، فمن المهم أن نفكر في التضخم الدولي، الذي شهده مجال الأسلحة. وعلينا من ثم أن نضيف عنصر انهيار النمو في أفريقيا خلال فترة العولمة، وسوء إدارة ديون العالم النامي، فضلًا عن عدد كبير من القضايا التي لم تجد حلًا في البلدان، التي غالبًا ما اصطنعوها داخل حدودها؛ تحقيقًا لمصالح الدول الكولونيالية.

وتمثلت النتيجة الشاملة لهذا الوضع في زيادة مضطردة في الحروب غير النظامية. وبلغ هذا الاضطراب أن أصبح اليوم بمثابة الإستراتيجية السائدة في زماننا. وفي الوقت نفسه، فإن غالبية الدول الغربية ما زالت تعمل على تسليح وتدريب أفراد؛ لكي يتحركوا عبر السهول البولندية. ومن المثير جدًّا للاهتمام أن نفكر في مدى محدودية الفكر الإستراتيجي، الذي نالته الحرب غير النظامية، فضلًا عن التفكير الضيق للغاية بشأن دلالتها بالنسبة للمسار الجديد للصراعات، وربما أسهم الجو السائد والملائم لنزعة العولمة في تقاعس الغرب عن جدية التفكير، في نوعية من الحرب أصبحت خطرة؛ لأنها محدودة وليست عولمية الطابع، ولا تستخدم التكنولوجيا الرفيعة بل هي حرب محلية، تستخدم ما يكاد يكون أدوات منزلية الصنع.

ولا ينطوي أسلوب التعامل مع الحرب غير النظامية على حالة لبس أو غموض. وكل ما هنالك أن أسوأ الأيديولوجيات ما زالت لا ترى ضرورة للتركيز على حقائق الاضطراب الاجتماعي والفقر. ولقد كان هذا هو الحل بالنسبة لتجمعات الشقاء والضياع، التي شهدتها الثورة الصناعية في بريطانيا، عندما كانت الهياكل المجتمعية والأسرية تتفكك على صعيد عشوائيات الطبقة العاملة الجديدة[6]. وكان كذلك الحل للعنف الاجتماعي، الذي استشرى في أمريكا الشمالية وأوروبا في أواخر القرن التاسع عشر. ولكن مع التركيز على عنصر الصالح العام، أصبحت الحكومات قادرة على بناء مجتمعات أقل انقسامًا وأخف تعرّضًا لغوائل العنف.

وعلى الجانب العسكري البحت، اتضح أن كثيرًا من جوانب الحل يرتبط بعنصر السرعة، ولكن الديمقراطيات الصناعية لم تتحرك على الإطلاق في رواندا. وقصاراها أن تحركت ببطء كبير في البوسنة

وبسرعة نسبية في كوسوفو، وهي الآن تعاود خطاها البطيئة المؤلمة للتحرك في دارفور، رغم ما يمكن إنقاذه من أرواح، في حال تحرك سريع لقوة دولية جاهزة

ومنذ اخترعت كندا فكرة حفظ السلام في عام 1957 للتعامل مع أزمة السويس، تحولت الجيوش بالتدريج عن دورها السلبي الأصلي، حيث كانت تقف بين المتحاربين إلى أداء دور أعمق بكثير، حيث اتبعت أساليب تجمع بين مرونة السلوك والمرابطة بين الأطراف، ثم إعادة البناء بل القتال عند الاقتضاء. وفي هذا المجال من إدارة أمر الحرب غير النظامية، يمكن لكتلة حرجة من البشر أن تفهم كيف أن الحرب قد أعيدت صياغتها؛ فأصبحت كيانًا لا يمكن على الفور إدراك معالمه بالنسبة لجندي كلاسيكي، ينظر إلى الحرب ضمن إطارها المعتاد. ومع ذلك، فهذا أحد المجالات الأساسية، الذي شهد التحول من العولمة إلى الفراغ الراهن، ومن ثمّ إلى كيان لا يزال يتشكل في الوقت الحالي.

على هذه الساحات من الاضطراب الاجتماعي، تتضح بجلاء تناقضات النظام الفاشل الذي نعيش فيه.. وما نعرفه الآن هو أن أحداث مطالع القرن الحادي والعشرين قد كفلت زخمًا كبيرًا لنزعتي القومية السلبية والإيجابية. ولقد رأينا كيف أن قلة من الأخطاء، أو لحظات من سوء الفهم، يمكن أن تتيح للإرهابيين حيّزًا كبيرًا مما يريدون. وعندما لا تبدى الحكومات الغربية القدر الكافي من الوعي، يمكن للعالم أن ينزلق إلى عودة كئيبة وعنيفة لدورات القرن التاسع عشر من الحروب القومية غير النظامية، حيث نشهد القارب العسكري الشهير الذي صوّره (الروائي) چوزيف كونراد، وهو يطلق نيرانه صوب الأدغال، ولكن بدلًا منه نجد قاربًا عسكريًا مزودًا بأحدث ما توصلت إليه التكنولوجيا الرفيعة.

ومنذ عشرة أعوام كانت القناعة السائدة هي أن العولمة يمكن أن تنتشل البشر من وهدة الفقر، وكان ذلك أحد الأسس التلقائية للتجارة الدولية. وفي سنوات الأربع الماضية، أصبح من واجب حتى غلاة المؤمنين بها أن يلاحظوا عودة الحروب على نطاق واسع، وقد ارتبطت بظاهرة الفقر والاستبعاد وفشل الدول القومية في أداء دورها، فضلًا عن اتباع أنماط كارثية من القيادة.

ثم جاء ظهور الحرب غير النظامية كملمح سائد في حياتنا، متمثلًا في إشارة جلية الوضوح بأن فكرة العولمة قد فشلت. وبعد سنوات قليلة من مكابدة هذه الحقيقة، يبدو أن أذكياء المؤمنين بالعولمة يركزون حاليًا على أحوال ذلك المليار، أو أكثر من أشد الفقراء فقرًا، وعلى المشكلات، التي تحتاج إلى من يتصدى لها من أجل أن يتقى العالم؛ مغبة الانزلاق من جديد إلى حيث يصبح عالمًا مغلقًا ومحصورًا، ضمن حدود سلبية، ويهدده مزيد من اندلاع الحروب. وعندما يتطلع الآخرون من خلفهم إلى هذا كله في غضون سنوات قليلة، سوف يصاحب ذلك هاتف تاريخي تعيس، يلومنا على افتقارنا إلى سعة الخيال وإلى رصانة التفكير، وقد يشار أيضًا إلى أن الأمر كلّفنا معاناة الحروب؛ بسبب مشكلات كان تدبير أمرها من البساطة بمكان، ومنها مشكلة ديون العالم الثالث.

27

القومية الإيجابية

نحن محاصرون في إطار لعبة بشرية، لم تكتمل بعد فصولها.

وبصورة من الصور، فالحالة أسوأ مما نحن على استعداد للاعتراف به، فالإشارات الدالة على القومية السلبية تحدق بنا من كل جانب في مجتمعاتنا. ومع ذلك، فكم نحرص على ألّا نتعرف عليها، إلا على أساس كل حالة على حدى؛ كي نتجنب الشعور بحدوث أي تطور يشهده هذا المجال، كما أننا نخفف كثيرًا من تصورنا لمستويات العنف المنظم حول العالم. كيف؟ عندما نتبع نصيحة هانتنتجون، فنقتصر على إحصاء الموتى، الذين يسقطون في مجتمعنا، أو فيما صوره هانتنتجون بأنها حضارتنا التي تميزنا عن سوانا من البشر.

وفيما يتعلق بالاضطراب العميق الذي تتعرض له الأسواق المالية، فإن الاعتماد المفاجئ للطبقة الوسطى في الغرب على دخلْين لكل أسرة معيشية، إضافة إلى أوجه اللايقين، التي تحيط بإمكانية زيادة الضرائب أو بكيفية تعريف التجارة المشروعة، أو إمكانية دعم المنافسة الحقيقية وليس منافسات الشركات عبر الوطنية الخدّاعة، التي تستخدم نفوذها المباشر؛ لكي تتحكم في الأسواق وتسيطر عليها - كل هذا يطفو على السطح أمامنا على شكل كيانات ميكروسكوبية ضئيلة، دون أن يظهر

قط في شكل متكامل، بما يتيح لنا تقييم الأيديولوجية السائدة، من حيث إيجابياتها أو سلبياتها، ولا كيف قام بذلك صفوة مفكرينا.

نحن نعرف بالفعل الإجابة بشأن ما يمكن أن تؤول إليه الأمور، بحكم ما خبرناه من تجارب شخصية، وما نرصده من ملاحظات وما نتمتع به من قدرات الحدس والتخمين، ولكنَّ ثمّةُ مُناخًا مصطنعًا من الرضا عن النفس إزاء الطريقة، التي تدار بها مجتمعاتنا؛ حيث يسود - باستمرار - جو حافل بحشود المديرين المشغولين وبالأسواق المفعمة نشاطًا، ومحاولات بث الطمأنينة من جانب الاختصاصيين، وبتيارات دافقة من معلومات لا شكل لها ولا كيان. ولا يقتصر الأمر على أننا نعرف بالضبط ما يدور. ولكن هذا الاضطراب بالذات يبعث الاطمئنان في نفوسنا بأننا لم نعد ضحايا لنوع من اليقين الموجه من زاوية واحدة، ولا تسيطر علينا عقائد وحيدة الجانب، ولا نرى خلاصنا في هذا النمط من اليقين.

وهذا الاضطراب له على الأقل حقيقة بشرية مؤكدة يستند إليها، وهو ما يحملنا على أن نلتمس طريقنا باستمرار، عبر هذه التضاريس، بكل ما يشوب ملامحها من الغموض.

وعلى أبسط المستويات من المعرفة المجتمعية، نعرف بيقين أن العولمة - كما أعلنوها ووعدوا بها، بل أكدوها وشددوا على حتميتها في عقود السبعينيات والثمانينيات وفي ردح طويل من التسعينيات - قد تهاوت حاليًا، ولكن ما برحت شظاياها تتطاير هنا أو هناك. وثمّة أشلاء أخرى انهارت أو بسبيلها إلى الانهيار، وبعض منها محجوز خلف التيار، كما أن ثمّة دفقًا من قوى أخرى بدأت تفعل فعلها؛ لتسحبنا إلى عدة اتجاهات متباينة.

ومن المعلقين الاختصاصيين وكبار الإداريين المسؤولين عن القضايا الاقتصادية، من يجنحون إلى استخدام ما يحدث؛ لكي يفسروه وفق

مصطلحاتهم الخاصة. وعلى ذلك، فالصين والهند تقدمان بوصفهما قصصًا لنجاح العولمة، بينما تمثل حالة كل منهما بالفعل نظرية مختلفة تمامًا عما يشهده العالم حاليًا. أما الاقتصاديون الذين ربطوا بين مهنتهم وحقائق العولمة، فهم معزولون تمامًا عن الواقع الحقيقي؛ إذ ينزعون إلى حصر الحوار داخل صفوفهم وحسب، مع استخدام لهجات أقرب إلى حصون لا ينفذ منها الرصاص، ومن شأنها أن تضغط على ما يحدث في العالم؛ لكي يتفق مع وسائلهم الضيقة في التحليل، وعلى ذلك يظلون على قناعة بأن المسألة ما هي إلا مسألة تعريفات أو تكييفات فنية، أو تحرير للأسواق كما يتصورون.

صحيح أن الأكاديميين لابد وأن يشغلوا أنفسهم بأمر التعريفات. وهناك كثير مما يجب إنجازه بشأن أوجه التكيف والتعامل مع قوى السوق، ولكن التحديات الأساسية تكمن في مواقع مغايرة، تدعو إلى فهم ما يحدث الآن وإلى تحديد الخيارات المطروحة.

في يوم من الأيام، قال «پت» الابن(*) إن المبرر لكل حالة طغيان هو حالة الضرورة. وتلك بالضبط طريقة أخرى للحديث عن الحتمية؛ فالحتميات تفضي إلى حالات من الطغيان سواء كانت عسكرية أو سياسية أو اقتصادية. ولكن ها هي فكرة إتاحة الاختيار، تعود من جديد، وكثير من جوانبها مرتبط بعودة فكرة السلطة الوطنية. ومع هذا تأتي الحقيقة الديمقراطية للاختيار؛ بمعنى الاختيارات المتاحة للمواطنين والاختيارات المتاحة للبلدان والاختيارات المتاحة للتحالفات بين الأقطار. ومع هذه الخيارات، تأتي كل حالات عدم

(*) السياسي البريطاني الذي ينسب إليه إصلاح النظام الضريبي في إنجلترا في الفترة 1795-1806، «المترجم».

اليقين التي تستفز الخوف لدى البعض، ولكنها تطلق عند البعض الآخر طاقات العمل وحشد الخيال.

ما العنصر الإيجابي في القومية؟ أولًا إنه الإيمان بالتوتر، بالشحنة الإيجابية المتولدة عن حالة اللايقين والأهمية المحورية للاختيار، دون أن تختلط بالأحكام المطلقة، فيما تتشكك بالذات في الإجابات الفضفاضة عن الأسئلة النفعية. وعليه، فإن القناعة بضرورة أن تسود آراء عن سوق واحدة فوق جميع الاعتبارات، سواء كانت آراءً ماركسية أو نيوليبرالية، تظل أمرًا محدود الأهمية. والنزعة النفعية طريقة تستخدم، بأكبر قدر ممكن من التنوع والتعقيد حسب مقتضيات الواقع، وفوق كل شيء فهي موجودة لكي نستخدمها، لا لكي نحولها إلى صنم معبود.

ويشعر المواطنون بالارتياح إزاء هذا القدر من التعقيد؛ لأنه مغروس في رأي أصيل ونظرة أساسية إلى ذواتهم، وإلى من سواهم كجزء من التزام مدني. وظل هذا الاتجاه القومي المدني أو الإيجابي سائدًا في حياتنا على مدار مراحل التاريخ، ثم أعيد اختراعه مع كل مرحلة زمنية. ومع ذلك فثمّة صلات متينة تربط بشكل مرموق بين فكرة (السياسي) شيشيرون عن الجمهورية الرومانية، وفكرة (الرسام) أمبروجيو لورنزيتي في القرن الرابع عشر، التي ضمّنها لوحة، يبلغ طولها أربعين مترًا لتصور الحكومة الرشيدة في بلدية مدينة سيينا (الإيطالية)، واستخدام آدم سميث للمشاعر الأخلاقية في القرن الثامن عشر، وديمقراطية (المفكر الفرنسي) آليكسيس توكڤيل في القرن التاسع عشر، ثم نزعة الإنسانيات عند (الفيلسوف) ريتشارد رورتي في القرن العشرين[1]، وهناك ظواهر مكافئة لهذا كله في منتخبات كونفوشيوس، وفي القرآن، إذا ما أردنا أن نتوقف عند سفرين، يعبِّران عن نُهج غير غربية شتى.

ولقد كان آدم سميث على حق تمامًا في استعراضه أولويات المواطن الصالح، حين قال: «الرجل العاقل والفاضل مستعد في كل وقت لأن يضحي بمصلحته الخاصة؛ من أجل المصلحة العامة، التي تسود النظام الذي يعيش فيه أو المجتمع الذي ينتمي إليه، وهو مستعد كذلك في كل وقت بأن يضحى بمصلحة هذا النظام أو المجتمع؛ من أجل المصلحة الأعظم للدولة القائمة أو للسيادة التي تتمتع بها». توكڤيل من ناحيته واضح بالقدر نفسه بشأن آلية الديمقراطية وكيف تتطور الخيارات، لا من خلال نزعة نفعية، ولا من خلال القيادة التجارية، حين يقول: «الشعر والبلاغة والتراث وإبداعات العقل وتحليق الخيال وعمق الفكر، وكل ما أنعمت به السماء من خير.. كل هذا يتحول ليصبّ في صالح الديمقراطية». على أن جميع هذه المقولات تتداخل مع قولة رورتي بكل حصافة: «البلد الذي يحلم به المرء لابد أن يكون البلد، الذي يمكن أن نتخيل بناءه على مدار الزمن بأيدي البشر».

إن ما رأيناه عبر العقد الماضي هو رغبة متجددة ومتنامية، لأن نبنى بأيدينا المجتمعات، التي نعيش فيها على جميع الأصعدة؛ بمعنى أن نلتمس السُّبل التي تجعلنا ننتمي إلى تلك المجتمعات. وهذا ما كان يعنيه برنارد كوشنير، عندما قال إن «أطباء بلا حدود» ولدت من واقع عدم استعداد شباب الأطباء لأن يظلوا سلبيين، ويمكن أن يقال الشيء نفسه عن حركة المنظمات غير الحكومية بشكل عام.

ولأمر ما، ورغم أن المنظمات غير الحكومية هي غالبًا ما تتسم بالطابع الدولي، إلا أنها تشبه الحركات الاجتماعية والسياسية التي شهدها القرن التاسع عشر أو أوائل القرن العشرين، وهي مرتبطة باتجاه متزايد آخر، يواكب واقع الفشل الذي مُنيت به العولمة. وقد يرغب الكثيرون في أن يكون هناك جانب دولي من حياتهم، ولكنهم يريدون أيضًا أن يعيشوا في مجتمعاتهم التي ينتمون إليها.

وبمعنى آخر، فهم يعيشون فعلًا في مجتمعاتهم، ويريدون للحضارة أن تعكس هذه الحقيقة وتقوم على أساسها، ولكنهم لا يريدون التعامل مع هذه الحقيقة، وكأنها ظاهرة فرعية أو حادث عرضي.

قصاراهم أن عاشوا خلال فترة شهدت النُّخب في مجتمعاتهم، وقد استبدت بها نظريات غير واقعية حول ضرورة أداء الاقتصادات لدورها على الصعيد العولمي. ونتج عن ذلك القول بأن المواطنين هم أول من يخضع لتلك النظريات، ولابد أن يبذلوا قصاراهم لكي يتكيفوا معها. وهنا سادت حالة من العجز بين صفوف القيادات، التي ترسم السياسات التي تحكمنا، وحان الوقت لكي يبدأو تفكيرهم في إيلاء الاعتبار للحياة الحقيقية لمواطنيهم الحقيقيين. وعندما كانت تواجههم المقاومة الجماهيرية، كانوا يردون إما بالحث على الانتظار، أو بإلقاء الفتات، أو محاولة صرف الأنظار عن واقع الأحوال.

إن استهانة هؤلاء المنظِّرين بالحقيقة الإنسانية الواقعة ما برح أمرًا يثير العجب العجاب. وأنت تستطيع في كل مرة أن تلمح هذا الاتجاه غالبًا، من خلال استغلال الرياضة كوسيلة للمشاركة في الأنشطة المدنية. وحتى في هذا المجال، وكما يصفه فرانكلين فوير في تحليله للعلاقة بين لعبة كرة القدم والأموال والنزعة القومية، فإن هذا النوع من استغلال الظروف لا يلبث أن يرتد على صانعيه، إما لأنه يستفز مشاعر القومية السلبية، أو لأن الناس يديرون ظهورهم تدريجيًّا لهذا الجانب من العولمة التجارية، المستخدمة في مجال الرياضة[2].

إن رغبة الناس في تنظيم حياتهم حول حقيقة المكان، الذي يعيشون فيه رغبة أساسية في عودة الروح القومية، وكم حرص الأمير الأردني الحسن بن طلال على أن يؤكد مرارًا بأن مفتاح الديمقراطية الإسلامية هو اتباع نهج لا مركزي إلى حد كبير؛ فالتراث الإسلامي يستند إلى

الجماعة. والديمقراطية السليمة تنبع من واقع المجتمع، ولكن النُّخب الفاعلة في هذا المجتمع ما زالت متأثرة - إلى حد كبير- بالنُّهج الغربية المنتمية للقرن العشرين، وما زالت تواصل تمركزها. أما النموذج الغربي، فما برح يدور إلى حد كبير حول أفكار السلطة بما يقتضي الأخذ بنهج المركزية. ولكن التعددية المدنية ظلت دائمًا أمرًا محوريًّا للإسلام، بقدر ما أنها أمر أساسي للتقاليد والأعراف الغربية.

وقد ظلت العولمة دائمًا تدور حول تبسيط التجربة الإنسانية؛ مما جعل من الصعوبة بمكان على الديمقراطية أن تتعامل مع الحقائق الفردية بطريقة بناءة. ورغم أن مؤسسات دولية مثل البنك الدولي أصلحت نفسها، إلا أنها ما زالت تتطلع إلى حلول كبرى.

وإذا نظرنا إلى تواريخنا، لاكتشفنا أن التغييرات التي أفضت إلى أوسع تبدل في الأحوال كانت محلية في أغلب الأحيان؛ فالتعليم العام، والمدرسة الإلزامية، والمياه النظيفة، ومعالجة نفايات الصرف الصحي، والقوانين المتعلقة بعمالة الأطفال، وزيادة أجور الكبار.. كل هذا وغيره له طابع محلي في الأساس، أو هو طابع وطني في بعض الأحيان، وتلك هي أسس رفاه الطبقة الوسطى.

وبوسعك الآن أن ترى جزءًا من هذا المفهوم الإنساني للانتماء، وقد بدأ يعود إلى الظهور، بينما تنحسر أمواج العولمة التي كانت كاسحة. وأذكر أنني كنت أصغي بالصدفة في شيكاغو في نوفمبر/ تشرين الثاني 2003 إلى شخصية مرموقة من الشخصيات الأمريكية، التي كانت جديدة على ساحة الشئون العامة، وكان ذلك قبل انتخابه لعضوية مجلس الشيوخ: كان باراك أوباما يتسم بطرح أفكار هادئة واضحة عن كيفية عمل المجتمع، وكيف يتوجب تكييف الصورة الأكبر للمجتمع. وفيما كان أوباما قد تحرك على المسرح السياسي القومي، فقد ظل يوضح

بدقة أنه «بدلًا من أن تكون لدينا مجموعة من السياسات، التي تهيئ الناس لمواجهة عولمة الاقتصاد، فإن لدينا سياسات تؤدي إلى التعجيل بأسوأ الاتجاهات، التي تسود الاقتصاد العولمي»[3] ، وكان بهذا يعيد صياغة ما سبق أن قاله آدم سميث، حين قال: «إن هذا الاتجاه إلى الإعجاب، لدرجة العبادة، بالأغنياء والأقوياء، مع الاستهانة إلى حد الإهمال بالفقراء والمستضعفين... هو في الوقت نفسه السبب الأكبر والأكثر شيوعًا لفساد نوازعنا الأخلاقية».

والذي تغير هو أن رسالة أوباما ازدادت انتشارًا حول العالم؛ فالصينيون والهنود والبرازيليون، الذين استبدت بهم فكرة «الاستدامة والمساواة»[4] هم جزء من هذه النظرة. ولكنْ هناك أيضًا قصص أخرى مماثلة، مثل السويد وفنلندا، وكلتاهما جهدت في أن تخرج من حقبة ما قبل العولمة، وأن تواصل خطاها بعد معاناة أزمة محدودة، ثم تصلح أحوالها على أساس محلي؛ لكي تظل قادرة على التعامل مع الوضع الدولي.

وقد أظهرت أحوال هذه البلدان مدى ما أفضت إليه أزمة العولمة؛ بوصفها سببًا من أسباب ذلك الخلط في الأيديولوجيات، وهو أمر ما كان ينبغي أن يؤخذ على نحو من الجدية الكاملة، وهناك أيضًا الإدارة السيئة، التي كان ينبغي صرف النظر عنها من الأساس. ولكن طائفة المديرين استغوتهم ما تصوروه نظريات عالمية تجريدية، لدرجة أنهم فقدوا التواصل مع البشر، الذين تأثرت حياتهم من جرّاء السُّبل الإدارية، التي اتبعها أولئك المديرون..

لكن ها هو المناخ العام، وقد خيم عليه حاليًا مزيد من الهدوء، في حين أن المسألة لا تقتصر على الصين، التي أصبحت تهدف إلى «تنمية متوازنة» بشروطها الخاصة. وها هي التحذيرات تأتي من جانب منظمة

التجارة العالمية ومنظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي، منذرة بأن الاندفاع إلى إبرام اتفاقات التجارة الثنائية بين الكبار في الاقتصادات المتقدمة، والصغار من الاقتصادات النامية بدأت موجاته في الارتداد سلبًا على صانعيها؛ فالتجارة تعمل فقط في ظل أوضاع سليمة. وبشكل عام، وبصرف النظر عن غلاة المؤمنين، فإن عددًا متزايدًا من الشخصيات العامة بدأوا يمعنون النظر إلى ما يمكن أن يكون عليه السياق، في حالة كل منهم. وهكذا، اقتصر الأمر على أشد الغلاة تعصبًا، ممن لا يزالون يؤمنون بأن أي نمو بسيط في مجال التجارة هو الذي يجلب الثروة.

وفوق كل شيء، فأولويات المواطنين وحكوماتهم تتعرض للتحول، فيما تتبخر خرافة العولمة. وعندما بدأت هيلين كلارك، رئيسة وزراء نيوزيلندا، في محاولة إصلاح الأمور في بلدها، دون الاستسلام إلى شعور من الذعر بسبب العولمة، قالت إن هدفها هو اعتماد سياسة عريضة «من شأنها أن تقلل اللامساواة، وتكون مستدامة بيئيًّا، وتؤدي إلى تحسين الرفاه الاجتماعي والاقتصادي لمواطنيها»[5]. وفي عام 1999 بدا ذلك كأنه مجموعة من المخاطر، ولكنه اليوم يبدو قولًا شائعًا ومقبولًا.

وعلى مدار الفترة نفسها، عملت مجموعة صغيرة من القطاعات التجارية الدولية على تنظيم نفسها بالفعل، وجاء ذلك استجابةً إلى حملات متواصلة شنّتها المنظمات غير الحكومية وجماعات المواطنين المحلية. ومن أهم هذه الحملات، ما شمل المحلات التجارية الكبرى وموزعي البن، إلى أن أصبحت الرابطة الدولية للمحلات الكبرى توافق حاليًا على مجموعة من القواعد الأخلاقية، التي تعالج أمورًا شتى، ومنها مثلًا: عمالة الأطفال وأعمال السخرة. وبدأت العملية

عندما وجدت شركة «هدسون باي» نفسها، وقد ألصقوا بها وصف «تاجر العام الذي ينتج مبيعاته بالتجزئة في مصانع الشقاء»، جنبًا إلى جنب مع محلات وول مارت. وشعر رئيس مجلس إدارة هدسون باي، وهو جورج هيلر، بقلق بالغ إزاء هذا التصنيف، ثم بدأ في تنظيم أعماله بما يؤدي إلى تحسين المعايير المتبعة(6)، وتتمثل صعوبة التنظيم الذاتي في أن جزءًا محدودًا فقط من دوائر الصناعة بأسرها هو الذي يوافق على ذلك. ومع ذلك، فتلك قائمة تحوي أسماء مرموقة بكل معنى، ولكن محلات وول مارت ليست ضمن أسماء هذه القائمة، ولا هي بحاجة إلى ذلك؛ لأنها لا تكترث بسمعتها الدولية في كل حال.

أما الاتفاق بشأن البن، فيبدو أن واضعيه قد طرحوا قواعد أكثر صرامة؛ لأنه يضم معظم اللاعبين الرئيسيين على هذه الساحة، بل يمكن أن يكون قد نجح في إضفاء الاستقرار على سلعة، لا تعرف الاستقرار بحال من الأحوال. وفي هذا المجال، فإذا مضت الأمور على ما يرام، فمن شأن احتكار متكامل أفقيًا على المستوى الدولي أن يعمل لخدمة الصالح العام. فما الصالح العام في هذه الحالة؟ إنه الحد من الإفراط في الإنتاج؛ بحيث لا تطبّق عقوبات على مزارعي العالم النامي، وسيؤدي الخفض الناجم في الإنتاج إلى تحسين الطرائق المتبعة للتعامل مع البيئة، كما يدفع المستهلكون جزءًا أكثر واقعية من تكاليف الصناعة.

ولكن مرة أخرى، يبدو أن هذا النموذج صعب تكراره. وفي عام 2000، خرجت منظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي بمجموعة أفكار ومبادئ توجيهية للشركات المتعددة الجنسية، وهي قائمة مرموقة بدورها من القواعد، التي ما برحت قواعد طوعية. ونحن نعرف من خلال تجربتنا داخل الدول القومية أن المعايير الأخلاقية، في سياق تنافسي، لابد أن تكون مُلزمة. ومع ذلك، فهناك

على الأقل حاليًا اتفاق عملي على صعيد المنظمة (الأوروبية) المذكورة أعلاه، ومفاده أن فكرة العولمة القديمة بشأن تولّي الأسواق تحديد المعايير، لم تعد فكرة صالحة أو مقبولة بحال من الأحوال.

على أن ما نملكه على الصعيد الدولي من إمكانات التنظيم الفعّال ما زال محدودًا للغاية: فهناك معاهدة أوتاوا لمكافحة الألغام الأرضية، ومحكمة العدل الدولية، وبروتوكول كيوتو بشأن ظاهرة التساخن العالمي. ومعظم البلدان وقّعت على هذه الصكوك الثلاثة جميعًا، ولكن رفضتها مجموعة صغيرة من اللاعبين الأساسيين. وما تبيِّنه هذه المعاهدات هو أن العلاقات الدولية، لا يجوز أن تكون مدفوعة بقوى السوق. وإذا ما كانت الاتفاقات الملزمة بشأن القضايا الصعبة أمرًا ممكنًا، لأمكن تفعيل المعاهدات الدولية، التي تحدد مستويات ضرائب الشركات أو تنظيم ظروف العمل. وليس صحيحًا القول بأن مثل هذه المعاهدات يمكن أن تكون في غير صالح الاقتصادات النامية، بل إنها إذا ما وضعت في إطارها السليم، يمكنها أن تساعد تلك المجتمعات على نحو ما ساعدوا به إسبانيا خلال انضمامها، الذي رتبوا له بدقة إلى الاتحاد الأوروبي.

هل من الواقعي أن ننتظر مثل هذا التقدم؟ إذا ما نظرت إلى ما طرأ من تطور على مدار العقد الماضي، لاستطعت أن ترى أن العملية تمضي بخطى سريعة ومدهشة، علمًا بأن العقبات جاءت في معظم الحالات من جانب أقوى البلدان. ولكن هذا الأمر يذكّرنا من جديد أخرى بأنه حتى القوة الغالبة للولايات المتحدة، لا يمكن أن تتحرك هنا وهناك؛ لكي تحدد مصير السياسة في العالم، فالأمر بات ينطوي على عدد كبير للغاية من الدول والمجموعات الإقليمية، التي لديها برامجها وجداول أعمالها الخاصة. فإذا ما اختارت الدول الكبرى ألا تنضم إلى الاتفاقات

الدولية الجديدة الملزمة، فسوف ترى نفسها آجلًا أو عاجلًا في موقف صعب، يتعارض مع مصالحها في المجالات السياسية أو الاقتصادية.

هل هذه قصة نجاح للعولمة؟ أم أنها قصة عولمة أعيد تشكيلها؟ لا هذا ولا ذاك: إنها عملية مختلفة تمامًا، تصدر عن افتراضات مختلفة. ومن هذه الافتراضات ما يتمثل في قوة الدولة القومية. ويجدر أن نكرر هذا القول، مستعيدين حكاية أوكرانيا وشاعرها المفضل لدى رئيسها، وهو الشاعر القومي تاراس شفشنكو، الذي يقول في أشهر قصائده القومية، وهي أنشودة موجهة «إلى الموتى وإلى الأحياء»:

عودوا إلى رشدكم ... كونوا بشرًا،

وإلاّ ذقتم مرارة الندم؛

فقد اقتربت الساعة.. وعندها ينهض على مهاد سهولنا (7)

شعب سوف يحطم الأغلال.

إن العالم حافل بالدول القومية، التي ما زال أمامها كمّ كبير من الأعمال التي لم تكتمل بعد. ولا تتعلق المسألة بما نفعله بشأن التكامل الاقتصادي العولمي، بل إنها تتصل بضمان أن تستند هذه الحقبة القومية الجديدة إلى المواطنين، وأن تركز على تحقيق الصالح القومي العام، وتنصبّ أساسًا على وضع المعاهدات الملزِمة، ضمن نطاق واسع من المجالات على الصعيد الدولي.

وتبدو آلاف المنظمات غير الحكومية حول العالم، وكأنها القيادات المرشحة منطقيًّا لتولي زمام هذه العملية؛ إذ يمكنها أن تدّعي بأنها تضم أعدادًا كبيرة من المؤيدين، ومن الشخصيات القيادية المرموقة، ومن مهارات، لا يشق لها غبار على صعيد ساحة الوغى، التي تسمى بالسياسة الدولية. وفي مايو/ آيار 2004، حرصت مونسانتو، وهي شركة المنتجات الزراعية عبر الوطنية، على التراجع عن خططها بالنسبة

لإنتاج قمح مُعدّل جينيًّا، وإن كان جزء من الفضل في هذا المجال يعـود إلى المنظمات غير الحكومية. كما أن هناك عشرات من الأمثلـة الأخـرى، بخلاف هذا المثل، فضلًا عما ما سبق ذكره مـن اتفاقـات، تتعلـق بـالبن أو اتفاقات أخرى تتعلق بالمتاجر الكبرى.

بيد أن موقف المنظمات غير الحكومية يعاني مـن الهـشاشة، بـأكثر ممـا يبدو على السطح: إنها تتمتع بتأثير وليس بسلطان، وقلما يمكن إدماجها ضـمن الـنظم الديمقراطيـة الوطنيـة؛ فـالقوانين يـصنعها البرلمـانيون والبرلمانات والمجـالس النيابيـة، في ظـل وجـود آلاف مـن اختـصاصيّ العلاقات العامة وجماعات الضغط وفئات المصالح، عند كل جانب من تلك الجوانب. وإذا ما كانت انتصارات المنظمات غير الحكومية محـدودة أو جزئية في أغلب الأحيان، فذلك يرجع إلى مؤثرات النفـوذ المتنافـسة معهـا.. ولـو كانـت هياكلهـا قـادرة عـلى أن تمـضي بنجـاح في مـسار السياسات المعمول بها، لأصبحت قدرتها أوضح مـا تكـون عـلى صـنع التغيير. وفي حقبة تعاود فيها القومية الظهور على المسرح الدولي، تصبح قوتها على الصعيد الدولي أكبر بكثير.

ومع ذلك، فهناك مجـالات متاحـة للمؤسـسات القويـة ذات الـنهج العلمي، ومن ذلك مثلًا التعاونيات المعـاد تـشكيلها، التـي بوسـعها أن تضطلع بدور رئيسي سواء في الاقتصادات المتقدمـة أو الناميـة. وهنـاك أيضًا مجـالات أخـرى متاحـة؛ لأن الـنظم التكنوقراطيـة عـبر الوطنيـة تخلت- أو يمكن أن تتخلى- عن مجموعات بأكملها من المجالات، التي باتت تتطلب اهتمامًا متواصـلًا، لدرجـة أنهـا لم تعـد تهـم تلـك القـوى التكنوقراطية. وبعبارة أخرى، فالحاجة دائمة إلى من يلتمـسون النفـوذ، ولكن الحاجة الحقيقية اليوم هـي إلى المـشاركة الجذريـة بـل الجوهريـة. وحقيقة أننا نعيش في فراغ تعني أن الاتجاه، بالنسبة لربع القـرن القـادم،

لن يرسمه الذين يمكنهم التأثير، ولكن يخططه الذين يفوزون بمقاليد السلطة، وهو ما أجاد المحافظون الجدد والناشطون الدينيون في الولايات المتحدة فهمه بكل وضوح ، وهو أيضًا ما بعث مزيدًا من القلق في نفس ريتشارد رورتي، الذي صوّر هذه الحالة على أنها تجسد النَّهج المتباعد عن الناس وعن الواقع على السواء، وهو ما يتبعه اليسار الأمريكي في الوقت الراهن.

ومع ذلك، فما زالت الفرصة سانحة ولو مرحليًّا لأي طرف؛ كي يرسم مسار العمل، من أجل اتباع نهج جديد. لاحظ مثلًا أن الفينانشيال تايمز اللندنية، وهي جريدة تجارية محافظة، تتخذ موقفًا أكثر تقدمية، بشأن قضية الفقر على الصعيد الدولي وإزاء القضايا الأخلاقية بشكل عام، بما يفوق ما يتبناه ساسة الاتجاهات الوسطية السائدة، فتقول: «لا شك أن استشراء الفقر يتجاوز الحتمية الأخلاقية الكبرى في عصرنا؛ بحيث لن يكفي فقط التركيز على تحرير التجارة العالمية وتخفيف وطأة الديون، أو تفعيل مرفق التمويل الدولي للتعامل مع هذه المشكلة»[8].. إنها تدعو إلى اتخاذ نوع ينتمي إلى ذلك النمط، الذي يوصف باللاواقعية، من جانب العولميين الكلاسيكيين وتكنوقراط النسق الدولي، ومعظم قيادات الشركات عبر الوطنية. بيد أن هذا المنطق لم يعد هو السائد بالنسبة للجمهور العام، فثمّة رغبة متزايدة بين صفوف المواطنين تدفع الديمقراطيات، التي يعيشون في كنفها إلى أن تتسلم زمام القيادة لمعالجة قضايا؛ من قبيل إقامة العدل ورفض التهميش أو الاستبعاد، وهذه الرغبة لم تعد تأتي على شكل مقولات القرن التاسع عشر المألوفة، التي تقسم الناس إلى يسار ويمين.

لقد حق للمفكر الإسباني ڤيكتور پيريز دياز أن يذّكرنا بأن «مجرد أن يكون الإنسان متمتعًا بالمواطنة لا يكفي لكي يكون متمتعًا بالبقاء»[9]،

وهو يتكلم عن احتياجات المواطنة بمعنى الثقة في النفس المطلوبة؛ من أجل انتهاج طريق التغيير المنشود.

* * *

ومن الجوانب الأخيرة لهذه المشاركة المستندة إلى الثقة بالنفس، ما ينتظر أن نبذل من أجله طاقاتنا، وأن نتعهد إزاءه بالتزاماتنا. ونحن محاصرون في إطار تعارض سلبي، مصطنع بين نظرية تنادي باقتصاد العولمة، وحقيقة يعيشها الناس، فضلًا عن أننا نعيش في أماكن تنتمي إلى أرض الواقع.

وثمّة عامل ثالث: وتجسده حقيقة أن أعدادًا كبيرة من البشر باتوا يتحركون، فيما بين هذه الأماكن بمعدلات مدهشة، ومعظمهم ينزحون من ديارهم ويغيرون جنسياتهم، وهذه المرونة أو السيولة ربما تكون أمرًا غير مسبوق، وهي بالتأكيد واحدة من أشد الفترات تعقيدًا في مسار الهجرة البشرية؛ إذ إنها لا تتبع نمطًا بعينه، على خلاف ما شهده القرن التاسع عشر، أو شهدته الحقب الأخرى.

وما زال الأوروبيون يكافحون لمواجهة الأثر، الناجم عن نسبة مئوية صغيرة من حركة الهجرة هذه، رغم أن ما طرأ من تغيرات، مثل إصلاح أوضاع المواطنة في ألمانيا في عام 1999، جاء ليوضح ما تمَّ إدخاله من تعديلات. ولكن الخبراء في مجال السكانيات يقولون إن هذا الحجم من المهاجرين، الذي يبلغ نحو 20 مليون نسمة في أوروبا، ليس بأمر ذي بال على الإطلاق، في ضوء انخفاض مُعدّل المواليد في القارة؛ مما تتجلى معه الحاجة إلى نحو 160 مليون مهاجر بحلول عام 2025 ؛ حتى تنهض مجتمعات القارة بمهامها، «والتفكير في أن هذا العدد من البشر سيأتي إلى أوروبا لمجرد أن يكونوا عمالًا مهاجرين، إنما يمثل كارثة بالنسبة لرؤية القارة ونظرتها إلى أنساقها الأخلاقية وصالحها العام. وهناك من يعتقدون بأن الهجرة من شأنها تقويض الثقافة الأوروبية، ولكن كما أوضحت

الحرب العالمية الأخيرة، فلا شيء يقوّض هذه الثقافة أسرع من التصرف بطريقة لا تتسق مع المعايير، التي تتميز بها هذه الثقافة أساسًا.

وفي كل حال، فهذه الهجرة تتجاوز كونها مشكلة أوروبية، وهناك بلدان مثل كندا ما زالت تتصدر المسيرة بشأن كيفية بناء مجتمع، يتطور باستمرار على يد جماعة من المواطنين ومجموعة من الثقافات. ولكن هناك دولًا أخرى تعيش حالة إنكار معقدة، لما يحدث لها أو ما سوف يوشك على الحدوث. وقد حاول رئيس الوزراء البريطاني جوردون براون أن يعيد توجيه الحوار القومي بشأن القيم[10]، وهو ما أصبح اتجاهًا شائعًا، بل مصطلحًا عموميًّا، يقصد إلى تبيان المعايير الثقافية المشتركة.

على أن التحدي الماثل اليوم يتسم بالتعقيد والأهمية في آنٍ معًا. وقد لا نشهد حاليًا نهاية فترة العولمة، ولكننا نشهد أيضًا نهاية الفترة العقلانية الغربية، بكل إصرارها على التمسك بوجود هياكل وحيدة الجانب جلية المعالم، بشأن كل موضوع.

وربما نعيش بدايات عملية شاملة لإعادة التوازن؛ بحيث تتصدرها جميع الثقافات الأخرى، طارحة قضايا أكثر تعقيدًا، بشأن ما يمكن أن يشكِّل قوام مجتمع ما. والذين يعيشون منا في الغرب، سوف يتعين عليهم أن يتعلموا مجاراة وفهم ما يصنع تغييرًا رئيسيًّا إيجابيًّا بالنسبة لنا.

ومن الأفكار التي ما برحت تتسع نطاقًا تلك التي تتعلق بخطواتنا، ونحن ندخل حقبة تكاد تشابه العصور الوسطى، وبالتحديد الجانب الإيجابي من العصور الوسطى، فهذه مرحلة لا تجعل طبيعة الحدود وتعريفات الشعوب واضحة أو شاملة. وبصورة أخرى، كان هذا هو حلم (الفيلسوف) إرازموس بشأن: فكرة فضفاضة ولكنها توحّد لأوروبا. واليوم تسود فكرة أوسع نطاقًا وأكثر تعقيدًا من أوروبا نفسها، برغم أن أصلح التوجهات بالنسبة لأوروبا، هو أن تصبح قارة من شعوب منفصلة، ولكن متشابكة العرى.

وقد كتب هيدلي بول يومًا عن «نظام يقوم على أساس سلطة متداخلة وولاء تعددي»[11]، وهذا في واقع الأمر ما يحدث الآن على كل جبهة.

إن أيديولوجية الحقائق الاقتصادية وحيدة الجانب تؤول إلى الغروب. وكم قيل لنا إن علينا القبول بحتمية ذلك النظام، وإلا وقعنا أسرى لنوع من الفوضى. وبدلًا من ذلك، فإذا ما توخينا مزيدًا من الوعي والدقة، لصار بوسعنا أن نتحرك نحو نظام من التعقيد الهادف. ولسوف تعود الدولة القومية، ولكن بوسعنا - بالفعل - أن نرى أن النتيجة مختلفة تمامًا عما شهده الماضي؛ لأن التزامات البلدان وعوامل تكافلها أصبحت بمثابة بناء متعدد الطبقات، في حين يظل للجانب الاقتصادي من هذا التعقيد أهميته، ولكنه لم يعد يشكل الجانب المهيمن بأي حال.

وربما يكون العنصر الأساسي في هذا المجال، هو عامل حراك السكان. ومن شأن القضايا التي سوف يثيرها هذا العامل - فيما يتصل بالعادات والمعتقدات الاجتماعية - أن تستأثر بقدر كبير من وقتنا، كما أن تطوير التعليم، الذي يتحقق نجاحه في إطار حالة معقدة سوف يتطلب بدوره قدرًا كبيرًا من سعة الخيال، فضلًا عن نهج واسع وشامل يتم اتباعه ليشمل الكافة، دون أن يستثني أحدًا. وقد وعدونا أو هددونا بحقبة تسيطر فيها اللغة الإنجليزية، ولسوف تظل هذه السيادة حقيقة في أغلب الأحيان ولأسباب تقنية وتعاقدية. ولكن إذا ما نظرت إلى ما يتجاوز الجوانب التقنية والتعاقدية، فربما ترى أننا ندخل فترة من تعددية اللغات، تدعمها جميع الثقافات، التي تستخدم لغات شتى.

وليست هناك ثقافة بعينها لا تناسب ما يحدث حاليًا، بل هناك فقط حركات سياسية لا تناسب ما يحدث. والإسلام، وهو الدين الذي أصبح على رأس شواغل الأفراد في الغرب هذه الأيام، دين منفتح أساسًا، ويتمتع بتاريخ أكثر مرونة من المسيحية. وكما يقول القرآن:

«وجعلناكم شعوبًا وقبائل لتعارفوا [إن أكرمكم عند الله أتقاكم]»[12]

إن ما يحتاجه وضعنا الحالي، هو بالضبط ما وصفه آدم سميث بأنه المصلحة العامة، وهو أيضًا الخيال الذي طالب به توكڤيل، بقدر ما أنه كذلك النزعة الإنسانية التي تكلم عنها رورتي. ومن شأن قراءة تقليدية لهذه العبارات، أن تدفع البعض للقول بأنني ما بدأت بتبيان عودة الدولة القومية، إلا لكي أتراجع عن هذا القول. لكن الحقيقة على خلاف ذلك تمامًا؛ فكلما زاد تعقيد علاقاتنا القومية والدولية، زاد عدد من يحتاج منا للانطلاق من أدق وأعقد مشاعر الانتماء، سواء ليشعر في وطنه بالارتياح، أو ليجد سُبلا متعددة كي يشعر بهذا الارتياح، في إطار التعامل مع أوسع تشكيلة من البشر والظروف.

والدعوة الشائعة اليوم تقول بتدارس القِيم، وهو أمر ما زال ملتبسًا بالنسبة لي، وإن كان يردد صدى من قومية القرن التاسع عشر، التي كانت تتوخى خدمة نفسها، في حين أن من الأفضل التركيز على قضية أكثر واقعية مثل خدمة الصالح العام. وقد ذكر آدم سميث «إنه ليس بالتأكيد مواطنًا صالحًا ذلك الذي يعزف عن استخدام كل ما يسعه من إمكانات؛ لكي يعزز رفاه المجتمع بأسره حيث يعيش رفاقه المواطنون»(13).

وإذا ما كان الذين يتعارفون (من شعوب وأمم) سوف يسهرون على مصالح مواطنيهم، فإن عليهم أن يتعلموا شيئًا غير متوقع بخصوص تعامل كل منهم مع الآخر، وربما بخصوص الاختلافات التي تميز كل منهم، فإذا لم يعرف الناس بعضهم بعضًا كما ينبغي، ربما لأنهم جاءوا من ثقافات مختلفة، ثم عملوا على خدمة مصالح مواطنيهم، فربما يكتشفون من بعد أن القيم، التي ينطلقون منها قيم متماثلة.

وفي كلتا الحالتين تتجلى حقيقة القومية الإيجابية، فتنهض حقًّا بالمهام الموكلة إليها.

الحواشي

I: CONTEXT

1- A SERPENT IN PARADISE

1. John Morley, «Democracy and Reaction,» *Nineteenth Century,* April 1905.

2. John Maynard Keynes, *The Economic Consequences of the Peace* (London: Macmillan and Co., 1919), 1.

3. Ibid., 9 - 10. My emphasis.

3- WHAT THE SAID IT WOULD DO

1. Michael Oakeshott, *Rationalism in Politics and Other Essays* (Indianapolis: Liberty Fund, 1991), 403.

Karl Polanyi, *The Great Transformation: The Political and Economic Origins of Our Time* (Boston: Beacon Press, 1944), 3.

2. Alfred E. Eckes, «Is Globalization Sustainable?» speech given at CMRE meeting, Charlotte, N.C., 27 October 1999.

3. Anthony Giddens, see Martin Wolf, *Why Globalization Works* (London: Yale University Press, 2004), 14.

Jagdish Bhagwati, *In Defense of Globalization* (New York: Oxford University Press, 2004), 3.

Anne Krueger, *Financial Times,* 16 April 2004, 15.

James Rosenau and Ernst-Otto Czempiel, eds., *Governance without Government: Order and Change in World Politics* (Cambridge: Cambridge University Press, 1992), 23, see also 3.

Thomas Friedman, cited in Franklin Foer, *How Soccer Explains the World: An Unlikely Theory of Globalization* (New York: HarperCollins, 2004), 2.

Daniel Yergin, Richard Vietor and Peter Evans, «Fettered Flight: Globalization and the Airline Industry» (Cambridge, MA: Cambridge Energy Research Associates, 2000), 1-2.

George Soros, *On Globalization* (New York: Public Affairs, 2002),1.

Kenichi Ohmae, see Eckes, «Is Globalization Sustainable?»

William Watson, «Globalization: Resting, But Not Dead,» *Literary Review of Canada* (June 2004): 9.

4. Wolf, *Why Globalization Works,* 14.

5. Alfred E. Eckes, «Is Globalization Sustainable?», quoting the British activist Norman Angel writing in 1911.

6. These numbers are drawn from a variety of sources, including Alfred Eckes and Thomas W. Zeiler, *Globalization and the American Century* (New York: Cambridge University Press, 2003); Wolf, *Why Globalization Works:* John Gray, *False Dawn: The Delusions of Global Capitalism* (London: Granta Books, 1999); statistical research by the German Bundestag, the OECD, UNCTAD and others.

7. See Wolf, *Why Globalization Works,* Table 8.1. The world figure for the Globalization period is 1.33 versus 2.93 for the Keynesian period. Western Europe is 1.78 versus 4.08. The rest of the West is 1.94 versus 2.44.

8. *U.S. News and World Report,* 11 February 2002, 41.

Eckes, «Is Globalization Sustainable?»

9. Prince El Hassan bin Talal, *To Be a Muslim: Islam, Peace and Democracy* (Brighton: Sussex Academic Press, 2004), 44.

See the remarkable book by Joshua Cooper Ramo, *The Beijing Consensus* (London: Foreign Policy Centre, 2004), 12. The book involoves a radical recentring of the Chinese point of view of international affairs, particularly economic.

10. K. Natwasr Singh, *Heart to Heart* (New Delhi: Pupa Co., 2004), 164.

11. Aga Khan, speech given at Governor General's Leadership Conference, Ottawa, 19 May 2004.

12. Vaclav Havel, interviewed in the *International Herald Tribune,* 22 October 2004, 1.

13. Samy Cohen, *Le Monde,* 7 February 2004, 8.

4- WHAT SOMEBODY DORGOT TO MENTION

1. Iris Origo, *The Merchant of Prato: Francesce Di Marco Datini* (London: Penguin Books, 1957), 64.

2. George Steiner, *The Idea of Europe* (Tilburg: Nexus Institute, 2004), 37.

3. «Congress of Vienna, June 9, 1815,» in *Major Treaties of Modern History 1648-1967,* ed. Fred L. Israel (New York: Chelsea House Publishers, 1967), vol. 1, 519.

4. Gray, *False Dawn,* 23.

5. See, for example, Hedley Bull and Adam, *The Expansion of International Society* (Oxford: Clarendon Press, 1984); Ole Waever, «Imperial Metaphors,» in *Geoplitics in Post-Wall Europe: Security, Territory and Identity,* ed. Ola Tunander, Pavel K. Baev, Victoria Ingrid Einagel (Thousand Oaks, Calif.: Sage Publications, 1997), 59-87.

6. «Article VI,» Congress of Vienna, 9 June 1815, in *Major Treaties of Modern History* 1648-1967, vol. 1 : 522.

7. Sven Lindqvist, *Exterminate All the Brutes: One Man's Odyssey into the Heart of Darkness and the Origins of European Genocide,* Trans. Joan Tate (New York: The New Press, 1996), 110-15, 122-23.

8. Primo Levi, *The Periodic Table,* trans. Raymond Rosenthal (New York: Schocken Books, 1984), 42.

9. Quoted by John Cassidy in *The New Yorker,* 2 August 2004, 26.

10. This section is based on an explanation by the great Socratic scholar Gregory Vlastos. See «Slavery in Plato's Thoughts,» in *Slavery in Classical Antiquity,* ed. M.I. Finely (Cambridge: W. Heffer and Sons Ltd., 1960), 289, 303, 291.

11. Joseph E. Stiglitz, *Globalization and Its Discontents* (New York: W.W. Norton, 2003), 222.

Amartya Sen, *Development as Freedom* (New York: Anchor Books, 2000), 240.

12. Singh, Heart to Heart, 113.

13. Milton Friedman, «Nobel Speech,» Stockholm, 10 December 1976.

14. See Lewis Lapham, «Tentacles of Rage,» *Harper's* 309, no. 1852 (September 2004): 31-41.

15. For example, John Ruggie, «International Regimes, Transactions, and Change: Embedded Liberalism in the Postwar Economic Order,» in *International Regimes,* ed. Stephen D. Krasner (Ithaca, N.Y.: Cornell University Press, 1983). Or the clear interpretation in Timothy Lewis, *In the Long Run We're All Dead: The Canadian Turn to Fiscal Restraint* (Vancouver: UBC Press, 2003), 36-38.

16. See John Williamson:

«What Washington Means by Policy Reform,» paper presented at the Institute for International Economics Conference, Washington, D.C., November 1989,

«What Should the World Bank Think about the Washington Consensus?» *The World Bank Research Observer* 15, no. 2 (August 2000): 251-64, and

«Did the Washington Consensus Fail?» speech given at the Center for Strategic and International Studies, Washington, D. C., 6 November 2002.

17. Fareed Zakaria, *Newsweek,* 2 February 2004, 41.

18. Alexis de Tocqueville, *Democracy in America,* vol. 1 (New York: Vintage Books, 1945), 6. Originally published 1835.

5- A SHORT HISTORY OF ECONOMICS BECOMING RELIGION

1. Margaret Thatcher, speech given given to the national Press Club, Washington, D.C., 5 November 1993.

Margaret Thatcher, cited in Fredrik Östman, «Potatis,» 12 December 2001, http://members.mcnon.com/potatis/Q.Thatcher.html (accessed 21February 2005).

2. R.H. Tawney, *Religion and the Rise of Capitalism* (London: Penguin Books, 1990), 44, 45. Originally the Holland Memorial Lectures, 1922.

3. Andrew Morrison, ed., *Free Trade and Its Reception 1815-1960: Freedom and Trade* (London: Routledge, 1998), 3. See also, among many books, P.J. Thomas, *Mercantilism and the East India Trade* (London: Frank Cass and Co., 1963), originally published 1926; H. Martyn, *The Advantages of the East-Indian Trade* (London: J. Roberts, near the Oxford Arms in Warwick-Lane, 1720).

Margaret Thatcher, speech to Bombay Chamber of Commerce, Bombay, 18 April 1981.

4. Richard Cobden, *Speeches on Questions of Public Policy by Richard Cobden, M.P.,* ed. John Bright and J.E. Thorold Rogers (London: T. Fisher Unwin, 1908), 187. Originally published 1870.

5. For a good account, see Bernard Semmel, *The Rise of Free Trade Imperialism: Classical Political Economy and the Empire of Free Trade and Imperialism, 1750-1850* (Cambridge: Cambridge University Press, 1970), chapter 7; Francis W. Hirst, ed., *Free Trade and Other Fundamental Doctrines of the Manchester School* (New York: Augustus M. Kelley, 1968), chapters 5 and 6; G.R. Searle, *Entrepreneurial Politics in Mid-Victorian Britain* (Oxford: Oxford University Press, 1993), chapter 5; Morrison, *Free Trade and Reception.*

Specifically:

Cobden, 15 May 1843.

Bright, 10 June 1845.

Cobden, quoted in Leone Levi, *History of British Commerce* (London: John Murray, 1872), 294-95.

Cobden, Manchester Town Hall, 4 July 1845.

Cobden, 28 September 1843.

6. Gustave Flaubert: «Quand le people ne croira plus à l'Immaculée Conception, il croira aux tables tournates.» Letter to Mademoiselle Leroyer de Chantepie, 16 January 1866.

7. «17th Ecumenical Council of 1447,» www.catholicism.org/pages/ecumenic (accessed 20 January 2005).

8. Peter Marsh, *Bargaining on Europe: Britain and the First Common Market, 1860-1892* (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1999), 208.

9. Gregory Bresiger, «Laissez Faire and Little Englandism,» *Journal of Libertarian Studies* 13, no. 1 (Summer 1997): 45-79.

Charles de Secondat, Baron de Montesquieu, *De l'esprit des lois,* vol.1, 316: «Où il a du commerce, il y a des moeurs douces.»

10. Anna Augusts Whittall Ramsay, *Sir Robert Peel* (Freeport: Books for Libraries Press, 1928), 220-21.

11. For a fascinating, depressing analysis, see Lindqvist, *Exterminate All the Brutes.*

12. Regarding the term *informal empire,* see Dr. C.R. Fay in Cambridge *History of the British Empire* (Cambridge: Cambridge University Press, 1940), II: 399; John Gallagher and Ronald Robinson, «The Imperialism of Free Trade,» *The Economic History Review* (London: Cambridge University Press, 1953), Second Series, 6, no. 1; Bernard Semmel, *The Rise of Free Trade Imperialism.*

13. Semmel, *Free Trade Imperialism*, 4.

14. Jack Beeching, *The Chinese Opium Wars* (London: Hutchinson, 1975), 39, 162.

15. Alfred E. Eckes, *Opening America's Marjet: US Foreign Trade Policy since 1776* (Chapel Hill, N.C.: University of North Carolina Press, 1995), xvii.

16. Edmund Morris, *Theodore Rex* (New York: Random House, 2001), 431.

17. This argument owes a great deal to Eckes's analysis as laid out in *Opening America's Market.* See all of his chapter 4.

18. Eckes, *Opening America's Market,* 137, 139.

Susan Strange, cited in Eckes, *Opening America's Market,* 137.

19. Friedrich August von Hayek, «Lecture to the Memory of Alfred Nobel,» Nobel Prize lecture, Stockholm, 11 December 1974.

20. Francis Fukuyama, *The End of History and the Last Man* (New York: Free Press, 1992), 48; my emphasis.

21. George Steiner, *Errata: An Examined Life* (London: Phoenix, 1997), 121.

22. «Economic Growth Is Reducing Global Poverty.» Press release from the National Bureau of Economic Research, October 2002, www.nber.org/digest/oct02 (accessed 5 November 2004).

23. Xavier Sala-i-Martín, «The World Distribution of Income,» May 2002.

24. Paul Krugman, *The Return of Depression Economics* (New York: W.W. Norton, 1999), 25.

Margaret Thatcher, «The Walter Heller International Finance Lecture,» lecture given at Roosevelt University, Chicago, 22 September 1975.

II: THE RISE

6- 1971

1. John Kirton's G8 Research Group at the University of Toronto has developed an invaluable long-term body of research and interpretation on the creation and performance of the G 6-7-8. It is one of the few groups to look at modern crisis management in a historical but also political and economic manner.

The other standard interpretation of the crises leading into the G7 is Robert Putnam and Nicholas Bayne, *Hanging Together: Cooperation and Conflict in the Seven-Power Summits* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1987).

7- THE VACUUM

1. Henry Kissinger, «The Industrial Democracies and the Future,» address to Pittsburgh World Affairs Council. Pittsburgh, Pa., 11 November 1975, published in *The Department of State Bulletin* 73, no. 1901, 1 December 1975: 758.

2. John Gimbel, *The Origins of the Marshall Plan* (Stanford, Calif.: Stanford University Press, 1976), 5.

3. Albert Camus, *Actuelle: Écrits politiques* (Paris: Gallimard, 1950), 92. «[L] a France et l'Europe ont aujourd'hui à créer une nouvelle civilization ou à périr.»

Victor Pérez-Diaz, «The Underdeveloped Duty Dimension of the European Citizenship,» *ASP Research Paper,* vol. 53, no. 6 (2004): 1.

Kissinger, «The Industrail Democracies and the Future,» 760.

4. Henry A. Kissinger, *A World Restored: Metternich, Castlereagh and the* Kissinger drew his description from Napoleon, Prince von Hardenberg and Friedrich von Gentz.

5. Stiglitz, *Globalization and Its Discontents,* 216.

6. Friedrich August von Hayek, speech at the Nobel banquet, 10 December 1974.

7. Richard Cobden, Parlizmentary Debate, 3rd Ser., 134, 784: 27 June 1854.

8. See my own description of this in *On Equilibrium* (Toronto: Penguin, 2001) and Sen, *Development as Freedom,* 63-67.

9. Hugh Corbet, «Commercial Diplomacy in an Era of Confrontation,» *In Search of a New World Economic Order.* Ed. Hugh Corbet and Robert Jackson (London: Croom Helm, 1974), 23.

Gerard Curzzon, «Crisis in the International Trading System,» in Corbet and Jackson, *In Search of a New World Economic Order,* 33-45.

Robert Jackson, «Divergent Philosophical Approaches to Foreign Policy,» in Corbet and Jackson, *In Search of a New World Economic Order, 48-50.*

8- THE KING's FOOL

1. Business International S.A. in conjunction with the Centre d'études industrielles, Geneva, *Managing the Multinationals: Preparing for Tomorrow* (London: George Allen and Unwin Ltd. 1972), 28.

2. Courts are given more to gossip and short memories than to in-depth studies, so there are fewer examinations of the Davos phenomenon than you might think. Two worth reading are

Jean-Christophe Christophe Graz, «How Powerful Are Transnational Elite Clubs? The Social Myth of the World Economic Forum,» *New Political Ec*onomy 8, no. 3 (November 2003); Geoffrey Allen Pigman, *Shar-pei or Wolf in Sheep's Clothing? The World Economic Forum from Le Défi American to the Bill-Bill Summit,* Centre for International and European Studies, 21 February 2001.

9. SELECTED ROMANTIC ENTHUSIASMS

1. Michael King, *The Penguin History of New Zealand* (Auckland: Penguin, 2003), 488-89.

2. Peter Conway, «The New Zealand Experiment,» Paper presented at the GPN Asia/Pacific Regional Meeting, Bangkok, 2-4 September 2002, 17.

3. Brian Easton, *Listener* (New Zealand), 17 July 2004, 38.

Douglas Myers, Business Roundtable chairman, *The Dominion,* 26 March 1997, 23.

The Economist, 19 October 1996, 19.

4. Margaret Thatcher, speech to the Sustralian Institute of Directors, Sydney, 2 October 1981.

5. Frank Freidel, *Franklin D. Roosevelt: A Rendezvous with Destiny* (Boston: Little, Brown, and Company, 1990), 147.

Oakeshott, *Rationalism in Politics and Other Essays,* 405.

6. Quoted in Jane Clifton, «Days of Thunder,» *Listener* (New Zealand), 24 July 2004, 21.

7. Polanyi, *The Great Transformation*, 10.

Eric Helleiner, «Democratic Governance in an Era of Global Finance,» in *Democracy and Foreign Policy: Canada among Nations,* ed. M.A. Cameron and M.A. Mohot (Ottawa: Carleton University Press, 1995), 283.

8. John Ruggie, «Embedded Liberalism Revisited: Institutions and Progress in International Economic Relations,» in *Progress in Postwar International*

Relations, ed. Emanuel Adler and Beverly Crawford (New York: Columbia University Press, 1991), 215.

9. See Helleiner, «Democratic Governance in an Era of Global Finance,» 284-85.

10. Ruggie, «Embedded Liberalism Revisited,» 215.

11. *Independent* (Lodnon), 3 June 1993, 29.

Bank for International Settlements, *26nd Annual Report* (Basel, Switzerland: BIS, 1992), 230.

12. George Williams, *The Airline Industry and the Impact of Deregulation* (Brookfield, Vt.: Ashgate, 1993), 10, 11. Most analyses are in some way tied to airline industry interests. There is virtually no difference of opinion: deregulation has been a success. A selection of these industry support documents published as books or papers include

Robert Andriulaitis, David L. Frank, Tae H. Oum, Michael W. Tretheway, *Deregulation and Airline Employment* (Vancouver: Centre for Transportation Studies, UBC, 1986).

Steven Morrison and Clifford Winston, *The Economic Effects of Airline Deregulation* (Washington: The Brookings Institute, 1986).

Nawal K. Taneja, *The International Airline Industry* (Lexington, Mass.: Lexington Books, 1988).

Elizabeth E. Bailey, «Airline Deregulation Confronting the Paradoxes,» *Regulation - The Cato Review of Business and Government* (Washington, D.C., 1990).

Kenneth Button, *Airline Deregulation: An International Perspective* (New York: New York University Press, 1991).

Aisling J. Reynolds-Feighan, *The Effects of Deregulation on US Air Networks* (New York: Springer-Verlag, 1992).

«Statistical Information on Air Passenger Numbers and Characteristics,» Parliamentary Office of Science and Technology (U.K., October 2000).

13. Oakeshott, *Rationalism in Politics and Other Essays,* 405.

14. Paul Bracken, «Engines of Change,» *The Politic* 1, no. 1 (Spring 2004): 48, 50. Soros, *On Globalization,* 1.

15. Bhagwati, *In Defense of Globalization,* 182.

Hedley Bull, *The Anarchial Society* (New York: Columbia University Press, 1977), 254-55.

Lewis Lapham, «Dungeons and Dragons,» *Harper's* 288, no. 1725 (February 1994): 9-11.

There is a good description of Roman Clientship in Anthony Everitt, *Cicero* (New York: Random House, 2001), 30-31.

16. Benito Mussolini, *Fascism: Doctrine and Institution* (Rome: Ardita Publishers, 1935), 50.

17. United Nations Development Programme, *Making Global Trade Work for People* (Sterling, Va.: Earthscan Publications, Ltd., 2003), 109-12.

10- THE GATHERING FORCE

1. See Global Economic Prospects 2005, www.worldbank.org.

2. See John Kirton's many descriptions of this process and this assessments of G7 successes and failures.

3. Quoted in Charles Webster, *The Congress of Vienna 1814-1815* (London: Thames and Hudson, 1963), 163.

Harold Nicolson, *The Congress of Vienna, A Study in Allied Unity: 1812-1822* (London: Constable, 1948), 244.

Kissinger, «The Industerial Democracies and the Future,» 763.

4. Octavio Paz, *The Labyrinth of Solitude* (New York: Grove Press, 1985), 228.

5. Eckes, «Is Globalization Sustainable?»

6. M.G. Smith, *Corporations and Society* (London: Duckworth, 1974), 28.

Albert Camus, *L'Homme révolté* (Paris: Gallimard, 1951), 18. «Rien n'étant vrai ni faux, bon ou mauvais, la règle sera de se montrer le plus efficace, c'est-à-dire le plus fort. Le monde alors ne sera plus partagé en justes et en injustes, mais en maîtres et en esclave.»

7. *Financial Times* (London), 16 April 2004, 15.

Lindqvist, *Exterminate All the Brutes,* 65.

8. Lawrence Lessing quoted in *Business Week* online, «Lawrence Lessig: The 'Dinosaurs' Are Taking Over,» 13 May 2002. See also Lessig, *The Future of Ideas: The Fate of the Commons in a Connected World* (New Yor: Basic Books, 1999), 25.

9. United Nations Development Programme, *Making Global Trade Work for People,* 95.

11- CRUCIFIXION ECONOMICS

1. David Malin Roodman, «Ending the Debt Crisis,» *State of the World 2001* (New York: W.W.Norton, 2001), 143-65.

2. Ray Brooks et al., «External Debt Histories of Ten Low-Income Developing Counties: Lessons from Their Experience,» *A Working Paper of the International Monetary Fund,* May 1998, www.imf.org/external/pubs/ft/wp9872.pdf (accessed 25 October 2004).

3. Freidel, *Franklin Roosevelt,* 164.

4. Roodman, «Ending the Debt Crisis,» 150.

5. Margaret Thatcher, opening speech, London G7 Summit, 8 June 1984.

6. Joseph E. Stiglitz, «More Instruments and Broader Goals: Moving toward the Post-Washington Consensus,» *WIDER Annual Lectures 2* (UNU/WIDER:

Helsinki, 1998), 6, http://www.wider.unu.edu/publications/annual-lectures/annual-lecture-1998.pdf (accessed 27 November 2004).

7. There is an interesting explanation of this in Barry Riley, *Financial Times* (London), 29 January 1994. See also John Ralston Saul, *Voltaire's Bastards* (New York: The Free Press, 1990), chapters 2 and 27.

International Herald Tribune, 2 February 1995, 9.

8. *Le Monde* (Paris), 6 January 2000, 4.

«[U]ne éthique de la solidarité» and «Sit el était le cas, la France pourrait proposer que le prochain sommet, en juillet à Okinawa, decide de porter à 100% le taux d'annulation de la dette de ces pays.»

9. Gerard Baker, *Financial Times* (London), 25 March 2004, 13.

III: THE PLATEAU

12- SUCCESS

1. Nicolson, *The Congress of Vienna,* 262.

2. Piotr Dutkiewicz, «Asymmetric Power, Heresy, and Post-Communism - A Few Thoughts,» *New Europe* 4 (October/December 2004): 42-56. See also Shimshon Bichler and Johnathan Nitzan, «New Imperialism or New Capitalism?» (December 2004), http://bnarchives.yorku.ca/ (accessed 26 December 2004).

3. Eckes, «Is Globalization Sustainable?»

Alex Trotman, quoted in the International Chamber of Commerce 1997 brochure (Paris: International Chamber of Commerce, 1997), 1, 3.

4. Margaret Thatcher, speech to the Malaysian Institute of Public Administration, Kuala Lumpur, Malaysia, 6 April 1985.

13- 1991

1. Conversation with Vasa Cubrilovic, Belgrade, 1988. «Les pays qui la guerre encore ne sont pas développés.»

2. Bernard Kouchner, address on Leadership, Diversity and Nationalism at the Governor General's Leadership Conference, Winnipeg, Manitoba, 9 May 2004. «Il est plus facile de s'appuyer sur le nationalisme pour supprimer la diversité que de s'appuyer sur la diversité pour fair reculer le nationalisme.»

Louise Arbour, «The Truth to Be Told,» address to the Canadian Journalists for Free Expression, Toronto, 15 November 1999.

14- THE IDEOLOGY OF PROGRESS

1. *New Patterns of Industrial Globalization: Cross-Border Mergers and Acquisitions and Strategic* Are Transnational Elite Clubs?»

3. *Sydney Morning Herald,* 3 March 1997, 7.

Henry Carey, quited in Semmel, *The Rise of Free Trade Imperialism,* 179.

4. John Ruggie, «Trade Protectionism and the Future of Welfare Capitalism,» *Journal of International Affairs* 48, no. 1 (Summer 1994): 9.

5. Tobias Jones, *The Dark Heart of Travels through Time and Space across Italy* (London: Feber and Faber, 2003), 133.

6. Confucius, *The Analects of Confucius,* trans. Arthur Waley (New York: VintageBooks, 1938), 116.

The Economist, 5 November 1994, 13.

7. *Financial Times* (London), 21 July 2004, 11.

8. See, for instance, Chad Hills's «Lotteries in the United States: An Overview.» *Family.Org: A Web Site of Focus on the Family* (22 January 2004), http://www.family.org. (accessed 23 August 2004). See also «The Stakes Get Higher,» *Forbes.com,* 29 April 2002, http://www.forbes.com (accessed 23 August 2004), and *Financial Times* (London), 25 November 1999, 23.

9. Cobden in the House of Commons, 15 May 1843. Hirst, *Free Trade and Other Fundamental Doctrines of the Manchester School,* 159.

15- 1995

1. *The Economist,* 14 March 1998, 81.
2. For a good description, see Krugman, *The Return of Depression Economics,* 38-59.
3. «Income and Wealth,» Joseph Rowntree Foundation. See *The Globe and Mail,* 25 March 1995, D4.
4. *Times* (London), 17 February 1995, 12.

IV: THE FALL

16- A NEGATIVE EQUILIBRIUM

1. See, for example, Shimshon Bichler and Jonathan Nitzan, «Dominant Capital and the New Wars,» *Journal of World Systems* 10, no. 2 (Summer 2004): 255-327; and «New Imperialism or New Capitalism?» 38, 44. While my interpretation differs in many ways from theirs, Bichler and Nitzan are almost alone among economic thinkers - or in the old sense, political economy thinkers - to be attempting to understand what is happening and why it is not having the expected effect.

2. Alexandre Lamfalussy, general manager, Bank for International Settlements, «The Restructuring of the Financial Industry: A Central

Banking Perspective,» SUERF Lecture, City Univeresity, London, 5 march 1992.

Paul Krugman, «For Richer,» *The New York Times Magazine,* 20 October 2002, 62. George Anglade, *Éloge de la Pauvreté* (Montreal: Les édititions ERCE, 1983), 17. «[R] ejeter la croissance du superflu, pour le développement du nécessaire.»

3. Jacques Chirac at the G7 in Halifax, 1995. *Le Monde* (Paris), 12 May 1996, 26. «[L]a speculation, ce sida de nos economies.»

Sophocles, «Antigone,» *The Theban Plays* trans. Don Taylor (London: Methuen Drama, 1986), 144.

Keynes, *Economic Consequences,* 17.

4. See Robert Menschel, *Markets, Mobs & Mayhem: A Modern Look at the Madness of Crowds* (New Jersey: John Wiley & Sons, Inc., 2002).

5. John Galt, «Bandana on Emigration,» *Blackwood's Magazine* 20, no. 114 (September 1826): 471.

Kofi Annan, Address to the World Economic Forum, Davos, Switzerland, 31 January 1999.

6. OECD statistics from a variety of sources. See *Guardian Weekly* (London), 30 July 1995, 10; *La Monde* (Paris), 21 July 1994, 19; see also current OECD «Economic Outlook» reports, as well as Andreas Botsch's revised «Employment and Labour Markets,» originally presented at the Friedrich Ebert Stiftung International Conference, Bali, Indonesia, 25-26 November 1996, htt//www.itcilo.it/actrav/actravenglish/telearn/global/ilo/standard/tuacempl.html (accessed 7 August 2004).

7. President Clinton quited in Eckes, *Opening America's Market,* 283-84.

See *The Economist,* 5 November 1994, 19.

8. Dr. John Martin, quoted in *Financial Times* (London), 2 May 1995, 4. See also *The World Health Report* 1995, WHO, Geneva.

9. *Financial Times* (London), 8 June 1994, 1.

See also Andrew Glyn and Bob Rowthorn, «West European Unemployment: Corporatism and Structural Change,» *AEA Papers and Processdings* 78, no. 2 (May 1988); 194.

10. See Preamble to the ILO Constitution.

11. Milton Leitenberg, «Deaths in Wars and Conflicts between 1945 and 2000,» Centre for International and Security Studies, University of Maryland, revised 7 December 2004. I have been monitoring these sorts of statistics for decades. They are obviously always soft numbers. But there is a certain consistency even in their range. This particularly detailed report appears to be more exact than others.

12. Bhagwati, *In Defense of Globalization,* 64.

17- NGOs AND GOD

1. Morris, *Theodore Rex,* 500.
2. Singh, *Heart to Heart,* 121.
3. Kouchner, address on Leadership, Diversity and Nationalism.

18- A CHIRONOLOGY OF DECLINE

1. *Globe and Mail* (Toronto), 19 September 1994, B10.
2. *New York Times,* 6 August 1997, A18.
   Observer (London), 28 January 1996.
3. Stiglitz, *Globalization and Its Discontents,* 99, 91.
4. Krugman, *Depression Economics,* viii, 85.
5. *The Economist,* 27 September 1997, 91.
   The Economist, 14 March 1998, 81.
6. Richard Gwyn, *Sunday Star* (Toronto), 23 November 1997, F3.

19- A CHRONOLOGY OF DECLINE : THE MALAYSIAN BREAKOUT

1. *International Herald Tribune,* 5 February 1998, 17.
2. Stiglitz, WIDER Lecture.
3. «On ne négociera plus l'AMI comme avant l'AMI... Les peoples n'admettant plus d'être governés comme par le passé.»
4. Mahathir bin Mohamad, speech at Davos, 1999.

Al Gore, Remarks at the APEC Business Summit, Kuala Lumpur, Malaysia, 16 November 1998.

5. I.J. Macfarlane speeches: The East Asia Economic Summit, Singapore, 14 October 1998; the International Conference of Banking Supervisors, Sydney, 21 October 1998; the CEDA Annual General Meeting Dinner, Melbourne, 25 November 1998.

   Financial Time (London), 31 October / 1 November 1998, 2.
6. *International Herald Tribune,* 1 February 1999, 11, 13.
7. Krugman, *Depression Economics,* 158.
8. *Financial Times,* 4 February 2000, 5.
9. Joseph Stiglitz, address to the American Economic Association, Boston, 9 January 2000.

   Koft Annan, Bangkok, 12 February 2000. «Les manifestations de rue ont reflété les angoisses ressenties par beaucoup de gens face à la mondialisation. Il faut répondre à ces angoisses.»
10. *Financial Times* (London), 4 February 2000, 5.

20- THE END OF BELIEF

1. Samuel Taylor Coleridge, from Chapter 14 of the *Biographia Literaria.* 1817. *Selected Poetry and Prose of Coleridge,* ed. Donald A. Stauffer (New York: Random House, 1951), 264.

2. Sophocles, «Oedipus at Colonus,» *The Theban Plays,* 89.

3. Jean-Cyril Spinetta, president of Air France-KLM. *Le Monde* (Paris), 31 October-1 November 2004, 12.

4. Alfred E. Kahn, «Airline Deregulation,» *The Concise Encyclopedia of Economics,* 2001, www.econlib.org/librat (accessed 19 July 2004).

Kahn, «Change, Challenge, and Competition: A Review of the Airline Commission Report,» *Regulation: The Cato Review of Business & Government* 3 (1993), http://www.cato.org/pubs/regulation/reg16n3d.html (accessed 4 June 2004).

Rigas Doganis, *The Airline Business in the 21st Century* (London: Routledge, 2001), 17, 79.

George Williams, *The Airline Industry and the Impact of Deregulation,* xii, 49, 143, 145.

5. Elizabeth I, Golden Speech to Parliament, London, 30 November 1601.

6. Bhagwati, *In Defense of Globalization,* 183.

7. Marcia Angell, *The Truth about the Drug Compaines* (New York: Random House, 2004), 3, xv-xviii. This remarkable book lays out in great detail the growing problem with the pharmaceutical industry.

8. David Kessler, quoted in *Guardian Weekly* (London), 10-16 April 2003, 23.

9. *Le Monde* (Paris), 17 April 2003, 18. «Le fait est l'Europe, le Canada et le Japon ne payent pas la part qui leur revient des coûts de recherché.»

10. Angell, *The Truth about the Drug Companies,* xv-xvii.

11. Joan-Ramon Laporte, «The Supposed Advantages of Celecoxi and Rofecoxib: A Scientific Fraud.» *Butlleti Groc,* the Catalan Institute of Pharmacology.

See *The Canadian Medical Association Journal,* 17 February 2004, and *The Lancet* 363, no. 9818 (24 April 2004).

International Herald Tribune, 22 October 2004, 13.

David Graham, associate director for Science and Medicine in the FDA's Office of Drug Safety, 18 November 2004, testifying before the Senate Finance Committee. *USA Today,* 19 November 2004, 1.

Mahathir bin Mohamad, address at the East Asia Economic Summit, Putrajaya, Malaysia, 6 October 2002.

Financial Times (London), 26 March 2004, 6.

36. I.J. Macfarlane, speech at the International Conference of Banking Supervisors. Ibid., address at the CEDA Annual General Meeting Dinner.

37. Harold James, The End of Globalization: Lessons from the Great Depression (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 2001), 222.
Lamfalussy, «The Restructuring of the Financial Industry.»
Helleiner, «Democratic Governance in an Era of Global Finance,» 288.

38. Fareed Zakaria, The Future of Ereedom (New York: W.W. Norton, 2004), 240.

39. Financial Times (London), 24 September 1992, 1.

40. Phil Angleides quoted in Financial Times (London), 26 July 2002, D3.

41. Zakaria, The Future of Freedom, 240.

42. New York Times, 25 March 2002, C1.

43. From a speech given 10 November 2004 in Sydney on the launch of Michael Keating' book Who Rules: How Government Retains Control of a Privatised Economy, quoted in The Sydney Institute Quarterly 8, nos. 3 & 4, (December 2004): 24.

44. Martin Wolf, «Location, Location Equals the Wealth of Nations,» Financial Times (London),25 September 2002, 23.

21- INDIA AND CHINA

1. Stiglitz, *Globalization and Its Discontents*, 125.
2. Ramo, *The Beijing Consensus*, 4.
3. *Le Monde* (Paris), 26 June 2004, 4. «La croissance [économique] n' est pas une fin en soi. C' est un moyen de créer des employs, de banner la pauvreté, la faim et l'absence de toit, d' améliorer les conditions de vie de la masse de notre people.» «Cap sur l'équité et la justice sociale.»
4. Singh, *Heart to Geart*, 164.
Ramo, The Beijing Consensus, 37.
5. Ibid., 40.
6. Business International, S.A., *Managing the Multinationals,* 26.

22. NEW ZEALAND FLIPS AGAIN

1. Helen Clark, speech from the Throne, Opening of Parliament, Wellington, NZ, 21 December 1999.
2. Jane Kelsey, *The New Zealand Experiment: A World Model for Structural Adjustment* (Auckland: Auckland University Press, 1995), 5.
3. *Gray, False Dawn*, 42.
Graham Kelly, *Economic Apartheid: Growing Poverty in the Nineties* (Wellington: Parliament, 1998), 3.
King, *History of New Zealand*, 490.
4. Ruth Richardson, quoted in *The Economist*, 19 October 1996, 19.
5. *The Economist*, 19 October 1996, 19.

6. Dan Brash, governor of the Reserve Bank of New Zealand, speaking notes on the release of the 13 March 1997 *Economic Projections*.

7. King, *History of New Zealand*, 513, 507.

8. Jane Clifton, *Listener* (New Zealand), 24 July 2004, 21.

9. Clark, Speech from the Throne, 21 December 1999.

10. Seneca, *On the Shortness of Life*, trans. C.D.N. Costa (Toronto: Penguin Books, 2004), 1.

11. Helen Clark, post-budget speech to Parliament, Wellington, NZ, 16 Jun 2000.

Helen Clark, speech on the social dimension of Globalization to the ILO, Geneva, Switzerland, 8 June 2004.

V: AND WHERE ARE WE GOING NOW?

23- THE NEW VACUUM: AN INTERREGNUM OF MORBOD SYMPOMS

1. Richard Rorty, *Objectivity, Relativism, Truth* (Cambridge: Cambridge University Press, 1991), 1.

2. International Labour Organization, Summary of the Final Report of the World Commission on the Social Dimension of Globalization. Published as *A Fair Globalization: Creating Opportunities for All* (Geneva: ILO, 2004), x.

Immanuel Wallerstein, *The Decline of American Power* (London: The New Press, 2004), 17.

Keith Suter, *Global Order and Global Disorder: Globalization and the Nation- State* (Westport, Conn.: Praeger, 2003), 2.

3. *Le Monder* (Paris), 4 January 2000, 6. «Le monde n'est pas qu' un marchè, nos sociètès ont besoin de règles, l'èconomie doit être au service de l'homme, et non l'inverse. La liberté des échanges ne doit pas s'imposer lorsque la santé publique est en Jeu.»

4. Kissinger, «Industrial Democracies and the Future,» 760.

Camus, *Actuelles*, 117. «De plus, si la peur en elle-même ne peut être considérée comme une science, il n'y a pas de doute qu'elle soit cependant une technique.»

5. Georgi Arbatov quoted by Anthony Sampson, *Independent* (London), 7 August 2004, 37.

6. Samuel P.Huntington, *The Clash of Civilizations and the Remaking of World Order* (New York: Simon and Schuster, 1996), 21, 28.

7. Transcript of the Aga Khan's interview with the *Globe and Mail* (Toronto), 30 January 2002. http://www.ismaili.net/timeline/2002/20020130trgm.html (accessed 14 May 2002.

8. Jan Peter Balkenende, speech by the Dutch prime minister to the European Parliament, Strasbourg, 21 July 2004.

9. See Graz, «How Powerful Are Transnational Elite Clubs?» 332-37.

10. Colin Powell, remarks at the World Economic Forum, Davos, Switzerland, 26 January 2003.

11. See *Financial Times* (London), 22 January 2005, 7.

12. *New York Times*, 29 January 2005, C4.

13. *International Herald Tribune*, 25 November 2000,9.

14. Joseph Conrad, Nostromo (London: Penguin Books, 1982), 122-23. Originally published 1904.

Aristotle, The Ethics of Aristotle, 209.

Gouverneur Morris, *A Diary of the French Revolution*, vol. 1 (London: Harrap and Co., 1939), 148.

15. *Deutsche Welle* (Bonn), 6 April 2004, http://www.dw-world .de/dw/article/ 0,1564,1163753,00.html (accessed 2 November 2004).

16. Martin Wolf, *Financial Times* (London), 10 May 2004, 11.

17. Ramo, *The Beijing Consensus*, 14,21.

18. See the survey in *The Economist*, 27 November 2004.

19. Sen, *Development as Freedom*, 6.

20. Stiglitz, WIDER Lecture.

Tim Hazeldine, quoted in Kelsey, *The New Zealand Experiment*, 361.

21. Nelson Mandela, public adderss in Trafalgar Square during the G7 finance ministers' meeting, London, England, 3 February 2005.

24- THE NEW VACUUM: IS THE NATION-STATE BACK

1. *Le Monde*, 24 November 1959, 4.

2. See Heinrich August Winkler, «The Long Shadow of the Reich: Weighing Up German History,» 2001 Annual Lecture of the German Historical Institute (London: The German Historical Institute London,2002).

3. Heinrich August Winkler, «Europeans of All Countries, Remember,» *Deutschland* E6, no. 3 (June-July 2004):19, 16.

4- Karl E. Meyer, *The Dust of Empire: The Race for Mastery in the Asian Heartland* (New York: Century Foundation Book, 2003), 4-5.

5- Quoted by François Fetjö in remarkable *Histoire de la destruction de l' Autriche-Hongrie – Requiem pour un empire défunt* (Paris: ÉDIMA/Lieu Commun, 1988), 377. «[L] a vraie Europe, sa quintessence.»

6. *International Herald Tribune*, 22 October 2004, 1.

7. Gordon Brown, British Council annual lecture, London, 7 July 2004.

8. Jan Zielonka, «Enlargement and the Finality of European Integration,» Jean Monnet Working Paper No. 7/00, Symposium: Responses to Joschka

Fischer, 2000, http://www.jeanmonnetprogram.org/papers/00/00f0801.html (accessed 9 September 2004).

Robert Cooper, *The Breaking of Nations*, 60.

Jan Peter Balkenende, address to the European Parliament.

9. Jan Zielonka, «How New Enlarged Borders Will Reshape the European Union,» Journal of Common *Market Studies* 39, no. 3 (September 2001): 507-36, 508.

10. Aleksander Smolar, The NEXUS conference, Washington, D.C., 18-20 November 2004.

11. Joshua Micah Marshall, *The New Yorker,* 2 February 2004, 84.

12. *The Economist*, 4 December 2004, 9.

13. Financial Times, 25 January 2005, 6.

Michael Lind, «How America Became the World's Dispensable Nation,» *Financial Times* (London), 25 Hanuary 2005, 6.

14. *Financial Times* (London), 18 February 2005, 13.

15. Winkler, «Long Shadow,» 21.

Oskar Lafontaine, cited in Winkler, «Long Shadow,» 21.

16. Kouchner, address on Leadership, Diversity and Nationalism.

17. *Sunday Times* (London), 16 January 2005, 7.

18. Richard Rorty, *Achieving Our Country: Leftist Thought in Twentieth-Century America* (Cambridge, Mass: Harvard University Press, 1998), 7-8.

19. Liah Greenfeld, *Nationalism: Five Roads to Modernity* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1992), 10, 11.

25. NEGATIVE NATIONALISM

1. *The New Science of Giambattista Vico*, unabridged translation of the 3rd ed.(1744) Book 1: 120, 121; 2, 122, trans. Thomas Bergin and Harold Fisch (Ithaca, N.Y.: Cornell University Press, 1968), 60.

2. Erich Fromm, *The Sane Society* (London: Routledge and Kegan Paul, 1963), 57.James McConica, *Erasmus* (Oxford: Oxford University Press, 1991), 33. Greenfeld, *Nationalism*, 12.

3. Rorty, *Achieving Our Country*, 37-38.

4. *International Herald Tribune*, 2-3 April 1994, 1.

5. *Le Monde* (Paris), 10 December 2003, 1.

6. *Le Monde* (Paris), 28 January 2005, 14. «C' est à nous tous ensemble de mener la confrontation politique avec les nèonazis et les vieux nazis.»

7. Israel Singer in *Financial Times* (London), 26 January 2005, 19.

Kjell Magne Bondevik, address at «The Politics of European Values» NEXUS Conference, The Hague, 7 September 2004.

8. *Financial Times* (London), 25 January 2005, 7.

9. Ian Buruma, «The Rest Is History,» *FT Magazine*, 22 January 2005, 23.

10. Statement by UN Secretary General Kofi Annan, *Globe and Mail* (Toronto), 22 April 2004.

Simon Schama, *Guardian Weekly*, 19-25 September 2002, 6.

11. Richard Rorty, in Jürgen Habermas, Richard Rorty and Leszek Kolakowski, Debating the State of *Philosophy*, ed. Józef Niżnik and John T. Sanders (Westport, Conn.: Praeger, 1996), 29.

12. Francis Fukuyama, *State-Building: Governance and World Order in the 21st Century* (Ithaca, N.Y.: Cornell University Press, 2004), ix, 99, 120.

Milton Friedman, quoted in Martin Wolf, *Financial Times* (London), 3 November 2004, 17.

13. Mussolini, *Fascism*: *Doctrine and Institutions,* 50.

14. Jane Kramer, «All He Surveys,» *The New Yorker,* 10 November 2003, 95.

15. Arbour, «The Truth to Be Told.»

16. Cooper, *The Breaking of Nation*, 103.

17. Huntington, *The Clash of Civilizations*, 20.

18. Aga Khan, speech given at the Governor General's Leadership Conference .

19. Tim Lahaye and Jerry B. Jenkins, *Left Behind*: *A Novel of the Earth's Last Days* (Wheaton, III.: Tyndale House Publishers, 1995).

20. *International Herald Tribune,* 22 October 2004, 8.

21. See Nicolson, *Vienna*, 253-54.

Édit de Nantes: «[Ô] ter la cause du mal et troubles qui peut advenir sur le fait de la religion qui est toujours le plus glissant et pénètrant de tous les autres.»

26. THE NORMALIZATION OF IRREGULAR WARFARE

1. Jack Straw, «Order out of Chaose: The Challenge of Failed States,» *Reordering the World,* ed. Mark Leonard (London: The Foreign Policy Centre, 2002), 99.

2. General Michael Rose, quoted in the *International Herald Tribune*, 4 August 2004, 7.

3. Mahathir bin Mohamad, address during a plenary session, «Trust and Governance for a New Era,» Davos, Switzerland, 23 January 2003.

4. Pascal Lamy, quoted in the *International Herald Tribune*, 22 July 2003, 7.

See Kral E. Meyer, *The Dust of Empire*, 205.

5. Xenophon, Memorabilia Oeconomicus, trans. E.C. Marchant (Cambridge, Mass: Harvard University Press, 1992), 17.

6. See Jessica Warner, *Craze: Gin and Debauchery in an Age of Reason* (New York: Four Walls Eight Windows, 2002), 212.

27. POSITIVE NATIONALISM

1. Greenfeld's differention between nationalism is different, but perhaps more due to her fascinating exercise in definition than any real difference. See also Adam Smith, *The Theory of Moral Sentiments* (Indianapolis: Liberty Fund, 1984),235, based on 6th ed., 1790,originally published 1759. Tocqueville, *Democracy in America*, 5.

Rorty, Achieving Our Country, 102.

2. Foer, *How Soccer Explains the World.*

3. Barack Obama quoted in the *Financial Times* (London), 31 July 2004, 7. Smith, *Moral Sentiments*, 61.

4. Ramo, *The Beijing Consensus*, 12, 21.

5. Clark, Speech from the Theone, Opening of Parliament.

6. *Globe and Mail* (Toronto), 19 May 2004, B1.

International Association of Department Stores Declaration of Common Principles, JADS 43rd General Assembly, Singapore, October 2002.

7. Taras Shevchenko, *Poems* (Kive: Edition «prime,» 2001), 119.

8. Lead editorial, *Financial Times* (London), 5-6 February 2005, 6.

9. Pérez-Diaz,«The Underdeveloped Duty,» 3.

10. Gordon Brown, British Council annual lecture.

11. Quoted in Ronald J. Deibert, *Parchment, Printing and Hypermedia: Communication in World Order Transformation* (New York: Columbia University Prees, 1997), 214.

12. «Al Hujurāt» 49: 13. 'Abdullah Yūsuf 'Alī, T*he Meaning of the Holy Qur'ān*, 4th ed. (Brentwood, Md.: Amana Corporation, 1991), 1342-43.

13. Smith, *Moral Sentiments*, 231.

ثبت بأهم التعبيرات والمصطلحات

– Anti -Corn Law League

العصبة التي تشكَّلت عام 1839م لمعارضة قوانين القمح «البريطانية»، التي يرجع تاريخ صدورها إلى القرن 12 للميلاد، ولكن اتضحت خطورتها مع أوائل القرن 19 ؛ بوصفها عقبة أمام حرية تصدير واستيراد الحبوب. وقد اتسعت دعوة العصبة لتشمل المطالبة بحرية التجارة بشكل عام، وكانت أول من استخدم أسلوب الدعاية والإعلام الجماهيري، وقد انفضت بعد إلغاء قوانين القمح عام 1846م.

– Akbar

إمبراطور المغول المسلم (1605 –1556 م). امتد سلطانه إلى أفغانستان وبلوشستان، فضلًا عن شمالي القارة الهندية، وتميّز حكمه بارتقاء نظام الإدارة العامة وانتشار التسامح الديني، وازدهار إبداعات الفنون والآداب.

– Analects

مجموعة المنتخبات، «وهي الكتابات والأقوال المنسوبة إلى حكيم الصين القديم كونفوشيوس (179–551 ق م) وتلاميذه، وتؤكد مبادئ الوسطية والاعتدال وتكافؤ التعامل بين الفرد والآخرين، في إطار من قيم التعلّم والسماحة والعزيمة وحسن الأخلاق؛ باعتبار أنها الأسس التي تحقق العدل في المجتمع.

– Baader Meinhof Gang

عصابة «بادر ماينهوف» الألمانية الفوضوية الإرهابية، وتعرف أيضًا باسم «فصيل الجيش الأحمر». نشأت في ألمانيا من واقع حركة تمرد الشباب والطلاب عام 1968م ، وحملت اسميْ مؤسسيْها، وشنت هجمات إرهابية

على الساسة وبارونات الصناعة، تحت شعار كشف العناصر الرجعية، ومعارضة الوجود العسكري الأمريكي في أوروبا. اعتقل زعيماها وأودعا السجن؛ حيث توفيا وقِيل إنهما أقدما على الانتحار.

– Babur

مؤسس إمبراطورية المغول الإسلامية في الهند (1530-1483م)، التي ازدهرت في عهده مدينتا عليكره ودلهي، وقد أضحت الأولى مركزًا للثقافة والعلوم الإسلامية. كان بابور شاعرًا، ويؤثر عنه كتاب روى فيه سيرة حياته.

– Bretton Woods

بلدة في ولاية نيوهامپشاير (الولايات المتحدة)، اجتمع فيها ممثلو 28 دولة لعقد مؤتمر عالمي دعا إليه الرئيس روزفلت في يوليه/ تموز 1944م؛ لوضع نظام نقدي للتعاون الدولي، يكفل توقي الأزمات الدورية، التي تواجه النظام الرأسمالي، على نحو ما وقع في عقدي العشرينيات والثلاثينيات؛ مما أفضى إلى قيام الحرب العالمية الثانية. وأسفر المؤتمر عن إنشاء مؤسسات «بريتون وودز» الثلاث، وهي: البنك الدولي + صندوق النقد الدولي + المؤسسة المالية الدولية.

– Castlereagh

الڤيكونت روبرت ستيورات (1822- 1769م)، صعد نجمه في مضمار السياسة البريطانية، حين قضى على ثورة أيرلندا ضد إنجلترا، وشارك كوزير حربية في هزيمة نابليون. وبعد أن تولى وزارة الخارجية، لعب دوره المؤثر في تنظيم أوضاع أوروبا ما بعد المرحلة البونابرتية؛ خاصة في مؤتمر ڤيينا (1815م). أنهى حياته بالانتحار.

– Chiapas

هي الولاية الواقعة في جنوب المكسيك، وتضم أكبر تجمعات متنوعة الأعراق من سكان الأمريكتين الأصليين (الهنود الحمر)، ويبلغ

عـددهم نحـو أربعـة ملايـين ونـصف، يعيـشون تحـت وطـأة الفقـر والتهميش، فـضلًا عـن سـطوة عـصابات المـارا «المـسلحة»؛ مما دفـع السكان إلى تمرد عنيف في عام 1994م ضد الحكومـة المكـسيكية، وكـان بقيادة جيش زاپاتستا للتحرير الوطني.

– Congress Of Vienna

المؤتمر الدولي، الذي عُقد في الفترة 1815 – 1814م؛ لإعـادة ترتيـب أوضاع أوروبا بعد حِقبة نابليون. ورغم حضور جميـع دول القـارة، إلا أن القرار كان بيد أكبر إمبراطورياتها: بروسيا والنمسا وروسـيا، فـضلًا عن بريطانيا. وأهم ما أسفر عنه المؤتمر، هو: بلورة وإضافة مبـدأ تـوازن القوى إلى قاموس السياسة الدولية، فضلًا عن صياغة قواعـد الـسلوك الدبلوماسي، التي ما زالت سارية حتى اليوم.

– Determinism

مبدأ الحتمية (الفلسفي)، الذي يفيد بعموم القوانين الطبيعية وثبوتها بغير مصادفات، عـلى أسـاس أن كـل شيء في الوجـود مـردّه إلى العلـة والمعلـول. ورغـم أن هـذه الحتميـة الـصارمة ترعرعـت في القـرن 19 (وخاصة بعد المقولات الداروينية)، إلا أنها ما لبثت أن تزعزعت بفعـل النظريات الفلسفية المستَجِدة في القرن 20.

– Deregulation

التحرر مـن الـنظم.. إلغـاء القيـود.. رفـع اللـوائح التنظيميـة. وفي السياق المؤيد، يلحـق بالمـصطلح وصـف التحريـر (بمعنـى الانطـلاق والتيسير)، وفي السياق المعارض يُدمغ بأنه الانفلات من الضوابط (كـما يمكن أن يفضي إلى الفساد).

- Dumping

الإغراق - غمر السوق بكميات ضخمة ومتزايدة من السلع؛ بقصد حرق الأسعار أو تحطيم المنافسين، ومن ثمّ تعطيل آلية العرض .. الطلب .. السعر، وخاصة مع ارتضاء البيع بالبخس؛ بمعنى أقل من الكُلفة الحدية للمنتج المطروح.

- East India Company

شركة الهند الشرقية، وتَصدُق التسمية على كل من الشركات البريطانية والفرنسية والهولندية. وقد تأسست جميعًا مع النصف الأول من القرن 17، وتنافست على الفوز بمناطق شاسعة في الجنوب الآسيوي؛ حيث كان إنتاج التوابل وصناعة أفخر المنسوجات. اشتهرت، بينها الشركة البريطانية التي كانت إرهاصًا مؤسسيًّا لاستعمار بريطانيا لشبه القارة الهندية في عام 1857م.

- Edict Of Nantes

«مرسوم نانت»، أصدره هنري الرابع ملك فرنسا؛ لإقرار حقوق البروتستانت من الفرنسيين (الهيجونوت)، وليعلن تكريس حرية المُعتقد وحق العبادة للجميع. عارض زعماء الكاثوليك نتائج المرسوم إلى أن ألغاه لويس الرابع عشر في عام 1685م ؛ مما أدى إلى عزلة فرنسا وتدهور اقتصادياتها.

- False Populism

الشعبوية الزائفة، وتصدق على الدعوات السياسية، التي ترفع شعارات طنانة، يقصد بها إثارة أو تملق مشاعر العامة طمعًا في تأييد الجماهير لزعامات مصطنعة، ويكاد المصطلح يقارب مصطلح الديماجوجية. والمشكلة هي استغلاله أحيانًا للتنديد بقادة وزعماء

وطنيين حقيقيين، يستندون إلى تأييد أصيل وجارف من شعوبهم، ولكنهم يعادون مصالح الغرب الاستعمارية بالدرجة الأولى.

– Fascism

فاشية: أصلها لاتيني بمعنى الربطة أو الحزمة، ومن ثمّ فهي العُصبة الصلبة المتراصة الصفوف. وقد اكتسبت في المعجم السياسي الغربي المعاصر دلالات شديدة السلبية؛ إذ تفيد التعصب القومي والشعوبية العِرقية والديكتاتورية السياسية والطغيان الطبقي وتكريس نزعة الحرب والتحالف مع غلاة العنصريين، على نحو ما حدث في نظام موسوليني، في إيطاليا خلال الفترة 1945–1922م. إلا أن هذا النموذج الإيطالي حاز قدرًا في زمانه من إعجاب قطاعات شتى خارج العالم الغربي (منها مصر – الثلاثينيات مثلًا) بحكم ما اتسم به الفاشيست أيامها من إيجابيات الانضباط التنظيمي، وعمق الانتماء الوطني والنجاح في إدارة مؤسسات الدولة.

– Fordism

الفوردية: نسبة إلى رائد الصناعة الأمريكي هنري فورد (1947–1863م)، الذي اكتشف خط التجميع (Assembly Line)؛ لإنتاج سيارات أكبر عددًا وأرخص سعرًا؛ مما أنهى طبقية امتلاك السيارة، فضلًا عن دعوته لإشراك موظفيه في الأرباح.

– GATT

الاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة (جات، 1964م)، ويهدف إلى زيادة حرية التبادل التجاري بين الدول. وقد بدأت مفاوضاته بعد الحرب العالمية الثانية.

- **Genocide**

مُشتقّة من «جينوس»اليونانية: بمعنى الجنس أو الأرومة أو السلالة، والكلمة معناها قتل الجنس (البشري)؛ خاصة في حالة انتماء الضحايا إلى شعب أو جماعة عرقية بعينها. وتعرّفها مصطلحات الأمم المتحدة بأنها جريمة إبادة الجنس، وتم تعديل المصطلح مؤخرًا ليصبح جريمة الإبادة الجماعية.

- **GDP ...GHP...GNP**

المعايير المستخدمة لقياس صحة الاقتصاد القومي: أولها الناتج المحلي الإجمالي، وأخرها الناتج القومي الإجمالي، أما الأوسط فيستخدمه أهل الحكمة الآسيوية (في بوتان مثلًا)، ويعني حرفيًّا ناتج السعادة أو الرضا أو القناعة - الإجمالي.

- **Great Depression**

الكساد الكبير (أو الفادح) الذي أصاب الاقتصاد، وقد يطلق عليه اسم «الصدمة المروّعة»، التي أصابت دوائر المال والأعمال في وول ستريت – نيويورك، وتحديدًا في يوم 24/ 10/ 1929م ؛ مما أفضى إلى انهيار القدرة المالية لعدد من البنوك وبيوت التمويل، ومن ثمّ إصابة الاقتصاد في أمريكا وعدد من أقطار أوروبا بأزمة كساد، تجسدت في حالات الإفلاس وارتفاع معدّلات البطالة.

- **Guest Workers**

«العمال الضيوف»: مصطلح يطلق في أساسه على موجات العمال الأتراك، الذين استعانت بهم المؤسسات الألمانية؛ لإعادة بناء ألمانيا بعد دمار الحرب العالمية الثانية، وكانت مساهماتهم وجهودهم سببًا في تحقيق ما أصبح يوصف بأنه «المعجزة الألمانية»، وقد أمضى هؤلاء العاملون

سنوات عمرهم الطويلة دون حماية مهنية، ولم يحصلوا على الجنسية الألمانية. وبعد أن استقرت أوضاعهم، صاروا يمثلون مشكلة استيعاب داخل المجتمع الألماني؛ خاصة وأنهم مسلمون.

– Hedge Funds

صناديق التحوط أو صناديق التغطية أو حماية الأصول، وهي مؤسسات لإيداعات ومُدخرات، تودع فيها عادة أموال سيادية ومُدخرات مستقبلية من دول ذات موارد طائلة (البترول مثلًا)، وبفوائد تقل عن السائد في سوق التداول والاستثمار، مقابل حماية الأموال من تقلبات السوق وصدماتها.

– ILO

منظمة العمل الدولية: تأسست عام 1919م [سبقت في ذلك عصبة الأمم (1919م) والأمم المتحدة (1945م)]، وظلت وكالة مستقلة تعنى بشؤون العمل والعمال، من حيث: ظروف التوظيف، والأجور، والعقود، وحقوق التشغيل، ثم انضمت إلى منظومة الأمم المتحدة عام 1950م ، ونالت جائزة نوبل عام 1960م.

– Iron Curtain

الستار الحديدي: وهي العبارة التي استخدمها السياسي البريطاني تشرشل، لأول مرة، في خطاب علني ألقاه يوم 5/ 3/ 1946م ، وكان يقصد بها أن ستارًا من العزلة والديكتاتورية السياسية فرضته موسكو ونظامها الشيوعي على روسيا وتوابعها من المعسكر الاشتراكي، وكان يقابله مصطلح «العالم الحر» (لغرب أوروبا وأمريكا). وقد انتهت دلالة الستار الحديدي مع سقوط جدار برلين وزوال المعسكر الاشتراكي، بعد عام 1989م.

– Jingoism

نزعة التعصب القومي الـمُستندة إلى أسس عرقية ونـوازع شـعوبية؛ لتدفع نحو الصراع وخوض الحرب وإثارة القلاقل. يستند المصطلح إلى جماعـة مـن غـلاة المتعـصبين البريطـانيين، الـذين دعـوا إلى أن تخـوض إنجلترا حربها ضد روسيا، عبر المياه التركية في عام 1878م.

– Kyoto Protocol

پروتوكول كيوتو: الاتفاق الإطاري للأمم المتحدة الموقّع في كيوتو – اليابـان يـوم 11/ 12/ 1997م ويقـضي بخفـض انبعاثـات غـازات الاحتباس الحراري الناجمة عن الأنشطة الـصناعية بنـسبة 5.2 في المائـة. ويتألف الپروتوكول من 28 مادة واثنين من المرفقـات. وفي 2008م كـان قد صدّق على الپروتوكول 183 دولة من الدول الأطراف.

– Luddites

اللوديون نسبة إلى «نيد لود» – الناشط العمالي الإنجليزي، الذي قـاد جموع العمال والفلاحين في إنجلترا؛ للاحتجاج على دخول الآلة مـضمار الصناعة؛ مما تصوروه تهديدًا لأرزاقهم كبـشر، حـين تحـل الماكينـة محـل الإنسان. كان ذلك مع الثورة الصناعية في بـدايات القـرن 19، ويومهـا عمـدوا إلى تحطـيم الآلات، وعُرفـوا باسـم «محطمـي الآلات»، وقـد جوبهت حركتهم بقمع حكومي صارم، أحالهم للمحكمة، التي قـضت بإعدام 17 منهم في عام 1813م.

– Marshall Plan

مشروع «خطة» مارشال لإعادة تعمير أوروبا بعـد الحـرب العالميـة الثانية. وقد اقترحه الجنرال جورج مارشال، وزير خارجيـة أمريكـا، في خطاب بجامعة هارڤارد يوم 5/ 6/ 1947م، وقدمت واشنطن في إطاره 17 مليار دولار (بأسعار الفترة) لدول في غرب أوروبا.

– Mercantilism

المركنتيلية: النزعة أو السياسة التجارية التي اتبعتها إنجلترا وهولندا وبعض دول أوروبا في القرنين 16 و17 ؛ تعبيرًا عن التحول من الإنتاج لأغراض الاستهلاك المحلي إلى الإنتاج لأغراض تجارة التصدير للسلع التامة الصنع (من أوروبا)، مقابل المعادن الكريمة من الخارج. رافقت هذه السياسة نزعة من العنصرية القومية، مشوبة بتطلع للحصول على خامات من المستعمرات، فيما وراء البحار.

– Mercosur

السوق المشتركة لدول المخروط الجنوبي في أمريكا اللاتينية (ميركسور)، وتضم كلًّا من: الأرجنتين والبرازيل وباراجوي وأوروجواي، ويبلغ عدد سكان هذه الدول 270 مليون نسمة. وقد تم توقيع اتفاقها في 16/ 12/ 1994م.

– Nazism

نازية: المذهب السياسي الاشتراكي القومي في ألمانيا، منذ عشرينات القرن العشرين، ويصدق على حزب العمال الألماني الذي قاده أدولف هتلر بعد عام 1920م ، وصعد به إلى السلطة في برلين؛ لينشئ نظامه شبه العسكري منذ عام 1933م ، ثم يخوض الحرب العالمية الثانية في إطار دول المحور (مع إيطاليا الفاشية واليابان الإمبراطورية) ضد الحلفاء في أوروبا الغربية وأمريكا، وضد الشيوعية واليهود. وبعد هزيمة المحور عام 1945م ، نجحت الآلة الثقافية والدعائية للحلفاء المنتصرين في تبغيض بل وتبشيع مصطلحي «نازية» و «فاشية»؛ ليَصدُقا على كل معاني التعصب والعنف والإرهاب الفكري والسياسي والعسكري.

– Neo - Conservatism

اتجاه «المحافظون الجدد»، وقد تحولوا مع الربع الأخير من القرن العشرين، من عناصر كانت تقدمية ويسارية إلى حيث وقعوا تحت تأثير

رؤية؛ تقضي بإعادة تشكيل العالم، من خلال إشاعة حالة من «الفوضى المنظمة» تقودها أمريكا كقوة غالبة ومهيمنة، وتحت شعار فرض الديمقراطية. وقد بنوا صعودهم خلال التسعينيات على أساس «مشروع القرن الأمريكي»، ومن ثمّ سيطروا على مقاليد الأمور، خلال حقبة الرئيس بوش 2000–2008م.

– Oligopolies

احتكارات الأقلية بمعنى السيطرة الاحتكارية على مقدّرات المجتمع وموارده؛ لصالح قِلّة محدودة ومتضافرة (إلى حد التآمر) من أصحاب المصالح الاقتصادية، ويمكن أن يحف بهم جماعة محدودة بدورها من الاختصاصيين، في مجالات المالية والإدارة.

– OECD

تأسست منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في إبريل عام 1948م من دول أوروبا الغربية، بالإضافة إلى تركيا وأمريكا وكندا ، وكانت مهمتها الأساسية هي تلقي وإدارة المعونات في إطار مشروع مارشال بالذات؛ من أجل إعمار أوروبا بعد ويلات الحرب العالمية الثانية، وما زالت تؤدي مهمتها كمؤسسة جامعة لأوروبا، في مجال التعاون الاقتصادي.

– Outsourcing

«الاستعانة بمصادر خارجية» بمعنى نقل عمليات الإنتاج (الصناعي بالذات) إلى أقطار أجنبية، تتوافر فيها عمالة رخيصة وماهرة؛ من أجل التمتع بالتيسيرات الجمركية والإعفاءات الضريبية في تلك المواقع البعيدة، وربما التهرب من أعباء الضرائب في البلد الأم.وقد شاع هذا الأسلوب بالنسبة للمؤسسات الأمريكية، التي يتم الإنتاج لحسابها في بلدان شتى من أمريكا الوسطى وجنوب شرقي آسيا.

- Protectionism

الحمائية: تدبير مضاد لمبدأ حرية التجارة، ويقضي بفرض حواجز جمركية عالية تكفل حماية المنتوجات المحلية؛ خاصة في مراحل بدايتها من منافسة نظيرتها الواردة من الخارج. ورغم أن كثيرًا من الدول الكبرى تدعو إلى حرية التجارة، إلا أن منها ما لا يزال يتبع مبدأ الحمائية بصورة أو بأخرى، على نحو ما تفعل أمريكا مثلًا من فرض نظام حصص الاستيراد من الخارج.

- Racism

النزعة العنصرية - التعصب العرقي - الشعوبية، وهي نزعة التمييز بين البشر لا على أساس الجدارة الإنسانية، ولكن على أساس السلالة الإثنية أو لون البشرة، وقد كان ضحاياها بالملايين عبر التاريخ.

- The Reformation

حركة الإصلاح الديني في أوروبا المسيحية، وقد بدأت على شكل تمرد احتجاجي ضد السلطات البابوية الكاثوليكية. واشتهر من قادتها مارتن لوثر (1546-1482م)، الذي أعلن معارضته لقيام الفاتيكان ببيع صكوك الغفران، وقد ارتبطت الحركة باشتداد ساعد القومية الألمانية، بعد ترجمة لوثر للكتاب المقدس إلى اللغة الألمانية.

- Supply - Side Economics

المدرسة أو المذهب النقدي، الذي يقرر أن سيولة كمية وسائل الدفع أو توافر عرض النقد أو الكتلة النقدية، هي المحدِّد الأساسي للنشاط الاقتصادي بأهم من السياسة المالية للحكومة (الضرائب والإنفاق العام). ويستند هذا الاتجاه إلى ما تقول به نظريات الاقتصادي الإنجليزي «كينز» (1946-1883م) من ضرورة أن تضطلع الدولة والحكومة بدور فعّال في إدارة عجلة الاقتصاد؛ خاصة في فترات الأزمة.

– Thirty Year War

حرب الثلاثين سنة التي دارت رحاها طيلة الفترة 1648-1618م، وشاركت فيها أطراف أوروبية كثيرة، كان في مقدمتها ألمانيا وتصارعت خلالها النوازع القومية مع المذاهب الدينية. وقد دمرت الحرب كثيرًا من إمكانات الشعب الألماني، وأدت إلى تداعي إمبراطورية الهابسبورغ في النمسا والمجر، ولكن خرجت منها فرنسا – البوربون؛ بوصفها القوة الأوروبية الأولى.

– TRIPS

التريبس: الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفردية. وقد حرصت أمريكا بالذات على إدراجها، ضمن أنشطة منظمة التجارة العالمية؛ خاصة في ضوء تجربة أمريكا مع جولة أوروجواي للمفاوضات التجارية العالمية. وتشمل الأهداف الأمريكية المتوخاة من « التريبس » ما يلي: وضع معايير ملموسة لحماية جميع مجالات الملكية الفكرية (العلامات التجارية... المنتجات المسجلة ... حقوق النشر والطبع ... الخ) + تدابير عملية لإنفاذها + أحكام لتسوية المنازعات بشأنها.

– Urbanization

ظاهرة التحضّر أو التحوّل الحضري؛ بمعنى مفارقة السكن في الأرياف والبوادي، والتحوّل نزوحًا وهجرة إلى السكن في المدن والمراكز الحضرية. والظاهرة كوكبية؛ خاصة في أقطار العالم الثالث بسبب تردّي مستوى الحياة في الأرياف؛ خاصة ما يتعلق بفرص العمل. وأسوأ نتائج الظاهرة ما يتمثل في ضياع أنماط ثقافية وسلوكية أصيلة مع تزايد ظاهرة سكن العشوائيات.

– Versailles

معاهدة الصلح في ڤرساي في 28/ 6/ 1919م، وقّعتها ألمانيا المهزومة في الحرب العالمية الأولى مع الحلفاء المنتصرين. وقد برزت فيها أمريكا لأول

مرة كقوة دولية كبرى؛ خاصة مع إعلان رئيسها ويلسون مبادئه الأربعة عشر، بشأن حق الشعوب في تقرير المصير. وفيما أدت إلى أول محاولة لإنشاء منظمة دولية هي عصبة الأمم.. إلا أن شروط فرساي المهينة بالنسبة لألمانيا أصبحت مادة دعائية، أفضت إلى صعود النازية، ومن ثمّ تجدد الصراع إلى حد معاودة إشعال حرب عالمية ثانية في عام 1939م.

– Westphalia

التسوية الأوروبية التي أنهت حرب الثلاثين عامًا، ودارت مفاوضاتها في بلدة وستفاليا النمساوية في الفترة 1648–1644م ، وأنهت عهد الإمبراطورية الرومانية المقدّسة؛ لتفسح الطريق أمام أوروبا العصر الحديث، كما أنهت الحروب الدينية بين الأطراف الأوروبية، وحددت معظم معالم وحدود أوروبا، التي ما زال معترفًا بها حتى اليوم.

– World Economic Forum

المنتدى الاقتصادي العالمي ويعرف باسم «منتدى داڤوس». وقد عقد لأول مرة في المدينة، التي تحمل الاسم نفسه بجبال الألب السويسرية عام 1971م ؛ بمناسبة الاحتفال بالعيد الخامس والعشرين لإنشاء مركز الدراسات الصناعية. ودارت مناقشات المنتدى حول ضرورة تكريس دور رجال الأعمال والقطاع الخاص، بدلًا من رجال السياسة والقطاع العام في إدارة الاقتصاد القومي. وبعدها تولى الإشراف على داڤوس، أستاذ الاقتصاد كلاوس شواپ، الذي نجح في أن يجتذب إلى اجتماعاته قادة وساسة ورؤساء دول.

– Xenophon

المؤرخ اليوناني (430–355 ق م)، وهو من تلاميذ سقراط، وقد شارك في حروب الإغريق والفرس، وعاش منفيًا في سبرطة؛ حيث وضع مؤلفاته، التي جاء في مقدماتها كتابه «المأثورات».

(سلسلة إقرأ)



www ibtesama.com/vb/showthread-t_344536.html

من أشعار العرب :-

لا تركن إلى الدنيا و ما فيها	فالموتُ لا شكَ يُفنينا و يُفنيها
المرءُ يبسُطها و الدهرُ يقبضُها	والنفسُ تنشرُها و الموتُ يطويها

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :-

(الطُّهُورُ شَطْرُ الإِيمان ، والحَمدُ لله تَمْلأُ الميزَانَ ، وَسُبْحَانَ الله والحَمدُ لله تَملآن – أَوْ تَمْلأُ – مَا بَينَ السَّماوات وَالأَرْضِ، والصَّلاةُ نُورٌ ، والصَّدقةُ بُرهَانٌ ، والصَّبْرُ ضِياءٌ ، والقُرْآنُ حُجةٌ لَكَ أَوْ عَلَيْكَ كُلُّ النَّاسِ يَغْدُو فَبَائِعٌ نَفسَهُ فَمُعْتقُهَا أَوْ مُوبِقُهَا)

صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم

يقول الله عز وجل فى كتابه الكريم:-

﴿ الَّذِينَ آمَنُوا وَتَطْمَئِنُّ قُلُوبُهُمْ بِذِكْرِ اللَّهِ أَلَا بِذِكْرِ اللَّهِ تَطْمَئِنُّ الْقُلُوبُ (28) ﴾

سورة الرعد

صدق الله العظيم

تم بحمد الله

من ديوان الإمام الشافعي :-

دع الأيام تفعل ما تشـاء	وطب نفسا إذا حكم القضاء
ولا تجزع لحـادثة الليالي	فما لحوادث الدنيا بقـاء
وكن رجلا على الأهوال جلدا	وشيمتك السماحة والوفاء
وإن كثرت عيوبك في البرايا	وسرك أن يكون لها غطاء
تستر بالسخـاء فكل عيب	يغطيه – كما قيل -السخاء
ولا تر للأعداء قـط ذلا	فإن شماتة الأعداء بـلاء
ولا ترج السماحة من بخيل	فما في النار للظمآن مـاء
ورزقك ليس ينقصه التـأني	وليس يزيد في الرزق العناء
ولا حزن يدوم ولا سرور	ولا بؤس عليك ولا رخاء
إذا ما كنت ذا قلب قنـوع	فأنت ومالك الدنيا سـواء
ومن نزلت بساحته المنايا	فلا أرض تقيه ولا سمـاء
وأرض الله واسعـة ولكن	إذا نزل القضا ضاق الفضاء
دع الأيام تغدر كل حيـن	فما يغني عن الموت الدواء

الـكـتـاب الـرابـع من مـشروع



" سلسلة إقرأ "

اللـهم إرحمنـا فـوق الأرض وتـحت الأرض ويـوم الـعرض عليك

اللـهم إنـا نـسألـك الـفردوس الأعلى لـنـا ولـوالـديـنا ولأصحاب الـحقـوق عليـنا